وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

الرقم التسلسلي: .....

رقم التسجيل: D.BFC/3C/01/12

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية

تخصص: بنوك، مالية ومحاسبة

أثر إستخدام أساليب المعاينة لتدقيق القوائم المالية في اتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية

– دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية –

إعداد الطالبة:

أحمد ميلي سمية

تاريخ المناقشة: 2017/04/22

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

أ.د/ بوقرة رابح	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	رئيساً
د/ بلعجوز حسين	أستاذ محاضر – أ–	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مشرفاً ومقرراً
أ.د/ سعيدي يحي	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مناقشاً
د/ شريط صلاح الدين	أستاذ محاضر – أ–	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مناقشاً
د/ آيت محمد مراد	أستاذ محاضر . أ .	جامعة الجزائر 03	مناقشاً
د/ بن أحمد لخضر	أستاذ محاضر . أ .	جامعة زيان عاشور الجلفة	مناقشاً

السنة الجامعية: 2017/2016

شكر وتقدير

أولا وقبل كل شيء أشكر الله عز وجل على توفيقه لي في إتمام هذا العمل.

كما أتوجه بجزيل الشكر وخالص الوفاء والتقدير إلى أستاذي الفاضل الدكتور حسين بلعجوز لإشرافه على هذه الأطروحة من خلال نصحه وإرشاده ومساعدته لي طوال فترة إنجاز هذا العمل حتى آخر نقطة.

كما أتقدم بجزيل الشكر واحترامي وتقديري إلى أعضاء لجنة المناقشة المحترمين على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة.

وأخص بالذكر كل من:

الأستاذ الدكتور: بوقرة رابح

الأستاذ الدكتور: سعيدي يحي

الدكتور: شريط صلاح الدين

الدكتور: آيت محمد مراد

الدكتور: بن أحمد لخضر.

وجزاكم الله عني خير الجزاء.

الإهـداء

أهدي هذا العمل إلى:

أغلى ما أملك في هذا الوجود، إلى من بحنانهم ودعواتهم رعوني، وبحبهم حموني، إلى من سكنوا فؤادي وأناروا دربي أمي وأبي حفظهما الله لي.

إلى جميع إخوتي وأخواتي وأزواجهم وأولادهم.

إلى الأستاذ المشرف: الدكتور بلعجوز حسين.

إلى الأستاذة: خرخاش سامية.

إلى جميع الأصدقاء، وإلى أحبتي وأحبابي.

إلى جميع الأساتذة الكرام الذين أناروا لي درب العلم طوال فترة دراستي في جامعة محمد بوضياف المسيلة، فكان شرفا عظيما لي أن تتلمذت على أيديهم، جزاهم الله عني خير الجزاء.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر وتقدير	III
الإهداء	IV
فهرس المحتويات	VI
فهرس الجداول	XII
فهرس الأشكال	XVI
قائمة المختصرات	XVIII
مقدمة	ب
الفصل الأول: مدخل نظري حول أساليب المعاينة المستخدمة في التدقيق بالبنوك التجارية	
تمهيد	2
المبحث الأول: الإطار النظري حول التدقيق بالعينات	**3**
المطلب الأول: مفهوم وأهمية التدقيق بالعينات	3
المطلب الثاني: المفاهيم الإحصائية المرتبطة بمفهوم عينات التدقيق	8
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في عملية التدقيق بالعينات	12
المطلب الرابع: أساليب المعاينة	15
المبحث الثاني: الأهمية النسبية ومخاطر التدقيق	**21**
المطلب الأول: مفهوم الأهمية النسبية	21
المطلب الثاني: تطبيق الأهمية النسبية	25
المطلب الثالث: مخاطر التدقيق	30
المطلب الرابع: نموذج مخاطر التدقيق	33
المبحث الثالث: معاينة التدقيق لاختبارات الرقابة واختبارات العمليات الأساسية	**36**
المطلب الأول: تطبيق أسلوب المعاينة غير الإحصائية في التدقيق	36
المطلب الثاني: تطبيق أسلوب المعاينة الإحصائية في التدقيق	43
المبحث الرابع: معاينة التدقيق للاختبارات التفصيلية	**49**

المطلب الأول: استخدام أسلوب المعاينة غير الإحصائية للاختبارات التفصيلية	50
المطلب الثاني: استخدام أسلوب المعاينة الإحصائية في التدقيق	55
الخلاصة	68
الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي لتدقيق القوائم المالية في البنوك التجارية	
تمهيد	70
المبحث الأول: ماهية التدقيق	**71**
المطلب الأول: مفهوم التدقيق وأنواعه	71
المطلب الثاني: فروض ومبادئ التدقيق	77
المطلب الثالث: مكونات عملية التدقيق	80
المطلب الرابع: معايير التدقيق	81
المبحث الثاني: الأهداف والمبادئ العامة التي تحكم عملية تدقيق القوائم المالية	**88**
المطلب الأول: الأهداف العامة التي تحكم عملية تدقيق القوائم المالية	88
المطلب الثاني: المبادئ العامة التي تحكم عملية تدقيق القوائم المالية	90
المطلب الثالث: فحص وتدقيق القوائم المالية	93
المبحث الثالث: العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي	**96**
المطلب الأول: ماهية التدقيق الداخلي	96
المطلب الثاني: ماهية التدقيق الخارجي	100
المطلب الثالث: علاقة التدقيق الداخلي بالتدقيق الخارجي	102
المبحث الرابع: التخطيط والتقرير في عملية تدقيق القوائم المالية	**103**
المطلب الأول: التخطيط في عملية تدقيق القوائم المالية	103
المطلب الثاني: إجراءات التدقيق	107
المطلب الثالث: نتائج وتقارير التدقيق	112
الخلاصة	117
الفصل الثالث: مدخل نظري حول قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية	
تمهيد	119
المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية	**120**

المطلب الأول: تعريف البنوك التجارية ووظائفها	120
المطلب الثاني: موارد واستخدامات البنوك التجارية	124
المبحث الثاني: دراسة قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية	**127**
المطلب الأول: مدخل نظري حول صنع القرار الإداري	127
المطلب الثاني: ماهية القرار الائتماني	134
المطلب الثالث: الأسس والضوابط الفنية التي تحكم عملية منح الائتمان	143
المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في اتخاذ قرار منح الائتمان	149
المطلب الخامس: مشاكل قرارات منح الائتمان وآثارها السلبية	152
المبحث الثالث: تقييم المشاريع الائتمانية	**155**
المطلب الأول: ماهية تقييم المشاريع	155
المطلب الثاني: مراحل عملية تقييم المشاريع	157
المطلب الثالث: طرق تقييم المشاريع	160
المبحث الرابع: إجراءات الفحص التحليلي للقوائم المالية	**165**
المطلب الأول: عرض القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية	165
المطلب الثاني: أنواع الإجراءات التحليلية للقوائم المالية	174
الخلاصة	181
الفصل الرابع: الإطار العام للدراسة الميدانية وإختبار الفرضيات	
تمهيد	183
المبحث الأول: لمحة تاريخية عن النظام البنكي الجزائري	**184**
المطلب الأول: تطور النظام البنكي الجزائري	184
المطلب الثاني: هيكل النظام البنكي الجزائري بعد قانون النقد والقرض	191
المطلب الثالث: واقع النظام البنكي الجزائري	194
المبحث الثاني: لمحة تاريخية عن البنوك التجارية الجزائرية	**198**
المطلب الأول: البنك الوطني الجزائري (BNA)	198
المطلب الثاني: القرض الشعبي الجزائري (CPA)	200
المطلب الثالث: البنك الخارجي الجزائري (BEA)	203
المطلب الرابع: بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)	206

المطلب الخامس: بنك التنمية المحلية (BDL)	209
المبحث الثالث: دراسة ملفات القروض في البنوك التجارية الجزائرية	**212**
المطلب الأول: مبادئ منح القروض	212
المطلب الثاني: الإجراءات العامة لمنح القروض	213
المطلب الثالث: الدراسة المبدئية لملفات القروض	214
المطلب الرابع: الخطوات المتبعة لتقييم ملفات القروض	216
المطلب الخامس: مخاطر القروض والإجراءات المتبعة للتقليل منها	229
المبحث الرابع: التدقيق على عمليات منح القروض	**235**
المطلب الأول: المراقبة البنكية لمخاطر القروض	235
المطلب الثاني: تقييم وتسيير مخاطر القروض	236
المطلب الثالث: تحديد برنامج مهمة التدقيق	237
المبحث الخامس: منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية	**240**
المطلب الأول: المنهج المستخدم في الدراسة الميدانية	240
المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة	240
المطلب الثالث: تصميم الاستبيان والأساليب الإحصائية المستخدمة	242
المطلب الرابع: ثبات وصدق الاستبيان	244
المطلب الخامس: تحليل خصائص أفراد عينة الدراسة	250
المبحث السادس: تحليل نتائج واختبار فرضيات الدراسة	252
المطلب الأول: فرضيات الدراسة	252
المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة الميدانية	253
المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة	273
المطلب الرابع: دراسة مقارنة بين البنوك	277
الخلاصة	287
الخاتمة	
تلخيص الدراسة	289
نتائج الدراسة	289
المقترحات	294

آفاق الدراسة	294
قائمة المراجع	
أولا: المراجع باللغة العربية	296
ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية	308
الملاحق	
الملحق رقم (01): تحديد حجم العينة لمعاينة الصفات بنسبة 5 % و10 % من الخطر المقبول لتقدير خطر الرقابة	312
الملحق رقم (02): تقييم نتائج العينة في معاينة الصفات بنسبة 5 % و10% من الخطر المقبول لتقدير خطر الرقابة	314
الملحق رقم (03): معايير التدقيق الدولي والمراجعة والتأكيدات والخدمات ذات العلاقة الدولية	315
الملحق رقم (04): المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي	317
الملحق رقم (05): معايير المحاسبة الدولية	319
الملحق رقم (06): قائمة المحكمين لأسئلة الاستبيان	322
الملحق رقم (07): الاستبيان	323
الملحق رقم (08): نتائج اختبار الثبات والارتباط	327
الملحق رقم (09): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للمحاور	342
الملحق رقم (10): نتائج البيانات الديمغرافية لمفردات العينة	344
الملحق رقم (11): نتائج اختبار t من جهة واحدة	346

فهرس الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	تحديد حجم العينة عند مستوى الثقة 95 %	11
2	القرارات في كل خطة من خطط المعاينة	18
3	المبالغ المعتمدة في تحديد مستوى الأهمية النسبية الأولى	26
4	تحويل المبالغ إلى نسب	27
5	النسب المعتمدة في الأهمية النسبية	27
6	تعليمات معدل الانحراف المقبول والخطر المقبول لتقدير خطر الرقابة في اختبارات الرقابة	39
7	تعليمات معدل الانحراف المقبول والخطر المقبول لتقدير خطر الرقابة في الاختبارات الأساسية للعمليات المالية	40
8	احتمال كل معدل للانحراف بمعدل الانحراف باﳋتمع 5 % وحجم عينة 50 عنصر	44
9	العوامل التي تؤثر في حجم العينة	52
10	معاملات الثقة لمستوى الثقة	57
11	حساب توزيع المعاينة في اﳋتمع	57
12	ملخص كل من المخاطر β ومخاطر α	59
13	معاملات الثقة لمخاطر β ومخاطر α	59
14	العوامل التي تؤثر على حجم العينة	61
15	معاملات الثقة ومعاملات التوسع المقابل لمخاطر β	65
16	الأنواع الرئيسية للتدقيق والفرق بينهما	76
17	الاختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي	102
18	استخدام الإجراء التحليلي في عملية التدقيق	111
19	المقارنة بين القرارات المبرمجة وغير المبرمجة	132
20	درجات المخاطر الائتمانية	147
21	العوامل المؤثرة على اتخاذ القرار الائتماني	151
22	تقسيمات معايير المحاسبة الدولية	170
23	عناصر الميزانية العمومية	171
24	عناصر جدول حساب النتيجة	171
25	عناصر جدول التدفقات النقدية	173

26	طريقة حساب نسب السيولة	178
27	طريقة حساب نسب النشاط	178
28	طريقة حساب نسب الربحية	179
29	طريقة حساب نسب المديونية	179
30	عينة الدراسة وعدد الاستبيانات الموزعة والمسترجعة	241
31	درجات مقياس ليكرت الخماسي	243
32	معامل ألفا كرونباخ لقياس محاور الدراسة	244
33	الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول	245
34	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني	246
35	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث	247
36	الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع	248
37	صدق الاتساق البنائي لأداة الدراسة	249
38	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (K-S)	249
39	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس	250
40	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى العلمي	250
41	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة	251
42	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص	251
43	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب تلقي التدريب	252
44	نتائج تحليل فقرات المحور الأول	253
45	نتائج تحليل فقرات المحور الثاني	258
46	نتائج تحليل فقرات المحور الثالث	263
47	نتائج تحليل فقرات المحور الرابع	269
48	نتائج اختبار الفرضية المتعلقة بالمحور الأول	273
49	نتائج اختبار الفرضية المتعلقة بالمحور الثاني	274
50	نتائج اختبار الفرضية المتعلقة بالمحور الثالث	275
51	نتائج اختبار الفرضية المتعلقة بالمحور الرابع	276
52	مقارنة بين البنوك فيما يخص المحور الأول	277
53	حساب متوسط فقرات المحور الأول	277

54	مقارنة بين البنوك فيما يخص المحور الثاني	280
55	حساب متوسط فقرات المحور الثاني	280
56	مقارنة بين البنوك فيما يخص المحور الثالث	282
57	حساب متوسط فقرات المحور الثالث	282
58	مقارنة بين البنوك فيما يخص المحور الرابع	284
59	حساب متوسط فقرات المحور الرابع	284

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	مكونات مخاطر التدقيق	33
2	تأثير خطر الرقابة والخطر المقبول للقبول الخاطئ (مخاطر β)	51
3	منحنى التوزيع الطبيعي	55
4	حدود الثقة حول $\bar{x}$	57
5	معايير التدقيق المتعارف عليها	84
6	أنواع القرارات حسب المستوى التنظيمي	134
7	أنواع الائتمان	139
8	المراحل المتبعة في اتخاذ قرار منح الائتمان	143
9	هيكل النظام البنكي الجزائري في ظل الإصلاحات قبل التسعينات	188
10	هيكل النظام البنكي الجزائري	193
11	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	200
12	الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري	203
13	الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري	206
14	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	209
15	الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية	211

قائمة المختصرات

الاختصار	المصطلح باللغة الأجنبية	المصطلح باللغة العربية
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
IAASB	International Auditing and Assurance Standards Board	مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي
IIA	Institute of Internals Auditors	معهد المدققين الداخليين
IFAC	International Fédération of Accountants	الإتحاد الدولي للمحاسبين
IAESB	International Accounting Education Standards Board	مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولية
IESBA	International Ethics Standards Board for Accountants	مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين
IPSASB	International Public Sector Accounting Standard Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام
IAPC	International Auditing Pratique Committee	لجنة ممارسات التدقيق الدولية
ISA	International Standards Auditing	معايير التدقيق الدولية
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
IASCF	International Accounting Standards Committee Finance	مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IFRIC	International Financial Reporting Interprétations Committee	لجنة تفسير التقارير المالية الدولية
IFRS	International Financial Reporting Standards	معايير التقارير المالية الدولية
IAS	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية
SPSS	Statistical Package for Social Sciences	برنامج الحزمة الإحصائية في العلوم الاجتماعية

مقدمـــة

أدت التطورات التكنولوجية، وانتشار أسواق المال عبر العالم إلى تطورات سريعة ومتلاحقة في العمل البنكي بشكل عام ومنح الائتمان بشكل خاص، ونتيجة لهذه التطورات أصبح العمل البنكي صناعة متكاملة لها أساليبها ومعاييرها الخاصة لتقييم الربحية والنمو، واشتركت العلوم البنكية مع العلوم الأخرى مثل الرياضيات والإحصاء من أجل عملية صنع القرار الائتماني الرشيد من خلال دراسة سلوك الزبائن ودوافعهم واحتياجاتهم وتقديم الخدمات الائتمانية البنكية التي تشبع رغباتهم. لذا يتوجب على القائمين وصناع القرار حسن الاستخدام والدقة في اتخاذ القرارات الائتمانية ومنه فإن الائتمان ما هو إلا نشاط اقتصادي غاية في الأهمية، له تأثيرات متشابكة الأبعاد على الاقتصاد الوطني.

كما تزداد خطورة الائتمان الممنوحة من طرف البنوك كون أغلبها مملوكة للمودعين، وليس ملك المساهمين في البنك، ومن أجل التقليل من هذه المخاطر يجب على إدارة البنوك استعمال وسائل لمراقبة عملية منح الائتمان من بينها التدقيق، ولكنه يستغرق الوقت والجهد في الحصول على الأدلة والقرائن وكذلك تحديد المصادر التي يمكن الاعتماد عليها لتجميع هذه الأدلة والقرائن، للوصول في الأخير إلى إبداء الرأي حول القوائم المالية.

نظراً للاعتبارات العملية في عملية التدقيق وكذا تحقيق الكفاءة يلجأ المدقق إلى استخدام عينات التدقيق في إجرائه لفحص القوائم المالية عند صنع قرارات منح الائتمان، وذلك من خلال أساليب المعاينة، ولكن هذا مع عدم إهمال الهدف الأساسي لعملية التدقيق المتمثل في إبداء الرأي المناسب حول مصداقية القوائم المالية عند اتخاذ قرارات الائتمان وبما يعزز ثقة المستخدمين فيها.

1- مشكلة الدراسة: أدى التقدم العلمي والتكنولوجي الذي صاحب هذا العصر إلى زيادة المسؤوليات وتعقد المشاكل الإدارية الناتجة عن تنوع نشاط وزيادة حجم أعمال البنوك خاصة قرار منح الائتمان مما يؤدي إلى ضرورة استخدام أساليب حديثة في تدقيق القوائم المالية عند منح الائتمان في البنوك، ولهذا يقوم المدقق باستخدام عينات التدقيق في مجال عمله مع ضرورة أن يقوم بتخطيط العينة وتنفيذ إجراءات المعاينة بطريقة سليمة تضمن كفاءة هذه العملية في نفس الوقت.

وعلى هذا الأساس يمكن صياغة الإشكالية كالآتي: **هل استخدام أساليب المعاينة في تدقيق القوائم المالية لها تأثير إيجابي على قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية؟**

تتفرع هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية الآتية:

- هل القوائم المالية المدققة لها تأثير على صنع قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية؟
- هل استخدام التحليل المالي له تأثير على صنع قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية؟

- هل استخدام أسلوب التدقيق له تأثير على صنع قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية؟
- هل لتطبيق أساليب المعاينة في تدقيق القوائم المالية أثر في قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية؟

2- الفرضيات:

للإجابة عن أسئلة الدراسة فقد تم طرح الفرضيات التالية:

- تؤثر القوائم المالية المدققة إيجابيا على صنع قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية عند مستوى معنوية $\alpha=5\%$.
- يؤثر استخدام التحليل المالي إيجابيا على صنع قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية عند مستوى معنوية $\alpha=5\%$.
- يؤثر أسلوب التدقيق إيجابيا على صنع قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية عند مستوى معنوية $\alpha=5\%$.
- لتطبيق أساليب المعاينة الإحصائية في تدقيق القوائم المالية أثر إيجابي في قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية عند مستوى معنوية $\alpha=5\%$.

3- أهمية الدراسة: تفيد القوائم المالية المعروضة حسب المعايير المحاسبية في تقييم الميزانية الحالية والمستقبلية للزبون وتقييم ربحه ومدى قدرته على توليد التدفقات النقدية اللازمة لسداد القرض، كذلك تحديد الخسائر المتوقعة في حالة توقف الزبون عن الدفع، لذلك جاءت هذه الدراسة لمعرفة مدى صحة هذه القوائم ومصداقيتها باستخدام أساليب المعاينة للتدقيق في ضوء معايير التدقيق لترشيد القرارات الائتمانية من قبل البنوك الجزائرية.

4- أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- توجيه اهتمام المدققين نحو إتباع الأساليب العلمية باستخدام أسلوب المعاينة مما يمكنهم من إعطاء رأي فني محايد حول مدى صحة القوائم المالية بمستوى جودة عال وبأقل التكاليف؛
- عرض لأهم العوامل المؤثرة في اختيار أساليب المعاينة للتدقيق؛
- تقليل فرص الأخطاء والغش عن طريق استخدام أسلوب التدقيق بالعينات، وبالتالي التقليل من المخاطر البنكية المرتبطة بالقوائم المالية المدققة؛
- التعريفات بعملية التدقيق بالعينة.

5- أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل أسباب اختيار الموضوع في:

- ارتباط موضوع البحث بتخصص الباحثة: بنوك، مالية ومحاسبة، والرغبة وميولاتها الشخصية للبحث في مثل هذه المواضيع؛
- التعريف بأساليب التدقيق بالعينات في البنوك التجارية الجزائرية وإمكانية الإفادة منها؛
- معرفة مدى تأثير تدقيق القوائم المالية في اتخاذ القرارات الائتمانية.

6- منهجية الدراسة: من أجل معالجة موضوع الدراسة فإني اتبعت المنهج الوصفي الذي أراه مناسبا وموافقا للموضوع مع استعمال أسلوب دراسة الحالة، فالمنهج الوصفي يساعد على تكوين القاعدة النظرية المستقاة من مختلف المراجع، وهو أسلوب مناسب لتقرير الحقائق، والتعريف بمختلف المفاهيم ذات الصلة بموضوع الدراسة بالإضافة إلى استخدام المنهج الاستقرائي لتحليل أثر استخدام أساليب المعاينة لتدقيق القوائم المالية في اتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية في إطار الدراسة الميدانية والمتعلقة بموضوع الدراسة ونظرا لما يتميز به هذا الأسلوب من القدرة على إتاحة المجال بشكل أفضل أمام الباحثة لاستعراض كافة جوانب الموضوع ودراستها على أرض الواقع العملي، حتى نتمكن من الوصول إلى أحكام عامة عن طريق تصميم نتائج وأحكام خاصة بمجموعة من البنوك التجارية الجزائرية.

لهذا فقد تم استخدام الأدوات التالية لمعالجة موضوع الدراسة:

- **المسح المكتبي:** من أجل تكوين القاعدة النظرية لموضوع الدراسة، اعتمدنا في ذلك على عدة مراجع باللغة العربية والأجنبية، والمؤتمرات والملتقيات والبحوث المنشورة، وكذا التقارير والمواقع على شبكة الانترنت.
- **الدراسة الميدانية:** تتمثل في توزيع الاستبيان لمعرفة جوانب مهمة من البحث، وتم استخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية المتمثلة في اختبار ألفا كرونباخ، معامل الارتباط بيرسون، اختبار كا2 لحروف-سمير نوف المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، اختبار t لمتوسط عينة واحدة.

7- حدود الدراسة: تبين حدود الدراسة اتساع البحث في تغطية جميع جوانبه خصوصا من الناحية الميدانية كالآتي:

- **الحدود المكانية:** تم إجراء الدراسة من خلال توزيع الاستبيان بـ 22 بنك منتقاة عشوائيا من ثلاث ولايات هي: 5 بنوك عامة وبنك خاص بولاية المسيلة، 5 بنوك عامة و3 بنوك خاصة بولاية برج بوعريريج،

5 بنوك عامة و3 بنوك خاصة بولاية سطيف.

- **الحدود الزمانية:** تم تحديد عينة الدراسة وعدد الموظفين الذين سيوزع عليهم الاستبيان فعليا، فإن الدراسة اقتصرت على الفترة ما بين 2013 إلى 2016.
- **الحدود البشرية:** لقد تم توزيع الاستبيان على عينة تضم 150 موظف في المصالح المسؤولة عن عملية منح الائتمان، ليتم قبول 122 استبيان قابلة للتحليل.

8- الدراسات السابقة: تناولت العديد من الدراسات موضوع التدقيق بالعينات، حيث هدفت إلى التعريف بهذا المفهوم وتوضيح العديد من الأساليب المتبعة في تطبيقه، وبما يحقق الهدف الأساسي من عملية التدقيق وهو تمكين المدقق من إبداء الرأي المناسب حول القوائم المالية، وبما يعزز ثقة مستخدميها بهذا الرأي، ولكن قبل عرض الدراسات التي تتعلق بهذا الموضوع يجب أولاً عرض الآتي:

أولا: دراسات تتعلق بالتدقيق باستخدام أساليب المعاينة

ركزت هذه المجموعة من الدراسات على دراسة التدقيق باستخدام أسلوب المعاينة الإحصائية كالآتي:

أ- دراسة بعنوان: (أهمية استخدام العينات الإحصائية في المراجعة)[1]

من الممكن لمدقق الحسابات إجراء مراجعة 100% من جميع الدفاتر والمعاملات عندما يكون حجم العمل في الأعمال التجارية صغير، فبمجرد زيادة هذا الحجم إلى ما بعد حد معين لا بد له من الاعتماد على الاختبارات. لهذا جاءت هذه الدراسة لتبين أهمية استخدام العينات الإحصائية في المراجعة، وقد قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي لموضوع البحث، بحيث توصل في الأخير إلى ثلاث نقاط أساسية هي:

- استخدام العينات الإحصائية لها العديد من المزايا أكثر من الفحص الاختباري؛
- هناك العديد من أنواع العينات الإحصائية في المراجعة تستخدم في مجالات مختلفة؛
- أصدر مجمع المحاسبين الأمريكيين AICPA بيانا أعرب فيه عن آرائه كهيئة مهنية على استخدام العينات الإحصائية من قبل مدقق الحسابات المستقل، فقد أصدرت اللجنة في سنة 1962 تقريراً عن "المعاينة الإحصائية ومراقب الحسابات الخارجي" وقد تناول الموضوع عدة زوايا أهمها: تعريف المعاينة الإحصائية وطبيعتها وحدودها، وعناصرها، حدود استخدام مدقق الحسابات للمعاينة الإحصائية، عدم وضع قيود على حرية مدقق الحسابات، أثر المعاينة الإحصائية على مستويات الأداء المهني المتعارف عليها.

[1] - محمود السعيد سبع: أهمية استخدام العينات الإحصائية في المراجعة، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، المجلد 12، العدد 20، القاهرة، مصر، 1973، ص ص 193-206.

ب– دراسة بعنوان: (مشاكل تطبيق أسلوب العينات الإحصائية في المراجعة وأساليب علاجها)[1]

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل المشاكل والأخطار المرتبطة بتطبيق أسلوب العينات الإحصائية في المراجعة والتي نتج عنها عدم إنتشار هذا الأسلوب في التطبيق العملي بين المراجعين الممارسين للمهنة في الحياة العملية، على الرغم مما يحققه هذا الأسلوب من مميزات يمكن الدفاع عنها.

ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بتبويب البحث إلى موضوعين أساسيين هما:

- الاتجاه إلى أسلوب العينات الإحصائية في المراجعة وذلك من حيث مراحله ومبرراته؛
- مشاكل وأخطار تطبيق أسلوب العينات الإحصائية في المراجعة وأساليب العلاج المناسبة لها.

وأثبتت الدراسة أن عملية تطبيق أسلوب العينات الإحصائية في المراجعة تواجه ثلاث مشاكل رئيسية هي: مشكلة انتشار ظاهرة أخطار المراجعة، مشكلة صعوبة التطبيق، الاعتقاد السائد بين المراجعين أن المراجعة تعتمد قبل كل شيء على الحكم الشخصي للمراجع.

إلا أنه بدراسة هذه المشكلات وتحليلها أمكن اقتراح مجموعة من الأساليب لعلاجها، مما يؤدي إلى زيادة كفاية أسلوب العينات الإحصائية في المراجعة وترشيد عملية استخدامه، وذلك على أمل انتشاره في التطبيق وبالتالي تحقيق الاستفادة المرجوة منه، تتمثل هذه الأساليب في:

- اقتراح مجموعة من الأساليب لقياس هذه الأخطاء كميًا، مما يساعد على رقابتها والتحكم فيها، ومن ثم تخفيضها لأدنى حد ممكن، والتي من أهمها: مدخل التقدير الإحصائي لمعالم المجتمع، مدخل اختبار الفروض الإحصائية؛
- يجب على المراجعين ومساعديهم التدريب على مثل هذه الأساليب (أي الأساليب الرياضية والإحصائية) ومحاولة تأهيل أنفسهم التأهيل العلمي والعملي الكافي لممارسة المهنة بأعلى كفاءة ممكنة وهذا ما تنص عليه القوانين وتؤكده المنظمات المهنية في جميع دول العالم تقريبا؛
- نص تقرير اللجنة التي شكلها مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي AICPA في عام 1984 على أنه يوجد إمكانية استخدام أسلوب العينات الإحصائية في تحديد كمية الاختبارات في المراجعة حيث جاء فيه: "لا يوجد ضمن المعايير المتعارف عليها في المراجعة ما يمنع المراجع من استخدام أسلوب العينات الإحصائية في

[1]– حلمي عبد الفتاح البشبيشي: مشاكل تطبيق أسلوب العينات الإحصائية في المراجعة وأساليب علاجها، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، المجلد 26 العدد 24، القاهرة، مصر، 1986، ص ص 75–113.

اختباراته، لكن عملية استخدام هذا الأسلوب أو عدم استخدامه هي عملية ترجع أصل إلى تقدير المراجع نفسه، وذلك في ضوء تقديره لظروف المؤسسة التي يراجع حساباتها".

ج– دراسة بعنوان: (المعاينة الإحصائية وغير الإحصائية)[1]

التدقيق هو مخطط يوضح الخطوات التي يجب إتباعها أثناء هذه العملية، ويحدد الهدف منها، كما يجب أن تخضع هذه العملية لمراجعة الحسابات من أجل تحقيق الغرض المطلوب. لهذا جاءت هذه الدراسة لتوضح الفرق بين المعاينة الإحصائية وغير الإحصائية، بحيث أن المعاينة الإحصائية هي الأكثر ملاءمة لأنه لا يوجد أي تحيز شخصي من قبل المدقق ويتم استخدام الأدوات والآليات الإحصائية لاختيار العينة على عكس المعاينة غير الإحصائية. ولكن هذا لا يهمل أن المعاينة غير الإحصائية ليس لها مزايا بحيث أن هذا النوع لا يضيع الوقت من خلال استخدام الأدوات الإحصائية.

توصل الباحث إلى أن كل من المعاينة الإحصائية وغير الإحصائية (الحكمية) يكون له قيد خاص به ومزايا فالعامل الوحيد الذي يقف وراء تحديد هذا النوع من أخذ العينات لاستخدامها هي تجربة المراجع في ظرف من المراجعة.

د–دراسة بعنوان: (التخطيط العقلاني لأخذ العينات الإحصائية لعملية التدقيق)[2]

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم استراتيجيات مختلفة لاختيار أحجام عينات التدقيق باستخدام إستراتيجية على أساس المخاطر، واستنادًا إلى مدى أهمية التدقيق فإنه يجب أن يعكس حجم العينة المخاطر المرتبطة به. فقد قام الباحث بتقديم العديد من الاستراتيجيات أو الأساليب التي يمكن أن تساعد في تحقيق أهداف التدقيق المتمثلة في العينة العشوائية البسيطة، العينة العشوائية الطبقية والعينة المنتظمة. وهذه الأساليب تعتمد على الغرض من التدقيق بحيث تضمن العينة العشوائية البسيطة أن جميع العينات لها نفس التقدير عند تحديدها، أما العينة العشوائية الطبقية فهي تضمن أن كل طبقة تمثل في العينة، والأسلوب الثالث فهو يضمن الوقت وهو عامل مهم في التدقيق.

كما توصل الباحث أيضا إلى أن إجراء عملية التدقيق له نوعين من الأخطاء، يمثل النوع الأول إجراء تدقيق يتم من خلاله استشهاد نتائج مراجعة الحسابات على الرغم من أن جودة النظام غير فعال حقا، والنوع

[1]-Gary White and Phlip Herman: Statistical and Non Statistical Sampling, Principles of Auditing, 6th Ed, New Delhi: Prentice Hall of Indio, 2001, P P 1-5.

[2]-Steven Walfish: Statistically Rational Sampling Plans for Audits, Décembre 2007 e-Edition, http://www.theauditoronline.com/e_edition/e_edition_article_1.html (1 of 4),بتاريخ:12/9/2013.

الثاني هو التدقيق الذي يحتوي على تقصي التدقيق في جودة النظام التي هي فعالة. ومن خلال هذه الأخطاء تم إيجاد صيغة لحساب حجم العينة الذي يتناسب مع المخاطر المتخذة.

هـ- دراسة بعنوان: (المشاكل الناجمة عن استخدام العينة الإحصائية في عملية المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجي في التخفيف من آثارها على القوائم المالية -دراسة تحليلية لآراء المراجعين الخارجيين في قطاع غزة-)[1]

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح المشاكل الناجمة عن استخدام العينة الإحصائية في عملية المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجي في التخفيف من آثارها على القوائم المالية. ولتحقيق أهداف الدراسة الميدانية تم تصميم استبانة بالاعتماد على الدراسات السابقة والدراسة النظرية، وزعت على المراجعين الخارجيين في قطاع غزة بحيث بلغ عددها 85 استبانة وبلغت الردود 68 استبانة صالحة للتحليل أي بنسبة إرجاع قدرها 80% وقام الباحث بتفريغ البيانات وتحليل النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

اعتمد الباحث في إجابته عن مشكلة البحث وأهدافه على أربع فرضيات التي تم دراستها وتحليلها من خلال هذه الاستبانة، وتوصل من خلال هذه الدراسة إلى العناصر الآتية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قوة الرقابة الداخلية وتوفير الوقت وتخفيض التكلفة وبين استخدام العينة الإحصائية في عملية المراجعة؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السحب العشوائي للعينة ومراعاة عدم التحيز وتحديد درجة الثقة لنجاحها وبين تسهيل عمل المراجع الخارجي في استخدام أسلوب العينة الإحصائية في عملية المراجعة؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توافر المخاطر الناشئة عن الأخطاء الجوهرية عند إعداد القوائم المالية وعدم كفاية عينة المراجعة ومناسبتها في اكتشاف تلك الأخطاء وبين معوقات استخدام العينة الإحصائية في عملية المراجعة؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اختيار خطة المعاينة التي تتلاءم مع هدف الاختيار وتحديد حجم كل من المجتمع وحجم العينة المناسبة واختيار مفرداتها، وإجراء التقييم اللاحق لنتائج العينة وبين تطبيق أسلوب العينة الإحصائية في عملية المراجعة.

بذلك فإن جميع الفرضيات تم رفضها من خلال هذه الدراسة.

[1] - يوسف محمود جربوع: المشاكل الناجمة عن استخدام العينة الإحصائية في عملية المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجي في التخفيف من آثارها على القوائم المالية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 30، العدد 91، العراق، 2008، ص ص 49-82.

كما تبين نتائج الدراسة ظهور مشاكل في تطبيق العينة الإحصائية لدى المراجعين في قطاع غزة تتمثل في طريقة اختيار خطة المعاينة التي تتلاءم مع الهدف من الاختيار، وتحديد كل من حجم المجتمع محل الدراسة وحجم العينة المناسب، وكذلك اختيار مفردات العينة بطريقة تضمن سلامة تمثيلها للمجتمع الذي سحبت منه، وفي الأخير التقييم اللاحق لنتائج العينة.

في الأخير اقترح الباحث مجموعة من النقاط ذات الصلة أهمها:

- ضرورة مراعاة المراجع الخارجي عند اختيار العينة الإحصائية بأن يتم سحبها بطريقة عشوائية من دون التدخل الشخصي، ومراعاة عدم التحيز لكي تعطى كل مفردة الفرصة نفسها لأن تكون من ضمن مفردات العينة؛
- كما يجب على المراجع التأكد من أن الإجراءات التي وضعتها الإدارة في نظام الرقابة الداخلية مطبقة على العمليات المالية كافة، وكذلك الأخذ في الاعتبار أهداف اختيار العينة وخصائص المجتمع التي ستؤخذ منه العينة وطبيعة أدلة الإثبات المطلوبة؛
- يجب على المراجع أن ينظر في نتائج العينة وفي طبيعة الأخطاء وأسبابها التي تم تحديدها وأثرها على القوائم المالية، ومدى فعالية نظام الرقابة الداخلية والنظام المحاسبي وأثرها على طريقة المراجعة عندما تكون الأخطاء ناتجة عن انتهاك الإدارة للرقابة الداخلية.

و- دراسة بعنوان: (تقويم نظام الرقابة الداخلية على المشتريات باستخدام معاينة الصفات -بحث تطبيقي في معهد الإدارة/الرصافة-)[1]

يستخدم المراجعون أساليب المعاينة الإحصائية وغير الإحصائية (الحكمية) في تحديد الحجم الملائم والمناسب للعينات وتقييم نتائج فحص أساليب الرقابة والعمليات المالية ومدى تمثيلها لمفردات المجتمع، وتفضل أساليب المعاينة الإحصائية في التطبيقات العملية عن أسلوب المعاينة الحكمية؛ لقدرتها على القياس الكمي لخطر المعاينة الذي يرغب المراجع بتحمله والتحكم في تقييم نتائج الفحص للعينات المختارة. والأسلوب الشائع من المعاينة الإحصائية في اختبار نظام الرقابة الداخلية والعمليات المالية هو: معاينة الصفات الذي يزود المراجع بتقديرات عن معدلات الاستثناء (الانحراف) في أساليب الرقابة المطبقة عن النظم والسياسات المصممة والمخططة والعوامل الأساسية التي يجب توافرها في اختيار حجم العينة وتقييم نتائج الفحص.

[1] - أسامة هادي حمودي، صهباء عبد القادر أحمد: تقويم نظام الرقابة الداخلية على المشتريات باستخدام معاينة الصفات (بحث تطبيقي في معهد الإدارة /الرصافة)، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 36، العدد 97، العراق، 2013، ص ص 291-308.

لهذا جاءت الدراسة لتوضيح تطبيق أسلوب معاينة الصفات في اختبار وتقويم نظام الرقابة الداخلية والاختبارات الأساسية لعمليات الشراء، وقد تم اختيار معهد الإدارة /الرصافة كحالة تطبيقية لفحص ودراسة نظام الرقابة الداخلية والإجراءات والسياسات المعتمدة في تنفيذ عمليات الشراء وقياس كفاءة النظام باستخدام المعاينة الإحصائية (معاينة الصفات). حيث يمكن استخدام المعاينة الإحصائية (الصفات) في تقويم نظام الرقابة الداخلية والاختبارات الأساسية للعمليات المالية لتوفير قياسا كميا لمخاطر المعاينة ومن ثم رقابة وضبط مخاطر عدم التأكد من تمثيل العينة للمجتمع الناتج من فحص العينة وليس جميع مفردات المجتمع، على نحو يمكن الاعتماد عليه في تقييم نتائج الاختبار والتعميم على المجتمع، والمساهمة في تحديد حجم العينة المناسب لهدف الاختبار باستخدام الجداول الإحصائية المعدة لهذا الغرض وتفادي الحكم الشخصي عند اختيار مفردات المجتمع.

من خلال الدراسة التي قام بها الباحث توصل إلى النتائج الآتية:

- بيَّن فحص واختبار سياسات الرقابة وإجراءاتها المصممة والمنفذة على المشتريات باستخدام معاينة الصفات أن النظام يعمل على نحو كفء ويمكن الوثوق به، والاعتماد عليه يقلل احتمال وجود أخطاء جوهرية أو مخالفات مالية إلى حدها الأدنى؛
- إجراءات الصفات الأكثر أهمية التي يعتبر الانحراف فيها مخالفات وتحريفات معنوية مثل: توفر التخصيص المالي وتوفر صلاحية الصرف ومصادقة رئيس الدائرة على عمليات الشراء، وتدقيقها من قبل قسم التدقيق الداخلي، كان الالتزام بها عالي وأن نظام الرقابة الداخلية محكمة وقادرة على الحد من وقوع التحريفات والتجاوزات المالية الجوهرية والكشف المبكر عنها؛
- ظهور بعض الانحرافات في الصفات التي تمثل إجراءات رقابية مثل توقيع المنظم على المستندات وتعزيز توقيع المدقق بختم الشعبة على كل المستندات؛
- هناك ضعف في متابعة إثبات التبويب المحاسبي في مستندات الصرف ولكن هذا الضعف أو عدم الدقة لم يؤثر بشكل معنوي على متانة نظام الرقابة الداخلية وقدرته على توفير بيانات محاسبية يمكن الاعتماد عليها.

في الأخير اقترح الباحث بعض النقاط أهمها:

- على الرغم من كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية على المشتريات في المعهد في الحد من المخالفات فإن فحص وتقويم إجراءات الرقابة ومتابعة الالتزام بالإجراءات وتطويرها يعد أمرا حيويا وضروريا لاكتشاف

أوجه الخلل والقصور التي قد تحدث نتيجة عدم الالتزام بالإجراءات أو أمور استجدت تتطلب تطويراً في أساليب العمل؛

- باعتبار المستندات الركيزة الأساسية لتوثيق العمليات فمن الضروري أن يحرر طلب الشراء بنسختين ويعطى له الترقيم المتسلسل، ويحتفظ بالنسخ في سجل في الحسابات لمتابعة إنجاز أوامر الشراء خصوصا وأن رصيد الطلبية يحتجز لأمر الشراء ولإحكام الرقابة على المستندات الملغاة، وينطبق الأمر على محاضر الاستلام التي تعد من قبل لجان الفحص والاستلام لتعزيز التنسيق بين المشتريات والمخازن والتحقق من استلام الطلبيات دون تأخير.

ثانيا: دراسات تتعلق بالتدقيق والخطر.

تناولت العديد من الدراسات موضوع التدقيق والخطر، حيث هدفت إلى التعريف بهذا المفهوم وتوضيح الهدف الأساسي من عملية التدقيق، بالإضافة إلى المخاطر الناجمة عن إهمال هذه العملية، تتمثل هذه الدراسات نذكر الآتي:

أ- دراسة بعنوان: (تحديد الأهمية النسبية لبنود القوائم المالية المنشورة بالمشروعات الهادفة للربح)[1]

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الأهمية النسبية للعناصر المالية الموجودة بالقوائم المالية المنشورة والمعدة حسب النظام المحاسبي الموحد المصري، بما يساعد على اتخاذ قرارات الإفصاح والعرض بالقوائم المالية والتخطيط والرقابة المستقبلية، والمراجعة وتقييم الأدلة.

فقد قام الباحث باقتراح أسلوب لتحديد الأهمية النسبية لهذه العناصر وهو أسلوب مكون من عدة خطوات تتم كل منها باستخدام أسلوب إحصائي معين يقترح الباحث تطبيقه وبما يؤدي في النهاية إلى تحديد العناصر المالية ذات الأهمية النسبية مرتبة في درجات، تتمثل هذه الأساليب في: تحليل الانحدار البسيط والانحدار المتعدد، تحليل الانحدار المتعدد (المنهج المتدرج STEPWISE)، مصفوفة الارتباط الجزئي.

وللتحقق من صحة تطبيق الأسلوب المقترح يطبق الباحث هذا الأسلوب على بيانات منشورة لشركتي القطاع العام بمصر إحداهما تحقق ربح والأخرى تحقق خسارة خلال الفترة من 1984/1983 إلى 1989/1988 (6 سنوات).

[1] - ثناء علي القباني: تحديد الأهمية النسبية لبنود القوائم المالية بالمشروعات الهادفة للربح، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، المجلد 32، العدد 44 القاهرة، مصر، 1992، ص ص 63-123.

وذلك لإثبات إمكانية تطبيق الأسلوب المقترح على كافة المشروعات على الرغم من أن النتائج قد تختلف بشكل كبير.

في الأخير توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى النقاط الآتية:

- الحسابات التي يكون معامل الارتباط الجزئي بينها عاليا تمثل شركة تحقق أرباحا؛
- الحساب الذي يؤثر في عدد كبير من الحسابات الأخرى هو الذي له أهمية نسبية أكبر. فالمشروع الذي يتجه إلى الربحية تكون عناصر رأس المال العامل لديه ذات أهمية نسبية أكبر، والمشروع الذي يتجه إلى الخسارة تكون عناصر رأس المال العامل ليست ذات أهمية نسبية لديه؛
- يمكن استخدام الأسلوب المقترح لتحديد الأهمية النسبية لبنود القوائم المالية وتقييم المركز المالي للمشروع وكفاءته في تشغيل موارده لتحقيق أهدافه وللتنبؤ بمستقبل المشروع واتجاهه نحو الأرباح المستقبلية أو الخسائر. بحيث يمكن استخدام هذا الأسلوب المقترح في اتخاذ قرارات منح القروض وإبرام العقود مع الشركات واتخاذ قرارات الإنتاج أو إعادة التنظيم.

ب– دراسة بعنوان: (المراجعة الفعالة: كيف يكون المراجع جيد)[1]

تقع المسؤولية الرئيسية عن ضمان إجراء مراجعة فعالة في خدمة الغرض منه على عاتق المدقق، لذلك هدفت هذه الدراسة إلى توضيح كيفية تخطيط إجراء عملية التدقيق من قبل المراجع الجيد، فالمراجع نفسه هو الذي سيحدد نجاح أو فشل عملية التدقيق. حيث هناك مدقق جيد يكون قادرا على تحديد نقاط القوة والضعف على حد سواء بطريقة إيجابية من شأنها أن تكون مفيدة للجهة الخاضعة للتدقيق وإدارته، وهناك مدقق سيء يثير غضب أفراد الجهة الخاضعة للتدقيق وخفض الروح المعنوية والتنظيم، فيمكن لأي شخص أن يكون مدققا سيئا.

توصل الباحث إلى أن عمليات التدقيق تخدم أغراضا مفيدة عندما يتم تنفيذها بشكل صحيح فيعتمد نجاح العملية أو فشلها على مؤهلات المدقق والتقنيات التي يستخدمها كونه المختص من الناحية الفنية في هذا المجال وتطبيق تقنيات التدقيق الفعال وتجنب المزالق المحتملة. فالتدقيق الفعال هو مكتسب الخبرة التقنية وموقف المهنية والكثير من العمل الشاق من قبل المدقق الجيد.

[1] -Alan S.Bunker : Effective Auditing : how to be a good Auditor, RSO Magazine, Volume 9, N° 3, Russie, 2004, p p 9-24.

ج–دراسة بعنوان: (استخدام الأهمية النسبية في العمل التدقيقي وفقا لمعايير التدقيق الدولية)[1]

تعد الأهمية النسبية من المبادئ المحاسبية والرقابية المهمة، التي تتطلب من المحاسبين والمدققين الاعتماد عليها خصوصا عند إصدارهم حكم بشأن موضوع ما، أو توضيح بيان معين أو تحديد معلومة أو بخصوص حدث مالي معين في القوائم المالية في كل مرحلة من مراحل عملهم المهني، وتزداد الحاجة إلى هذا المبدأ خصوصا عند الانتباه إلى موضوع معين أو تحديد عنصر معين بالقوائم المالية التي تزداد فيها نسبة المخاطر. فهي بمثابة الأساس لتطبيق معايير التدقيق خصوصا معايير العمل الميداني ومعايير إعداد التقرير، إذ يرتبط استخدام الأهمية النسبية بهذه المعايير بشكل كبير، ولا سيما في مجال تأثير الأخطاء والمخالفات واتخاذ القرارات بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية. لهذا فقد هدفت الدراسة إلى بيان دور الأهمية النسبية في رفع كفاءة عمل المدققين في ضوء قواعد التدقيق الدولية، فقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي.

وتوصل الباحث إلى النتائج الآتية:

- حظي مفهوم الأهمية النسبية باهتمام واسع من قبل المنظمات والهيئات الدولية والمهنية للمحاسبين والمدققين لترشيد خطوات أعضائها نحو اتخاذ قراراتهم وتخطيط مهامهم وتنفيذها ثم كتابة تقاريرهم ومراجعتهم لمسؤولياتهم القانونية؛
- تتعلق بشكل كبير تقديرات الأهمية النسبية في مجال التدقيق ومراقبة الحسابات بمسألة مراعاة أخطاء التدقيق والعلاقات الخاصة بمخاطر التدقيق التي يجب على المدقق أن يولي اهتماما متزايدا لتحديدها ليتمكن من ابداء رأيه السليم حول عدالة ومصداقية القوائم المالية المعروضة؛
- لا بد أن يستخدم مدققو الحسابات الأهمية النسبية في عملهم المهني لإزالة الشك المنطقي حول أي إثبات من الإثباتات أو لمصداقية الإثبات التي يجب أن يقسمها إلى مجموعات وفقا لدرجة أهميتها النسبية وطبقا لوزنها النسبي، ويعتمد ذلك على الخبرة العلمية لهؤلاء المدققين وعلى حكمهم الشخصي؛
- لا يوجد أي اتفاق حول العوامل المؤثرة في تحديد حجم الأهمية النسبية مع أن مسألة وضع قواعد ومستويات محددة لقياس الأهمية النسبية من شأنه أن يؤدي إلى ترشيد العمل المهني لمدققي الحسابات من خلال الممارسة المهنية. كما أن هناك أربعة معايير لقياس الأهمية النسبية هي: معيار الحجم المطلق للعنصر

[1] – منهل مجيد أحمد العلي، تغريد سالم الليلة: استخدام الأهمية النسبية في العمل التدقيقي وفقا لمعايير التدقيق الدولية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 87 العدد 29، العراق، 2007، ص ص 171-183.

معيار مدى التأثير على نتائج الأعمال، النسب المئوية المستخدمة للمقارنة، المعيار السلوكي المؤثر على مستخدمي القوائم المالية.

د–دراسة بعنوان: (الدعائم التي يقوم عليها نشاط التدقيق: النسبية ومخاطر التدقيق)[1]

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم الأهمية النسبية ومخاطر التدقيق في نشاط التدقيق، فقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على تقديم الجوانب النظرية المتعلقة بأهمية حساب الأهمية النسبية في التدقيق المالي وكذلك إقامة العلاقات بين النسبية ومخاطر التدقيق، كما قام الباحث بعرض مثالا عمليا يتعلق بحساب الأهمية النسبية ومخاطر المراجعة داخل المؤسسة.

توصل الباحث إلى أن الشيء الأكثر أهمية هو تحديد ما إذا كانت المعلومات المسجلة تعكس بطريقة دقيقة الأحداث الاقتصادية التي حدثت خلال السنة المحاسبية، كما تشير الدراسة إلى أهمية تحديد نطاق المخاطر التي هي أساس مهمة التدقيق بأكملها وذلك من خلال تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية، وتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة، بالإضافة إلى تقييم تأثير الأخطاء غير المصححة إن وجدت على القوائم المالية وأخيرا كتابة التقرير.

وتوصل الباحث إلى أنه يتم جمع الأدلة التي يتم استخدامها من قبل مدقق الحسابات على أساس خبرته وعلى العديد من العوامل التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، وكذلك على الأهمية النسبية، بالإضافة إلى أن طبيعة تقرير المراجعة يعتمد على دقة أساليب التحليل المالي.

هـ–دراسة بعنوان: (مخاطر التدقيق وأثرها على جودة الأداء ومصداقية النتائج –دراسة تطبيقية في الشركة العامة للتجهيزات الزراعية–)"[2]

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحديد مخاطر التدقيق والعوامل المؤثرة فيها بالشكل الذي يسهم في بناء منهجية علمية وعملية سليمة تحدد كيفية التعامل مع مخاطر التدقيق، وذلك من خلال الاستعانة بالعديد من الوسائل والإجراءات سواء كانت تلك الوسائل يوفرها نظام الرقابة الداخلية أو الإجراءات التي يتخذها المدقق من خلال قيامه بعملية تقويم شاملة للمخاطر التي تحيط بالعملية التدقيقية والتأكيد على كفاية الضوابط الرقابية

[1]- Ana Maria Joldos, and others: Pillars of the Audit Activity: Materiality and Audit Risk, Annals of the University of Petrosani, Economics, Volume 10, N° 2, Romania, 2010, p p 225-238.

[2]– ناظم شعلان جبار: مخاطر التدقيق وأثرها على جودة الأداء ومصداقية النتائج (دراسة تطبيقية في الشركة العامة للتجهيزات الزراعية)، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 1، العدد 1، العراق،2011 ، ص ص 111–147.

لتجنب هذه المخاطر. وقد تم اختيار الشركة العامة للتجهيزات الزراعية لسنة 2010 كحالة تطبيقية لكي يتم التمكن من فهم مخاطر التلاعب والتزوير المادي الذي قد يحدث في أرصدة الحسابات.

من خلال الدراسة توصل الباحث إلى إثبات فرضية البحث القائلة "أن دراسة وتقدير أنواع المخاطر في التدقيق وتحليل العوامل المؤثرة فيها تُسْهِم في تعزيز كفاءة وفاعلية عملية التدقيق"، فعند قيام المدقق بالتخطيط لعملية التدقيق عليه أن يدرك المجالات التي ترتفع فيها مخاطر ارتكاب الأخطاء والغش والتلاعب والتزوير في القوائم المالية، وأن يتخذ قرارات رشيدة بشأن حجم العينات ومدى وطبيعة إجراءات التدقيق، وتوقيت تنفيذها لتناسب درجات المخاطر المحيطة بعناصر القوائم المالية، بالإضافة إلى تحديد المجالات التي تتطلب فحصا إضافيا للوصول إلى قناعة إثباتية. وعند وصول المدقق إلى مرحلة تنفيذ إجراءات التدقيق يقوم بصياغة خطة التدقيق وبرنامجه في ضوء تحقيق الأهداف الموضوعة مسبقا، حيث ستؤدي إلى توجيه عملية تنفيذ إجراءات التدقيق بشكل سليم طالما أنه تم تحديد المجالات التي توجه إليها إجراءات التدقيق، وتم تحديد مدى وطبيعة تلك الإجراءات وتوقيت تنفيذها لتناسب درجات المخاطر المحيطة بالقوائم المالية.

كما اقترح الباحث بعض النقاط ذات الصلة بموضوع البحث أهمها:

- لكي يقوم المدقق بتحديد المستوى المقبول للخطر الكلي للتدقيق ثم إبداء رأي فني محايد بشأن مدى وصدق القوائم المالية، عليه أن يقوم بدراسة وتحليل العوامل المؤثرة في ذلك المستوى من الخطر من أجل تقدير درجاتها لما لها من أهمية في تخطيط وتنفيذ إجراءات التدقيق؛
- ينبغي على المدقق أن يستند في تقديره لمخاطر الرقابة إلى دراسة عناصر الرقابة الداخلية الموجودة وفهمها وإجراءات الاختبارات والفحوصات لتقدير كفاءتها في منع أو اكتشاف وتصحيح الانحرافات في القوائم المالية ودرجة الالتزام بها، واستمرارية تطبيقها ثم تقويم نتائج اختبارات الرقابة وصولا إلى درجة من الثقة للاعتماد على الرقابة الداخلية وتقدير مخاطرها؛
- السعي للحصول على الإثباتات التدقيقية ذات الكفاية والكفاءة ومن مصادر مختلفة التي من شأنها تحقيق القناعة الإثباتية وتوفير تدعيم ومساندة كافية للرأي التدقيقي في القوائم المالية.

و– دراسة بعنوان: (فعالية التدقيق الداخلي في البنوك التجارية التنزانية)[1]

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة فعالية وظيفة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية التنزانية باعتبار هذه الوظيفة شرط إلزامي وفقا لقانون المصارف والمؤسسات المالية 2006، بحيث تقدم هذه الدراسة أفكارا لتحسين وظيفة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية التي هي جزء لا يتجزأ من تقارير حوكمة الشركات لأنه يؤثر بشكل مباشر على مصالح جميع أصحاب المصلحة مثل: العملاء، الموردين، الموظفين، الدائنين، وكذلك الوكالات الحكومية.

قام الباحث بعرض بعض العوامل التي تسهم في فعالية التدقيق الداخلي في البنوك التجارية التنزانية وذلك لسببين هما: أولا أن العديد من البلدان الإفريقية تسعى جاهدة ليكون لها أسواق مفتوحة وخلق بيئة مواتية للاستثمار لجذب المزيد من المستثمرين الأجانب وتطوير الاقتصاديات الصناعية، ثانيا شهد القطاع المصرفي التنزاني العديد من الإخفاقات المصرفية مع مرور الوقت لذلك فإن البنك المركزي التنزاني اتخذ التدابير اللازمة وأصدر لوائح بموجب قانون المصارف والمؤسسات المالية 2006 يلزم جميع البنوك التجارية بوضع نظام ملائم للرقابة الداخلية.

استخدم الباحث في هذه الدراسة على دراسة استدلالية لمختلف البنوك التجارية في تنزانيا، بحيث أشار إلى ثلاث عوامل رئيسية تؤثر على فعالية التدقيق الداخلي (متغير تابع) هي: موارد التدقيق الداخلي والكفاءات أنشطة التدقيق الداخلي، ومستوى التدقيق الداخلي. وتم اختيار عشرين بنكا من البنوك التجارية التنزانية وتعميم نتائج البيانات على البنوك الأخرى التي لم تكن مشمولة في هذه الدراسة، وذلك لأن معظم البنوك لديها ميزات ومتطلبات مماثلة. كما تم توزيع 120 استبيانا للموظفين شملت المدققين الداخليين والمديرين، وأعضاء فريق الإدارة وكذلك أعضاء لجنة المراجعة، وقد ورد 81 ردودا صالحة للاستعمال.

توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى العناصر الآتية:

- وجود علاقة إيجابية بين موارد التدقيق الداخلي والكفاءات وفعالية التدقيق الداخلي في البنوك التجارية التنزانية، وهذا يعني أن البنوك في تنزانيا يجب أن تركز على تحسين الموارد البشرية والكفاءات من أجل تحسين فعالية التدقيق الداخلي؛

[1] - Jayalakshmy Ramachandran, and others : Effectiveness of Internal Audit in Tanzanian Commercial Banks, British Journal of Arts and Social Sciences, Volume 8, N° 1, British, 2012, p p 32-44.

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أنشطة التدقيق الداخلي وفعالية التدقيق الداخلي في البنوك التجارية التنزانية، هذا يدل على أن نشاط التدقيق الداخلي في البنوك التجارية التنزانية لا يزال يعتمد على المنهج التقليدي أي لا يعتمد على تعيين الموظفين المؤهلين لوظيفة التدقيق الداخلي؛
- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التفاعل من قبل المدققين الداخليين مع لجنة المراجعة وفعالية التدقيق الداخلي في البنوك التجارية التنزانية، هذا يشير إلى أن ارتفاع التفاعل بين المدققين الداخليين وأعضاء لجنة التدقيق يسهم في فعالية التدقيق الداخلي.

كما اقترح الباحث مجموعة من النقاط المرتبطة بنتائج البحث أهمها:

- يمكن للمؤسسات المالية الأخرى باستثناء البنوك التجارية استخدام نتائج هذه الدراسة إلى تصميم وتنفيذ نظام أكثر صرامة يغطي إدارة المخاطر وإعداد التقارير؛
- يجب على البنوك التجارية التنزانية التركيز على تحسين موارد التدقيق الداخلي والكفاءات فضلا عن مستوى التفاعل مع لجنة المراجعة من أجل تحسين الفعالية الشاملة للتدقيق الداخلي في هذه البنوك.

ثالثا: دراسات تتعلق بقرارات منح الائتمان في البنوك التجارية.

تم إجراء العديد من الدراسات التي تتعلق بتحليل الائتمان عند اتخاذ قرارات منح الائتمان نذكر أهمها في الآتي:

أ- دراسة بعنوان: (تحليل أسباب الخطأ في اتخاذ القرارات في البنوك التجارية الأردنية -دراسة استكشافية باستخدام تحليل المسار-)"[1]

هدفت هذه الدراسة للتعرف على بعض الأسباب التي تؤدي إلى الخطأ في اتخاذ القرارات في البنوك التجارية الأردنية وذلك نظرا لأهميتها في العمل المصرفي بشكل عام، ولحاجة هذه البنوك لمثل هذه الدراسات لتمكينها من الاستمرار في العمل بأقل ما يمكن من الأخطاء، خاصة أن العمل المصرفي يتميز بالحساسية. وعلى هذا الأساس فقد حاول الباحث إيجاد إطار نظري لبعض أسباب الخطأ في اتخاذ القرارات في البنوك التجارية الأردنية ومحاولة إيجاد الحلول لها، ودراسة أثر بعض العوامل الشخصية والوظيفية وعوامل ثقافة المنظمة ودورها في نشوء الخطأ في اتخاذ القرارات.

[1]- رفعت الفاعوري: تحليل أسباب الخطأ في اتخاذ القرارات في البنوك التجارية الأردنية (دراسة استكشافية باستخدام تحليل المسار)، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، 2002، ص ص 117-141 .

قام الباحث باستخدام تحليل المسار لتحليل البيانات التي تم جمعها في هذه الدراسة، بحيث يتم تحديد العلاقات من خلال المسار الذي افترضه الباحث حيث يكون المتغير الذي يصل إليه السهم عبارة عن متغير تابع والمتغير الذي ينطلق منه السهم العامل المستقل، فهو من أقوى الأساليب الإحصائية لدراسة تأثير مجموعة من العوامل المستقلة (العوامل الشخصية والوظيفية، وعوامل ثقافة المنظمة) على متغير تابع (القرار الإداري). فقام بدراسة عينة شملت الخصائص الشخصية والوظيفية للمديرين وعوامل ثقافة المنظمة في الإدارتين الوسطى والإشرافية.

تمثلت أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة كالآتي:

- تباينت درجات ممارسة الإدارات الوسطى والإشرافية لأسباب الخطأ في اتخاذ القرارات، حيث كانت أكثر هذه الأسباب ممارسة هي التناقض الذهني، ثم تبرير الذات يليها التطبيق، ثم نظم المعلومات، فالإفراط في الحذر والتهرب من المسؤولية، يليها التجنب وأخيرا التأجيل، وقد تباينت درجات ممارسة الإدارات لهذه الأخطاء من درجة عالية إلى درجة متدنية؛
- كانت ممارسة الإدارات الوسطى والإشرافية في البنوك التجارية لأبعاد ثقافة المنظمة والتحدي الوظيفي والاتصال والتماسك الاجتماعي متوسطة؛
- يوجد ثلاثة عوامل شخصية ووظيفية لمتخذ القرار تؤثر على فعالية عملية الاتصال كبعد من أبعاد ثقافة المنظمة في البنوك التجارية، وقد تمثلت هذه العوامل بالمستوى الإداري والجنس، والخبرة؛
- يوجد أربعة عوامل شخصية ووظيفية لمتخذ القرار تؤثر على مستوى التحدي الوظيفي في البنوك التجارية هذه العوامل هي: الجنس، العمر، الخبرة، والمؤهل العلمي، بجانب عامل آخر من عوامل ثقافة المنظمة هو الاتصال؛
- يوجد أربعة عوامل شخصية ووظيفية لمتخذ القرار تؤثر على مستوى التماسك الاجتماعي في البنوك التجارية هي: الجنس، نطاق الإشراف، والعمر والخبرة، كما أشارت النتائج إلى تأثير الاتصال على مستوى التماسك الاجتماعي؛
- يوجد أربعة عوامل شخصية ووظيفية لمتخذ القرار تشرح التباين في مستوى ممارسة الإدارات الوسطى والإشرافية لأسباب الخطأ في اتخاذ القرارات بشكل مباشر، وقد تمثلت هذه العوامل بالمؤهل العلمي ونطاق الإشراف، العمر وسنوات الخبرة الإجمالية؛

- جميع عوامل ثقافة المنظمة تشرح التباين في مستوى ممارسة الإدارات الوسطى والإشرافية لأسباب الخطأ في اتخاذ القرارات بشكل مباشر.

في الأخير أوصت الدراسة بأن على المدير عند التعرف على المشكلة أن يحدد طبيعة الموقف الذي خلق المشكلة، وأن على متخذي القرارات عدم التصدي للمشكلات في غير أوقاتها، وعدم التصدي لاتخاذ قرارات تدخل في اختصاص الآخرين. كما أوصت بضرورة التحقق من أن تنفيذ القرار يتم وفقا لمقررات الخطة الرسمية وفي حدود التعليمات والقواعد وذلك بقصد اكتشاف الأخطاء وتصحيحها وتفادي تكرارها، وأخيرا العمل على أن تكون البيانات والمعلومات كافية ودقيقة ومختصرة، ومحايدة وغير متحيزة، وأن يتم الحصول عليها في الوقت المناسب وألا تكون مكلفة من حيث الوقت والمال.

ب– دراسة بعنوان: (دور المؤشرات المالية وتقرير المراجع والسمات الشخصية للعميل ومدى استعداد متخذ القرار لتحمل الغموض في اتخاذ قرارات الإقراض في البنوك التجارية)[1]

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العوامل المؤثرة على قرارات الإقراض في البنوك التجارية وبصفة خاصة السمات الشخصية للعميل والمؤشرات المالية، وتقرير مراجع الحسابات، ومدى استعداد متخذ القرار لتحمل الغموض. ولتحقيق هدف الدراسة تم إعداد دراسة إختبارية تتضمن مستويين لكل متغير من المتغيرات الأساسية المتمثلة في المتغيرات المستقلة وهي: السمات الشخصية للعميل (جيدة أو سيئة)، المؤشرات المالية (إيجابية أو سلبية) تقرير مراجع الحسابات (نظيف أو متحفظ) لتحديد أثرها على قرار الإقراض الذي يمثل المتغير التابع (نعم أو لا).

وتضمن البحث أيضا دراسة أثر مدى استعداد متخذ القرار لتحمل الغموض، كما قام الباحث بدراسة متغيرات أو عوامل أخرى منها: مستوى خبرة موظفي الائتمان، مستوى تعليمهم، وملكية البنك ومدى استخدام التقارير المالية، وكذلك مدى استخدام تقرير مراجع الحسابات. واشتملت عينة البحث على جميع البنوك التجارية ما عدا البنوك الإسلامية التي تخرج عن نطاق البحث لما لها من طبيعة خاصة، كما قام الباحث بعدة اختبارات مبدئية لتجارب البحث وأجرى عدة تعديلات لأخذ ملاحظات موظفي قسم الائتمان في الحسبان، وتم إعداد التجارب في شكلها النهائي، ثم تم توزيعها على موظفي قسم الائتمان، بحيث بلغت الردود المستلمة 187، وتم عرض الإحصاء الوصفي للبيانات، ثم قام الباحث باستخدام الانحدار اللوجستي لاختبار فروض البحث لأن المتغير التابع يأخذ قيمة إما صفر (عدم الإقراض) أو واحد (الإقراض).

[1] – حاتم محمد عبد الرؤوف الشيشيني: دور المؤشرات المالية وتقرير المراجع والسمات الشخصية للعميل ومدى استعداد متخذ القرار لتحمل الغموض في اتخاذ قرارات الإقراض في البنوك التجارية، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، بدون سنة، ص ص 131-188.

أظهرت نتائج البحث أهم النقاط الآتية:

- وجود تأثير إيجابي ومعنوي للسمات الشخصية للعميل على قرار الإقراض، وهذا يعني أن السمات الجيدة للعميل تؤدي إلى قبول منح القرض له؛
- هناك تأثيرٌ إيجابيٌ ومعنويٌ للمؤشرات المالية على قرار الإقراض، أي أنه كلما كانت المؤشرات المالية جيدة كلما أدى ذلك إلى منح القرض للعميل؛
- هناك أثر إيجابي ومعنوي لمدى استعداد متخذ القرار لتحمل الغموض لدى موظفي منح الائتمان (موظفي قسم الائتمان) على قرار الإقراض؛
- أشارت نتائج البحث أنه لا يوجد تأثير معنوي للرأي الذي يبديه المراجع في تقريره على قرار الإقراض؛
- أما بالنسبة للمتغيرات الأخرى (التي لا يوجد لها إطار نظري قوي) فقد وجد أن مستوى الخبرة يؤثر تأثيرا معنويا على قرار الإقراض.

ج– دراسة بعنوان: (تحليل الجدارة الائتمانية لطالبي القروض المصرفية في البنك)[1]

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهمية تحليل الجدارة الائتمانية التي هي في غاية الأهمية عند اتخاذ قرارات منح القروض. فقد قام الباحث بدراسة نظرية سرد فيها نموذجا لتحليل الجدارة الائتمانية للمقترض من خلال تقديم أهم العناصر الأساسية للتحليل من أهمها: العوامل والشروط التي يمكن أن تؤثر على سداد الائتمان في الوقت المناسب ومراحل تحليل الائتمان، كما أن تقييم مخاطر الائتمان يعد الشرط الأساسي للتحليل وذلك من خلال موثوقية ومصداقية كافية من المعلومات التي تم جمعها عن الوضع المالي والظروف المحيطة بالمقترض.

وأكد الباحث من خلال هذه الدراسة أنه يمكن استخدام المعلومات المحاسبية عند تحليل الجدارة الائتماني، فقد أشار إلى مجموعة من المعلومات المحاسبية اللازمة لاحتياجات الائتمان أهمها: الميزانية المالية حساب النتيجة، جدول التغيرات في حقوق المساهمين، وجدول التدفقات النقدية، تقارير التدقيق عن الوضع المالي للمؤسسة.

في الأخير توصل الباحث إلى أن الهدف الأساسي من تحليل الائتمان هو توفير المعلومات الكافية حول تعهد الائتمان، ومستوى المخاطر، واعتماد تدابير كافية للحماية من مخاطر الائتمان أو لا بد من اتخاذ تدابير وقائية يتضح من تحليل الائتمان التي تفصح عن المخاطر المحددة في النشاط.

[1] - Daniela Feschijan: Analysis of the crédit worthiness of bank loan applicants, Economics and Organization, Vol 5, N^0 3, Bulgeria, 2008, P P 273 – 280.

د-دراسة بعنوان: (تحليل الائتمان باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة (دراسة نظرية-تطبيقية) في مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار خلال الفترة المالية 2005-2007)[1]

يعد التحليل الائتماني أداة هامة لتخفيض الخسائر التي تتحملها المصارف بسبب القروض والتسهيلات المتعثرة إذ تشكل مشكلة خطيرة تواجه المصارف في أعمالها حيث تؤدي إلى تجميد جزء هام من أموال المصرف نتيجة عدم قدرة الزبائن الحاصلين عليها على سداد أقساطها وفوائدها، مما يؤدي إلى تعرض المصرف المانح لها لخسائر تتجاوز عائد الفرصة البديلة للاستثمار.

تم اختيار هذا الموضوع بهدف إجراء تحليل نشاط الائتمان المصرفي باستخدام أدوات التحليل المالي (المؤشرات المالي) للمدة من 2005-2007 لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار لكونه من المصارف التجارية الجيدة وفقا لترتيب المصرف قياسا بالمصارف الخاصة في العراق، كما اعتمد الباحث على دراسة ميدانية في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار خلال الفترة 2005-2007 محاولا منه الإجابة على التساؤل التالي: هل إجراء التحليل المالي على أنشطة المصرف الائتمانية سيوفر القرارات الرشيدة وكشف الفرص الاستثمارية الجديدة لإدارة المصرف.

توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

- يعد الائتمان المصرفي بمثابة علاقة مبنية على أساس الثقة المتبادلة بين الطرف الدائن (المصرف) والطرف المدين (المقترض)، وبالاستناد إلى هذه العلاقة يمكن للمدين الحصول على مبلغ معين من المال لتحقيق أغراض محددة يبتغيها المدين وبموجب شروط معينة أبرزها تعهده بإرجاع أصل المبلغ مع الفائدة المستحقة عليه إلى المصرف وفي الموعد المتفق عليه؛
- سعي المصرف إلى القيام بتوجيه أمواله وأموال مودعيه إلى الاستثمارات والائتمان بوصفهما من أكثر موجودات المصرف العاملة والمولدة للدخل؛
- مؤشرات رأس المال كانت جيدة مقارنة بالائتمان النقدي والاستثمارات خلال المدة وهذا دليل على قوة رأس المال كونه يمثل الضمان الأول لمواجهة وتحمل أي نوع من أنواع الخسائر في حالة حدوثه.

قدم الباحث جملة من المقترحات تمثلت في الآتي ذكره:

[1] - إبراهيم محمد علي الجزراوي، نادية شاكر النعيمي: تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة- دراسة (نظرية وتطبيقية) في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار خلال الفترة المالية 2005-2007، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، جامعة المستنصرية، العراق، 2010 ص ص 1-36.

- تعزيز الثقة مع الزبائن حتى يتم تنشيط الائتمان والاستثمارات أكثر فضلا عن الأنشطة المصرفية الأخرى التي يقوم بها المصرف؛
- الاستمرار على السياسة المعتدلة الخاصة بالموازنة بين السيولة والربحية تجنبا للمخاطر التي تصاحب عادة الظروف غير الطبيعية التي يمر بها العمل المصرفي؛
- إعطاء اهتمام أكبر للتحليل الائتماني لدى موظفي المصرف بشكل عام وموظفي قسم الائتمان بشكل خاص؛
- إدخال التقنيات الحديثة وتدريب بعض موظفيه على استعمال هذه التقنيات فضلا عن الاطلاع على الأساليب المتقدمة في بعض الدول وما ينشر في العالم المتقدم بالنسبة للمؤسسات المالية والمصرفية بشكل خاص.

هـ- دراسة بعنوان: (التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض المصرفي (دراسة تحليلية في المصرف الصناعي العقاري)[1]

لقد أصبح موضوع التحليل الائتماني من المواضيع المهمة للنشاط المصرفي وللعاملين فيه بشكل عام وذلك باعتباره أداة هامة للوصول إلى الدقة في اتخاذ القرارات الائتمانية ومن ثم تخفيض الخسائر التي قد تتعرض لها المصارف.

انطلاقاً من أهمية الموضوع فقد تناولت الدراسة عملية منح الائتمان في المصرف الصناعي العقاري واستخدام أهم الركائز الأساسية للتحليل المالي، بحيث أن الإجراءات والدراسات التي تجريها المصارف المحلية التي تسبق عملية منح الائتمان غير كافية ولا بد من التعرف على أوجه القصور التي تؤدي إلى ظهور مشكلة الديون والتسهيلات الائتمانية المتعثرة. وتقديم بعض المقترحات التي تساهم قدر الإمكان في تطوير عمليات الإقراض المصرفي بناءا على أسس سليمة وذلك للوقاية من أخطار الديون المعدومة.

من الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث في المصرف الصناعي العقاري توصل إلى أهم النتائج الآتية:

- يجب على متخذ القرار الائتماني أن يستند على نوع المعلومات والبيانات التي يتم الوصول إليها من الملف الائتماني والاستعلام المصرفي لطالب الائتمان أولا، ومن خلال التحليل المالي ثانيا من أجل الوصول إلى قرار سليم يتسم بدرجة من الدقة والموضوعية؛

[1]- زياد نجم عبد السوداني: التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض المصرفي (دراسة تحليلية في المصرف الصناعي العقاري)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد 9، العدد 29، جامعة المستنصرية، العراق، 2011، ص ص 93-112.

- لا يقوم المصرف بإجراء أي نوع من أنواع التحليل المالي سواء في مرحلة دراسة طلب الإقراض أو في مرحلة متابعة القرض، وذلك للوقوف على المركز المالي للعميل أو للتنبؤ باحتمالات تعثره؛
- إجراءات التعامل مع العملاء المتأخرين عن السداد والديون المتعثرة هي إجراءات سليمة، حيث يقوم المصرف بالملاحقة القضائية للعملاء المتأخرين وفي حال قيام العملاء بالتسوية تعاد جدولة الأقساط وبفائدة تأخيرية.

وتم تقديم جملة من المقترحات تمثلت في:

- وضع إستراتيجية يتم من خلالها مراقبة محفظة الائتمان ومتابعته بعد منحه للعملاء، وبغض النظر إذا كانوا في حالة يسر أو قد تعرضوا إلى حالة من العسر المالي، أيضا انتقاء النموذج التحليلي الذي من خلاله تستطيع إدارة الائتمان أن تستقري حالة العميل ورصد احتمالات الفشل لديه أملا في اتخاذ قرارات تصحيحية مناسبة لغرض تجنب أو الحد من المخاطر التي سوف تتعرض لها؛
- الاستمرار في متابعة الديون المتعثرة لأن إهمالها يؤدي إلى خسارة المصرف خسارة كبيرة، وبالتالي إضعاف مركزه المالي مع محاولة التمييز بين العميل الذي يعاني من حالة عسر مالي مؤقت وليست دائمة ومحاولة تقديم المشورة الفنية له والمساعدة عن طريف الاتفاق على تسوية ما أملا في تجنبه حالة العسر، وبين العميل الذي تحول قرضه إلى قرض متعثر وبشكل نهائي وعندها يجب اللجوء إلى الملاحقات القانونية حماية لحقوق المصرف.

و- دراسة بعنوان: (تحليل النسب المالية للشركات: أداة لصنع القرار)[1]

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل استخدام تحليل النسب المالية في مجال المحاسبة والإدارة المالية وكيف تساعد هذه النسب الإدارة في معرفة الربحية والمركز المالي والكفاءة التشغيلية للمؤسسة. فقد قام الباحث بتقديم العلاقة بين التحليل المالي والمحاسبة وعلى الدور الأساسي الذي تحمله المحاسبة من خلال المعلومات التي تنتج من عمل المحللين إذ أن التحليل المالي هو جزء من المحاسبة الذي يقوم بجمع وصياغة ومعالجة مجموعة من المعلومات المالية التي قد توضح التشخيص والتنبؤ بالوضع والأداء المالي للمؤسسة، وذلك من خلال بعض الأدوات أهمها: تحليل القوائم المالية المقارنة، تحليل النسب، تحليل التدفقات النقدية، وتقييم النتائج.

[1] - Y. A. Babalola, F. R. Abiola: Financial ratio analysis of firms: a tool for decision making, International Journal of Management Sciences, Vol 1, N° 4, Nigeria, 2013, P P 132-137.

توصل الباحث من خلال الدراسة النظرية التي قام بها إلى أن هناك علاقة تاريخية بين التحليل المالي والمحاسبة بحيث تسمح المحاسبة بتزويد المعلومات المناسبة إلى التحليل المالي وهذا الأخير باعتباره متخصص في استغلال القيمة الموجهة من المعلومات المحاسبية، ومما لا شك فيه أن هذا التقرير يشغل دائما عمل المحللين الماليين.

كما توصل الباحث إلى أن العديد من قواعد البيانات المالية هي عبارة عن جمع البيانات الإحصائية التي كانت مخفية في هيكل المعلومات المحاسبية، فتنظيم هذه البيانات الإحصائية تفضل معايير لأساليب إدارة المحافظ وبالتالي فإنه يميل إلى تلاشي نموذج المحاسبة الكامنة وراء إنتاج بيانات متخصصة والذي يمثل المصدر النهائي للمعلومات المتعلقة بالمؤسسات.

رابعا: دراسات تتعلق بفحص تحليلي للقوائم المالية.

ركزت هذه الدراسات على دراسة تحليل القوائم المالية ومدى فعالية الإجراءات التحليلية لهذه القوائم وتمثلت أهم هذه الدراسات في الآتي:

أ- دراسة بعنوان: (تقييم فعالية الإجراءات التحليلية لتدقيق القوائم المالية للشركات المساهمة العامة – دراسة ميدانية في مكاتب وشركات التدقيق في الأردن-)"[1]

تناولت الدراسة الإجراءات التدقيقية التحليلية للشركات المساهمة العامة في الأردن كدراسة ميدانية لأهمية هذا القطاع في الاقتصاد الوطني من جهة ولاهتمام الأردن بمهنة تدقيق الحسابات والمعايير الدولية ذات العلاقة من جهة أخرى لتقييم فاعلية تلك الإجراءات وللقطاع المذكور من وجهة نظر مدققي الحسابات. حيث يتكون مجتمع الدراسة من شركات ومكاتب تدقيق الحسابات المرخصة والعاملة في الأردن، أما عينة الدراسة فتتكون من مدققي الحسابات القانونية (فئة أ) والعاملين بهذه الشركات والمكاتب، وقد تم توزيع 280 استبانة (55%) من عينة الدراسة تم استرجاع 261 استبانة استبعد 11 استبانة بسبب عدم الإجابة الكاملة على الأسئلة، وقد تم اختبار فرضيات الدراسة من خلال 250 استبانة أي بنسبة 90% من الاستبيانات الموزعة، وتم اختيار العينة باستخدام طريقة العينة العشوائية البسيطة. وقد تم قبول جميع فرضيات الدراسة أي أن:

- القيام بالإجراءات التحليلية للقوائم المالية من قبل مدققي الحسابات في الأردن يساعد في تخطيط توقيت ونطاق عملية التدقيق؛

[1]- عبد الستار عبد الجبار الكبيسي: تقييم فعالية الإجراءات التحليلية لتدقيق القوائم المالية للشركات المساهمة العامة (دراسة ميدانية في مكاتب وشركات التدقيق في الأردن)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 1، العدد 2، العراق، 2008، ص ص 244-272.

- القيام بالإجراءات التحليلية للقوائم المالية من قبل مدققي الحسابات في الأردن يكشف عن المخاطرة المالية التي قد تحيط بالشركة؛
- القيام بالإجراءات التحليلية للقوائم المالية من قبل مدققي الحسابات في الأردن يظهر مستوى الإفصاح فيها؛
- القيام بالإجراءات التحليلية للقوائم المالية من قبل مدققي الحسابات في الأردن يسهم في تخفيض تكاليف عملية التدقيق.

كما أظهرت الدراسة أن متوسط الفاعلية للإجراءات التحليلية للقوائم المالية للشركات المساهمة العامة في الأردن لا زال يتراوح بين المتوسط والجيد وفي كل جوانبه من حيث التخطيط لتوقيت ونطاق عملية التدقيق وفي الكشف عن المخاطر المالية التي تحيط بالمنشأة في إظهار مستوى الإفصاح وكذلك في خفض تكاليف التدقيق.

وأشارت أيضا الدراسة إلى أن الإجراءات التحليلية:

- تعتمد بدرجة كبيرة على متانة نظام الرقابة الداخلية؛
- تظهر فيما إذا كان هناك تغيرا في السياسات المحاسبية المطبقة ومدى تأثيرها على جودة المعلومات الواردة في القوائم المالية؛
- تؤدي إلى تخفيض تكاليف عملية التدقيق وذلك من خلال تقليل الوقت اللازم لإنجاز هذه العملية؛
- تزيد من القدرة التنبؤية بأرصدة الحسابات المختلفة، ويقوم بها المدقق بكفاءة أكبر كلما زادت خبرته في العمل.

وتوصل الباحث إلى جملة من المقترحات نذكر أهمها:

- الاهتمام بتطوير مهارات وقدرات مدققي الحسابات حيث تبين أن هناك حاجة لمزيد من المدققين المتخصصين للقيام بالإجراءات التحليلية اللازمة؛
- ضرورة العمل على تطوير مستوى الالتزام بالمعايير الدولية ومن ضمنها معيار الإجراءات التحليلية رقم (520) وإبراز أهميتها في تحقيق أهداف التدقيق؛
- العمل على تشجيع إعداد المزيد من البحوث الميدانية في هذا المجال لمتابعة تطور فاعلية وكفاءة واقتصادية الإجراءات التحليلية موضوع الدراسة.

ب– دراسة بعنوان: (أهمية تحليل بيانات النتائج المالية للعملاء –بحث تطبيقي عن التدقيق والمراجعة في سلطنة عمان–)[1]

هدفت الدراسة إلى معرفة أهمية التزام المراجعين في سلطنة عمان باستخدام الأدوات التحليلية المختلفة في تحليل النتائج المالية للحسابات التي يقومون بمراجعتها لعملائهم، سواء المراجعين العاملة في مكاتب المراجعة المختلفة (مكاتب المراجعة العمانية أم الأجنبية المرخصة بالعمل في السلطنة) أو ممن يعملون في مؤسسات المراجعة الحكومية.

وقد تم إعداد استبانة لهذه الدراسة تحتوي على عدد من الأسئلة تم تصنيفها بشكل يتناسب مع التساؤلات الأساسية التي أشار إليها الباحث في أهداف هذا البحث، بحيث تم إرسال هذه الاستبيانات باليد من خلال الاتصال المباشر أو بالاستعانة بعدد من الإخوة؛ وهذا بسبب أن لا توجد إحصائية محددة لدى الجهات المعنية عن عدد المدققين والمراجعين العاملين في مكاتب المراجعة الخاصة بشكل محدد سواء في المكاتب المحلية أو الأجنبية. إذ تم توزيع الاستبيانات على عدد 65 مدققا، وقد بلغ عدد الاستبيانات التي أعيدت أو استلمت مباشرة 52 استبانة أي بنسبة 80% من إجمالي استبيانات العينة، وتم استخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية لتحليل البيانات SPSS.

على ضوء تحليل هذه الاستبانة التي أعدت للمدققين والمراجعين في سلطنة عمان في المكاتب المحلية والأجنبية توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

- تتضح أهمية الأهداف التي تترتب على استخدام المراجعين والمدققين للأدوات والإجراءات التحليلية؛
- بلغت نسبة أهمية إستعمال إجراءات المراجعة الشاملة 96%، كما أكد 93.2% من المراجعين المستجيبين بأن إجراءات المراجعة التحليلية تعزز عملية تحديد نقاط الضعف التي تستلزم تدقيق وتفتيش إضافي، كذلك أوضح 82.5% من المراجعين المستجيبين على أن المقارنة بين السنوات السابقة بالنسبة للنتائج المالية التي يحصل عليها مكتب المراجعة أمر في غاية الأهمية؛
- أكد جميع المستجيبين على أهمية تدريب المراجعين على إستخدام الأدوات والإجراءات التحليلية المختلفة؛

[1]– عدنان هاشم السامرائي: أهمية تحليل بيانات النتائج المالية للعملاء (بحث تطبيقي عن التدقيق والمراجعة في سلطنة عمان)، مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد 5، العدد 10، العراق، 2010، ص ص 28-54.

- إتضح من خلال البحث بأن ما نسبته 54% فقط من المدققين والمراجعين في سلطنة عمان العاملين في مكاتب المراجعة المحلية وغير المحلية يستعملون الأدوات وإجراءات تحليلية لنتائج البيانات التي يحصلون عليها من خلال مراجعة وتدقيق حسابات عملائهم؛
- كما أكد العديد من المستجيبين على أهمية استخدام المراجع للأدوات والإجراءات التحليلية لبيانات عملائه ودور هذه العملية التحليلية في تحديد المجالات التي تكمن فيها المخاطرة المالية تحديدا.

أما بالنسبة لأهم المشاكل التي تؤثر سلبا في عملية المراجعة واستخدام الأدوات والإجراءات التحليلية التي تطرق لها المراجعون والمدققون المستجيبون للاستبانة فإن العامل الأكثر تأثيرا على المراجعين في عدم استخدامهم لها يكمن في ضعف نظام الرقابة الداخلية لدى الشركات والمؤسسات التي يقوم المدقق بتدقيق حساباتها، يليه عامل قلة الخبرة والكفاءة لدى المدقق ثم عامل عدم توفير المعلومات المالية وغير المالية اللازمة، ثم يليه باقي العوامل الأقل تأثيراً.

وتوصل الباحث إلى جملة من المقترحات نذكرها:

- أهمية استخدام البرمجيات المتطورة في كافة مراحل وإجراءات عمل المراجع وتكييفها بما يتناسب مع خصوصية الأنشطة والفعاليات التي تنسجم مع بيئة العمل في مكتب المراجعة وطبيعة وأسلوب النظام المالي المعتمد من قبل عملائهم؛
- ضرورة وضع برنامج تدريبي تتبناه إحدى المؤسسات الحكومية ذات العلاقة تركز على تطوير قدرات ومهارات المراجعين والمدققين العاملين في مؤسسات التدقيق والمراجعة العاملة في سلطنة عمان إلى جانب تبني مكاتب المراجعة والتدقيق عملية التطوير هذه وإلحاق منتسبيها ببرامج تدريبية تتناول استخدام الأدوات والإجراءات التحليلية للنتائج المالية التي يحصل عليها المدققون والمراجعون جراء عملهم في تدقيق ومراجعة حسابات عملائهم؛
- تشجيع إجراء البحوث العلمية المختلفة في موضوعات المراجعة ونتائج استخدام الأدوات والإجراءات التحليلية المقارنة بين المجتمعات ذات العوامل البيئية المشتركة مثل دول مجلس التعاون الخليجي وغيرها للوقوف على مدى مطابقة نتائج هذه الدراسة ودراسة إمكانية تعميم توصياتها بين دول المجموعة؛
- أهمية التوجيه والتوعية باستخدام عدة وسائل على ضرورة قيام المشاريع الاقتصادية المختلفة بإعداد الموازنات التقديرية في بداية الفترة المالية لمختلف جوانب النشاطات التي تمارسها واستخدامها كأداة تخطيطية ورقابية

لمساعدة المراجعين والمدققين في مهامهم وخاصة تلك التي تتطلب استخدام الأدوات والإجراءات التحليلية لنتائج البيانات التي يحصلون عليها من خلال تدقيق حسابات عملائهم.

ج- دراسة بعنوان: (مدى استخدام الإجراءات التحليلية في التدقيق ودورها في اكتشاف التضليل في القوائم المالية)[1]

هدفت الدراسة للتوصل إلى تعريف بمفهوم الإجراءات التحليلية والأخطاء الجوهرية وتحديد الإجراءات التحليلية المناسبة التي يتطلب من مراقب الحسابات استخدامها للكشف عن الأخطاء الجوهرية المحتملة في فقرات القوائم المالية للوحدات الاقتصادية محل التدقيق والتعرف إلى أهم العوامل المؤثرة على مدى اعتماد مراقب الحسابات على الإجراءات التحليلية، مع وضع نموذج لبرنامج تدقيق بالإجراءات التحليلية التي تساعد مراقب الحسابات عند قيامه بعملية التدقيق.

فقد تمثلت مشكلة البحث في أن إبداء رأي مراقب الحسابات في صدق وعدالة القوائم المالية للوحدات الاقتصادية محل التدقيق يعتمد على وجود (وعدم وجود) أخطاء جوهرية وتحريفات في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية محل التدقيق التي تؤدي إلى صدور قوائم مالية مضللة، وعدم إيلاء الأهمية الكافية للإجراءات التحليلية في عملية التدقيق من قبل مراقبي الحسابات، وفي عدم إصدار أي معيار محلي بالإجراءات التحليلية في بيئة التدقيق العراقية رغم أهمية تلك الإجراءات في تحديد أدلة الإثبات اللازمة لتعزيز رأي مراقب الحسابات عن النتائج التي يتم التوصل إليها في عملية التدقيق.

توصل الباحث إلى جملة من النتائج المرتبطة بموضوع الدراسة نذكرها كالآتي:

- يتطلب إستخدام الإجراءات التحليلية توفر مجموعة من المؤشرات والنسب المالية حول نشاط الوحدة الاقتصادية موضوع التدقيق لغرض مقارنتها مع المؤشرات والنسب المعيارية، وذلك لمعرفة اتجاه نشاطها المستقبلي ومساعدة مراقب الحسابات في تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق؛
- تعد النسب والمؤشرات المالية إحدى أساليب التحليل المالي، وغالبا ما يستعملها مراقب الحسابات لإتمام عملية الفحص التحليلي للقوائم المالية التي تساعده في فهم الأحداث المؤثرة على الحالة المالية للوحدة الاقتصادية، وتقويم الوضع المالي لها والتي تمكن مراقب الحسابات من الوصول إلى نتائج تدقيق أكثر دقة وفاعلية؛

[1] - ناظم شعلان جبار: مدى استخدام الإجراءات التحليلية في التدقيق ودورها في اكتشاف التضليل في القوائم المالية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 13، العدد 2، العراق، 2011، ص ص 117-168.

- يسهم استخدام الإجراءات التحليلية من قبل مراقب الحسابات في زيادة كفاءة وفاعلية عملية التدقيق وذلك لأنها تساعد مراقب الحسابات في تحديد الأخطاء والتحريفات والبنوك غير العادية المحتملة مما يترتب عليه تقليل مخاطر الاكتشاف؛
- عدم وجود توقيت محدد لتطبيق الإجراءات التحليلية إذ تعد مطلوبة في جميع مراحل عملية التدقيق (التخطيط، التنفيذ، إعداد التقرير)، وتختلف مستوى أهميتها وأهدافها من مرحلة إلى أخرى بحسب دورها في كل مرحلة من مراحل التدقيق.

وقدم الباحث جملة من المقترحات تمثلت في الآتي:

- ضرورة قيام مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق بإصدار معيار محلي حول الإجراءات التحليلية بهدف الزام مراقبي الحسابات على تطبيقها في كافة مراحل التدقيق بما يساهم في تحقيق أهداف التدقيق؛
- اهتمام المنظمات والمعاهد المهنية بالتأهيل العلمي والعملي لمراقبي الحسابات وتطوير أدائهم من خلال وضع برامج تدريبية مستمرة لتحسين أدائهم وتطويره بما يتلاءم مع التطورات المستمرة في مجال التدقيق؛
- ضرورة توحيد كافة المؤشرات والنسب المالية من خلال التنسيق بين كافة المنظمات والدوائر المعنية بأمور مهنة التدقيق للوحدات الاقتصادية العاملة في مجال النشاط القطاعي المماثل، وذلك لتحديد النتائج الإيجابية والسلبية والتعرف على نقاط القوة والضعف في أنظمة الضبط الداخلي لتلك الوحدات الاقتصادية.

أهمية الدراسة الحالية مقارنة مع الدراسات السابقة:

من خلال عرض الإشكاليات التي حاول الباحثون معالجتها في الأبحاث والدراسات السابقة، يتبين الآتي:

- ركزت أغلب الدراسات السابقة على إستخدام المعاينة الإحصائية في التدقيق، وذلك لما له من أهمية في عملية التدقيق، ولكن هذا لا يمنع أن له بعض المشاكل عند تطبيقه، كما يعتمد إستخدام المعاينة الإحصائية لعملية التدقيق على وضع إستراتيجية لإختيار أحجام عينات التدقيق على أساس المخاطر. في حين تم عرض في الدراسة الحالية المعاينة الإحصائية وغير الإحصائية في التدقيق بالبنوك التجارية؛
- ركزت معظم الدراسات السابقة على موضوع التدقيق والخطر في المؤسسات، حيث هدفت إلى التعريف بهذا المفهوم وتوضيح الهدف الأساسي منه، بالإضافة إلى المخاطر الناجمة عن هذه العملية. في حين تناولت الدراسة الحالية موضوع التدقيق والخطر في البنوك التجارية؛

- تناولت معظم الدراسات السابقة تحليل القوائم المالية ومدى فعالية الإجراءات التحليلية لهذه القوائم بإستخدام مجموعة من المؤشرات المالية. في حين ركزت الدراسة الحالية على تحليل القوائم المالية وأثرها في صنع قرار منح الائتمان في البنوك التجارية؛
- يتبين أيضا أن كل دراسة إنطلقت من مشكلة رئيسية مختلفة عن الأخرى، حاول خلالها كل باحث الوصول إلى نتائج، ويرجع ذلك لإختلاف الاهتمامات التي كانت ميزة في حد ذاتها، بكونها أمدت الباحثة بالعديد من المعارف، الأفكار المتنوعة حول موضوع الدراسة؛
- تناولت الدراسة الحالية إستخدام أساليب المعاينة لتدقيق القوائم المالية في اتخاذ القرارات الائتمانية في البنوك التجارية، والتي لم يتم التطرق لها في الدراسات السابقة.

هذا يعني أن الدراسة الحالية تنظر إلى موضوع التدقيق بالعينات نظرة شمولية مقارنة بالدراسات السابقة، كما أنها تدرس خصوصية البنوك التجارية في هذا المجال، وهو ما لم يؤخذ بنظر الاعتبار في أي دراسة سابقة.

9- هيكل الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وخاتمة بالإضافة إلى جانبين أحدهما نظري ممثل في ثلاثة فصول، والآخر تطبيقي ممثل في فصل واحد وذلك في ضوء فرضيات وأهداف الدراسة.

تناول الفصل الأول مدخل نظري حول أساليب المعاينة المستخدمة في التدقيق في البنوك التجارية لتعريف القارئ به وبأهميته حيث قسم هذا الفصل إلى أربع مباحث وكل مبحث إلى أربع مطالب، فالمبحث الأول خصص للتعريف بالتدقيق بالعينات وأهميته والعوامل المؤثرة في عملية التدقيق بالعينات، وأساليب المعاينة، في حين تناول المبحث الثاني الأهمية النسبية ومخاطر التدقيق، فيما احتوى المبحث الثالث على معاينة التدقيق لاختبارات الرقابة واختبارات العمليات الأساسية، والمبحث الأخير احتوى على معاينة التدقيق للاختبارات التفصيلية.

إشتمل الفصل الثاني على الإطار المفاهيمي لتدقيق القوائم المالية في البنوك التجارية، حيث قسم أيضا إلى أربع مباحث وكل مبحث إلى ثلاث مطالب، تناول المبحث الأول ماهية التدقيق، في حين خصص المبحث الثاني للأهداف والمبادئ العامة التي تحكم عملية تدقيق القوائم المالية، والمبحث الثالث احتوى على العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، أما المبحث الأخير تناول التخطيط والتقرير في عملية تدقيق القوائم المالية.

في حين خصص الفصل الثالث للمدخل النظري حول قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية، الذي تم تقسيمه إلى أربع مباحث، تناول المبحث الأول ماهية البنوك التجارية، واشتمل المبحث الثاني على دراسة قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية، في حين خصص المبحث الثالث لتقييم المشاريع الائتمانية، والمبحث الرابع تناول إجراءات الفحص التحليلي للقوائم المالية.

تناول الفصل الرابع الدراسة التطبيقية على مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية، وقسم بدوره إلى ستة مباحث تم التطرق للمبحث الأول إلى لمحة تاريخية عن النظام البنكي الجزائري، في حين تناول المبحث الثاني لمحة تاريخية عن البنوك التجارية الجزائرية، وتناول المبحث الثالث دراسة ملفات القروض في البنوك التجارية الجزائرية، في حين تناول المبحث الرابع التدقيق على عمليات منح القروض، واشتمل المبحث الخامس على منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية في حين تناول المبحث السادس تحليل نتائج واختبار فرضيات الدراسة.

لنصل في الأخير إلى الخاتمة التي احتوت نتائج ومقترحات وآفاق الدراسة.

الفصل الأول

مدخل نظري حول
أساليب المعاينة المستخدمة في التدقيق
بالبنوك التجارية

تمهيد:

نظرا للإعتبارات العملية وتحقيقاً للكفاءة في عملية التدقيق، يلجأ المدقق إلى استخدام أساليب المعاينة في إجرائه لاختبارات الالتزام بسياسات الرقابة الداخلية، وكذا الاختبارات التفصيلية للأرصدة والعمليات، وذلك عن طريق القيام باختبارات المراجعة على عينة فقط من مجتمع البيانات محل الفحص بدلا من القيام بالاختبارات على جميع مفردات المجتمع وعلى أساس ذلك يتم تعميم النتائج التي يتوصل إليها على جميع مفردات المجتمع.

ويتعرض المدقق في ذلك إلى مخاطر حول استنتاجاته التي تتعلق نتائج العينة التي تختلف عن تلك التي كان يمكنه الوصول إليها لو قام بإجراء اختبارات المراجعة على جميع مفردات المجتمع، لهذا فقد أشار مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي على ضرورة أن يأخذ المدقق بعين الاعتبار أهداف التدقيق، ومخاطر العينة عند تصميم وتقييم العينات، بالإضافة إلى تحليل الأخطاء والتنبؤ بها وإعادة تقييم مخاطر العينة.

لذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: الإطار النظري حول التدقيق بالعينات.

المبحث الثاني: الأهمية النسبية ومخاطر التدقيق

المبحث الثالث: معاينة التدقيق لإختبارات الرقابة وإختبارات العمليات الأساسية.

المبحث الرابع: معاينة التدقيق للإختبارات التفصيلية.

المبحث الأول: الإطار النظري حول التدقيق بالعينات.

بدأ إستعمال التدقيق بالعينات منذ ظهور المؤسسات الكبيرة وإنشاء أقسام الرقابة الداخلية في هذه المؤسسات وتعتبر العينة ممثلة للمجتمع إذا كانت خصائصها تقترب كثيرا من خصائص المجتمع، وذلك باستخدام طرق المعاينة المناسبة للمجتمع.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية التدقيق بالعينات

لقد نشأت عدة تغيرات هامة في ممارسات التدقيق خلال عام 1940 أهمها: التحول من التدقيق التفصيلي أو الشامل للحسابات إلى التدقيق بالعينات أو الاختبار كأساس لإبداء الرأي عن عدالة القوائم المالية.[1]

أولا: مفهوم التدقيق بالعينات

إعتمد المدقق في بداية الأمر على الفحص الشامل في التدقيق، حيث كانت تشمل جميع العمليات محل التدقيق أي يقوم المدقق بإجراء مراجعة شاملة بنسبة 100%، ثم ظهر بعد ذلك استخدام العينات نتيجة لعدة أسباب أهمها:[2]

- كبر حجم المؤسسات واتساع نطاق أنشطتها وتعقد عملياتها؛
- تطور هدف عملية التدقيق من مجرد اكتشاف الغش والأخطاء إلى إبداء الرأي عن عدالة وصحة القوائم المالية؛
- زيادة الاعتماد والمستمر على أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة في المؤسسات؛
- تكلفة التدقيق الشامل تكون عالية جدا.

نتيجة لذلك يختار المدقق عينة من العمليات المالية باعتبارها طريقة فعالة وتتسم بالكفاءة للحصول على أدلة التدقيق، حيث يمكن تعميم نتائج هذه العينة التي يتم التوصل إليها على المجتمع. ويستخدم هذا الأسلوب عند إجراء اختبارات الالتزام بتنفيذ السياسات وإجراءات الرقابة الداخلية، وإجراءات اختبارات تفصيلية للأرصدة والعمليات.

لذلك يعرف التدقيق بالعينات كالآتي:

- **التعريف الأول:** عرفت النشرة 39 من نشرات معايير التدقيق المعاينة على أنه تطبيق إجراء التدقيق بنسبة أقل من 100 % من العناصر المكونة لرصيد أو فئة العمليات التي يتم التدقيق في إطارها بهدف تقييم بعض خصائص الرصيد أو الفئة.

---

[1] – أمين السيد أحمد لطفي: المراجعة وخدمات التأكد بعد قانون Sarbanes-Oxely، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 15.

[2] – أمين السيد أحمد لطفي: المراجعة باستخدام العينات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص ص 2-3.

من هذا التعريف نستنتج بأن هناك ثلاثة جوانب في معاينة التدقيق هي:[1]

- ✓ تخطيط العينة؛
- ✓ إختيار العينة وتنفيذ الإختبارات؛
- ✓ تقييم النتائج.

- **التعريف الثاني**: هو عبارة عن تطبيق إجراءات التدقيق على عدد يقل عن 100 % من المفردات المكونة لرصيد الحساب أو النوع من العمليات، لتساعد المدقق في الحصول على أدلة التدقيق وتقويمها بشأن خاصية معينة للمفردات المختارة للوصول إلى استنتاج حول المجتمع الذي سحبت منه العينة.[2]

من هذا التعريف يمكننا استنتاج النقاط الآتية:

- ✓ وفق مدخل المعاينة سيؤدي إجراءات التدقيق على مفردات العينة فقط، وليس على كل مفردات المجتمع الذي سحبت منه العينة؛
- ✓ يجب أن يعطي المدقق دليل إثبات على أداء إجراءات التدقيق على كل مفردات العينة بشأن خاصية معينة أو قيمة معينة في العينة؛
- ✓ الهدف من جمع وتقييم دليل الإثبات هو الوصول إلى استنتاج أو تعميم النتائج على المجتمع الذي تمثله العينة.

من هنا يمكن تعريف التدقيق بالعينات بأنه عبارة عن تطبيق إجراءات التدقيق بنسبة أقل من 100% من المجتمع حتى يتمكن من الحصول على أدلة وإثبات وتقييم مراجعة العينة المختارة للوصول، أو المساعدة في الوصول إلى استنتاج حول المجتمع الذي سحبت منه العينة.

ثانيا: أهمية التدقيق بالعينات

يعتمد المدقق على استخدام العينات في إجراءات اختبارات الرقابة واختبارات تفاصيل أرصدة الحسابات نتيجة لأهميتها المتمثلة في:[3]

- توفير الكثير من الوقت والجهد؛

---

[1]- ألفين أرينز، جيمس لوبك: المراجعة (مدخل متكامل)، ترجمة: محمد محمد عبد القادر الديسطي، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض ، 2002، ص 523.

[2]- محمد الفيومي محمد، وآخرون: دراسات متقدمة في المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 377.

[3]- عبد الوهاب نصر علي: خدمات مراقب الحسابات (المتطلبات المهنية ومشاكل الممارسة العملية في ضوء معايير المراجعة المصرية والدولية والأمريكية) الجزء الأول، دار نشر الثقافة، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 328.

- تمثل المدخل الملائم لأداء إختبارات وإجراءات التدقيق في ظل النمو الكبير في حجم أعمال المؤسسات والاتجاه نحو الاندماج في مجال الأعمال؛
- توفر الكثير من تكاليف التدقيق في ظل اعتماد المدقق على أدوات تكنولوجيا المعلومات.

ثالثا: أنواع خطط المعاينة

يمكن تصنيف المعاينة إلى ثلاث أنواع هي:

1- معاينة التقدير: يمثل هذا النوع أكثر الخطط تطبيقا في مجال اختبارات المدقق، فهي تهدف إلى القيام بتقديرات كمية معينة لخصائص المجتمع محل الدراسة عن طريق فحص عينة بتقديرات كمية معينة لخصائص المجتمع، حيث يجب على المدقق عند استخدام هذا النوع تحديد العناصر الآتية:[1]

- حجم المجتمع؛
- مستوى الثقة؛
- معدل الانحراف المسموح به في التقدير؛
- معدل الانحراف الأقصى المتوقع للمجتمع.

يتم استخدام معاينة التقدير في معاينة الصفات أو معاينة المتغيرات، ويتم ذكرها في الآتي:[2]

أ- معاينة الصفات: يستخدم هذا النوع لأغراض اختبارات الالتزام بتنفيذ السياسات والإجراءات الرقابية الموضوعة، وتتضمن هذه الاختبارات تحديد معدل حدوث صفة معينة في المجتمع، وعادة ما تمثل انحراف عن إجراء رقابي معين حيث يقوم المدقق في هذه الحالة بأخذ عينة من المجتمع المراد اختباره وحساب معدل الانحراف في العينة، ثم في الأخير يصل إلى استنتاج بشأن المعدل الحقيقي للانحراف في المجتمع.

ب- معاينة المتغيرات: يستخدم لأغراض اختبارات تفصيلية من الأرصدة والعمليات المالية من أجل الحصول على أدلة مباشرة حول مبالغ الأرصدة الظاهرة في البيانات المحاسبية، وكيفية الإفصاح عنها ويشمل هذا الإجراء العناصر الآتية:

- الإجراءات التحليلية؛
- تدقيق تفاصيل النشاط أو الأرصدة الذي يتم على أساس العينات.

[1]- يوسف محمود جربوع: مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 358.

[2]- محمد الفيومي محمد، وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص ص 377-378.

وقد يقرر المدقق استخدام عينات ذات غرض مزدوج، وذلك بأن يقوم بتصميم عينة لأغراض تقدير المخاطر الرقابية ولأغراض اختبارات التحقق التفصيلية معاً، حيث يبدأ المدقق في إجراء الاختبارات التفصيلية للأرصدة والعمليات قبل إجراء اختبارات الرقابة. وبصفة عامة فإن المدقق الذي يخطط لاستخدام العينات للتدقيق المزدوج تكون لديه قناعة بعدم تجاوز معدل الانحرافات عن السياسات والإجراءات الرقابية في المجتمع للمعدل المسموح به كما يجب أن يكون حجم العينة للتدقيق المزدوج أكبر من أحجام العينات التي يمكن تصميمها لكل نوع على حدة بالإضافة إلى أنه يمكن استخدام المعاينة الإحصائية أو المعاينة غير الإحصائية في تصميم العينة واختبارها وتقويم نتائجها.

كما تتميز معاينة التقدير بعدة مزايا أهمها:[1]

- تقدير القيم النقدية وتقدير معدل الانحراف (الخطأ)؛
- تحديد معدل الانحراف المسموح به مسبقًا، حيث يستطيع المدقق أن يقوم بالمعاينة أولا ثم يقدر معدل الانحراف، وبعد ذلك يقرر منهج عمله بالنسبة للمجتمع ككل؛
- يتم تقدير معدل محدد للانحراف، وليس مجرد الإشارة إلى أن معدل الانحراف يزيد أو يقل عن المعدل المحدد؛
- إرتباط نتائج عملية المعاينة بأهداف التدقيق بشكل كبير، فيهتم المدقق بالتعبير عن رأيه في مدى صدق القيم النقدية التي تظهر في التقارير، حيث تسمح هذه الطريقة بتقدير دقة هذه الأرقام ومدى صدق تمثيلها للواقع؛
- التعبير عن الدقة المطلوبة لتقدير العينة.

بالرغم من هذه المزايا إلا أن هناك بعض النقائص التي ترتبط بمعاينة التقدير هي:

- يكون حجم العينات الضرورية للوصول إلى تقديرات دقيقة أكبر من أنواع الخطط الأخرى؛
- القيام باختبار مبدئي قبل عمل أي تقديرات قابلة للقياس.

2- معاينة القبول: يستخدم لضبط الانحرافات أكثر من استخدامها للتدقيق، حيث تهدف إلى تحديد حجم معين للعينة يكون مقبولا إذا كانت نسبة الانحراف في هذا الحجم لا يتجاوز نسبة الانحراف المحدد مسبقا **ويكون** العكس إذا كانت نسبة الانحراف أكبر من نسبة الانحراف المحدد مسبقا، **أي يكون حجم العينة** في هذه الحالة مرفوض، ويتوجب على المدقق أن يصل إلى قرار بشأن الخطوة التالية التي سيتخذها عند رفض المجتمع ويعاد النظر

[1]- يوسف محمود جربوع: **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص 364.

فيه في ضوء النتائج التي أظهرها الفحص للعينات.[1]

كما يتميز هذا النوع بالمزايا الآتية:[2]

- غالبا ما تكون أحجام العينات صغيرة نسبيا بمقارنتها بالأحجام التي نحصل عليها باستخدام خطط المعاينة الأخرى؛
- يسمح هذا النوع من المعاينة بأن يستخدم المدقق حكمه الشخصي بالنسبة للقرارات التي تنطوي عليها عملية المعاينة، بدلا من ترك هذه القرارات لمدققين أقل خبرة يقومون فعلا بعملية الفحص.

إلا أن هناك بعض النقائص التي ترتبط بمعاينة القبول هي كالآتي:

- تستخدم معاينة القبول فقط كوسيلة لاتخاذ قرار متعلق بتحديد معدل الانحراف، أي أنه لا يمكن إستخدامها بسهولة كأداة للتعامل مع القيم النقدية المطلقة؛
- لا توفر أي تقدير كمي لخصائص المجتمع، أي أنها تكون فقط محدودة على القول بأن معدل الانحراف أعلى أو أقل من المعدل الذي يحدده المدقق كحد أقصى.

3- معاينة الاستكشاف: يستخدم في حالة البحث عن الأخطاء التي يؤثر حدوثها على رأي المدقق عن القوائم المالية للمؤسسة، فإذا كانت هذه الأخطاء تحدث بنسبة معينة في المجتمع فإن هذا النوع يسمح بالكشف عن وجود خطأ واحد على الأقل وبمستوى ثقة معين، فهو يعتبر مفيدا بصفة عامة في اكتشاف عملية التزوير أو التلاعب أو الأخطاء الكتابية الجوهرية.[3]

ولتطبيق هذا النوع يجب تحديد العناصر الآتية:[4]

- حجم المجتمع؛
- مستوى الثقة المسموح به؛
- النسبة القصوى المسموح بها لحدوث الأخطاء.

وتتميز معاينة الاستكشاف بالمزايا الآتية:

- التوقف عن عملية المعاينة في حال اكتشاف الأخطاء بمستوى ثقة مسموح بها؛
- وضع تعريف واضح ومحدد للانحراف قبل البدء في عملية المعاينة.

معاينة الاستكشاف تكتنفها بعض نقاط الضعف الآتية:

---

[1]- خالد أمين عبد الله: التدقيق والرقابة في البنوك، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2012، ص 268.

[2]- يوسف محمود جربوع: **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص 356.

[3]- محمد سمير الصبان: نظرية المراجعة وآليات التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 335.

[4]- يوسف محمود جربوع: **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص ص 365-368.

- تحديد الحد الأقصى للانحراف الذي يكون المدقق على استعداد لقبوله مسبقا قبل البدء بالفحص؛
- لا يمكن تقدير معدلات الانحراف الفعلية، ولكنه يوفر بعض المعلومات عما إذا كان معدل الانحراف الموجود أقل من المعدل المقبول المحدد مسبقا أم لا؛
- لا يستطيع هذا النوع من تقدير القيم النقدية.

المطلب الثاني: المفاهيم الإحصائية المرتبطة بمفهوم عينات التدقيق

من أجل فهم المبادئ الأساسية لاستخدام المعاينة في التدقيق فمن الضروري أن يكون هناك فهم جيد للمصطلحات المرتبطة بمفهوم المعاينة، نذكر أهمها.

أولا: الاحتمالات

تعتمد العينة الإحصائية على قوانين الاحتمالات في **الإحصاء**، وفيما يخص بالتدقيق فهناك تفسيرين للاحتمالات هما:[1]

1- **التكرار النسبي**: هو عبارة عن تفسير موضوعي الذي يعتمد أساسًا على قوانين الفرصة، أي أن كل مفردة من العمليات المالية لها احتمال معروف لاختبارها، حيث يسمح للمدقق بالتوصل للاستنتاجات الإحصائية على أساس نتائج العينة.

2- **التقدير الشخصي للمدقق**: هو ناتج عن العينة غير الإحصائية، حيث تعتبر الاحتمالات مقياسا لأحكام وتقديرات المدقق.

ثانيا: المجتمع

هو عبارة عن مجموعة البيانات التي يرغب المدقق في تعميم النتائج إليه،[2] فهو يشمل أية بيانات يرغب في تدقيقها.[3]

كما يجب على المدقق الأخذ في الاعتبار عند تحديد مجتمع التدقيق شرطين رئيسيين هما:[4]

- يجب أن يكون المجتمع ملائمًا لأهداف التدقيق؛
- يجب أن يكون تعريف مجتمع التدقيق مناسبا عند تحديد ما إذا كانت البيانات المالية تنتمي أو لا تنتمي لذلك المجتمع.

---

[1]- يوسف محمود جربوع: المشاكل الناجمة عن استخدام العينة الإحصائية في عملية المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجي في التخفيف من آثارها على القوائم المالية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 30، العدد 91، العراق، 2008، ص 56.

[2] - Mokhtar Belaiboud : Pratique de l'audit, Berti édition, Alger, 2005, P 142.

[3]- ألفين أرينز، جيمس لوبك: مرجع سبق ذكره، ص 537.

[4]- أمين السيد أحمد لطفي: المراجعة باستخدام العينات، مرجع سبق ذكره، ص 9.

ثالثا: وحدة المعاينة

هي عبارة عن أهم شيء يجب أن يتم أخذه في الاعتبار، حيث أنه يتم تعريف وحدة المعاينة بما يتفق **مع** الأهداف الخاصة باختبارات التدقيق، فهي تمثل عناصر مفردات المجتمع.[1]

رابعا: إطار المعاينة

يقصد بها التصوير أو التمثيل المادي لوحدات المعاينة أو العناصر الفردية في المجتمع التي تستخدم في اختيار العينة.[2]

خامسا: العينة

هي أحد أجزاء أو عناصر معينة في المجتمع ويتم تحديدها باستخدام المعادلات الإحصائية، أو باستخدام برامج الحاسوب، وفي الكثير من الأحيان يتم تحديدها باستخدام جداول حجم العينة. وعند تحديد حجم العينة يجب الأخذ في الاعتبار العوامل الآتية:[3]

1- بالنسبة لاختبارات الرقابة:

- مستوى الدقة (المدى)؛
- معدل الانحراف المسموح به؛
- معدل الانحراف المتوقع في المجتمع؛
- مستوى الثقة؛
- وحدات المعاينة.

2- بالنسبة للاختبارات التفصيلية للأرصدة:

- تقييم المدقق لمخاطر الأخطاء الجوهرية؛
- استعمال الإجراءات التفصيلية الأخرى التي تستهدف نفس التأكيد؛
- معدل الانحراف المسموح به؛
- معدل الانحراف المتوقع في المجتمع؛
- الطبقات من المجتمع؛

[1]- حمقاني محمد حسان، صديقي مسعود: إختبار فاعلية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة باستخدام أسلوب المعاينة الإحصائية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 5، الجزائر، 2014، ص 143.

[2]- أمين السيد أحمد لطفي: المراجعة باستخدام العينات، مرجع سبق ذكره، ص 9.

[3] -AICPA: Audit Sampling, SAS No 122, Au Section 530, 2012, P P 477-478.

- وحدات المعاينة.

سادسا: مستوى الدقة

لقد عرفت معايير **التدقيق** المتعارف عليها على أن العينات الإحصائية تقيم في ضوء ما يعرف بالدقة التي يعبر عنها كمدى من القيم **-زائد أو ناقص- حول نتائج العينة. فدقة العينة تمثل مدى توقع أن تقع داخل القيمة** الحقيقية لخاصية المجتمع المراد قياسها أو مراجعتها، أي أنها عبارة عن وسائل إحصائية لقياس أقصى فرق محتمل بين تقدير انحراف العينة والانحراف الحقيقي المجهول.[1]

كما يوجد علاقة طردية بين حجم العينة والدقة، حيث أن زيادة مستوى الدقة المرغوب سيتطلب منا زيادة حجم العينة المراد تدقيقها مع ثبات بقية العناصر الأخرى، ويطلق عادة على الحد الأعلى والأدنى للدقة بحدود الدقة.

ويتحدد مدى الدقة في معاينة الصفات في شكل نسبة ويكون الاهتمام بالحدود القصوى للدقة، بينما **يتحدد** مدى الدقة في معاينة المتغيرات في شكل قيمة نقدية ويكون الاهتمام بالحدود الدنيا والقصوى للدقة.[2] وتسمى حدود الدقة بمعدل الانحراف المقبول الذي هو عبارة عن الحد الأقصى لمعدل الانحراف التي يقبله المدقق عند تدقيقه لمجتمع معين، ويعتمد المدقق في تحديده لحدود الانحراف **المسموح به على مستوى المخاطر، حيث** يخضع تحديد هذا المعدل لممارسة الحكم المهني للمدقق. فمعدل الانحراف المسموح به هو دالة في كل من المستوى المتوقع للمخاطر ودرجة الدقة التي يرغب فيها المدقق، كما أن الزيادة في هذا المعدل يؤدي إلى تخفيض حجم العينة.[3]

سابعا: مستوى الثقة

يقصد بالثقة بأنها عبارة عن قياس احتمال وقوع تقدير العينة خلال حدود الدقة المقترحة، حيث لا يمكن **للمدقق أن يكون متأكدًا تمامًا أو بشكل مطلق من أن مدى الدقة سيتضمن القيمة الحقيقية المجهولة، أي أن درجة الدقة** أو الانحراف المسموح به يجب أن تتحدد عند مستوى ثقة معين. كما يخضع مستوى الثقة للحكم المهني للمدقق، حيث يضع المدقق مستويات الثقة والدقة (الانحراف المسموح به) مسبقاً **قبل الإقدام على خطة المعاينة.**

---

[1]- أمين السيد أحمد لطفي: المراجعة باستخدام العينات، مرجع سبق ذكره، ص ص 10-11.

[2]- وليم توماس، أمرسون هنكي: المراجعة بين النظرية والتطبيق، ترجمة: أحمد حامد حجاج، كمال الدين سعيد، دار المريخ، الرياض، 2003، ص ص 68-69.

[3]- محمد الفيومي محمد، وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 392.

في جميع حالات المعاينة ينبغي على المدقق أن يحدد مستوى الثقة الممكن قبوله من ناحيتين أساسيتين هما:[1]

- تصميم وإعداد خطة المعاينة؛
- تقييم نتائج المعاينة.

ثامنا: معدل الانحراف المتوقع في المجتمع

هو عبارة عن المعدل المتوقع لحدوث الانحرافات في المجتمع، حيث يجب ألا يتجاوز هذا المعدل معدل الانحراف المسموح به، فإذا حدث العكس أي أن معدل الانحراف المتوقع في المجتمع تجاوز معدل الانحراف المسموح به فإنه عادة لا يقوم المدقق بأي اختبارات ويستعين بذلك بإجراءات مناسبة بديلة. ويقوم بتقدير هذا المعدل آخذا في الاعتبار عدة عوامل التي أهمها إختبارات السنوات السابقة، وأن يراعي التغيرات التي تحصل في السنوات السابقة حيث يمكن تقدير معدل الانحراف المتوقع في المجتمع بإحدى الطريقتين الآتيتين:[2]

- تعديل معدل الانحراف في السنة الماضية ليعكس على أي تغيرات حدثت خلال السنة الحالية؛
- إختيار عينة مبدئية صغيرة وتحديد معدل الانحراف فيها واستخدامه كتقدير لمعدل الانحراف المتوقع في المجتمع.

كما أن هناك علاقة طردية بين معدل الانحراف المتوقع في المجتمع وحجم العينة، أي أنه كلما زاد معدل الانحراف المتوقع في المجتمع زاد حجم العينة التي تحقق هدف التدقيق.

يتم تحديد حجم العينة باستخدام جداول بناءًا على معدل الانحراف المسموح به (حدود الدقة) ومعدل الانحراف المتوقع في المجتمع عند مستويات ثقة مختلفة. والجدول رقم (01) الآتي يوضح كيفية تحديد حجم العينة.

الجدول رقم (01): تحديد حجم العينة عند مستوى ثقة 95%

معدل الانحراف المتوقع في المجتمع %	معدل الانحراف المسموح به %						
	2	3	4	5	6	7	8
0.00	149	99	74	59	49	42	36
0.25	236	157	117	93	78	66	58
0.50	ل	157	117	93	78	66	58
0.75	ل	208	117	93	78	66	58
1.00	ل	ل	156	93	78	66	58
1.25	ل	ل	156	124	78	66	58

المصدر: AICPA : Audit Procédure, Audit Sampling, New York, 1997, P 95

ل : حجم العينة كبير جدا، حيث تكون منفعة العينة لا تبرر تكلفتها.

[1]- يوسف محمود جربوع: مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 350.

[2]- محمد الفيومي محمد، وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص ص 393-394.

فإذا افترضنا أن معدل الانحراف المتوقع هو 1% ومعدل الانحراف المسموح به هو 4% فإن حجم العينة يكون 156.

تاسعا: الخاصية محل الدراسة

هناك خاصيتين أساسيتين محل الدراسة هما الصفة والمتغير:[1]

1- **الصفة:** تمثل أحد خصائص المجتمع التي إما أن تكون موجودة أو غير موجودة؛

2- **المتغير:** يمثل القياس الذي يتم اختباره عن طريق كل رقم في المجتمع.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في عملية التدقيق بالعينات

لقد أصدر مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB) المعيار الدولي للتدقيق رقم (530): عينات التدقيق وإجراءات الاختبارات الأخرى حيث أشار إلى أن الغرض من هذا المعيار هو وضع المعايير وتقديم الإرشادات على كيفية استعمال إجراءات المعاينة في التدقيق وغيرها من وسائل لاختيار عناصر الاختبار وجمع أدلة الإثبات. كما أكد هذا المعيار على أنه يجب على المدقق عند تصميم إجراءات التدقيق أن يحدد الوسائل الملائمة لاختيار العناصر لاختبارها ولجمع أدلة الإثبات من أجل تحقيق أهداف اختبارات التدقيق، حيث أنها تراعي العوامل الآتية:

أولا: العوامل المؤثرة في عملية التدقيق

تتمثل هذه العوامل في:[2]

1- **أدلة الإثبات:** يتم الحصول على أدلة الإثبات وفقا للمعيار الدولي للتدقيق رقم (500) من مزيج ملائم من اختبارات الرقابة والإجراءات التفصيلية، كما أن نوع الاختبار مهم في فهم تطبيق إجراءات التدقيق عند جمع أدلة الإثبات.

2- **إجراءات تقييم المخاطر:** وفقا لمعيار التدقيق الدولي رقم (315): تحديد وتقييم مخاطر الخطأ الذي يتسم بالأهمية من خلال فهم المؤسسة وبيئتها، على المدقق أداء إجراءات تقييم للمخاطر للحصول على فهم للمؤسسة وبيئتها بما في ذلك رقابتها.

[1] - أمين السيد أحمد لطفي: المراجعة باستخدام العينات، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[2] - أحمد حلمي جمعة: التدقيق والتأكيد الحديث (المشاكل والمسؤوليات والأدوات والخدمات)، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص ص 402-406 [بتصرف].

3- **اختبارات الرقابة:** تجري اختبارات الرقابة حسب المعيار الدولي للتدقيق رقم (330): **إستجابة المدقق للمخاطر المقيمة،**[1] **يشمل تقييم المدقق** فعالية التشغيل للرقابة مع الأخذ في الاعتبار **العناصر الآتية:**

- الكشف عن الخواص أو المعالم التي تدل على تأدية الرقابة واحتمالات حالات الانحراف التي تشير إلى **التخلي عن التأدية الكافية، ويمكن** للمدقق أن يختبر توفر أو عدم توفر المعالم؛
- **معاينة التدقيق لاختبارات الرقابة تكون كافية عندما يكون هناك إثبات على التأدية.**

4- **الإجراءات التفصيلية: هناك نوعان** من هذه الإجراءات هما: **الإجراءات التحليلية الجوهرية، واختبارات** تفاصيل فئات المعاملات وأرصدة الحسابات والإفصاحات، حيث تهدف هذه الإجراءات للحصول **على أدلة** التدقيق لاكتشاف الأخطاء ذات الأهمية عند مستوى الإثبات، وعند **إجراء اختبارات للتفاصيل يمكن إستخدام عينات التدقيق والوسائل الأخرى لاختيار العناصر للاختبار ولجمع أدلة التدقيق أو لإجراء تقييم مستقل لمبلغ ما.**

5- **مراعاة المخاطر عند الحصول على الإثبات:** يجب على المدقق أن يستعمل الحكم المهني لتقييم مخاطر التدقيق ولتقييم إجراءات التدقيق ليضمن أن هذه المخاطر قد وضعت في الحد الأدنى المقبول.

6- **إجراءات الحصول على الإثبات:** تشمل هذه الإجراءات في **الحصول على أدلة الإثبات (التفتيش والملاحظة، الاستفسار، المصادقات)**، بالإضافة إلى الحساب والإجراءات التحليلية، حيث أن تطبيق هذه الإجراءات مرتبط دائما باختيار العناصر للاختبار من المجتمع.

ثانيا: العوامل المؤثرة على حجم العينة

يتم تحديد حجم العينة عند تطبيق المعاينة الإحصائية باستعمال إما نظرية الاحتمال أو الحكم الشخصي حيث أن حجم العينة هي نتاج عوامل عديدة، تتمثل هذه العوامل في الآتي:

1- **العوامل المؤثرة على حجم العينة لاختبارات الرقابة: هناك عدة عوامل تؤثر على حجم العينة عند إجراء** اختبارات الرقابة أهمها:[2]

أ- **مستوى الدقة (المدى): حيث أنه كلما زاد التأكيد الذي ينوي المدقق الحصول عليه من فاعلية عمل** أنظمة الرقابة ينخفض تقييم المدقق لمخاطر الأخطاء الجوهرية مما يؤدي إلى زيادة حجم العينة وعندما يشمل تقييم المدقق لهذه المخاطر عند مستوى الإثبات فإنه يطلب منه إجراء اختبارات لأنظمة الرقابة.

---

[1]- الإتحاد الدولي للمحاسبين: إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، ترجمة: جمعية المجتمع العربي للمحاسبين القانونيين (مجموعة طلال أبو غزالة)، الجزء **الأول، عمان، الأردن،** 2010، ص 322.

[2]- أحمد حلمي جمعة: التدقيق والتأكيد الحديث (المشاكل والمسؤوليات والأدوات والخدمات): مرجع سبق ذكره، ص ص 406-408 **[بتصرف].**

ب- **معدل الانحراف المقبول:** هناك علاقة عكسية بين معدل الانحراف المسموح به وحجم العينة فكلما كان هذا المعدل أقل كلما كان حجم العينة أكبر.

ج- **معدل الانحراف المتوقع:** هناك علاقة طردية بين هذا المعدل وحجم العينة، حيث أن الزيادة في المعدل المتوقع يؤدي إلى الزيادة أيضا في حجم العينة، وذلك لتحقق تقديرا مقبولا للمعدل الفعلي للانحراف.

د- **مستوى الثقة:** يوجد علاقة طردية بين مستوى الثقة وحجم العينة.

ه- **عدد وحدات المعاينة في المجتمع** إذا كان المجتمع صغيرا.

2- **العوامل المؤثرة على حجم العينة لاختبارات الأرصدة:**

تتمثل هذه العوامل في النقاط الآتية:[1]

أ- **تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية:** حيث أنه كلما زاد تقييم المدقق للمخاطر كلما أدى ذلك إلى زيادة حجم العينة، ويتأثر تقييم المدقق لمخاطر الأخطاء ذات الأهمية بالمخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة.

ب- **استعمال إجراءات المهمة (الموضوعية) أخرى على تأكيد البيانات المالية:** فالاعتماد المتزايد على هذه الإجراءات يخفف من مخاطر الاكتشاف إلى أدنى مستوى مقبول ومن ثم يؤدي إلى تخفيض حجم العينة.

ج- **مستوى الثقة:** هناك علاقة طردية بين مستوى الثقة وحجم العينة.

د- **معدل الانحراف المقبول:** كلما كان الانحراف منخفضاً كلما أدى ذلك إلى كبر حجم العينة.

ه- **معدل الانحراف المتوقع:** هناك علاقة طردية بين معدل الانحراف المتوقع وحجم العينة، حيث أن كبر حجم العينة يُمكن المدقق من التوصل إلى تقدير معقول للأخطاء في المجتمع.

و- **الطبقية:** يتم اختيار الطبقية عندما يكون هناك مدى واسع في الحجم النقدي للعناصر في المجتمع حيث أن تقسيم المجتمع إلى طبقات إن أمكن ذلك سيؤدي ذلك إلى أن إجمالي أحجام العينات من الطبقة أقل من حجم العينة التي سحبت من عينة واحدة من المجتمع كله.

ز- **عدد وحدات المعاينة في المجتمع:** إذا كان المجتمع كبيراً فإن أثر الحجم الفعلي إن وجد سيكون بسيطا على حجم العينة.

[1]- أحمد حلمي جمعة: التدقيق والتأكيد الحديث (المشاكل والمسؤوليات والأدوات والخدمات): المرجع السابق، ص ص 409-410 [بتصرف].

المطلب الرابع: أساليب المعاينة

يقوم المدقق بتدقيق بعض البيانات المالية مستخدما إما الأسلوب الإحصائي أو الأسلوب غير الإحصائي **حيث أنه** يختار الأسلوب الملائم من بين هذين الأسلوبين مع الأخذ في الاعتبار التكلفة والمنفعة.

أولا: الأسلوب الإحصائي

يعتمد الأسلوب الإحصائي على إستخدام الأساليب الإحصائية وقوانين نظرية الاحتمالات في اختيار حجم العينة المناسبة وفي تقييم نتائج معينة. ويستخدم هذا الأسلوب عندما يكون عدد البيانات كبير **من المفردات والعناصر المماثلة.**[1] كما يجب أن يأخذ في الاعتبار عند تطبيقه الشروط **الآتية:**[2]

- يجب أن يتم **إختيار عناصر العينة دون أي تحيز؛**
- يجب أن يتم **إختيار حجم العينة بشكل موضوعي؛**
- يجب أن يتوفر أسلوب أو طريقة رياضية للحكم على مدى صحة النتائج.

1- **مزايا الأسلوب الإحصائي:** يتميز هذا الأسلوب بعدة مزايا أهمها:[3]

أ- **نتيجة العينة موضوعية وحقيقية ويمكن الدفاع عنها:** حيث يعتمد هذا الأسلوب على مجموعة **من** القواعد والمبادئ الإحصائية التي يمكن برهنتها، وبالتالي فإن القرارات التي نتوصل إليها لا تكون موضوعية **فقط بل يمكن الدفاع** عنها أيضا، لأن جميع مفردات المجتمع لها نفس فرصة الظهور في العينة الإحصائية ومن ثم فإن العينة تكون موضوعية.

ب- **إمكانية إجراء تقدير مسبق لحجم العينة على أسس موضوعية: حيث أن الأسلوب الإحصائي يستخدم الجداول والمعادلات الرياضية لتحديد حجم العينة المناسبة لكل اختبار،** كما أن هذه الوسائل تحتاج إلى اهتمام المدقق لتحسين استخدامها من أجل التوصل إلى حجم العينة المناسب قبل البدء في **عملية التدقيق.**

ج- **إمكانية التقدير لخطأ المعاينة:** يُمكننا هذا الأسلوب من تحليل النتائج لبيان المدى الذي تختلف فيه نتائج العينة عن النتائج التي يمكن **الحصول عليها، إذا تم فحص المجتمع بأكمله وذلك بمستوى ثقة معين.**

د- **إيجاد طريقة أدق لاستخلاص النتائج عن مجموعة كبيرة من البيانات دون تدقيق شامل لها: حيث** أن التدقيق الشامل يتطلب الوقت والجهد والعديد من الأفراد، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة عملية التدقيق

---

[1]- أمين السيد أحمد لطفي: المراجعة باستخدام العينات، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[2]- خالد أمين عبد الله: التدقيق والرقابة في البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 266.

[3] -Arkin Herpet: Handbook of Sampling for Accounting, Volume 1, New York, 2006, P P 9-12.

واحتمال حدوث أخطاء لعدم توافر العاملين الأكفاء، ويحدث العكس في حالة تدقيق عينة صغيرة يتم تحديدها بعناية من طرف أشخاص مؤهلين مما يؤدي إلى موضوعية في النتائج بالإضافة إلى إمكانية تحديد خطأ المعاينة.

ه- **توفر الوقت والتكلفة**: يؤدي استخدام الأسلوب الإحصائي إلى توفير الوقت **والتكلفة لأداء الاختبار.**

و- **إمكانية إجراء تقييم موضوعي لنتائج الاختبار: فهو يساعد على إجراء تقييم موضوعي للنتائج** التي يتحصل عليها من العينة.

2- طرق اختيار العينة: هي الطرق التي لا تعتمد على **إستخدام الحكم الشخصي للمدقق عند إختيار مفردات** العينة وإنما يختار الطريقة التي يستخدمها في ذلك، **تتمثل** هذه الطرق في الآتي:

أ- **العينة العشوائية: هي عبارة عن عينة يتم** إختيارها بطريقة معينة فيها كل عنصر أو مفردة في المجتمع **الذي تمت معاينته أو لديه** فرصة مكافئة ومساوية في عملية الإ**ختبار، ومن الناحية العملية يتم إختيار مفردات** العينة العشوائية بالتسلسل مفردة بعد الأخرى حتى نحصل على حجم العينة المطلوب، حيث يتطلب أن يكون المجتمع محل الدراسة متماثلا، **أي تكون مفردات المجتمع متشابهة** إلى حدٍ **ما من حيث الظاهرة** أو الصفة محل التدقيق.[1] **ويتم إختيار العينة حسب هذا الأسلوب بإحدى الطريقتين الآتيتين:**[2]

- إعطاء رقم لكل مفردة في المجتمع الإحصائي، وتكتب هذه الأرقام على قطع صغيرة من الورق، ثم توضع في كيس وتخلط جيدًا وفي الأخير يسحب عدد معين من القطع الورقية من أجل الحصول **على العينة المختارة؛**
- **إستخدام** جداول الأرقام العشوائية في **إختيار العينة** الممثلة، حيث تمثل هذه الجداول على مجموعة **من** الأرقام التي تم تجميعها وتوليدها عشوائياً تتراوح من رقم صفر إلى رقم تسعة، وأن لكل رقم في هذا **الجدول تقريبا نفس عدد مرات الظهور، كما يتميز كل رقم بطبيعة عشوائية.**

ب- **العينة الطبقية**: هي عبارة عن عملية تقسيم المجتمع إلى أقسام متجانسة، ثم اختيار عينة عشوائية فرعية من كل طبقة، حيث تسمى كل مجموعة بالطبقة. ويتم حساب العينة **الطبقية ك**الآتي:[3]

---

[1]- فتحي عاروري: المعاينة الإحصائية (طرقها واستخداماتها)، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 104.

[2]- عبد الخالق عبد الجبار النقيب: الإحصاء الحياتي، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2011، ص 191.

[3]- خالد أحمد فرحان المشهداني، رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي: مبادئ الإحصاء متضمن التحليل الإحصائي spss، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013، ص 30.

$$\text{عدد أفراد عينة الطبقة} = \frac{\text{حجم العينة} \times \text{حجم الطبقة}}{\text{حجم المجتمع}} \quad \text{.....(المعادلة رقم: 1)}$$

يفضل استخدام هذه الطريقة في إحدى الحالات الآتية:[1]

- إذا كان المجتمع غير متجانس، حيث أن اختيار العينة حسب هذه الطريقة تُمكن من الحصول على تقديرات أفضل للمجتمع فقد تمكن من تقييم هذا المجتمع إلى طبقات متجانسة لا تختلف طريقة القياس من وحدة إلى أخرى داخل كل طبقة؛
- في الحالات التي تختلف فيها إمكانية الحصول على البيانات المطلوبة من وقت إلى آخر أو من منطقة إلى أخرى.

ج- **العينة المنتظمة:** تعتمد هذه الطريقة على الخطوات الآتية:[2]

- اختيار وحدة المعاينة التي تسمى نسبة المعاينة ويرمز لها بالرمز K، وتحسب كالآتي:

$$K = \frac{N}{n} \quad \text{.....(المعادلة رقم: 2)}$$

حيث: N حجم المجتمع، n حجم العينة

- إختيار رقم عشوائي بين 1 وK ليكون رقم العينة الأولى؛
- نضيف K بالتعاقب على رقم العينة الأولى وصولًا إلى آخر وحدة معاينة.

د- **العينة المتعاقبة:** يقصد بها إختيار عدة مفردات للعينة بشكل متتابع، حيث يتم تحديد مفردة معينة ثم يمكن إختيار مفردات المجموعة الواجب اختيارها تلقائيا.[3]

3- مشاكل تطبيق أسلوب العينة الإحصائية: بالرغم من المزايا العديدة في تطبيق هذا الأسلوب إلا أنه تظهر بعض المشاكل التي يحتاج من المدقق اتخاذ قرارات بشأنها، من بين هذه المشاكل العناصر الآتية:[4]

أ- **اختيار خطة المعاينة التي تتلاءم مع الهدف من الاختبار:** خطة المعاينة ما هي إلا دالة للهدف من الإختبار، ولهذا يتوقف اختيار خطة المعاينة الملائمة على الهدف من إجراء الاختبار، ومن ثم فإنه يجب تحديد هدف الاختبار تحديداً واضحاً ومحدداً قبل إختيار خطة المعاينة الملائمة، حيث أن لكل خطة هدفها الذي تسعى إلى تحقيقه.

---

[1]- عبد الخالق عبد الجبار النقيب: مرجع سبق ذكره، ص 195.

[2]- أمين السيد أحمد لطفي: المراجعة باستخدام العينات، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[3]- خالد أمين عبد الله: التدقيق والرقابة في البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 270.

[4]- محمد سمير الصبان: مرجع سبق ذكره، ص ص 341-360.

ب- تحديد حجم المجتمع محل الاختبار وحجم العينة المناسب: بعد إختيار خطة المعاينة المناسبة فإنه يقوم بتحديد حجم المجتمع محل الاختبار تمهيدًا لتحديد حجم العينة المناسب، وتتضمن هذه المشكلة العناصر الآتية:[1]

- **التحديد الواضح والدقيق للمجتمع ومكوناته:** يجب تحديد الطبيعة المشتركة بين مفردات المجتمع **من** أجل تعميم النتائج التي يتم التوصل إليها من فحص العينة على هذا المجتمع بدرجة معينة **من الثقة، ومن** خلال معدل انحراف محدد للمعاينة، حيث يذكر البعض: "أنه من الملائم لأي مدقق يقوم بالمعاينة أن يجمع ببعض المعلومات عن المجتمع التي تساعده في إتمام عملية المعاينة بكفاءة أكبر وتزيد من قيمة نتائجه **عن طريق تقديم تعزيز لما يعرف مقدما عن هذا المجتمع."**
- **تحديد حجم العينة المناسب: يواجه المدقق أهم القرارات عند قيامه بإجراء عملية التدقيق** التي **تعتمد** على تفكير المدقق وخبرته المهنية وحكمه الشخصي، فبعد اتخاذ هذه القرارات سيتم تحديد حجم العينة المناسب. إلا أن هذه القرارات تختلف حسب خطة المعاينة المتبعة. وهذا ما يظهره الجدول **رقم (02)** الآتي.

الجدول رقم (02): القرارات في كل خطة من خطط المعاينة

خطط المعاينة	القرارات الواجب اتخاذها
معاينة التقدير:	- انحراف المعاينة المسموح به (المحتمل)؛ - **مستوى الثقة؛** - تقدير معدل الحدوث للخاصية محل الدراسة داخل المجتمع.
معاينة القبول أو الرفض	- **تحديد قيمة الاحتمال المرتفع المسموح به لقبول المجتمعات الجيدة، ويتضمن هذا القرار ما يلي:** ✓ **الاحتمال المطلوب للقبول؛** ✓ معدل التكرار المسموح به حتى يصبح المجتمع جيدا. - تحديد قيمة الاحتمال المنخفض المسموح به لقبول المجتمعات السيئة، أي الاحتمال المرتفع لرفض المجتمعات السيئة، **ويتضمن هذا القرار ما يلي:** ✓ **تحديد قيمة الاحتمال المطلوب؛** ✓ **معدل التكرار المسموح به لجعل المجتمع سيئا.**
معاينة الاستكشاف	- **تحديد مستوى الثقة؛** - تحديد معدل حدوث الخاصية محل الدراسة في المجتمع.

المصدر: محمد سمير الصبان: نظرية المراجعة وآليات التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، **ص ص** 345-346.

ج- اختيار مفردات العينة: يتم إستخدام الطريقة المناسبة لاختيار مفردات العينة لضمان تمثيلها للمجتمع أفضل تمثيل.

[1]- يوسف محمود جربوع: المشاكل الناجمة عن إستخدام العينة الإحصائية في عملية المراجعة، مرجع سبق ذكره، ص ص 59-60.

د- **التقييم اللاحق لنتائج العينة:** يقوم المدقق بفحص المفردات التي سبق إختيارها وإستنتاج المعلومات الضرورية عن المجتمع الذي سحبت منه، حيث أن تحديد حجم العينة الضروري يستند على بعض القرارات الشخصية للمدقق. فقد يتطلب الأمر إجراء تقييم لاحق لنتائج العينة للتحقق من دقة التقدير في هذه النتائج عند مستوى الثقة المطلوب.

ثانيا: الأسلوب غير الإحصائي

يعتمد الأسلوب غير الإحصائي في عملية التدقيق على الخبرة المهنية للمدقق في تحديد وسحب العينة المناسبة وتقييم نتائج فحصها، ويستخدم هذا الأسلوب عندما تكون البيانات المالية مكونة من عدد صغير من العناصر التي تتميز بقيمة مالية عالية أو من عناصر ذات قيمة مالية التي لا تتسم بالأهمية.

1- **أسباب إستخدام الأسلوب غير الإحصائي:** رغم الأهمية النظرية لأساليب المعاينة الإحصائية إلا أن الكثير من المدققين في المجال العملي ما زالوا يستخدمون هذا الأسلوب بشكل واسع، ويرجع ذلك للأسباب الآتية:[1]

- يعتبر الاستخدام اليدوي للأساليب الإحصائية في معاينة التدقيق أمراً مرهقاً ومزعجاً للمدقق؛
- عدم توافر معايير كمية مرشدة يمكن للمدقق من تحديد وقياس مخاطر التدقيق باستخدام الأساليب الإحصائية أو الرقابة والتحكيم في تلك المخاطر من أجل تدنيتها إلى أقصى درجة ممكنة مما يجعل استخدام تلك الأساليب أمرا محفوفا بالمشاكل والمخاطر والصعوبات؛
- عدم ربط الأساليب الإحصائية بالأهداف العامة للتدقيق بشكل سليم ودقيق وواضح؛
- يتطلب إجراء الأساليب الإحصائية تكاليف إضافية، حيث تتمثل هذه التكاليف في تدريب المدققين وفي بعض الأحيان يتطلب إجراء هذه الأساليب تكاليف خاصة بتصميم العينة أو اختيار العينة.

لذلك فإن الأساليب غير الإحصائية تكون أسهل في التطبيق من الأساليب الإحصائية، بالإضافة إلى الفحص والتحليل الذي يقوم به المدقق حيث يمكنه من تحديد الأجزاء الحساسة التي يتعين فحصها وإمكانية التعرف على الأخطاء التي وقعت والعمل على تصحيحها، وهو لا يتوافر في الأساليب الإحصائية حيث تقوم بتقدير عام لنسب الأخطاء الموجودة، ومن ثم لا يمكن إهمال الأساليب غير الإحصائية.

2- **طرق اختيار العينة:** الطرق التي لا تعتمد على الأساليب والقوانين الرياضية والاحتمالات، فلذلك يصعب تحديد مدى تمثيل العينة للمجتمع الذي سحبت منه، ولكن معرفة ومهارة المدقق في تطبيق أحكامه على العينة تلعب دورا كبيرا في تحديد حجم العينة. من أهم هذه الطرق نذكر الأساليب الآتية:

[1]- أمين السيد أحمد لطفي: المراجعة باستخدام العينات، مرجع سبق ذكره، ص 20 [بتصرف].

أ- **أسلوب العينة الحكمية (القصدية):** هي عبارة عن اختيار مفردات العينة بناء على معيار الحكم الشخصي للمدقق وبتوجيه خاص منه، حيث يلجأ المدقق إلى هذا الأسلوب في حالة حصوله على معلومات مسبقة على أن العينة ممثلة للمجتمع. ويتم إستخدام هذا الأسلوب بناءاً على المعلومات الآتية:[1]

- **المفردات الأكثر عرضة لوجود الانحرافات بها: حيث يكون المدقق قادراً** في الكثير من الأحيان على تحديد أي المفردات بالمجتمع التي يرجح أن تكون بها مخالفات، فيمكن للمدقق من خلال حكمه الشخصي من فحص هذه المفردات بكفاءة وتعميم نتائجها على المجتمع.
- **المفردات التي تحتوي على الخصائص المختلفة:** يمكن للمدقق من وصف الأنواع المختلفة للمفردات التي تمثل في مجموعها المجتمع ومن ثم تصميم عينة ممثلة عن طريق إختيار مفردة أو أكثر من كل نوع.
- **مفردات تمثل قيمة نقدية كبيرة في المجتمع:** يقصد بها إختيار عينة من المفردات التي تغطي قيمة كبيرة من إجمالي القيمة النقدية للمجتمع، حيث أن المفردات صغيرة القيمة التي لم يتم فحصها لا تؤثر على النتائج المستخلصة من العينة.

ب- **أسلوب العينة المناسبة أو العرضية (الصدفة):** يتم اختيار مفردات المجتمع دون أي اعتبار لخصائص معينة تميزها، أي يتم الاختيار بسهولة للوصول إلى البيانات المتعلقة بمفرداتها، ولكن هذا الأسلوب لا تمثل فيه العينة للمجتمع الذي سحبت منه بصورة واضحة.[2]

ج- **أسلوب العينة الطبقية غير الإحصائية (المتعاقبة):** تشبه العينة العشوائية الطبقية من حيث تقسيم المجتمع إلى طبقات، ومن ثم إختيار عدد معين من الأفراد من كل طبقة بما يناسب حجم الطبقة مع حجم المجتمع إلا أن الفارق بينهما هو أسلوب إختيار مفردات كل طبقة، إذ أنه يستعمل أسلوب الصدفة في هذه الطريقة عكس العينة العشوائية الطبقية التي تستعمل الأسلوب الإحصائي في الإختيار.[3]

---

[1]- حسين عبيد، شحاتة السيد: المراجعة المتقدمة في بيئة الأعمال المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص 298-299.

[2]- فريد كامل أبو زينة، سعيد التل: الإحصاء في البحث العلمي، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2006، ص 20.

[3]- إبراهيم أحمد عقبل: مبادئ في الإحصاء، الطبعة الأولى، دار أسامة، عمان، الأردن، 2012، ص 25.

المبحث الثاني: الأهمية النسبية ومخاطر التدقيق

أصدر مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي معيار التدقيق الدولي رقم (320): الأهمية النسبية في التدقيق وأكد المجلس على أن الهدف من هذا المعيار هو توفير إرشادات حول مفهوم الأهمية النسبية وعلاقتها بمخاطر التدقيق.

المطلب الأول: مفهوم الأهمية النسبية

يتمثل أهم ما أشار إليه المعيار الدولي المتعلق بالأهمية النسبية في الآتي:

أولا: تعريف الأهمية النسبية

لقد عرف مجلس معايير المحاسبة المالية الأهمية النسبية بأنها: "مقدار الإغفال أو الانحراف في المعلومات المحاسبية في ضوء الظروف المحيطة الذي يمكن أن يؤدي إلى تغيير حكم الفرد المناسب الذي يعتمد على هذه المعلومات أو التأثير فيه من خلال الانحراف"،[1] أي بمعنى آخر تعتبر المعلومات المالية ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو عرضها بصورة خاطئة يؤثر على القرارات الاقتصادية لمستخدمي المعلومات المالية المأخوذة من القوائم المالية، كما تعتمد الأهمية النسبية على حجم الخطأ المقدر في الظروف الخاصة بحذفه أو عرضه بصورة خاطئة.[2] لذلك يجب على المدقق دراسة الأهمية النسبية في الحالات الآتية:[3]

- تقرر طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق؛
- تقييم تأثير المعلومات الخاطئة؛
- تحديد مدى وطبيعة إجراءات تقييم المخاطر.

كما يحتاج المدقق إلى القيام بالعناصر الآتية:[4]

- دراسة إمكانية وجود تأثير أساسي على البيانات المالية للمعلومات الخاطئة المتعلقة بمبالغ صغيرة نسبيا في حالة تراكمها؛
- دراسة الأهمية النسبية على مستوى البيانات المالية ككل، بالإضافة إلى علاقتها بأرصدة حسابات شخصية أو بمجموعة من المعاملات أو بالإفصاح؛

---

[1]- ألفين أرينز، جيمس لوبك: مرجع سبق ذكره، ص 322.

[2]- أحمد حلمي جمعة: المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث (الإطار الدولي أدلة ونتائج التدقيق)، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2009، ص 289.

[3] -AICPA : Audit Risk and Materiality in Conducting an Audit, SAS N° 107, Au Section 312, 2006, p 33.

[4]- أحمد حلمي جمعة: المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث (الإطار الدولي أدلة ونتائج التدقيق)، مرجع سبق ذكره، ص 291.

- كما تتأثر أيضًا الأهمية النسبية بالمتطلبات القانونية والنظامية، والاعتبارات المتعلقة بأرصدة كشف الحساب المالي الشخصي وبالعلاقات.

وتنجم هذه الأخطاء نتيجة العديد من الأسباب نذكر أهمها:[1]

- عدم الدقة في معالجة البيانات؛
- الكشف عن القوائم المالية التي لم تقدم وفقًا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها؛
- إهمال المعلومات المطلوب الإفصاح عنها وفقًا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها.

ثانيا: خصائص الأهمية النسبية

من واقع تحليل الاستنتاجات المستخرجة من إيضاح معايير التدقيق رقم (320): الأهمية النسبية في تخطيط وأداء عملية التدقيق، يلاحظ أن الأهمية النسبية في إطار التدقيق تتميز بالعديد من الخصائص نأتي بذكر أهمها:[2]

1- **الخضوع للحكم المهني:** لقد أشار معيار التدقيق رقم (320) على أن الأهمية النسبية لا يمكن أن يتم التحديد الرياضي العام لها، ولكن تم قبولها بصفة عامة على أنها نقطة بداية مفيدة عند مقارنة عناصر القوائم المالية مع مقدار الأساس الملائم. وعلى الرغم من أن الإيضاح رقم (320) لم يوفر إرشاد رقمي يمكن من تطبيق الأهمية النسبية، إلا أنه في الحقيقة حدود النسب المالية التالية توفر إرشاد يتسم بأنه الأكثر إستخداماً وإنتشاراً من الناحية العملية على النحو الآتي:

- قد يفترض أن التباين بنسبة 10% أو أكثر من قيمة الأساس الملائم يكون ذو أهمية نسبية، إلا إذا أشار دليل الإثبات على العكس؛
- قد يفترض أن التباين بنسبة 5% أو أقل من رقم الأساس الملائم يكون غير ذو أهمية نسبية، إلا إذا أشار دليل الإثبات على العكس؛
- بالنسبة للتباينات التي تقع ما بين 5% إلى 15% من قيمة الأساس الملائم فإن تحديد الأهمية النسبية يعتمد على الظروف الخاصة المحيطة.

2- **المتطلبات القانونية والتنظيمية:** الكثير من إفصاحات القوائم المالية تكون إلزامية ومطلوبة عن طريق القانون واللوائح أو المعايير المهنية (معايير التقرير المالي أو إيضاحات معايير الممارسة المحاسبية) مثل: الإفصاح الخاص

[1] -AICPA: Audit Risk and Materiality in Conducting an Audit, Op. cit, p 49.

[2] - أمين السيد أحمد لطفي: فلسفة المراجعة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص ص 159-162.

بعقود التزامات التأجير التمويلي. وفي معظم الحالات فإن الفشل في الإفصاح عن تلك العناصر سيكون **بمثابة** حذف أو استبعاد أساسي ذو أهمية للمدقق.

3- **نوعية الأهمية النسبية:** يتم دراسة الأهمية النسبية **على** مستويين هما:

- **على المستوى الشامل، أي دراستها بالارتباط بالقوائم المالية كوحدة واحدة؛**
- **على مستوى الحساب الفردي أو مستوى الإفصاح.**

ثالثا: أنواع الأهمية النسبية

تدرس الأهمية النسبية عند مستويين هما:[1]

1- **الأهمية النسبية الشاملة:** تشير إلى مقدار الانحراف الذي يقبله المدقق في القوائم المالية كوحدة واحدة **بينما** لا يزال يستنتج أنها توفر صورة صادقة وعادلة عن الموقف المالي والأرباح والخسائر للمؤسسة محل التدقيق، كما يحتاج المدقق إلى أن يقوم بتقدير مستوى ذلك الانحراف أو مستوى الأهمية النسبية قبل أن يبدأ في أداء عملية التدقيق. ويساعد هذا النوع في تحديد مقدار مجهود التدقيق المطلوب لأداء عملية التدقيق في مجموعها.

2- **الأهمية النسبية على مستوى المعاملات وأرصدة الحسابات:** تشير إلى مقدار الانحراف الذي سيقبله المدقق في مجموعة العمليات **أو الإفصاح بالقوائم المالية قبل إستنتاج أن الإفصاح الملائم بالقوائم المالية قد يضلل** مستخدميه. كما أنه يوفر الأساس لوضع الحد الأقصى لمقدار الانحراف الذي يقبله المدقق في مجموعة العمليات **أو الإفصاح بالقوائم المالية قبل** إستنتاج أن الإفصاح الملائم قد تم انحرافه بشكل يتسم بالأهمية النسبية، وتحدد الأهمية النسبية على هذا المستوى طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات التدقيق التي يتعين أدائها بالارتباط بمجموعة العمليات **أو الإفصاح بالقوائم المالية.**

رابعا: العوامل الواجب مراعاتها في التحديد الأولي للأهمية النسبية

يوجد العديد من العوامل التي تؤثر في التحديد الأولي للأهمية النسبية والتي يمكن تصنيفها إلى مجموعتين هما:

1- **العوامل الكمية:** تتضمن هذه العوامل **النقاط الآتية:**

أ- **الأهمية النسبية مفهوم نسبي وليس مفهوما مطلقا: لا يمكن أن يتم وضع مبلغ أو نسبة معينة كدليل** للتحديد الأولي للأهمية النسبية التي يمكن تطبيقه في جميع عمليات التدقيق، ومن ثم فإن الأهمية النسبية **هي**

[1]- أمين السيد أحمد لطفي: فلسفة المراجعة، **المرجع السابق، ص ص** 536-541.

مفهوم نسبي وليس مطلق، ولذلك يفضل تحديده في صورة نسبة مئوية من أحد العناصر الهامة الظاهرة في البيانات المالية محل التدقيق.[1]

ب- **يجب توافر أسس لتقييم الأهمية النسبية:** بما أن مفهوم الأهمية النسبية هي مفهوم نسبي وليس مطلق فلا بد من وجود أساس أو معيار لتحديد ما إذا كان الانحراف (الخطأ) المكتشف من البيانات المالية ذات أهمية أو لا. ولذلك فعلى المدقق أن يقوم باختيار الأساس الملائم الذي سيتخذه للمعيار **الذي يضعه** للأهمية النسبية طبقا للغرض الذي ستستخدم فيه البيانات المالية. ومن أهم الأسس التي يمكن استخدامها **هي:**[2]

- **النتيجة الإجمالية قبل الضرائب:** يعتبر من أهم المعلومات التي تهم المقرضون، والذي **على أساسه يبنون قراراتهم بشأن ما إذا** كانوا يستمرون في الاحتفاظ بهذ **النتيجة** أو يخسرونها؛
- **صافي رأس المال العامل: هو الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، حيث يبين مقدرة المؤسسة** على استمرارها في التشغيل ومقدرتها على الاقتراض إذا احتاجت إلى أموال سائلة لتمويل عملياتها التشغيلية؛

2- **العوامل النوعية:** يتأثر قرار المدقق بشأن التحديد الأولي للأهمية **النسبية على عدة** عوامل أهمها:[3]

- تعد القيم التي تتضمن مخالفات أكثر أهمية من القيم الخاصة بالأخطاء غير المقصودة حتى إذا تساوت المبالغ النقدية لها، لأن المخالفات تعكس مستوى أمانة الإدارة ومدى الاعتماد عليها هي أو الأشخاص الآخرين الذين شاركوا في تنفيذ **العمليات المالية؛**
- تعد الانحرافات التي تتسم بالصغر مهمة في ضوء الأهمية النسبية إذا كان هناك عواقب يحتمل ظهورها نتيجة الالتزامات التعاقدية. فمثلا إذا كان صافي رأس المال العامل الموجود بالقوائم المالية أكبر بمبلغ صغير عن الحد الأدنى الموجود في **إتفاقية القرض،** وإذا كان هذا المبلغ أقل من الحد الأدنى المطلوب في **إتفاقية القرض للوفاء بالقرض سيتأثر تبويب كل من الخصوم** المتداولة وغير المتداولة بشكل أساسي؛
- قد ينظر إلى الانحرافات التي لا تتسم بالأهمية النسبية على أنها انحرافات تتسم بالأهمية النسبية إذا أثرت على اتجاه **الأرباح، فمثلا لو زادت النتيجة المدرجة** في القوائم المالية بنسبة معينة سنويا في السنوات **الخمس**

---

[1]- ألفين أرينز، جيمس لوبك: مرجع سبق ذكره، ص 324.

[2]- منصور أحمد البديوي، شحاته السيد شحاته: دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة (مع تطبيقات عملية على معايير المراجعة المصرية **والدولية)** **الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص ص 63-64.**

[3]- أمين السيد أحمد لطفي: التطورات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية، **الإسكندرية، مصر، 2007، ص 170.**

الماضية وحدث إنخفاض في النتيجة العام الحالي بنسبة معينة (أقل من نسبة الزيادة)، سيُعد هذا التغير في الاتجاه مُهماً في ضوء الأهمية النسبية، وبالمثل سيكون الانحراف الذي يحول الخسارة إلى ربح أمراً محل الاهتمام.

المطلب الثاني: تطبيق الأهمية النسبية

يتم تطبيق مبدأ الأهمية النسبية على جميع مراحل التدقيق التي يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل رئيسية هي:[1]

- **المرحلة الأولى**: عند إعداد مخطط التدقيق التي تهدف إلى تحديد الحسابات التي يجب دراستها أو معالجتها؛
- **المرحلة الثانية**: خلال التدقيق من أجل تحديد حجم العينة؛
- **المرحلة الثالثة**: في نهاية التدقيق التي تهدف إلى إدخال التعديلات ودراسة مدى تأثير الانحرافات على رأي التدقيق.

يتبين لنا من خلال هذه المراحل مدى الحاجة إلى وجود طريقة لاحتساب مستوى الأهمية النسبية لكل مرحلة لذلك فإنه يمكننا تحديد ثلاث خطوات رئيسية لتطبيق الأهمية النسبية في التدقيق هي:

- **الخطوة الأولى**: التقدير الأولي (المبدئي) للأهمية النسبية؛
- **الخطوة الثانية**: التقدير الأولي للأهمية النسبية حول أرصدة الحسابات أو فئات العمليات؛
- **الخطوة الثالثة**: تقدير الانحرافات (الأخطاء) ومقارنة المجاميع إلى التقدير الأولي للأهمية النسبية.

حيث تشمل الخطوة الأولى والثانية مرحلتي إعداد مخطط التدقيق والقيام بتنفيذ أعمال التدقيق، أما الخطوة الثالثة فهي قريبة من نهاية أعمال التدقيق.

أولاً: مرحلة التخطيط المبدئي لعملية التدقيق

يقوم المدقق في بداية عملية التدقيق بوضع تقدير مبدئي للانحرافات في البيانات المالية التي ستعد أساسية في ضوء الأهمية النسبية، وقد عرفت هذه القيمة على أنها التقدير المبدئي للأهمية النسبية نظرا لاعتماد المدقق على حكمه المهني، ولأنه قد يتغير عند القيام بتطبيق إجراءات التدقيق لتجميع الأدلة إذا ما تغيرت الظروف أثناء عملية تنفيذ التدقيق.

[1]- داود يوسف صبح: تدقيق البيانات المالية (تدقيق الحسابات من الناحية النظرية والتطبيقية)، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، مطبعة صادر للنشر، بيروت لبنان، 2002، ص 80.

ويفيد هذا التقدير في مرحلة التخطيط على معرفة حجم العينات التي يتعين تطبيق إجراءات **التدقيق عليها لتجميع الأدلة اللازمة والملائمة لمعرفة ما إذا كانت القوائم المالية (البيانات المالية)** لديها انحرافات أم لا.

كما يتطلب إستخدام الأهمية النسبية القيام بخطوتين أساسيتين هما:

1- وضع تقدير مبدئي للأهمية النسبية: يفيد هذا التقدير في تحديد الإجراءات السليمة لتجميع الأدلة المناسبة، إلا أن الجهات المهنية لم تصدر إرشادات للمدققين تساعدهم في وضع هذا التقدير المبدئي للأهمية النسبية خوفا من أن يتمسك المدققون بهذا الإرشاد في كل الأحوال دون محاولة ممارسة الحكم المهني ودراسة **الظروف المحيطة بعملية التدقيق والعوامل المؤثرة عليها. وعلى المدقق عند وضع تقدير مبدئي أن يراعي النقاط الآتية:**[1]

- ممارسة حكمه المهني ودراسة كل العوامل النوعية التي تؤثر على حكمه المهني عند تقديره المبدئي للأهمية النسبية، حيث أنه في الكثير من الحالات تكون العوامل النوعية أكثر أهمية من العوامل الكمية؛
- عند استخدام عدة أسس لتقدير الأهمية النسبية للانحراف فإن على المدقق أن يختار أقل قيمة من قيم الحدود القصوى للأسس المختلفة كتقدير مبدئي الذي يستخدمه في مرحلة التخطيط للارتباط بتصميم **حجم العينة والاختبارات الملائمة وإجراءات التدقيق المناسبة لتجميع الأدلة اللازمة.**

بالإضافة إلى ذلك فإنه توجد طريقتين لتقدير الأهمية النسبية هي كالآتي:

أ- طريقة المبلغ الثابت للأهمية النسبية: يقدر المدقق حسب هذه الطريقة مبلغا معينا لمقدار الانحراف الذي يعتبر أساسيا ومعقولا للحكم على ما إذا كان الانحراف المكتشف يتسم بالأهمية أم لا. ويوضح الجدول رقم (03) الآتي المبالغ المعتمدة في تحديد مستوى الأهمية النسبية الأولية.

الجدول رقم (03): المبالغ المعتمدة في تحديد مستوى الأهمية النسبية الأولية

المبلغ	مستوى الدقة	(+) المعامل	(×) الزيادة عن
من 0 إلى 30 ألف	0	0,055	0
من 30 ألف إلى 100 ألف	1,520	0,03	30 ألف
من 100 ألف إلى 300 ألف	3,390	0,021	100 ألف
من 300 ألف إلى 1 مليون	7,050	0,014	300 ألف
من 1 مليون إلى 3 مليون	15,720	0,011	1 مليون
من 3 مليون إلى 10 مليون	32,690	0,007	3 مليون
من 10 مليون إلى 30 مليون	72,900	0,0049	10 مليون
من 30 مليون إلى 100 مليون	151,630	0,0034	30 مليون

المصدر: داود يوسف صبح، تدقيق البيانات المالية (تدقيق الحسابات من الناحية النظرية والتطبيقية)، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، صادر للنشر والطباعة، بيروت، لبنان، 2002، ص 87.

[1]- منصور أحمد البديوي، شحاته السيد شحاته: مرجع سبق ذكره، ص 68.

كما يمكن تحويل المبالغ إلى **نسب كما هو موضح بالجدول رقم** (04) أدناه:

الجدول رقم (04): تحويل المبالغ إلى نسب

المبالغ	النسب	
	من	إلى
0- 100 ألف	0,07	0,05
100 ألف- 1 مليون	0,05	0,03
1 مليون- 5 مليون	0,03	0,015
5 مليون- 10 مليون	0,015	0,01
10 مليون- 25 مليون	0,01	0,008
25 مليون- 50 مليون	0,008	0,005
50 مليون- 100 مليون	0,005	0,004
أكثر من 100 مليون	0,004	0,002

المصدر: داود يوسف صبح، تدقيق البيانات المالية (تدقيق الحسابات من الناحية النظرية والتطبيقية)، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، صادر للنشر والطباعة، بيروت، لبنان، 2002، ص 88.

ب- طريقة النسبة المئوية: يضع المدقق الأهمية النسبية في صورة نسبة مئوية من قيمة أحد العناصر الهامة التي **تتضمنها البيانات المالية (القوائم المالية) تبعًا** للغرض من تدقيق البيانات المالية، أو أن يضع حد أدنى وحد أعلى للانحراف المسموح به. فعلى المدقق أن يدرس جميع الحقائق لتحديد ما إذا كان يتسم بالأهمية **أو يطلب من إدارة الائتمان أن يقوم بتصحيحه**[1]. **ويمثل الجدول رقم (05) النسب المعتمدة بشكل عام** للقياس الكمي في الأهمية النسبية في التدقيق.

الجدول رقم (05): النسب المعتمدة في الأهمية النسبية

العناصر	النسب (%)	
	من	إلى
إجمالي المبيعات	0,5	1
مجموع **الأصول**	1	2
النتيجة الإجمالية **قبل الضريبة**	5	10

المصدر: داود يوسف صبح، تدقيق البيانات المالية (تدقيق الحسابات من الناحية النظرية والتطبيقية)، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، صادر للنشر والطباعة، بيروت، لبنان، 2002، ص 86

في هذه **المرحلة** يتم تحديد الأهمية النسبية بإتباع الخطوات **الآتية**:[2]

- تحديد المبلغ على قاعدة مجموع **الأصول أو** النتيجة الإجمالية أيهما أكبر؛

[1] - منصور أحمد البديوي، شحاته السيد شحاته: **المرجع السابق**، ص 70.

[2] - داود يوسف صبح: مرجع سبق ذكره، ص 88.

- التحديد الكمي التقديري الأولي للأهمية النسبية بتطبيق المعادلة الآتية على أساس الجداول التي تحدد نسب مستوى الأهمية النسبية:

الأهمية النسبية التخطيطية = المبلغ الذي تم اختياره × النسبة .....(المعادلة رقم: 3)

- يمثل المبلغ الناتج التقديري الأولي للأهمية النسبية، حيث يمكن تعديل هذا المبلغ بالزيادة أو النقصان على ضوء عوامل نوعية لها علاقة بالتدقيق كالآتي:

✓ العوامل النوعية الإيجابية التي تؤدي إلى زيادة مستوى الأهمية النسبية هي:

- نتائج تدقيق السنوات السابقة تشير إلى:
  - انحرافات أو أخطاء قليلة في السنوات السابقة؛
  - لا وجود لعقبات أو مشاكل قانونية.
- الظروف المالية المواتية أو المتينة؛
- الأوضاع الاقتصادية في القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة جيدة.

يمكن تخفيض مستوى الأهمية النسبية إستناداً إلى عكس العوامل النوعية السابقة.

2- توزيع التقدير الأولي المبدئي للأهمية النسبية على الحسابات المختلفة: على الرغم من أن المدقق يبدي رأيه الفني عن مدى تمثيل القوائم المالية كوحدة للواقع بدرجة معقولة، إلا أن تجميع الأدلة الكافية والملائمة يتم على مستوى الحسابات المختلفة التي تتضمنها هذه القوائم المالية، لذلك فإن للحكم على مصداقية القوائم المالية وخلوها من الانحرافات التي تتسم بالأهمية يلزم توزيع التقدير المبدئي للانحراف المسموح به على الحسابات المختلفة لكي يتمكن من تحديد ما إذا كانت هناك انحرافات تتسم بالأهمية أو لا، ومن ثم يمكن تحديد ما إذا كانت القوائم المالية لديها انحرافات تتسم بالأهمية أو لا.

يقوم معظم المدققين بتخصيص الأهمية النسبية على الأرصدة في الميزانية بدلًا من حسابات جدول النتيجة حيث يكون لمعظم الانحرافات في جدول النتيجة تأثيراً متساوًيا على الميزانية بسبب قاعدة التسجيل الخاصة بالقيد المزدوج، لذلك يمكن للمدقق توزيع الأهمية النسبية إما على حسابات جدول النتيجة أو حسابات الميزانية.[1]

وبسبب أن هناك عدة عوامل تؤثر ولها علاقة على تحديد التوزيع أو التقسيم إلى رصيد الحساب أو فئة العمليات فإنه لا يوجد طريقة محددة للاختيار، ويعتمد ذلك على الحكم المهني أو بعض المفاهيم الكمية التي

[1]- منصور أحمد البديوي، شحاته السيد شحاته: مرجع سبق ذكره، ص 71.

تساعد في الاختبار، ثم يلي ذلك تحديد الخطأ أو الانحراف المسموح به. وسنعتمد في الدراسة على تطبيق المعادلة الآتية:[1]

الانحراف المسموح به = الأهمية النسبية التخطيطية × $\frac{\text{الرصيد الدفتري للحساب محل الاختبار}}{\text{الأساس المعتمد للاحتساب}\left(\text{إجمالي الموجودات أو المداخيل أيهما أكبر}\right)}$ **(المعادلة رقم: 4)**

إلا أن هذه المرحلة تواجهها بعض المشاكل المتمثلة في:[2]

- توقع المدقق لاحتواء أرصدة معينة على انحرافات أكثر من غيرها من الأرصدة؛
- الأخذ في الاعتبار الزيادة في الأرصدة أو التخفيض فيها؛
- تكلفة التدقيق النسبية التي تؤثر في التوزيع.

رغم ذلك فإن توزيع التقدير المبدئي عن الأهمية النسبية لحسابات الميزانية يهدف إلى مساعدة المدقق على تحديد حجم الأدلة الملائم وتقليل تكاليف التدقيق.

ثانيا: مرحلة تقييم النتائج

تمر مرحلة تقييم النتائج بثلاث خطوات أساسية الموضحة كالآتي:[3]

- فحص العينات التي اختارها في مرحلة التخطيط عن طريق تطبيق إجراءات التدقيق المحددة الملائمة عليها لمعرفة الانحرافات الموجودة فيها، على أن يحتفظ بسجل يقيد فيه كل الانحرافات التي يجدها في كل حساب من الحسابات؛
- تقدير قيمة الانحراف في المجتمع الذي سحبت منه العينة عن طريق تطبيق العلاقة الآتية:

$\frac{\text{قيمة الانحراف المكتشفة من فحص العينة}}{\text{قيمة العينة التي تم فحصها}}$ × قيمة المجتمع الذي سحبت منه العينة .....**(المعادلة رقم: 5)**

- مقارنة الانحراف المقدر للحساب موضع الفحص بالانحراف المسموح به للحساب الذي حدد مسبقا، فإن وجد أن الانحراف المكتشف والمقدر للحساب أقل من مقدار الانحراف المسموح به فإنه لا يوجد انحرافات تتسم بالأهمية النسبية لهذا الحساب. أما إذا وجد العكس فإنه ليس بالضرورة وجود انحرافات لهذا الحساب بل قد يقوم المدقق بزيادة حجم اختباراته في هذا الحساب إذا كان من الحسابات الهامة أو يطلب من الزبون القيام بتصحيح الانحرافات المكتشفة فيه.

[1]- داود يوسف صبح: مرجع سبق ذكره، ص 90.

[2]- ألفين أرينز، جيمس لوبك: مرجع سبق ذكره، ص 327.

[3]- منصور أحمد البديوي، شحاته السيد شحاته: مرجع سبق ذكره، ص 78.

المطلب الثالث: مخاطر التدقيق

يعتبر مفهوم مخاطر التدقيق من أهم المفاهيم الأساسية التي يجب على المدقق أن يتخذ قرارا بشأنه عند التخطيط لعملية التدقيق وتقييم الأدلة اللازمة لتكوين رأيه بشأن القوائم المالية (البيانات المالية) محل التدقيق.

أولا: تعريف مخاطر التدقيق

عرف مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي خطر التدقيق على أنه الخطر الذي يؤدي إلى فشل المدقق دون أن يدري وبدون تحفظ في تقريره بوجود خطأ يتسم بالأهمية في القوائم المالية.[1]

فالتدقيق عرضة لمخاطر لا يمكن تجنبها خاصة المتعلقة باحتواء انحرافات أو أخطاء في البيانات المالية محل التدقيق التي لا يمكن اكتشافها رغم قيام المدقق بإتباع معايير التدقيق المتعارف عليها وتطبيقه لإجراءات التدقيق المتعارف عليها، وذلك بسبب طبيعة عملية التدقيق وما تتسم به من قصور ذاتي وما يحيط بها من محددات ملازمة تؤثر على قدرة المدقق في اكتشاف الانحرافات التي تتسم بالأهمية، حيث أن هذه المحددات ناتجة عن عدة عوامل هي:[2]

- اعتماد المدقق في تجميع الأدلة والإثباتات على أسلوب العينات، أي فحص أقل من 100 % من مفردات المجتمع، حيث أن النتائج التي يحصل عليها المدقق من فحص هذه العينة تختلف عن النتيجة الممكن التوصل إليها من فحص جميع المجتمع، لهذا فإن الأحكام التي يتوصل إليها المدقق من فحص وتقييم هذه الأدلة غالبا ما لا تكون دقيقة بنسبة 100 %؛
- طبيعة معظم أدلة التدقيق التي تعتبر مقنعة وليست حاسمة؛
- يكون الرأي الذي يبديه المدقق دائما عرضة للصواب والخطأ باعتباره إنسان، وليس هناك إنسان معصوم من الخطأ.

على الرغم من هذه العوامل فإن المدقق يبدي رأيا نظيفا حول البيانات المالية (القوائم المالية)، ولكن هذا لا يعني أنها خالية من جميع الأخطاء والانحرافات التي تتسم بالأهمية وإنما قد توجد فيها بعض الأخطاء والانحرافات، ورغم ذلك فإنه يكون على استعداد لإبداء رأيا سليما على هذه البيانات المالية. لهذا يجب أن يقدر في مرحلة التخطيط مستوى المخاطر الذي يرغبه أو يعتبره مقبولا بالنسبة له، لأنه يؤثر على تحديد طبيعة وتوقيت ومدى الاختبارات الأساسية التي يقوم بإجرائها لتجميع الأدلة اللازمة لتكوين رأيه المهني، وعليه في هذه الحالة

[1] - أحمد محمد نور: مراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 66.

[2] - محمد الفيومي محمد، وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 304.

استخدام حكمه المهني لتقدير هذه المخاطر وتصميم إجراءات التدقيق الملائمة للتأكد من أن هذه المخاطر قد انخفضت إلى أدنى مستوى مقبول، حيث يعتبر قرار المدقق الخاص بمستوى مخاطر التدقيق المرغوب فيه من أهم القرارات التي تؤثر على كفاءة تنفيذ عملية التدقيق، لهذا فإن هناك علاقة عكسية بين مستوى المخاطر والجهد المبذول في تنفيذ عملية التدقيق.

ثانيا: أنواع مخاطر التدقيق

تظهر مخاطر عملية التدقيق نتيجة عدم تأكد المدقق من الوصول إلى النتيجة المطلوبة، فهذه المخاطر عبارة عن مزيج من نوعين من المخاطر هما:

1- **مخاطر الحدوث (الاكتشاف)**: هي المخاطر المتعلقة بالبيانات المالية وإحتمالية إحتوائها على أخطاء ذات أهمية تؤدي إلى إعطاء صورة غير دقيقة عن وضع المؤسسة محل التدقيق، ويحدث هذا النوع من المخاطر نتيجة أسباب عديدة أهمها:[1]

- الجهل بالمعايير المهنية للتدقيق؛
- إستعمال أدلة إثبات غير كافية وغير ملائمة؛
- التخلي عن إجراء مناسب للتدقيق بسبب ضيق الوقت أو إعتبار التكلفة؛
- الإستعمال غير الملائم لإجراءات التدقيق عند تطبيقه.

وتصنف هذه المخاطر إلى صنفين هما مخاطر الرقابة ومخاطر الملازمة، الذي سنتطرق إليهما لاحقا.

2- **مخاطر عدم الاكتشاف**: هي مخاطر تتعلق بعدم تمكن المدقق من معالجة الأخطاء ومنع حدوثها مرة أخرى حيث يوجد علاقة بين مخاطر عدم الاكتشاف ومخاطر الحدوث، فلا بد أن يلجأ المدقق إلى تحديد مستوى ملائم من المخاطر التي يمكن القبول بها، فإذا كانت مخاطر الحدوث منخفضة فإن المدقق يلجأ إلى مستوى عال من مخاطر عدم الاكتشاف، ويحدث العكس في حالة تحديد مستوى عال من مخاطر الحدوث. ويمكن تمييز نوعين من المخاطر هي:

أ- **مخاطر المعاينة**: هي التي تنتج من فحص ومراجعة العينة أي أقل من 100 % من مفردات المجتمع التي لا تتضمن نفس الخصائص التي يتصف بها المجتمع ككل، ومن ثم فقد لا يصل المدقق إلى استنتاجات صحيحة لأن العينة لا تكون ممثلة للمجتمع.[2] وتنقسم هذه المخاطر إلى قسمين هما:

---

[1]- مسعود صديقي: نحو إطار متكامل للمراجعة المالية على ضوء التجارب الدولية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 119.

[2]- أمين السيد أحمد لطفي: المراجعة باستخدام العينات، مرجع سبق ذكره، ص 24.

- **المخاطر من النوع الأول**: أي ما يطلق عليها بمخاطر (Alpha (α، يقصد بها المخاطر المرفوضة للفرض الصحيح التي تتضمنها البيانات المالية، أي أن يرفض فرضية عدم وجود أخطاء (انحرافات) تتسم بالأهمية النسبية في البيانات المالية (القوائم المالية)، ثم يتضح فعلا أن هذه البيانات خالية من الأخطاء.[1]
- **المخاطر من النوع الثاني**: أي مخاطر بيتا (β) Beta، يقصد بها المخاطر المقبولة للفرض الخاطئ التي تتضمنها البيانات المالية، أي أن البيانات المالية خالية من الأخطاء التي تتسم بالأهمية النسبية ثم يتضح عدم صدق هذه التأكيدات أي أنه يوجد أخطاء تتسم بالأهمية في البيانات المالية. فمخاطر β هي مقياس لمدى رغبة المدقق في أن يقبل بوجود أخطاء في البيانات المالية ومع ذلك يصدر رأيا سليما.

هذا النوع من المخاطر من أكثر المخاطر المعرضة للخطر نظرًا للأضرار التي تلحق المستخدمين الذين يعتمدون على البيانات المالية التي تساعدهم في اتخاذ قراراتهم الائتمانية، لذلك فإن المدققين يبذلون قصارى جهدهم في العمل على تقليل هذه المخاطر عن طريق توسيع نطاق الفحص وإختيار أفضل الأساليب والإجراءات لجمع الأدلة والبراهين التي تساعدهم في تكوين الرأي المهني المحايد السليم بقدر الإمكان.[2]

ب- **مخاطر عدم المعاينة**: يشتمل هذا النوع من المخاطر جميع المخاطر غير المرتبطة بنتائج اختبار العينة وتحدث بسبب إستخدام المدقق إجراء التدقيق التي لا تتلاءم مع الهدف المحدد للتدقيق، أو إستخدام إجراءات ملائمة ولكنه يفشل في أخذ الانحرافات (الأخطاء) في عناصر العينة، أي بعبارة أخرى تحدث هذه المخاطر نتيجة أخطاء تم ارتكابها أهمها:[3]

- استخدام مستندات تدعيم غير كافية؛
- الفهم الخاطئ للاستنتاجات الناتجة عن أدلة الإثبات؛
- إصدار أحكام خاطئة في ضوء أدلة الإثبات.

يمكن العمل على تخفيض هذا النوع من المخاطر بالإلتزام الآتي:

- الالتزام بتطبيق معايير التدقيق المتعارف عليها؛
- الالتزام بتطبيق معايير رقابة جودة أو أداء وممارسة التدقيق.

[1]- منصور أحمد البديوي، شحاته السيد شحاته: مرجع سبق ذكره، ص 94.

[2]- محمد الفيومي محمد، وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص ص 304-305.

[3]- أمين السيد أحمد لطفي: المراجعة باستخدام العينات، مرجع سبق ذكره، ص 26.

المطلب الرابع: نموذج مخاطر التدقيق

يتعامل المدقق مع المخاطر عند التخطيط لجمع أدلة التدقيق من خلال تطبيق نموذج مخاطر التدقيق التي تم الإشارة إليها في النشرة رقم (39) من معايير التدقيق الخاصة بالمعاينة.

أولا: مكونات نموذج مخاطر التدقيق

لقد حدد المعيار الأمريكي للمراجعة رقم (47) والمعيار الدولي رقم (315) مكونات مخاطر التدقيق كما هو موضح بالشكل رقم (01) الآتي:

الشكل رقم (01): مكونات مخاطر التدقيق

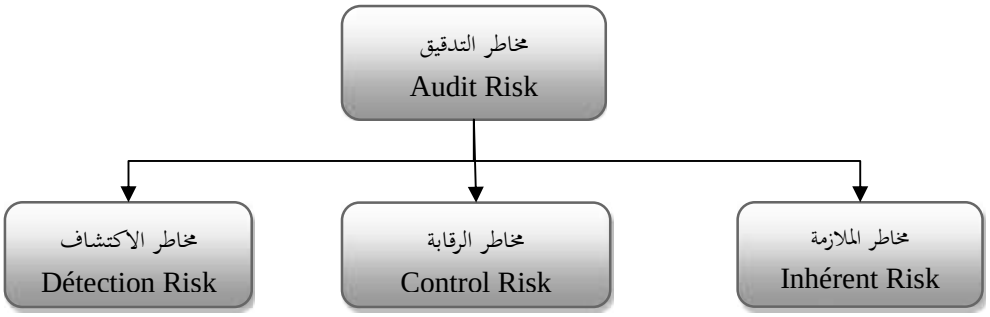

المصدر: J. F. Cavanou, C. Gutmann, J. Le Vourc'h : Controlor et Auditor, Dunod, Paris, 2006, p 168

يوضح الشكل الآتي العلاقة بين مخاطر التدقيق ومكوناته الثلاثة التي تعرف بنموذج مخاطر التدقيق، حيث يستخدم هذا النموذج بصفة أساسية في التخطيط لتقدير حجم الأدلة التي يجب جمعها، ويكتب النموذج بالعلاقة الآتية:[1]

مخاطر التدقيق المقبولة = مخاطر الملازمة × مخاطر الرقابة × مخاطر الاكتشاف ....**(المعادلة رقم:6)**

مما يستلزم أن: مخاطر الاكتشاف = $\frac{\text{مخاطر التدقيق المقبولة}}{\text{مخاطر الملازمة} \times \text{مخاطر الرقابة}}$ .....**(المعادلة رقم:7)**

من خلال المعادلة رقم: (7) نلاحظ بأنه:[2]

- استخدم النموذج صيغة الضرب لمكوناته نظراً لأن هذه العناصر تعتبر عناصر مستقلة؛
- تتوقف مخاطر التدقيق المقبولة على تقدير كل من المخاطر الثلاثة الآتية التي تعتمد على الحكم المهني للمدقق.

[1]- محمد الفيومي محمد، وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 316.

[2]- منصور أحمد البديوي، شحاته السيد شحاته: مرجع سبق ذكره، ص 108.

1- **مخاطر الملازمة:** تعتبر هذه المخاطر مقياسًا لتقدير المدقق لاحتمال وجود خطأ يتسم بالأهمية الموجود في مجموعة من العمليات المالية للقدر المسموح به قبل أن **يتم دراسة فاعلية نظام الرقابة الداخلية.**[1]

2- **مخاطر الرقابة:** هي مخاطر فشل نظام الرقابة الداخلية في منع وقوع خطأ يتسم بالأهمية في مجموعة **من العمليات المالية أو اكتشافها** وتصحيحها في الوقت المناسب. فهي مقياس يعكس تقدير المدقق لمدى كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية في منع حدوث أو كشف الأخطاء عند وقوعها.[2]

3- **مخاطر الاكتشاف:** هي مقياس لفشل المدقق الذي يستخدم أدلة التدقيق في مجموعة من العمليات المالية في **اكتشاف الأخطاء** الموجودة فعلا وتزيد قيمتها عن القيمة المقبولة، ويجب الأخذ بعين الاعتبار عند دراسة هذه **المخاطر العناصر الآتية:**[3]

- تتوقف قيمة هذه المخاطر على العوامل الثلاث الأخرى في النموذج، ويمكن أن تتغير مخاطر الاكتشاف المخططة فقط في حالة قيام المدقق بتغيير قيمة أحد **العوامل الثلاثة الأخرى؛**
- تحدد تلك المخاطر الأدلة الأساسية التي يخطط المدقق لجمعها التي يتناسب حجم هذه الأدلة عكسيا **مع حجم تلك المخاطر.**

4- **مخاطر التدقيق المقبولة:** تعتبر مقياسا لمدى رغبة المدقق في قبول وجود أخطاء تتسم بالأهمية النسبية في **القوائم المالية، أي هو** المتمم لمستوى الثقة الذي يريد المدقق أن يحققه عند إبداء رأيه الفني المحايد **على مدى صدق وعدالة تمثيل القوائم المالية لجدول حساب النتيجة والميزانية المالية من كافة النواحي، فكلما زاد مستوى الثقة من أن رأي المدقق سيكون سليمًا** كلما قل مستوى مخاطر التدقيق الذي يرغب في تحمله نتيجة عدم صحة الرأي المهني الذي سيصدره. كما يتوقف تقدير المدقق لمخاطر التدقيق المقبولة على حكمه المهني وخبرته ودراسته للظروف المحيطة بطبيعة أعمال المؤسسة وعملياتها وحساباتها، لهذا نجد أن المدققين المختلفين يضعون تقديرات مختلفة **للمخاطر.**[4]

---

[1] -Mohamed Hamzaoui : Audit (Gestion des Risques d'Entreprise et Contrôle Interne Normes ISA 200, 315, 300 et 500), Village Mondial, Person Eduction, France, 2005, p 172.

[2] -J. F. Cavanou, C. Gutmann, J. Le Vourc'h : Controlor et Auditor, Dunod, Paris, 2006, p 167

[3]- ألفين أرينز، جيمس لوبك: مرجع سبق ذكره، ص 334.

[4]- محمد الفيومي محمد، وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 307-308.

ثانيا: طرق استخدام نموذج مخاطر التدقيق

يمكن استخدام هذا النموذج بأكثر من طريقة لتحقيق أغراض مختلفة أهمها:[1]

1- **الحكم على معقولية خطة التدقيق:** من خلال حساب مخاطر التدقيق المقبولة ومقارنتها بمستوى مخاطر التدقيق المخططة التي **استخدمت** في مرحلة التخطيط لاختيار الإستراتيجية التي اختارها المدقق لتنفيذ عملية التدقيق التي قام بتوزيعها على الحسابات الفردية لتجميع الأدلة والبراهين اللازمة للحكم على ما إذا كانت الأخطاء التي تتضمنها الحسابات أي المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية تعتبر في حدود **الأخطاء المسموح بها** أم لا. فإذا كانت مخاطر التدقيق المخططة أكبر من مخاطر التدقيق المقبولة فإنه يدل على أن الخطة التي وضعها المدقق تعتبر مقبولة، ويحدث العكس إذا كانت مخاطر التدقيق المخططة أقل من مخاطر التدقيق المقبولة.

2- **التأكد من كفاءة خطة التدقيق: على** الرغم من أن خطة التدقيق التي حددت مسبقا قد تساعد المدقق في تحقيق مخاطر التدقيق المقبولة فهي قد لا تكون كفؤة، لذلك فإنه حتى يمكن التحقق من كفاءة خطة التدقيق يقوم المدقق بإعادة ترتيب نموذج مخاطر التدقيق حتى تساعد على تحديد مخاطر الاكتشاف التي تمكنه من تجميع **الأدلة** اللازمة للتأكد من تحقيق مخاطر التدقيق المقبولة بكفاءة عالية.

$$\text{مخاطر الاكتشاف} = \frac{\text{مخاطر التدقيق المقبولة}}{\text{مخاطر الملازمة} \times \text{مخاطر الرقابة}} \quad \text{.....(المعادلة رقم: 8)}$$

وباستخدام هذا النموذج يكون التركيز على تحديد مخاطر الاكتشاف لأنه يمكن من تحديد الأدلة اللازمة تجميعها لتحقيق مستوى مخاطر التدقيق المقبولة التي تتناسب عكسيا مع مخاطر الاكتشاف.

3- **فهم العلاقة بين المخاطر المتنوعة والأدلة المطلوب تجميعها: يستخدم بعض المدققين هذا النموذج** كوسيلة لفهم العلاقة بين الأنواع المختلفة من مخاطر التدقيق وكمية الأدلة التي يلزم تجميعها الذي يعتبر ضروريا لتخطيط الأدلة اللازمة وتصميم الاختبارات الأساسية الضرورية، واختيار إجراءات التدقيق بالإضافة إلى تحديد طبيعتها وتوقيتها بالطريقة التي تمكن المدقق من تنفيذ عملية التدقيق بكفاءة وفاعلية.

[1]- منصور أحمد البديوي، شحاته السيد شحاته: مرجع سبق ذكره، ص ص 109-113.

المبحث الثالث: معاينة التدقيق لاختبارات الرقابة واختبارات العمليات الأساسية

يهدف اختبار الرقابة إلى إمكانية تطبيق الرقابة الموضوعة كما هو مقرر أم لا، لذلك يتم إختيار عينة من المستندات وفحصها لتثبت من أنه تم تطبيق الرقابة المناسبة، كما يتم الاعتماد في اختبار الرقابة على الملاحظة في تنفيذ الإجراءات أو الاستعلام (التحقق) عن الزبون ولكنها في العادة لا تخضع لطرق العينة في التدقيق. إلا أن المدقق على ضوء فهمه لأنظمة المحاسبة والرقابة الداخلية يتبين له الخصائص التي تدل على التطابق بين الأنظمة الموضوعة وتنفيذ هذه الأنظمة، بالإضافة إلى حالات الانحراف التي تدل على التطبيق أو التنفيذ غير الملائم وعلى ذلك يمكن للمدقق إختبار وجود أو عدم وجود الخصائص أو المميزات، حيث يفهم من ذلك أن حالة الانحراف هي أي وضع أو موقف يدل على أن الرقابة لم تطبق كما يجب. فمثلا يشير التوقيع بالأحرف الأولى لمدير الائتمان إلى الموافقة على منح الائتمان، أو التسهيلات، أو إثبات التفويض، أو الصلاحية بإدخال معلومات إلى نظام معالجة المعلومات بالحاسب الآلي. في هذه الحالة يتمثل الانحراف في عدم وجود توقيع مدير الائتمان بالأحرف الأولى من اسمه.[1]

كما يمكن تصنيف أساليب المعاينة في اختبار الرقابة إلى أسلوبين الأسلوب الإحصائي والأسلوب غير الإحصائي، حيث يوجد بينهما أجه تشابه واختلاف. فبالنسبة لأوجه التشابه فهما يتشابهان في أنهما يتضمنان ثلاثة خطوات هما: تخطيط العينة، اختيار العينة وتنفيذ الاختبارات وأخيرا تقييم النتائج. أما بالنسبة لأوجه الاختلاف فهما يختلفان في تطبيق القوانين الرياضية. فالعينات الإحصائية تسمح بالقياس الكمي لخطر المعاينة عند تخطيط العينة وعند تقييم العينة، أما العينات غير الإحصائية فلا يعتمد على القياس الكمي بل يستعين بخبرة وحكم المدقق على مفردات العينة عند اختيارها.[2]

المطلب الأول: تطبيق أسلوب المعاينة غير الإحصائية في التدقيق

يطبق أسلوب المعاينة في التدقيق عند إجراء اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعمليات من خلال مجموعة من الخطوات، حيث تقسم هذه الخطوات إلى ثلاثة مجموعات رئيسية هي:

أولا: تخطيط العينة

تضمن عمل اختبارات التدقيق بطريقة تغطي خطر المعاينة المرغوب به مع تقليل احتمالات خطأ غير

[1]- داود يوسف صبح: مرجع سبق ذكره، ص 122.

[2]- عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته: المراجعة المتقدمة في بيئة الأعمال الحديثة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 181.

المعاينة حيث تضمن هذه المرحلة إتباع الخطوات الآتية:[1]

1- **وضع الأهداف الخاصة باختبار التدقيق:** عادة ما يتمثل الهدف العام من اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعمليات في إختبار تطبيق أنواع الرقابة وفي تحديد ما إذا كانت العمليات المالية تحتوي على أخطاء أو مخالفات مالية.

2- **تحديد المجالات التي سيتم فيها استخدام المعاينة في التدقيق:** يتم تطبيق معاينة التدقيق عندما يخطط المدقق الوصول إلى إستنتاجات عن المجتمع بناء على إستخدام المعاينة، كما يجب على المدقق إختبار برنامج التدقيق وتحديد إجراءاته التي سيتم فيها تطبيق معاينة التدقيق، فقد تكون العناصر الآتية جزء من برنامج التدقيق:

- فحص عينة من فواتير البيع للتعرف على:
  - ✓ موافقة مدير الائتمان على عمليات الائتمان؛
  - ✓ وجود مستند الشحن تم إرفاقه؛
  - ✓ مدى وجود رقم الحساب وفقا لدليل الحسابات.
- إختيار عينة من مستندات الشحن وتتبعها على فواتير البيع الخاصة بها؛
- مقارنة الكمية المثبتة بفاتورة البيع مع الكمية الظاهرة بمستند الشحن الخاص به.

3- **تعريف الصفات وحالات الانحراف:** يجب على المدقق أن يحدد بعناية الخصائص أو الصفات وحالات الانحراف (الأخطاء) التي سيتم إختبارها، وإذا لم يتم وضع قائمة محددة بالصفات مقدمًا لن يتوافر للمدقق الذي ينفذ إجراءات التدقيق أية مؤشرات لتعريف الانحرافات. ويتم التوصل مباشرة إلى الصفات محل الاهتمام وحالات الانحراف من إجراءات التدقيق التي يقرر المدقق استخدام المعاينة في إطارها، ومن بين أهم الصفات التي تعد محلاً للاهتمام وحالات الانحراف لكل صفة هي:

- الموافقة على منح الائتمان من خلال فاتورة البيع، حيث تتمثل حالة الانحراف لهذه الصفة في نقص التوقيعات التي تشير إلى الموافقة على منح الائتمان؛
- إرفاق نسخة من مستند الشحن مع فاتورة البيع، حيث تتمثل حالة الانحراف في عدم إرفاق مستند الشحن مع فاتورة البيع؛
- تتطابق الكمية في فاتورة البيع مع الكمية في مستند الشحن، في هذه الحالة تتمثل حالة الانحراف في وجود اختلاف في الكمية في مستند الشحن وفاتورة البيع.

[1]- ألفين أرينز، جيمس لوبك: مرجع سبق ذكره، ص ص 535-542 [بتصرف].

4- **تعريف المجتمع:** هو عبارة عن مجموعة محددة جيدا من الأحداث أو الخصائص التي يرغب المدقق أخذ عينة منها، كما يجب عليه أن يحدد مجتمع التدقيق بحيث يوفر أعلى درجة من الملاءمة لتحقيق هدف التدقيق.[1]

5- **تعريف وحدة المعاينة:** هي عبارة عن عناصر مفردات المجتمع، فقد تكون مثلا من خلال الصفات التي تم تحديدها مسبقا في: فاتورة البيع ومستند الشحن.[2]

6- **تحديد معدل الانحراف المقبول:** يتطلب تحديد هذا المعدل إلى الحكم **الشخصي** من المدقق، فهو يعتبر المعدل الذي يسمح به المدقق في المجتمع **مع استمرار قبوله لخطر الرقابة أو قبوله للقيمة المالية للمخالفات** في العمليات التي وضعها أثناء التخطيط. فمثلا: لو قرر المدقق أن معدل الانحراف المقبول لصفة الموافقة **على منح الائتمان هو** 5% فهذا يعني أن المدقق قد قرر أنه في حالة وجود 6% من فواتير المبيعات **لم يتم الموافقة عليها** للائتمان فلا يزال نوع الرقابة الخاص بالموافقة على منح الائتمان فعالا في ضوء خطر التدقيق المقدر المدرج بخطة **التدقيق.**

ونظراً لأن هذا المعدل يخضع لحكم المدقق فهو يختلف حسب أهمية **الصفة محل التدقيق، كما يؤثر على حجم العينة، فلو كان معدل** الانحراف المقبول منخفض فإنه بالضرورة يكون حجم العينة كبير أي أن هناك علاقة عكسية بينهما، كما يمكن أن يحدث العكس.

7- **تحديد الخطر المقبول في تقييم خطر الرقابة على نحو منخفض جداً: (أو تحديد مستوى الثقة) هو الخطر الذي على** إستعداد أن يقبله المدقق في أن إجراء رقابي معين يكون فعالاً **(أو أن معدل المخالفات المالية يكون مقبولاً)** عندما يكون معدل الانحراف الحقيقي للمجتمع أكبر من معدل الانحراف المقبول وحتى **يتم إختيار** الخطر المقبول لتقدير خطر الرقابة على نحو منخفض جدًا الذي يتناسب مع الموقف يجب أن يستخدم المدقق **أفضل حكم** شخصي لديه.[3] وبما أنه يعتبر مقياسًا للخطر الذي يرغب المدقق في تحمله فإنه يجب الأخذ في **الاعتبار وبصفة أساسية المدى الذي يرغبه من التخطيط لتخفيض خطر الرقابة المقدر كأساس لتحديد مدى** الاختبارات التفصيلية للأرصدة، حيث أنه كلما كان خطر **الرقابة المقدر منخفضا كلما تم إختيار مقدار منخفض** من الخطر المقبول لتقدير خطر الرقابة وتم تخطيط مدى الاختبارات التفصيلية للأرصدة على نحو منخفض.

يستخدم المدقق الخطر المقبول لتقدير خطر الرقابة على نحو منخفض جدا بالمعدلات التالية: مرتفع **متوسط ومنخفض بدلاً من** النسبة، بالإضافة إلى أنه يحدد تقارير مختلفة من مستويات معدل الانحراف المقبول

---

[1]- حسين عبيد، شحاته السيد شحاته: مرجع سبق ذكره، ص 314.

[2]- عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته: مرجع سبق ذكره، ص 197.

[3]- محمد الفيومي محمد، وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 393 [بتصرف].

والخطر المقبول لتقدير خطر الرقابة، فمثلا: يستخدم المدقق مستويات مرتفعة من معدل الانحراف المقبول والخطر المقبول لتقدير خطر الرقابة في اختبارات الموافقة على منح الائتمان مقارنة مع اختبارات وجود فواتير البيع وفواتير الشحن، لأن الانحرافات في النوع الأخير يكون له أثر مباشر جدا على صحة القوائم المالية بالمقارنة مع النوع الأول.[1]

يوضح الجدولان رقم (06) و(07) تعليمات تحديد كل من معدل الانحراف المقبول والخطر المقبول لتقدير خطر الرقابة على نحو منخفض جدًا في إختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعمليات المالية، ولا يجب تفسير هذه التعليمات على أنها تمثل المعايير المهنية الواسعة ولكنها تعتبر نموذج لأنواع التعليمات التي تصدرها مؤسسات المحاسبة للمراجعين العاملين بها.

الجدول رقم (06): تعليمات معدل الانحراف المقبول والخطر المقبول لتقدير خطر الرقابة في اختبارات الرقابة.

العامل	الحكم	التعليمات
- طبيعة، مدى وتوقيت الاختبارات الأساسية (اختبارات أساسية مخططة مكثفة تتعلق بخطر الرقابة المقدر على نحو مرتفع، والعكس بالعكس)؛ - جودة الأدلة المتاحة لاختبارات الرقابة (الجودة منخفضة من الأدلة المتاحة ينتج عنها خطر رقابة مقدرة على نحو مرتفع والعكس صحيح).	- خطر الرقابة المقدر بشكل منخفض؛ - خطر الرقابة المقدر بشكل متوسط؛ - خطر الرقابة المقدر بشكل مرتفع؛ - خطر الرقابة المقدر بـ 100%.	- مستوى منخفض من الخطر المقبول لتقدير خطر الرقابة؛ - مستوى متوسط من الخطر المقبول لتقدير خطر الرقابة؛ - مستوى مرتفع من الخطر المقبول لتقدير خطر الرقابة؛ - مستوى غير قابل للتطبيق.
معنوية العمليات المالية وأرصدة الحسابات المرتبطة بها التي تؤثر فيها أنواع الرقابة الداخلية.	- معنوية مرتفعة للأرصدة؛ - أرصدة معنوية؛ - أرصدة أقل معنوية.	- معدل الانحراف المقبول هو 4%؛ - معدل الانحراف المقبول هو 5%؛ - معدل الانحراف المقبول هو 6%.

المصدر: ألفين أرينز، جيمس لوبك: المراجعة (مدخل متكامل)، ترجمة: محمد محمد عبد القادر الديسطى، أحمد حامد حجاج، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2002، ص 540.

[1]- ألفين أرينز، جيمس لوبك: مرجع سبق ذكره، ص 540.

الجدول رقم (07): تعليمات معدل الانحراف المقبول والخطر المقبول لتقدير خطر الرقابة في الاختبارات الأساسية للعمليات المالية

التخفيض المخطط في الاختبارات الأساسية التفصيلية للأرصدة	نتائج فهم الرقابة الداخلية واختبارات الرقابة	الخطر المقبول للاختبارات الأساسية للعمليات المالية	معدل الانحراف المقبول للاختبارات الأساسية للعمليات المالية (%)
كبير	- ممتاز[1] - جيد - غير جيد	- مرتفع - متوسط - منخفض	النسبة أو القيمة بناء على اعتبارات الأهمية النسبية للحسابات المرتبطة.
متوسط	- ممتاز - جيد - غير جيد	- مرتفع - متوسط - متوسط، منخفض	النسبة أو القيمة بناء على اعتبارات الأهمية النسبية للحسابات المرتبطة
صغير[2]	- ممتاز - جيد - غير جيد	- مرتفع - متوسط، مرتفع - متوسط	النسبة أو القيمة بناء على اعتبارات الأهمية النسبية للحسابات المرتبطة.

المصدر: ألفين أرينز، جيمس لوبك: المراجعة (مدخل متكامل)، ترجمة: محمد محمد عبد القادر الديسطى، أحمد حامد حجاج، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2002، ص 541

8- **تقدير معدل الانحراف للمجتمع**: يتم تحديده مقدما لتخطيط حجم العينة المناسب، فإذا كان هذا المعدل منخفضا فإن ذلك يعني أن حجم العينة يكون صغيرا نسبيا الذي قد يفي بمعدل الانحراف المقبول للمدقق لأنه يكتفي بتقدير أقل دقة، وعادة ما يعتمد هذا التقدير على نتائج تدقيق السنة السابقة، فإذا كانت غير متاحة ويصعب الاعتماد عليها فيمكن للمدقق أن يسحب عينة صغيرة مبدئية من المجتمع محل التدقيق في السنة الحالية لهذا الغرض.

9- **تحديد حجم العينة**: حيث يوجد أربعة عوامل تشارك في تحديد حجم العينة هي: حجم المجتمع، معدل الانحراف المقبول، الخطر المقبول في تقييم خطر الرقابة، وأخيراً معدل الانحراف المقدر للمجتمع.[3] فبالنسبة لحجم المجتمع فهو أقل أهمية بالنسبة لباقي العوامل ومن ثم يمكن إهماله خاصة في حالة وجود مجتمعات كبيرة الحجم. ومجرد تحديد العوامل الباقية يمكن تحديد حجم العينة بصورة مبدئية ويسمى الحجم المبدئي لأن الانحرافات

[1]- في هذا الموقف ينظر إلى الرقابة الداخلية والأدلة على أنها جيدة، وتعد الاختبارات الأساسية للعمليات هي الأكثر إحتمالاً للتنفيذ في هذا الموقف.

[2]- في هذا الموقف يتم التأكيد على الرقابة الداخلية، ولا يحتمل تنفيذ أي من اختبارات الرقابة أو الاختبارات الأساسية في هذا الموقف.

[3]- محمد الفيومي محمد، وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 395.

المكتشفة في تلك العينة يجب تقييمها قبل أن يصبح في الإمكان تحديد ما إذا كانت تلك العوامل **كافية بدرجة** معقولة لتحقيق أهداف الاختبارات. كما تؤثر العوامل التي سبق ذكرها على حجم العينة كالآتي:[1]

- يؤدي زيادة معدل الانحراف المقبول إلى تخفيض حجم العينة؛
- يؤدي زيادة معدل الانحراف المقدر للمجتمع إلى زيادة **حجم العينة؛**
- يؤدي زيادة حجم المجتمع إلى زيادة حجم العينة.

ثانيا: اختيار العينة وعمل إجراءات التدقيق

يقصد بها كيفية اختيار مفردات العينة من المجتمع ثم عمل الاختبارات اللازمة من فحص مستندات وغيرها من إجراءات التدقيق. وتشمل هذه **المرحلة الخطوات الآتية:**[2]

1- اختيار العينة: يقصد بها قيام المدقق باختيار مفردات العينة من المجتمع، ويمكن إختيار العينة باستخدام الطرق الاحتمالية أو غير الاحتمالية.

2- تنفيذ إجراءات التدقيق: يتم تنفيذ إجراءات التدقيق عن طريق اختبار كل عنصر من العينة وتحديد مدى مطابقتها للصفة محل **الإختبار** ثم تسجيل كافة الانحرافات التي وجدت بالعينة، وعند الانتهاء من إجراءات التدقيق في تطبيق المعاينة سيصبح لدينا لكل صفة من الصفات محل الاختبار حجم العينة وعدد من الانحرافات الخاص بها.

ثالثا: تقييم النتائج

يتم تقييم النتائج بناءًا على ما استخلصه المدقق من اختبارات التدقيق، وتشمل الخطوات الآتية:[3]

1- التعميم من العينة للمجتمع: بناءاً على النتائج الفعلية للعينة يمكن بسهولة حساب معدل الانحراف بالعينة وذلك بقسمة عدد الانحرافات الفعلية على حجم العينة بالنسبة لكل صفة على حدة.

تجدر الإشارة إلى أنه يجب على المدقق أن يكون حذرا عند تعميم النتائج على المجتمع لأنه ليس صحيح أن يكون معدل الانحراف بالعينة مساوي تماما لمعدل الانحراف بالمجتمع، وتعد إمكانية حدوث مثل هذا التساوي صغيراً **جداً**. وبالنسبة لهذا الأسلوب فإنه يوجد طريقتين لتعميم النتائج من العينة إلى المجتمع هما:

---

[1]- حسين عبيد، شحاته السيد شحاته: مرجع سبق ذكره، ص 197.

[2]- عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته: مرجع سبق ذكره، ص 199.

[3]- ألفين أرينز، جيمس لوبك: مرجع سبق ذكره، 543.

- إضافة تقدير خطأ المعاينة لمعدل الانحراف بالعينة للوصول إلى ما يسمى بالحد الأعلى المحسوب لمعدل الانحراف عند مستوى معين من الخطر المقبول في تقييم خطر الرقابة، ولكن على العموم فإن هذه **الطريقة لا** تستخدم نظرا للصعوبة الشديدة في تقدير خطأ المعاينة باستخدام المعاينة غير الإحصائية؛
- طرح معدل الانحراف بالعينة من معدل الانحراف المقبول للوصول إلى خطأ المعاينة المحسوب:

خطأ المعاينة المحسوب = معدل الانحراف **المقبول – معدل** الانحراف **بالعينة**.....**(المعادلة رقم: 9)**

ثم تقييم ما إذا كان هذا الخطأ كبير بدرجة كافية للإشارة إلى أن معدل الانحراف الحقيقي للمجتمع **مقبولا. كما** أنه يتم قبول المجتمع كلما كان خطأ المعاينة قريبا أو مساوي لمعدل الانحراف المقبول والعكس صحيح، كما يلاحظ أيضا أنه إذا كان خطأ المعاينة المحسوب سالبا فإنه يتطلب مزيدا من الفحص والاختبارات لتلك الصفة محل الاختبار. بالإضافة إلى ذلك سيعتمد المدقق على حجم العينة فإذا كان حجم العينة صغيراً **كلما** انخفضت ثقة المدقق في عدم وجود انحرافات للحكم على معدل الانحراف الحقيقي للمجتمع. **يقوم معظم المدققين** الذين يستخدمون المعاينة غير الإحصائية بإتباع هذه **الطريقة.**

2- **تحليل الانحرافات:** بالإضافة إلى تحديد معدل الانحراف بالعينة لكل صفة من الصفات وتقييم ما إذا كان معدل الانحراف الحقيقي للمجتمع يمكن أن يزيد عن معدل الانحراف المقبول، فإنه من الضروري تحليل تلك الانحرافات لتحديد أوجه الخلل في إجراءات الرقابة الداخلية التي أدت لحدوث مثل هذه الانحرافات، فقد تكون هذه الانحرافات نتيجة إهمال الموظفين للتعليمات أو بسبب سوء فهمهم لتطبيقها أو التعمد في إفشال تلك الإجراءات الرقابية أو لأي أسباب أخرى، ويكون لطبيعة وسبب الانحراف أثر معنوي على التقييم النوعي للنظام.

3- **القرار حول إمكانية قبول المجتمع: يقوم معظم المدققين باستخدام الطريقة الثانية لتعميم النتائج من العينة** إلى المجتمع للوصول إلى خطأ المعاينة المحسوبة، فإذا كان هذا الخطأ (أي الفرق بين معدل الانحراف المقبول ومعدل الانحراف بالعينة) كبير بدرجة كافية فيمكن أن يستخدم نوع الرقابة الذي تم اختياره في تخفيض خطر الرقابة المقدر كما هو مخطط، بما يوفر تحليلاً **حذراً** بأن سبب الانحرافات لا يشير إلى إمكانية حدوث مشكلات معنوية بالرقابة الداخلية، **أما إذا كان الفرق بين المعدلين صغيراً جدًا أو سالبًا** بما يؤدي إلى **إستنتاج عدم إمكانية قبول المجتمع فيجب على المدقق أن يأخذ إجراء معين من الإجراءات الآتية:**[1]

[1]- حسين عبيد، شحاته السيد شحاته: مرجع سبق ذكره، ص 321.

- تعديل معدل الانحراف المقبول أو تعديل الخطر المقبول لتقدير خطر الرقابة: يتم إتباع هذا البديل فقط عندما يستنتج المدقق أن المواصفات الأصلية التي وضعها في مرحلة التخطيط كانت متحفظة أكثر من اللازم؛
- زيادة حجم العينة الذي يؤدي إلى تخفيض خطأ المعاينة إذا لم يحدث زيادة في معدل الانحراف الحقيقي وقد يزيد هذا المعدل أو ينقص إذا ما تم اختيار عناصر إضافية؛
- التشاور مع لجنة التدقيق أو الإدارة فيما يتعلق بتلك الحالات التي ثبت عدم فعاليتها في الرقابة مع ضرورة المتابعة المستمرة من المدقق للتأكد من مدى التحسن الذي يطرأ عليها.

المطلب الثاني: تطبيق أسلوب المعاينة الإحصائية في التدقيق

يطلق على الأسلوب الإحصائي الأكثر استخداما في اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعمليات بمعاينة الصفات، فهي تمثل الخصائص المراد اختبارها في المجتمع حيث يوجد أوجه أكثر تشابه عن أوجه الاختلاف عند تطبيق معاينة الصفات بدلا من المعاينة غير الإحصائية في اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعمليات. فيتم استخدام نفس الخطوات التي سبق ذكرها في المعاينة غير الإحصائية إلا أن الفرق الهام بينهما في أن حساب حجم العينة المخطط يتم باستخدام الجداول المشتقة من التوزيعات الاحتمالية الإحصائية، وحساب معدلات الانحراف العالية المقدرة باستخدام أيضاً جداول مماثلة. كما أنه يعد القياس الكمي لهذه الحسابات أمراً شديد الأهمية للمدققين الذين يفضلون استخدام هذه المعاينة، وقبل التطرق إلى تطبيق معاينة الصفات يجب ذكر أولاً توزيعات المعاينة.

أولا: توزيع المعاينة

يمثل توزيع المعاينة توزيعا تكراريا لنتائج كافة العينات الممكنة ذات الحجم المحدد الذي يمكن التوصل إليه من المجتمع الذي يحتوي على مؤشرات محددة، ويسمح وجود توزيع المعاينة بأن يقوم المدقق بإعداد قوائم احتمالية عن الدرجة المحتملة لمدى تمثيل أية عينة للمجتمع تشكل أحد مكونات هذا التوزيع. كما يتم استخدام معاينة الصفات من خلال توزيع ذو حدين الذي يعتبر توزيعا لكافة العينات الممكنة عندما تكون للعناصر بالمجتمع حالة واحدة من حالتين فمثلا: نعم أو لا، وجود انحراف في الرقابة أو عدم وجود انحراف في الرقابة.[1]

[1]- ألفين أرينز، جيمس لوبك: مرجع سبق ذكره، ص 545.

لنفترض أن معدل الانحراف بالمجتمع هو 5% **وحجم العينة هو** 50 عنصر من مجتمع كبير، في هذه الحالة سنعرف **من خلال توزيع المعاينة القائم على توزيع ذو الحدين احتمال حدوث كل رقم** ممكن من الانحراف، والجدول رقم (08) الآتي **يوضح توزيع المعاينة الخاص بالمجتمع.**

الجدول رقم (08): احتمال كل معدل للانحراف بمعدل الانحراف بالمجتمع 5% وحجم العينة 50 عنصر

عدد الانحرافات	النسبة المئوية للانحراف	الاحتمال	الاحتمال التجميعي
0	0	0,0769	0,0769
1	2	0,2025	0,2794
2	4	0,2611	0,5405
3	6	0,2199	0,7604
4	8	0,1360	0,8964
5	10	0,0656	0,9620
6	12	0,0260	0,9880
7	14	0,012	1,000

المصدر: ألفين أرينز، جيمس لوبك: المراجعة (مدخل متكامل)، ترجمة: محمد محمد عبد القادر الديسطى، أحمد حامد حجاج، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2002، ص 547.

كما يوجد توزيع خاص للمعاينة لكل معدل إنحراف بالمجتمع وحجم العينة، حيث يختلف التوزيع لعينة **يبلغ حجمها** 100 عنصر من مجتمع يوجد به معدل إنحراف قدره 5% **عن التوزيع لعينة يبلغ حجمها** 50 **عنصر** من مجتمع بمعدل انحراف 5%. **وعادة لا يفضل المدققون عينات متكررة من المجتمعات المعروفة، حيث يتوصلون** إلى عينة واحدة من مجتمع غير معروف ويحصلون على عدد محدد من الانحرافات في هذه العينة.

فمثلا يكون احتمال التوصل إلى عينة يوجد بها على الأقل انحراف واحد هو 92,31% **أي** (1-0,0769) لأن احتمال عدم وجود انحرافات يبلغ 7,69%، واحتمال وجود انحرافات أكبر من الصفر هو 92,31%.

واحتمال التوصل إلى عينة يوجد بها على الأقل انحراف**ان هو** 79,75%، **ومن خلال اختيار عمود** الاحتمالات التجميعية بالجدول السابق يمكن القول بأن هناك احتمال قدره 72,06% (1-0,2794) بأن تأتي العينة من مجتمع يوجد به معدل انحراف يبلغ 5% **أو يقل عنه.**

كما يمكن حساب التوزيعات الاحتمالية بشكل مماثل لمعدلات الانحراف الأخرى للمجتمع، و**يمكن أيضا** أن يتم اختبار ذلك إجمالا للتوصل إلى استنتاجات إحصائية على نحو محدد عن المجتمع غير المعروف الذي يتم

سحب العينة منه، كما تمثل هذه التوزيعات الخاصة بالمعاينة أساس الجداول التي يستخدمها المدققون في معاينة الصفات.[1]

ثانيا: استخدام المعاينة الإحصائية في اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعمليات المالية

يتطلب استخدام عينات التدقيق لاختبار الرقابة في المعاينة الإحصائية المرور بالمراحل **الآتية**:

1- **تخطيط العينة:** عند تخطيط العينة لاختبارات الرقابة فإنه يجب على المدقق أن يأخذ في الاعتبار الخطوات الآتية:[2]

أ- **تحديد أهداف الاختبار:** يكون الهدف من إجراء اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعمليات المالية هو مقارنة معدل الانحراف الفعلي بمعدل الانحراف المقبول، ويكون الغرض من الاختبار توفير تأكيد معقول من أن نظام الرقابة يعمل بطريقة فعالة.

ب- **تحديد ما إذا كان سيتم تطبيق معاينة التدقيق:** يتم ذلك بنفس الطريقة للمعاينة الإحصائية والمعاينة غير الإحصائية.

ج- **تعريف الصفة وحالات الانحراف:** يتم التركيز على دراسة النظم التي يمكن أن يعتمد عليها المدقق في تخطيط وإجراء اختبارات التحقق الأساسية، كما ينبغي أن يحدد المدقق صفات وانحرافات نظم الرقابة موضع الاختبار حيث تمثل الانحرافات (الأخطاء) غياب الصفة أو الخاصية عن هذا النظام.

د- **تعريف المجتمع:** يتكون المجتمع في المعاينة الإحصائية من كافة العناصر التي تكون تمثل مجموعة العمليات حيث يمكن تقدير نتائج العينة فقط بالنسبة للمجتمع الذي يتم منه سحب واختبار مفردات العينة، كما يجب أن يكون تعريف المجتمع ملائما لأهداف التدقيق.

ه- **تحديد وحدة المعاينة:** يتعين تعريف وحدة المعاينة في ضوء إجراءات الرقابة محل الاختبار إلى كفاءة عملية التدقيق.

و- **تحديد معدل الانحراف المقبول: هو عبارة عن الحد الأقصى لمعدل الانحراف** عن إجراء رقابي معين الذي يكون المدقق على استعداد لقبوله دون تعديل المستوى المخطط للمخاطر الرقابية على الإجراء الرقابي **المعين** كما يخضع تحديد معدل الانحراف المقبول للحكم المهني للمدقق.

---

[1]- ألفين أرينز، جيمس لوبك: المرجع السابق، ص ص 547-548 [بتصرف].

[2]- حمقاني محمد حسان، مسعود صديقي: مرجع سبق ذكره، ص ص 145-146 [بتصرف].

ز- **تحديد الخطر المقبول لتقدير خطر الرقابة على نحو منخفض جدا (أو تحديد مستوى الثقة):** يتماثل تحديد مفاهيم هذا الخطر في كل من المعاينة الإحصائية وغير الإحصائية، ولكن عادة ما يختلف أسلوب القياس الكمي. ففي إطار المعاينة غير الإحصائية يستخدم معظم المدققون المقاييس الآتية **للخطر: منخفض متوسط، مرتفع. بينما يقوم المدققون الذين يستخدمون المعاينة الإحصائية بتحديد قيمة معينة مثل 5 % أو 10%** (أو تحديد مستوى ثقة معينة)، ويرجع السبب في ذلك الفرق إلى ضرورة قياس الخطر كميا عندما يخطط المدققون لتحديد حجم العينة وتقييم النتائج إحصائيا.[1]

ح- **تحديد معدل الانحراف المتوقع في المجتمع:** يعبر معدل الانحراف المتوقع في المجتمع عن المعدل المتوقع لحدوث الانحرافات في المجتمع عن الإجراء الرقابي المعين، حيث يجب ألا يتجاوز هذا المعدل **عن** المعدل المقبول، وإذا اعتقد المدقق قبل قيامه بأي اختبارات للرقابة أن المعدل الحقيقي للانحراف يزيد عن المعدل المقبول فإنه لا يقوم بأي اختبارات للرقابة التي تتعلق بهذا الإجراء الرقابي، ويستعين بذلك إما **بالحصول على تأكيد باختبار سياسات أو إجراءات رقابية مناسبة بديلة، أو تقدير المخاطر الرقابية عند** حدها الأقصى بالنسبة لتأكيد العلاقة الواردة في القوائم المالية (البيانات المالية). كما يمكن للمدقق تقدير **هذا المعدل بإحدى الطريقتين الآتيتين:**[2]

- تعديل معدل الانحراف في السنة الماضية ليعكس أي تغييرات حدثت في نظام الرقابة **خلال السنة الحالية؛**
- اختبار عينة مبدئية صغيرة وتحديد معدل الانحراف فيها واستخدامه **كتقدير لمعدل الانحراف المتوقع** في المجتمع.

بالإضافة إلى ذلك فإن هناك علاقة طردية بين معدل الانحراف المتوقع في المجتمع وحجم العينة.

ط- **تحديد حجم العينة: يتم إستخدام** أربع عوامل لتحديد حجم العينة الأولى هي: حجم المجتمع **معدل** الانحراف المتوقع في المجتمع، معدل الانحراف المقبول، مستوى الثقة (أو الخطر المقبول لتقدير خطر الرقابة على نحو منخفض جدا)، حيث يتم إستخدام برامج خاصة بالحاسب الالكتروني **أو جداول يتم التوصل إليها من معادلات** إحصائية لتحديد حجم العينة. ونظرا لتعقد برامج الحاسب الالكتروني في تحديد حجم العينة فإنه لن يتم التعرض لتحديد احتمالات التوزيع ذو الحدين من خلال استخدام الحاسب الالكتروني.

---

[1]- ألفين أرينز، جيمس لوبك: مرجع سبق ذكره، ص 548.

[2]- محمد هادي العدناني، عبد الرحيم خلف راهي: فحص وتقويم أنظمة الرقابة الداخلية بإستخدام المعاينة الإحصائية، مجلة العلوم الاقتصادية، **العدد** 19، جامعة البصرة، العراق، 2007، ص 93.

كما تم الحصول على جدولين لتحديد حجم العينة (الملحق رقم 01) من دليل معاينة المراجعة الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين، وهما جدولان متماثلان عدا أن الأول يخص مستوى 5% من الخطر المقبول لتقدير خطر الرقابة والثاني يخص مستوى 10% من الخطر المقبول لتقدير خطر الرقابة، وهي تمثل جداول ذات جانب واحد أي يمثل معدل الانحراف الأعلى لمستوى محدد من مستوى الثقة.

ويتضمن إستخدام هذه الجداول لتحديد حجم العينة إتباع الخطوات الأربع الآتية:[1]

- اختيار الجدول الذي يتوافق مع مستوى الثقة أو الخطر المقبول لتقدير خطر الرقابة على نحو منخفض جدا؛
- تحديد معدل الانحراف المقبول في أعلى الجدول؛
- تحديد معدل الانحراف المتوقع في المجتمع في أقصى الجانب الأيمن؛
- القراءة لأسفل في العمود الملائم، حيث أن الرقم الذي يتقاطع فيه معدل الانحراف المقبول مع صف معدل الانحراف المتوقع بالمجتمع هو حجم العينة الأولى.

من الجدول الموجود في الملحق رقم (01) ولو فرضنا بأن المدقق يرغب في تخفيض خطر الرقابة المقدر الخاص بالموافقة على منح الائتمان إذا كان معدل الانحراف المقبول لا يزيد عن 6% عند مستوى 5% من الخطر المقبول لتقدير خطر الرقابة على نحو منخفض جداً، ووفقا للخبرة يتم تحديد معدل الانحراف المتوقع بمقدار 2% ومع القراءة لأسفل حتى يتقاطع العمود مع الصف يتحدد حجم العينة الأولى الذي يبلغ 127 عنصر. ولكن هذا الحجم لا يعد حجمًا كبيراً بشكل كافي في هذه العملية للتدقيق بل يجب أن يتم تنفيذ الاختبارات.

2- **اختيار العينة وتنفيذ إجراءات التدقيق:** يتم ذلك عبر إتباع الخطوات الآتية:[2]

أ- **اختيار مفردات العينة:** يقوم المدقق باختبار مفردات العينة بطريقة تكون فيها العينة ممثلة للمجتمع حيث يتطلب ذلك ضرورة إختيار هذه المفردات بطريقة عشوائية يكون فيها كل مفردة من مفردات المجتمع نفس الفرصة للاختيار. فقد يمكن للمدقق اختيار إحدى طرق الاختيار العشوائي (جداول الأرقام العشوائية) أو استخدام إحدى طرق الاختيار الحكمي حيث يتوقف اختباره للطريقة المعينة للاختيار على أهداف التدقيق وطبيعة المجتمع الذي ستحسب منه العينة.

[1]- حمقاني محمد حسان، مسعود صديقي: مرجع سبق ذكره، ص 149.

[2]- عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته: مرجع سبق ذكره، ص 199.

ب- **تنفيذ إجراءات التدقيق:** يقوم المدقق بتنفيذ إجراءات التدقيق على جميع المفردات التي تضمنتها العينة لتحديد الانحرافات عن السياسات أو الإجراءات الرقابية الموضوعة والتي تم تحديدها من أجل اختبار الرقابة. كما يجب على المدقق أن يميز بين الانحرافات التي تتسم بكونها متكررة الحدوث وتلك الانحرافات التي تحدث بصورة منفردة وغير متكررة.

3- **تقييم النتائج:** بعد تنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة على مفردات العينة يقوم المدقق بتحليل أي انحرافات يتم اكتشافها في العينة للوصول إلى استنتاجات بشأن معدل الانحراف في المجتمع، حيث يعتبر معدل الانحراف في العينة هو أفضل تقدير لمعدل الانحراف في المجتمع، ويتم تحديد معدل الانحراف في العينة بالعلاقة الآتية:

$$\text{معدل الانحراف في العينة} = \frac{\text{عدد الانحرافات المكتشفة}}{\text{حجم العينة}} \quad \text{.....(المعادلة رقم: 10)}$$

تتضمن هذه المرحلة إتباع الخطوات الآتية:[1]

أ- **التعميم من العينة إلى المجتمع:** يقوم المدقق بحساب الحد الأعلى للتقاطع عند مستوى محدد من الخطر المقبول لتقدير خطر الرقابة من خلال إستخدام الجداول التي يتم إعدادها من خلال المعادلات الإحصائية حيث تتسق هذه الجداول مع تلك الجداول التي يتم استخدامها في تحديد حجم العينة الأولى، ويتضمن استخدام هذه الجداول أربع خطوات هي:

- تحديد الرقم الفعلي للانحرافات الفعلية التي يتم اكتشافها في اختبارات التدقيق بأعلى الجدول؛
- تحديد حجم العينة الفعلي في العمود بأقصى اليمين؛
- القراءة لأسفل العمود المناسب لعدد الانحرافات الفعلية حتى يتقاطع مع صف حجم العينة الملائم ومثل الرقم عند التقاطع الحد الأعلى للدقة. والجداول الموجودة في الملحق رقم (02) توضح ذلك.

ب- **تحليل الانحرافات:** أي تحديد القصور في إجراءات الرقابة التي أدت لحدوث مثل هذه الإنحرافات فقد تكون نتيجة إهمال أو فشل في تلك الإجراءات أو سوء تعمدها، أو التعمد في إفشالها، ولا شك أن التعرف على كل إنحراف ومسبباته سيسهم بشكل كبير في تقييم الخصائص النوعية لنظام الرقابة الداخلية.[2]

ج- **تحديد إمكانية قبول المجتمع:** يقوم المدقق بمقارنة الحد الأعلى للدقة مع معدل الانحراف المقبول، فإذا كان الحد الأعلى للدقة يزيد عن أو يساوي معدل الانحراف المقبول فإن المدقق قد يقرر ويحكم بأن نظم

[1]- ألفين أرينز، جيمس لوبك: مرجع سبق ذكره، ص 550.

[2]- حمقاني محمد حسان، مسعود صديقي: مرجع سبق ذكره، ص 151.

الرقابة موثوق فيها ويمكن الاعتماد عليها وقد يحد من اختبارات التحقق الأساسية. أما إذا كانت النتائج لا تؤيد مخاطر الرقابة المنخفضة فإن نظم الرقابة الداخلية لن يتم الاعتماد عليها ومن ثم فإن اختبارات التحقق سيتم التوسع فيها.

د- **توثيق إجراءات المعاينة:** من الضروري أن يقوم المدقق بتوثيق جميع الإجراءات التي اتبعها في تخطيط العينة واختيار مفرداتها وتنفيذ إجراءات التدقيق على مفردات العينة وتقويم نتائج العينة، ويتساوى التوثيق في الأهمية مع المعاينة الإحصائية أو المعاينة غير الإحصائية، حيث يشمل هذا التوثيق على العناصر **الآتية:**[1]

- وصف للإجراء الرقابي الذي تم اختباره؛
- الهدف من الاختبار؛
- **تحديد** مجتمع ووحدة المعاينة؛
- **تحديد** الظروف التي تعبر عن وجود انحراف؛
- الأساس الذي استند إليه المدقق في تحديد الخطر المقبول لتقدير خطر **الرقابة (أو مستوى الثقة) ومعدل** الانحراف المقبول، معدل الانحراف المتوقع في المجتمع؛
- الطريقة المستخدمة في اختيار مفردات العينة؛
- وصف لإجراءات المعاينة التي تم إتباعها وقائمة الانحرافات التي تم اكتشافها في العينة؛
- تقويم العينة وملخص بالاستنتاجات العامة التي **توصل إليها المدقق.**

المبحث الرابع: معاينة التدقيق للاختبارات التفصيلية

يهتم المدقق عند استخدام عينات التدقيق **لأغراض اختبارات التحقق التفصيلية فيما إذا كانت القيم النقدية لأرصدة الحسابات أو** النوع من العمليات تشتمل على الخطأ الذي يتسم بالأهمية، حيث يتم **استخدام كل** من المعاينة غير الإحصائية والمعاينة الإحصائية على نحو مكثف في الاختبارات التفصيلية للأرصدة للحصول على أدلة تدقيق كافية للوصول إلى استنتاج بشأن أرصدة هذه الحسابات أو النوع من العمليات. كما يتوقف **تقدير استخدام أي منهما بشكل أساسي على تفضيل المدقق،** الخبرة وتوافر المعرفة بالمعاينة الإحصائية.

[1]- محمد الفيومي محمد، وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 403.

المطلب الأول: استخدام أسلوب المعاينة غير الإحصائية للاختبارات التفصيلية

في المعاينة غير الإحصائية للإختبارات التفصيلية المرور بالمراحل الأساسية الآتية:[1]

أولا: تخطيط العينة

يعتبر التخطيط الدقيق للعينة عنصرا أساسيا في حصول المدقق على عينة فعالة وتتسم بالكفاءة في نفس الوقت، حيث تشمل هذه المرحلة الخطوات الآتية:

1- **تحديد أهداف اختبار التدقيق:** يتمثل الهدف من الاختبارات التفصيلية في تحديد ما إذا كان رصيد الحساب محل التدقيق يتسم بالمصداقية.

2- **تحديد إمكانية تطبيق المعاينة في التدقيق:** يتم تطبيق المعاينة في التدقيق عندما يخطط المدقق للوصول إلى استنتاج عن المجتمع بناء على العينة، ولكن هذا لا يتوافق مع جميع الحسابات فقد يوجد مواقف لا يمكن تطبيق المعاينة فيها حيث يمكن أن يقرر المدقق أن يقوم فقط بتدقيق العناصر التي لها أهمية نسبية.

3- **تحديد حالات الانحراف:** تتمثل حالات الانحراف في معاينة التدقيق في الاختبارات التفصيلية في الحالات التي تحتوي على انحراف نقدي في عنصر العينة، حيث يعد الانحراف الخاص بالزبون في عنصر العينة هو الانحراف.

4- **تعريف المجتمع:** يعرف المجتمع على أنه مجتمع الوحدة النقدية الذي تم تسجيله ويقوم بعد ذلك بتقييم ما إذا كان يوجد زيادة أو نقص في المجتمع المسجل.

5- **تعريف وحدة المعاينة:** تتمثل وحدة المعاينة في الاختبارات التفصيلية في العنصر الذي يكون رصيد الحساب.

6- **تحديد الانحراف المقبول:** الحد الأقصى للقيمة النقدية للخطأ الذي يمكن أن يكون موجودا دون أن يجعل القوائم المالية بها انحرافات بصورة مهمة، وهو يخضع للحكم المهني للمدقق.[2]

7- **تحديد المخاطر المقبولة للقبول الخاطئ (مخاطر β) أو تحديد مستوى الثقة:** يتمثل هذا الخطر في الخطر الذي يرغب المدقق تحمله من خلال قبوله الرصيد على أنه صحيح بينما يزيد الانحراف الحقيقي في الرصيد على الانحراف المقبول، فهو يساوي الخطر المقبول لتقدير خطر الرقابة على نحو منخفض جداً في اختبارات الرقابة.

---

[1]- ألفين أرينز، جيمس لوبك: مرجع سبق ذكره، ص ص 632-636 [بتصرف].

[2]- محمد الفيومي محمد، وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 406.

بالإضافة إلى أنه يوجد علاقة عكسية بين هذا الخطر وحجم العينة المرغوب فيه، وعادة ما توجد صعوبة في فهم كيفية تأثير كل من الخطر المقبول لتقدير خطر الرقابة على نحو منخفض جداً **والمخاطر المقبولة للقبول** الخاطئ في عملية تجميع الأدلة، فقد يمكن تخفيض الاختبارات التفصيلية للأرصدة الخاصة بالأخطاء والمخالفات **النقدية** في حالة فعالية الرقابة الداخلية عن **طريق تقدير خطر الرقابة وأداء** إختبارات الرقابة التي كل منهما تؤثر على هذا الاستنتاج. فإذا استنتج المدقق أن الرقابة الداخلية تتسم بالفعالية فيمكن تخفيض خطر الرقابة مما يتطلب مستوى منخفض من الخطر المقبول لتقدير خطر الرقابة على نحو منخفض جداً **عند اختبار الرقابة ويتطلب ذلك** حجم عينة أكبر، كما سيؤدي هذا الانخفاض إلى زيادة الخطر المقبول للقبول الخاطئ (من خلال نموذج خطر التدقيق) مما يتطلب إلى استخدام حجم عينة أصغر للاختبارات الأساسية التفصيلية للأرصدة المرتبطة، ويوضح الشكل رقم (02) الآتي ذلك.

الشكل رقم (02): تأثير خطر الرقابة والخطر المقبول للقبول الخاطئ (مخاطر β)

المصدر: ألفين أرينز، جيمس لوبك: المراجعة (مدخل متكامل)، ترجمة: محمد محمد عبد القادر الديسطي، أحمد حامد حجاج، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2002، ص 635.

من الشكل نلاحظ بأن هناك تأثير عكسي بين الخطر المقبول للقبول الخاطئ والاختبارات الأساسية الأخرى التي تم تنفيذها فعلا أو التي تم تخطيطها للحساب.

8- **تحديد الانحراف المتوقع في المجتمع**: عادة ما يتوصل المدقق إلى هذا الانحراف بناء على الخبرة السابقة **مع الزبون، ومن خلال تقدير الخطر الطبيعي وأخذ نتائج اختبارات** الرقابة في الاعتبار؛ بالإضافة إلى تنفيذ الاختبارات الأساسية للعمليات والإجراءات التحليلية التي تم أدائها فعلاً.

9- **تحديد الحجم الأولي للعينة:** يقوم المدققون بتحديد الحجم الأولي للعينة حكميًا من خلال أخذ بعض العوامل الأساسية في الاعتبار التي تؤثر في حجم العينة، وهذا ما يظهره الجدول رقم (09) الآتي:

الجدول رقم (09): العوامل التي تؤثر في حجم العينة

العوامل	الظروف التي تؤدي إلى حجم صغير للعينة	الظروف التي تؤدي إلى حجم كبير للعينة
الخطر المقبول لتقدير خطر الرقابة الذي يؤثر على الخطر المقبول للقبول الخاطئ.	خطر الرقابة منخفض.	خطر الرقابة مرتفع.
نتائج باقي الاختبارات الأساسية الأخرى (يشمل الإجراءات التحليلية وباقي الاختبارات الأساسية المناسبة الأخرى) الذي يؤثر على الخطر المقبول للقبول الخاطئ.	نتائج مرضية في باقي الاختبارات الأساسية الأخرى التي لها علاقة.	نتائج غير مرضية في باقي الاختبارات الأساسية الأخرى التي لها علاقة.
خطر التدقيق الممكن قبوله الذي يؤثر على الخطر المقبول للقبول الخاطئ.	خطر التدقيق الذي يمكن قبوله مرتفع.	خطر التدقيق الممكن قبوله منخفض.
الانحراف المقبول بحساب محدد.	انحراف مقبول كبير.	انحراف مقبول صغير.
الخطر الطبيعي الذي يؤثر على الانحرافات المتوقعة في المجتمع.	خطر طبيعي منخفض.	خطر طبيعي مرتفع.
الحجم المتوقع والمتكرر للانحرافات الذي يؤثر على الانحرافات المتوقعة في المجتمع.	انحرافات صغيرة أو ذات تكرار قليل.	انحرافات كبيرة أو ذات تكرار مرتفع.
عدد العناصر في المجتمع.	لا يوجد أثر تقريبا على حجم العينة ما لم يكن المجتمع صغيرا جدا.	لا يوجد أثر تقريبا على حجم العينة ما لم يكن المجتمع صغيرا جدا.

المصدر: ألفين أرينز، جيمس لوبك: المراجعة (مدخل متكامل)، ترجمة: محمد محمد عبد القادر الديسطى، أحمد حامد حجاج، **دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية**، 2002، ص 638

ثانيا: اختيار العينة وعمل إجراءات التدقيق

للقيام بإختيار العينة محل إجراءات التدقيق يتعين المرور بالخطوات الأساسية الآتية:

1- **اختيار العينة:** تسمح معايير التدقيق للمدقق باستخدام أي طريقة من طرق الاختيار، حيث يستخدم الطريقة التي تسمح بالتوصل إلى استنتاجات ذات معنى عن نتائج العينة.[1]

2- **تنفيذ إجراءات التدقيق:** يطبق المدقق إجراءات التدقيق الملائمة على كل عنصر بالعينة لتحديد ما إذا كان هذا العنصر يتسم بالصحة أم يوجد به إنحراف.[2]

[1]- محمد الفيومي محمد، وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 409.

[2]- ألفين أرينز، جيمس لوبك: مرجع سبق ذكره، ص 637.

ثالثا: تقييم النتائج

بعد تنفيذ إجراءات التدقيق تأتي المرحلة الأخيرة المتمثلة في تقييم النتائج، حيث تمر هذه المرحلة بالخطوات الآتية:[1]

1- التعميم من العينة إلى المجتمع وتحديد إمكانية قبول المجتمع: يجب أن يعمم المدقق من العينة إلى المجتمع عن طريق تصوير الانحرافات من نتائج العينة إلى المجتمع التي تمثل الخطوة الأولى في التوصل إلى التقدير بنقطة، حيث توجد عدة طرق لحسابه فقد يحسب بالعلاقة **الآتية:**

$$\text{التقدير بنقطة للانحراف} = \frac{\text{الانحراف لدى الزبون}}{\text{القيمة المسجلة بالعينة}} \times \text{القيمة الدفترية المسجلة} \quad \textbf{.....(المعادلة رقم: 11)}$$

لكن لا يعد التقدير بنقطة مقياسا ملائما للانحراف في المجتمع وذلك لوجود خطأ المعاينة، أي يتم التوصل إلى التقدير بناء على العينة وسيكون قريبا من الانحراف بالمجتمع الحقيقي، ومن غير الممكن أن يكون هو نفسه الانحراف الفعلي في المجتمع، بالإضافة إلى ذلك يجب على المدقق أن يأخذ في الاعتبار إمكانية زيادة الانحراف بالمجتمع الحقيقي عن القيمة المحتملة في الظروف التي يكون فيها التقدير بنقطة أقل من قيمة الانحراف **المقبول.**

كما يأخذ المدقق في الاعتبار بشكل شخصي إمكانية تجاوز الانحراف الحقيقي بالمجتمع لقيمة الانحراف المقبول عن طريق التوصل إلى:

- الفرق بين التقدير بنقطة والانحراف المقبول؛
- المدى الذي تم فيه تدقيق العناصر في المجتمع بنسبة 100%؛
- ما إذا كانت الانحرافات تتوازن مع بعضها البعض أو أنها في اتجاه واحد فقط؛
- قيم الانحرافات الفردية؛
- **حجم العينة.**

فإذا كانت قيمة الانحراف المقبول يتجاوز بكثير من التقدير بنقطة فيمكن للمدقق أن يتوصل إلى استنتاج بوجود احتمال ضئيل، أما إذا كانت هذه القيمة أكبر بقليل من التقدير بنقطة فيجب في هذه الحالة أخذ العوامل الأخرى في الاعتبار. بالإضافة إلى ذلك إذا كانت الانحرافات تميل إلى التوازن وتتسم بحجم صغير نسبيا فيمكن استنتاج أن الانحراف الحقيقي بالمجتمع يحتمل أن يقل عن القيمة المحتملة، وأيضًا في ظل عينة ذات حجم كبير

[1]- ألفين أرينز، جيمس لوبك: المرجع السابق، ص ص 638-639 [بتصرف].

سيثق المدقق بشكل أكبر بقرب التقدير بنقطة من القيمة الحقيقية بالمجتمع، ومن ثم سيرغب بشكل أكبر في قبول انخفاض الانحراف الحقيقي بالمجتمع عن الانحراف المقبول.

في الأخير فإنه يجب دمج كل من الانحراف الإجمالي المقدر وخطأ المعاينة المقدر في الحسابات **مع** الانحرافات المقدرة في كافة الجوانب الأخرى بالتدقيق لتقييم أثر كافة الانحرافات على القوائم المالية ككل.

2- **تحليل الانحرافات: بعد تقييم** طبيعة وأسباب الانحراف الذي يتم **إكتشافه أمراً ضرورياً، حيث يقوم المدقق** بتحديد سبب تكرار هذه الانحرافات (الأخطاء) ومضمون الانحرافات في جوانب التدقيق الأخرى والأثر المحتمل **على القوائم المالية.**

كما يتمثل الجانب الأساسي في تحليل الانحراف في تقدير ما إذا كان يجب إجراء تعديل على نموذج **خطر التدقيق فمثلاً**: إذا وجد أن هناك خلل في الرقابة سيكون من الضروري إعادة تقدير خطر الرقابة مما سيؤدي بدوره على نحو محتمل إلى قيام المدقق بتخفيض الخطر المقبول للقبول الخاطئ ومن ثم زيادة حجم العينة المخطط. لذلك يجب إجراء تعديلات في نموذج خطر التدقيق مع إتمام ذلك بأقصى قدر من العناية لأن الهدف من هذا **النموذج هو أن يكون أساسًا لأداة التخطيط وليس لتقييم النتائج.**

3- **ما يجب القيام به عند رفض المجتمع**: عندما يتوصل المدقق إلى **إستنتاج** يؤدي إلى زيادة الانحراف في المجتمع عن الانحراف المقبول بعد أخذ خطأ المعاينة في الاعتبار سيعد المجتمع مجتمعا غير مقبول، وفي هذه الحالة يوجد العديد من الطرق الممكنة التي يمكن أن يتخذها المدقق هي:[1]

- عدم القيام بأي تصرف حتى يتم استكمال الاختبارات في جوانب التدقيق الأخرى؛
- **إجراء اختبارات موسعة للتدقيق** في جوانب محددة؛
- **زيادة حجم العينة؛**
- **الطلب من الزبون تصحيح المجتمع؛**
- **رفض إصدار تقرير نظيف.**

[1]- ألفين أرينز، جيمس لوبك: المرجع السابق، ص ص 640-641 [بتصرف].

المطلب الثاني: استخدام أسلوب المعاينة الإحصائية في التدقيق

يتطلب تطبيق أسلوب معاينة المتغيرات ضرورة قيام المدقق بخطوات محددة تبدأ بتخطيط العينة وتنتهي **بتوثيق الإجراءات مروراً باختيار مفردات العينة وتنفيذ إجراءات التدقيق عليها وتقويم نتائج العينة.**

حتى يمكن فهم كيف يتم استخدام طرق معاينة المتغيرات في التدقيق سيكون من الضروري **فهم توزيعات** المعاينة وكيفية تأثيرها على الاستنتاجات الإحصائية للمدقق.

أولا: توزيعات المعاينة

يتطلب من المدقق عند تطبيق طرق معاينة المتغيرات ضرورة معرفة أو تقدير كل من: شكل توزيع المجتمع الانحراف المعياري للمجتمع. فقد يعتبر التوزيع الطبيعي من أكثر التوزيعات الإحصائية نفعا واستخداما في المعاينة الإحصائية فهو عبارة عن تجمع وتركز قيم ومشاهدات مجتمع ما حول وسطها **(متوسطها** الحسابي**)**،[1] **والشكل** الذي تأخذه هو شكل منحنى جرس ذو قمة واحدة ويمتد طرفاه إلى ما لا نهاية كما هو موضح في الشكل رقم (03) الآتي:

الشكل رقم (03): منحنى التوزيع الطبيعي

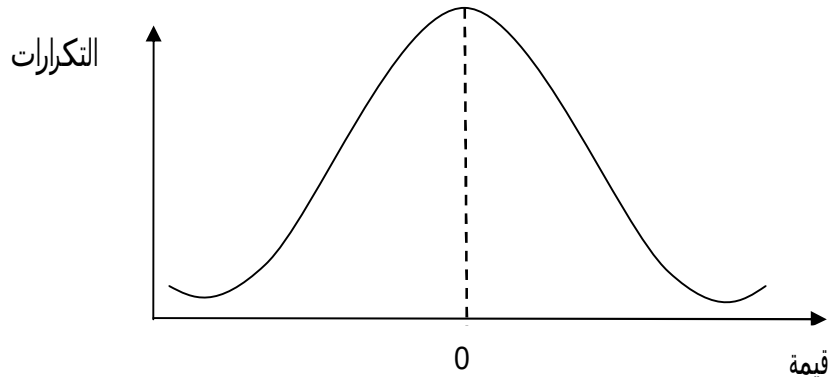

المصدر:

Spencer Pickett : The Essential Handbook of Internal Auditing, John Wiley et Sons, LTD, England, 2005, P 244.

يمثل أعلى نقطة من هذا المنحنى المتوسط الحسابي $\bar{x}$ **لقيم المشاهدات، حيث تقل قيم المشاهدات الواقعة على يسار هذا الخط وتزداد على يمينه. كما يتميز التوزيع الطبيعي بالخصائص الآتية:**[2]

[1] - خالد أمين عبد الله: التدقيق والرقابة في البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 289.

[2] - ألفين أرينز، جيمس لوبك: مرجع سبق ذكره، ص 657.

- التماثل والتناسق، بمعنى أن 50% من مفردات المجتمع تقع بالضبط على كل من جانبي الوسط الحسابي للعينة وعادة ما يكون الاستنتاجات الإحصائية للمدقق تعتمد على افتراض أن يكون توزيع المجتمع طبيعيا بالنسبة لوسطه الحسابي؛
- تقع متوسطات العينات داخل أجزاء معروفة في توزيع المعاينة حول المتوسط أو متوسط هذه المتوسطات ويقاس بالمسافة المقطوعة من المحور الأفقي وتسمى الانحرافات المعيارية.

1- **المتوسط الحسابي للمجتمع**: هو المتوسط الحسابي لكافة عناصر المجتمع أو مشاهداته ويعبر عنه بقسمة مجموع قيم عناصر المجتمع كافة على عددها.[1] أي:

$$\overline{x} = \frac{\sum_{i=1}^{n} x_i}{N} \quad \text{.....(المعادلة رقم: 12)}$$

حيث؛

x_i : هي قيمة المفردة الفردية بالمجتمع؛

N : حجم المجتمع.

2- **الانحراف المعياري**: يستخدم لقياس مدى انتشار المفردات حول الوسط الحسابي، فهو يعتبر مقياسا للتشتت يعبر عنه بمعدل مربعات الانحرافات للمفردات عن وسطها الحسابي، ويتم حسابه وفق المعادلة الآتية:[2]

$$\sigma = \sqrt{\frac{\sum_{i-1}^{n} (x_i - \overline{x})^2}{N-1}} \quad \text{..... (المعادلة رقم: 13)}$$

3- **خطأ المعاينة**: يسمى أيضا الانحراف المعياري لتوزيع متوسطات العينات وهو المقياس الذي يتم استخدامه لقياس درجة الدقة التي حصلنا عليها نتيجة فحص عينة بدل فحص جميع مفردات مجتمع ما، ويظهر هذا المقياس أثر حجم العينة على دقة النتائج، وتحسب بالمعادلة الآتية:[3]

$$S_E = \frac{\sigma}{\sqrt{N}} \quad \text{.....(المعادلة رقم: 14)}$$

4- **مستوى الثقة ومعامل الثقة**: هو عبارة عن نسبة مئوية لعدد المرات التي يتوقع فيها أن تكون القيمة الحقيقية للمجتمع تقع داخل نطاق أو مدى الدقة المحدد للعينة. أما معامل الثقة فهي عبارة عن عدد الانحرافات المعيارية في المتوسط، وهذا ما يظهره الجدول رقم (10) الآتي.[4]

---

[1]- خالد أمين عبد الله: التدقيق والرقابة في البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 290.

[2]- وليم توماس، أمرسون هنكي: مرجع سبق ذكره، ص 129.

[3]- ألفين أرينز، جيمس لوبك: مرجع سبق ذكره، ص 657.

[4]- أمين السيد أحمد لطفي: **المراجعة باستخدام العينات**، مرجع سبق ذكره، ص 11.

الجدول رقم (10): معاملات الثقة لمستوى الثقة

مستوى الثقة %	99	95	90	80	75	70	60	50	40	30	20	10	0
معاملات الثقة	2,58	1,96	1,64	1,28	1,15	1,04	0,84	0,67	0,52	0,39	0,25	0,13	0

المصدر: ألفين أرينز، جيمس لوبك: المراجعة (مدخل متكامل)، ترجمة: محمد محمد عبد القادر الديسطى، أحمد حامد حجاج، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2002، ص 662.

5- **درجة الدقة (فترة الثقة)**: ضرب **الخطأ المعياري** بمعامل ما عند مستوى ثقة معين، وتمثل حدود الثقة في:[1]

- **الحد الأعلى للثقة بـ**: متوسط المجتمع (العينة) + درجة الدقة.
- الحد الأدنى للثقة بـ: متوسط المجتمع (العينة) – **درجة الدقة**.

في ضوء المعلومات السابقة يمكن التوصل إلى جدول توزيع المعاينة. لنفترض أن $S_E = 2$، $\bar{x} = 80$

الجدول رقم (11): حساب توزيع المعاينة من المجتمع

معامل الثقة (1)	درجة الدقة: (1) × S_E	حدود الثقة حول $\bar{x}$	مستوى الثقة (نسبة متوسطات العينة)
0,84	1,68=2×0,84	81,68،78,32=1,68±80	60
1,96	3,92=2×1,96	83,92،76,08=3,92±80	95
2,58	5,16=2×2,58	85,16،74,84=5,16±80	99

المصدر: ألفين أرينز، جيمس لوبك: المراجعة (مدخل متكامل)، ترجمة: محمد محمد عبد القادر الديسطى، أحمد حامد حجاج، دار المريخ، الرياض المملكة العربية السعودية، 2002، ص 658 [بتصرف].

باستخدام البيانات الموجودة في الجدول يمكن للمدقق أن يقول بدرجة ثقة 95% **أن القيمة الحقيقية** للوسط الحسابي للمجتمع $\bar{x}$ **تقع ما بين** 83,92 و76,08 **وحدة نقدية وهكذا.**

كما يمكن التعبير عن هذا بالرسم البياني كالآتي:

الشكل رقم (04): حدود الثقة حول $\bar{x}$

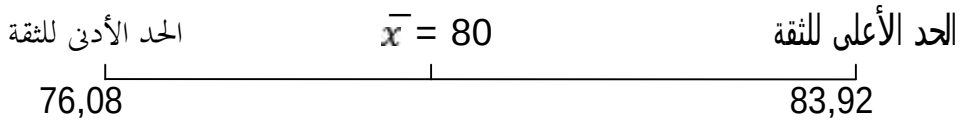

ثانيا: مخاطر معاينة المتغيرات

يتم إستخدام في معاينة المتغيرات نوعين من المخاطر هما: المخاطر المقبولة للقبول الخاطئ التي تم استخدامها في معاينة الصفات، والنوع الثاني هي المخاطر المقبولة للرفض الخاطئ.

[1]- ألفين أرينز، جيمس لوبك: مرجع سبق ذكره، ص 659.

1- المخاطر المقبولة للقبول الخاطئ (مخاطر β): بعدما يتم تنفيذ إختبار التدقيق وحساب النتائج الإحصائية يستنتج المدقق إما أن المجتمع يوجد به انحراف لا يتسم بالأهمية النسبية أو يوجد به انحراف يتسم بالأهمية النسبية، ومن ثم فإن المخاطر المقبولة للقبول الخاطئ يعد خطراً **إحصائياً لقبول المدقق للمجتمع الذي** يوجد به انحراف في ضوء مفهوم الأهمية النسبية. كما يعد محلاً لاهتمام كبير من جانب المدقق لوجود مضمون قانوني محتمل في الاستنتاج بصدق رصيد حساب يوجد به انحراف بقيمة تتسم بالأهمية النسبية و**تختلف معاملات** الثقة لهذه المخاطر عن مستوى الثقة حيث أن:[1]

مستوى الثقة = 1 − (2 × المخاطر المقبولة للقبول الخاطئ).....(المعادلة رقم: 15)

2- المخاطر المقبولة للرفض الخاطئ (مخاطر α): هو عبارة عن خطر إحصائي لاستنتاج المدقق أن المجتمع يحتوي على انحراف يتسم بالأهمية في حين أنه لا يوجد انحراف يتسم بالأهمية النسبية، وعندما **يرفض المدقق** بشكل خاطئ رصيد حساب تم عرضه بشكل صادق وصحيح يمكن أن تحدث نتيجتين بديلتين وغير مرغوب فيهما هما:[2]

- اقتراح **المدقق بتعديل غير** ضروري في عملية التدقيق؛
- **زيادة حجم العينة أو القيام بتنفيذ إجراءات تدقيق أخرى.**

كلاً من هذين البديلين يستلزم عمل إضافي ومن ثم يتم تحمل تكاليف تدقيق إضافية وإيجاد دليل إثبات إضافي ضروري لاستنتاج أن الحساب لا يوجد به انحراف يتسم بالأهمية النسبية، لذلك فإن هذه المخاطر تعد هامة فقط عندما توجد تكلفة كبيرة لزيادة حجم العينة أو تنفيذ الاختبارات الأخرى. في حين أن المخاطر المقبولة للقبول الخاطئ فهو يعد هاما دائما، وتمثل معاملات الثقة للمخاطر المقبولة للرفض الخاطئ ضعف معاملات الثقة للمخاطر المقبولة للقبول الخاطئ.

يوضح الجدول رقم (12) الآتي كل من مخاطر β **ومخاطر** α.

[1]- ألفين أرينز، جيمس لوبك: المرجع السابق، ص 661.

[2]- أمين السيد أحمد لطفي: **المراجعة باستخدام العينات**، مرجع سبق ذكره، ص 100.

الجدول رقم (12): ملخص كل من مخاطر β ومخاطر α

قرار المدقق الفعلي	الحالة الفعلية للمجتمع	
	انحراف يتسم بالأهمية النسبية	انحراف لا يتسم بالأهمية النسبية
المجتمع **يوجد** به إنحراف يتسم بالأهمية النسبية.	إستنتاج صحيح، أي لا يوجد مخاطر	إستنتاج غير صحيح، أي يوجد مخاطر من النوع α
المجتمع **لا يوجد** به إنحراف يتسم بالأهمية النسبية.	إستنتاج غير صحيح، يوجد مخاطر من النوع β.	إستنتاج صحيح، أي لا يوجد مخاطر

المصدر: ألفين أرينز، جيمس لوبك: المراجعة (مدخل متكامل)، ترجمة: محمد محمد عبد القادر الديسطى، أحمد حامد حجاج، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2002، ص 662.

من الجدول نلاحظ بأنه يجب على المدقق أن يحاول تخفيض كل من هذه المخاطر، حيث يتمثل السبيل إلى تحقيق ذلك في زيادة حجم العينة، ويكون ذلك مكلفا، لذلك فإن التوصل إلى مستوى مناسب من كل من هذه المخاطر يعد هدفا مرغوب فيه بشدة.

يظهر الجدول رقم (13) معاملات الثقة لكل لمخاطر α ومخاطر β كالآتي:

الجدول رقم (13): معاملات الثقة لمخاطر α ومخاطر β

مستوى الثقة %	99	95	90	80	75	70	60	50	40	30	20	10	0
مخاطر β	0,5	2.5	5	10	12,5	15	20	25	30	35	40	45	50
مخاطرα	10	5	10	20	25	30	40	50	60	70	80	90	100

المصدر: ألفين أرينز، جيمس لوبك: المراجعة (مدخل متكامل)، ترجمة: محمد محمد عبد القادر الديسطى، أحمد حامد حجاج، دار المريخ، الرياض المملكة العربية السعودية، 2002، ص 662.

ثالثا: خطوات تطبيق معاينة المتغيرات

تتضمن خطة معاينة المتغيرات بصفة عامة القيام بالخطوات الآتية:

1- **تخطيط العينة:** يجب على المدقق عند تخطيط العينة أن يأخذ في الحسبان الأهداف التي يراد تحقيقها، ويحدد الإجراءات التي يجب إتباعها لتحقيق هذه الأهداف، كما يجب أن يأخذ في الاعتبار عند تخطيط العينة النقاط الآتية:[1]

- العلاقة بين العينة والهدف من الاختبار، وأن يكون المجتمع الذي تسحب منه العينة مناسبًا لهدف التدقيق؛
- التقدير الأولي لمستويات الأهمية النسبية؛
- مستوى مخاطر القبول الخاطئ التي يكون المدقق على استعداد لقبوله؛
- خصائص المجتمع أو النوع من العمليات المطلوب فحصها.

[1]- محمد الفيومي محمد، وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 404.

يشتمل تخطيط العينة على **ست خطوات أساسية هي:**[1]

أ- **تحديد الهدف من الاختبار:** يقوم المدقق بتحديد الهدف من الاختبار نظراً **لأن تحديد المجتمع الذي يتم** اختباره يتوقف على الهدف الذي يريد المدقق الوصول إليه من الاختبار، فقد يكون الهدف مثلاً: **التحقق من أن الحساب كامل.**

ب- **تحديد المجتمع ووحدة المعاينة:** يحدد المدقق المجتمع بما يناسب الهدف، حيث يتكون المجتمع **من** أرصدة الحسابات أو النوع من العمليات التي يهتم بها المدقق. كما ينطوي تحديد المجتمع على عدة اعتبارات تتعلق بوحدات المعاينة في المجتمع ككل، وما إذا كان المجتمع ككل متاحًا **للاختيار منه. وتحديد** تلك المفردات التي تكون أساسية بصفتها مفردة التي قد تعبر عن الحسابات التي تكون أرصدتها كبيرة بدرجة تتجاوز مستوى الانحراف المقبول، بالإضافة إلى ذلك فإنه يجب ألا تدخل هذه المفردات في المجتمع **الذي تؤخذ منه العينة ويتم فحصها بصفة مستقلة.**

ج- **تحديد مستوى الثقة:** يتغير مستوى الثقة الذي يحدده المدقق من أجل **الاختبارات التفصيلية عكسياً** مع التغير في المستوى المقدر للمخاطر الرقابية، أي أنه إذا كان تقدير المدقق لنظام الرقابة قوي فإن المستوى المقدر للمخاطر الرقابية سينخفض، ومن ثم يؤثر على مدى اختبارات التفصيلية. كما يستخدم **المدقق** حكمه المهني عند تحديد مستوى الثقة المرغوب فيه في اختبار معين للتحقق من الأرصدة **أو العمليات وأن** يأخذ المدقق في الاعتبار المستوى العام للثقة الذي يرتبط بتقدير مخاطر المعاينة.

د- **تحديد الانحراف المعياري المتوقع للمجتمع: يحدد عادة هذا الانحراف على أساس نتائج التدقيق في السنة السابقة أو على** أساس نتائج عينة أولية صغيرة يتم سحبها من أجل تقدير الانحراف **المتوقع في المجتمع ومن الطبيعي أن هناك علاقة طردية بينه وبين حجم العينة.**

ه- **تحديد الانحراف المقبول: يقصد به الحد الأقصى للخطأ النقدي الذي يمكن أن يوجد داخل رصيد** الحساب بدون أن يؤدي إلى انحراف القوائم المالية (البيانات المالية)، فهو يرتبط بشكل وثيق بمستوى الأهمية النسبية المخطط للمدقق، حيث يجب ألا يزيد هذا الانحراف على التقرير المبدئي للمدقق للأهمية النسبية **المرتبطة بالمجموعة الكاملة للقوائم المالية ككل.**[2]

و- **تحديد حجم العينة:** يتم تحديد حجم العينة إما باستخدام جداول أحجام العينات أو البرامج الإحصائية

[1]- محمد الفيومي محمد، وآخرون: المرجع السابق، ص ص 404-408 [بتصرف].

[2]- أمين السيد أحمد لطفي: المراجعة باستخدام العينات، مرجع سبق ذكره، ص 104.

للحاسبات، أو باستخدام معادلة إحصائية بسيطة. في هذه المعاينة سيتم تحديد حجم العينة بمعادلة إحصائية بسيطة على النحو الآتي:[1]

$$n = \frac{Z^2 \times \sigma^2 \times N^2}{m^2} \quad \text{.....(المعادلة رقم: 16)}$$

حيث؛

n: حجم العينة؛

Z: معامل الثقة الذي يقابل مستوى الثقة المرغوب فيه؛

σ: الانحراف المعياري المتوقع في المجتمع؛

N: حجم المجتمع؛

m: القيمة المسموح بها لخطأ العينة ، وهو قيمة الانحراف المقبول مطروحا منه القيمة النقدية للخطأ المتوقع.

ويمكن صياغة المعادلة السابقة كالآتي: $n = \left(\frac{Z \times \sigma}{S}\right)^2$ .....(المعادلة رقم: 17)

حيث أن: $S = \frac{m}{N}$ .....(المعادلة رقم: 18)

و: S هو عبارة عن القيمة المسموح بها لخطأ العينة لكل مفردة في المجتمع

تظهر هاتان المعادلتان رقم: (17) و(18) العلاقات بين العوامل التي يجب أن يأخذها المدقق في الاعتبار وحجم العينة، حيث يوضح الجدول رقم (14) الآتي هذه العوامل وأثرها على حجم العينة.

الجدول رقم (14): بعض العوامل التي تؤثر على حجم العينة

العامل	الأثر على حجم العينة
الزيادة في الانحراف المعياري المتوقع في المجتمع	زيادة حجم العينة
الزيادة في حجم المجتمع	زيادة ضئيلة في حجم العينة
الزيادة في القيمة النقدية للخطأ المتوقع	زيادة في حجم العينة
الزيادة في مخاطر β	انخفاض في حجم العينة
الزيادة في الانحراف المقبول	انخفاض في حجم العينة

المصدر: محمد الفيومي محمد، وآخرون: دراسات متقدمة في المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 408.

يمكن للمدقق أن يخفض حجم العينة بتخفيض المجتمع إلى طبقات واختيار عينة عشوائية من كل طبقة على حدة.

[1]- محمد الفيومي محمد، وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 407.

2- اختيار مفردات العينة وتنفيذ إجراءات التدقيق: تشمل هذه المرحلة الخطوتين الآتيتين: [1]

أ- **اختيار مفردات العينة:** يقوم المدقق باستخدام طريقة اختيار العينة التي يترتب عليه إختيار عينة ممثلة للمجتمع، ويفضل في هذه المعاينة استخدام إحدى طرق الاختيار العشوائي.

ب- **تنفيذ إجراءات التدقيق:** يجب تنفيذ إجراءات التدقيق على جميع مفردات العينة، وإذا لم يتمكن المدقق من تنفيذ هذه الإجراءات المخططة على بعض مفردات العينة فإن معالجة هذه المفردات يتوقف على أثرها في تقويمه لنتائج العينة. فإذا وجد المدقق أن تقويمه لنتائج العينة سيختلف إذا اعتبر هذه المفردات تحتوي على خطأ فإنه يجب عليه استخدام إجراءات بديلة يمكن أن توفر دليلا كافيا يمكنه من الوصول إلى استنتاج مناسب. أما إذا كان اختبار تلك المفردات التي لا يمكن فحصها تحتوي على خطأ لا يغير في تقويمه لنتائج العينة فإنه لا يستخدم إجراءات بديلة.

3- تقييم نتائج العينة: بعد أن يقوم المدقق بإتمام إجراءات التدقيق فإنه يقوم بتلخيص وتقييم النتائج عن طريق العناصر الآتية: [2]

أ- **التعميم من العينة إلى المجتمع:** يستخدم المدققون نتائج العينة لتقدير الخطأ تمثيل صادق عن الخطأ النقدي الحقيقي داخل المجتمع، ونتيجة لذلك يجب على المدقق أن يدرس أيضا مخاطر المعاينة المرتبطة باستنتاج المدقق بخصوص المجتمع الذي قد يكون مختلفا إذا ما تم فحص المجتمع بشكل كامل. ولهذا فإن أساليب معاينة المتغيرات تعتمد على تقييم الانحراف المتوقع ومخاطر المعاينة على الرغم من أن طريقة التقييم تختلف من أسلوب إلى آخر.

ب- **تحليل الانحرافات:** يقوم المدقق بدراسة قيمة الانحرافات، ودراسة الخصائص الوصفية لتلك الانحرافات مثل: طبيعتها وأسبابها والعلاقة الممكنة لتلك الانحرافات، وأيضًا المراحل الأخرى لعملية التدقيق.

ج- **التوصل إلى الاستنتاج الإحصائي النهائي:** من الطبيعي عندما يحصل المدقق على عينات من المجتمع في موقف حقيقي للتدقيق لا يعلم لخصائص المجتمع ويتم عادة سحب عينة واحدة منه، ولكن معرفة توزيعات المعاينة تمكن المدقق من التوصل إلى نتائج إحصائية عن المجتمع، وذلك بحساب درجة الدقة (فترة الثقة) لمتوسط المجتمع باستخدام المنطق الذي تم اكتسابه من دراسة توزيع المعاينة.

لكن يجب الحذر لتجنب التوصل إلى نتائج خاطئة ويجب أيضا أن يتذكر المدقق بأن القيمة الحقيقية للمجتمع

[1]- محمد الفيومي محمد، وآخرون: المرجع السابق، ص 409.

[2]- أمين السيد أحمد لطفي: المراجعة باستخدام العينات، مرجع سبق ذكره، ص ص 106-107.

تكون دائما مجهولة. ومن ثم فإنه يوجد دائماً احتمال بعدم كفاية العينة في تمثيل المجتمع بما يوفر متوسط للعينة وانحراف معياري يقتربان على نحو مقبول من المجتمع، وبالرغم من ذلك فقد يمكن القول بأن الإجراء المستخدم للتوصل إلى العينة وحساب درجة الدقة سيوفر الفترة التي تحتوي على القيمة المتوسطة بالمجتمع الحقيقي لنسبة من الزمن، أي يعلم المدقق إمكانية الاعتماد على عملية الاستنتاج الإحصائي التي يتم استخدامها للتوصل إلى النتائج.[1]

رابعا: طرق معاينة المتغيرات

يتم استخدام عملية الاستنتاج الإحصائي في كافة طرق المعاينة، إلا أنه يتمثل الفرق الأساسي بين الطرق المختلفة في عنصر الخصائص ومن ثم في المجتمع الذي يتم قياسه. وتتمثل هذه الطرق في الآتي:

1- **تقدير الفرق:** يتم استخدام تقدير الفرق لقياس قيمة الانحراف الإجمالي المقدر في المجتمع في حالة وجود كل من القيمة المسجلة والقيمة التي تم مراجعتها لكل عنصر بالعينة وتحديد الفرق بينهما، حيث يقوم المدقق بتقدير الانحراف في المجتمع بناءاً على: عدد الانحرافات، متوسط حجم الانحراف، حجم الانحراف الفردي في المجتمع. ويتم التعبير عن النتائج بالتقدير بنقطة وإضافة أو طرح درجة الدقة المحسوبة عند مستوى ثقة محدد،[2] ويتم التوصل إلى هذه النتائج بإتباع نفس الخطوات السابقة إلا أن هناك بعض الفروق هي:[3]

أ- **حساب حجم العينة:** يتم حساب حجم العينة في هذه الطريقة بإتباع المعادلة الآتية:

$$n = \left(\frac{\sigma \times N \times z}{S - E}\right)^2 \quad \text{.....(المعادلة رقم: 19)}$$

حيث؛

SD: هو الانحراف المحتمل بالمجتمع؛

E: التقدير بنقطة.

ويتم حساب التقدير بنقطة بإتباع الطريقة الآتية:

$$E = N \times \bar{x} \quad \text{.....(المعادلة رقم: 20)}$$

ب- **حساب فترة الثقة (درجة الدقة):** لتقدير الانحراف الإجمالي بالمجتمع عند مستوى ثقة محدد، يتم حسابه بإتباع المعادلة الآتية:

---

[1]- ألفين أرينز، جيمس لوبك: مرجع سبق ذكره، ص ص 658- 660 [بتصرف].

[2]- وليم توماس، أمرسون هنكي: مرجع سبق ذكره، ص 142 [بتصرف].

[3]- ألفين أرينز، جيمس لوبك: مرجع سبق ذكره، ص ص 666-669 [بتصرف]

درجة الدقة = حجم العينة × معامل الثقة لمخاطر β × الخطأ المعياري × عامل التصحيح المتناهي. **(المعادلة رقم: 21)**

حيث: عامل التصحيح المتناهي = $\sqrt{\frac{\text{حجم المجتمع} - \text{حجم العينة}}{\text{حجم المجتمع}}}$ .....**(المعادلة رقم: 22)**

ج- حساب حدود الثقة: يتم حسابه وفق الصيغة الآتية:

حدود الثقة = التقدير بنقطة ± درجة الدقة .....(المعادلة رقم: 23)

في الأخير يتم التوصل إلى النتائج التي تتمثل في **إذا وقع جانبا** فترة الثقة للانحرافات بالكامل ضمن الانحرافات المقبولة الموجبة أو السالبة فإنه يتم قبول الفرض الذي يتمثل في عدم وجود انحرافات بقيمة تتسم بالأهمية النسبية بالقيمة الدفترية ومن ثم يتم قبول المجتمع ويمكن إجراء تسوية بالدفاتر بالقدر الذي سيرضي المدقق **حيث سيبلغ** الحد الأدنى للتسوية بـ:

(التقدير بنقطة + فترة الثقة) – الانحراف المقبول.....(المعادلة رقم: 24)

وإذا حدث العكس فإنه يتم قبول الفرض الذي يتمثل في وجود انحراف يتسم بالأهمية النسبية.

د- تقدير النسبة: يطابق تقدير النسبة تقدير الفرق في ما عدا أنه يتم التعبير عن **متوسط الفرق على أساس نسبة مئوية بدلاً** من القيم النقدية، ويمكن أن يتم حساب حدود الثقة للانحراف الإجمالي في هذه الطريقة بعمليات حسابية مماثلة لتلك التي تم تطبيقها في تقدير الفرق، كما ينتج عن **تقدير النسبة عينة ذات حجم** أصغر **من ما ينتج عن تقدير الفرق إذا كان حجم** الانحرافات في المجتمع يتناسب مع القيمة المسجلة لعناصر المجتمع، وإذا كان حجم الانحرافات الفردية يتسم بالا**ستقلال عن القيمة المسجلة سينتج عن** استخدام تقدير الفرق عينة ذات حجم أصغر.[1]

ه- تقدير المتوسط للوحدة: يهتم المدقق في هذه الطريقة بالقيمة التي تم مراجعتها بدلا من قيمة الانحراف في كل عنصر بالعينة، ويتم حساب تقدير المتوسط للوحدة بطريقة مماثلة لتلك التي تتم في تقدير الفرق حيث يتمثل التقدير بنقطة للقيمة التي تم مراجعتها في ضرب متوسط القيمة التي تم مراجعتها **للعناصر** بالعينة في حجم المجتمع ويتم حساب فترة الثقة المحسوبة على أساس القيمة التي تم مراجعتها في عناصر **العينة بدلاً** من الانحرافات. ومن ثم يقوم المدقق بحساب الحدين الأعلى والأدنى لفترة الثقة ويتم اتخاذ قرار إمكانية قبول المجتمع من خلال مقارنة هذه القيم مع القيمة الدفترية المسجلة.[2]

---

[1]- ألفين أرينز، جيمس لوبك: المرجع السابق، ص 660.

[2]- أمين السيد أحمد لطفي: المراجعة باستخدام العينات، مرجع سبق ذكره، ص 122 [بتصرف].

2- **أسلوب معاينة الاحتمال المنسوب إلى الحجم:** يسمى أيضا المعاينة على أساس وحدة النقد، وهي أحد أنواع معاينة المتغيرات المتقدمة التي تستخدم معاينة الصفات، ويختلف هذا النوع عن أساليب المعاينة التقليدية السابقة في أن وحدة المعاينة فيها ليست حسابا مفردا أو عملية مفردة وإنما هي وحدة النقد في رصيد الحساب **وتتسم** بصفتين أساسيتين هما:

- يتم تقسيم مجتمع المراجعة تلقائيا إلى طبقات بحسب القيم النقدية للمفردات؛
- القيم النقدية الأكبر تكون لها فرصة أكبر لاختبارها ضمن العينة.

يتم تطبيق تقريبا نفس الخطوات السابقة إلا في الخطوات **الآتية**:[1]

أ- **تحديد حجم العينة:** يتطلب تحديد حجم العينة ضرورة تحديد النقاط الآتية:

- القيمة الدفترية للمجتمع الذي يريد المدقق فحصه؛
- معامل الثقة المقابل لمخاطر من النوع β؛
- القيمة النقدية للانحراف المقبول؛
- القيمة النقدية للانحراف المتوقع.

يتم تحديد معامل الثقة لمخاطر β دائما بافتراض عدم وجود أخطاء وذلك من خلال جدول معاملات الثقة المقابلة لمخاطر β، كما يتم الحصول على معامل التوسع وذلك كما هو مبين في **الجدول رقم (15)** الآتي:

الجدول رقم (15): معاملات الثقة ومعاملات التوسع المقابل لمخاطر β

مخاطر β %	1	5	10	15	20	25	30	37	50
معامل الثقة	4,61	3,00	2,31	1,90	1,61	1,39	1,21	1,00	0,70
معامل التوسع	1,9	1,6	1,5	1,4	1,3	1,25	1,2	1,15	1,00

المصدر: محمد الفيومي محمد، وآخرون: دراسات متقدمة في المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 413.

بعد تحديد جميع العناصر يتم تحديد حجم العينة باستخدام المعادلة **الآتية**:

$$n = \frac{B \times Z_\beta}{T - (A \times E)} \quad \text{.....(المعادلة رقم: 25)}$$

حيث؛

B: القيمة الدفترية للمجتمع؛

Z_β: معامل الثقة المقابل لمخاطر β؛

T: الانحراف المقبول؛

[1]- محمد الفيومي محمد، وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص ص 410-418[بتصرف]

AE: الانحراف المتوقع؛

EF : معامل التوسع.

ب- **اختيار العينة:** يتم اختيار مفردات العينة باستخدام طريقة للاختيار المنتظم ما دام المجتمع مرتباً ترتيباً عشوائياً بالنسبة للخاصية محل التدقيق، ويتطلب تطبيق طريقة الاختيار المنتظم تحديد شريحة المعاينة المحسوبة وتتحدد كالآتي:[1]

$$\text{شريحة المعاينة المحسوبة} = \frac{\text{حجم المجتمع}}{\text{حجم العينة}} \quad \text{.....(المعادلة رقم: 26)}$$

ج- **تنفيذ إجراءات التدقيق وتقويم نتائج العينة:** يجب على المدقق تنفيذ إجراءات التدقيق على جميع مفردات العينة التي تم اختيارها. ولتقويم نتائج العينة فإنه يجب تحديد الحد الأعلى للانحراف في المجتمع ومقارنته بقيمة الانحراف المقبول، حيث يتحدد هذا الحد بمجموعة من العوامل هي:

- القيمة المقدرة للانحراف التي تحدد لكل مفردة من مفردات العينة بحسب ما إذا كانت القيمة الدفترية للمفردة أقل من أو تزيد عن شريحة المعاينة المحسوبة، فإذا كانت أقل من الشريحة يقسم الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الفعلية على القيمة الدفترية لتحديد نسبة الانحراف، وتحدد القيمة المقدرة للانحراف لهذه المفردة بضرب نسبة الانحراف في شريحة المعاينة المحسوبة. أما إذا كانت القيمة الدفترية تزيد عن شريحة المعاينة المحسوبة فتكون القيمة المقدرة للانحراف هي مقدار الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الفعلية للمفردة المعينة؛
- الدقة الأساسية التي تحسب بضرب معامل الثقة في شريحة المعاينة المحسوبة؛
- المسموحات الإضافية للقيمة المقدرة للانحراف التي يتم حسابها فقط بالنسبة لتلك الانحرافات التي تكتشف في المفردات التي تكون قيمها الدفترية أقل من شريحة المعاينة، ويتم ترتيب هذه الانحرافات تنازليا أخذا في الاعتبار التغيرات الإضافية في معامل الثقة للعدد الفعلي للانحرافات التي تم اكتشافها في العينة. أي بضرب القيمة المقدرة في التغير الإضافي في معامل الثقة الذي يساوي: (التغير – **1**)

في الأخير يتم جمع هذه العناصر للحصول على الحد الأعلى في المجتمع أي:

الحد الأعلى في المجتمع = القيمة المقدرة + الدقة الأساسية + المسموحات الإضافية .....(المعادلة رقم: 27)

فإذا كان الحد الأعلى في المجتمع أقل من قيمة الانحراف المقبول فإن المدقق يؤيد فرضية أن المجتمع لا

[1]- أمين السيد أحمد لطفي: المراجعة باستخدام العينات، مرجع سبق ذكره، ص 134 [بتصرف].

يشتمل على أخطاء مهمة.

د- مزايا ونقائص استخدام طريقة المعاينة على أساس نسب الاحتمال إلى حجم:

يوفر تطبيق هذا الأسلوب إيجابيات كثيرة فضلاً عن المزايا العامة المرتبطة باستخدام أسلوب المعاينة الإحصائية بدلاً من المعاينة غير الإحصائية، حيث يتميز هذا الأسلوب عن الأساليب الأخرى بالآتي:[1]

- السهولة والبساطة في الاستخدام مقارنة بتطبيق الأساليب الأخرى لمعاينة المتغيرات، لأن العمليات الحسابية في ظل تلك الأساليب تعتبر أكثر تعقيداً وصعوبة؛
- لا يستلزم إجراء عمليات حسابية للانحراف المعياري من أجل تحديد حجم العينة أو بهدف تقييم نتائج العينة؛
- يقسم المجتمع تلقائياً إلى طبقات مما يجعل عملية المعاينة أكثر كفاءة، حيث يتم اختيار مفردات العينة تبعا أو بالتناسب إلى قيمتها النقدية؛
- يسمح بالتقدير المباشر لأقصى قيمة للانحراف أو الحد الأعلى للانحراف الذي يمكن قبوله في مجتمع التدقيق؛
- يؤدي تطبيق هذا الأسلوب إلى تحديد حجم عينة أصغر نسبياً بالمقارنة إلى تطبيق الأساليب الأخرى لمعاينة المتغيرات في حالة توقع وجود نسبة انحراف أقل أو عدم وجود انحراف في القوائم المالية.

على الرغم من هذه المزايا فإن هناك عدة نقائص تواجه تطبيق هذا الأسلوب نذكر منها:[2]

- يحدد استخدام هذا الأسلوب بشكل مغالى فيه أكثر من اللازم معدل الانحراف المقبول لمقابلته بمخاطر المعاينة عندما يوجد أخطاء وانحرافات في القوائم المالية، مما يترتب عليه رفض المدقق للقيم الدفترية المحددة بشكل عادل وصادق لحساب الزبون؛
- عدم إمكانية تطبيق هذا الأسلوب في أنواع معينة من مجتمعات التدقيق مثل الوحدات المادية ذات أرصدة صفرية أو ذات أرصدة سالبة.

بالإضافة إلى ذلك قد يحدد هذا الأسلوب قيمة الوحدات المادية التي لها فرصة اختيار بشكل أقل من اللازم وأيضاً قد يكون استخدام هذا الأسلوب صعبا عندما يتم تحديد عدد قليل من الانحرافات المقدرة بشكل أكبر من اللازم.

---

[1]- أمين السيد أحمد لطفي: المراجعة باستخدام العينات، مرجع سبق ذكره، ص ص 141-142.

[2]- أمين السيد أحمد لطفي: المراجعة باستخدام العينات، المرجع السابق، ص 143.

الخلاصة:

يستخدم أسلوب المعاينة لجمع معظم أدلة إثبات التدقيق المستندي، ففي البداية كان يتم اختيار مفردات العينة على أساس تقديري أو حكمي، أما في السنوات القليلة الماضية أصبح المدققون يستعملون الطرق الإحصائية في اختيار مفردات العينة عند قيامهم بمهام التدقيق بشكل واسع وخاصة عندما يقومون بتدقيق حسابات كبيرة العدد وعمليات مالية متعددة.

يلجأ المدقق إلى استخدام هذا الأسلوب في إجرائه لاختبارات الرقابة والعمليات المالية وإجراء الاختبارات التفصيلية للأرصدة والحسابات عن طريق سحب عينة من المجتمع واختيار مفرداتها، ثم استنتاج النتائج لتعميمها على المجتمع الذي سحبت منه. ولعل الفرق الجوهري بينهما هو أن المدقق يهتم في اختبارات الرقابة والعمليات المالية بمدى فاعلية الرقابة الداخلية من خلال استخدام اختبارات الرقابة التي عند تنفيذها يتم تحديد ما إذا كان معدل الانحراف في المجتمع منخفضا على نحو كاف لتبرير تخفيض خطر الرقابة المقدر لتخفيض الاختبارات الأساسية. أما الاختبارات التفصيلية للأرصدة فإنه يهتم بتحديد ما إذا كانت القيمة النقدية لرصيد الحساب به انحراف يتسم بالأهمية النسبية ومن ثم فإنه نادرا ما تكون اختبارات معدل الحدوث ذات أهمية في الاختبارات التفصيلية للأرصدة.

الفصـل الثاني

الإطار المفاهيمي لتدقيق القوائم المالية في البنوك التجارية

تمهيد:

أدى نمو المحاسبة في المجال الاقتصادي إلى نمو علوم أخرى مرتبطة بها مثل علم التدقيق، الذي أصبح له دوراً هاماً في تحقيق تقدم ونمو كل من المؤسسات الاقتصادية والمجتمع لما تضيفه من ثقة في المعلومات التي توفرها الإدارة للمهتمين بشؤون الوحدة، ولتحقيق هذه الثقة يجب أن يقوم بعملية التدقيق شخص مؤهل وعلى درجة عالية من الخبرة والكفاءة التي تمكنه من جمع الأدلة الكافية التي تساعد على تكوين رأيه في مدى صدق وعدالة القوائم المالية محل التدقيق والتقييم، كما لا بد أن يقوم بهذه العملية أشخاص يتمتعون بالاستقلالية والموضوعية وعدم التحيز. فلا قيمة لرأي يصدره مدقق لا يتمتع بالاستقلالية والموضوعية.

ولتجميع هذه الأدلة وإبداء الرأي يقوم المدقق بمجموعة من القرارات المتعلقة بجوانب مختلفة مثل: الأهمية النسبية وحدودها، ومخاطر التدقيق والإجراء التحليلي وتحديد حجم العينة وطريقة اختيار مفرداتها وتفسير نتائجها ونوع التقرير الذي يصدره.

لهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: ماهية التدقيق.

المبحث الثاني: الأهداف العامة التي تحكم عملية تدقيق القوائم المالية.

المبحث الثالث: العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.

المبحث الرابع: التخطيط والتقرير في عملية تدقيق القوائم المالية.

المبحث الأول: ماهية التدقيق

تعتبر دراسة التدقيق بمثابة المرحلة النهائية في مجال الدراسات الاقتصادية، أي أن يكون الدارس لها ملمًا بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، حيث تنحصر مهمة التدقيق في فحص الحسابات والقوائم المالية الختامية للخروج برأي فني محايد حول عدالة إعداد هذه القوائم المالية.

المطلب الأول: مفهوم التدقيق وأنواعه

يعتبر التدقيق أحد أهم المهن التي أنشئت حديثًا، والتي نتجت من تعقد الأعمال المعاصرة وانتشار التجارة العالمية، واتساع نطاق التجارة الداخلية.

أولا: مفهوم التدقيق

للتدقيق تعاريف متعددة لكن نذكر أهمها وأهم أهدافها:

1- **تعريف التدقيق:** تعددت تعاريف التدقيق واختلفت حول تبيان أهدافها ومجالات أعمالها، إلا أنها إتفقت في عمومياتها على أن التدقيق يدور حول الفحص، التحقيق، التقرير، ونذكر أهمها:

- **التعريف الأول:** مصطلح " Audit " مشتق من الكلمة اللاتينية " Audire " ومعناها "يستمع" وهذه الكلمة قد أدخلت حديثا في القاموس اللغوي الحالي، لكن في بعض الكتابات هناك مصطلحات أخرى مثل: المراجعة المحاسبية، مراجعة الحسابات، التدقيق، التدقيق الداخلي، وغيرها من المصطلحات الأخرى.[1]
- **التعريف الثاني:** عرفت الجمعية الأمريكية للمحاسبة التدقيق على أنها: "طريقة منظمة للحصول بموضوعية على أدلة وقرائن الإثبات بخصوص ما هو مثبت بالدفاتر والسجلات حول العمليات المالية للمؤسسة وتقييمها للتأكد من درجة التماثل بين ما هو مثبت وهذه الأحداث وفق مقاييس معينة ونقل النتائج إلى الأطراف المعنية."[2]
- **التعريف الثالث:** هي عملية منظمة ومنهجية ومخطط لها، تتم بواسطة تكليف شخص مؤهل يتصف بالحياد والاستقلالية وتتضمن القيام بانجاز الاختبارات اللازمة للحصول على الأدلة والإثباتات التي تمكن القائم بعملية التدقيق من إبداء رأيه في القوائم المالية.[3]

---

[1] -L. Collins et G. Valin : Audit et contrôle interne, Aspects financiers, opérationnels et stratégiques, 4ème Edition, DALLOZ, Paris, 1992, p 20.

[2]- محمد سمير الصبان، عبد الله الهلال: الأسس العلمية والعملية للمراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 17.

[3]- حازم هاشم الألوسي: الطريق إلي علم المراجعة والتدقيق (المراجعة نظريا)، الجزء الأول، دار النهضة العربية، طرابلس، ليبيا، 2003، ص ص 36-37.

- **التعريف الرابع**: عرف bonnault et germond التدقيق بأنه عبارة عن اختبار تقني صارم وبنّاء بأسلوب من طرف مهني مؤهل ومستقل بغية، إعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة وعلى مدى احترام الواجبات في إعطاء المعلومات في كل الظروف وعلى احترام القواعد والقوانين والمبادئ المحاسبة المعمول بها في الوضعية المالية ونتائج المؤسسة.[1]
- **التعريف الخامس**: هو عبارة عن فحص من مهني مؤهل ومستقل لإبداء رأي حول إنتظام ومصداقية الميزانية وجدول حساب النتيجة للمؤسسة.[2]
- **التعريف السادس**: هو عبارة عن فحص وتدقيق حسابات المؤسسة، حيث يتضمن فحص العمليات المحاسبية وطرق التقييم المتبعة في إعداد القوائم المالية.[3]

ويقوم التدقيق بالحصول على الدليل الموضوعي اللازم لتحديد ما إذا كانت عناصر القوائم المالية تعكس العمليات المالية التي حدثت خلال الفترة المحاسبية، ولتقييم ما إذا كان قد تم قيد المعلومات المحاسبية حسب المقياس المناسب المحدد لها (المبادئ المحاسبية المتعارف عليها). [4]

من هذه التعاريف نجد أن التدقيق يتضمن العناصر الآتية:[5]

- إجراءات منظمة أي الخطوات أو الإجراءات التي يقوم بها المدقق؛
- الحصول على الأدلة وتقييمها، أي فحص وتقييم الدفاتر والسجلات وتقييم النتائج بدون تحيز ضد الجهة التي يقوم بتدقيقها أو معها؛
- الدفاتر والسجلات، والعمليات المالية، فهي تمثل ما تقدمه إدارة المؤسسة أو الأشخاص وهذه الدفاتر هي موضوع التدقيق؛
- درجة التماثل، يقصد بها تماثل الدفاتر والسجلات مع مقياس معين؛
- مقياس معين، تمثل الجهة التي بإمكان المدقق قياس دفاتر وسجلات الإدارة بواسطتها، وهذا المقياس هو المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، والمعايير المحاسبية الدولية والوطنية؛
- إيصال النتائج بواسطة تقرير مكتوب يبين فيه درجة الملاءمة بين الدفاتر والسجلات والمبادئ المحاسبية

---

[1] - Lionnel. C, Gérard. V : Op. Cit, P 21.

[2] - Bernard Germond : Audit Financier (guide pour l'audit de l'information financière des entreprises), 1ereédition, Dunod, Paris, 1991, P 28.

[3] - Josette et Max Peyrard : Dictionnaire de finance, 2 ème édition, librairie Vuibert, Paris, 2001, P 20.

[4] – ثناء علي القباني: المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص 13-14.

[5] – عبد الرحمان توفيق: منهج المهارات المالية والمحاسبية المتقدمة (الرقابة المالية والتدقيق الداخلي)، الجزء الثاني، الطبعة الرابعة، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، مصر، 2006، ص ص 2-3.

المتعارف عليها، ويبين هذا التقرير العلاقة إما جيدة أو غير جيدة؛

- الأطراف المعنية أي المستفيدون، هم أشخاص أو مؤسسات يتخذون قرارهم بناء على تقرير المدقق.

مما سبق نستنتج أن التدقيق هو عبارة عن عملية منظمة للحصول على أدلة الإثبات بإستخدام وسائل فنية لتأكيد ما إذا كانت عناصر القوائم المالية تعكس العمليات المالية، التي تم تسجيلها وفق المقاييس المناسبة (المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، المعايير المحاسبية الدولية والوطنية)، ثم نقل النتائج إلى الأطراف المعنية.

وهكذا فإن عملية التدقيق تشمل ثلاث عناصر أساسية هي:[1]

- **الفحص**: يقصد به التأكد من صحة وسلامة قياس العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها، أي فحص القياس الحسابي للعمليات المالية الخاصة بالنشاط المحدد للمؤسسة.
- **التحقيق**: يقصد به إمكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية النهائية كتعبير سليم لنتيجة أعمال المؤسسة عن فترة مالية معينة، و كدلالة على الوضعية المالية في نهاية تلك الفترة.

نشير إلى أن الفحص والتحقيق عمليتان مترابطتان، ينتظر من خلالهما تمكين المدقق من إبداء رأي فني محايد فيما إذا كانت عمليات القياس للمعاملات المالية أدت إلى إنعكاس صورة عادلة وسليمة لنتيجة ووضعية المؤسسة.

- **التقرير**: يقصد به بلورة نتائج الفحص والتحقيق وإثباتها في تقرير يقدم إلى من يهمه الأمر داخل المؤسسة وخارجه، وهو العملية الأخيرة من التدقيق.

2- **أهمية التدقيق**: تعود أهمية التدقيق إلى كونه وسيلة لا غاية، هدفه خدمة الأشخاص والمؤسسات التي تستخدم القوائم المالية المدققة وتعتمد عليها في اتخاذ قراراتها ورسم الخطط المستقبلية، ومن هؤلاء الأشخاص والمؤسسات التي يهمها عمل المدقق نجد المديرين الذين يعتمدون اعتمادا كليا على القوائم المالية المدققة في وضع الخطط ومراقبة تنفيذها.

أما الفئة الثانية المستفيدة من عملية التدقيق المستثمرين الذين يعتمدون على القوائم المالية المدققة، وما فيها من بيانات والتي تقدمها المؤسسة المختلفة قبل اتخاذ أي قرار ورسم الخطط المستقبلية.

وتعتمد البنوك التجارية على القوائم المالية المدققة من قبل هيئة فنية محايدة عند فحصها للوضعية المالية للمؤسسات التي تتقدم بطلب الائتمان. ونجد كذلك رجال الاقتصاد الذين يعتمدون على هذه القوائم في تقديرهم للدخل القومي وفي التخطيط الاقتصادي.

[1]- مسعود صديقي: دور المراجعة في إستراتيجية التأهيل الإداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة الباحث، العدد الأول، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة ورقلة، الجزائر، 2000، ص 65.

أما الهيئات الحكومية المختلفة وأجهزة الدولة المتعددة التي تعتمد إعتماداً كبيراً على القوائم المالية المدققة في أغراض كثيرة نذكر منها: التخطيط الإستراتيجي، التنفيذ، الإشراف والمراقبة على المؤسسات التي لها الأساس بالمواقف العامة وفرض الضرائب المختلفة، وتحديد الأسعار لبعض السلع والخدمات الضرورية وتقرير المنح.[1]

3- أهداف التدقيق

لقد صاحب تطور مهنة التدقيق تطور ملحوظ في أهدافها ومدى التحقق والفحص، وكذلك درجة الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية، تتمثل هذه الأهداف في العناصر الآتية:[2]

أ- **قبل عام 1900**: كان الهدف من التدقيق اكتشاف التلاعب والاختلاس والأخطاء، لذلك كان التدقيق تفصيلي ولا وجود لنظام الرقابة الداخلية؛

ب- **من عام 1905 إلى عام 1940**: الهدف من التدقيق تحديد مدى سلامة وصحة الوضعية المالية للمؤسسة، بالإضافة إلى اكتشاف التلاعب والأخطاء ، وبدأ الاهتمام بالرقابة الداخلية؛

ج- **من عام 1940 إلى عام 1960**: الهدف من التدقيق تحديد مدى سلامة وصحة الوضعية المالية للمؤسسة، لذلك تم التحول نحو التدقيق الاختباري الذي يعتمد على متانة وقوة نظام الرقابة الداخلية؛

د- **من عام 1960** إلى الوقت الحالي: أضيفت أهداف عديدة أهمها:[3]

- مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها والتعرف على ما حققته من أهداف، بالإضافة إلى دراسة الأسباب التي حالت دون الوصول إلى الأهداف المحددة؛
- تقييم نتائج الأعمال بالنسبة إلى ما كان مستهدفا منها؛
- القضاء على الإسراف من خلال تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة في جميع نواحي النشاط؛
- تحقيق أقصى قدر من الرفاهية لأفراد المجتمع؛
- تخفيض خطر التدقيق وذلك لصعوبة تقدير آثار عملية التدقيق على الزبون أو المؤسسات محل التدقيق.

من عرض الأهداف السابقة الذكر يتضح أن عملية التدقيق تهدف إلى تدقيق عناصر القوائم المالية ونظام الرقابة الداخلية وفقا لبرنامج تدقيق يوضع مسبقا من قبل المدقق، وهذا بغرض تمكينه من إبداء رأيه حول القوائم المالية (البيانات المالية) المعدة من قبل المؤسسة تبعا للسياسات المحاسبية المحددة، بالإضافة إلى ما إذا كانت

[1]- خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك: مرجع سبق ذكره ، ص ص 10، 11.

[2]- أحمد حلمي جمعة: المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث (الإطار الدولي أدلة ونتائج التدقيق)، مرجع سبق ذكره، ص 35.

[3]- طارق عبد العال حماد: تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان (نظرة حالية ومستقبلية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006 ص 41.

النفقات التي أنفقت والمبالغ التي حصلت مقيدة بالدفاتر بصورة صحيحة، وما إذا كانت الأصول قد قيمت تقييما صحيحا كما تهدف إلى كتابة تقرير حول حفظ المؤسسة لحساباتها وبياناتها وتمسك دفاترها وسجلاتها وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، والمعايير المحاسبية الدولية والوطنية، وما إذا كانت أيضا هذه الحسابات والبيانات تمثل الوضع المالي للمؤسسة بصورة صحيحة وعادلة.[1]

ثانيا: أنواع التدقيق

هناك العديد من الأسس التي يتم عليها تصنيف عملية التدقيق، حيث يقسم التدقيق وفق العديد من المعايير الآتية:[2]

- **نطاق العمل**: تدقيق كلي وتدقيق جزئي؛
- **الجهة التي تقوم بهذه الخدمة**: تدقيق حكومي، تدقيق خارجي، تدقيق داخلي؛
- **زمن إجراء التدقيق**: تدقيق مستمر، وتدقيق نهائي؛
- **الالتزام**: تدقيق إلزامي، تدقيق غير إلزامي.

وهناك تقسيم آخر حديث للتدقيق يمكن عرضه كالآتي:

1- تدقيق القوائم المالية (البيانات المالية): هو جمع وتقييم الأدلة حول البيانات المحاسبية، حيث تمثل هذه البيانات الموجودة في الميزانية المالية، حساب النتيجة، والتدفقات النقدية، وغيرها من الكشوفات المالية، وهذا من أجل التمكن من إعطاء الرأي حول عدالة الوضع المالي كمياً بتاريخ الميزانية، وأن حساب النتيجة والتدفقات النقدية تمثل النشاط للسنة المالية، بالإضافة إلى كفاية الإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية.[3]

2- التدقيق التشغيلي (النشاط): يقوم هذا النوع من التدقيق بدراسة أحد الوحدات الخاصة بالمؤسسة لأغراض قياس أدائها، حيث يقوم بفحص كافة أو بعض أجزاء من الإجراءات التشغيلية للمؤسسة بهدف تقييم فعالية وكفاءة التشغيل. فتقيس الفعالية فيما إذا كانت المؤسسة تحقق غاياتها وأهدافها، أما الكفاءة فهي توضح كيفية استخدام المؤسسة بشكل أفضل مواردها لتحقيق غاياتها، بالإضافة إلى أن عمليات الفحص التشغيلي لا تقتصر على المحاسبة فقط وإنما تتضمن تقييم الهيكل التنظيمي والتسويق وطرق الإنتاج، أو يخضع أي مجال من المؤسسة للتقييم.[4] لهذا فقد عرف معهد المدققين الداخليين (IIA) تدقيق التشغيل بأنه: "عبارة عن إجراءات منظمة لتقييم

---

[1]- زاهرة توفيق سواد: مراجعة الحسابات والتدقيق، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 198 [بتصرف].

[2]- خالد أمين عبد الله: علم تدقيق الحسابات (الناحية العملية)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004، ص ص 11- 12.

[3]- هادي التميمي: مدخل إلى التدقيق (من الناحية النظرية والعملية)، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 23 [بتصرف].

[4]- أمين السيد أحمد لطفي: التطورات الحديثة في المراجعة، مرجع سبق ذكره، ص 28.

فاعلية وكفاءة نشاط المؤسسة، وتقديم تقرير مناسب إلى الإدارة المختصة حول النتائج وإعطاء التوصيات الضرورية للإصلاحات."[1]

3- تدقيق الإلتزام (الرقابة): يهدف هذا النوع من التدقيق إلى تحديد ما إذا كان الزبون قد إلتزم بإجراءات وقواعد محددة موضوعة من قبل هيئة معينة، ويشمل تدقيق الالتزام تحديد ما إذا كان العاملين في إدارة المؤسسة يتبعون الإجراءات الموضوعة من قبل المراقب، بالإضافة إلى فحص الإتفاقيات مع البنوك وباقي المقرضين الآخرين للتأكد من أن المؤسسة تلتزم بالمتطلبات القانونية. ففي الواقع يحكم عمل كل مؤسسة خاصة وكل مؤسسة غير هادفة للربح مجموعة من السياسات الموضوعة من قبل هيئة معينة والاتفاقيات التعاقدية والمتطلبات القانونية التي تتطلب القيام بتدقيق الالتزام.[2]

يمكن عرض أنواع التدقيق ملخصة في الجدول رقم (16) كالآتي:

الجدول رقم (16): الأنواع الرئيسية للتدقيق والفرق بينهم

أساس المقارنة	تدقيق القوائم المالية	التدقيق التشغيلي	تدقيق الالتزام
الغرض	فحص القوائم المالية، وتحديد ما إذا كانت تعطي صورة حقيقية وصادقة، وأنها تعرض بعدالة الميزانية المالية وجدول حساب النتيجة للمؤسسة وتدفقاتها النقدية.	دراسة وحدة خاصة بأحد المؤسسات بهدف قياس فعالية وكفاءة التشغيل.	فحص إجراءات المؤسسة والسجلات المالية المؤداة لتحديد ما إذا كانت المؤسسة تتبع إجراءات وقواعد خاصة أو لوائح محددة من قبل الهيئات العليا، بالإضافة إلى تحديد ما إذا كان قد تم الالتزام بالمتطلبات الخارجية بالقرض.
المعلومات	القوائم المالية للمؤسسة.	عدد سجلات الأجور التي تم تشغيلها في الشهر، والتكاليف التي تم إنفاقها بالإدارات وعدد الأخطاء التي تم ارتكابها.	سجلات ودفاتر المؤسسة.
المعايير المقررة	المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.	معايير المؤسسة من الكفاءة والفعالية في إدارة الأجور.	شروط اتفاقية الحصول على القرض.
أدلة الإثبات المتاحة	الدفاتر والمستندات والمصادر الخارجية للأدلة.	تقارير الأخطاء وسجلات الأجور وتكاليف تشغيل حساب الأجور.	القوائم المالية والحسابات.

المصدر: أمين السيد أحمد لطفي: التطورات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 30.

من الملاحظ أن كل نوع من هذه الأنواع يقوم بها مدقق متخصص. فالمدقق المستقل (الخارجي) يهتم بصفة أساسية بتدقيق القوائم المالية، أما المدقق الداخلي فيركز على التدقيق التشغيلي وتدقيق القوائم المالية

[1] – هادي التميمي: مرجع سبق ذكره، ص 24.

[2] – أحمد حلمي جمعة: المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار صفا ء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 11.

والمدقق الحكومي يهتم بأداء تدقيق الالتزام، ولكن في ظل تطورات تكنولوجيا المعلومات فإن العمليات المختلفة أصبحت متداخلة ومتكاملة لحدٍ كبير.

المطلب الثاني: فروض ومبادئ التدقيق

للقيام بعملية التدقيق يجب إتباع جملة من الفروض ومجموعة من المبادئ من أجل الوصول إلى الأهداف الواجب تحقيقها.

أولا: فروض التدقيق

يقوم التدقيق على مجموعة من الفروض التي يتخذ منها إطار نظري، ويمكن الرجوع إليه في عمليات التدقيق المختلفة، فهو قاعدة تحظى بقبول عام وتعبر عن التطبيق العملي، كما يستخدم في حل نوع معين من المشاكل أو ترشيد السلوك. تتمثل هذه الفروض في الآتي:[1]

1- الفروض المتعلقة بتبرير عملية التدقيق:

تتمثل الفروض المرتبطة بعملية التدقيق في الآتي:

- تفتقد جودة المعلومات المحاسبية المقرر عنها في القوائم المالية إلى المصداقية الكافية بدون القيام بالتحقيق والتصديق الرسمي الذي يتم استخدامه بثقة تامة عن طريق المساهمين والمستخدمين الآخرين للتقرير كجزء من عملية المساءلة المحاسبية للمؤسسة؛
- تعتبر عملية التحقق والتصديق على جودة القوائم المالية أكثر عمليات التدقيق المرغوبة في تعميم مواقف المؤسسة عند استخدام وظيفة التدقيق كجزء من عملية المساءلة المحاسبية للمؤسسة؛
- تمثل التحقق والتصديق على جودة القوائم المالية أفضل ما يتم تحقيقه عن طريق اللوائح عند تعميم المواقف المرتبطة بالمؤسسة؛
- يمكن التصديق على جودة القوائم المالية بشكل مقنع عن طريق عملية التحقق والتصديق التي تم القيام بها عن طريق أداء عملية التدقيق الخارجي.

2- الفروض السلوكية للتدقيق:

يمكن إيجاز الفروض السلوكية للتدقيق في النقاط الثلاثة الآتية:

- عدم وجود تعارض بين المدقق والإدارة التي قد تعرقل القيام بعملية التحقق والتصديق على جودة القوائم

[1]- أمين السيد أحمد لطفي: فلسفة المراجعة، مرجع سبق ذكره، ص ص 133-135.

المالية؛[1]

- يتعين أن يكون المدقق في حالة استقلال وحياد سواء ذهنيا أو ماديا من أجل التحقق والتصديق بموضوعية كافية على جودة القوائم المالية؛
- يجب أن يكون المدقق ذو مهارة وخبرة كافية تمكنه من أداء وظيفة التدقيق الأمر الذي من شأنه يمكنه من التحقق والتصديق بكفاية فنية كافية على جودة القوائم المالية.

3- **الفروض الوظيفية:**

ترتبط الفروض الوظيفية بالنقطتين الآتيتين:

- يتم تفسير جودة القوائم المالية في ضوء ملاءمتها وإمكانية الاعتماد عليها، بالإضافة إلى وجود معايير يقوم المدقق على أساسها بالتقرير عن مثل تلك الجودة؛
- توجد أدلة إثبات كافية وصالحة وملائمة ومتاحة التي تسمح للمدقق بإبداء رأيه عن صدق القوائم المالية ويمكن أيضا أن يقوم بجمع وتقييم تلك الأدلة الضرورية داخل مدى زمني معقول وعند تكلفة مقبولة.

ثانيا: المبادئ العلمية للتدقيق

المبدأ هو عبارة عن نتائج أو تعميمات مشتقة من مفاهيم وبديهيات ومصادرات المجال وأن تكون متسقة مع هذه المقومات، كما أنها تكون قادرة على تفسير الإجراءات والطرق المحاسبية المتبعة فعلاً في التطبيق العملي ويجب أيضا أن تصاغ في شكل قضايا تفسيرية وأن تكون سببية، حيث تم الاتفاق بين الباحثين على أن هناك مجموعتين من المبادئ العلمية للتدقيق التي ترتبط بكل ركن من أركانه (التأكيد والتقرير)، وبناءاً على ذلك فإن المبادئ العلمية للتدقيق يمكن تقسيمها كالآتي:[2]

1- **المبادئ المرتبطة بالفحص (التحقق):**

تتمثل هذه المبادئ على العناصر الأربعة الآتية:

أ- **مبدأ تكامل الإدراك الرقابي:** يقصد بهذا المبدأ المعرفة التامة بطبيعة أحداث المؤسسة وآثارها الفعلية والمحتملة على كيان المؤسسة وعلاقاتها بالأطراف الأخرى من جهة، والوقوف على احتياجات الأطراف المختلفة للمعلومات المحاسبية عن هذه الآثار من جهة أخرى.

[1]- طواهر محمد التهامي، صديقي مسعود: المراجعة وتدقيق الحسابات (الإطار النظري والممارسة التطبيقية)، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2006، ص ص 12-15.

[2]- أحمد حلمي جمعة: المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث (الإطار الدولي أدلة ونتائج التدقيق)، مرجع سبق ذكره، ص ص 52-53.

ب- **مبدأ الشمول في مدى الفحص الاختباري:** يقصد به أنه يشمل جميع أهداف المؤسسة الرئيسية والفرعية وجميع التقارير المالية المعدة بواسطة المؤسسة مع مراعاة الأهمية النسبية لهذه الأهداف وتلك التقارير.

ج- **مبدأ الموضوعية في الفحص:** يشير هذا المبدأ إلى ضرورة التخفيض إلى أقصى حد ممكن من عنصر التقدير الشخصي أو التمييز أثناء الفحص من خلال الاستناد إلى العدد الكافي من أدلة الإثبات التي تؤيد رأي المدقق وتدعمه خصوصا اتجاه العناصر والمفردات التي تعتبر ذات أهمية كبيرة نسبيا، وتلك التي يكون احتمال حدوث الخطأ فيها أكبر من غيرها.

2- **المبادئ المرتبطة بالتقرير:**

تشمل العناصر الآتية:

أ- **مبدأ كفاية الاتصال:** يقصد بهذا المبدأ مراعاة أن يكون تقرير أو تقارير المدقق أداة لنقل أثر العمليات الاقتصادية للمؤسسة لجميع المستخدمين لها بصورة حقيقية تبعث على الثقة بشكل يحقق الأهداف المرجوة من إعداد هذه التقارير.

ب- **مبدأ الإفصاح:** يشير إلى مراعاة أن يفصح المدقق عن كل ما هو متعلق بتوضيح مدى تنفيذ الأهداف بالمؤسسة ومدى تطبيق للمبادئ والإجراءات المحاسبية والتغير فيها، بالإضافة إلى إظهار المعلومات التي تؤثر على دلالة التقارير المالية وإبراز جوانب الضعف إن وجدت في أنظمة الرقابة والمستندات والدفاتر والسجلات.[1]

ج- **مبدأ الإنصاف:** يقصد به مراعاة أن تكون محتويات تقرير المدقق والتقارير المالية منصفة لجميع المرتبطين والمهتمين بالمؤسسة سواء داخلية أو خارجية.

د- **مبدأ السببية:** يشير إلى مراعاة أن يشمل التقرير تفسيرا واضحا لكل تصرف غير عادي يواجه به المدقق وأن تبنى تحفظاته ومقترحاته على أسباب حقيقية وموضوعية.

[1]- أمين السيد أحمد لطفي: المراجعة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 26.

المطلب الثالث: مكونات عملية التدقيق

تمثل عملية التدقيق منهجية محددة بدقة لمساعدة المدقق على جمع أدلة إثبات كافية وصالحة، وعادة ما يتم استخدام نموذج معياري لعملية التدقيق ذو أربعة مراحل هي:[1]

أولا: قبول الزبون (المرحلة السابقة للتخطيط)

تهدف هذه المرحلة إلى تحديد قبول الزبون وتقرير الحصول على زبون جيد أو استمرار العلاقة مع زبون قائم. ويتم القيام بالإجراءات من خلال:

- تقييم الخلفية السابقة عن الزبون والأسباب المرتبطة بالتدقيق؛
- تحديد ما إذا كان المدقق قادرا على الوفاء بالمتطلبات الأخلاقية بالتدقيق؛
- إعداد مقترح بقبول الزبون؛
- اختيار أعضاء فريق التدقيق لأداء عملية التدقيق.

ثانيا: التخطيط

تهدف عملية التخطيط إلى تحديد مقدار ونوع دليل الإثبات والفحص المطلوب للمدقق والتأكد بأنه ليس هناك انحراف يتسم بالأهمية النسبية في القوائم المالية. ويقوم التخطيط بالإجراءات الآتية:

- أداء إجراءات التدقيق لفهم المؤسسة والبيئة التي تعمل فيها متضمنا ضوابط الرقابة الداخلية؛
- تقييم مخاطر الانحرافات التي تتسم بالأهمية النسبية للقوائم المالية؛
- تحديد الأهمية النسبية؛
- إعداد مذكرة تخطيط وبرنامج تدقيق يتضمن استجابة المدقق للمخاطر المحددة.

ثالثا: الاختبار وأدلة الإثبات

تهدف إلى اختبار أدلة الإثبات المدعمة لضوابط الرقابة الداخلية وعدالة القوائم المالية. ويتمثل إجراءات هذه المرحلة في:

- اختبارات الالتزام بضوابط الرقابة الداخلية؛
- اختبارات التحقق الأساسية للعمليات؛
- الإجراءات التحليلية؛
- اختبارات تفاصيل الأرصدة؛

[1]- أمين السيد أحمد لطفي: التطورات الحديثة في المراجعة، مرجع سبق ذكره، ص 44.

- البحث عن التزامات غير مسجلة.

رابعا: التقييم والتقرير

هي المرحلة الأخيرة من عملية التدقيق، حيث تهدف إلى إتمام إجراءات التدقيق وإصدار رأي التدقيق ويتمثل إجراءاتها في:[1]

- أداء إجراءات لتحديد الأحداث اللاحقة؛
- فحص القوائم المالية وأي تقرير ذو أهمية؛
- أداء إجراءات الانتهاء من العملية؛
- إعداد أمور خاصة باهتمام المؤسسين؛
- التقرير إلى مجلس الإدارة؛
- إعداد تقرير التدقيق.

المطلب الرابع: معايير التدقيق

تمثل معايير التدقيق إرشادات (دليل) عامة لمساعدة المدققين على تنفيذ مسؤوليتهم المهنية عند تدقيق القوائم المالية التاريخية، وهي تشتمل على اعتبارات الجودة المهنية مثل: الكفاءة والحياد ومتطلبات التقرير وأدلة التدقيق.

أولا: معايير التدقيق المتعارف عليها

قام المعهد الأمريكي للمحاسبين (AICPA) بإصدار عشر معايير عامة متعارف عليها عام 1947 مع إجراء تعديلات بسيطة عليها في تواريخ لاحقة، وهذه المعايير لا تكفي لتوفير إرشادات شاملة للممارسين ولكنها تمثل إطارا عاما يمكن للمعهد من خلاله أن يقدم تفسيرات لممارسة التدقيق. كما تعتبر معايير التدقيق المبادئ التي تحكم أية عملية تدقيق فهي الإطار الذي من خلاله يقوم المدقق باستخدام الإجراءات للوصول إلى الأهداف الواجب تحقيقها. تنقسم هذه المعايير إلى ثلاث مجموعات هي:

1- **المعايير العامة (الشخصية)**: توصف هذه المجموعة بأنها عامة لكونها تعد لمقابلة معايير العمل الميداني ومعايير التقرير، كما أنها توصف بأنها شخصية لأنها تحتوي على الصفات الشخصية للمدقق، وتتكون هذه المجموعة من ثلاثة معايير هي:[2]

[1] - أمين السيد أحمد لطفي: التطورات الحديثة في المراجعة، المرجع السابق، ص 44.

[2] -American Institute of Certified Public Accountants AICPA : Generally Accepted Auditing Standards, SAS N° 1, AU Section 150, 15 December, 2001, P P 1-3.

أ- **المعيار الأول:** يجب أن يتم أداء التدقيق بواسطة شخص أو أشخاص حصلوا على مستوى ملائم من التدريب وتتوافر لديهم المهارة الفنية الملائمة للعمل كمدقق أو كمدققين، وينقسم هذا المعيار إلى العناصر الآتية:[1]

- التأهيل العلمي أو الدراسي؛
- التأهيل العملي أو الخبرة المهنية؛
- الربط بين التأهيل ومتطلبات الأداء المهني من خلال إنشاء جداول تتضمن جدول المحاسبين أو المدققين تحت التمرين، وجدول المحاسبين أو المدققين، وجدول مساعدي المحاسبين أو المدققين.

ب- **المعيار الثاني:** يجب أن يتوافر في المدقق خلال مراحل عمله على الاستقلال في الاتجاه الذهني، ويتضمن هذا المعيار ثلاثة أبعاد هي: إعداد برنامج التدقيق، الفحص، إعداد التقرير؛

ج- **المعيار الثالث:** يجب على المدقق ممارسة العناية المهنية الواجبة في أداء عملية التدقيق وإعداد التقرير.

2- **معايير العمل الميداني:** هي متعلقة بتنفيذ عملية التدقيق والإجراءات التي عليه إنجازها، كما تبرز لنا هذه المعايير أهمية دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية، ومن ثم تحديد حجم الاختبارات، وتتضمن هذه المعايير العناصر الآتية:[2]

أ- **المعيار الرابع:** يجب أن يتم التخطيط على نحو كاف، وتخصيص المهام على المساعدين والإشراف عليهم بشكل صحيح وملائم، ويرتكز هذا المعيار على عنصر الوقت من حيث توقيت تعيين المدقق وتوقيت القيام بالتدقيق، وتوقيت تنفيذ إجراءات التدقيق؛

ب- **المعيار الخامس:** يجب الحصول على فهم كاف للرقابة الداخلية لتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية سواء كانت ناتجة عن خطأ أو غش، وتحديد طبيعة وتوقيت ومدى الاختبارات التي يجب القيام بها، ويمكن للمدقق دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال تجميع المعلومات عن المؤسسة بالوسائل الآتية:[3]

- الوصف الكتابي لنظام الرقابة الداخلية؛
- استخدام خرائط التدفق لوصف نظام الرقابة الداخلية؛
- إعداد قوائم استقصاء عن نظام الرقابة الداخلية.

---

[1]- أحمد حلمي جمعة: المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث (الإطار الدولي أدلة ونتائج التدقيق)، مرجع سبق ذكره، ص 55.

[2] - American Institute of Certified Public Accountants AICPA: Op .Cit, p p 1-3.

[3]- خالد أمين عبد الله: علم تدقيق الحسابات (الناحية العملية)، مرجع سبق ذكره، ص 17.

وبعد الدراسة السابقة يقوم المدقق بإعداد ورقة عمل تتضمن نقاط الضعف أو قوة نظام الرقابة الداخلية والتوصيات المقترحة للمؤسسة محل التدقيق، كما يترتب على الدراسة السابقة إما توسيع أو تضييق إجراءات التدقيق.

ج- **المعيار السادس:** يجب الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة عن طريق القيام بإجراءات التدقيق (الفحص، الملاحظة، الاستفسار، كتابة التقرير) حتى يتوفر أساس مناسب لإبداء الرأي في القوائم المالية محل التدقيق.[1]

3- **معايير التقرير:** تبين توجيهات معينة لتحضير تقرير المدقق، وتتضمن المعايير الآتية:[2]

أ- **المعيار السابع:** يجب أن يذكر في تقرير المدقق ما إذا كان عرض القوائم المالية يتم وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، ومن وجهة نظر هذا المعيار يمكن تبويب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها إلى المجموعات الآتية:[3]

- **المجموعة الأولى:** المبادئ العامة التي يمكن إجمالها في: مبدأ الحيطة، مبدأ الثبات، مبدأ الشمول مبدأ الأهمية النسبية، مبدأ الإفصاح. كما يمكن إضافة مبدأ آخر جديد يتعلق بأمن المعلومات المحاسبية نتيجة قيام العديد من المؤسسات بتطبيق الأعمال المحاسبية من خلال ما يسمى بالتجارة الالكترونية التي نتجت عن استخدام تكنولوجيا المعلومات.
- **المجموعة الثانية:** المبادئ العلمية المرتبطة بالربح، ويمكن إجمالها في: مبدأ تحقق الإيراد، مبدأ التكلفة في قياس النفقة، مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات.
- **المجموعة الثالثة:** المبادئ العلمية المرتبطة بالميزانية المالية التي يمكن إجمالها في: مبدأ التكلفة التاريخية ناقصا الاهتلاك، مبدأ القيمة المنتظر تحقيقها مستقبلاً.

ب- **المعيار الثامن:** يجب تحديد في التقرير حالات عدم الثبات في تطبيق مبادئ المحاسبة المتعارف عليها بين الفترة الحالية والفترة السابقة؛[4]

---

[1] - محمد سمير الصبان، محمد مصطفى: الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 166.

[2] -American Institute of Certified Public Accountants AICPA :Op .Cit, p p 1-3.

[3] - أحمد حلمي جمعة: المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث (الإطار الدولي أدلة ونتائج التدقيق)، مرجع سبق ذكره، ص ص 56-57.

[4] - أمين السيد أحمد لطفي: المراجعة بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 118.

ج- **المعيار التاسع:** عندما يحدد المدقق أن الإفصاح بالمعلومات ليست كافية بشكل معقول في هذه الحالة يجب على المدقق ذكر ذلك في التقرير؛[1]

د- **المعيار العاشر:** يجب على المدقق إما إبداء الرأي حول القوائم المالية ككل، أو عن بعض العناصر التي أثرت على عدم إبداء الرأي، وعندما لا يستطيع المدقق التعبير عن الرأي الإجمالي في القوائم المالية يجب أن يبين أسباب ذلك في التقرير. وعندما يرتبط اسم المدقق بالقوائم المالية المرفقة بالتقرير يجب أن يشير بوضوح في التقرير إلى طبيعة عمل المدقق ودرجة مسؤوليته، وبناء على هذا المعيار يمكن تقسيم رأي المدقق إلى الأنواع التالية: رأي بدون تحفظ، رأي بتحفظ، رأي بالامتناع، رأي معاكس أو مخالف.

يظهر الشكل رقم (05) ملخص لمعايير التدقيق المتعارف عليها.

الشكل رقم (05): معايير التدقيق المتعارف عليها

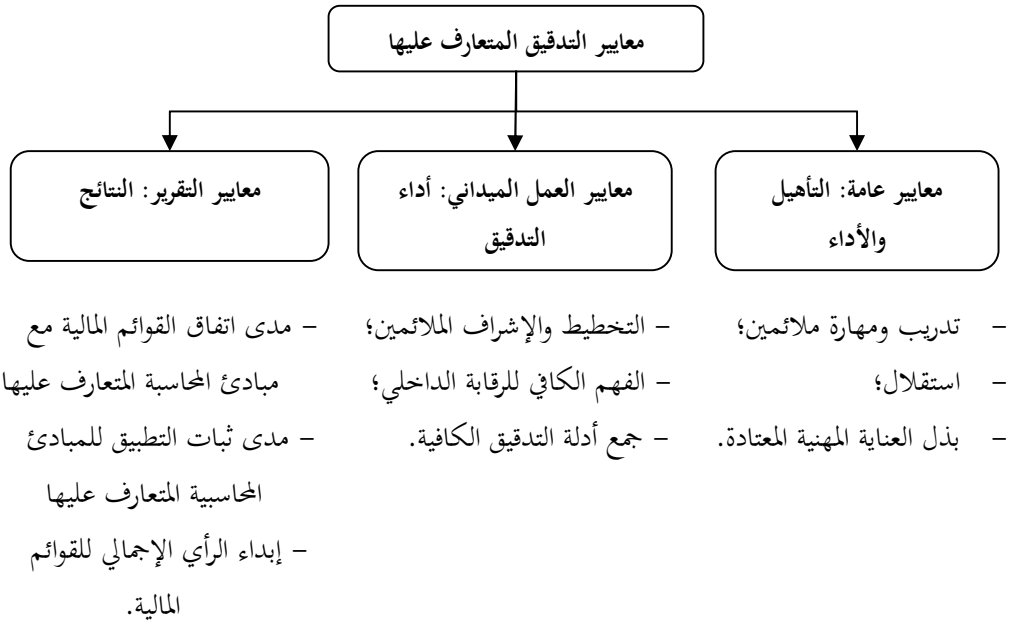

المصدر: ألفين أرينز، جيمس لوبك: المراجعة (مدخل متكامل)، ترجمة: محمد محمد عبد القادر الديسطي، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2002، ص 42.

ثانيا: معايير التدقيق الدولية

بسبب التغيرات العالمية وشدة المنافسة والرغبة في توحيد الممارسة المتعلقة بالمحاسبة والتدقيق، فقد نشأت الحاجة إلى وضع معايير دولية للتدقيق التي تصدر من قبل مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية (IAASB) المنبثقة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، وهذا في إطار عملية صحيحة شاملة شفافة تسلم وتقبل بها جميع الجهات ذات المصلحة العامة.

[1]- غسان فلاح المطارنة: تدقيق الحسابات المعاصر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006 ، ص 46.

1- **الاتحاد الدولي للمحاسبين:**(**IFAC**) هو منظمة عالمية للمحاسبة تأسس عام 1977 في ميونيخ بألمانيا في المؤتمر العالمي 11، وهو مكرس لخدمة المصلحة العامة من خلال تعزيز المهنة والمساهمة في تطوير الاقتصاديات العالمية من خلال إنشاء معايير مهنة عالية المستوى والتشجيع على اعتمادها.[1]

يضم في عضويته 179 عضوا ومنظمة في 130 بلدا ودولة (اعتبارا من 15 نوفمبر 2013)، وهو ما يقارب 2,5 مليون محاسب في الممارسة العامة والتعليم، والخدمات الحكومية والصناعة والتجارة، ويقوم بالمهام الآتية:[2]

- المساهمة في وضع معايير عالية الجودة والتوجيه؛
- تسهيل اعتماد وتنفيذ المعايير؛
- المساهمة في تطوير منظمات المحاسبة المهنية قوية وشركات المحاسبة وممارسات عالية الجودة من طرف المحاسبين المهنيين؛
- تعزيز قيمة المحاسبين المهنيين في جميع أنحاء العالم.

يتبع كل من مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية (IAASB) ومجلس معايير التعليم المحاسبي الدولية (IAESB) ومجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين (IESBA)، ومجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSASB) عملية صارمة تدعم وضع معايير عالية الجودة للمصلحة العامة بطريقة شفافة وفعالة وكفؤة.[3] وتصدر هذه المجالس البيانات الآتية:[4]

أ- **بالنسبة لـ (IAASB)**: تأسس في مارس 1978 وكان يعرف سابقا بلجنة ممارسات التدقيق الدولية (IAPC)، ومن بين مهامه: تحديد معايير التدقيق، وضمان الهيئة الدولية لمعايير دولية عالية الجودة ورقابة الجودة وعمليات التأكيد الأخرى، بالإضافة إلى الخدمات ذات العلاقة التي تعزز ثقة الجمهور.

ب- **بالنسبة لـ (IAESB)**: يضع هذا المجلس معايير التعليم في مجال التعليم المحاسبي المهني التي تفرض الكفاءة المهنية والمهارات التقنية والقيم والأخلاق والمواقف.

ج- **بالنسبة لـ (IESBA)**: يحدد مجموعة عالية الجودة من معايير الأخلاق المناسبة دوليا للمحاسبين المهنيين بما في ذلك متطلبات استقلال المدقق.

---

[1]- حسين القاضي، مأمون حمدان: حسين القاضي، مأمون حمدان: المحاسبة الدولية ومعاييرها، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2008، ص 110.

[2] -www. IFAC.org , بتاريخ: 20/09/2015.

[3]- الاتحاد الدولي للمحاسبين: مرجع سبق ذكره، ص 3.

[4] -www. IFAC.org, بتاريخ: 20/09/2015.

د- **بالنسبة لـ (IPSASB)**: يضع المعايير والبرامج الهادفة لتحسين الإدارة في مؤسسات القطاع العام في جميع أنحاء العالم لإعداد القوائم المالية. وذلك كالآتي:

- وضع معايير عالية الجودة للاستخدام من قبل هيئات القطاع العام؛
- تعزيز القبول والتقارب الدولي؛
- توفير معلومات شاملة للإدارة المالية واتخاذ القرارات في القطاع العام؛
- توفير التوجيه بشأن القضايا والتجارب في إعداد التقارير المالية في القطاع العام.

2- تصنيفات معايير التدقيق الدولية: وضعت معايير التدقيق الدولية لتسهيل مهمة فهم وتطبيق ما تصدره هيئة المعايير الدولية للتدقيق والتأكيدات (IAASB) التابع لاتحاد الدولي المحاسبين (IFAC)، وقد أصدرت هذه الهيئة المعايير التي يجب أن تطبق على تدقيق القوائم المالية التاريخية وأعمال التأكيدات، تصنف هذه المعايير إلى الأبواب الآتية:[1]

أ- **200-299**: المبادئ العامة والمسؤوليات: يتناول المسؤوليات الكلية للمدقق المستقل عند إجراء عملية تدقيق للبيانات المالية وفقًا لمعايير التدقيق الدولية، كما يبين الأهداف الكلية للمدقق لتمكين المدقق من تحقيق هذه الأهداف، بالإضافة إلى أنه يتضمن متطلبات تحدد المسؤوليات العامة للمدقق المعمول بها في كافة عمليات التدقيق.

ب- **300-499**: تقييم المخاطر والاستجابة في تقدير الأخطاء: الهدف منه هو وضع إستراتيجية التدقيق الشاملة للعملية وتطوير خطة التدقيق.

ج- **500-599**: أدلة التدقيق: الهدف منه تصميم وأداء إجراءات التدقيق بطريقة تتيح له الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة ليستطيع التوصل إلى استنتاجات معقولة يبني عليها رأي المدقق.

د- **600-699**: الاستفادة من عمل الآخرين: يعالج حالة إعطاء تقرير حول القوائم المالية من قبل مدقق يعتمد على مدقق آخر الذي لا توجد معه علاقات مهنية، كما ينبغي من المدقق الرئيسي الاتصال بالمدقق الآخر ليخبره عن بعض الأمور المهمة.

[1]- الاتحاد الدولي للمحاسبين: مرجع سبق ذكره، ص ص 38-806 [بتصرف].

هـ- **700–799**: نتائج وتقارير التدقيق: الهدف منه تكوين رأي حول القوائم المالية على تقييم الاستنتاجات التي توصل إليها بناءاً على أدلة التدقيق، وكذلك التعبير بوضوح عن ذلك الرأي في تقرير خطي يصف الأساس الذي استند إليه ذلك الرأي.[1]

و- **800–899**: المجالات المتخصصة: الهدف منه تطبيق معايير التدقيق الدولية في تدقيق بيانات مالية معدة وفقا لإطار الهدف الخاص والاعتبارات الخاصة ذات العلاقة بشكل مناسب منها: قبول العملية التخطيط لتلك العملية وتنفيذها، بالإضافة إلى تكوين رأي وإعداد تقارير حول القوائم المالية.

بالإضافة إلى ما سبق هناك معايير أخرى تهتم بالتدقيق والتأكيدات والخدمات ذات العلاقة الدولية هي:[2]

أ- **1000 – 1100**: بيانات ممارسة التدقيق الدولية.

ب- **2000 – 2699**: المعايير الدولية لعمليات التدقيق.

ج- **3000 – 3699**: المعايير الدولية لعمليات التأكيد عدا عن عمليات التدقيق للمعلومات المالية التاريخية.

د- **4000 – 4699**: المعايير الدولية للخدمات ذات العلاقة.

سيتم عرض هذه المعايير بالتفصيل في الملحق رقم (03).

فقد أشارت المقدمة المقترحة للمعايير الدولية حول رقابة الجودة والتدقيق والمراجعة والتأكيد والخدمات ذات العلاقة إلى أن السلطة المرتبطة بالمعايير التي أصدرها مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي تتمثل في الآتي:[3]

- يجب تطبيق معايير التدقيق الدولية في تدقيق القوائم المالية التاريخية؛
- يجب تطبيق المعايير الدولية لعمليات التدقيق في مراجعة البيانات المالية (القوائم المالية) التاريخية المرحلية؛
- يجب تطبيق المعايير الدولية لعمليات التأكيد في عمليات التأكيد التي تتناول البيانات المالية المستقبلية؛
- يجب تطبيق المعايير الدولية للخدمات ذات العلاقة في عمليات الجمع والعمليات التي تجرى لتطبيق الإجراءات المتفق عليها للمعلومات وخدمات عدم التأكيد الأخرى.

---

[1]- هادي التميمي: مرجع سبق ذكره، ص 38.

[2]- الاتحاد الدولي للمحاسبين: إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، ترجمة: جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (مجموعة طلال أبو غزالة)، الجزء الثاني، عمان، الأردن، 2010، ص ص 27-389 [بتصرف].

[3]- أحمد حلمي جمعة: المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث (الإطار الدولي أدلة ونتائج التدقيق)، مرجع سبق ذكره، ص 59.

المبحث الثاني: الأهداف والمبادئ العامة التي تحكم عملية تدقيق القوائم المالية

لقد أصدر مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي معيار التدقيق الدولي رقم (200) الموسوم: الأهداف والمبادئ العامة التي تحكم تدقيق القوائم المالية، وسنتطرق إلى هذه الأهداف والمبادئ التي جاء بها المعيار في الآتي:

المطلب الأول: الأهداف العامة التي تحكم عملية تدقيق القوائم المالية

تتطلب الأهداف العامة لتفسيرات واجتهادات ولن تؤدي دورها إذا تمت صياغتها بصورة تفصيلية دقيقة إذ أن الأهداف تؤدي وظيفة الإرشاد إلى المسار الذي يجب أن تسلكه أعمال التدقيق وليس لتحديده. وحسب المعيار الدولي رقم (200) فإن الهدف من تدقيق القوائم المالية هو تمكين المدقق من إبداء رأيه فيما إذا كانت البيانات المالية (القوائم المالية) قد أعدت من كافة النواحي الأساسية وفقا لإطار تقارير مالية محددة.

لذلك فإن عملية تدقيق القوائم المالية تعد عملية تأكيد، وتطبق معايير التدقيق الدولية في نطاق عملية تدقيق القوائم المالية التي تحتوي على المبادئ الأساسية والإجراءات الضرورية مع الإرشادات ذات العلاقة التي سيتم تطبيقها في عملية التدقيق، ولتحقيق هذا الهدف يجب على المدقق الإلتزام بالآتي:[1]

- الامتثال للمتطلبات الأخلاقية المناسبة المتعلقة بعملية التدقيق؛
- إجراء عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية.

بالإضافة إلى ما تقدم يجب على المدقق عند قيامه بإجراء عملية التدقيق مراعاة العناصر الستة الآتية:[2]

1- **نطاق تدقيق القوائم المالية:** تمثل إجراءات التدقيق الواردة في تقرير المدقق وبناء على معايير التدقيق الدولية التي تعتبر مناسبة في ظل الظروف لتحقيق هدف هذه العملية، وعند تحديد إجراءات التدقيق على المدقق الامتثال لكل معيار من معايير التدقيق الدولية المعمول بها.

2- **الحذر المهني:** يقصد بموقف الحذر المهني قيام المدقق بإجراء تقييم ناقد مع عقل متسائل لصحة أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وأنه متيقظ لأدلة التدقيق التي تناقض أو تدعو للتساؤل بشأن موثوقية المستندات والاستجابة للاستفسارات والمعلومات الأخرى التي تم الحصول عليها من المؤسسة.

3- **التأكيد المعقول:** تهدف عملية التدقيق إلى توفير تأكيدات معقولة بأن القوائم المالية خالية من أي أخطاء ذات أهمية أو انحرافات هامة سواء بسبب الغش أو الخطأ، فهو مفهوم يتعلق بجمع أدلة التدقيق اللازمة، لأنه يستنتج بعدم وجود انحرافات ذات أهمية في القوائم المالية ككل ويتعلق أيضا بعملية التدقيق بكاملها.

---

[1] - أحمد حلمي جمعة: المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث (الإطار الدولي أدلة ونتائج التدقيق)، المرجع السابق، ص ص 131-149.

[2] - المرجع نفسه، ص ص 132-133.

بالرغم من ذلك فإن هناك قصور ومحددات ملازمة للتدقيق تؤثر على قدرة المدقق ليكتشف الانحرافات التي تتسم بالأهمية تنجم عن عوامل عديدة أهمها:[1]

- استخدام اختبارات، أي اختيار العينة في اختبارات العمليات والأرصدة؛
- القصور والتحديدات الذاتية للرقابة الداخلية؛
- حقيقة كون معظم أدلة التدقيق مقنعة وليست حاسمة.

بالإضافة إلى ذلك يتخلل طبيعة العمل الذي يقوم به المدقق لتكوين رأيه المهني إعطاء أحكام منها على وجه الخصوص ما يتعلق بالآتي:

- جمع أدلة التدقيق عند تقرير طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق؛
- التوصل إلى استنتاجات بناء على أدلة التدقيق التي تم جمعها.

4- **مخاطر التدقيق والأهمية النسبية:** تقوم المؤسسات بإتباع إستراتيجيات لتحقيق أهدافها، والإعتماد على طبيعة عملياتها وقطاعها والبيئة التنظيمية التي تعمل بها وحجمها وتعقيدها فإنها تواجه مخاطر عمل متنوعة ومن ثم فإن الإدارة مسؤولة عن تحديد هذه المخاطر والاستجابة لها، ولكن لا تتعلق جميع هذه المخاطر بإعداد القوائم المالية، لذلك فإن المدقق ملزم فقط بالمخاطر التي قد تؤثر على القوائم المالية. ويقصد بالمخاطر بأن يبدي المدقق رأي تدقيق غير مناسب عندما تحتوي القوائم المالية على انحرافات التي تتسم بالأهمية،[2] ولا يشمل هذا التعريف لمخاطر التدقيق مخاطر أن يبدي المدقق رأيا عن طريق الخطأ بأن القوائم المالية تحتوي على انحرافات تتسم بالأهمية، بل يجب القيام بالتخطيط لعملية التدقيق لتقليل مخاطر التدقيق إلى مستوى منخفض بشكل مقبول يتفق مع هدف عملية التدقيق، ويتم تقليل المخاطر بتصميم وأداء إجراءات التدقيق للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حتى يستطيع الحصول على استنتاج يبني عليه رأيه ويتم الحصول على تأكيد معقول عندما يكون المدقق قد قلل مخاطر التدقيق إلى مستوى منخفض بشكل معقول.

5- **المسؤولية عن القوائم المالية:** يقصد بها التمثيل المنظم للمعلومات المالية التي تشمل عادة الإيضاحات المأخوذة من السجلات أي إيصال الموارد الاقتصادية للمؤسسة أو التزاماتها في نقطة زمنية أو التغيرات في ذلك لفترة من الزمن حسب إطار إعداد التقارير المالية، فيمكن أن يشير إلى مجموعة كاملة من القوائم المالية المتمثلة في الميزانية المالية، جدول حساب النتيجة وجدول التغير في حقوق الملكية، وجدول التدفق النقدي والإيضاحات

[1]- داود يوسف صبح: مرجع سبق ذكره، ص ص 29-30

[2]- جورج دانيال غالي، علي إبراهيم طلبة: المفاهيم العلمية والأساليب الفنية الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 21.

وأيضا ملخصا للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى أو يشير إلى بيان مالي منفرد مثل الميزانية المالية أو جدول حساب النتيجة.[1]

6- **إبداء رأي حول القوائم المالية:** عندما يبدي المدقق رأيه حول مجموعة كاملة من القوائم المالية ذات الغرض العام المعدة حسب إطار إعداد تقارير مالية مصمم لتحقيق الغرض العام فإن على المدقق الرجوع إلى معيار التدقيق الدولي رقم (700) الموسوم: تقرير المدقق المستقل حول مجموعة كاملة من القوائم المالية ذات الغرض العام من أجل الاطلاع على المعايير والإرشادات الخاصة بالأمور التي يأخذها المدقق في الاعتبار عند تكوين رأيه حول هذه القوائم المالية وحول شكل ومحتوى تقرير المدقق. كما يجب عليه كذلك الرجوع إلى معيار التدقيق الدولي رقم (701) الموسوم: التعديلات على تقرير المدقق المستقل، وذلك عند إبداء رأي التدقيق المعدل بما في ذلك تأكيد الموضوع أو رأي متحفظ أو الامتناع عن الرأي، أو إبداء رأي معارض، بالإضافة إلى ذلك فيمكن للمدقق الرجوع إلى المعيار الدولي رقم (800) عند إبداء الرأي حول:

- مجموعة كاملة من القوائم المالية المعدة حسب أساس محاسبي شامل آخر؛
- عنصر في مجموعة كاملة من القوائم المالية ذات الغرض العام أو الغرض الخاص؛
- الامتثال للاتفاقيات التعاقدية؛
- بيانات مالية ملخصة.

المطلب الثاني: المبادئ العامة التي تحكم عملية تدقيق القوائم المالية

تحكم المدقق جملة من المبادئ الأخلاقية والسلوكية في أداء مسؤولياته المهنية، يتعين على هذا الأخير الإلتزام بها وهذه المبادئ هي:

أولا: الاستقلالية

يتطلب الاستقلال غياب أي اتصال مباشر أو غير مباشر من ناحية المدقق ومن ناحية أخرى، أولا المؤسسة أو الجهة الخاضعة للرقابة، والثانية الغرض من التحكم (للعمليات والمعالجة والعمل، ونتيجة العمل داخل نطاق التدقيق).[2] كما يجب أن يكون صادقا فكريا وحرا من أي التزام أو مصلحة في الزبون، إدارتها أو أصحابها.[3]

وينتج استقلال المدقق من فرضين من فروض التدقيق هما:

[1]- داود يوسف صبح: مرجع سبق ذكره، ص 30.

[2] -Micheline Friédérich, et Autres : Comptabilité et Audit (Manuel & Applications), DSCG4, Sup' Foucher, France, 2008 ,p453

[3]:AICPA : Independence, Sas No 1, Au Section 220, November, 1972, p1.

- عدم وجود تعارض في المصالح بين المدقق والزبون؛
- يتعين على المدقق ممارسة مهمته كمدقق فقط، وعند تأدية أي خدمات أخرى بخلاف التدقيق (خدمات الاستشارات الإدارية أو خدمات الضرائب) فإنها يجب أن تأخذ دورا ثانويا وفي ظل شروط وأوضاع معينة.

هذا يعني أن الاستقلالية يقصد بها قدرة المدقق على أداء مهامه بنزاهة وموضوعية دون التحيز إلى طرف من الأطراف.[1]

مما سبق ذكره يتضح أن الاستقلالية هي إبداء رأي فني محايد دون التحيز إلى طرف من الأطراف، أي أنه يتمتع بالحرية الكاملة اتجاه أعضاء المؤسسة موضوع التدقيق.

ثانيا: الأمانة (النزاهة)

هي معيار لتقييم الموضوعية، حيث أنها تمثل الصدق والاستقامة والحياد.[2]

يقصد بالنزاهة التعامل العادل والصدق، لذا يجب أى يكون للمدقق علاقة مع التقارير أو القوائم أو البلاغات أو المعلومات الأخرى، حيث يعتقد أن هذه المعلومات:[3]

- تحتوي على معلومات خاطئة أو مضللة بشكل كبير؛
- تحتوي على معلومات مقدمة بطريقة غير مسؤولة،
- تحذف أو تخفي المعلومات التي يطلب شملها، حيث يكون هذا الحذف أو الإخفاء مظللا.

لهذا يجب أن يكون المدقق صادقا وأمينا في جميع علاقاته المهنية.

ثالثا: الموضوعية

هي حالة من التفكير تؤدي إلى تطبيق التقدير غير المتحيز الذي لا يخضع المدقق لتأثير مصالحه الشخصية وتأثير الأطراف الأخرى.[4]

فهي تفرض إلتزاماً على جميع المدققين بأن لا يتهاونوا في حكمهم بسبب التحيز أو تداخل المصالح أو التأثير غير المفرط للآخرين، لذلك فإنه ينبغي تجنب العلاقات التي تؤثر على حكم المدقق.[5]

---

[1]- غسان فلاح المطارنة: مرجع سبق ذكره، ص 40.

[2] :Micheline Friédérich, et Autres : Op. Cit, p 452.

[3]- أحمد حلمي جمعة: المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث (الإطار الدولي، أدلة ونتائج التدقيق)، مرجع سبق ذكره، ص 84.

[4]- جورج دانيال غالي: تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 251.

[5]- أحمد حلمي جمعة: المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث (الإطار الدولي، أدلة ونتائج التدقيق)، مرجع سبق ذكره، ص 84.

من هنا نستنتج أنه يجب على المدقق إبداء رأيه بموضوعية، أي دون تداخل المصالح أو تأثير الآخرين عليه.

رابعا: الكفاءة والعناية المهنية

تتطلب كفاية المدقق توافر كل من المعرفة والمهارة التي تعبر تعبر عن حصيلة التعليم، أو التدريب، وكذلك الخبرة[1]، كما يتطلب أن يتوفر للمدقق معرفة كافية بأمور عديدة أهمها:[2]

- المبادئ المحاسبية ومعايير التدقيق المتعارف عليهما، وقواعد السلوك المهني، بالإضافة إلى التطورات الحديثة في هذا المجال؛
- الممارسات الملائمة لتلك المبادئ والمعايير والقواعد؛
- أثر التطورات في الحاسبات الآلية على ممارسته لعمله المهني؛
- استخدام الأساليب الكمية في المحاسبة والتدقيق؛
- مختلف القوانين التي تؤثر على تنفيذه لواجباته المهنية؛
- تأثيرات تزايد الاهتمام بالإفصاح عن الأداء البيئي للوحدات الاقتصادية على ممارسته لعمله المهني؛
- تأثيرات النمو في احتياجات مستخدمي القوائم المالية على ممارسته لعمله المهني.

بالإضافة إلى ذلك تتطلب الخدمات المهنية التي تتسم بالكفاءة إصدار أحكام سليمة عند تطبيق المعرفة والمهارات المهنية أثناء أداء هذه الخدمات، ويمكن تقسيم الكفاءة إلى مرحلتين مستقلتين هما:[3]

- اكتساب الكفاءة المهنية؛
- المحافظة على الكفاءة المهنية، حيث تتطلب المحافظة على الكفاءة المهنية على دراية مستمرة بالتطورات في مجال المحاسبة وأنشطة الأعمال الذي يساعد على تطوير القرارات والحفاظ عليها مما يمكن المدقق من الأداء بكفاءة في إطار البيئة المهنية.

أما العناية فهي تحمل مسؤولية العمل وفقا لشروط العملية، وكذلك العمل بعناية ودقة مع الالتزام بالإطار الزمني المحدد، لهذا فإن مفهوم العناية الواجبة له خصائص هامة هي:[4]

- تتضمن فكرة ممارسة المدققين المهارة والعناية والحذر المعقول؛

---

[1]- أمين السيد أحمد لطفي: فلسفة المراجعة، مرجع سبق ذكره، ص 140.

[2]- جورج دانيال غالي: مرجع سبق ذكره، ص ص 257-258.

[3]- أحمد حلمي جمعة: المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث (الإطار الدولي، أدلة ونتائج التدقيق)، مرجع سبق ذكره، ص 85.

[4]- غسان فلاح المطارنة: مرجع سبق ذكره، ص 41.

- يعتمد تحديد المهارة والعناية والحذر المعقول في أي عملية تدقيق على الظروف الخاصة بالحالة؛
- لقد أصبح معيار المهارة والعناية والحذر المعقول أكثر دقة خلال السنتين الأخيرة وأصبح المجتمع وعالم التجارة والمؤسسات أكثر تعقيدا وديناميكيا.

خامسا: السلوك المهني

يقصد به الثقة والمصداقية العامة في المدققين التي تعتمد على وجود اعتقاد دائم في نزاهتهم وموضوعيتهم بدون تحفظ وفي الظروف الملائمة التي يجب أن يتم قبول المسؤولية اتجاه الصالح العام مع وضع المصلحة الشخصية في المرتبة الثانوية، كما يتطلب خلق والاحتفاظ بالثقة من المدققين أن يظهروا صفات معينة ترتبط بشكل عام بالاستخدامات التي يتم إقرارها والتصديق عليها عن طريق المجتمع كمهنة.[1]

سادسا: السرية

يجب أن يحترم المدقق سرية المعلومات التي يحصل عليها نتيجة العلاقات المهنية التي ينبغي أن لا يفصح عن أي من هذه المعلومات لأطراف ثالثة دون تفويض صحيح ومحدد، إلا إذا كان هناك حق أو واجب قانوني أو مهني بالإفصاح عنها، كما يجب ألا تستخدم المعلومات السرية التي يتم الحصول عليها نتيجة العلاقات المهنية للمنفعة الشخصية للمدقق أو الأطراف الثالثة.[2]

المطلب الثالث: فحص وتدقيق القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية المرآة التي تعكس نتيجة النشاط والوضعية المالية للمؤسسة خلال السنة المالية، كما أنها تمثل الأداة الرئيسية اللازمة للإفصاح الملائم لكل ما يتعلق بعناصر النشاط في المؤسسة.

أولا: أهمية تدقيق القوائم المالية

ترجع أهمية تدقيق القوائم المالية إلى العناصر الآتية:[3]

- باعتبارها الأداة الرئيسية لإظهار نتيجة النشاط والوضعية المالية للمؤسسة؛
- توضح وتظهر نتيجة النشاط من أرباح وخسائر، مما يؤدي إلى تحديد مدى إمكانية توزيع الأرباح على المساهمين وغيرهم من مختلف الأطراف التي لها الحق في ذلك؛

[1] – أمين السيد أحمد لطفي: فلسفة المراجعة، مرجع سبق ذكره، ص 145.

[2] – أحمد حلمي جمعة: المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث (الإطار الدولي، أدلة ونتائج التدقيق)، مرجع سبق ذكره، ص 80.

[3] – محمد السيد سرايا: أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل (الإطار النظري ،المعايير والقواعد، مشاكل التطبيق العملي)، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص 591-592.

- تساعد هذه القوائم في تقييم أداة المؤسسة خلال السنة عن طريق دراسة وتحليل النتائج التي تظهرها البيانات التي تحتويها؛
- إجراء المقارنات لنفس المؤسسة لعدد من السنوات المتتالية ومن ثم استخلاص النتائج والمؤشرات الهامة التي تفيد في اتخاذ القرارات.

ثانيا: دور المدقق في فحص ومراجعة القوائم المالية

يتمثل دور المدقق في تدقيق القوائم المالية في المجالات الآتية:[1]

1- ينبغي على المدقق التحقق من صحة ودقة البيانات التي تحتويها القوائم المالية من خلال مراجعة:
- العناصر المختلفة التي تحتويها وتتضمنها القوائم المالية المدينة فيها والدائنة؛
- التوجيه المحاسبي السليم لهذه العناصر بالنسبة لكل جدول.

2- فحص ومراجعة تبويب القوائم المالية للتحقق من أن هذا التبويب يحقق الأهداف الآتية:
- ملاءمة وسلامة عرض البيانات؛
- تلبية احتياجات الأطراف المختلفة من مستخدمي القوائم المالية.

3- فحص ومراجعة أي أرصدة منقولة من قوائم أو تقارير السنة السابقة خاصة الميزانية المالية، مع فحص وتحليل أي تعديلات تمت عليها خلال السنة.

4- التحقق من أن عدد القوائم المالية اللازمة والملائمة قد تم إعدادها كحد أدنى للعدد المطلوب الذي يحقق الأهداف المطلوبة من هذه القوائم، كما أن عليه التحقق من أن إعداد أي مرفقات لازمة ومطلوبة لهذه القوائم لتفسير ما تحتويه من بيانات أو توضيح تعليمات أو مفاهيم معينة هامة لمستخدمي هذه القوائم.

ثالثا: إجراءات تدقيق القوائم المالية

يتم تدقيق القوائم المالية من خلال الإجراءات الآتية:[2]

1- تدقيق جدول التكاليف:

تتلخص إجراءات تدقيق هذا الجدول في الآتي:

- التأكد من صحة أرصدة عناصر التكاليف المختلفة التي يتضمنها هذا الجدول، وذلك من خلال إجراء التدقيق المستندي لهذه العناصر، والتأكد من صحة تسجيلها في الدفاتر والسجلات بإتباع الأسس السليمة

[1]- محمد السيد سرايا: المرجع السابق، ص ص 592-593.

[2]- خالد أمين عبد الله: علم تدقيق الحسابات (الناحية العملية)، مرجع سبق ذكره، ص ص 228-231.

في التمييز بين التكاليف المباشرة وغير المباشرة؛

- التأكد من صحة رصيد المواد أول المدة وآخر المدة عن طريق مطابقة هذه الأرقام مع نتائج الجرد.

2- تدقيق جدول التدفقات النقدية:

تتمثل إجراءات تدقيق هذا الجدول من خلال العناصر الآتية:

- التأكد من أن جدول التدفقات النقدية أعد حسب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وفي الموعد المحدد؛
- التأكد من إحكام الرقابة الداخلية على عناصر الإيرادات والنفقات لمنع أي إسراف أو إثبات لنفقات وهمية، ولمنع التلاعب أو اختلاس إيرادات محصلة؛
- التأكد من جدية الإنفاق وصحته بالرجوع إلى المستندات المؤيدة لهذا الإنفاق؛
- التأكد من تطبيق مبدأ الإفصاح عند إعداد جدول التدفقات النقدية مع مراعاة عدم المبالغة في تطبيق مبدأ الإفصاح حتى يتجنب الكشف عن معلومات غير ضرورية وقد تضر بمصلحة المؤسسة؛
- التحقق من مدى ما حققته المؤسسة من كفاية وما حققته من ربحية باستخدام الوسائل المختلفة في عمليات التحليل المالي.

3- تدقيق جدول حساب النتيجة:

على المدقق إتباع الإجراءات الآتية:

- التأكد من أن الربح الذي تنوي المؤسسة توزيعه ربح حقيقي وليس وهمي؛
- التأكد من أن الأرباح العادية وغير العادية ظهرت بصورة واضحة في جدول حساب النتيجة؛
- التأكد من صحة الإجراءات القانونية الخاصة بتوزيع الأرباح؛
- التأكد من أن الهيئة العامة للمساهمين قد صادقت على طريقة توزيع الأرباح ونسبتها.

4- تدقيق جدول الميزانية المالية:

تتمثل إجراءات تدقيق هذا الجدول في مجموعتين هما:[1]

- **المجموعة الأولى**: تتضمن أصول أو ممتلكات المؤسسة؛
- **المجموعة الثانية**: تتضمن الالتزامات التي تمثل في رأس المال وحقوق الغير.

مما سبق نستنتج أن القوائم المالية هي الأداة الرئيسية التي تعكس نتيجة النشاط والوضعية المالية الحالية والمستقبلية للمؤسسة، لهذا فإن تدقيق القوائم المالية أمر ضروري للتأكد من صحتها وسلامتها.

[1]- خالد أمين عبد الله: علم تدقيق الحسابات (الناحية العملية)، مرجع سبق ذكره، ص 231.

المبحث الثالث: العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

على الرغم من الاختلافات بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي من حيث الهدف أو درجة الاستقلال أو متطلبات ممارسة المهنة، وعلى الرغم أيضا من أوجه التشابه بينهما في إتباعهما لنفس المنهجية في أداء التدقيق من تخطيط وأداء اختبارات الرقابة الداخلية، والاختبارات الأساسية لعملية التدقيق، فإن التكامل بينهما موجوداً بدرجة كبيرة، فلا يعتبر المدقق الداخلي منافسًا للمدقق الخارجي بل يقدم له المساعدة كونه يعين من قبل الإدارة فهو على دراية ومعرفة بظروفها وأحداثها.

المطلب الأول: ماهية التدقيق الداخلي

يعتبر التدقيق الداخلي إحدى أدوات الرقابة الداخلية في المؤسسة لدعم الوظيفة الإدارية، بالإضافة إلى كونها دعما للمدقق الخارجي.

أولا: تعريف التدقيق الداخلي

هناك عدة تعاريف للتدقيق الداخلي، نوجز منها:

- **التعريف الأول:** هو عبارة عن نشاط تأكيدي مستقل وموضوعي ونشاط استشاري مصمم لإضافة قيمة للمؤسسة ولتحسين عملياتها، وهو يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم ودقيق لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة الخطر، الرقابة والتوجيه (التحكم).[1]
- **التعريف الثاني:** يعتبر التدقيق الداخلي أداة من أدوات الرقابة الداخلية فهو يساعد الإدارة على متابعة ومراقبة كافة عمليات وأقسام ومراكز أنشطة المؤسسة، ومخرجاتها تقرير أو تقارير يقدم لمجلس الإدارة، ويكون تأثيره داخل التنظيم من خلال العمل على تحفيز كل الأفراد في التنظيم على تحقيق الأهداف المرغوبة. بالإضافة إلى تعامل المدقق الداخلي بشكل متوازن ومستقل مع كلا من النواحي المالية والتشغيلية لتحقيق منافع ومزايا من وراء الربط وإيجاد العلاقة بينهما،[2]ومن واجبات التدقيق الداخلي فيما يخص تزويده للإدارة بالمعلومات النقاط الآتية:[3]

✓ دقة أنظمة الرقابة الداخلية؛

✓ الكفاءة التي يتم بها تنفيذ الفعلي للمهام داخل كل قسم من أقسام المؤسسة؛

---

[1] -Pierre Schick : Memento d'Audit Interne , Dunod, Paris, 2007, p 5

[2] – عبد الفتاح محمد الصحن، وآخرون: الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص ص 262-263.

[3] – محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي: المراجعة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 30.

✓ كيفية وكفاءة الطريقة التي يعمل بها النظام المحاسبي، وذلك كمؤشر يعكس بصدق نتائج العمليات والوضعية المالية.

- **التعريف الثالث:** عرفت اللجنة الدولية للمدققين الداخليين التدقيق الداخلي بأنه وظيفة النصح، وتتم بكل إستقلالية وموضوعية لتحسن تسيير المؤسسة، وتساعد على تحقيق الأهداف، وكذلك تقوم بتقييم وتحسين المخاطر وإجراءات الرقابة وأساليب الإدارة.[1]
- **التعريف الرابع:** هو عبارة عن النشاط الدوري للتأكد مما إذا كانت الإجراءات المعمول بها تتضمن معلومات صادقة، عمليات شرعية، وتنظيمات فعالة، هياكل واضحة ومناسبة.[2]

من التعاريف السابقة نستنتج أن التدقيق الداخلي هو عبارة عن فحص عمليات المؤسسة ودفاترها وسجلاتها ومستنداتها من قبل شخص يعتبر موظف في المؤسسة الذي يتحلى بقواعد السلوك المهني، وهو جزء من نظام الرقابة الداخلية.

كما يمكننا استخلاص العناصر الآتية:[3]

1- **التدقيق الداخلي:** وظيفة تقييم مستقل، أي أن يكون المدقق الداخلي مستقلا عن الأنشطة التي يقوم بتدقيقها؛

2- **مستقل:** بارتباطه بأعلى مستويات الهيكل التنظيمي للمؤسسة؛[4]

3- **تأكيدي واستشاري:** حيث تطمئن الإدارة بأن المخاطر المرتبطة بالمؤسسة مفهومة ويتم التعامل معها بشكل مناسب، كما يتم تزويد الإدارة بالتحليلات والدراسات والاستشارات، والاقتراحات اللازمة لاتخاذ القرارات السليمة؛

4- **موضوعي:** ذلك بأداء الأعمال الموكلة إليه؛[5]

5- **إضافة قيمة للمؤسسة:** هو قدرة التدقيق الداخلي على إضافة قيمة للمؤسسة بتحقيق العائد النهائي للاستثمار في المؤسسة؛

---

[1] - Jacques Renard : Théorie et pratique de l'audit interne, 3 ed, édition d'organisation, paris, 2000, P 61.

[2]- محمد بوتين: المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص 15.

[3] -Spencer Pickett : The Essential Handbook of Internal Auditing, John Wiley et Sons, LTD, England, 2005, p p 109-110.

[4]- خلف عبد الله الوردات: التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 36.

[5]- المرجع نفسه، ص 36.

6- **أهداف التدقيق**: أي فحص وتقييم كافة الإجراءات لخدمة أنشطة المؤسسة؛

7- **تحسين عملياتها**: أي تحسين مستمر بفحص حسابات المؤسسة وتقديم تقريرا مفصلا عن نقاط الضعف والأخطاء المكتشفة، وأن يقدم نصائح في حدود مراقبته؛

8- تحسين فاعلية عمليات إدارة الخطر والرقابة والتحكم وتقديم التوصيات لتحسينها بتكاليف معقولة.

ثانيا: عناصر التدقيق الداخلي

يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم التعرض للمخاطر المرتبطة بالإدارة والعمليات المنظمة ونظم المعلومات المتعلقة بالعناصر الرئيسية الآتية:[1]

1- **موثوقية وسلامة البيانات المالية والتشغيلية**: يقوم المدقق الداخلي بمراجعة موثوقية وسلامة البيانات المالية والتشغيلية، والوسائل المستخدمة لتحديد وقياس وتصنيف والإبلاغ عن هذه المعلومات؛

2- **فعالية وكفاءة العمليات**: مراجعة عمليات أو برامج التأكد مما إذا كانت النتائج متسقة مع الأهداف المحددة، وما إذا كان يتم تنفيذ العمليات كما هو مخطط لها؛

3- **حماية الأصول**: التحقق من الوجود الفعلي للأصول ووسائل حمايتها؛

4- **الالتزام بالقوانين واللوائح والاتصالات**: مراجعة النظم لضمان الالتزام بتلك السياسات والخطط والإجراءات والقوانين، واللوائح والعقود الهامة التي يمكن أن يكون لها تأثير على العمليات والتقارير.

ثالثا: أهداف التدقيق الداخلي

يمكن تلخيص الأهداف الأساسية لوظيفة التدقيق الداخلي في تحقيق الأنشطة الآتية:[2]

- فحص وتقييم مدى ملاءمة تطبيق الرقابة المحاسبية والمالية والتشغيلية عن طريق تقييم نظم الرقابة المختلفة؛
- التحقق من مدى التزام العاملين بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانين والأنظمة ذات التأثير الهام على أعمال المؤسسة؛
- تحديد مدى ملاءمة إجراءات المحاسبة عن الأصول، وتحديد مدى كفاية الحماية والأمان لتلك الأصول؛
- التحقق من مدى مصداقية وسلامة المعلومات وفحص الوسائل المستخدمة في تحديد وقياس وتبويب وتقرير مثل هذه المعلومات؛

[1] -Spencer Pickett : Op. Cit, p 112.

[2]- ناصر دادي عدون، عبد الرحمان بابنات: التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دار المحمدي العامة، الجزائر، 2008، ص 42.

- تقييم مدى كفاءة واقتصادية استخدام موارد المؤسسة والتقرير عن الانحرافات للمعايير العملية، وتحليل وتوصيل ذلك إلى المسؤولين عن اتخاذ القرارات؛
- تقييم نوعية وجودة الأداء في تنفيذ المسؤوليات المحددة؛
- التوصية بالتحسينات التشغيلية.

لتحقيق هذه الأهداف يقوم المدقق الداخلي بإنجاز الأعمال الآتية:[1]

- فحص المستندات والدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمؤسسة بهدف التأكد من صحتها ودقتها وتمثيلها مع القواعد والمبادئ المتعارف عليها في هذا المجال؛
- فحص أعمال الإدارات والأقسام المختلفة للمؤسسة بهدف التأكد من تطبيق وتنفيذ الخطط والسياسات والإجراءات والنظم الموضوعية، وتقييمها لاقتراح التحسينات الواجب إدخالها عليها، كما يتم تقييم أداء الإدارات والأقسام لمحاولة تحسين الكفاية.

رابعا: نطاق التدقيق الداخلي

يتضمن نطاق التدقيق الداخلي في فحص وتقييم كفاءة وفعالية الأداء من خلال العناصر الآتية:[2]

- مراجعة النظام المحاسبي ونطاق الرقابة الداخلية، والإشراف على الأعمال بالإضافة إلى وضع التوصيات اللازمة بشأن المدققين الداخليين؛
- مراجعة النظم الموضوعة للتأكد من الالتزام بالسياسات المخططة والإجراءات والقوانين واللوائح التي يكون لها تأثير جوهري على العمليات والتقرير؛
- فحص الكفاءة الاقتصادية والإدارية وفعالية العمليات، وكذلك الضوابط غير الإدارية في المؤسسة؛
- مراجعة وسائل الحفاظ على الأصول والتحقق من وجود تلك الأصول، وفحص البيانات المالية الإدارية وقد يتضمن ذلك مراجعة الوسائل المتعلقة بتحديد وقياس وتصنيف، وإعداد التقارير الخاصة بالمعلومات والاستفسارات عن عناصر محددة، بالإضافة إلى الفحص التفصيلي للعمليات والأرصدة والإجراءات؛
- مراجعة العمليات أو البرامج للتأكد من أن النتائج تتناسق مع الأهداف الموضوعة، وما إذا كانت العمليات والبرامج تنفذ كما هو مخطط لها.

[1]- وجدي حامد حجازي: أصول المراجعة الداخلية (مدخل عملي تطبيقي)، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2010، ص ص 15-16.

[2]- زاهرة توفيق سواد: مرجع سبق ذكره، ص 94.

خامسا: معايير التدقيق الداخلي

تتم ممارسة التدقيق الداخلي من قبل أشخاص من داخل المؤسسة أومن خارجها، ومع أن تلك الاختلافات قد تؤثر في ممارسة التدقيق الداخلي في كل بيئة على حدة إلا أنه من الضروري التقيد بالمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، وذلك لكي يتمكن المدقق الداخلي من الوفاء بمسؤولياته. وتهدف هذه المعايير إلى:[1]

- تحديد المبادئ الأساسية لممارسة التدقيق الداخلي؛
- توفير إطار مرجعي لأداء وتطوير مجال واسع للقيمة المضافة للتدقيق الداخلي؛
- إرساء الأسس لتقييم أداء التدقيق الداخلي؛
- تعزيز تحسين عمليات ومسارات المؤسسة.

تنقسم المعايير إلى قسمين: معايير الصفات ومعايير الأداء. معايير الصفات تحدد الخصائص التي يجب توفرها في الهياكل والأفراد الذين يمارسون مهنة التدقيق الداخلي، أما معايير الأداء فهي تتناول طبيعة التدقيق الداخلي وتحدد معايير الجودة لقياس أداء الخدمات المقدمة (الملحق رقم 04) كما تم إدراج معايير التنفيذ التي تحدد المتطلبات لتطبيق معايير الصفات والأداء حسب نوعية الخدمات المقدمة سواء كانت الخدمات تطمين (ت) التي تشمل تقييما موضوعيا للأدلة من طرف المدقق الداخلي لتقديم رأي مستقل أو استنتاجات بشأن عملية أو وظيفة أو مسار أو غيرها من الموضوعات، ويتم تحديد طبيعة ونطاق مهمة التطمين من قبل المدقق الداخلي. أو خدمات استشارية (أ) التي تمثل خدمات إرشادية وتنفذ بصفة عامة بناء على طلب محدد من الزبون وتخضع طبيعة ونطاق المهمات الاستشارية للاتفاق مع الزبون.[2]

المطلب الثاني: ماهية التدقيق الخارجي

تظهر أهمية التدقيق الخارجي في أنها وسيلة تخدم جهات كثيرة تعتمد اعتمادا كبيرا على القوائم المالية التي يعتمد عليها المدقق الخارجي.

أولا: تعريف التدقيق الخارجي

يعرف التدقيق الخارجي بأنه الأداة الرئيسية المستقلة والحيادية التي تهدف إلى فحص القوائم المالية في المؤسسة ومن ناحية أخرى فإن التدقيق الخارجي بمعناها المتطور والحديث والشامل ما هو إلا نظام يهدف إلى إعطاء الرأي

[1] -Robert Obert, Marie-Pierre Mairesse : Comptabilité et Audit (Manuel et Application), DSCG 4, Dunod, Paris, 2007, p 383.

[2]- https : na. theiia.org, بتاريخ: 15/10/2015.

الموضوعي في التقارير والأنظمة والإجراءات المعنية بحماية ممتلكات المؤسسة موضوع التدقيق.[1]

كما يعرف بأنه عبارة عن الفحص الإنتقادي المنظم لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والسجلات، ومفردات القوائم المالية لإعداد تقرير يحتوي على رأي فني محايد عن عدالة القوائم المالية ومدى الإعتماد عليها لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة.[2]

نستنتج بأن التدقيق الخارجي هو عبارة عن فحص القوائم المالية والسجلات المحاسبية، من أجل إبداء رأي فني محايد حول صدق وعدالة هذه القوائم المالية، ومدى الإعتماد عليها.

ثانيا: أهداف التدقيق الخارجي

يهدف التدقيق الخارجي إلى التحقق الموضوعي الحيادي المستقل من الكفاءة الاقتصادية والإدارية لعمليات المؤسسة ومطابقتها مع الأهداف الواجب تحقيقها، كما يهدف أيضا إلى تبليغ الجهات المعنية في الوقت المناسب وبصيغة منطقية موضوعية هادفة بنتائج التدقيق. وبصفة عامة فإن التدقيق الخارجي يتضمن الجوانب الآتية:[3]

- ضرورة تفهم طبيعة وقواعد المحاسبة ومبادئها وأهدافها الرئيسية؛
- التعرف على أساليب وأدوات التحقق الأساسية التي يمكن استخدامها لتنفيذ عملية التدقيق، وتدقيق عناصر النشاط المختلفة في المؤسسة؛
- الإمكانيات المادية والبشرية التي يمتلكها المدقق الخارجي ومدى ما يتمتع به من قدرات شخصية وفكر سليم في مجال أداء عمله؛
- مستوى المسؤوليات التي يقبلها المدقق الخارجي (مهنيا، فنيا، قانونيا) التي يقبلها للتعبير عن آراءه المهنية؛
- تحديد مستوى العلاقة بين التدقيق الخارجي وإدارة التدقيق الداخلي في المؤسسة لتحديد مستوى التعاون بينهما في مجال إنجاز عملية التدقيق.

ثالثا: مجال ونطاق التدقيق الخارجي

يشير مجال التدقيق الخارجي إلى القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها التي يكلف مراقب الحسابات بمراجعتها وإبداء الرأي الفني المحايد عليها. أما نطاق التدقيق فهي تمثل الإجراءات التي تبدو ضرورية أو لازمة

[1]- كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا: دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر 2001، ص 187.

[2]- سامي محمد الوقاد، لؤي محمد وديان: تدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2010، ص 40.

[3]- محمد السيد سرايا: مرجع سبق ذكره، ص ص 37-38.

في ضوء الظروف المحيطة بسعي مراقب الحسابات لتحقيق أهداف التدقيق، ومن المتفق عليه مهنيا أن مدى ونوع وتوقيت الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف التدقيق هي أمور يحددها مراقب الحسابات، فمن خلال تحديدها يتم اتخاذ القرار المناسب في ضوء كل من: متطلبات معايير التدقيق، متطلبات المنظمات المهنية، القوانين واللوائح السارية، شروط تكليفه بالتدقيق، بالإضافة إلى إعداد تقريره عن تدقيق الحسابات.[1]

المطلب الثالث: علاقة التدقيق الداخلي بالتدقيق الخارجي

يجب أن يقوم مدير التدقيق بالتنسيق بين جهود التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، حيث يجب أن يكون هناك تعاون كامل بين عمليهما للتأكد من مدى كفاية عمليات التدقيق وتقليل الجهود المزدوجة. ولا شك أن هناك الكثير من صور المساعدة التي يمكن أن يؤديها المدقق الداخلي للمدقق الخارجي التي تأخذ أي شكل من الأشكال الآتية:[2]

- التفهم التام لأساليب وطرق ومصطلحات التدقيق؛
- يجب أن تكون كل الترتيبات في مجال التعاون بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي متفق عليهما وموثقة كتابياً؛
- التكامل بين مهام التدقيق الداخلي وأعمال المدقق الخارجي، الأمر الذي يؤدي إلى خفض ساعات التدقيق الخارجي، ومن ثم خفض تكلفة التدقيق الخارجي.

إلا أن هناك أوجه اختلاف بينهما يمكن تلخيصها في الجدول رقم (17) الموضحة أدناه:

الجدول رقم (17): الاختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

الخصائص	التدقيق الداخلي	التدقيق الخارجي
الهدف الأساسي	يهدف التدقيق الداخلي إلى فحص الأنظمة المحاسبية وإجراءاتها والسياسات الإدارية المرسومة بهدف التحقق من تنفيذها طبقا لما هو مخطط له، واكتشاف أي انحرافات عن التنفيذ.	يهدف التدقيق الخارجي إلى إبداء رأي فني محايد عن عدالة وصدق القوائم المالية التي تعدها إدارة المؤسسة عن نتيجة الأعمال ووضعيتها المالية.
نطاق العمل	التدقيق الداخلي يمكن أن يكون مراجعة تفصيلية شاملة نظرا لما يتاح للمدقق الداخلي من وقت وإمكانيات تمكنه من تحقيق ذلك.	التدقيق الخارجي هو مراجعة اختبارية تقوم على أساس الاختبارات أو العينات
الجزء من التنظيم الذي	التدقيق الداخلي يبدأ بصفة عامة في المجالات المحاسبية والمالية، وإن كان فحصها وتقييمها غير محدد بالنواحي المالية، حيث يمتد	التنظيم ككل من خلال التدقيق المالي وإبداء رأي فني محايد عن عدالة وصدق القوائم المالية،

[1]- عبد الوهاب نصر علي: مرجع سبق ذكره، ص ص 16-17.

[2]- وجدي حامد الحجازي: مرجع سبق ذكره، ص 16.

يتم تقييمه	على المجالات التشغيلية أيضا.	ويعتمد تفاصيل التدقيق على مفهوم الأهمية النسبية.
الأساليب المطبقة	يعتمد التدقيق الداخلي على معايير الأداء المهني، وكذلك سياسات وإجراءات المؤسسة.	يعتمد على معايير التدقيق المتعارف عليها
توقيت الفحص والتدقيق	لا شك أن التدقيق الداخلي يقوم بفحص أنشطة المؤسسة بصفة مستمرة.	في الأغلب يتم التدقيق الخارجي على أساس سنوي في نهاية الفترة المحاسبية.

المصدر: وجدي حامد حجازي: أصول المراجعة الداخلية (مدخل عملي تطبيقي)، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2010، ص ص 17-19[بتصرف].

المبحث الرابع: التخطيط والتقرير في عملية تدقيق القوائم المالية

يحتاج المدقق أن يخطط لتحديد دليل الإثبات الذي يتعين عليه جمعه حتى يكون قادرا على التعبير عن رأيه عما إذا كانت القوائم المالية تعطى بصورة صادقة وعادلة عن الموقف والأداء المالي للمؤسسة أم لا، وكيف ومتى يتم جمع ذلك الإثبات، ومن ثم يقوم بإجراءات التدقيق، وفي الأخير يكتب المدقق تقريره عن عدالة القوائم المالية.

المطلب الأول: التخطيط في عملية تدقيق القوائم المالية

يتطلب المعيار الأول من معايير التدقيق المتعارف عليها أن يتم التخطيط على نحو مناسب.

أولا: تعريف التخطيط

يعرف التخطيط بشكل عام بأنه عملية جمع المعلومات وتنظيمها وتحليلها وصولا إلى الأهداف المراد تحقيقها. كما يعرف التخطيط في عملية التدقيق بأنه: "وضع إستراتيجية تدقيق شاملة للعملية وتطوير خطة التدقيق من أجل تخفيض مخاطر التدقيق إلى مستوى منخفض بشكل مقبول".

كما يشير مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي في معيار التدقيق الدولي رقم (300) الموسوم: التخطيط لتدقيق القوائم المالية، أن التخطيط ليس مرحلة منفصلة من التدقيق بل هو عملية مستمرة ومتكررة وكثيرا ما يبدأ بعد وقت قصير أو فيما يتعلق بإكمال عملية التدقيق السابقة، ويتم حتى إكمال عملية التدقيق الحالية، غير أنه عند التخطيط لعملية التدقيق على المدقق تحديد توقيت أنشطة تخطيط وإجراءات تدقيق معينة وبحاجة لإكمالها قبل أداء مزيد من إجراءات التدقيق. بالإضافة إلى ذلك فقد تختلف طبيعة ومدى أنشطة التخطيط حسب حجم وتعقيد المؤسسة وخبرة المدقق السابقة، والتغيرات في الظروف التي تحدث أثناء عملية التدقيق.[1]

[1] – أحمد حلمي جمعة: المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث (الإطار الدولي أدلة ونتائج التدقيق)، مرجع سبق ذكره، ص 249.

وبصفة عامة توجد ثلاث أسباب رئيسية للقيام بعملية التخطيط هي:[1]

- تمكين المدقق من الحصول على أدلة تدقيق كافية؛
- مساعدة المدقق على التحكم في التكاليف؛
- تجنب المدقق سوء التفاهم مع الزبون.

ثانيا: أهمية التخطيط

يساعد التخطيط الملائم لعملية التدقيق في تحقيق العناصر الآتية:[2]

- العناية الملائمة التي قد أعطيت للمجالات الهامة في عملية التدقيق؛
- المشاكل المحتملة التي قد أخذت في الاعتبار وشخصت، وحلها في الوقت المناسب؛
- عملية التدقيق منظمة وتدار بشكل مناسب وبأسلوب فعال وكفؤ.
- التكليف المناسب للعمل لأعضاء فريق العملية؛
- يسهل توجيه أعضاء فريق العملية والإشراف عليهم وتدقيق عملهم؛
- يساعد على تنسيق العمل الذي يقوم به المدقق.

بالإضافة إلى ذلك فإن التخطيط يهدف إلى تحقيق العناصر المرتبطة بالتدقيق والرقابة في العناصر الآتية:[3]

1- **تنظيم أعمال التدقيق والرقابة عليها بشكل أفضل:** تكمن أهمية التخطيط في تخفيض خطر التدقيق إلى أدنى مستوى مقبول، لذا يجب على المدققين أن يأخذوا في حسبانهم المخاطر المرتبطة بمختلف المجالات (العناصر) التي تحتوي عليها القوائم المالية. فالتخطيط المناسب يساعد المدققين في التشديد على عنصر الخطر المتعلق بكل مجال، ومن ثم تنظيم ورقابة عملية التدقيق بشكل أفضل. ومن ناحية أخرى فإن التخطيط التفصيلي لعملية التدقيق يمكن المدققين من تنفيذ إجراءات التدقيق بدقة أكبر، وإجراء أية تعديلات تبدو ضرورية.

2- **مواجهة المفاجآت المحتملة:** يمكن التخطيط المناسب من تحديد المشاكل ومنع أو التقليل من حدوثها ويجعل أعمالهم تنفذ بسهولة كبيرة ومن ثم تجنب الخطر الناجم عن احتمال إهمال بعض عناصر الميزانية المالية.

3- **تخفيض وقت التدقيق:** يوفر التخطيط المناسب بعض التأكيد بأن العمل سيؤدي بدرجة عالية من الكفاءة وفي أقل وقت ممكن.

---

[1]- أمين السيد أحمد لطفي: فلسفة المراجعة، مرجع سبق ذكره، ص 524.

[2]- داود يوسف صبح: مرجع سبق ذكره، ص 46.

[3]- أحمد حلمي جمعة: المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث (الإطار الدولي أدلة ونتائج التدقيق)، مرجع سبق ذكره، ص ص 250-253.

4- **التركيز على الأهداف وليس الأتعاب:** يجبر التخطيط المدققين على ضرورة التأكد من أن أعمالهم منسجمة ومتماشية مع خصائص وأهداف المؤسسة. ومن ناحية أخرى فإن المدققين الذين لم يخططوا لعملية التدقيق بشكل مناسب سيضطرون لجدولة العمل بلغة الوقت المقضي في تدقيق أنشطة التدقيق والأتعاب التي يطلبها المدققين ومن ثم عدم القدرة على مواجهة الحد الأدنى من معايير الأداء المهني.

ثالثا: إجراءات التخطيط لتدقيق القوائم المالية

لقد أشار مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي إلى أن الغرض من معيار التدقيق الدولي رقم (300) هو توفير إرشادات بشأن الاعتبارات والأنشطة المطبقة على تخطيط عملية تدقيق القوائم المالية.

ومن ناحية أخرى فقد تم إدخال الأمور التي على المدقق أخذها بعين الاعتبار في عمليات التدقيق الأولية كما أكد المجلس على أنه يجب على المدقق تخطيط عمل التدقيق لكي يتم إنجاز أعمالهم بطريقة فعالة. ولكي يتم التخطيط بشكل ملائم يجب إتباع الإجراءات الآتية:[1]

1- **الأنشطة الأولية:**

يجب على المدقق في بداية عملية التدقيق أداء الأنشطة الآتية:

- أداء إجراءات فيما يتعلق باستمرار العلاقة مع الزبون وعملية التدقيق المحددة؛
- تقييم الامتثال للمتطلبات الأخلاقية بما في ذلك الاستقلالية؛
- تحقيق فهم لشروط العملية.

كما أكد المجلس على أن الهدف من أداء هذه الأنشطة هو المساعدة في ضمان قيام المدقق بتحديد أية أحداث أو ظروف قد تؤثر بشكل عكسي على قدرة المدقق على تخطيط وأداء عملية التدقيق لتقليل مخاطر التدقيق إلى مستوى منخفض بشكل مقبول.

2- أنشطة التخطيط:

تتضمن أنشطة التخطيط الخطوات الآتية:

أ- **إستراتيجية التدقيق الشاملة:** تحدد إستراتيجية التدقيق الشاملة نطاق وتوقيت واتجاه التدقيق، وتوفر الإرشادات لتطوير خطة تدقيق أكثر تفصيلا، لذا فإن خطة التدقيق الشاملة تشمل النقاط الآتية:

- تحديد خصائص العملية التي تبين نطاقها مثل: إطار إعداد التقارير المالية المستخدمة؛
- تأكيد أهداف إعداد التقارير المالية للعملية الخاصة بتخطيط توقيت التدقيق وطبيعة الاتصالات المطلوبة؛

[1]- أحمد حلمي جمعة: المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث (الإطار الدولي أدلة ونتائج التدقيق)، المرجع السابق، ص ص 261-271 [بتصرف].

- اعتبار العوامل الهامة التي ستحدد النواحي التي ستركز عليها جهود فريق العملية، مثل تحديد مستويات الأهمية النسبية والتحديد الأولي للنواحي التي قد توجد فيها مخاطر أعلى للأخطاء التي تتسم بالأهمية وتقييم ما إذا كان يمكن للمدقق التخطيط للحصول على أدلة فيما يتعلق بفاعلية الرقابة الداخلية وتحديد القطاع الحديث الهام للمؤسسة، وتقاريرها المالية والتطورات المناسبة الأخرى.

كما يجب على المدقق عند تطوير إستراتيجية التدقيق الشاملة تحديد نتائج الأنشطة الأولية للعملية حيث يكون ذلك عمليا الخبرة المكتسبة في العمليات الأخرى التي تم أداؤها للمؤسسة.

وبعد أن يتم وضع إستراتيجية التدقيق الشاملة يكون المدقق قادرا على البدء في تطوير خطة تدقيق أكثر تفصيلا لمعرفة مختلف الأمور التي تم تحديدها في إستراتيجية التدقيق الشاملة مع الأخذ في الاعتبار الحاجة إلى تحقيق أهداف التدقيق من خلال الاستخدام الكفء لموارد التدقيق.

ب- **خطة التدقيق:** تشمل خطة التدقيق طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق التي سيقوم بأدائها المدقق من أجل الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقليل مخاطر التدقيق إلى مستوى منخفض بشكل مقبول. ويجب أن تشمل خطة التدقيق على النقاط الآتية:[1]

- وصف لطبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات المخططة لتقييم المخاطر الكافية ولتقييم مخاطر الأخطاء التي تتسم بالأهمية؛
- وصف لطبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق الإضافية المخططة عند مستوى الإثبات لكل فئة هامة من المعاملات وأرصدة الحسابات والإفصاحات، وتعكس خطة التدقيق للإجراءات الإضافية قرار المدقق ما إذا سيتم فحص فاعلية عمل أنظمة الرقابة وطبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق المهمة المخططة؛
- إجراءات التدقيق الأخرى المطلوب تنفيذها للعملية من أجل الامتثال لمعايير التدقيق الدولية.

ج- **التغييرات في قرارات التخطيط أثناء سير عملية التدقيق:** يشير مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي في معيار التدقيق الدولي رقم (300) إلى أنه يجب على المدقق تحديث إستراتيجية التدقيق الشاملة وخطة التدقيق وتغييرهما حسبما هو ضروري أثناء سير عملية التدقيق، حيث أن تخطيط عملية التدقيق هو عملية مستمرة متكررة طيلة عملية التدقيق ونتيجة لأحداث غير متوقعة أو تغيرات في الظروف أو أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها من نتائج إجراءات التدقيق فقد يحتاج المدقق أن يعدل إستراتيجية التدقيق الشاملة وخطة التدقيق. ويقصد بذلك تعديل طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق الإضافية المخططة الناجمة وقد

[1]- داود يوسف صبح: مرجع سبق ذكره، ص 46.

تصل معلومات إلى علم المدقق مختلفة بشكل أساسي عن المعلومات المتوفرة عندما خطط المدقق إجراءات التدقيق.

د- **التوجيه والإشراف والمتابعة:** يجب على المدقق تخطيط طبيعة وتوقيت ومدى توجيه والإشراف على أعضاء فريق العملية بناءاً على المخاطر المقيمة للأخطاء التي تتسم بالأهمية، وعندما تزيد هذه المخاطر فإن على المدقق عادة زيادة مدى واستمرارية توجيه والإشراف على أعضاء فريق العملية وأداء تدقيق أكثر تفصيلا لعملهم، وبالمثل على المدقق تخطيط طبيعة وتوقيت ومدى مراجعة عمل فريق العملية بناءاً على قدرات وكفاءة الأفراد الأعضاء في فريق العملية الذين يقومون بأداء عمل التدقيق.[1]

هـ- **توثيق إستراتيجية وخطة التدقيق الشاملة:** يسجل توثيق المدقق إستراتيجية التدقيق الشاملة القرارات الرئيسية التي تعتبر ضرورية لتخطيط التدقيق بشكل مناسب وإبلاغ الأمور الهامة لفريق العملية، حيث أن توثيق المدقق لخطة التدقيق كاف لبيان طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق المخططة وإجراءات التدقيق الإضافية عند مستوى الإثبات لكل فئة معاملات هامة وأرصدة حسابات والإفصاح استجابة للمخاطر المقيمة.

كما يشمل توثيق المدقق أية تغيرات هامة في إستراتيجية التدقيق الشاملة المخططة في الأصل وفي خطة التدقيق المفصلة أسباب التغيرات الهامة واستجابة المدقق للأحداث أو الظروف أو نتائج إجراءات التدقيق التي نتجت عن هذه التغيرات.

و- **الاتصالات مع المكلفين بالتحكم والإدارة:** تشمل عادة المناقشات مع المكلفين بالتحكم إستراتيجية التدقيق الشاملة وتوقيت التدقيق بما في ذلك أية تحديدات لذلك أو أية متطلبات إضافية، وكثيرا ما تتم المناقشات مع الإدارة لتسهيل إجراء وإدارة عملية التدقيق.

المطلب الثاني: إجراءات التدقيق

يستخدم المدققون خمسة أنواع من الإجراءات لجمع أدلة الإثبات لتحديد مدى عدالة القوائم المالية حيث يتم تنفيذ النوعين الأولين من الاختبارات لتخفيض مخاطر الرقابة المقدرة، بينما تمثل الاختبارات الثلاثة الأخيرة كل الاختبارات الأساسية التي تستخدم لتخفيض مخاطر الاكتشاف المخططة. تتمثل هذه الإجراءات في:[2]

[1] – محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي: المراجعة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[2] – أمين السيد أحمد لطفي: فلسفة المراجعة، مرجع سبق ذكره، ص ص 197-199.

أولا: إجراءات الرقابة الداخلية

يركز المدقق اهتمامه في هذه المرحلة من التدقيق على كل من تصميم وتنفيذ جوانب الرقابة الداخلية للتوصل إلى الفهم وتوفير الأدلة التي تدعم هذا الفهم، ويشمل هذا الإجراء خمسة أنواع من إجراءات التدقيق التي ترتبط بفهم المدقق للرقابة الداخلية هي:

- تحديث وتقييم ممارسة المدقق السابقة مع الوحدة الاقتصادية؛
- الاستفسار من أفراد الزبون؛
- قراءة كتيبات استخدام النظام السياسي لدى الزبون؛
- فحص المستندات والسجلات؛
- ملاحظة الأنشطة والعمليات التشغيلية بالوحدة الاقتصادية.

ثانيا: اختبارات الرقابة

يتمثل الاستخدام الأساسي لفهم المدقق للرقابة الداخلية في تقدير مخاطر الرقابة لكل هدف من أهداف التدقيق المرتبطة بالعمليات المالية، وعندما يعتقد المدقق أن سياسات وإجراءات الرقابة الداخلية قد تم تصميمها على نحو فعال، وعندما يكون لها الكفاءة للقيام بذلك سيقوم بتقدير خطر الرقابة الذي يعكس هذا التقييم وللتوصل لهذا التقدير فإنه يجب أن يكون مخاطر الرقابة المقدر محدودا بالمستوى الذي تدعمه الأدلة. ويتم تنفيذ اختبارات الرقابة لتحديد مدى فعالية تصميم وتنفيذ أنواع محددة من الرقابة الداخلية التي تشمل الإجراءات الآتية:[1]

- الاستفسار من الأفراد الملائمين لدى الزبون؛
- فحص المستندات والسجلات والتقارير؛
- ملاحظة الأنشطة المرتبطة بالرقابة؛
- إعادة تشغيل الإجراءات لدى الزبون.

ثالثا: الاختبارات الأساسية للعمليات

يتم تصميم هذه الاختبارات لاختبار الأخطاء أو المخالفات النقدية التي تؤثر بشكل مباشر في أرصدة القوائم المالية ويطلق على هذه الأخطاء بالأخطاء والمخالفات النقدية التي تمثل تحديدا واضحا للانحراف في الحسابات. وتهدف هذه الاختبارات إلى تحديد مدى تحقق كافة أهداف التدقيق المرتبطة بالعمليات المالية في كل

[1]- ألفين أرينز، جيمس لوبك: مرجع سبق ذكره، ص 406.

فئة من فئات العمليات المالية، فقد يؤدي المدقق الاختبارات الأساسية للعمليات المالية لاختبار ما إذا كانت العمليات المالية المسجلة قد حدثت فعلاً وما إذا كانت العمليات المالية التي حدثت قد تم تسجيلها فعلاً وتم تسجيلها في الفترة الزمنية الملائمة، وتم تبويبها على نحو صحيح.[1]

رابعا: الإجراءات التحليلية

تشمل الإجراءات التحليلية المقارنات بين القيم المسجلة والتوقعات التي يتوصل إليها المدقق، وتتضمن عادة حساب النسب المالية بواسطة المدقق ومقارنتها مع النسب المالية بالسنوات السابقة والبيانات الأخرى المرتبطة بها.

1- **تعريف الإجراء التحليلي:** هو عبارة عن تحليل النسب والمؤشرات المهمة وبحث التقلبات والعلاقات التي تكون متعارضة مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة، أو تلك التي بها انحراف عن المبالغ المتنبأ بها. كما تتضمن دراسة العلاقات بين عناصر البيانات المالية وغير المالية ذات العلاقة.[2]

كما يعرف الإجراء التحليلي وفقًا المعيار الدولي رقم (520) بأنه عبارة عن تقييم البيانات المالية (القوائم المالية) من خلال تحليل العلاقات المقبولة بين كل من البيانات المالية وغير المالية، ويشمل أيضا تحديد التقلبات أو العلاقات غير المتسقة مع البيانات الأخرى ذات العلاقة، أو المختلفة عن القيم المتوقعة بمقدار كبير.[3]

بعبارة أخرى يمكن تعريف الإجراء التحليلي بأنه الاختبار الأساسي الذي يتضمن:[4]

- العلاقات بين عناصر البيانات المالية وغير المالية؛
- البيانات المقارنة للفترات السابقة؛
- النتائج المتوقعة وفحص التغيرات المهمة.

2- **أسباب استخدام الإجراء التحليلي:** لعل أهم أسباب استخدام هذا الإجراء يرجع إلى مساعدة المدقق في النواحي الآتية:[5]

أ- **المساعدة في فهم طبيعة أعمال الزبون وتحديد مناطق الخطورة المحتملة:** يقوم المدقق بالتخطيط السليم لعملية التدقيق وتقدير مخاطر التدقيق الكاملة وعليه أن يتفهم طبيعة أعمال الزبون لما له من تأثير

[1]- أمين السيد أحمد لطفي: فلسفة المراجعة، مرجع سبق ذكره، ص 679.

[2]- منصور أحمد البديوي، شحاته السيد شحاته: مرجع سبق ذكره، ص 189.

[3]- الإتحاد الدولي للمحاسبين: مرجع سبق ذكره، ص 434.

[4]- أحمد حلمي جمعة: المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث (الإطار الدولي أدلة ونتائج التدقيق)، مرجع سبق ذكره، ص 457.

[5]- منصور أحمد البديوي، شحاته السيد شحاته: مرجع سبق ذكره، ص ص 191-195.

على تقديره لمخاطر التدقيق واختياره للمساعدين له في عملية التدقيق وتوقيت إجراءات التدقيق.

ب- **المساعدة في تقدير قدرة المؤسسة على استمرارها:** يقوم المدقق عند تقديره لمستوى مخاطر التدقيق المرغوب فيه بدراسة وتقييم قدرة المؤسسة على استمرارها في المستقبل.

ج- **تساعد في التعرف على مجالات الأخطاء المحتملة في القوائم المالية:** عندما يجد المدقق اختلافات أساسية (جوهرية) غير متوقعة بين القوائم المالية للسنة الجارية والبيانات الأخرى المستخدمة في عملية المقارنة، فإن هذه الاختلافات يشار إليها عادة بالتقلبات غير العادية التي تحدث بسبب وجود خطأ محاسبي أو غش أو تلاعب. لذلك إذا كانت التقلبات غير العادية كبيرة فإن على المدقق أن يحدد سببها.

د- **تقليل الاختبارات الأساسية:** عندما لا يجد المدقق تقلبات غير عادية فإن ذلك يدل على احتمال وجود أخطاء تتسم بالأهمية أو تلاعب يكون منخفض وبذلك يوفر الإجراء التحليلي دليل قوي على سلامة وعدالة أرصدة الحسابات التي تم فحصها بهذه الوسيلة مما يجعل المدقق عادة يقلل من الاختبارات التفصيلية التي يجريها على أرصدة تلك الحسابات.

هـ- **تخفيض تكلفة أداء عملية التدقيق:** يعتبر الإجراء التحليلي من أقل أنواع الاختبارات تكلفة نظراً لإمكانية قيامه مكتبيا دون الحاجة للانتقال إلى مقر المؤسسة.

3- **مراحل تطبيق الإجراء التحليلي:** يمكن استخدام الإجراء التحليلي في أي مرحلة من مراحل التدقيق المتمثلة في:[1]

أ- **مرحلة التخطيط:** يتم استخدام الإجراء التحليلي في هذه المرحلة لمساعدة المدقق في تحديد طبيعة ومدى توقيت العمل المطلوب عمله، وتوجيه اهتمام المدقق للأرصدة والعمليات التي تعتبر غير عادية أو غير متوقعة، مما يدل على وجود انحراف أو مخاطر كبيرة الأمر الذي يجعل المدقق عادة يخطط لتوسيع إجراءات تدقيق هذه العمليات والأرصدة قبل أن يبدي رأيه على القوائم المالية.

ب- **مرحلة الفحص:** غالبا ما يستخدم المدقق الإجراء التحليلي أثناء قيامه بالفحص والتحقق من صحة العمليات والأرصدة، أي زيادة اختبارات العمليات وتفاصيل الأرصدة.

ج- **نهاية عملية التدقيق:** بعد أن يتم الانتهاء من الفحص الميداني وتجميع الأدلة يقوم المدقق عادة بإجراء اختبارات الفحص التحليلي كتدقيق نهائي للأخطاء التي تتسم بالأهمية النسبية أو المشاكل المالية، وذلك

[1]- أمين السيد أحمد لطفي: فلسفة المراجعة، مرجع سبق ذكره، ص 570.

لمساعدته في إلقاء نظرة موضوعية شاملة على القوائم المالية التي تمت مراجعتها لتكوين قراره العام فيما إذا كانت القوائم المالية ككل مطابقة لمعرفة المدقق بطبيعة عمل المؤسسة.

كما هو موضح في الجدول رقم (18) الآتي فإنه يتم استخدام الإجراء التحليلي في ثلاثة مراحل مختلفة أثناء أداء عملية التدقيق لتحقيق ثلاثة أهداف مختلفة.

الجدول رقم (18): استخدام الإجراء التحليلي في عملية التدقيق

مرحلة عملية التدقيق	الهدف	طبيعة الإجراءات المستخدمة
تخطيط عملية التدقيق	– فهم أعمال الزبون؛ – تقييم احتمال وجود أخطاء في القوائم المالية غير المدققة؛ – وضع حدود الأهمية النسبية؛ – تحديد مجالات التدقيق ذات مخاطر مرتفعة؛ – تقرير إمكانية استمرار المؤسسة في النشاط؛ – تخطيط طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات التدقيق.	– تحليل الاتجاه؛ – تحليل المؤشرات على بيانات المؤسسة؛ – تحليل مقارنة لبيانات المؤسسة مع تلك المرتبطة بالمؤسسات أخرى متماثلة. (يمكن التركيز هنا على الموقف والأداء المالي الشامل للمؤسسة).
إجراءات التحقق الأساسية	الحصول على دليل إثبات للتأكيد أو للتصديق على أرصدة حسابات فردية أو تخفيض الاختبارات التفصيلية.	تحليل المؤشرات تأسيسا على علاقات مباشرة بين الحسابات الفردية. (التركيز ينصب على معقولية أرصدة الحسابات الفردية).
الفحص النهائي	التأكيد أو التصديق على الاستنتاجات التي يتم التوصل إليها بخصوص صدق وعدالة: – قيم جدول حساب النتيجة؛ – قيم الميزانية المالية؛ – قيم جدول التدفقات النقدية؛ – إفصاحات الإيضاحات المتممة للقوائم المالية؛ – تقدير إمكانية واستمرارية المؤسسة في نشاطها.	– تحليل الاتجاه وتحليل النسب المالية للحسابات الفردية؛ – تحليل الاتجاه لبيانات القوائم المالية؛ – ويقع التركيز هنا على صدق وعدالة القوائم المالية في مجموعها كوحدة واحدة عند عرض المركز والأداء المالي للمؤسسة وتدفقاتها النقدية.

المصدر: أمين السيد أحمد لطفي: فلسفة المراجعة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 571.

خامسا: الاختبارات التفصيلية للأرصدة

تركز هذه الاختبارات على الأرصدة الختامية لحساب جدول حساب النتيجة والميزانية، ولكنها تتعلق بشكل أساسي في معظمها بالاختبارات التفصيلية للأرصدة بالميزانية، كما تعد هذه الاختبارات هامة لأنه عادة ما يتم الحصول على الأدلة من مصدر محايد عن الزبون ومن ثم يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير.[1]

[1] – أمين السيد أحمد لطفي: فلسفة المراجعة ، المرجع السابق، ص 200.

المطلب الثالث: نتائج وتقارير التدقيق

يعتبر التقرير الخطوة الأخيرة، حيث يتم إعداد التقرير بعد انتهاء المدقق من جمع أدلة التدقيق وفقا لبرنامج التدقيق الذي قد يصل إلى الاستنتاج النهائي عن ما إذا كانت القوائم المالية تعبر بعدالة ومن كافة جوانبها المادية عن الوضعية المالية للمؤسسة في نهاية الفترة، ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق المساهمين عن الفترة.

أولا: تعريف تقرير التدقيق

يعرف التقرير بأنه: "وثيقة مكتوبة صادرة عن شخص مهني يكون أهلا لإبداء رأي فني محايد بهدف إعلام مستخدمي المعلومات حول درجة التطابق بين المعلومات الاقتصادية بمعناها المهني المتعارف علية بهدف إبداء رأي فني محايد عن ما إذا كانت القوائم المالية أعدتها المؤسسة تعطي صورة صحيحة وعادلة عن الوضعية المالية للمؤسسة ونتائج أعمالها في السنة المالية."[1]

كما يعرف التقرير بأنه ملخص مكتوب يبدي فيه المدقق رأيه الفني المحايد عن صحة البيانات الواردة في القوائم المالية، والتي يمكن الإعتماد عليها في اتخاذ القرارات. ويوجه هذا التقرير إلى الأطراف المستفيدة من هذه القوائم المالية.[2]

لذلك فهو يعتبر الوسيط أو وسيلة اتصال ونقل البيانات والحقائق والنتائج والرأي بشكل واضح ومفهوم وإيضاحها لمستخدميها الذين يهمهم الأمر، ويؤدي وظيفة إخبارية وإعلامية هامة بالإستناد إلى العناصر الآتية:[3]

- مستند موثوق فيه ومطلوب؛
- وسيلة ذات فاعلية لتقديم المعلومات عن الآثار الفعلية والمحتملة لكافة عمليات المؤسسة والمحافظة على استمراريتها، وعلى علاقتها بالغير بالصورة التي تحقق إشباع حاجة مستخدمي معلومات التقرير بقدر الإمكان؛
- يمثل انعكاسات للمدى الذي وصلت إليه مهنة المحاسبة والتدقيق من الناحيتين العملية والعلمية، ومدى وفائها بحاجات المجتمع المتغيرة والمتطورة من المهنة.

[1]- أحمد حلمي جمعة: المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث (الإطار الدولي أدلة ونتائج التدقيق)، مرجع سبق ذكره، ص 450.

[2]- غسان فلاح المطارنة: مرجع سبق ذكره، ص 114.

[3]- أحمد حلمي جمعة: المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث (الإطار الدولي أدلة ونتائج التدقيق)، مرجع سبق ذكره، ص ص 450-451.

ثانيا: خصائص إعداد تقرير التدقيق

لقد أوضحت دراسة إحدى اللجان التابعة لجمعية المحاسبة الأمريكية في إطار تطوير تقرير التدقيق أن الخصائص الرئيسية التي ينبغي على المدقق مراعاتها عند إعداده لتقرير التدقيق حتى يحقق الهدف المطلوب منه التي تتمثل في:[1]

- عدم التحيز، أي يجب أن يتميز بالصدق والأمانة؛
- تجنب استخدام المصطلحات الغامضة، أي الصراحة والوضوح؛
- توضيح الإجراءات والخطوات التي قام بها عند تدقيقه للعناصر التي تتسم بالأهمية النسبية والنتائج التي توصل إليها مع بيان المعايير التي تم استخدامها للوصول إلى الرأي حتى يمكن للغير تحديد درجة اعتمادهم على ما هو معروض أمامهم؛
- الوقت المناسب، أي عدم تأخر نتائج التدقيق.

ثالثا: أنواع التقارير

يوجد عدة أنواع للتقارير أهمها:

1- **تقرير التدقيق النظيف القياسي**: يمثل الشكل الأكثر انتشار للتقرير حيث يتم استخدامه بنسبة 90% من حالات التقارير الأخرى، فهو يبين الوضع المالي باعتدال كما بتاريخ الميزانية المالية، وإن حساب النتيجة والتدفقات النقدية تبين النشاط للسنة أو الفترة المنتهية بذلك التاريخ. ويتم استخدامه إذا توفرت الشروط الآتية:[2]

- تضمين كافة القوائم بالقوائم المالية؛
- إتباع المعايير العامة بكافة جوانب عملية التدقيق؛
- جمع الأدلة الكافية وقيام المدقق بأداء التدقيق على النحو الذي يمكنه من الإشارة إلى أنه قد تم الالتزام بمعايير العمل الميداني الثلاثة؛
- تم إعداد القوائم المالية بما يتفق مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها، أي أن يكون هناك قدرا من الإفصاح الكافي في الملاحظات المرفقة وباقي جوانب القوائم المالية؛
- عدم وجود حالات تستدعي إضافة فقرات تفسيرية أو تعديل بلغة التقرير.

يحتوي تقرير التدقيق النظيف القياسي وفقًا للمعيار الدولي رقم (700) على الأجزاء الآتية:[3]

---

[1]- أحمد حلمي جمعة: المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث (الإطار الدولي أدلة ونتائج التدقيق)، المرجع السابق، ص 453.

[2]- ألفين أرينز، جيمس لوبك: مرجع سبق ذكره، ص ص 63-64.

[3]- أحمد حلمي جمعة: المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث (الإطار الدولي أدلة ونتائج التدقيق)، مرجع سبق ذكره، ص ص 458-463.

أ- **العنوان:** يكون لتقرير المدقق عنوان يدل بشكل واضح على أنه تقرير مدقق مستقل، وهذه العبارة تبين للمستفيد من القوائم المالية من أن المدقق مستقل وغير متحيز.

ب- **المرسل إليه:** يوجه تقرير المدقق حسبما تتطلبه ظروف العملية وعادة يوجه التقرير حول القوائم المالية ذات الغرض العام إلى أولئك الذين أعد من أجلهم التقرير.

ج- **الفقرة التمهيدية:** تحدد الفقرة التمهيدية في التقرير المؤسسة التي تم تدقيق بياناتها المالية، ويجب أن تبين أنه تم تدقيق القوائم المالية، بالإضافة إلى ذلك فإنه يجب أن تحقق الفقرة التمهيدية العناصر الآتية:

- تحديد عنوان كل عنصر من القوائم المالية التي تشمل المجموعة الكاملة من القوائم المالية؛
- تشير إلى ملخص للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى؛
- تحديد التاريخ والفترة التي تغطيها القوائم المالية.

د- **مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية:** يجب أن يبين رأي المدقق أن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل للبيانات المالية وفقا لإطار إعداد التقارير المالية المطبق، وتشمل هذه المسؤولية النقاط الآتية:[1]

- تصميم وتنفيذ والمحافظة على الرقابة الداخلية الخاصة بالإعداد والعرض العادل للبيانات المالية الخالية من الأخطاء التي تتسم بالأهمية النسبية سواء بسبب الغش أو الخطأ؛
- اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الهامة؛
- عمل تقديرات محاسبية معقولة في ظل الظروف.

هـ- **مسؤولية المدقق:** يبين التقرير أن مسؤولية المدقق تتمثل في:

- إبداء رأي حول القوائم المالية بناء على التدقيق من أجل مقارنته مع مسؤوليات الإدارة الخاصة بالإعداد والعرض العادل للبيانات المالية؛
- تم إجراء التدقيق وفق معايير التدقيق الدولية، وأن هذه المعايير تتطلب أن يمتثل المدقق للمتطلبات الأخلاقية وأن على المدقق تخطيط وأداء التدقيق للحصول على تأكيد معقول بشأن ما إذا كانت القوائم المالية خالية من الأخطاء التي تتسم بالأهمية.

كما يجب أن يصف تقرير عملية التدقيق ببيان أن:

- التدقيق يتضمن أداء إجراءات للحصول على أدلة تدقيق بشأن المبالغ والإفصاحات في القوائم المالية؛
- الإجراءات المختارة تعتمد على حكم المدقق بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء التي تتسم بالأهمية النسبية؛

[1]- الإتحاد الدولي للمحاسبين: مرجع سبق ذكره، ص 658.

- يشمل التدقيق كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية ومعقولية التقديرات المحاسبية التي أجرتها الإدارة، وكذا العرض الشامل للبيانات المالية؛
- يبين التقرير أن المدقق يعتقد أن أدلة التدقيق التي حصل عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأيه.

و-**رأي المدقق**: يجب إبداء رأي نظيف عندما يتوصل المدقق إلى أن القوائم المالية تعطي رأيا صحيحا وعادلا، أو أنها معروضة بعدالة في كافة النواحي المهمة.

ز-**توقيع المدقق**: يجب أن يكون التقرير موقعاً.

ح- **تاريخ تقرير التدقيق**: يجب على المدقق أن يؤرخ التقرير حول القوائم المالية في تاريخ ليس أبكر من التاريخ الذي حصل فيه المدقق على أدلة تدقيق كافية ومناسبة ليبني عليها الرأي حول القوائم المالية.

2- **تقرير التدقيق نظيف مع إضافة فقرة شرح**: في بعض الحالات يقوم المدقق بإعطاء رأي نظيف ولكنه يضيف فقرة شرح إلى تقريره لأجل جلب انتباه المستفيد من القوائم المالية لحالة معينة، ويتم إعطاء هذا النوع من التقرير في الحالات الآتية:[1]

- عدم التطبيق الثابت لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها؛
- وجود شك بشأن استمرار المؤسسة محل الدراسة؛
- موافقة المدقق على الخروج عن مبادئ المحاسبة التي تم الإعلان عنها؛
- التركيز على أمر ما؛
- اشتراك مدققين آخرين في إعداد التقرير.

3- **تقرير تحفظي (مقيد)**: في بعض الظروف تتطلب عدم إعطاء رأيا نظيفا، ومن الضروري للمستفيدين من القوائم المالية معرفة أسباب إعطاء الرأي التحفظي وذلك بإضافة فقرة شرح قبل فقرة الرأي، ومن ثم إضافة عبارة (استثناء) في فقرة الرأي، كما أنه يعتمد على حكم المدقق المهني بالنسبة للأهمية النسبية ومن أسباب التحفظ العناصر الآتية:[2]

- عدم تحضير القوائم المالية حسب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛
- تتطلب معايير التدقيق وجود إيضاحات كافية، وفي حالة عدم كفايتها فإن عليه إصدار تقرير تحفظي؛

[1]- ألفين أرينز، جيمس لوبك: مرجع سبق ذكره، 68.

[2]- هادي التميمي: مرجع سبق ذكره، ص ص 173-174.

- في بعض الأحيان هناك قيد على نطاق التدقيق إما من قبل الزبون نفسه أو بسبب الظروف. فإذا كان القيد من قبل الزبون فيجب رفض إعطاء الرأي، أما إذا كان القيد بسبب الظروف فإن التقرير إما أن يكون متحفظا أو عدم إعطاء الرأي.

4- **الرأي السلبي**: هو عكس التقرير النظيف، أي أن القوائم المالية لا تمثل الوضعية المالية وأن جدول حساب النتيجة والتدفقات النقدية لا تمثل النشاط للسنة المالية، ويتم إعطاء مثل هذا الرأي عندما يتوصل المدقق من أن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها لم يتم تطبيقها حسب ما يجب وأن البيانات المحاسبية مضللة بصورة تتسم بالأهمية النسبية إلى درجة كبيرة.[1]

5- **عدم إعطاء الرأي**: يتم إصدار تقرير يمتنع فيه المدقق عن إبداء رأيه في حالة عدم مقدرة المدقق على الاقتناع بصدق القوائم المالية، ويرجع السبب إلى:

- وجود حدود على مجال التدقيق؛
- عدم حياد علاقة المدقق بالزبون وفقا لما قرره ميثاق السلوك المهني.

ويتميز التقرير الذي يتم فيه الامتناع عن إبداء الرأي عن التقرير الذي يتم فيه إصدار رأي سلبي، في أن الأول يتم القيام به عندما لا تتوافر للمدقق المعرفة الكافية، بينما يتم القيام بالنوع الأخير عندما تتوافر للمدقق معرفة بعدم عدالة القوائم المالية.[2]

[1]- غسان فلاح المطارنة: مرجع سبق ذكره، ص 130.

[2]- ألفين أرينز، جيمس لوبك: مرجع سبق ذكره، ص 74.

الخلاصة:

يقدم التدقيق منافع اقتصادية عديدة للمجتمع، فهو يمثل جمع وتقييم الأدلة عن المعلومات لتحديد مدى التوافق مع المعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية والوطنية، والتقرير عن ذلك، فهو يهدف إلى التحقق من صحة وصدق القوائم المالية ومدى تمثيلها للوضعية المالية للمؤسسة، باستخدام أسلوب منهجي وأدوات كفيلة للوصول إلى رأي فني ومحايد حول تلك القوائم المدققة من طرف المدقق، والذي يشترط فيه أن يكون ذا كفاءة مهنية وخبرة. كما أن هذا الرأي يمر عبر مراحل أساسية تضمن السير الحسن لمهمة المدقق، وتسمح بإختصار الوقت والجهد ويهدف إلى تحصيل أكبر فعالية من تخطيط لعملية التدقيق، تقييم نظام رقابتها، البحث عن أدلة إثبات تدعم الرأي النهائي للمدقق.

لهذا يساعد المدققون المؤسسات على تحسين أداء وأساليب الرقابة الداخلية، حيث يقدمون للإدارة اقتراحات ينتج عن تنفيذها تخفيض التكاليف من خلال تحسين كفاءة التشغيل وتخفيض الأخطاء والغش.

الفصل الثالث

مدخل نظري حول قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية

تمهيد:

يعتبر الائتمان من أهم الأعمال التي تقوم بها البنوك التجارية وجميع المؤسسات المالية، والذي تقدمه إلى الأفراد كأشخاص طبيعيين أو اعتباريين (مؤسسات) لتمويل مشاريعهم الاقتصادية بعدما عجزوا عن التمويل الذاتي. كما تعتبر هذه الوظيفة من أخطر الوظائف التي يمارسها البنك، وذلك لأن الأموال التي يمنحها ليست ملكا له بل هي أموال أطراف أخرى أودعتها على سبيل الحصول من ورائها على الفوائد.

على هذا الأساس فإنه من الضروري الإستعانة بأهم أدوات التحليل من أجل اتخاذ القرار الائتماني السليم حيث يهتم المحلل الائتماني بدراسة البيانات التاريخية للزبون والميزانية المالية.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية.

المبحث الثاني: دراسة قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية.

المبحث الثالث: تقييم المشاريع الائتمانية.

المبحث الرابع: إجراءات الفحص التحليلي للقوائم المالية.

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

يعتبر البنك التجاري نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان وتعد البنوك التجارية في المرتبة الثانية من حيث تسلسل الجهاز البنكي.

المطلب الأول: تعريف البنوك التجارية ووظائفها

تمتاز البنوك التجارية بعدة وظائف أهمها:

أولا: تعريف البنوك التجارية

هناك عدة تعاريف للبنوك التجارية، نذكر أهمها:

- **التعريف الأول:** أطلق كلمة بنوك تجارية في بداية الأمر على البنوك التي تقوم بتمويل العمليات التجارية التي تستلزم تمويلا قصير الأجل يقل عن السنة الواحدة، إلا أن التطور الاقتصادي وتوسع العمليات البنكية جعل البنوك التجارية تهتم بتقديم التمويل لكافة الأنشطة سواء كانت صناعية أو تجارية، أو خدمة أو لهيئات خاصة أو حكومية وكلمة بنك هي كلمة انجليزية Bank وليست عربية،[1] وهي تعني مصطبة وكان يقصد بها في البداية المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور معنى الكلمة وأصبح يقصد بها المنضدة التي يتم فوقها تبادل العملات، وفي النهاية أصبحت تعني المكان الذي يتم فيه المتاجرة بالنقود.
- **التعريف الثاني:** هي البنوك التي تتعامل بالائتمان، وتسمى أحيانا بنوك الودائع، وأهم ما يميزها على غيرها هو قبول الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية.[2]
- **التعريف الثالث:** تعرف البنوك التجارية بأنها عبارة عن مؤسسات مالية تقوم بجمع المدخرات وإنشاء الائتمان وقبول كافة الودائع وتمويل المشاريع أو إنشائها والبحث عن الودائع.[3]
- **التعريف الرابع:** تعرف البنوك التجارية حسب المادة 70 من القانون 03-11 المتعلق بالنقد والقرض بأنها تلك المؤسسات التي تقوم بالعمليات الآتية:[4]
  - ✓ تلقي الأموال من الجمهور لاسيما الودائع؛
  - ✓ منح الائتمان؛

---

[1]- هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع ارسلان: النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص 104.

[2]- جمال خريس، وآخرون: النقود والبنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2002، ص 82.

[3]- عبد الله خبابة: الاقتصاد المصرفي (البنوك الالكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 88.

[4]- الطاهر لطرش: الإقتصاد النقدي والبنكي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2015، ص 355.

✓ توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن وإدارتها.

من هذه التعاريف نستنتج بأن البنوك التجارية هي نوع من أنواع المؤسسات المالية، حيث تقوم بقبول الودائع ومنح الائتمان، وتتميز عن باقي المؤسسات المالية الأخرى بأنها تقبل الحسابات الجارية والودائع تحت الطلب.

كما تتميز البنوك التجارية بخصائص تجعلها مختلفة عن بقية البنوك وهي:[1]

- تقوم البنوك التجارية كالمؤسسات المالية الوسيطة بقبول الودائع ومنح القروض، ولكنها تسمح لأصحاب الودائع بالسحب عليها من خلال الشيكات، ويترتب على ذلك أن الالتزامات على البنوك التجارية في صورة ودائع هي التزامات قصيرة الأجل، وتعتبر جزء من عرض النقود؛
- تسهم البنوك التجارية في إيجاد ودائع جديدة مشتقة من خلال قيام البنك بعمليات منح القروض والاستثمار في الأوراق المالية؛
- تمثل الودائع الجارية أحد المصادر المهمة من مصادر البنوك التجارية، وتتميز هذه الودائع بإمكانية السحب عليها بصورة فورية ودون إشعار مسبق، وهذا يعني أن المطلوبات على البنوك التجارية هي قصيرة الأجل، مما يفرض عليها أن تحقق الانسجام المطلوب بين السيولة والربحية والأمان عند استثمار أموالها.

ثانيا: وظائف البنوك التجارية

لقد مرت الخدمات البنكية كغيرها من أوجه النشاط الاقتصادي بالعديد من مراحل التطور، حيث تحول النشاط من مجرد القيام بعمليات الإقراض والإيداع إلى القيام بوظائف أخرى فرضها واقع التطور والنمو السريع في مختلف الأنشطة الاقتصادية في دول العالم المختلفة، وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم الوظائف البنكية إلى وظائف تقليدية ووظائف حديثة.

1- **الوظائف التقليدية:**

تتمثل هذه الوظائف في:

أ- **قبول الودائع وتنمية الادخار:** تعد هذه الوظيفة أول وأهم وظائف البنوك التجارية، وقبول الودائع معناه تلقي البنك التجاري مبالغ بعملات مختلفة تكون واجبة الدفع أو التأدية عند الطلب، أو بعد إنذار في تاريخ استحقاق معين، وهذا حسب نوع الوديعة. ولا تقتصر وظيفة البنك التجاري على مجرد قبول الودائع التي يقدمها الأفراد والهيئات، بل تتعدى هذه الوظيفة لتصبح إيجابية تتمثل في: جذب هذه

[1]- هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان: مرجع سبق ذكره، ص 110.

الودائع عن طريق تنمية الوعي الادخاري وحث الأفراد والهيئات على الادخار.[1]

ب- **منح الائتمان:** يقصد بها وضع الثقة التي تعتبر أساس كل قرار لمنح الائتمان.[2] كما يعرف بأنه تسليف المال لتسييره في الإنتاج والاستهلاك، أو مواجهة عجز مالي يستحق السداد بعد فترة حسب نوع الائتمان وبمعدل فائدة متفق عليه مسبقا، كما أن الائتمان له ثلاث عوامل أساسية هي: الوقت، الثقة، والوعد بالوفاء بالدين.[3]

ج- **خلق النقود:** تعتبر وظيفة خلق الودائع من أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية لما لها من تأثير على الاقتصاد القومي، فالبنك التجاري بإمكانه منح قروض تفوق بكثير قيمة الأموال المودعة لديه مما يتسبب في زيادة كمية النقود في حدود متزايدة، وتحدث عملية خلق نقود الودائع عندما يقوم البنك بإقراض جزء من موارده المالية المتاحة، ثم يقوم المقترض أو المستفيد بإيداع القرض في إحدى البنوك التي يتكون منها الجهاز البنكي، ويطلق على هذه الودائع بالودائع المشتقة تمييزا لها عن الودائع الأصلية التي تتمثل في قيام أحد الزبائن بإيداع نقود أو شيكات حصل عليها من وحدات خارج الجهاز البنكي.[4]

2- **الوظائف الحديثة:**

تتضمن العناصر الآتية:[5]

أ- **مزاولة عملية التمويل الداخلي والخارجي بما يحقق أهداف خطة التنمية:** تعمل البنوك التجارية على تنمية الادخار وقبول الودائع قصيرة الأجل لكي تستخدم هذه الودائع في عملية التمويل الداخلي والخارجي بما يحقق أهداف خطة التنمية. فمن أهم أنواع الاستثمار التي تلجأ إليها البنوك التجارية لتمويل المشروعات وخدمة الاقتصاد وتنميته العناصر الآتية:

- منح التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل؛
- المساهمة في إنشاء مشروعات جديدة أو تدعيم الوضع المالي لمشروعات قائمة عن طريق الاكتتاب في رؤوس أموال هذه المشروعات؛

[1]- محمد الصيرفي: إدارة المصارف، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 14.

[2]- عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي: أساسيات العمل المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2015، ص 36.

[3]- حسين بلعجوز: مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية (دراسة مقارنة)، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009. ص 68.

[4]- منير إبراهيم هندي: إدارة المصارف التجارية (مدخل اتخاذ القرارات)، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 88.

[5]- محمد الصيرفي: مرجع سبق ذكره، ص ص 17-19.

- الاستثمارات قصيرة الأجل في شراء الأسهم والسندات من الدرجة الأولى مثل: السندات الحكومية وأسهم، وسندات الشركات التي يتأكد للبنك سلامة وضعها المالي.

ب- **تقديم الخدمات:** حيث تتنافس البنوك التجارية في تنويع الخدمات البنكية التي تقدمها لزبائنها وفي تبسيط إجراءات حصول الزبائن على هذه الخدمات، وتنقسم هذه الخدمات إلى:

- **تحصيل وخصم الأوراق التجارية:** مقابل الحصول على عمولات وأجور، وتقديم التسهيلات الائتمانية للزبائن بضمان الأوراق التجارية؛
- **تقديم بعض الخدمات الخاصة بالأوراق المالية للزبائن:** يقوم البنك التجاري بإصدار الأوراق المالية في شكل أسهم وسندات نيابة عن زبائنه، بما يشمل ذلك عمليات الاكتتاب، وتحصيل الأقساط من المكتتبين ورد الزيادة بالاكتتاب إليهم، كما ينوب عن زبائنه في تلقي طلبات الشراء والبيع للأوراق المالية، أي أنه يقوم بشراء وبيع أسهم وسندات لحساب الزبائن وحفظها لهم؛
- **تقديم خدمات استشارية للمتعاملين:** قد يبدو أن تقديم خدمات استشارية ليس له علاقة مباشرة بطبيعة نشاط البنك، ولكن التجارب التي مرت بها البنوك أخذت تحتم على إدارتها التفهم والإلمام الكامل بهذه الوظيفة، فغالبا ما يجد المسؤول على البنك نفسه كمستشار مالي لمشروع الزبون وبذلك أصبحت معظم البنوك التجارية تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لدى إنشائهم للمؤسسات باعتبار أن الفلسفة البنكية السليمة تعتبر مصلحة البنك ومصلحة المؤسسة هي مصلحة مشتركة؛[1]
- **تأجير الخزائن الحديدية للزبائن:** عقد إيجار الخزائن الحديدية من الخدمات البنكية التي يقدمها البنك التجاري لزبائنه وتحقق هذه الخدمة فوائد كبيرة سواء للبنك التجاري أو للزبون، فالبنك يأخذ أجره ويضم إليه زبائن جدد، والزبون يستعمل الخزينة في سرية ولا يطلع أحد على أسراره وممتلكاته ولا تكون عرضة للسرقة أو الضياع؛
- **بيع وشراء العملات الأجنبية:** تقوم البنوك التجارية بعمليات بيع وشراء أوراق النقد والبنكنوت الأجنبي إلى جمهور الزبائن بهدف توفير قدر كاف منها لمواجهة حاجة زبائنه وكذا تحقيق ربح إذا كانت أسعار الشراء أقل من أسعار البيع؛

[1] – فلاح حسن عداي الحسيني، مؤيد عبد الرحمان: إدارة البنوك (مدخل كمي وإستراتيجي معاصر)، دار وائل، عمان، الأردن، 2006، ص 36.

- **خدمات البطاقات الائتمانية:** تعتبر خدمات البطاقة الائتمانية من أشهر الخدمات البنكية التي استحدثتها البنوك التجارية، وتتلخص هذه الخدمة في منح الأفراد بطاقة من البلاستيك تحتوي على معلومات عن الزبون وبموجب هذه البطاقة فإنه يستطيع أن يتمتع بخدمات العديد من المحلات التجارية المتفقة مع البنك، حيث يكون بإمكانه شراء بضائع أو دخول المطاعم بدون القيام بالدفع الفوري نقدا، على أن تتم عملية السداد خلال 25 يوم من استلامه الفواتير، ولا يدفع التعامل أية فوائد على هذا الائتمان إذا قام بالسداد خلال الأجل المحدد.[1]

المطلب الثاني: موارد واستخدامات البنوك التجارية

من بين موارد واستخدامات البنوك التجارية العناصر الآتية:

أولا: موارد البنوك التجارية

تنقسم الموارد إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

1- الموارد الذاتية:

هي عبارة عن التزامات البنك اتجاه أصحاب رأسماله، وتتكون من:[2]

أ- **رأس المال المدفوع:** يمثل قيمة الأسهم التي دفعها الأفراد مساهمة منهم في رأس مال البنك؛

ب- **حقوق المساهمين:** الذي يمثل الاحتياطات (الاحتياطي القانوني، الاحتياطي الاختياري) والمخصصات التي تشكل التزاماً على أصحاب رأس المال مثل: مخصصات الديون المشكوك فيها ومخصصات هبوط أسعار العملات الأجنبية. وتتمثل الموارد الذاتية النواة الأولى لموارد البنك التجاري واللازمة لتكوينه والبدء بأعماله، كما تتمثل أهميتها في تدعيم ثقة المودعين ودعم مركز البنك في علاقته مع مراسليه بالخارج؛

ج- **الأرباح غير الموزعة:** عادة ما يترتب عن نشاط البنك أرباح في نهاية السنة لا يقوم بتوزيعها كلها بل جزء منها، والباقي يضاف إلى رأسمال البنك.

2- الموارد الخارجية:

هي تلك الموارد التي يكون مصدرها من خارج البنك التجاري، وتتكون هذه الموارد من:

أ- **الودائع:** هي الجزء الأكبر من التزامات البنك التجاري، والتي يجب أن يحرص البنك على أن يتعامل معها بحذر من أجل ردها لأصحابها عند الطلب، كما يجب استثمارها بشكل صحيح وذلك من أجل تغطية

---

[1]- عبد الحميد عبد المطلب: البنوك الشاملة (عملياتها وإدارتها)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 142.

[2]- جمال خريس، وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص ص 84-85.

مصروفات البنك وتحقيق الأرباح، وتنقسم هذه الودائع إلى:[1]

- **الحسابات الجارية:** هي التي يتم التعامل بها من خلال شيكات، وتكون الفوائد عليها قليلة جدا كما تكون هناك حرية في الإيداع والسحب؛
- **الحسابات غير الجارية:** تنقسم إلى:

✓ **ودائع لأجل:** هي عبارة عن مبلغ مالي يودع لدى البنك التجاري، لا يحق لصاحبه السحب منه إلا بعد انقضاء مدة زمنية معينة يتفق عليها مسبقا بينه وبين البنك عند الإيداع، لقاء حصوله على فائدة؛

✓ **ودائع لأجل بإشعار:** يتم الاتفاق مع البنك على أوقات محددة يقوم فيها الزبون بالسحب قبل الموعد بوقت يتم الاتفاق عليه مع البنك؛

✓ **ودائع التوفير:** تسمى أيضا بالودائع الادخارية، وهي ودائع يتم التعامل بها من حيث السحب والإيداع بموجب دفتر خاص، ويتحصل صاحب هذا النوع على فوائد محددة؛

✓ **الحسابات المدينة للبنوك الأخرى:** تشمل جميع التزامات البنك التجاري اتجاه البنوك الأخرى وتمثل هذه الحسابات مصدرا هاما من المصادر التي يحصل منها البنك على الموارد المالية التي يحتاجها للقيام باستخداماته التشغيلية المختلفة.

ب- **القروض:** هي من مصادر أموال البنوك التجارية، والذي يتم من مختلف المؤسسات خاصة منها: البنك المركزي، والمؤسسات المالية والنقدية سواء كانت وطنية أو أجنبية.

ثانيا: استخدامات البنوك التجارية

تشير الاستخدامات إلى كيفية الاستفادة من موجودات البنك التجاري أو بمعنى آخر تمثل استثماراته فهدف تحقيق الربحية بالنسبة للبنك التجاري يفرض عليه عدم ترك موارده النقدية عاطلة بل يتعين عليه أن يوظفها في مختلف الاستخدامات الممكنة. ويمكن تقسيم استخدامات البنوك التجارية إلى ثلاثة مجموعات هي:

1- **المجموعة الأولى:**

تهدف هذه المجموعة إلى تحقيق السيولة فقط، حيث تشمل العناصر:[2]

أ- **النقدية الجاهزة لدى البنك:** هي عبارة عن نقود قانونية موجودة لدى البنك باستمرار لكي يتمكن من مواجهة متطلباته اليومية.

---

[1]- الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص ص 26-28 [بتصرف].

[2]- عبد الله خبابة: مرجع سبق ذكره، ص ص 162.

ب- **الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي:** هي عبارة عن الاحتياطي النقدي القانوني الذي تشكله البنوك التجارية بشكل إلزامي، وهو يعتبر من أحد أدوات الرقابة على البنوك التجارية من قبل السلطة النقدية.

2- **المجموعة الثانية:**

تكون سيولتها منخفضة مقارنة بالمجموعة الأولى، وتتمثل في:[1]

أ- **أصول شديدة السيولة:** هي تلك الأصول التي يمكن تحويلها إلى سيولة بسهولة ودون أية مشقة وتتمثل أساسا في:

- **حسابات لدى البنوك الأخرى:** ناتجة عن المعاملات فيما بين البنوك؛
- **أصول تحت التحصيل:** إذ يمكن تحويلها إلى سيولة نقدية كاملة بسهولة مثل: الشيكات المستحقة على البنوك الأخرى.

ب- **الأوراق المالية قصيرة الأجل خاصة:** سيولتها تكون أقل من الأصول السابقة، وأهمها سندات الخزينة التي تصدرها الحكومة لتمويل الدين العام والتي عادة ما تكون قصيرة الأجل وذات سيولة عالية كونها مضمونة.

ج- **الأوراق التجارية القابلة للخصم:** يعتبر خصم الأوراق التجارية من أهم المجالات التي يستثمر فيها البنك التجاري، وهي تمثل قروض قصيرة الأجل لأنها عبارة عن أوراق تجارية قام بخصمها لمتعامليه مقابل عمولة عن الفترة الواقعة بين تاريخ الخصم وتاريخ الاستحقاق.

د- **القروض:** يعتبر منح القروض أو إتاحة الائتمان النشاط الرئيسي للبنك التجاري، وتحقق القروض بمختلف أنواعها عائد أكبر من أنواع التوظيفات السالفة الذكر، غير أنها في نفس الوقت تتضمن مخاطر كبيرة.

3- **المجموعة الثالثة:** التي تكون سيولتها منخفضة جدا، بينما ربحيتها مرتفعة مقارنة بالأصول السابقة الذكر على اعتبار أن هدفها الأساسي هو تحقيق الربح، وتشمل العناصر الآتية:[2]

- القروض متوسطة وطويلة الأجل؛
- الأوراق المالية طويلة الأجل مثل: الأسهم والسندات؛

[1]- عبد الحق بوعتروس: الوجيز في البنوك التجارية (عمليات، تقنيات، وتطبيقات)، دار المحمدية، الجزائر، 2000، ص 11.

[2]- عبد الله خبابة: مرجع سبق ذكره، ص 163.

- الأصول الثابتة: تتمثل هذه الأصول في المباني التي يمارس فيها البنك نشاطه، والأدوات والمعدات التي يستخدمها، بالإضافة إلى بعض الأصول الأخرى التي لها صلة وثيقة بعمليات الإقراض مثل: مخازن البنك التي يحتفظ بها ببعض أنواع الضمانات العينية التي تكون بحوزته.

المبحث الثاني: دراسة قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية

يعتبر الائتمان من أهم الفعاليات البنكية جاذبية لإدارة البنوك، وهو من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية لما له من تأثير ضار على مستوى البنك والمؤسسات المالية الوسيطة، بل تصل أضراره إلى الاقتصاد الوطني لو لم يحسن استخدامه.

المطلب الأول: مدخل نظري حول صنع القرار الإداري

لقد ركز هربرت سيمون H.Simon على مفهوم اتخاذ القرارات في دراسة مشكلة التنظيم بمعنى أن السلوك التنظيمي ما هو إلا محصلة لعمليات اتخاذ القرارات التي تجري داخل المؤسسة، وبصفة أخرى تحديد السلوك التنظيمي يتوقف على تحديد كيفية اتخاذ القرارات والعوامل المؤثرة فيه، فهو يرى أن عملية صنع القرارات هي جوهر العملية الإدارية وأهم مظهر على الإطلاق في السلوك التنظيمي. وأضاف سيمون بأن السلوك التنظيمي قد يكون بصورة واعية إذا أدى إلى استخدام الوسائل المختلفة لتحقيق الأهداف والغايات بصورة واعية، وقد يكون السلوك رشيدا بصورة متعمدة إذا تصرف متخذ القرار بصفة متعمدة لتحقيق أهداف وغايات محددة، كما قدم نموذجا لاتخاذ القرار وهو النموذج الإداري وسمي متخذ القرار بالرجل الإداري الذي يتصف بالآتي:[1]

- عدم مقدرته في الحصول على بديل مثالي بسبب عدم وجود المعلومات الكافية لديه؛
- يبحث عن بديل مقبول ضمن ما يتوفر لديه من معلومات؛
- يتخذ قراره بالاعتماد على الرشد المحدود وعلى الإمكانيات المتاحة في اختيار البديل المرضي؛
- أخذ العوامل المحيطة بالقرار وتبسيطها دون الأخذ في الاعتبار العوامل التي لا ترتبط بصورة مباشرة بالمشكلة.

أولا: مفهوم صنع القرار

تعتبر عملية صنع القرار عملية ديناميكية تشكل المحور الرئيسي لوظائف الإدارة على مختلف مستوياتها التنظيمية أي شاملة لجميعها.

[1] – حسين بلعجوز: نظرية القرار (مدخل إداري وكمي)، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 38.

1- **تعريف صنع القرار**: تعرف عملية صنع القرار بأنها: الخطوات التي يتم بمقتضاها البحث في المشكلة وتقديم أفضل الحلول وأنسبها من بين البدائل المتاحة والهادفة لحل هذه المشكلة.[1]

ويرى البعض الآخر على أنها: "اختيار البديل المناسب من بين مجموعة من البدائل".[2] كما تعني عملية صنع القرار بأنها العملية التي تبنى على الدراسة والتفكير الموضوعي للوصول إلى قرار معين ومن ثم الاختيار بين البدائل.[3]

ويرى Toumson et Toudine أنه وإن كان الاختيار بين البدائل يبدو نهاية المطاف في صنع القرار إلا أن مفهوم صنع القرار ليس مقتصراً على الاختيار النهائي بل إنه يشير كذلك إلى تلك الأنشطة التي تؤدي إلى ذلك الاختيار وبذلك فإن التركيز على اختيار البديل المناسب من بين البدائل المطروحة يعطي تصورا خاطئ لعملية صنع القرار كونه يتجاهل المراحل التي سبقته والتي تضمنت مجهودا وإعدادا للوصول إليه، أي أن صنع القرار هو سلسلة الاستجابات الفردية أو الجماعية التي تنتهي باختيار البديل الأنسب في مواجهة موقف معين.[4]

نستنتج مما سبق بأن صنع القرار هو عبارة عن الخطوات التي يتم من خلالها إختيار البديل المناسب من بين البدائل المتوفرة، وذلك لحل مشكلة ما.

كما نلاحظ بأن صنع القرار يتضمن مجموعة من العناصر أهمها:[5]

أ- **توفر البدائل**: يتطلب وجود القرار بديلين أو أكثر ليتم الاختيار من بينهم، أي وجود أكثر من طريقة لمواجهة الموقف والوصول إلى الهدف.

ب- **الاختيار**: لا بد أن يتم الاختيار بين البدائل عن وعي وتفكير ومحاكمة دقيقة للبدائل، ويقصد بالاختيار الاستقرار على حل من خلاله تزداد فرص الوصول إلى الهدف.

ج- **الهدف**: إن كل قرار يعالج موضوعا معينا أو مجموعة من المواضيع لتحقيق هدف أو أهداف محددة مسبقا والأهداف هي تلك الإنجازات أو النتائج التي تعمل الإدارة على تحقيقها باستخدام الموارد المتاحة لديها والمحتملة في إطار القيود والمحددات الذاتية والمناخية التي تصاحب العمل الإداري، وتحديد تلك الأهداف يعتبر معيارا يمكن استخدامه لاختيار القرارات ويبرر الغاية التي تتخذ القرارات من أجلها.

---

[1]- زينب بن التركي: الأساليب الكمية في صناعة القرار (أسلوب شجرة القرار نموذجا)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 6، جامعة غرداية الجزائر، 2009، ص 89.

[2]- نادية أيوب: نظرية القرارات الإدارية، الطبعة الخامسة، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2003، ص 13.

[3]- رابح بوقرة: منهجية صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، ص 2، أنظر إلى الموقع: www.iefpedia.com، بتاريخ: 2016/03/23.

[4]- زينب بن التركي: مرجع سبق ذكره، ص 89.

[5]- رابح بوقرة: مرجع سبق ذكره، ص 4.

د- **الفترة الزمنية المعينة:** يحتاج صنع القرار بمراحله المختلفة إلى وقت معين، ويختلف هذا الوقت من موقف إلى آخر حسب سهولة أو صعوبة تحليل المشكلة وإجراء المفاضلة بين البدائل، ولكن يجب أن يتخذ القرار في الوقت المناسب لمعالجة الموقف.

هـ- **البيئة والمعلومات التي يصنع فيها القرار:** تؤثر البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة بما تحتويه من عوامل سياسية، اقتصادية، اجتماعية ودينية على متخذ القرار عند اختياره للبديل المناسب والبيانات أيضا لها تأثير كبير وفائدة لاتخاذ القرار.

و-**متخذ القرار:** هو من سلطة صنع القرار في المؤسسة وعمله يقودها إلى النجاح أو إلى الفشل.

2- **الفرق بين اتخاذ القرار وصنع القرار:** يخلط الكثير بين المفهومين ويعتقدون بأنهما مرادفان لمفهوم واحد بينما في الحقيقة أن لكل منهما مدلوله الخاص، فعملية اتخاذ القرار تعد بمثابة إحدى الخطوات أو المراحل لعملية صناعة القرار، وهذه الأخيرة تتضمن في مراحلها المختلفة نشاطات وتفاعلات متعددة تبدأ من مرحلة التصميم وتنتهي بمرحلة اتخاذ القرار (تحديد المشكلة، جمع البيانات المناسبة وصولا إلى البدائل المتعددة ومن ثم اختيار البديل ووضعه موضع التنفيذ)، وبالتالي فإن اتخاذ القرار يأتي كمرحلة من ضمن مراحل تلك العملية وهو غالبا ما يشار إليه بمرحلة اختيار البديل المناسب، أي اتخاذ قرار باختيار ذلك البديل.[1]

3- **شروط صنع القرار:** تظهر ضرورة اتخاذ القرار في حالة توفر الشروط الآتية:[2]

- الاختلاف في النتائج، أي وجود اختلاف بين ما تحقق فعلا وما كان من الممكن تحقيقه؛
- شعور الإدارة بوجود اختلاف بين ما تم التخطيط له وما تم إنتاجه مثلاً؛
- وجود حوافز معينة تدفع الإدارة على القيام بعملية تصحيح الاختلاف الحاصل؛
- وجود الموارد المادية، المالية والبشرية اللازمة لإجراء عملية التصحيح أو تقليل حدة الاختلاف في النتائج.

4- **خصائص القرار:** يتصف القرار الإداري بخصائص تمليها ظروف اتخاذه وآلية صنعه وأهدافه، ومجاله المتمثلة في الآتي:[3]

أ- **الصفة الاجتماعية:** يتصف القرار الإداري في مختلف مستوياته بالصفة الاجتماعية لأنه يتناول مصالح مجموعة اجتماعية، وتأخذ آثار تنفيذه صبغة اجتماعية تنعكس من خلال ردود الفعل الاجتماعية والاقتصادية من قبل من يعنيهم القرار.

[1]- زينب بن التركي، مرجع سبق ذكره، ص 90.
[2]- رابح بوقرة: مرجع سبق ذكره، ص 5.
[3]- المرجع نفسه، ص 6.

ب- **المخاطرة:** إن القرار الإداري هو عمل مستقبلي، بمعنى أن آثاره تنصرف دوما إلى المستقبل، لذلك من أهم عوامل الحسم في اتخاذ القرار هي درجة التأكد من نجاحه في إنتاج الحل المناسب للمشكلة في المستقبل.

ج- **المشكلة:** يعتبر علماء الإدارة القرار الإداري مشكلة إدارية وعملية معقدة تواجه متخذي القرار وتحتاج إلى حل، نتيجة لاختلاف طبائع المشكلات المطروحة أمام متخذي القرار وتباين المواقف الإدارية السائدة وتعدد أساليب ومداخل اتخاذ القرار.

د- **التعقد:** القرار الإداري هو نتيجة مركبة لعملية معقدة لا يمكن أن تتم دفعة واحدة، بل على مراحل تختلف باختلاف طبيعة المشكلة المطروحة والوسائل والإمكانيات المتوفرة لدى متخذ القرار.

هـ- **الوظيفة:** تشكل عملية اتخاذ القرار كوظيفة أساسية من وظائف الإدارة، حيث يتوقف إنجاز وظائف الإدارة الأخرى على إتمام إنجاز هذه الوظيفة.

ثانيا: أهمية صنع القرار

تأخذ عملية صنع القرار حيزا واسعا ودرجة بالغة من الأهمية والخطورة والتأثير، ذلك لأن القرار لا يتعلق بشخص واحد وإنما يتضمن عدة أفراد أو جماعات، ويشمل عدة جوانب أهمها:

1- **أهمية القرار من الناحية العلمية:**

تتمثل أهمية القرار في:[1]

- وسيلة علمية وفنية حتمية ناجعة لتطبيق السياسات والإستراتيجيات للمؤسسة في تحقيق أهدافها بصورة موضوعية وعلمية؛
- تلعب دوراً حيوياً وفعالاً في القيام بكافة العمليات الإدارية (التخطيط، التنظيم والرقابة)؛
- تؤدي عملية اتخاذ القرار دورا مهما في تجسيد وتكييف، تفسير وتطبيق الأهداف والسياسات والإستراتيجيات العامة في المؤسسة؛
- يؤدي القرار عن طريق عملية اتخاذ القرار دورا هاما في تجميع المعلومات اللازمة للوظيفة الإدارية من خلال استعمال وسائل علمية وتكنولوجية متعددة ومختلفة للحصول على المعلومات اللازمة للتنظيم الإداري.

[1]- حسين بلعجوز: نظرية القرار (مدخل إداري وكمي)، مرجع سبق ذكره، ص 88.

2- أهمية القرار من الناحية العملية:

أهمها العناصر الآتية:[1]

- يكشف القرار الإداري عن سلوك وموقف القادة والرؤساء الإداريين، ويكشف عن القوى والعوامل الداخلية والخارجية الضاغطة على متخذي القرار، مما يسهل مهمة الرقابة على هذه القرارات والتحكم فيها، والتعامل مع هذه المواقف والضغوط مستقبلا بصورة حسنة؛
- القرار الإداري هو وسيلة لاختيار وقياس مدى قدرة القادة والرؤساء الإداريين في القيام بالوظائف والمهام الإدارية المطلوب تحقيقها، وإنجازها بأسلوب علمي وعملي؛
- القرار الإداري هو ميدان واسع للرقابة الإدارية.

ثالثا: مراحل صنع القرار

تأخذ عملية صنع القرار الخطوات الثلاثة الآتية، وذلك حسب نموذج سيمون:[2]

1- **مرحلة الاستخبار:** هي مرحلة جمع المعلومات عن البيئة المحيطة بمتخذ القرار وطبيعة المواقف التي تحتاج إلى القرار أو دواعي اتخاذ القرار، وبين ما يتوقعه متخذ القرار وبين ما هو موجود فعلاً.[3]

2- **مرحلة التصميم:** تحدد البدائل المتاحة والتحليل المناسب لنتائج كل بديل.

3- **مرحلة الاختيار:** هي مرحلة اختيار البديل المناسب الذي يحقق مستوى الطموح من بين مجموعة البدائل.

4- يضيف سيمون أنه للقيام بهذه الخطوات لصنع القرار يتطلب قدرات ومهارات متعددة يستطيع متخذ القرار اكتسابها عن طريق الخبرة والتدريب. ويضيف Lucas إلى المراحل الثلاثة مرحلة رابعة هي:

5- **التنفيذ:** يقصد بها وضع برنامج لتنفيذ البديل المختار ومتابعته، والقيام بعمليات الإشراف والرقابة اللازمة لذلك.

رابعا: أنواع القرارات

تختلف نوعية القرار بحسب عدة معايير واعتبارات أهمها:

1- تصنيف القرار بحسب سيمون:

ميز سيمون بين نوعين أساسيين من أنواع القرار هما:[4]

---

[1]- حسين بلعجوز: المدخل لنظرية القرار، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010، ص 100.

[2]- حسين بلعجوز: نظرية القرار (مدخل إداري وكمي)، مرجع سبق ذكره، ص 41.

[3]- رابح بوقرة: مرجع سبق ذكره، ص 9.

[4]- حسين بلعجوز: مدخل لنظرية القرار، مرجع سبق ذكره، ص 101.

أ- **قرارات مبرمجة:** هي القرارات التي تتناول مشكلة متكررة واعتيادية، حيث تكون فيها أساليب وإجراءات التعامل مع المشكلة مرتبطة بزمن وبرنامج معين كقرارات التشغيل مثل: إعداد الطلبيات، شراء المواد الأولية دفع الأجور، وغيرها، وبالتالي تكون إجراءات اتخاذ القرار معدة مسبقا ولا يتطلب اتخاذها المرور بتحديد المشكلة وتصميم الحل، بل يتم اتخاذها بشكل فوري ووقف معايير مبرمجة مسبقا.

ب- **قرارات غير مبرمجة:** تظهر الحاجة لاتخاذ هذا النوع من القرارات عندما تواجه المؤسسة المشكلة لأول مرة ولا توجد خبرات مسبقة بكيفية حلها، ففي هذا النوع لا توجد معلومات كافية عنها ولا توجد معايير واضحة لتقييم البدائل والاختيار منها، ولذلك فإن الظروف التي تسود هذه الحالة هي ظروف عدم التأكد لبدائل نتائج التصرفات البديلة ونتيجة هذه الخصائص، فكل قرار يتم صنعه وفقا لمتطلبات وظروف وخصائص المشكلة ولا توجد أنماط موحدة لحل هذا النوع من المشكلات، ويمكن لمتخذ القرار أن يستخدم حكمه الشخصي وتقييمه ورؤيته للمشكلة. فهي عكس النوع الأول أي أنها غير متكررة وكل منها له طبيعته المميزة.

يمكن تبسيط أهم الفروقات بين هذين النوعين من القرارات في الجدول رقم (19) الآتي:

الجدول رقم (19): المقارنة بين القرارات المبرمجة وغير المبرمجة

معيار المقارنة	القرارات المبرمجة	القرارات غير المبرمجة
طبيعة المشكلة	روتينية ومتكررة	غير معروفة وغير متكررة
معايير الحكم فيها	واضحة	استخدام الحكم الشخصي
تحديد البدائل	سهلة ومعروفة	تتسم بنوع من الصعوبة
ظروف اتخاذ القرار	التأكد	عدم تأكد نسبي
إجراءات اتخاذ القرار	محددة مسبقا	غير محددة مسبقا
المعلومات	متوفرة	قليلة جدا وغير كافية
أدوات العمل	الطرق الكمية وبرامج الحاسوب الجاهزة	الخبرة، الحدس وبرامج الحاسوب المتطورة

المصدر: حسين بلعجوز: مدخل لنظرية القرار، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010، ص 102.

2- تصنيف القرارات حسب نوع المشاركة:

تصنف القرارات حسب هذا النوع إلى:[1]

أ- **قرارات فردية:** هي القرارات التي يقوم باتخاذها مسير واحد، وهي سهلة روتينية متعلقة بمركز العمل.

[1]- حسين بلعجوز: نظرية القرار (مدخل إداري وكمي)، مرجع سبق ذكره، ص 90.

ب- **قرارات تنظيمية:** هي القرارات التي يمكن الاستفادة عند اتخاذها من أراء واقتراحات أطراف عديدة خاصة عندما تكون في مواجهة مشكلات حاسمة ومصيرية.

3- **تصنيف القرارات حسب المستويات الإدارية:**

تصنف القرارات وفقا للمستوى التنظيمي الذي يتخذ فيه القرار إلى:[1]

أ- **القرارات الإستراتيجية:** هي القرارات التي تؤخذ على مستوى قمة الهيكل التنظيمي بواسطة الإدارة العليا في المؤسسة ولها أثار وأبعاد كبيرة على المؤسسة وعلاقتها المتبادلة مثل: الأهداف العامة، الوضع التنافسي الإستراتيجيات، خيارات السوق، وغيرها. أهم ما يميز هذه القرارات العناصر الآتية:

- تتصف بدرجة عالية من المركزية، حيث يتم اتخاذها في قمة الهرم التنظيمي؛
- تتميز بالثبات النسبي وتغطي فترة طويلة الأجل؛
- تستهدف استغلال الفرص أو تجنب التهديدات؛
- تتطلب موارد معتبرة وحجما كبيرا من المعلومات؛
- تؤخذ في ظل ظروف المخاطرة الشديدة وعدم التأكد.

ب- **القرارات الإدارية:** هي القرارات المتعلقة بإعداد الخطط والموازنات واستخدام الموارد المالية البشرية والمادية بهدف تنفيذ القرارات الإستراتيجية مثل: تخصيص الموارد، تقرير الموازنات، تقسيم المهام والوظائف، وغيرها وتتصف بالخصائص الآتية:

- تؤخذ في مستوى الإدارة الوسطى؛
- تتميز بالتغير وتغطي فترة زمنية متوسطة؛
- تتعلق بتعزيز نقاط القوة ومعالجة مكامن الضعف؛
- تسود هذه القرارات ظروف بالمخاطرة أو التأكد النسبي.

ج- **القرارات التشغيلية:** تتعلق هذه القرارات غالبا بالعمليات التشغيلية اليومية، وتكون في شكل إجراءات وقواعد عمل تخص الوظائف أو مراكز العمل الفردية، ويتميز هذا النوع بالآتي:

- تعتبر هذه القرارات من اختصاص الإدارة التنفيذية أو المباشرة في مستوى الإدارة الدنيا؛
- القرارات قصيرة الأجل كونها تتعلق بأسلوب العمل الروتيني وتتكرر باستمرار؛
- لا تحتاج لمزيد من الجهود أو البحث أو الإبداع من قبل متخذيها؛

[1]- حسين بلعجوز: مدخل لنظرية القرار، مرجع سبق ذكره، ص ص 103-104.

- يتم اتخاذها في ظل الخبرات السابقة وبطريقة فورية.

ويمكن توضيح هذه الأنواع في الشكل رقم (06) الآتي.

الشكل رقم (06): أنواع القرارات حسب المستوى التنظيمي

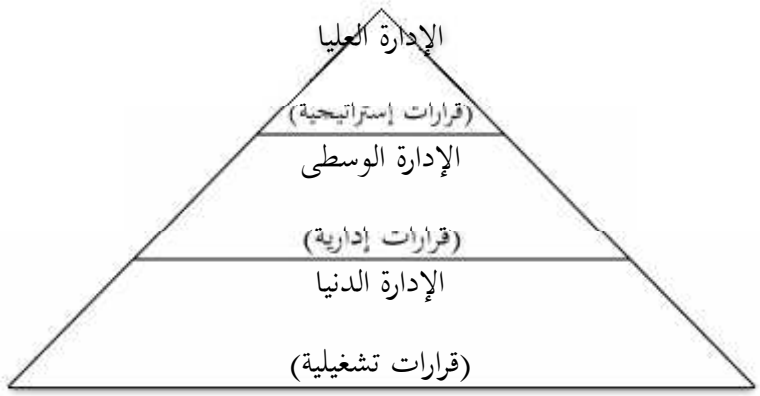

المصدر: حسين بلعجوز: نظرية القرار (مدخل إداري وكمي)، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 92.

المطلب الثاني: ماهية القرار الائتماني

يؤخذ قرار منح الائتمان بالرفض أو القبول المشروط لطلبات الائتمان المقدم من زبائن البنك في ضوء العناصر الائتمانية الحاكمة للنشاط الائتماني، حيث يتطلب ذلك إجراء موازنة بين العائد المتوقع وبين المخاطر والتكلفة المحتملة للائتمان المطلوب.[1]

أولا: مفهوم الائتمان

للائتمان عدة تعاريف ومزايا نذكر أهمها:

1- تعريف الائتمان:

هناك عدة تعاريف للائتمان، نوجز منها:

- **التعريف الأول**: هو عبارة عن الأمان أو الثقة التي تتحقق لدى كل من الدائن والمدين.[2]
- **التعريف الثاني**: هو عبارة عن عملية تسليم نقود أو بضائع أو خدمات الآن مقابل وعد بالدفع في المستقبل.[3]

[1]- عبد الحميد محمد الشواربي: إدارة المخاطر الائتمانية (من وجهتي النظر المصرفية والقانونية)، منشأة المعارف، الإسكندرية مصر، 2002، ص 90.

[2]- فليح حسن خلف: النقود والبنوك، عالم الكتب الحديث، أربد، مصر، 2006، ص 263.

[3]- هشام جبر: إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008، ص 220.

- **التعريف الثالث:** يقصد بالائتمان إلتزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة، أي يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند إنتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمدها البنوك بأنواعها.[1]
- **التعريف الرابع:** هو تلك الخدمات المقدمة للزبائن، والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تضمن للبنك استرداد أمواله في حالة توقف الزبون عن السداد بدون أية خسائر.[2]

تدور هذه التعاريف حول معنى واحد هو الثقة التي يمنحها البنك لزبونه من خلال إتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية معينة مقابل فائدة محددة، مع تقديم الزبون الضمان المناسب مما سبق ذكره نستنتج أن مفهوم الائتمان يعتمد على العناصر الآتية:[3]

أ- **الثقة:** هو ما يستلزم قيام البنك بدراسة كافة المقومات الائتمانية للزبون بقصد التحقق من جدارته الائتمانية؛

ب- **تواجد دين:** أي قيام علاقة مديونية بين دائن ومدين؛

ج- **تحديد الفائدة على الائتمان:** حيث يعتبر حصول البنك على الفائدة من المقترضين الهدف الرئيسي من قيامه بمنحهم الائتمان؛

د- **تحديد الغرض من الائتمان:** أي معرفة ما إذا كان المبلغ سيوجه لتمويل عمليات استثمارية أو لتمويل رأس المال العامل، بالإضافة إلى معرفة النشاط الذي سيتم صرف هذا التمويل فيه؛

هـ- **تحديد الأجل:** أي وجود فاصل زمني بين وقوع الدين والوفاء به؛

و- **الضمانات:** هي التي تمكن البنك من استرداد أمواله في حالة وقوع مخاطر مستقبلية؛

ز- **الخطر:** الذي يزداد بزيادة الأجل الممنوح للزبون نظرا لتزايد احتمالات تغير الظروف المستقبلية.

---

[1]- عبد العزيز الدغيم، وآخرون: التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عملية الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة الدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 3، جامعة تشرين، سوريا، 2006، ص 194.

[2]- رحيم حسين، سيلم حمود: استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ قرارات منح الائتمان بالبنوك التجارية، فعاليات الملتقى الوطني الأول حول: الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2008، ص 4.

[3]- عصام عبد الهادي أبو النصر: دراسة تحليلية لمشاكل قرارات الائتمان في البنوك التجارية من المنظور المحاسبي (دراسة مقارنة بين البنوك المصرية والأوروبية)، 2010، ص ص 6-7، أنظر إلى الموقع التالي: http://iefpedia.com، بتاريخ: 2013/11/16.

2- شروط منح الائتمان: يقصد به القواعد والإجراءات والأساليب التي ستتبع في عملية منح الائتمان للزبون وتتمثل هذه الشروط في الآتي:[1]

- حد الائتمان: يقصد به الحد الأقصى لقيمة الائتمان الذي يمكن أن يقدمه البنك للزبون؛
- الظروف التي ينبغي فيها مطالبة الزبون بتقديم رهونات لضمان مبلغ الائتمان؛
- أنواع الأصول التي يمكن قبولها كضمان؛
- نسبة القرض إلى قيمة الأصل المرهون التي تتفاوت عادة تبعا لطبيعة الائتمان ومدى تعرض قيمته السوقية للتقلب؛
- الإجراءات الواجب إتباعها في حالة انخفاض القيمة السوقية للأصل المرهون؛
- الرصيد التعويضي الذي يمثل الحد الأدنى من الرصيد الذي يجب أن يحتفظ به الزبون في حسابه لدى البنك؛
- البدائل الأخرى التي يمكن أن يلجأ إليها البنك لضمان مستحقاته.[2]

3- مزايا الائتمان:

يحقق الائتمان مزايا عديدة للمؤسسات المقترضة، تتمثل في الآتي:[3]

- يخفف الائتمان الكثير من الصعوبات التي تعترض المؤسسات المختلفة خاصة الصغيرة والحديثة في الحصول على الائتمان الكافي بسبب ضعف الثقة في مركزها الائتماني من الجهات الممولة الأخرى؛
- التخفيف من كلفة الحصول على القروض من البنوك بالمقارنة مع كلفة الإقراض من الجهات المالية الأخرى؛
- يُمَّكن الائتمان المؤسسة المقترضة من استعمال الأموال المقترضة بصورة أكثر فاعلية، لأنها تعاني من الاستحقاق المتكرر للقروض الطويلة والمتوسطة قياسا بالقروض قصيرة الأجل، والتي تؤدي إلى إرباك سيولتها بسبب اضطرارها إلى التسديد السريع والمتكرر؛
- تنظم عملية الإقراض وفق جدول زمني لتسديد أقساط القرض المستحق، ولا يتمكن البنك من المطالبة بالتسديد قبل فترة الاستحقاق، وفي حالة تعذر الزبون عن التسديد فإن البنك يبدي نوعا من المرونة في تأجيل السداد وعدم حجز الضمانات مما يتيح الفرصة لاستمرار نشاط المؤسسة وعدم إرباك سيولتها؛

[1]- علي سعد محمد داود: البنوك ومحافظ الاستثمار (مدخل دعم اتخاذ القرار)، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر 2012، ص 32.

[2]- حسين بلعجوز: مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية (دراسة مقارنة)، مرجع سبق ذكره، ص 76.

[3]- فلاح حسن عداي الحسيني، مؤيد عبد الرحمان: مرجع سبق ذكره، ص ص 125-126

- يؤدي الائتمان إلى زيادة إنتاجية أو ربحية رأس المال، إذ يعتبر وسيلة مناسبة لتحويل استعمال رأس المال من شخص لآخر؛
- يساعد الائتمان على استثمار الفائض النقدي من قبل المؤسسات المقترضة والأفراد دون الحاجة إلى الاحتفاظ بسيولة نقدية ودون استثمارها.

ثانيا: أهمية وأنواع الائتمان

اهتمت السلطة النقدية على مستوى الاقتصاد الوطني بدور الائتمان في النشاط الاقتصادي ودور البنوك في ذلك، مما جعل السلطة النقدية مهتمة دائما بإدارة الائتمان وقريبة من قراراتها، وكذلك تنوعها.

1- أهمية الائتمان: يمكن النظر إلى أهمية الائتمان من زاويتين، الأولى وفقا لوجهة نظر البنوك التجارية ذاته والثانية لدور الائتمان في النشاط الاقتصادي.

أ- **أهمية الائتمان من وجهة نظر البنوك التجارية:** من وجهة نظر البنك فإن الائتمان له أهمية كبيرة حيث يُسهم الائتمان في:[1]

- زيادة الإنتاج، من خلال توفير التمويل عن طريق الائتمان وهذا لشراء متطلبات الطاقات الإنتاجية للمشروعات القائمة والتي يمثلها رأس مال التشغيلي، وكذلك يرتبط بدفع تكاليف استخدام العمل ومستلزمات الإنتاج وغيرها من النفقات؛
- زيادة الاستثمار، فمن خلاله يستطيع البنك أن يضمن الاستمرارية والنمو، وكذلك يضمن القدرة على تحقيق مجموعة من الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها. كما أنه يعتبر النشاط الذي يضمن الجزء الأكبر من فوائد البنك، حيث يساهم البنك من خلاله في تطور اقتصاد البلاد؛[2]
- توزيع الموارد المالية من خلال الائتمان الذي تمنحه بين مختلف المجالات والنشاطات الاقتصادية بما يتضمن التخصيص والتوزيع الكفؤ لهذه الموارد، وبالشكل الذي يتضمن توجهها نحو هذه المجالات والنشاطات طبقا لاحتياجاتها للموارد المالية.

ب- **أهمية الائتمان في النشاط الاقتصادي:** بالإضافة إلى ما سبق فإن الائتمان يحقق لعملية التنمية الاقتصادية عدة مهام أهمها:[3]

[1]- فليح حسن خلف: مرجع سبق ذكره، ص ص 278-281.

[2]- حمزة محمود الزبيدي: إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 27.

[3]- حمزة محمود الزبيدي: المرجع نفسه، ص ص 29-30.

- بدون الائتمان تصبح عملية المفاضلة بين المصادر المالية داخل الاقتصاد مقيدة، كما أن فوائض الوحدات الاقتصادية المدخرة سوف لا تتدفق بكفاءة إلى الاستخدامات الأكثر إنتاجية؛
- يستخدم الائتمان كأساس لتنظيم إصدار النقود القانونية، فالبنك المركزي عندما يشرع في وضع سياسة للإصدار يضع في اعتباره حجم الائتمان المنتظر من النظام البنكي في نطاق الخطط العامة؛
- يعتبر الائتمان عامل مهم يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد حجم الإنفاق والقوة الشرائية المتاحة داخل الاقتصاد، حيث يؤدي سحبه من قبل المقترضين إلى زيادة حجم المعروض النقدي؛[1]
- يعتبر الائتمان أداة بيد الدولة تستخدمها في الرقابة على نشاط المشروعات من خلال استخدامها للأرصدة الائتمانية المخصصة لها؛
- يؤثر الائتمان مباشرة على زيادة الادخار والحد من الاستهلاك، حيث تعمل البنوك على تشجيع الأفراد على الادخار لتوفير موارد للائتمان، مما يؤدي إلى الحد من الاستهلاك.

2- أنواع الائتمان: يمكن تقسيم الائتمان إلى العديد من الأنواع التي تتناسب مع الهدف الذي يراد الوصول إليه من خلال ذلك، حيث ينقسم الائتمان إلى:

- **تقسيم الائتمان حسب الغرض منه:** ينقسم الائتمان بدوره إلى: ائتمان تجاري، ائتمان استثماري ائتمان عقاري، ائتمان صناعي، ائتمان زراعي، وائتمان المضاربة.
- **تقسيم الائتمان حسب الفترة:** يوجد ثلاث أنواع هي: ائتمان قصير الأجل، ائتمان متوسط الأجل وأخيرا ائتمان طويل الأجل.
- **تقسيم الائتمان حسب الشخص المقترض:** يوجد نوعين هما: ائتمان بنكي خاص، وائتمان بنكي عام.

وهذه الأنواع موضحة في الشكل رقم (07) الآتي:

[1]- عبد المطلب عبد الحميد: مرجع سبق ذكره، ص ص 104-105.

الشكل رقم (07): أنواع الائتمان

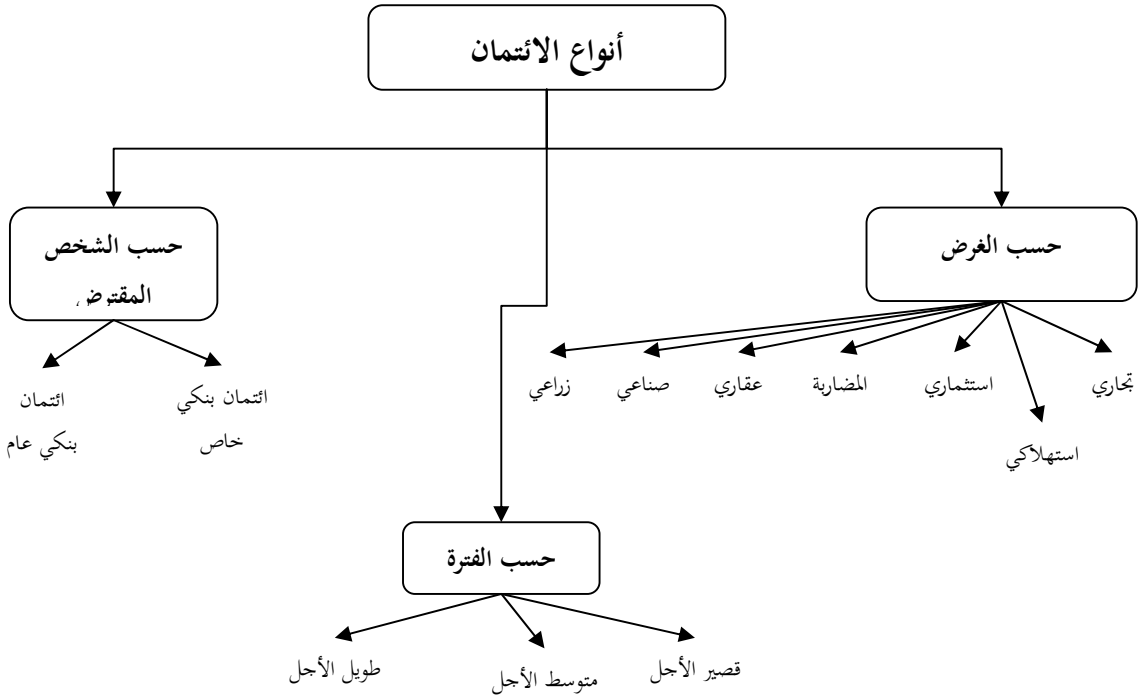

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على حمزة محمود الزبيدي: إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.

ثالثا: خصائص ومقومات قرار منح الائتمان

يمكن حصر خصائص ومقومات قرار منح الائتمان في العناصر الآتية:

1- **خصائص قرار منح الائتمان:**

تتمحور هذه الخصائص في النقاط الآتية:[1]

أ- **السيولة:** يقصد بها إمكانية سداد مبلغ الائتمان كاملا في التاريخ المتفق عليه وبالشروط المتفق عليها لذا يتعين على المحلل الائتماني التحقق من ذلك، بالإضافة إلى سلامة استخدام الائتمان في الغرض الممنوح من أجله والتحقق من توافر مصدر واضح للسداد.

ب- **الربحية:** إذ يجب الموازنة بين المخاطر المدروسة المصاحبة لقرار منح الائتمان والربحية المتوقعة منه في إطار السياسة الائتمانية العامة للبنك، وتمثل الربحية عامل الأمان لأصحاب حقوق الملكية في البنك كما يمكن

[1]- عبد العزيز الدغيم، وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 195.

من خلالها مقابلة جميع التكاليف، إلا أنه يجب عدم الانزلاق في اتخاذ قرارات منح الائتمان لا تتوافر فيه الجودة الكاملة بهدف تحقيق الأرقام المستهدفة.[1]

ج- **الأمان:** يقصد بها الثقة في أن الأموال المقرضة سيتم سدادها في تاريخ الاستحقاق، ويأتي ذلك من الحرص الشديد على توافر عامل السيولة، ويجب التحقق من توافر الجدارة الائتمانية للزبون.

د- **تنويع المحفظة الائتمانية:** الهدف منها هو تنويع المخاطر بتجنب مخاطر التركيز على منطقة جغرافية معينة أو قطاع اقتصادي معين، وغيرها، لأن أية تقلبات غير متوقعة ستؤثر سلبا على الوضعية المالية للبنك لهذا فإن التنويع يلعب دورا هاما في توفير درجات أكبر من الأمان حيث يؤدي هذا الأخير إلى تقليل المخاطر المحتملة.[2]

هـ- **الضمان:** إذ يعتبر خط دفاع أخير لحالات الطوارئ غير المنتظرة أو لمواجهة الحالات التي تحيط بها المخاطر بدرجة عالية من حالة عدم التأكد، مع الاعتبار أن خاصية الضمان تأتي في المرتبة الأخيرة في منظومة قرار منح الائتمان وأن سلامة ودقة التحليلات المالية للتدفقات النقدية واعتبارات الجدارة الائتمانية للزبون هم أساس بناء قرار منح الائتمان.

2- **مقومات قرار منح الائتمان:**

يمكن حصر هذه المقومات في الآتي:[3]

- يمنح الائتمان لصالح الزبون التي تتوافر لديه الجدارة الائتمانية؛
- يكون الائتمان موجها لغرض واضح ومشروع يتفق مع طبيعة نشاط الزبون، وبما يتفق مع السياسة الائتمانية للبنك؛
- تناسب قيمة الائتمان مع الغرض الصادر من أجله والوضع المالي، والهيكل التمويلي للزبون المقترض؛
- التأكد من أن السلطة الائتمانية التي تقوم باتخاذ قرار منح الائتمان تتوافر لها المقومات الشخصية والموضوعية اللازمة؛
- التأكد من مصدر سداد واضح ومحدد ومرتبط مباشرة بغرض استخدام الائتمان، وتحيط به درجات عالية من الثقة والتأكد.

---

[1]- رضا صاحب أبو حامد: إدارة المصارف (مدخل تحليلي كمي)، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص ص 21-22.

[2]- حمزة محمود الزبيدي: إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الطبعة الأولى، دار الوراق، عمان، الأردن، 2002، ص 17.

[3]- عبد الحميد محمد الشواربي: مرجع سبق ذكره، ص 554.

رابعا: مراحل اتخاذ قرار منح الائتمان

يتم اتخاذ قبول أو رفض منح الائتمان في ضوء مجموعة من المراحل والخطوات التي تسهم في ترجيح قرار دون الآخر، لذلك لا تسمح إدارة البنك لإدارة الائتمان بأن تتصرف وفقا لاجتهادها في اتخاذ قرار منح الائتمان أو رفض ذلك، حيث تمر هذه العملية بالمراحل الآتية:

1- **المرحلة الأول: تحليل المعلومات الخاصة بالزبون**

يمكن دراسة أحوال طالبي الائتمان والتعرف على سماتهم وخصائصهم الأساسية من خلال العناصر الرئيسية الآتية:[1]

أ- **دراسة طلبات الائتمان:** يتقدم الزبون بطلب للحصول على الائتمان وفقا لنموذج معد من قبل البنك يحدد فيه الغرض من الائتمان وفترته وجدول السداد، وقد يستدعي الأمر إجراء مقابلة شخصية مع الزبون للوقوف على الجوانب التي قد لا يغطيها طلب الائتمان.

ب- **الاستفسار عن مقدم الطلب:** يستفسر البنك عن السمعة التجارية للزبون وشكل علاقته السابقة مع البنوك أو البنوك الأخرى، حيث تساعد نتائج الاستفسار على اتخاذ القرار السليم بشأن منح الائتمان أو رفضه.

ج- **تحليل الوضعية المالية للزبون:** يقوم البنك بدراسة الحسابات الختامية للزبون، وذلك للتأكد من متانة الوضع المالي له ومعرفة الممتلكات الخاصة به، ويعتمد البنك في تحقيق ذلك على تحليل ما ورد من أرقام في حساب النتيجة، والميزانية المالية.[2]

2- **المرحلة الثانية: اتخاذ القرار**

يقوم البنك في ضوء نتائج تحليل المعلومات الخاصة بالزبون باتخاذ القرار، إما بقبول منح الائتمان أو رفض الطلب. فإذا كان القرار رفض منح الائتمان المطلوب للزبون، فإن عملية قرار منح الائتمان تنتهي.[3]

أما إذا كان قبول منح الائتمان المطلوب للزبون، فإنه يتم إتباع الخطوات الآتية:[4]

أ- **التفاوض مع الزبون:** تقدم إدارة الائتمان نيابة عن البنك بالتفاوض مع الزبون على شروط العقد التي تتضمن تحديد مبلغ الائتمان وكيفية الصرف منه، وطريقة سداده، بالإضافة إلى تحديد سعر الفائدة.

---

[1]- حمزة محمود الزبيدي: مرجع سبق ذكره، ص ص 205-206.

[2]- أحمد محمد غنيم: إدارة البنوك، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2007، ص 138.

[3]- حسين بلعجوز: مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية (دراسة مقارنة)، مرجع سبق ذكره، ص 74.

[4]- حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 206.

ب- **طلب الضمان:** يقوم البنك بالطلب من الزبون تقديم الوثائق الخاصة بالضمان من ناحية إثبات ملكية الضمان وصلاحيته.

ج- **توقيع العقد:** قد يتفق الطرفان على شروط التعاقد وعناصر التفاوض وقد لا يتفقا، فإذا اتفقا فإنهما يقومان بتوقيع العقد حيث يضمن كافة الشروط.

3- **المرحلة الثالثة: منح الائتمان ومتابعته**

بعد توقيع العقد بين الطرفين يقوم البنك بوضع قيمة الائتمان تحت تصرف الزبون، ويقوم أيضا بمتابعته عن طريق التأكد من استخدام الائتمان في الغرض الذي منح من أجله، ومتابعة التطورات التي تؤثر على مدى قدرة الزبون على سداد الائتمان وفوائده، بالإضافة إلى متابعة الضمانات التي قدمها الزبون للبنك.[1]

4- **المرحلة الرابعة: تحصيل الائتمان**

يقوم البنك في هذه المرحلة بتحصيل قيمة الائتمان وفوائده بالطرق المتفق عليها مسبقا، وفي مواعيد استحقاقها وذلك ما لم يتم تغيير بعض الشروط خلال فترة سداد هذا الائتمان.[2]

من خلال هذه المراحل يمكن حصر خطوات منح الائتمان في العناصر الآتية:[3]

- تحديد وقياس فرص الإقراض والمقترضين المتوقعين؛
- تقييم درجة مصادقة وجدية الزبون،
- زيارة وتقييم السجل الائتماني للزبون؛
- مراجعة وتقييم الوضعية المالية للزبون؛
- تحديد الضمانات اللازمة قبل توقيع عقد الاقتراض؛
- تطابق الشروط والسياسة الائتمانية مع موقف المقترض.

يوضح الشكل رقم (08) المراحل الأساسية لعملية منح الائتمان.

[1]- أحمد محمد غنيم: مرجع سبق ذكره، ص 139.

[2]- حسين بلعجوز: مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية (دراسة مقارنة)، مرجع سبق ذكره، ص 75.

[3]- فريد راغب النجار: إعادة هندسة الائتمان بالبنوك (نهاية القروض المصرفية المتعثرة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص ص 27-28.

الشكل رقم (08): المراحل المتبعة في اتخاذ قرار منح الائتمان

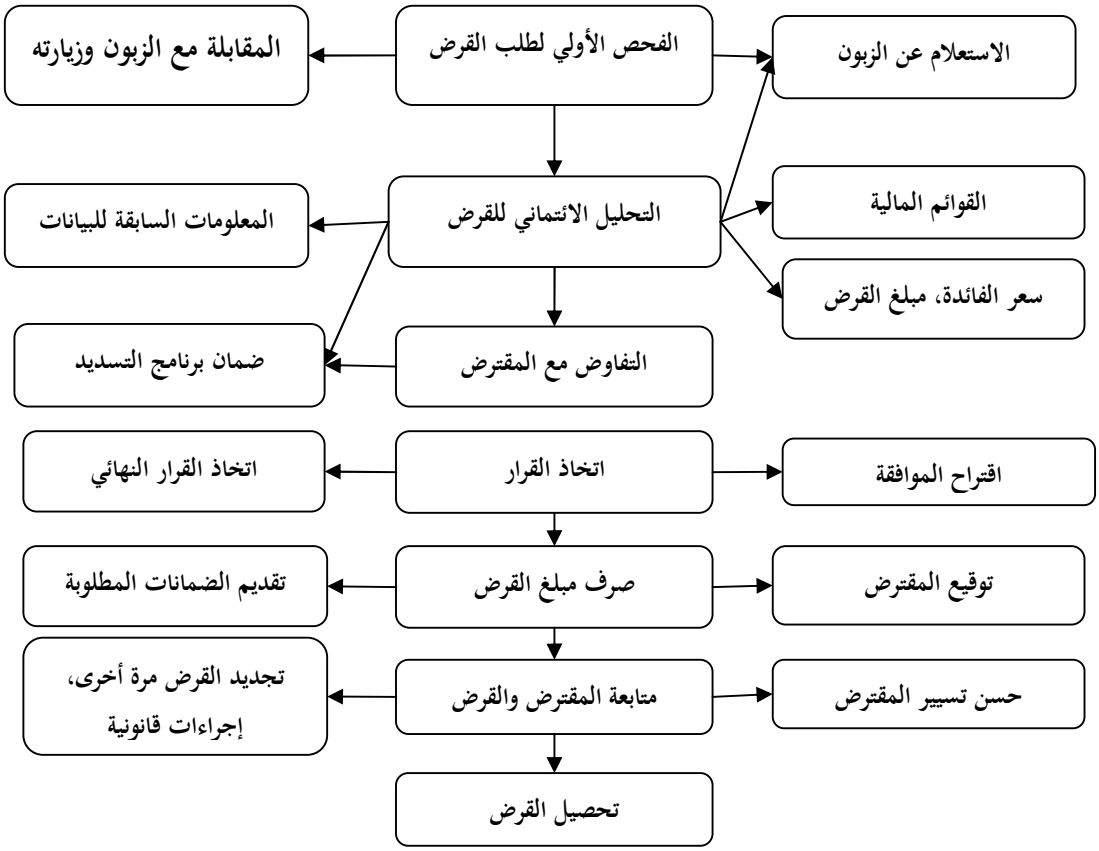

المصدر: محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام: المؤسسات المالية (البورصات والبنوك التجارية)، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 281.

المطلب الثالث: الأسس والضوابط الفنية التي تحكم عملية منح الائتمان

يعتمد نجاح الائتمان على تخفيض درجة المخاطر المصاحبة له، مما يؤدي إلى رفع درجة احتمالات تحصيل المبالغ التي تم إقراضها للزبائن إلى أكبر درجة ممكنة، ولكي تتحقق هذه النتيجة يجب الاعتماد على مجموعة من الأسس والمقومات التي يلزم توافرها في الائتمان الممنوح.

أولا: أسس منح الائتمان

يستند منح الائتمان على مجموعة من قواعد وأسس مستقرة ومتعارف عليها هي:[1]

1- **توفر الأمان:** يقصد به اطمئنان البنك إلى أن المؤسسة التي تحصل على الائتمان ستتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك.

[1] – زياد نجم عبد السوداني: التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفية (دراسة تحليلية في المصرف الصناعي العراقي)، العدد 29، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، جامعة المستنصرية، العراق، 2011، ص 96.

2- **نوع الإستراتيجية** التي يتبناها البنك في اتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل في إطارها.[1]

3- **تحقيق الربح**: أي حصول البنك على فوائد من القروض التي يمنحها لتمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة، بالإضافة إلى تحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية.

4- **السيولة**: يقصد بها احتفاظ البنك بمركز مالي يتصف بالسيولة، أي توفر قدر كاف من الأموال السائلة لدى البنك لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير، وهدفها دقيق لأنه يستلزم الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة للبنك وتحقيق الربحية.

5- **القدرات**: التي يمتلكها البنك وخاصة الطاقة البشرية المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الائتمان، وكذلك التكنولوجيا المطبقة وما يمتلكه البنك من تجهيزات الكترونية.

ثانيا: ضوابط (معايير) منح الائتمان

يقوم المحلل المالي عند قيامه بإجراءات الموافقة على منح الائتمان أحد المناهج الآتية:

1- **معايير $8C_S$**: تعتمد عملية دراسة معايير منح الائتمان على تقويم قدرة المقترض على تسديد أصل القرض وفوائده إلى البنك في المواعيد المحددة حسب الاتفاق، ويعد نموذج معايير الائتمان المعروفة بـ $8C_S$ أبرز منظومة ائتمانية لدى محللي ومانحي الائتمان عند منح الائتمان، حيث سميت بهذا الاسم لأنها تتضمن ثمانية معايير لمنح الائتمان كل منها يبدأ بحرف C، هذه المعايير هي:

أ- **الشخصية: Character** يقصد بها مدى استعداده ورغبته وحرصه على الوفاء بالتزاماته في مواعيدها[2] فكلما كان الزبون يتمتع بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة طيبة في الأوساط المالية، وحريصا على الوفاء بالتزاماته كان أقدر على إقناع البنك بمنحه الائتمان المطلوب والحصول على دعم البنك له.[3] فهو الركيزة الأساسية الأولى في أي قرار ائتماني، حيث يتوجب على إدارة الائتمان في البنك التحقق من شخصية الزبون من خلال العناصر الآتية:[4]

- كشوفات حساب الزبون لدى البنوك الأخرى التي يتعامل معها، حيث يتم تحليلها أصوليا لتحديد المؤشرات الإيجابية أو السلبية الخاصة بالزبون؛

---

[1]- إبراهيم محمد علي الجزراوي، نادية شاكر النعيمي: تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة (دراسة نظرية وتطبيقية في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار خلال الفترة المالية 2005-2007)، العدد 83، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العراق 2010، ص 7.

[2]- عصام عبد الهادي أبو النصر: مرجع سبق ذكره، ص 10.

[3]- زياد نجم عبد السوداني: مرجع سبق ذكره، ص 97.

[4]- محمد داود عثمان: إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 71.

- مركزية المخاطر من خلال الاستعلام عن الزبون من خلال البنك المركزي، حيث يمكن من خلالها الوقوف على العديد من المؤشرات الإيجابية والسلبية في تعاملاته البنكية؛
- الوسط التجاري أو الصناعي الذي يعمل به؛
- استعلام البنوك فيما بينها من خلال تزويد أحد البنوك للبنك الآخر بمعلومات ائتمانية تحدد سلامة الوضع الائتماني للزبون؛
- البيانات والمعلومات الداخلية المتوافرة عن الزبون وبشكل خاص فيما يتعلق بالقضايا القانونية والحجز على أمواله غير المنقولة، والإنذارات العدلية الموجهة إليه؛
- المقابلات الشخصية والزيارات الميدانية للزبون.

ب- **القدرة: Capacity** يشير هذا المعيار إلى أن الزبون له القدرة على الاستدانة من البنك، وتختلف من زبون لآخر،[1] فهو أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي يتعرض لها البنك عند منح الائتمان، وعليه لا بد للبنك عند دراسة هذا المعيار من التعرف على الخبرة الماضية للزبون وتفاصيل وضعه المالي، بالإضافة إلى تعاملاته السابقة مع نفس البنك أو مع البنوك الأخرى، حيث يمكن الوقوف على الكثير من التفاصيل التي تساعد متخذ القرار الائتماني على استقراء العديد من المؤشرات التي تعكسها القوائم المالية الخاصة بالزبون.[2] كما أن هناك عدة اتجاهات حددت ماهية القدرة كمتغير في المخاطرة هي:[3]

- **الاتجاه الأول**: تفسر القدرة من خلال اقترابها من الشخصية، فهي تعني أهلية الشخص على الاقتراض.
- **الاتجاه الثاني**: القابلية الإدارية للزبون في أن يكون قادراً على مباشرة أعماله وإدارتها إدارة حسنة سليمة تتضمن للبنك سلامة إدارة الأموال المقدمة له، فيشير البعض إلى أن قدرة الزبون على إدارة أعماله وخصائص تلك الأعمال وشرعيتها تتضمن نوعا من المخاطر المالية.
- **الاتجاه الثالث**: التركيز حول الأمور المالية في توضيح القدرة، حيث ينصب تركيزهم حول قدرة طالب الائتمان على إيجاد عوائد متوقعة كافية لضمان مخاطرته وتسديد ما عليه من التزامات مستحقة اتجاه البنك.
- **الاتجاه الرابع**: ينظر إلى المقدرة بمقدار التدفق النقدي المتوقع للزبون.

[1]- صادق راشد الشمري: إدارة المصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 67.

[2]- عبد العزيز الدغيم، وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 196.

[3]- محمد داود عثمان: مرجع سبق ذكره، ص 72.

ج- **رأس المال: Capital** يقصد به إمكانية الزبون وقدراته وملاءته المالية، فكلما زادت أمواله وملاءته المالية كانت مخاطر منحه للائتمان أقل مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة،[1] ومن ثم فإن هذا العنصر يرتبط بمصادر التمويل الذاتية للزبون التي تشمل كل من رأس المال المستثمر والاحتياطيات المكونة والأرباح المحتجزة، بحيث يجب أن تتناسب هذه المصادر مع مصادر التمويل الخارجية.[2]

د- **الضمان: Collateral** يعتبر المصدر الثانوي للزبون في التسديد، أو الضمان في حالة الفشل في امتلاك الموجودات، حيث يستطيع البنك الاستيلاء عليها وتحويلها إلى سيولة عند تقصير الزبون[3] ويشترط أن يتم التقويم بشكل سليم وأن تكون قيمة الضمانات أكبر من قيمة الائتمان ومملوكة ملكية تامة للزبون.[4]

هـ- **الظروف المحيطة بالمشروع وبطالب الائتمان: Conditions** يقصد بها ظروف البلد الاقتصادية والسياسة التي تنعكس آثارها الإيجابية أو السلبية على قدرة الزبون على السداد، وعلى مخاطر منحه للائتمان، فكلما كانت الظروف مواتية وإيجابية كانت مخاطر منحه للائتمان أقل مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.[5]

و- **التجارب السابقة مع الزبون: Crédit history** يعتبر هذا العنصر من العناصر المهمة في قرار الموافقة على منح الائتمان التي تتضمن دراسة السجل التاريخي للزبون مع البنك، حيث يقسم الائتمان إلى مستويات بحسب درجة المخاطرة الائتمانية المحيطة بها وقد تباينت وجهات النظر حول أفضل الطرق في ترتيب الائتمان، فأشهر أشكال الدرجات تلك التي تعتمد على ثلاث عناصر من معايير 8Cs هي: الشخصية القدرة، ورأس المال، حيث ينتج عند دمجها تسع درجات للمخاطرة الائتمانية.[6] والجدول رقم (20) يوضح درجات المخاطر الائتمانية.

[1]- زياد رمضان، محفوظ جودة: إدارة مخاطر الائتمان، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008، ص 224.

[2]- زياد نجم عبد السوداني: مرجع سبق ذكره، ص 97.

[3]- صادق راشد الشمري: مرجع سبق ذكره، ص 68.

[4]- عصام عبد الهادي أبو النصر: مرجع سبق ذكره، ص 11.

[5]- زياد رمضان، محفوظ جودة: مرجع سبق ذكره، ص 225.

[6]- محمد داود عثمان: مرجع سبق ذكره، ص 75.

الجدول رقم (20): درجات المخاطر الائتمانية

العلاقة	درجة المخاطر الائتمانية
الشخصية + القدرة + رأس المال	مخاطر ائتمانية منخفضة جدا
الشخصية + القدرة –رأس المال	مخاطر ائتمانية منخفضة إلى متوسطة
الشخصية + رأس المال + قدرة غير كافية	مخاطر ائتمانية منخفضة إلى متوسطة
القدرة + رأس المال – شخصية ضعيفة	مخاطر ائتمانية متوسطة
القدرة + رأس المال – الشخصية	مخاطر ائتمانية مرتفعة
الشخصية + رأس المال – القدرة	مخاطر ائتمانية مرتفعة
الشخصية – رأس المال – القدرة	مخاطر ائتمانية مرتفعة جدا
رأس المال – الشخصية – القدرة	مخاطر ائتمانية مرتفعة جدا
القدرة – الشخصية – رأس المال	مخاطر ائتمانية مرتفعة

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على محمد داود عثمان: إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2013.

وفق هذه الدرجات تتمكن إدارة الائتمان أن تحدد فيما إذا كانت إحدى هذه الدرجات متوفرة عند الزبون أم لا، ومن خلالها يمكن اتخاذ القرار المناسب في منح الائتمان أو رفضه.

ز- **التغطية: Coverage** تتضمن حماية إدارة الائتمان في البنك عند منح الائتمان من الخسائر غير المتوقعة مثل: حدوث حريق في المصنع أو سرقة وغيرها، لذلك لا بد من توافر غطاء تأمين لدى الزبون يغطي هذه المخاطر التي تؤدي إلى خسائر وتوقف التدفقات النقدية التشغيلية.[1]

ح- **التدفقات النقدية: Cash flow** تتكون هذه التدفقات من التدفقات النقدية التشغيلية وغير التشغيلية. فالتدفقات النقدية التشغيلية هي التي تنتج عن الأنشطة والأعمال التي يمارسها الزبون وهي الأساس في تسديد ما عليه من التزامات اتجاه البنك، حيث يجب على إدارة الائتمان في البنك دراسة وتحليل هذه التدفقات وربطها مع طريقة السداد. أما التدفقات النقدية غير التشغيلية فهي تنشأ من الأنشطة غير التشغيلية مثل امتلاك الزبون لوديعة لدى أحد البنوك يحصل من خلالها على فوائد دائنة أو محفظة استثمار في الأوراق المالية يحصل من خلالها على توزيعات الأرباح وغيرها.[2]

[1]- محمد داود عثمان: المرجع السابق، ص 76.

[2]- المرجع نفسه، ص 72.

2- **معايير $5P_S$**:

تعزز إدارة الائتمان قرارها من خلال المعايير الآتية:

أ- **الزبون: People** يُقيم الوضع الائتماني للزبون من خلال تكوين صورة كاملة واضحة عن شخصية الزبون وحالته الاجتماعية ومؤهلاته، وأخلاقياته.[1]

ب- **الغرض من الائتمان: Purpose** تشكل ركيزة أساسية عند دراسة طلبات الائتمان المقدمة من الزبون والغرض من الائتمان يحدد مدى إمكانية الاستمرار في دراسة الطلب المقدم أو التوقف عن دراسته، حيث يرتبط بالغرض كل من مبلغ الائتمان ونوعيته والمدة وطريقة السداد، بالإضافة إلى التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن استخدام الغرض.[2]

ج- **القدرة على السداد: Payment** أي قدرة الزبون على الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك من خلال تحليل تدفقاته النقدية للاستغلال ومقارنتها بتدفقاته النقدية خارج الاستغلال، حيث هذا التحليل يعطي فكرة واضحة عن احتمال تعرضه للعسر المالي ومن ثم قدرته على السداد في المواعيد المتفق عليها.[3]

د- **الحماية: Protection** يقصد بها حماية مصالح البنك وحقوقه المتعلقة بالائتمان المطلوب إذا تم منحه ويدخل في هذا المجال الضمانات المقدمة ومدى ملاءمتها للائتمان المطلوب ومخاطرها المتوقعة.[4]

هـ- **التوقعات المستقبلية: Praspects** أي استكشاف الظروف البيئية والمستقبلية المحيطة بالزبون سواء كانت داخلية أو خارجية.[5]

3- **معايير PRISM**: يعتبر هذا نموذج من أحدث ما توصلت إليه الصناعة البنكية في التحليل الائتماني وقراءة مستقبل الائتمان، ويعكس هذا النموذج جوانب القوة لدى الزبون وتساعد إدارة الائتمان عند تحليل معايير هذا النموذج من تشكيل أداة قياس توازن المخاطر والقدرة على السداد:[6]

أ- **التصور: Perspective** يقصد بها الإحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان والفوائد المتوقع تحقيقها من قبل إدارة الائتمان بعد منحها الائتمان.

---

[1]- حمزة محمود الزبيدي: مرجع سبق ذكره، ص 153.

[2]- محمد داود عثمان: مرجع سبق ذكره، ص 77.

[3]- قصي عمار، وآخرون: تقييم سياسات تكوين محافظ القروض في المصارف التجارية (دراسة مقارنة في المصارف التجارية العامة والخاصة في الساحل السوري)، مجلة البحوث والدراسات العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد 2، جامعة تشرين، سوريا، 2014، ص 95.

[4]- زياد رمضان، محفوظ جودة: مرجع سبق ذكره، ص 226.

[5]- حمزة محمود الزبيدي: مرجع سبق ذكره، ص 154.

[6]-شقيري نوري موسى، وآخرون: إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص ص 104-105.

ب- **القدرة على السداد: Repayment** يقصد بها تحديد قدرة الزبون على تسديد مبلغ الائتمان وفوائده خلال الفترة المتفق عليها.

ج- **الغاية من الائتمان: Intention** حيث أن الغاية من الائتمان يجب أن تشكل الأساس لدراسة هذا الطلب.[1]

د- **الضمانات: Safeguards** يقدم الزبون للبنك ضمانات يضمن بها البنك استرجاع مبلغ الائتمان لمواجهة احتمالات عدم القدرة على التسديد، ويمكن أن تكون داخلية التي تعتمد على قوة الوضع المالي للزبون أو خارجية كضمانات عينية أو الكفالات الشخصية، بالإضافة إلى ما يتم وضعه من شروط في عقد الائتمان لضمان السداد.

هـ- **الإدارة: Management** تركز إدارة الائتمان على تحليل العمل الإداري للزبون الذي يشمل الآتي:

- **العمليات:** من خلالها يتم التعرف على:
  - ✓ أسلوب الزبون في إدارة أعماله؛
  - ✓ تحديد كيفية الاستفادة من الائتمان؛
  - ✓ تحديد ما إذا كان الزبون يتسم بتنوع منتجاته وهل عمله موسمياً أو دائماً.
- **الإدارة:** ذلك من خلال:
  - ✓ استعراض الهيكل التنظيمي للعمل؛
  - ✓ استعراض السيرة الذاتية لمدراء الأقسام؛
  - ✓ تحديد قدرة الزبون على النجاح والنمو.

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في اتخاذ قرار منح الائتمان

لكي تكون عملية منح الائتمان أكثر دقة أوجز المحللون الائتمانيون مجموعة من العوامل التي من خلالها يستطيعون الحكم واتخاذ القرار بمنح أو عدم منح الائتمان للزبون، تتمثل هذه العوامل في:

أولا: العوامل المتعلقة بالزبون

تقوم هذه العوامل بتقييم مدى صلاحية الزبون للحصول على الائتمان المطلوب، وتحديد مقدار المخاطر الائتمانية ونوعها التي يمكن أن يتعرض لها البنك عند منح الائتمان، وتتمثل هذه العوامل في: شخصية الزبون قدرته على السداد، رأس مال الزبون، الضمانات التي يمكن للزبون تقديمها للبنك، وأخيرا الظروف السياسية

[1]- قصي عمار، وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 95.

والاقتصادية المحيطة به.[1]

ثانيا: العوامل المتعلقة بالبنك

تشمل هذه العوامل الآتي:

1- **درجة السيولة:** التي يتمتع بها البنك المتمثلة في حجم الأموال النقدية غير الموظفة، فهي تمثل قدرة البنك على مواجهة التزاماته التي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما: تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع وتلبية طلبات الائتمان.[2]

2- **نوع الإستراتيجية:** التي يتبعها البنك في اتخاذ قراره الائتماني لتحديد استعداده لمنح الائتمان من عدمه فقد تكون هذه الإستراتيجية:[3]

- **هجومية:** باستعداد البنك لتقبل درجة عالية من المخاطر لتحقيق حجم عمليات مناسب؛
- **انقيادية:** عندما لا يتقبل مخاطر غير معتادة والاكتفاء بالأخذ بالأدوات التقليدية عند منح الائتمان؛
- **رشيدة:** بعدم منح الائتمان الذي يتضمن مخاطر مرتفعة التي عادة ما تلجأ إليها البنوك صغيرة الحجم والإمكانيات.

3- **الهدف العام:** الذي يسعى البنك إلى تحقيقه خلال المرحلة القادمة، أي مدى استعداده لمنح ائتمان أكبر من عدمه وتحمله درجة أعلى من المخاطر التي لم يكن يقبلها من قبل، ودرجة استعداده لبذل مزيداً من الجهد لاختراق أسواق جديدة.[4]

4- **إمكانيات البنك المادية والبشرية:** خاصة الكفاءات البشرية المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الائتمان بالإضافة إلى التكنولوجيا المطبقة وما يمتلكه البنك من تجهيزات الكترونية حديثة.[5]

5- **حصة البنك في السوق البنكي:** حيث يحوز البنك جانب هام من معاملات وعمليات السوق لقدرته الأكبر على الإقراض واستعداده للتعامل مع درجة أكبر من المخاطر دون إخلال بالقواعد والشروط الائتمانية المختلفة في العمليات الائتمانية.[6]

---

[1]- زياد نجم عبد السوداني: مرجع سبق ذكره، ص 98.

[2]- عبد العزيز الدغيم، وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 197.

[3]- عبد الحميد محمد الشواربي: مرجع سبق ذكره، ص 93.

[4]- عبد العزيز الدغيم، وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 197.

[5]- زياد نجم عبد السوداني: مرجع سبق ذكره، ص 99.

[6]- عبد الحميد محمد الشواربي: مرجع سبق ذكره، ص 94.

ثالثا: العوامل المتعلقة بمنح الائتمان

تشمل هذه العوامل العناصر الآتية:[1]

1- **الغرض من الائتمان:** حيث يجب معرفة الغرض منه بشكل تفصيلي ودقيق للحكم على مدى توافق عملية المنح للسياسة الائتمانية للبنك، ومع قدرات وخبرات الزبون ومبلغ الائتمان المطلوب.[2]

2- **المدة الزمنية:** التي يستغرقها الائتمان، أي المدة التي يرغب الزبون بالحصول على الائتمان خلالها، ومتى سيقوم بالسداد، وهل تتناسب فعلا مع إمكانياته.

3- **مصدر السداد:** للوقوف على مدى إمكانية سداد مبلغ الائتمان من الموارد الناتجة عن النشاط، وتقييم مدى انتظامها وكفايتها لسداد كافة الالتزامات، بالإضافة إلى تحديد التزامات الزبون الأخرى.[3]

4- **طريقة السداد:** حيث يتم السداد دفعة واحدة أو على أقساط دورية، وهذا بما يتناسب مع طبيعة نشاط الزبون ومع إيراداته وموارده الذاتية، وتدفقاته الداخلة.

5- **نوع الائتمان المطلوب:** حيث يتوافق مع السياسة الائتمانية في البنك أو يتعارض معها.

6- **مبلغ الائتمان:** فكلما زاد المبلغ عن حد معين كان البنك أحرص في الدراسات التي يجريها، خاصة أن سداد الائتمان بمبلغ أكبر يكون صعب وقد يؤثر على سلامة الوضع المالي للبنك.

الجدول رقم (21): العوامل المؤثرة على اتخاذ القرار الائتماني

العوامل المتعلقة بالزبون	العوامل المتعلقة بالبنك	العوامل المتعلقة بمنح الائتمان
الشخصية	أهداف البنك	الغرض من الائتمان
رأس المال	الإمكانيات المادية والبشرية	مدة الائتمان
القدرة على السداد	حصة البنك في السوق البنكي	مبلغ الائتمان
الضمانات	السيولة	مصدر السداد
الظروف المحيطة بالزبون	إستراتيجية البنك	طريقة السداد
		نوع الائتمان المطلوب

المصدر: عبد الحميد محمد الشواربي: إدارة المخاطر الائتمانية (من وجهتي النظر المصرفية والقانونية)، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 557.

[1]- زياد نجم عبد السوداني: مرجع سبق ذكره، ص 99.

[2]- عبد الحميد محمد الشواربي: مرجع سبق ذكره، ص 94.

[3]- عبد العزيز الدغيم، وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 198.

المطلب الخامس: مشاكل قرارات منح الائتمان وآثارها السلبية

تتعدد مشاكل صناعة قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية، وهذه المشاكل منها ما يرجع إلى البنوك ومنها ما يرجع إلى الزبون، في حين يرجع بعضها إلى السياسات والقرارات الحكومية أو الظروف العامة المحيطة، مما ينجم عن هذه المشاكل آثار سلبية تؤثر على قرارات منح الائتمان.

أولا: مشاكل قرارات منح الائتمان

هناك العديد من المشاكل التي تؤثر على قرارات منح الائتمان أهمها العناصر الآتية:

1- **المشاكل المتعلقة بالبنك:** قد تساهم إدارة الائتمان في زيادة وتنوع المشاكل وارتفاع درجة المخاطر الناتجة عن قرارات منح الائتمان سواء كانت هذه القرارات بالمنح أو الرفض أو الزيادة، أو غير ذلك، حيث ترجع هذه المشاكل بصفة أساسية إلى المنافسة والتسابق بين البنوك في جذب الزبائن والإفراط في منحهم الائتمان بالإضافة إلى تراجع الكفاءة البنكية لدى بعض العاملين في البنوك والفساد الأخلاقي لدى البعض الآخر. تتمثل هذه المشاكل في الآتي:[1]

- القصور في الاستعلام عن الزبون، وعدم دقة تحليل البيانات التي تعكس مهاراته الإدارية والفنية والمالية؛
- عدم التدقيق في دراسات الجدوى المقدمة من الزبون، وكذلك عدم كفاية تحليل القوائم المالية المقدمة منه؛
- عدم إعطاء الأهمية اللازمة لتحليل الغرض من الائتمان ومصادر سداده؛
- الاعتماد على الضمانات الفنية كبديل عن جدية دراسات الجدوى مع عدم كفاية الضمانات المقدمة من طالبي الائتمان؛
- غياب وضعف المتابعة الفعالة المستمرة الدورية بعد استخدام الزبون للائتمان الممنوح له؛
- الفشل في مراقبة النمو والتوسع غير المدروس من الزبون؛
- عدم اتخاذ القرار المناسب عند ظهور أعراض ومظاهر تعثر الزبون؛
- افتقار الكثير من إدارات الائتمان لنظم رقابة داخلية سليمة؛
- ضعف الرقابة والإشراف والتوجيه من الإدارة العليا على إدارات الائتمان؛
- عدم مناسبة آجال الائتمان لاحتياجات وطبيعة ودورة نشاط الزبون؛
- السماح بسحب الائتمان مرة واحدة على الرغم من عدم حاجة المشروع إلى ذلك.

[1]- عصام عبد الهادي أبو النصر: مرجع سبق ذكره، ص ص 13-14.

2- المشاكل المتعلقة بالزبون:

تشمل هذه المشاكل العناصر الآتية:[1]

- نقص الخبرات والمهارات الإدارية والفنية والمالية لدى القائمين على بعض المشروعات التي تم منحها الائتمان؛
- تضخم التكاليف الاستثمارية مما يؤدي إلى ضعف المركز التنافسي للمشروعات الممولة أما المشروعات الأخرى، علما أن التكاليف الاستثمارية الضخمة تحتاج إلى رأس مال عامل كبير لتشغيلها بالطاقة الاقتصادية؛
- استخدام التمويل في غير الغرض أو المجال الممنوح له والمحدد في الموافقة الائتمانية الصادرة من البنك؛
- الخلل وعدم التوازن في الهيكل التمويلي والتوسع في الاقتراض بما يتناسب مع حجم العمل ورأس المال؛
- عدم وجود جهاز تسويقي داخل المشروع يكون قادرا على مواجهة المتغيرات والمستجدات في السوق؛
- الإسراف الواضح في معظم عناصر الإنفاق وبما لا يتماشى مع الإيرادات والأرباح المحققة.

3- المشاكل المتعلقة بالظروف المحيطة: قد ترجع مشاكل قرارات منح الائتمان إلى الأسباب التي تتعلق بالظروف المحيطة به المتمثلة في:[2]

- التذبذب وعدم الاستقرار في أسعار العملات الأجنبية مما يفقد دراسات الجدوى للمشروع، ويؤدي إلى ارتفاع غير محسوب في التكلفة؛
- الاتجاهات التضخمية السائدة على مستوى الاقتصاد المحلي والعالمي التي تؤثر بدورها على تكاليف الإنتاج ومعدلات الربحية؛
- التغير المستمر في القرارات الاقتصادية التي تؤثر على إيرادات المشروع مثل: التدخل في توزيع حصص بعض المواد الخام، رفع الدعم أو الحماية الجمركية عن بعض السلع وغيرها؛
- خضوع الصادرات للتحديد الكمي من جانب بعض الدول؛
- التعسف والربط والتقدير الجزافي للضرائب عند محاسبة الزبائن، فضلا عن التراكم الضريبي الناشئ عن عدم محاسبة الممولين.

[1]- عصام عبد الهادي أبو النصر: المرجع السابق، ص ص 14-15.

[2]- المرجع نفسه، ص 16.

ثانيا: الآثار السلبية لمشاكل قرارات منح الائتمان

للمشاكل السابقة آثار سلبية سواء على مستوى البنك، أو على مستوى الزبون أو على مستوى الاقتصاد القومي.

1- الآثار السلبية لمشاكل قرارات منح الائتمان على مستوى البنك: يعتبر البنك أكثر الجهات تأثرا بمشاكل قرارات منح الائتمان أهمها النقاط الآتية:[1]

- عدم قدرة البنك على تحصيل الأقساط المستحقة على المشروعات المقترضة، وكذا فوائدها في مواعيد استحقاقها مما يؤدي إلى تجميد جزء كبير من موارد البنك؛
- اقتطاع جزء كبير من أرباح البنك لتغطية المخصصات اللازمة لهذه الديون؛
- حرمان البنك من فوائد الاستثمارات البديلة؛
- عدم قدرة البنك على منح ائتمان جديد تخوفا من تعسر الزبون في المستقبل، مما يؤدي إلى زيادة نسبة السيولة لدى البنك وانخفاض معدل العائد فيها؛
- تؤثر قرارات منح الائتمان غير الرشيدة على سمعة البنك ودرجة الثقة فيه؛
- زيادة التكاليف المباشرة وغير المباشرة لإدارة الائتمان، حيث أن القرارات غير الرشيدة للائتمان تؤدي إلى قروض متعثرة، وهذا يتطلب إشرافا ورقابة ومن ثم وقتا وجهدا أكثر من غيرها.

2- الآثار السلبية لمشاكل قرارات منح الائتمان على مستوى الزبون: تنعكس مشاكل قرارات منح الائتمان سلبا على الزبون، حيث أنها تؤدي إلى:[2]

- ضياع العديد من الفرص الاستثمارية المتاحة وعدم القدرة على اتخاذ القرار السليم نتيجة للفجوات التمويلية؛
- عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات الجارية ولا سيما مع الموردين مما يؤدي إلى فقدان ثقة الموردين في إدارة المؤسسة؛
- انهيار العلاقات مع البنوك نتيجة العجز عن الوفاء بالأقساط وفوائدها، والدخول معها في منازعات قضائية؛

[1]- عصام عبد الهادي أبو النصر: مرجع سبق ذكره، ص 17.

[2]- المرجع نفسه، ص 18.

- ضعف الطلب على منتجات المؤسسة وانخفاض معدل دوران المخزون، بالإضافة إلى تدني الربحية ومن ثم تحقيق خسائر؛
- انخفاض الروح المعنوية لدى العاملين وظهور بوادر القلق على مستقبلهم الوظيفي.

ثالثا: الآثار السلبية لمشاكل قرارات منح الائتمان على مستوى الاقتصاد القومي

تؤثر مشاكل قرارات منح الائتمان سلبا على مستوى الاقتصاد القومي مما يؤدي إلى:[1]

- زيادة معدلات البطالة نتيجة تخلي المؤسسات المتعثرة على عدد كبير من العاملين بها؛
- انخفاض وتراجع معدلات التنمية وزيادة العجز في ميزان المدفوعات؛
- تجميد جزء كبير من أموال المجتمع في صورة أصول غير منتجة؛
- خلق جو من عدم الثقة في المناخ الاستثماري في الدولة مما يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

المبحث الثالث: تقييم المشاريع الائتمانية

يعتبر موضوع تقييم المشاريع من المواضيع الاقتصادية الحديثة التي حظيت باهتمام كبير في البلدان المتقدمة لاهتمامها بأهمية تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة والنادرة، كما أن الدول النامية أيضا اهتمت بهذا الموضوع أكثر لما له علاقة وثيقة بتحقيق عملية التنمية الاقتصادية من جهة وتحقيق الاستخدام والتوزيع الأمثل للموارد المتاحة.

المطلب الأول: ماهية تقييم المشاريع

تتمثل عملية التقييم للمشروع في المرحلة المحصورة بين دراسات الجدوى ومرحلة تنفيذ المشروع، وعلى أساسها يتخذ القرار بقبوله أو رفضه

أولا: تعريف تقييم المشاريع

تعرف عملية تقييم المشاريع بأنها عبارة عن عملية وضع المعايير اللازمة التي يمكن من خلالها التوصل إلى اختيار المشروع المناسب من بين عدة مشاريع مقترحة، والذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة استناداً إلى أسس علمية.[2]

يتبين من خلال هذا التعريف أن عملية التقييم هي عبارة عن وسيلة مفاضلة بين المشاريع التي يمكن أن ندرجها في الأساليب المالية للمفاضلة. كما يترتب عن هذا التقييم قرار استثماري يتطلب رأس مال في الوقت

[1]- عصام عبد الهادي أبو النصر: مرجع سبق ذكره، ص 18.

[2]- جهاد فراس الطيلوني: دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص80.

الحاضر من أجل الحصول على فائدة في المستقبل الذي يكون مجهول مليء بالمخاطر، ولضمان هامش أمان لا بد من دراسة جدوى للمشروع حتى يتم أخذ القرار السليم.[1]

وتتمثل المفاضلة بين المشاريع في الآتي:[2]

- المفاضلة بين توسيع المشروعات القائمة أو إقامة مشروعات جديدة؛
- المفاضلة بين إنتاج أنواع معينة من السلع؛
- المفاضلة بين أساليب الإنتاج وصولا لاختيار الأسلوب المناسب؛
- المفاضلة بين المشروعات استنادا إلى الأهداف المحددة لكل مشروع؛
- المفاضلة بين المواقع البديلة للمشروع المقترح؛
- المفاضلة بين الأحجام المختلفة للمشروع المقترح؛
- المفاضلة بين البدائل التكنولوجية.

ثانيا: أهمية تقييم المشاريع

تظهر أهمية تقييم المشاريع في جوهر العملية المتمثلة في المفاضلة بين المشاريع وصولا إلى المشروع الملائم الذي يحقق الأهداف المحددة في الدراسة، ويمكن أن تعود أهمية تقييم المشاريع إلى عاملين أساسيين هما:[3]

- ندرة الموارد الاقتصادية خاصة رأس المال نتيجة لتعدد المجالات والنشاطات التي يمكن أن يستخدم فيها؛
- التقدم العلمي والتكنولوجي الذي وفر العديد من البدائل سواء في مجال وسائل الإنتاج أو بدائل الإنتاج أو طرق الإنتاج، بالإضافة إلى سرعة تناقل المعلومات من خلال ثروة الاتصالات والمعلومات.

ثالثا: أهداف تقييم المشاريع

تتجلى أهمية تقييم المشاريع في الأهداف الآتية:[4]

- تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بناء على القرار الائتماني الرشيد؛
- تحقيق الانسجام والتوافق بين أهداف المشاريع وأهداف خطة التنمية سواء على مستوى المؤسسة أو المستوى الوطني؛

[1]- ناصر دادي عدون: دراسة الحالات في المحاسبة ومالية المؤسسة، الطبعة الأولى، دار المحمدية الأولى، الجزائر، 2008، ص 143.

[2]- جهاد فراس الطيلوني: مرجع سبق ذكره، ص 80.

[3]- المرجع نفسه، ص 80.

[4]- ناصر دادي عدون: مرجع سبق ذكره، ص 144.

- التخفيف من درجة المخاطر للأموال المستثمرة، إذ باتخاذ القرار السليم يمكن اختيار المشروع المناسب الذي يحقق الأهداف؛
- توجيه الأموال المراد استثماره إلى المجال الذي يضمن تحقيق عوائد وتحقيق الأهداف، إذ من خلال القرار السليم المبني على التقييم يمكن التوصل إلى اختيار الفرصة الاستثمارية المتاحة في السوق؛
- ترشيد وعقلنة القرارات الائتمانية.

رابعا: أسس عملية تقييم المشاريع

تقوم عملية تقييم المشاريع على أسس حتى تكون فعالة في اتخاذ القرار، إذ أنها تتحدد بالأهداف بدقة وتتمثل في الآتي:[1]

- إيجاد نوع من التوافق بين المعايير التي تضمنها تلك العملية وبين أهداف المشاريع المقترحة؛
- تحقيق مستوى معين من التوافق بين هدف أي مشروع وأهداف خطة التنمية القومية من جهة وبين الهدف المحدد للمشروع، وبين الإمكانات المادية والبشرية والفنية المتاحة؛
- وجود توفق وانسجام بين أهداف المشاريع المتكاملة والمترابطة وإزالة التعارض بين أهدافها؛
- توفير المعلومات الدقيقة والشاملة.

المطلب الثاني: مراحل عملية تقييم المشاريع

لا بد أن تمر أية دراسة بمراحل عديدة، حيث تبدأ بإعداد دراسات أولية كشرط ضروري لترشيد قرارات الإدارة وعادة تتوقف حجم وأهمية هذه الدراسات على حجم المشروع المخصص وأهميته على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وتتمثل هذه المراحل في:

أولا: المرحلة الأولية: مرحلة التشخيص

تعتبر هذه المرحلة مهمة في تحديد نوع المشروع المراد الاستثمار فيه، حيث تتضمن البحث عن الأفكار الاستثمارية المرغوب فيها من قبل الزبون وتشخيصها، وإيجاد أفكار جديدة للدراسة وتصفيتها لإيجاد المشاريع الناجحة منها.[2]

[1] – جهاد فراس الطيلوني: مرجع سبق ذكره، ص 81.

[2] – محمد محمود العجلوني، سعيد سامي الحلاق: دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2010، ص 59.

ولعل من أهم مصادر الأفكار التي يمكن الاستناد إليها في تشخيص وإيجاد المشروعات المقترحة العناصر الآتية:[1]

- مدى توافر رأس المال المطلوب للمشروع المقترح مع الإمكانات المالية للزبون، واستبعاد المشروعات التي تفوق الإمكانات المادية للزبون؛
- مراجعة أفكار المشاريع القديمة، فقد تتغير الظروف إيجابيا بالنسبة لأفكار سبق دراستها، وأصبح بالإمكان تنفيذها بدرجة عالية من النجاح؛
- دراسة المهارات والكفاءات المحلية من أجل تطوير صناعات تعتمد على المهارة اليدوية؛
- دراسة تحليلية للصناعات الرئيسية القائمة التي تهدف إلى تحليل الصناعات القائمة بهدف العمل على رفع كفاءتها الإنتاجية وتحقيقها لأهدافها بجانب التعرف على فرص استثمار جديدة.

ثانيا: المرحلة التمهيدية

تمثل هذه المرحلة التخمين الأولي للمشروع، وهي مهمة في رفض أو قبول المشروع ومن ثم فهي أساسية في استكمال أو توقف المراحل التالية، وعادة تشمل هذه الدراسة دراسة العوامل العامة التي تمثل البيئة الخارجية للمشروع، والعوامل الخاصة التي تمثل البيئة الخاصة للمشروع.[2]

لذلك فإن هذه الدراسة تتضمن مجموعة من البيانات والمعلومات عن الحالة العامة للمشروع، ومعلومات عن الحالة الخاصة للمشروع مثل: مدى توافر عوامل الإنتاج والنواحي الفنية الأخرى المتعلقة بالعمليات الإنتاجية.

كما تقسم هذه الدراسة إلى مرحلتين أساسيتين هما:[3]

1- **دراسة الجدوى الأولية:** لا تتدخل هذه الخطوة كثيرا في تفاصيل المعلومات ومن ثم لا تتطلب منها الدقة الكبيرة في إجاباتها، والتي تشمل النقاط الآتية:

- **دراسة حجم السوق من المنتج النهائي للمشروع** أو الخدمة التي يحتاجها وتحديد الجزء الذي سيغطيه المشروع من كامل الحجم؛
- **دراسة العناصر اللازمة لقيام المشروع من العناصر التالية:** المهارات، المال، المواد، الآلات، الإدارة وتحديد مصادرها ومدى توفرها وإمكانيات الحصول عليها وتكلفتها الأولية؛

[1]- نعيم نمر داود: دراسة الجدوى الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار البداية، عمان، الأردن، 2011، ص 8.

[2]- سمير محمد عبد العزيز: الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية وقياس الربحية التجارية والقومية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2002، ص 17.

[3]- محمد محمود العجلوني، سعيد سامي الحلاق: مرجع سبق ذكره، ص 16.

- **دراسة التكلفة الأولية الإجمالية** للمنتج النهائي ومقارنتها بالأسعار السائدة في السوق.

2- **دراسة الجدوى الفنية للمشروع:**

التي تتكون من:

- تحديد المواد الأولية اللازمة لاستثمار المشروع وتوصيف تخصصات ومستوى مهارات العناصر اللازمة لاستثماره؛
- إعداد الهيكل التنظيمي الكامل للمشروع وتصميم خطوات تطوره بتطور المشروع منذ البدء وحتى التشغيل الكامل؛
- دراسة رأس المال اللازم للمشروع وتحديد مصادره؛
- دراسة معدلات العائد السنوي على الاستثمارات الموظفة في المشروع.

ثالثا: المرحلة التحليلية (التفصيلية)

يتم من خلال هذه المرحلة تحليل وإعداد المشروع المراد إقامته من خلال عدة خطوات أهمها:

1- **دراسة الجدوى القانونية:** يتم ذلك من خلال تقييم موقف الدولة من المشروع للتعرف على التسهيلات التي يمكن أن تقدمها الدولة، أو القيود التي يمكن أن تضعها على نشاطه، وتحديد أثر ذلك على كفاءة المشروع ونتائج عمله.[1]

2- **دراسة الجدوى التسويقية:** يتم ذلك من خلال دراسة الأنماط الاستهلاكية للمجتمع المحلي، ومدى توافر الأسواق الخارجية ومقدرة المشروع التنافسية وأيضا إمكانيات التصدير، كما يتم في ضوء هذه الدراسة تحديد الطاقة الإنتاجية للمشروع المقترح وتوزيع الإنتاج المتوقع بين السوق المحلي والتصدير.[2]

3- **دراسة الجدوى الفنية والهندسية:** التي تتعلق بتوفير الأيدي العاملة ذوي الخبرة ومجالات الطاقة والكهرباء والمياه، ومدى توافرها في منطقة تنفيذ المشروع، وأيضا تحديد تقدير كميات ونوعيات مستلزمات الإنتاج الأخرى ومصادرها والاحتياجات من الآلات والمعدات، بالإضافة إلى وضع تخطيط داخلي للمشروع. ويتم من خلال هذه الدراسة وضع خطة عمل لتنفيذ المشروع.[3]

[1]- حسين بلعجوز، الجودي صاطوري: تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2013، ص 36.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد: دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 51.

[3]- نعيم نمر داود: مرجع سبق ذكره، ص 16.

4- دراسة الجدوى المالية والاقتصادية:

يتم ذلك من خلال:[1]

- تقدير التكاليف الرأسمالية الاستثمارية للمشروع؛
- تقدير تكاليف الإنتاج لمنتجات المشروع؛
- تقدير إيرادات المشروع والتدفقات النقدية؛
- تحديد مصادر التمويل والالتزامات المالية المترتبة عليها.

وفي هذه الدراسة يتم اتخاذ القرار النهائي للاستثمار في المشروع أو عدمه.

5- اتخاذ القرار: تتضمن استخدام معايير التقييم المختلفة لحساب ربحية المشروع وجدواه، والمفاضلة بين البدائل المختلفة، ثم دراسة الخطر الذي يتعرض له المشروع، وكذا تحليل حساسية المشروع في ظل التغيرات السلبية المحتملة في بعض المؤشرات الرئيسية لنشاطه.[2]

المطلب الثالث: طرق تقييم المشاريع

تقوم فكرة تقييم البدائل الاستثمارية على أساس مقارنة التدفقات النقدية المتوقعة لكل بديل ثم اختيار المشروع الذي يحقق أكبر التدفقات في ظل الشروط التي تحددها الإدارة، فهناك مجموعة من الطرق والأساليب لتنفيذ هذا الأمر[3]. وقبل البدء في عملية التقييم يجب مراعاة الاعتبارات الآتية:[4]

- يفترض أن المشاريع عديمة المخاطر تماما، كما يمكن افتراض أن التقديرات المتعلقة بالإنفاق المبدئي وصافي المنافع النقدية تكون فيها متوسطة؛
- يجب تقييم المشروعات الاستثمارية على أساس صافي التدفقات النقدية بعد الضريبة؛
- تتم النفقات الاستثمارية في بداية السنة الأولى للمشروع، كما تتحقق العائدات أو المنافع في نهاية كل سنة وكل مشروع استثماري يكون ذات طبيعة تقليدية بمعنى أنه توجد فترة واحدة أو أكثر للإنفاق الاستثماري تتبع بفترة واحدة أو أكثر من العائدات النقدية الموجبة.

---

[1]- محمد محمود العجلوني، سعيد سامي الحلاق: مرجع سبق ذكره، ص 79.

[2]- حسين بلعجوز، الجودي صاطوري: تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[3]- يوحنا آل عبد آدم، سليمان اللوزي: دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة أداء المنظمات، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2000، ص 132.

[4]- جهاد فراس الطيلوني: مرجع سبق ذكره، ص 178.

أولا: الطرق غير المعدلة بالوقت

تعتبر هذه الطرق من أبسط وأقدم طرق تقييم المشاريع وأكثرها شيوعا في الاستخدام، حيث تتجاهل هذه الطرق قيمة الوقت. وتتمثل هذه الطرق في:

1- **معدل العائد المحاسبي**: هو عبارة عن نسبة صافي الربح إلى رأس المال المستثمر، ويمكن حساب هذا المعدل بالنسبة للأموال المساهمة في المؤسسة أو بالنسبة للاستثمارات الكلية.

ويعبر عنه بالمعادلة الآتية:[1]

$$\text{معدل العائد المحاسبي} = \frac{\text{متوسط صافي الربح}}{\text{قيمةمتوسط الاستثمار اللازم للمؤسسة}} \times 100 \quad \text{.....(المعادلة رقم: 28)}$$

$$\text{و: متوسط صافي الربح} = \frac{\text{الأرباح الصافية}}{\text{عدد السنوات}} \quad \text{.....(المعادلة رقم: 29)}$$

يقصد بصافي الربح هو صافي الربح بعد خصم مخصصات الاهتلاك والضرائب.

ويتم ترتيب المشاريع تنازليا ابتداء من المشروع الذي له معدل عائد محاسبي مرتفع إلى غاية المشروع الذي له أقل معدل عائد محاسبي.

من إيجابيات هذه الطريقة الآتي:[2]

- تتميز بسهولة عملية الحساب لاعتماده على البيانات المحاسبية؛
- تأخذ بعين الاعتبار عامل الربحية المتوقعة من الاستثمار؛
- تفيد في تقييم أداء المشروع من خلال العائد السنوي على الوحدة من رأس المال المستثمر.

بالرغم من هذه الإيجابيات إلا أن هناك سلبيات أهمها:[3]

- إهمال القيمة الزمنية للنقود؛
- تتجاهل المدة الزمنية للمشاريع في المفاضلة بين المشاريع البديلة؛
- يساوي بين المشاريع ذات المعدلات المتساوية من العائد، وإن اختلفت تدفقاتها النقدية من حيث توقيت حدوثها.

[1]- يوحنا آل عبد آدم، سليمان اللوزي: مرجع سبق ذكره، ص 133.

[2]- ناصر دادي عدون: مرجع سبق ذكره، ص 147.

[3]- يوحنا آل عبد آدم، سليمان اللوزي: مرجع سبق ذكره، ص 135.

2- **طريقة فترة الاسترداد:** يمكن لهذه الطريقة اختيار المشاريع التي تسترد ما أنفق عليها بأسرع ما يمكن ويفيد في التعرف على الفترة التي يستردها فيها المشروع أمواله، بالإضافة إلى أنه يمكن من مقارنة مجموعة من المشاريع بعضها ببعض لاختيار أسرعها في استرداد رأس المال المستثمر.[1] كما يمكن حساب هذه الطريقة كالآتي:

أ- في حالة تساوي التدفقات السنوية الصافية خلال العمر الإنتاجي المتوقع:[2]

$$\text{فترة الاسترداد} = \frac{\text{تكلفة الاستثمار الأولي}}{\text{معدل التدفق النقدي السنوي}} \quad \text{.....(المعادلة رقم: 30)}$$

ب- أما في حالة عدم تساوي التدفقات النقدية السنوية فيتم جمع التدفقات النقدية السنوية عما بعد عام حتى يصبح مجموع تلك التدفقات مساوي للنفقات الاستثمارية، ويحسب فترة الاسترداد في هذه الحالة بالطريقة الآتية:[3]

$$\text{فترة الاسترداد} = \text{عدد السنين التي لا تغطي الإنفاق الرأسمالي} + \frac{\left(\text{الإنفاق الرأسمالي} - \text{حصيلة النقد المتولد في السنوات السابقة}\right)}{\text{حصيلة النقد المتولد في السنوات اللاحقة}} \quad \text{....(المعادلة رقم: 31)}$$

من مزايا هذه الطريقة العناصر الآتية:[4]

- يحقق هذا المعيار مؤشرا مبدئيا وسريعا عما إذا كانت المشاريع تستحق المزيد من البحث والدراسة أو لا؛
- يحقق هذا المعيار مستوى السيولة المتدفقة من المشروع في كل سنة من سنوات التشغيل.

أما عيوبها فتتمثل في:[5]

- لا يأخذ القيمة الحالية للنقود بعين الاعتبار؛
- قد تؤدي هذه الطريقة إلى استبعاد المشاريع التي لا تستطيع الاسترداد المبكر للأموال المستثمر فيها؛
- تحدد فترة الاسترداد المدة اللازمة لاستعادة الأموال المنفقة على المشروع، ولا يمكن تحديد أرباحه؛
- تتجاهل قيمة الوقت بالنسبة للنقود.

ثانيا: طرق تقييم المشاريع المعدلة بالوقت

يستخدم هذا المعيار عند مقارنة مشروعين أو أكثر لاختيار أفضلهما أو صنع قرار لاختيار أحدهما وأسباب قبول أو رفض المشاريع المقترحة. وتعتمد هذه الطرق على مفهوم القيمة الحالية للتدفقات النقدية

[1] - نعيم نمر داود: مرجع سبق ذكره، ص 151.

[2] - حسين بلعجوز، الجودي صاطوري: تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية، مرجع سبق ذكره، ص 88.

[3] - ناصر دادي عدون: مرجع سبق ذكره، ص 146.

[4] - المرجع نفسه، ص 146.

[5] - محمد محود العجلوني، سعيد سامي الحلاق: مرجع سبق ذكره، ص 289.

المستقبلية التي تتمثل هذه الطرق في:

1- **طريقة صافي القيمة الحالية:** تعرف صافي القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية بأنها القيمة التي يتم الحصول عليها من الفرق بين التدفقات النقدية للاستغلال والتدفقات النقدية خارج الاستغلال في كل سنة من سنوات حياة المشروع وذلك بعد خصمه بسعر فائدة ثابت محدد مسبقا، ويساوي إما سعر الفائدة على القروض طويلة الأجل في سوق رأس المال أو سعر الفائدة الفعلي الذي يدفعه المقترض. كما يعتبر المشروع مقبولا إذا كانت القيمة الحالية أكبر أو يساوي الصفر.[1]

لتحديد صافي القيمة الحالية يجب إتباع الخطوات الآتية:[2]

- اختيار معدل مناسب للفائدة؛
- حساب القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية السنوية المتوقعة من المشروع؛
- حساب القيمة الحالية للنفقات الاستثمارية النقدية المطلوبة بواسطة المشروع.

ويمكن التعبير عن صافي القيمة الحالية بالعلاقة الآتية:[3]

$$V. \quad = -I_0 + \sum N \quad (1 + K_0)^{-i} \qquad \text{(المعادلة رقم: 32)} \ldots\ldots\ldots$$

حيث؛

I_0: تكلفة الاستثمار الأولي؛

N : التدفقات النقدية الصافية السنوية؛

K_0 : معدل تكلفة رأس المال.

عند إستخدام هذه الطريقة يجب الأخذ بعين الاعتبار العناصر الآتية:[4]

أ- يجب أن يدرس المدراء بعناية خاصة مبرر استخدام معدل فائدة عالي لخصم التدفقات النقدية وذلك للأسباب الآتية:

- ربما يؤدي المعدل العالي إلى اعتبار أحد المشاريع الصالحة تماما غير اقتصادي وغير مجدي؛
- ربما يؤدي المعدل العالي إلى تضخيم الفرق بين مشروعين أو أكثر.

[1]- حسين بلعجوز، الجودي صاطوري: تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية، مرجع سبق ذكره، ص 89.

[2]- نعيم نمر داود: مرجع سبق ذكره، ص ص 157-158.

[3]- حسين بلعجوز، الجودي صاطوري: تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية، مرجع سبق ذكره، ص 89.

[4]- محمد محمود العجلوني، سعيد سامي الحلاق: مرجع سبق ذكره، ص 299.

ب- ليس من الضروري أن يمتد التنبؤ بالتدفق النقدي لفترة تطول أكثر من 20 سنة، لأن الزيادات البعيدة للنقدية سيكون لها قيمة ضئيلة عند خصمها؛

ج- لا تستحق المشاريع طويلة الأجل منافعها الرئيسية إلا بعد فترة طويلة من الزمن.

وقد تنتج عائدا عاليا جدا في المستقبل وذلك قبل أي يظهر أسلوب خصم التدفقات النقدية أنها لا تستحق الاهتمام. كما تعتبر هذه الطريقة من أفضل الطرق المستخدمة في تقييم المشاريع إلا أن ذلك لا يمنع من وجود نقائص أو عيوب المتمثلة في:[1]

- لا تكتفي ببيان ما إذا كان المشروع سيحقق ربحا أو خسارة، وعما إذا كان صافي التدفقات النقدية ستغطي التكلفة الاستثمارية للمشروع أو لا تغطيها؛
- تؤدي هذه الطريقة إلى قرارات استثمارية غير منطقية في حالة اختلاف الإنفاق المبدئي للمشاريع؛
- تعتمد هذه الطريقة في خصم التدفقات النقدية على تكلفة رأس المال، وهذا يعني أن أي خطأ في تقدير هذه التكلفة سيكون له أثر على القرارات.

2- **معدل العائد الداخلي:** يعرف بأنه معدل الفائدة الذي عنده تتساوى القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة مع القيمة الحالية للتدفقات النقدية التدفقات النقدية خارج الاستغلال، أي أن المعدل الذي يكون عنده صافي القيمة الحالية صفر، ومن ثم فإن هذا المعدل لا يجب أن يقل عن تكلفة الحصول على الأموال اللازمة للاستثمار. وعند الاختيار بين البدائل يفضل البديل الأعلى في معدل عائده الداخلي،[2] كما يمكن إيجاده بواسطة التجربة والخطأ وذلك بإتباع الخطوات الآتية:[3]

- يتم اختيار معدل فائدة عشوائي وتستخدم جداول القيمة الحالية لحساب القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية السنوية على أساس هذا المعدل؛
- يحسب الفرق بين مجموع القيم الحالية لصافي التدفقات النقدية السنوية للمشروع والإنفاق المبدئي فيه وإذا كان الفرق بينهما:
  - ✓ صفر أو قريب من الصفر يكون معدل الفائدة الذي تم اختياره هو معدل العائد الداخلي للمشروع؛
  - ✓ رقما موجبا تعاد الخطوات السابقة باختيار معدل فائدة أعلى من المعدل الذي تم اختياره من قبل؛
  - ✓ رقما سالبا تعاد الخطوات السابقة باختيار معدل فائدة أقل من المعدل الذي تم اختياره من قبل.

[1] - محمد محمود العجلوني، سعيد سامي الحلاق: المرجع السابق، ص 300.

[2] - نعيم نمر داود: مرجع سبق ذكره، ص 162.

[3] - محمد محمود العجلوني، سعيد سامي الحلاق: مرجع سبق ذكره، ص 306.

المبحث الرابع: إجراءات الفحص التحليلي للقوائم المالية

يعتبر قرار منح الائتمان من أهم القرارات التي تقوم بها إدارة البنك، ولهذا فإن البنك يقوم بتقييم عوامل مختلفة قد تؤثر على هذا القرار، وتسمى هذه العملية بالتحليل الائتماني حيث تقوم إدارة الائتمان بجمع المعلومات والتقارير والحسابات المالية اللازمة والخاصة بالزبون، ثم تحولها إلى القسم المختص بتحليل الائتمان الذي يقوم بدراستها ووضع تقرير متكامل ودقيق عن الزبون.

المطلب الأول: عرض القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية

القوائم المالية هي مجموعة من الوثائق المحاسبية التي تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة وعن أدائها، وعن التغيرات في هذه الوضعية والأداء في نهاية كل دورة، ويتم إعداد هذه القوائم وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمعايير المحاسبية الدولية.

أولا: المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

هي عبارة عن قانون وقاعدة عامة يجب الالتزام بها في التطبيق العملي، وتتمثل هذه المبادئ في الآتي:

1- المبادئ المحاسبية العامة:

تعتبر هذه المبادئ أساس عملية المحاسبة وتتمثل في:[1]

أ- **مبدأ الاستمرارية:** معظم الطرق المحاسبية تقوم على مبدأ الاستمرارية، أي أن الوحدة الاقتصادية ستستمر لفترة طويلة من الزمن، كما يعكس هذا المبدأ أهمية لمبدأ تصنيف الأصول والالتزامات في الميزانية المالية إلى طويلة وقصيرة الأجل.

ب- **مبدأ وحدة القياس النقدية:** تعرف وحدة النقد بأنها عبارة عن وحدة القياس الشائعة للنشاط الاقتصادي وتقدم أساس مناسب للقياس والتحليل المحاسبي. فهي تعتبر من أكثر الوسائل الفعالة للتعبير عن التغيرات في رأس المال وتبادل السلع والخدمات، كما أنها ملائمة ومقبولة قبولا عاما دوليا ومحليا، حيث يعتمد هذا المبدأ عند تطبيقه على البيانات الكمية الأكثر فائدة في توصيل المعلومات وفي اتخاذ القرارات الرشيدة.

بالإضافة إلى المبدأين السابقين هناك مبادئ أخرى هي: مبدأ الوحدة المحاسبية، ومبدأ الفترة المحاسبية.

2- المبادئ المرتبطة بجدول حساب النتيجة:

تتمثل هذه المبادئ في الآتي:

[1]- كمال الدين الدهراوي: تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 46.

أ- **مبدأ الاعتراف بالإيراد:** يرتبط هذا المبدأ بتوقيت إثبات الإيرادات والنفقات، حيث وضع مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) معيارين رئيسيين لتحديد توقيت الاعتراف بالإيراد هما:[1]

- تكون الأصول التي تحصل عليها المؤسسة مقابل الإيراد محققة القابلة للتحقق في صورة نقد؛
- تكون عملية توليد الإيراد أو اكتسابه قد اكتملت على نحو جوهري.

ب- **مبدأ المقابلة بين التدفقات النقدية:** يكمن أهمية هذا المبدأ في كونه يشكل مدخلا أساسيا لتحديد النتيجة المحاسبية التي بموجبها يتم المقارنة والمقابلة بين إيرادات الفترة المالية من جهة ونفقاتها من جهة أخرى للتعرف على نتائج الأعمال، وأهم ما يميز هذا المبدأ المحاسبي العناصر الآتية:[2]

- استناده إلى العلاقة السببية بين الإنجازات المحققة خلال فترة زمنية معينة وبين المجهودات المبذولة خلال نفس الفترة من أجل الحصول على تلك الإيرادات؛
- استخدامه كأساس لتطبيق الكثير من المعالجات المحاسبية مثل: اهتلاك الأصول الثابتة، توزيع تكاليف البحث والتطوير، تكاليف استكشاف الأصول والموارد الطبيعية؛

ج- مبدأ الفصل بين النتيجة العادية والنتيجة غير العادية.[3]

3- المبادئ المرتبطة بالميزانية المالية:

تشمل المبادئ الآتية:

أ- **مبدأ التكلفة التاريخية:** للتكلفة ميزة نسبية بالمقارنة بأسس التقييم الأخرى وهي الثقة، وتظهر أهمية هذه الميزة في ما إذا استخدمت قيمة أخرى خلاف التكلفة كأساس للقياس والتسجيل.[4]

ب- **مبدأ الإفصاح الكافي:** يقصد به أن القوائم المالية يجب أن تشمل كافة المعلومات الضرورية لمستخدمي القوائم، ومن بين المعلومات التي يمكن الإفصاح عنها النقاط الآتية: ملاحظات القوائم المالية، أهم السياسات المحاسبية المتبعة، الجداول الملحقة مثل المعلومات عن أثر التغير في مستويات الأسعار والبيانات القطاعية خطط الحوافز للعاملين.[5]

---

[1]- محمد مطر، موسى السويطي: التأصيل النظري للممارسات المهنية للمحاسبة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص 57.

[2]- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة: تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2006، ص 25.

[3]- زاهرة توفيق سواد: مرجع سبق ذكره، ص 199.

[4]- محمد مطر، موسى السويطي: مرجع سبق ذكره، ص 58.

[5]- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة: مرجع سبق ذكره، ص 50.

بالإضافة إلى ما سبق هناك مبادئ أخرى أهمها العناصر الآتية:[1]

- مبدأ التكلفة أو السوق أيهما أقل (الأصول المتداولة)؛
- مبدأ إظهار الأصول الثابتة مطروح منها مجمعات الاهتلاك بصورة شكلية؛
- مبدأ إظهار قيمة وطبيعة كلا من الأصول والالتزامات ورأس المال بصورة منفصلة.

ثانيا: معايير المحاسبة الدولية

ظهرت عدة محاولات والعديد من الجهود نتج عنها تكوين عدة هيئات ومنظمات دولية وإقليمية للقيام بمهمة التنسيق وتقليل الاختلافات الموجودة بين النظم والتطبيقات المحاسبية، حيث تتمثل هذه في: اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية، الاتحاد الدولي للمحاسبين بالإضافة إلى الهيئة الدولية للتعاون والتنمية الاقتصادية، وغيرها من الهيئات الدولية الإقليمية الأخرى.

سنتطرق في هذه الدراسة إلى لجنة المعايير المحاسبية وذلك نظرا لدورها البارز والهام في تقليل الفوارق بين التطبيقات المحاسبية لدول العالم المختلفة من خلال ما تصدره من معايير محاسبية في هذا الشأن.

1- لجنة معايير المحاسبة الدولية: هي عبارة عن منظمة مستقلة تهدف إلى إعداد المعايير التي يمكن استخدامها من قبل الشركات والمؤسسات عند إعداد القوائم المالية في جميع أنحاء العالم، وكان من المعتقد أن معايير المحاسبة الدولية ستكون قادرة على كسب القبول العالمي والإسهام في تحسين جودة الإفصاح المؤسسي وقابلية مقارنته بدرجة كبيرة[2]. وقد تم تأسيسي هذه اللجنة في 29 جوان 1973 بلندن من قبل ممثلي مهنة المحاسبة في تسع بلدان (ألمانيا، أستراليا، كندا، الولايات المتحدة، فرنسا، أيرلندا، المكسيك هولندا، المملكة المتحدة) وذلك بهدف تطوير وتعزيز معايير المحاسبة الدولية لتقديم البيانات المالية المنسقة، كما تم إعادة هيكلة المجموعة في أفريل 2001 بهدف إضافي المتمثل في معالجة وإعداد التقارير المالية دوليا.[3]

تضم هذه اللجنة الهيئات الآتية:[4]

أ- **مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية: (IASCF)** تتكون هذه المؤسسة من 22 أمينا، يتم تعيينهم من قبل لجنة التعيين ويشترط أن تكون ممثلة في الأسواق المالية العالمية والتنوع في الأصول الجغرافية المهنية لضمان وجود تمثيل دولي عريض، وتضم هذه المؤسسة: 6 أمناء من آسيا، 6 من أوروبا، 6 من أمريكا

[1] - زاهرة توفيق سواد: مرجع سبق ذكره، ص 199.

[2] - حسين القاضي، مأمون حمدان: مرجع سبق ذكره، ص 36.

[3] -Dov Ogien : Comptabilité et Audit Bancaires, 2e Edition, Dunod, Paris, 2008, p 286 .

[4]- www. IFRS.org, بتاريخ: 12/10/2015.

الشمالية، واحدة من أفريقيا وواحدة من أمريكا الجنوبية، واثنين من بقية العالم. يتمثل الدور الأساسي لهذه المؤسسة في:[1]

- تطوير هذه المعايير الدولية للتقارير المالية من خلال هيئة وضع المعايير ومجلس معايير المحاسبة الدولية؛
- تشجيع استخدام والتطبيق الصارم لتلك المعايير؛
- الأخذ في الاعتبار احتياجات التقارير المالية للاقتصاديات الناشئة والمشاريع الصغير ومتوسطة الحجم؛
- تشجيع وتسهيل اعتماد معايير التقارير المالية الدولية التي تمثل المعايير والتفسيرات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية من خلال التقارب بين المعايير المحاسبية الوطنية ومعايير التقارير المالية الدولية.

ب- **مجلس معايير المحاسبة الدولية: (IASB)** يعمل هذا المجلس تحت إشراف مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية، وهو يتكون من 14 عضوا يتم تعيينهم على أساس خبراتهم وكفاءتهم، فالمؤهل الأساسي لعضوية المجلس هو الخبرة العملية (الفنية) في وضع معايير المحاسبة، وفي إعداد ومراجعة الحسابات أو استخدام التقارير المالية، كما يشترط أيضا التنوع الجغرافي الواسع، كما أنه مسؤول عن تطوير ونشر المعايير الدولية لمعايير التقارير المالية الدولية ومسؤول أيضا عن الموافقة على تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية.

ج- **لجنة تفسير التقارير المالية الدولية: (IFRIC)**هي الهيئة التفسيرية من مجلس معايير المحاسبة الدولية وتضم 15 عضوا يتم تعيينهم من قبل أمناء مؤسسة المعايير الدولية، وتهتم هذه اللجنة بتفسير بعض النقاط الخاصة على ضوء المعايير المحاسبة الدولية الموجودة وإعداد ونشر مشاريع تفاسير أودعت للإثراء بين الجمهور المهتمين لإتمام عملية التفسير، بالإضافة إلى أنه ينسق مع هيئات التوحيد الوطنية لضمان الحلول ذات الجودة العالمية.

د-المجلس الاستشاري للجنة المعايير المحاسبية: هي هيئة استشارية رسمية لمجلس معايير المحاسبة الدولية وأمناء مؤسسة المعايير الدولية، ويشمل المجلس المستثمرين والمحللين الماليين وغيرهم من مستخدمي البيانات المالية، وكذلك مدققي الحسابات والمنظمين والهيئات المحاسبية المهنية وواضعي المعايير، ويتم تعين أعضاء المجلس من قبل الأمناء.[2]

عادة يجتمع المجلس ثلاث مرات في السنة لمدة يومين في لندن، حيث يتشاور مجلس معايير المحاسبة الدولية والمجلس الاستشاري على النقاط الآتية:

[1] - Pascal Barneto : Normes IFRS (Application Aux états Financiers), 2e édition, Dunod, Paris, 2006, p 26.

[2] - www. IFRS.org, بتاريخ: 12/10/2015.

- جدول الأعمال الفنية؛
- أولويات المشروع؛
- قضايا المشروع المتعلقة بتطبيق وتنفيذ معايير التقارير المالية الدولية وفوائد وتكاليف إن أمكن لمقترحات معينة.

كما يقدم المجلس الاستشاري المشورة بشأن المشاريع المنفردة مع التركيز بشكل خاص على قضايا تطبيق وتنفيذ العملية بما في ذلك المسائل المتعلقة بالمعايير القائمة التي قد تقتضي النظر فيها من قبل لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية.

هـ- مجلس المراقبة: تم إنشاؤها في جانفي 2009 بهدف توفير رابط رسمي بين الأمناء والسلطات العامة من أجل تعزيز المسائل العامة لمؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية.

2- تعريف المعايير المحاسبة الدولية: تعرف المعايير المحاسبية بأنها عبارة عن مجموعة من المقاييس والإرشادات المرجعية الوضعية والمحددة التي يستند إليها المحاسب في إنجاز عمله من قياس وإثبات وإفصاح عن المعلومات حول الأحداث الاقتصادية للمشروع، ويمكن تشبيه المعايير المحاسبية إلى حد كبير بالقواعد الوضعية الأخرى التي يتم وضعها من قبل أعضاء المجتمع بناء على احتياجاتهم وتجربتهم وخبرتهم في الحياة، وأن صلاحية وقبول هذه المعايير محصورا في حدود دول الأعضاء، كما تعكس هذه المعايير مجموعة من القواعد التي توضع بمعرفة وتجربة مجموعة من المحاسبين الأكفاء المهنيين والأكاديميين يتفق عليها فيما بينهم لتشكيل الإطار العام الذي يحكم عمل المحاسبين وتوجد لتقييم أدائهم في بيئة معينة.[1]

تنقسم هذه المعايير لعدة تقسيمات نأخذ التقسيم الآتي:[2]

- معايير عرض القوائم المالية؛
- معايير قياس عناصر القوائم المالية؛
- معايير الإفصاح؛
- معايير القوائم المالية المجمعة؛
- معايير الصناعات المتخصصة.

[1]- محمد المبروك أبو زيد: المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، الطبعة الأولى، إيزاك للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص ص 58-59.

[2] - www. IFRS.org, بتاريخ: 12/10/2015.

الجدول رقم (22): تقسيمات معايير المحاسبة الدولية

عرض القوائم المالية	قياس عناصر القوائم المالية	الإفصاح	القوائم المالية المجمعة	الصناعات المتخصصة
معيار رقم (01) IAS_1	معيار رقم (02) IAS_2	معيار رقم (10)IAS_{10}	معيار رقم (27)IAS_{27}	معيار رقم (40)IAS_{40}
معيار رقم (07)IAS_7	معيار رقم (11)IAS_{11}	معيار رقم (14)IAS_{14}	معيار رقم (28)IAS_{28}	معيار رقم (41)IAS_{41}
معيار رقم (08)IAS_8	معيار رقم (12)IAS_{12}	معيار رقم (24)IAS_{24}	معيار رقم (31)IAS_{31}	المعيار (04)$IFRS_4$
المعيار (01)$IFRS_1$	معيار رقم (16)IAS_{16}	معيار رقم (26)IAS_{26}	المعيار (03)$IFRS_3$	المعيار (07)$IFRS_7$
	معيار رقم (17)IAS_{17}	معيار رقم (29)IAS_{29}		
	معيار رقم (18)IAS_{18}	معيار رقم (32)IAS_{32}		
	معيار رقم (19)IAS_{19}	معيار رقم (33)IAS_{33}		
	معيار رقم (20)IAS_{20}	المعيار (05)$IFRS_5$		
	معيار رقم (21)IAS_{21}	المعيار (08)$IFRS_8$		
	معيار رقم(23)IAS_{23}			
	معيار رقم (36)IAS_{39}			
	معيار رقم (37)IAS_{37}			
	معيار رقم (38)IAS_{38}			
	معيار رقم (39)IAS_{39}			
	المعيار (06)$IFRS_6$			

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الموقع الآتي: www.IFRS.org[بتصرف].

تستخدم هذه المعايير للاعتراف بعناصر القوائم المالية، حيث تعمل اللجنة على إحداث نوع من التوافق والتنسيق بين التشريعات والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بالقوائم المالية. (الملحق رقم (05) يبين عرض تفصيلي لمعايير المحاسبة الدولية)

ثالثا: أنواع القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية (البنوك) فهي تظهر الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية في نقطة معينة من الزمن، وكذلك نتائج عملياتها خلال فترة زمنية سابقة ومع ذلك فإن القيمة الحقيقية لهذه القوائم تكمن في أنها تتيح لمستخدمي هذه القوائم الوقوف على مستقبل المؤسسة فيما يتعلق بالعائد على الاستثمارات والتوزيعات، بالإضافة إلى المخاطر المتعلقة بالتدفقات النقدية[1]. وتتمثل هذه القوائم في:

[1]- كمال الدين الدهراوي: مرجع سبق ذكره، ص 203

1- **الميزانية المالية:** هو جدول يوضح الوضع المالي لمؤسسة ما في تاريخ محدد، كما أنه يبين أصول المؤسسة والتزاماتها وحقوق مالكيها. وعادة ما يتم إعدادها بشكل سنوي،[1] ويظهر الجدول رقم (23) عناصر الميزانية المالية.

الجدول رقم (23): عناصر الميزانية العمومية

الأصول	الخصوم
الأصول الثابتة:	**الأموال الدائمة:**
- القيم الثابتة.	- الأموال الخاصة.
- القيم الثابتة المؤقتة.	- نتيجة الدورة.
	- الديون طويلة ومتوسطة الأجل.
الأصول المتداولة:	**الديون قصيرة الأجل:**
- قيم الاستغلال.	- الديون قصيرة الأجل للاستغلال.
- القيم المحققة.	- الديون قصيرة الأجل خارج الاستغلال.
- القيم الجاهزة.	- الديون البنكية.
مجموع الأصول	**مجموع الخصوم**

المصدر: خميسي شيحة: التسيير المالي للمؤسسة (دروس ومسائل محلولة)، دار هومه، الجزائر، 2010، ص 62.

2- **جدول حساب النتيجة:** هو ملخص لإيرادات ونفقات المؤسسة خلال فترة مالية واحدة.[2]

الجدول رقم (24): عناصر جدول حساب النتيجة

رقم الأعمال
(-) شراء البضائع المباعة
(=) الهامش التجاري
(+) إنتاج مباع
(+) إنتاج مخزون والإنتاج الثابت
(=) إنتاج الدورة
(-) الاهتلاك
(=) الهامش على الاهتلاك
(-) التكاليف الأخرى الخارجية
(=) القيمة المضافة
(+) إعانات الاستغلال

[1]- عهود عبد الحفيظ علي الحضاونة: مبادئ الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 42.

[2]- فايز سليم حداد: الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 32.

(-) ضرائب ورسوم
(-) مصاريف المستخدمين
(-) مؤونات تدني قيم الأصول المتداولة وأخطار الاستغلال
(+) إيرادات الاستغلال الأخرى
(-) مصاريف الاستغلال الأخرى
(=) الفائض الإجمالي للاستغلال
(-) مخصصات الاهتلاكات ومؤونات تدني الأصول الثابتة
(+) استرجاع مؤونات تدني قيم الأصول الثابتة
(=) نتيجة الاستغلال (A)
(-) مصاريف مالية
(+) إيرادات مالية
(=) النتيجة المالية (B)
النتيجة الجارية = (A) + (B)
(-) مصاريف خارج الاستغلال
(+) إيرادات خارج الاستغلال
(=) نتيجة خارج الاستغلال
النتيجة الإجمالية قبل الضرائب (C) + (D)
(-) الضرائب على الأرباح
(=) النتيجة الصافية
(-) التوزيعات
(=) النتيجة المخصصة كاحتياط

المصدر: سليمان بلعور: التسيير المالي (محاضرات وتطبيقات)، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، 2015، 148.

3- **التدفقات النقدية**: هي عبارة عن كشف بالمقبوضات والمدفوعات الخاصة بالمؤسسة خلال فترة زمنية معينة وتختلف المعلومات الواردة في هذه القائمة عن القوائم المالية السابقة، حيث أنها تساعد مستخدمي القوائم المالية في تقدير المؤسسة على تحقيق التدفقات النقدية في المستقبل.[1]

يتم تصنيف المقبوضات والمدفوعات خلال الفترة في جدول التدفقات النقدية إلى ثلاثة أنشطة مختلفة هي:[2]

أ- **الأنشطة التشغيلية**: تتضمن الآثار النقدية للصفقات التي تدخل في تحديد صافي الدخل؛

[1]- فايز سليم حداد: مرجع سبق ذكره، ص 40.

[2]- أمين السيد أحمد لطفي: إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 138.

ب- **الأنشطة الاستثمارية:** تتضمن تقديم القروض للغير وتحصيلها، بالإضافة إلى شراء الاستثمارات والأصول الثابتة والتخلص منها؛

ج- **الأنشطة التمويلية:** تختص هذه الأنشطة بعناصر الالتزامات وحقوق الملكية، حيث تشمل الآتي:

- الحصول على رأس المال من الملاك وإمدادهم بعائد على استثماراتهم أورد هذه الاستثمارات؛
- اقتراض الأموال من الدائنين وسداد الأموال المقترضة.

بتصنيف التدفقات النقدية إلى المجموعات الثلاث التي سبق ذكرها فإن جدول التدفقات النقدية يأخذ الشكل الآتي:

الجدول رقم (25): جدول التدفقات النقدية

النشاطات التشغيلية:
نواتج الاستغلال
(-) تكاليف الاستغلال
(-) التغير في إحتياجات رأس المال العامل
(=) التدفقات النقدية للاستغلال
(+) نواتج خارج الاستغلال
(-) تكاليف خارج الاستغلال
(-) التغير في احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال
(=) التدفقات النقدية المرتبطة بالنشاطات التشغيلية (A)
النشاطات الاستثمارية:
(-) شراء الاستثمارات
(+) التنازل عن الاستثمارات
(-) تغير الديون مخفضا منها مدينوا الاستثمارات
(=) التدفقات النقدية المرتبطة بالنشاطات الاستثمارية (B)
النشاطات التمويلية:
الزيادة النقدية لرأس المال
(+) القروض الجديدة (خارج فائدة التسديد)
(-) تسديد القروض
(=) التدفقات النقدية المرتبطة بالنشاطات التمويلية (C)
التدفقات النقدية:
التدفقات النقدية في نهاية المدة
(-) التدفقات النقدية الافتتاحية
(=) تغير التدفقات النقدية (A) + (B) + (C)

المصدر: خميسي شيحة، التسيير المالي (دروس ومسائل للمؤسسة)، دار هومه، الجزائر، 2010، ص 163.

وبالتالي فإن التدفقات النقدية في نهاية المدة يساوي إلى:

التدفقات النقدية الافتتاحية + صافي النشاطات التشغيلية + صافي النشاطات الاستثمارية + صافي النشاطات التمويلية....

....(المعادلة رقم: 33)

يمكن أن تساعد المعلومات التي يظهرها جدول التدفقات النقدية عندما تستخدم مع المعلومات التي تتضمنها الميزانية العمومية وجدول الدخل والملاحظات ذات الصلة بالقوائم المالية المقرضين (البنوك) للقيام بالمهام الآتية:[1]

- تقدير قدرة المؤسسة على تحقيق تدفق نقدي صافي موجب في المستقبل؛
- تقدير قدرة المؤسسة على تلبية التزاماتها ودفع مقسوم الأرباح، واحتياجاتها للتمويل الخارجي؛
- تقدير تأثيرات الوضع المالي المالي للمؤسسة في كل من الاستثمار والتمويل النقدي وغير النقدي خلال مدة زمنية معينة؛
- تقدير أسباب الفروقات بين النتيجة الصافية وبين التدفقات النقدية للاستغلال والتدفقات النقدية خارج الاستغلال.

المطلب الثاني: أنواع الإجراءات التحليلية للقوائم المالية

قبل الوصول إلى تحليل المعلومات المالية يجب أولا جمع المعلومات المالية من مصادر مختلفة.

أولا: مصادر المعلومات المالية

يمكن تقسيم مصادر المعلومات المالية اللازمة لتحليل أي مؤسسة إلى نوعين هما:[2]

1- **مصادر داخلية (من المؤسسة ذاتها)**: تشمل هذه المصادر المعلومات المالية الآتية:

أ- **القوائم المالية الأساسية**: تتكون هذه القوائم من: الميزانية المالية، جدول حساب النتيجة، جدول التدفقات النقدية.

ب- **المذكرات والملاحظات المرفقة بالقوائم المالية**: تعد تلك الملاحظات جزءا ضروريا من مصادر المعلومات المفيدة التي توفر معلومات إضافية غير موجودة في القوائم المالية.

ج- **التقارير المؤقتة**: تقدم على مدار السنة (نصف سنوي أو ربع سنوي).

[1]- عدنان تايه النعيمي: إدارة الائتمان (منظور شمولي)، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 204.

[2]- طارق عبد العال حماد: تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان (نظرة حالية ومستقبلية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006 ص ص 426-427.

د- **تقارير مجلس الإدارة:** تحتوي على معلومات مفيدة تتضمن بيانات مالية وإحصائيات وبعض الخطط المستقبلية.

هـ- معلومات أخرى.

2- **مصادر خارجية:** يعد تجميع معلومات عن الصناعة التي تعمل فيها المؤسسة مفيدا لعملية التحليل بالإضافة إلى ذلك تجميع بيانات عن الاقتصاد بصفة عامة، بيانات عن ظروف المنافسة الدولية وأثر الاتفاقيات الدولية على تلك الصناعة.

ثانيا: أنواع الإجراءات التحليلية

يتمثل الجانب الأهم في استخدام الإجراءات التحليلية في اختيار النوع الأكثر ملاءمة منها، ويوجد خمسة أنواع رئيسية من الإجراءات التحليلية للقوائم المالية هي:

1- مقارنة بيانات الزبون مع بيانات النشاط الذي يعمل فيه: تتمثل أهم منافع المقارنة مع النشاط في أنها تساعد على تفهم أعمال الزبون وتقدم مؤشرا على احتمال وجود الفشل المالي، كما تعد نفس المعلومات مفيدة للمدقق عند تقرير القدرة النسبية لهيكل رأس المال لدى الزبون، وكذا قدرته على الاقتراض واحتمال الفشل المالي.

إلا أن ذلك لا يمنع من وجود نقائص في استخدام نسب النشاط في التدقيق المتمثل في الفرق بين طبيعة المعلومات المالية للزبون وتلك المعلومات للمؤسسات التي يتشكل منها إجماليات النشاط. ونظرا لأن بيانات النشاط تمثل متوسطات عامة فيمكن أن تكون المقارنات ليس لها معنى، بالإضافة إلى إتباع المؤسسات المختلفة طرقا محاسبية مختلفة مما يؤثر على إمكانية الاعتماد على البيانات.[1]

2- مقارنة بيانات الزبون مع ما يقابلها من بيانات في الفترة السابقة: تتنوع صور الإجراءات التحليلية التي يتم فيها مقارنة بيانات الزبون مع ما يقابلها في فترة أو فترات سابقة أهمها العناصر الآتية:

أ- التحليل الأفقي: يسمى أيضا تحليل الاتجاه، وذلك لاهتمامه بتطور اتجاه عناصر القوائم المالية، فهو يقوم بدراسة تغيرات القوائم المالية على مدى عدة فترات. وفقا للقانون الآتي:[2]

$$\frac{\text{الرقم الجديد} - \text{الرقم القديم}}{\text{الرقم القديم}} \times 100 \ldots\ldots\ldots \textbf{(المعادلة رقم: 34)}$$

[1]- منصور أحمد البديوي، شحاته السيد شحاته: مرجع سبق ذكره، ص ص 200-201.

[2]- عليان الشريف، وآخرون: الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 172.

كما يساعد هذا التحليل على:[1]

- اكتشاف سلوك النسبة أو أي عنصر من عناصر القوائم المالية موضوع الدراسة عبر الزمن؛
- تقييم إنجازات ونشاط المؤسسة في ضوء هذا السلوك، ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة بعد تتبع أسباب التغير إلى جذورها؛
- تقييم الوضع المستقبلي؛
- الحكم على مدى مناسبة السياسات المتبعة من قبل الإدارة، وقدرة هذه السياسات على تحقيق الأهداف المرجوة.

ب- **التحليل الرأسي:** يسمى أيضا بالتحليل العمودي تتم المقارنة فيما بين أرقام القوائم المالية للفترة المحاسبية نفسها لتظهر محصلة هذه المقارنة في صورة نسب مئوية،[2] وتزيد الاستفادة من هذا التحليل تحويل العلاقات إلى علاقات نسبية، أي إيجاد الأهمية النسبية لكل عنصر بالنسبة لمجموع الجانب الذي ينتمي إليه من الميزانية، كما يتصف هذا التحليل بالتحليل الساكن[3]. يساعد هذا التحليل إلى تقديم عدة مزايا للمحلل أهمها:[4]

- تركيزه على المدة المالية موضع البحث؛
- دراسة التبدل في الأهمية النسبية لكل فقرة إلى المجموع المنسوب له؛
- مقارنة نتائج التحليل الرأسي لمؤسسة ما مع مؤسسات مقارنة في الاختصاص أو لمعدل أداء القطاع الذي تعمل فيه المؤسسة.

ج- **التحليل باستخدام النسب المالية:** تهتم النسب المالية بتحويل الكم الهائل من البيانات والمعلومات المالية التاريخية إلى كم أقل من المعلومات تكون أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار.

- تعريف النسب المالية: تعرف النسب المالية بأنها عبارة عن طريقة ملائمة لتلخيص كمية كبيرة من المعلومات المحاسبية والمالية من أجل مقارنة أداء المؤسسات. وتعد هذه النسب من أكثر أدوات التحليل

[1]- مفلح محمد عقل: مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص ص 306-305.

[2]- محمد مطر: التحليل المالي والائتماني (الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 25.

[3]- مفلح محمد عقل: مرجع سبق ذكره، ص 305.

[4]- محمد داود عثمان: مرجع سبق ذكره، ص 166.

انتشارا، كما لا يوجد هناك قائمة محددة تتضمن جميع النسب المعتمدة لأغراض التحليل.[1] وينبغي أن يتم تقييم النسب المالية بناءاً على:[2]

- ✓ **خبرة المحلل المالي**: تُمكن الخبرة التي يكتسبها المحلل من تمييز اتجاهات وعلاقات النسب الصحيحة؛
- ✓ **أهداف المؤسسة**: يمكن مقارنة النسب الفعلية بأهداف المؤسسة لتقدير ما إذا كانت الأهداف يُجرى تحقيقها أم لا؛
- ✓ **الظروف الاقتصادية**: تميل النسب المالية إلى التحسن عندما يكون الوضع الاقتصادي قويا وإلى الضعف أثناء فترات الكساد والركود، لهذا فإن النسب المالية يجب أن تُدرس في ضوء المرحلة التي تمر بها دورة أعمال الاقتصاد؛
- ✓ **تحليل الاتجاهات**: يكون من الأهمية دراسة اتجاه نسبة ما، وهل هي تتجه نحو التحسن أو التدهور.

- **أهداف النسب المالية**: تهدف هذه النسب إلى تحقيق الأهداف الآتية:[3]

- ✓ إتاحة الفرصة لإجراء المقارنات بين المشروعات المتجانسة؛
- ✓ مساعدة المحلل على تشخيص الحالة المالية للمشروع؛
- ✓ توجيه الرقابة نحو الأنشطة التي تعاني من مظاهر الضعف؛
- ✓ تخطيط أداة الوحدة الاقتصادية في المستقبل؛
- ✓ مساعدة أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية على القيام بأعمالها بفعالية.

- **أنواع النسب المالية**: تصنف النسب المالية وفقا للأنشطة أو المهمة المراد تقييمها إلى العناصر الآتية:[4]

- ✓ **نسب السيولة**: تستخدم لقياس قدرة المؤسسة على السداد في الأجل القصير، وتنقسم هذه النسب إلى نسب فرعية، وهذا ما يظهره الجدول رقم (26)

[1] – فايز سليم حداد: مرجع سبق ذكره، ص 63.

[2] – طارق عبد العال حماد: مرجع سبق ذكره، ص ص 479-480.

[3] – محمد عباس يدوي: المحاسبة وتحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 356.

[4] – محمد داود عثمان: مرجع سبق ذكره، ص ص 171-172.

الجدول رقم (26): طريقة حساب نسب السيولة

أنواع النسب	طريقة الحساب	الهدف
نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل	قياس مدى كفاية مجموعة الأصول المتداولة للوفاء بالديون قصيرة الأجل
نسبة السيولة المختصرة	الأصول المتداولة−المخزونات / ديون القصيرة الأجل	قياس مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل دون الاضطرار إلى بيع أي أصل من الأصول التي يصعب بيعها ودون التعرض لخسارة
نسبة السيولة الجاهزة	القيم الجاهزة / ديون قصيرة الأجل	قياس درجة كفاية أكثر الأصول سيولة وهي النقدية لسداد الالتزامات قصيرة الأجل
نسبة تمويل الأصول المتداولة	صافي رأس المال العامل / الأصول المتداولة	قياس الجزء المتبقي من الأصول المتداولة بعد سداد الالتزامات الجارية التي يمكن للمؤسسة استخدامها في عملياتها التشغيلية

المصدر: خميسي شيحة: التسيير المالي للمؤسسة (دروس ومسائل محلولة)، دار هومه، الجزائر، 2010، ص ص 84-85.

✓ **نسب النشاط**: تستخدم لقياس قدرة المؤسسة على إدارة أصولها، وتنقسم هذه النسب حسب ما يوضحه الجدول رقم (27).

الجدول رقم (27): طريقة حساب نسب النشاط

أنواع النسب	طريقة الحساب	الهدف
معدل دوران المخزون في المؤسسة التجارية	المشتريات السنوية / متوسط المخزون من البضائع	يبين العدد المتوسط للطلبيات السنوية من البضائع.
معدل دوران المخزون في المؤسسة الصناعية.	المشتريات السنوية من المواد واللوازم / متوسط المخزون من المواد واللوازم التكلفة السنوية للوحدات المنتجة / متوسط مخزون المنتجات التامة	– يبين العدد المتوسط للطلبيات من المواد واللوازم التي تدخل المخزون. – يبين العدد المتوسط لعمليات البيع.
معدل دوران الزبائن	رقم الأعمال السنوي / الزبائن+أوراق القبض	يبين العدد المتوسط لتحصيلات قيم المبيعات.
معدل دوران الموردون	المشتريات السنوية / الموردون+أوراق الدفع	يبين العدد المتوسط لعمليات الشراء التي تقوم بها المؤسسة

المصدر: مبارك لسلوس: التسيير المالي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2012، ص ص 49-51.

✓ **نسب الربحية**: تستخدم لقياس قدرة المؤسسة على توليد الأرباح، حيث يوضح الجدول رقم (28) الآتي طريقة حساب نسب المردودية.

الجدول رقم (28): طريقة حساب نسب المردودية

أنواع النسب	طريقة الحساب	الهدف
نسبة المردودية المالية	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	تبين لنا هذه النسبة ربحية رؤوس الأموال الخاصة.
نسبة المردودية الاقتصادية	النتيجة الصافية / مجموع الأصول	تبين هذه النسبة الكفاءة في استعمال الموارد لجلب الأرباح بغض النظر عن طريقة تمويل هذه الموارد.
نسبة مردودية النشاط	نتيجة الاستغلال / رقم الأعمال خارج الضريبة	تبين إمكانيات المؤسسة في تحقيق أرباح، تسمح لها بمقاومة منافسيها.

المصدر: ناصر دادي عدون: دراسة الحالات في المحاسبة ومالية المؤسسة، الطبعة الأولى، دار المحمدية، الجزائر، 2008، ص 83.

✓ **نسب المديونية:** توضح هذه المجموعة من النسب مدى استخدام الالتزامات الخارجية في تمويل استثمارات المشروع ، ولها ثلاث تفسيرات:[1]

- يقوم الملاك بتوفير المال اللازم للاستثمارات من خلال الالتزامات الخارجية مع الاحتفاظ بسيطرتهم على المشروع ودون التضحية بملكيتهم؛
- ينظر الدائنون إلى حقوق الملكية كهامش أمان لأموالهم، فلو أن الملاك قدموا قدر بسيط من التمويل الإجمالي فإن المخاطر الخاصة بعدم القدرة على السداد تكون كبيرة ومن ثم يكون الملاك تحت رحمة سداد التزاماتهم قبل الدائنون؛
- لو أن المؤسسة تحقق عائد مرتفعا يزيد عن الفائدة الثابتة التي يدفعونها إلى الدائنين، فإن الفرق يذهب إلى ملاك المشروع ومن ثم زيادة العائد المتبقي للمساهمين.

أما الجدول رقم (29) الآتي يوضح أهم هذه النسب وطريقة حسابها.

الجدول رقم (29): طريقة حساب نسب المديونية

أنواع النسب	طريقة الحساب	الهدف
نسبة المديونية الإجمالية	مجموع الديون / مجموع الخصوم	تسمح هذه النسبة بمعرفة الخطر الذي قد يتعرض له دائنو المؤسسة.
نسبة المديونية المالية	الأموال الخاصة / مجموع الديون	تعبر هذه النسبة عن درجة المديونية المالية للمؤسسة للخارج.

المصدر: خميسي شيحة: التسيير المالي للمؤسسة (دروس ومسائل محلولة)، دار هومه، الجزائر، 2010، ص 85.

[1] – كمال الدين الدهراوي: مرجع سبق ذكره، ص ص 211-212.

3- مقارنة بيانات الزبون مع النتائج المتوقعة: تقوم معظم المؤسسات بإعداد موازنات بنتائج التشغيل المالية التي تمثل بعضها توقعات الزبون عن الفترة المحاسبية، وقد يشير إجراء فحص معظم الجوانب الهامة التي يوجد بها فروق بين الموازنة والنتائج الفعلية إلى احتمال وقوع انحرافات، وأيضا إذا لم توجد فروق فيمكن أن يشير ذلك إلى عدم وجود احتمال بوقوع انحرافات. كما يجب الاهتمام بأمران مهمان في هذه الحالة هما:[1]

- يجب أن يقيم المدقق مدى واقعية الموازنة، حيث يتم في بعض المؤسسات إعداد الموازنة دون بذل العناية الملائمة، ومن ثم لن تمثل الموازنة توقعات واقعية وتكون لهذه المعلومات قيمة قليلة كدليل للتدقيق؛
- يوجد إمكانية لقيام أفراد الزبون بتعديل المعلومات المالية الحالية حتى تتوافق مع الموازنة، وإذا حدث ذلك لن يجد المدقق فروقا في مقارنة البيانات الفعلية مع بيانات الموازنة حتى في ظل وجود انحرافات في القوائم المالية.

4- مقارنة بيانات الزبون مع توقعات المدقق: يمكن مقارنة بيانات الزبون مع توقعات المدقق عندما يقوم المدقق بعمليات حسابية للتوصل إلى قيم متوقعة لأرصدة القوائم المالية، وتمثل هذه التوقعات القيمة التي يجب أن تكون عليها أرصدة الحسابات من خلال علاقة كل رصيد مع الأرصدة الأخرى في الميزانية أو جدول الدخل أو من خلال تصور قيمة الرصيد بناء على بعض الاتجاهات التاريخية.[2]

5- مقارنة بيانات الزبون مع النتائج المتوقعة باستخدام بيانات غير مالية: لا تقتصر مقارنة البيانات الفعلية للسنة محل التدقيق بالنتائج المتوقعة المحسوبة على أساس بيانات مالية فقط، وإنما يمكن استخدام بيانات غير مالية في عملية المقارنة حيث يتمثل الأمر الأساسي في استخدامه في مدى دقة هذه البيانات.[3]

[1] - أمين السيد أحمد لطفي: فلسفة المراجعة، مرجع سبق ذكره، ص 578.

[2] - ألفين أرينز، جيمس لوبك: مرجع سبق ذكره، ص 261.

[3] - أمين السيد أحمد لطفي: فلسفة المراجعة، مرجع سبق ذكره، ص 579.

الخلاصة:

تشهد البنوك التجارية على المستوى الميداني منافسة كبيرة فيما بينها من جهة، ومع المؤسسات المالية من جهة أخرى، مما يتطلب من البنوك التحكم في الأداء البنكي وتطوير خدماته، والوسائل التكنولوجية المستخدمة، بما يسمح باستثمار أفضل لإمكانيات النظام المالي بصفة خاصة والإمكانيات الاقتصادية الوطنية بصفة عامة، ومن بين هذه الخدمات منح الائتمان الذي يعتبر النشاط الرئيسي في البنوك التجارية، فمن خلاله يحقق البنك الجزء الأكبر من الأرباح، بحيث أن قرار منح الائتمان هو أحد محددات الأداء البنكي، ومقياس لمدى كفاءة إدارة الائتمان في إحداث التوازن المطلوب بين مصادر الأموال واستخداماتها.

لذلك لا بد من دراسة ملفات منح الائتمان جيدا من خلال جمع المعلومات، وتحليل الوضعية المالية للزبون ومدى مقدرته على الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك، للوصول إلى قرار رشيد يجنبها المخاطر المرتبطة بمنح الائتمان.

الفصل الرابع

الإطار العام للدراسة الميدانية وإختبار الفرضيات

تمهيد:

بعد التطرق في الفصول الثلاثة السابقة لأهم الأسس النظرية لموضوع الدراسة، سنتناول في هذا الفصل منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية، من خلال تحديد أثر استخدام أساليب المعاينة لتدقيق القوائم المالية في اتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية، وهذا بالإعتماد على تحليل وتفسير محاور الاستبيان المستخدمة كأداة رئيسية لجمع البيانات وتفسير النتائج، وفقا لفرضيات الدراسة.

لذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: لمحة تاريخية عن النظام البنكي الجزائري.

المبحث الثاني: لمحة تاريخية عن البنوك التجارية الجزائرية.

المبحث الثالث: دراسة ملفات القروض في البنوك التجارية الجزائرية.

المبحث الرابع: التدقيق على عمليات منح القروض.

المبحث الخامس: منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية.

المبحث السادس: تحليل نتائج وإختبار فرضيات الدراسة.

المبحث الأول: لمحة تاريخية عن النظام البنكي الجزائري

لقد شهد القطاع البنكي الجزائري عدة تحولات هيكلية وتنظيمية، وتعتبر هذه التحولات مرحلة انتقالية من اقتصاد مخطط مركزي إلى اقتصاد أكثر مرونة واستقلالية في نشاطاتها وتعاملاتها، والعمل على تغيير سيرها وهذا من خلال التحول الجدري الذي حدث على مستوى المنظومة البنكية.

المطلب الأول: تطور النظام البنكي الجزائري

في إطار سلسلة الإصلاحات التي عرفتها الجزائر والتوجه نحو اقتصاد السوق بادرت إلى هيكلة القطاع البنكي وتحديد آليات سيره بهدف تحسين الهيكل الإداري وكذا رفع مستوى الأداء تماشيا مع التحديات التي تواجهه، فبعد الاستقلال ورثت الجزائر عن فرنسا نظام بنكي يرتكز على التخطيط المركزي. وكان الهدف الأساسي من هذا الإصلاح هو استرجاع طابع السيادة الوطنية وتأميم البنوك بحيث مر النظام البنكي الجزائري بعدة مراحل هي:

أولا: النظام البنكي الجزائري قبل إصلاحات التسعينات

1- **مرحلة تأميم البنوك الفرنسية الناشطة في الجزائر:** لقد شهدت فترة ما بعد الاستقلال اقتصاد جزائري يعاني الكثير من المشاكل والصعوبات وذلك نتيجة الأضرار التي حدثت في حرب التحرير، بالإضافة إلى مغادرة عدد كبير من الإطارات الأجنبية المسيرة لتلك البنوك، وهذا ما دفع السلطات الجزائرية إلى العمل على تأميم البنوك الناشطة في الجزائر من أجل الاعتماد عليها للخروج بالاقتصاد الوطني من تلك المشاكل التي كان يعاني منها، وتتمثل هذه الإجراءات في الآتي:

- الفصل بين الخزينة العمومية الفرنسية والخزينة العمومية الجزائرية في تاريخ 29 أوت 1962.[1]
- إنشاء البنك المركزي الجزائري (BCA) بتاريخ 01 جانفي 1963 بموجب القانون رقم 62-441 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962 والمتعلق بإنشاء البنك المركزي وتحديد قانونه الأساسي،[2] بهدف الإشراف على السياسة النقدية للدولة والقيام بعمليات الإصدار النقدي وكذا الرقابة على نشاط البنوك التجارية التي ستقوم السلطات الجزائرية بتأميمها.

[1]- عبد الرزاق سلام: القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة وتقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012، ص 104.

[2]- القانون رقم 62-441 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962، المتعلق بإنشاء البنك المركزي الجزائري وتحديد قانونه الأساسي.

- إصدار عملة وطنية هي الدينار الجزائري عام 1964، وعلى أساس غطاء ذهبي يعادل 0,18 غرام من الذهب النقي للدينار الواحد (أي بقدر غطاء الفرنك الفرنسي لعام 1958)؛[1]
- تأسيس الصندوق الجزائري للتنمية (CAD) بتاريخ 07 ماي 1963 بموجب القانون رقم 63- 165 وتم تحويل اسمه إلى البنك الجزائري للتنمية في عام 1972، بهدف تمويل الاستثمارات المبرمجة في إطار المخططات التنموية إلى جانب تمويل الشركات الوطنية التي تأسست في نهاية الستينات، حيث ضم الصندوق أربع مؤسسات مالية كانت تنشط في الجزائر هي: القرض العقاري، القرض الوطني، صندوق صفقات الدولة، وأخيراً صندوق الودائع والارتهان.[2]
- إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) بموجب القانون رقم 64-227 المؤرخ في 10 أوت 1964،[3] وذلك من أجل تشجيع الادخار، ومنح القروض للخواص وكذا تمويل العموميين والخواص وتمويل مؤسسات إنتاج عتاد البناء ومؤسسات الإنجاز التي لها صلة بالبناء.[4]
- إنشاء البنك الوطني الجزائري (BNA) في تاريخ 13 جوان 1966 بمرسوم رئاسي رقم 66-178، وهو أول بنك تجاري حكومي جزائري تم إنشائه في عهد الجزائر المستقلة ليسد الفراغ الذي أحدثته البنوك الأجنبية التالية: القرض العقاري للجزائر وتونس، القرض الصناعي والتجاري، البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا، بنك باريس وهولندا، وأخيرا مكتب معسكر للخصم، وليكون وسيلة للتخطيط المالي الاشتراكي والزراعي.[5]
- إنشاء القرض الشعبي الجزائري (CPA) في 29 ديسمبر 1966 بموجب المرسوم رقم 66-36 المؤرخ في 29 ديسمبر 1966 المعدل والمتمم بالأمر رقم 67-75 المؤرخ في 11 ماي 1967 والمتعلق بالقانون الأساسي للقرض الشعبي الجزائري،[6] حيث أوكلت لهذا البنك بالإضافة إلى الأنشطة التقليدية للبنوك التجارية مهمة

[1]- شاكر القزويني: مرجع سبق ذكره، ص 56.

[2]- الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 186.

[3]- القانون رقم 64-227 المؤرخ في 10 أوت 1964، المتعلق بإنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

[4] -www.cnepbanque.dz, بتاريخ: 23/01/2017.

[5]- الطاهر لطرش: الإقتصاد النقدي والبنكي، مرجع سبق ذكره، ص 333.

[6]- القانون رقم 66-36 المؤرخ في 29 ديسمبر 1966 المعدل والمتمم بالأمر رقم 67-75 المؤرخ في 11 ماي 1967، المتعلق بإنشاء القرض الشعبي الجزائري.

الإشراف على تمويل قصير الأجل للقطاع الحرفي، القطاع السياحي، قطاع الصيد والتعاونيات غير الفلاحية، قطاع المياه والري وأصحاب المهن الحرة.[1]

- إنشاء البنك الخارجي الجزائري (BEA) تأسس بموجب الأمر رقم 67-204 المؤرخ في 01 أكتوبر 1967 بهدف التكفل خصيصا بمهمة تمويل التجارة الخارجية وتدعيم الصادرات الجزائرية.[2]

2- **الإصلاح المالي لسنة 1971**: تمثل الإصلاحات التي حصلت في سنوات السبعينات بمثابة المحطة الأولى لعملية إصلاح المنظومة البنكية للجزائر المستقلة، وهذا تماشيا مع الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها تلك الفترة في إطار التوجه الاشتراكي للجزائر، ومن خلال تتبع الإصلاحات نجد أن النظام البنكي شهد في هاته الفترة نوعا من التخصص من خلال: التمركز، تغلب دور الخزينة، إزالة تخصص البنوك التجارية من خلال الممارسة.

وفي هذا الإطار تم إرساء القواعد الجديدة لتمويل قطاع الإنتاج التي أصبحت الخزينة بموجبها وسيطا ماليا أساسيا، حيث تضمن تحديد طرق تمويل الاستثمارات العمومية المخططة كالآتي:[3]

- قروض بنكية متوسطة الأجل تتم بواسطة إصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي؛
- قروض بنكية طويلة الأجل ممنوحة من طرف مؤسسات مالية متخصصة كالبنك الجزائري للتنمية الذي تم إنشاؤه سنة 1971 كامتداد لنشاط الصندوق الوطني للتنمية؛
- التمويل عن طريق القروض الخارجية من خلال تصريح مسبق من الوزارة المالية.

أما بالنسبة للمبادئ التي حكمت السياسة التمويلية في هذه المرحلة تمثلت في:[4]

- مبدأ مراقبة استعمال الموارد المالية؛
- مبدأ منح التمويل الذاتي للاستثمارات؛
- مبدأ توطين المصرفي الواحد؛
- مبدأ تخصص البنوك؛
- مبدأ التوزيع المخطط للائتمان؛
- مبدأ مركزية الموارد المالية.

---

[1]- محمود حميدات: مدخل للتحليل النقدي، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص 131.

[2]- شاكر القزويني: مرجع سبق ذكره، ص 61.

[3]- محمد سحنون: إصلاح المنظومة المصرفية في الجزائر واقع وآفاق مستقبلية، فعاليات الملتقى الأول حول إصلاح المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، جامعة جيجل، الجزائر، 2005، ص 9.

[4]- عبد الرزاق سلام: مرجع سبق ذكره، ص 105.

في بداية الثمانينات تمت إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام بما فيها القطاع البنكي تماشيا مع إصلاح المؤسسات الاقتصادية الأخرى، حيث تم إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري اللذين نتجا عنهما كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بموجب المرسوم 206-82 المؤرخ بتاريخ 13 مارس 1982، وبنك التنمية المحلية الناتج عن إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري وذلك بموجب المرسوم 85-85 الصادر بتاريخ 30 أفريل 1985، حيث كان الهدف من إعادة الهيكلة لهاته البنوك هو تحقيق المزيد من التخصص للبنوك الجزائرية،فبنك الفلاحة والتنمية الريفية تخصصت في تمويل القطاع الفلاحي والصناعات التقليدية والحرفية، وبنك التنمية المحلية تخصصت في تمويل الاستثمارات المخططة من قبل الجماعات المحلية.[1]

3- **الإصلاح المالي لسنة 1986**: من خلال هذه الإصلاحات حاولت السلطات الجزائرية إعادة الاعتبار للنظام البنكي الجزائري وإعطائها دورا أكبر في مجال التمويل، فمن خلال القانون 86-12 الصادر في 19 أوت 1986 (نظام البنوك والقرض) تم إعادة المبادئ العامة والقواعد الكلاسيكية للنشاط البنكي في تسيير البنوك العمومية، بالإضافة إلى زيادة دور البنوك العمومية في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية غير أن عملية منح الائتمان كانت تتم وفق المخطط الوطني للقرض الذي يحدد من خلاله إجراءات وصلاحيات منح القروض للمؤسسات المالية الجزائرية، تقليل دور الخزينة في نظام التمويل وتغييب مركزة الموارد المالية، إنشاء هيئات رقابة على النظام البنكي وهيئات استشارية أخرى.[2]

4- **الإصلاحات البنكية لسنة 1988**: لقد جاءت هذه الإصلاحات كدعم للإصلاحات التي تمت سنة 1986، فهي كانت تهدف إلى إعطاء استقلالية أكبر للبنوك العمومية الجزائرية وذلك من خلال القوانين 88-01، 88-06، حيث شهد النظام البنكي الجزائري بداية ظهور بوادر المنافسة بين البنوك من خلال تراجع الدولة عن إلزامية توطين حسابات المؤسسات العمومية لدى بنك واحد، وأيضا تحول البنوك العمومية إلى مؤسسات عمومية اقتصادية مما جعلها تؤدي نشاطها على أساس المردودية والربح،[3] غير أن تلك الاستقلالية لم تكن مطلقة وإنما تخضع لبعض الإجراءات والقوانين مما حد من تطور نشاطها وكذا إلى معاناة البنوك من نقص السيولة التي دفعها إلى اللجوء إلى البنك المركزي من أجل الحصول على السيولة. كل هذا دفع السلطات المعنية إلى القيام

[1]- محمود حميدات: مرجع سبق ذكره، ص ص 134-135.

[2]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادتين (19، 26) من القانون 86-12 المؤرخ في 1986/08/19، العدد 34، الصادرة في 20 أوت 1986.

[3]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المواد (11، 16، 26، 37) من القانون 86-12 المؤرخ في 1986/08/19، العدد 34، الصادرة في 20 أوت 1986.

بمجموعة أخرى من الإصلاحات أهمها إصدار القانون 90-10 (قانون النقد والقرض) الذي يعتبر محورا أساسيا في تطور النظام البنكي الجزائري.[1]

من خلال ما سبق يمكننا عرض هيكل النظام البنكي الجزائري في ظل هذه الإصلاحات كما هو مبين في الشكل رقم (09):

الشكل رقم (09): هيكل النظام البنكي الجزائري في ظل الإصلاحات قبل التسعينات

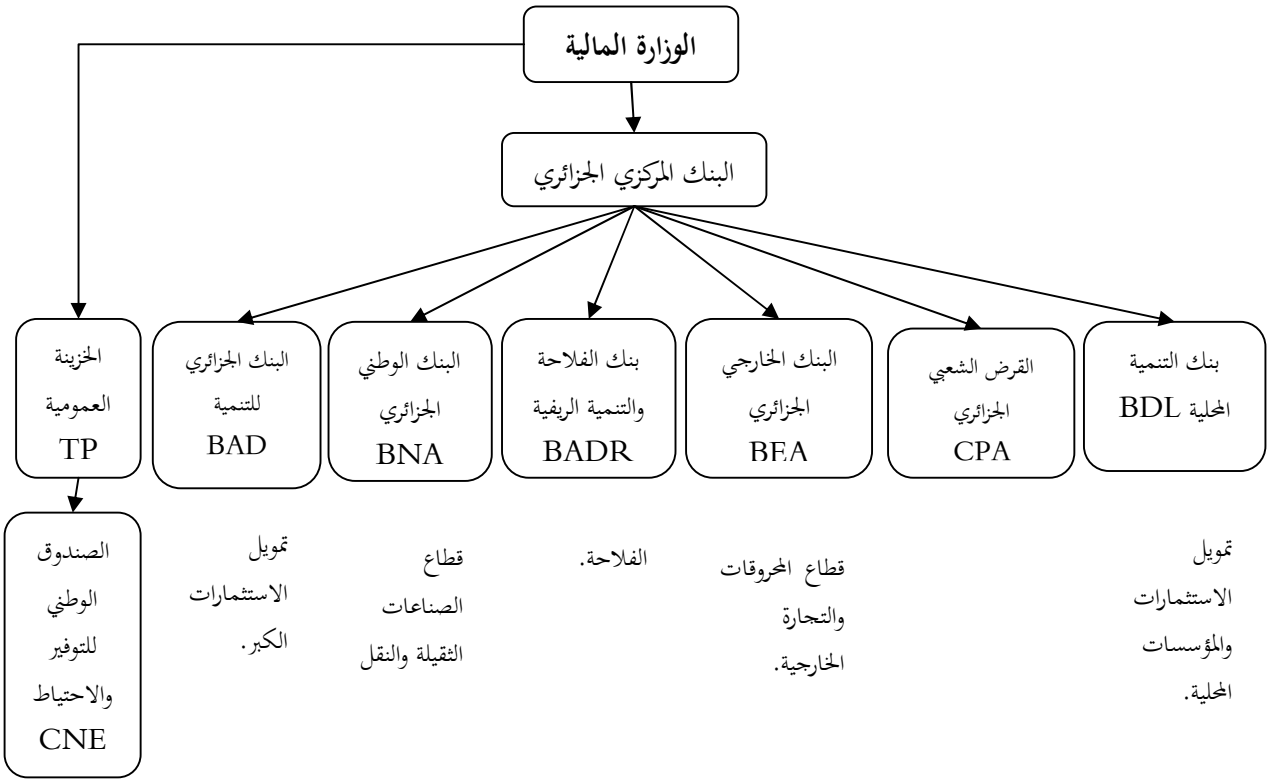

المصدر: علي بطاهر: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص40.

ثانيا: النظام البنكي الجزائري بعد التسعينات

مرت هذه المرحلة بعدة إصلاحات هي:

1- **الإصلاحات البنكية وفق قانون 90-10**: يعتبر قانون النقد والقرض نقطة تحول كبيرة في النظام البنكي الجزائري، حيث تم من خلاله تجسيد عملية التحرير البنكي في الجزائر وتفعيل وزيادة دور البنوك في عملية تمويل

[1]- محمود حميدات: مرجع سبق ذكره، ص 140.

التنمية في الجزائر، مما فتح المجال أما منافسة جديدة أما البنوك العمومية خاصة بعد إلغاء التخصص الذي كان مفروضا عليها، ومن بين أهم التدابير التي جاء بها قانون النقد والقرض العناصر الآتية:[1]

- إلغاء استقلالية البنك المركزي الذي أصبح يسمى بنك الجزائر واعتباره سلطة نقدية تتولى إدارة وتوجيه السياسة النقدية في البلاد، وكذا تفعيل دوره من خلال إعادة تنظيمه وهيكلته؛
- إلغاء التخصص في نشاط البنوك العمومية وتشجيعها على تقديم منتجات وخدمات حديثة، ودخول الأسواق المالية ومواجهة المنافسة الناتجة عن تحرير السوق البنكي؛
- تفعيل دور المؤسسات البنكية في التنمية وتمويل الاقتصاد، وتحرير الصناعة البنكية وكذا فتح المجال أمام البنوك الخاصة الأجنبية لمزاولة أنشطتها البنكية إلى جانب إقراره بإنشاء سوق الأوراق المالية.

من هذه التدابير نلاحظ بأن الهدف الرئيسي من قانون النقد والقرض هو جعل عملية تسيير وإدارة البنوك الجزائرية تتم وفق أسس اقتصادية، بالإضافة إلى تنشيط السوق المالية والبنكية في الجزائر والقيام بإنشاء مجلس النقد والقرض الذي أوكلت له مهمة إدارة بنك الجزائر، ووظيفة السلطة النقدية في الجزائر، حيث يعتبر بنك الجزائر التسمية الجديدة للبنك المركزي الجزائري وأيضا إلى إنشاء هيئات رقابية جديدة من أجل تنظيم النظام المالي البنكي والعمل على استقراره. وتتمثل هاته الهيئات الرقابية في الآتي:[2]

أ- **لجنة الرقابة البنكية:** التي تم إنشاؤها من أجل العمل على مراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية؛

ب- **إنشاء مركزية المخاطر:** هي هيأة تتكفل بجمع أسماء المستفيدين من القروض وطبيعة وسقف القروض الممنوحة والمبالغ المسحوبة والضمانات المقدمة لكل قرض من جميع البنوك والمؤسسات المالية؛

ج- **إنشاء مركزية عوارض الدفع:** مهمتها الرئيسية تنظيم المعلومات المرتبطة بكل الحوادث والمشاكل التي تظهر عند استرجاع القروض، أو تلك التي لها علاقة باستعمال مختلف وسائل الدفع؛

د- **إنشاء جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة:** الذي خصص له دور تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد، والقيام بتبليغ هذه المعلومات إلى الوسطاء الماليين المعنيين.

[1] - محفوظ لعشب: الوجيز في القانون المصرفي الجزائري، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجزائرية، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص 44.

[2] - الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص ص 205-209 [بتصرف].

2- **تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2001**: هدفت هذه التعديلات إلى إعادة تنظيم مجلس النقد والقرض الذي أصبح يضم مجموعتين أساسيتين هما:[1]

- مجلس الإدارة الذي يتولى عملية إدارة الشؤون اليومية للبنك المركزي؛
- مجلس النقد والقرض الذي تفرغ لأداء مهامه الرئيسية إلى جانب تعديل بعض القوانين التي تنظم وظيفة محافظ البنك ونوابه.

3- **إصدار قانون سنة 2003**: من خلال الأزمة التي شهدها النظام البنكي الجزائري سنة 2003 المتعلقة بإفلاس بنكين خاصين هما: بنك الخليفة والبنك التجاري الصناعي الجزائري، دفعت السلطات الجزائرية إلى إعادة النظر في تنظيم الصناعة البنكية وذلك نتيجة الخسائر الفادحة التي حصلت بسبب إفلاس البنكين. ومن أهم الإجراءات التي تم اتخاذها هو إصدار الأمر رقم 03-11 المتعلق بقانون القرض والنقد الصادر بتاريخ 26 أوت 2003، حيث ركزت هذه الإصلاحات على ثلاثة محاور أساسية هي:[2]

- السماح لبنك الجزائر بممارسة أحسن لصلاحياته من خلال تدعيم استقلالية وحداته وهيئاته وتوفير الإمكانيات الضرورية لممارسة أنشطتها بكل فعالية؛
- تقوية الاتصال والتشاور بين بنك الجزائر والحكومة؛
- توفير حماية أكبر للبنوك ولإدخارات الجمهور من خلال تدعيم الشروط والمعايير المتعلقة بتراخيص اعتماد البنوك ومسيريها، والقيام بتوجيه عقوبات جزائية للمخالفين لها، إلى جانب إنشاء صندوق التأمين على الودائع وإلزام البنوك على تأمين جميع الودائع التي تتوفر عليها.

بالإضافة إلى ما سبق تقديم إجراءات جديدة مدعمة لنشاط البنوك التي منها النظام 04-01 الخاص بتحديد الحد الأدنى لرأس مال البنوك عند حد 2.5 مليار دينار جزائري من أجل تدعيم رأس مالها، الأمر الذي أدى إلى انسحاب البنوك الخاصة الجزائرية نهائيا من السوق البنكي المحلي.

[1]- علي بطاهر: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 53.

[2]- حياة النجار: إدارة المخاطر المصرفية وفق إتفاقيات بازل (دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، 2014، ص 233.

المطلب الثاني: هيكل النظام البنكي الجزائري بعد قانون النقد والقرض

لقد تطور هيكل النظام البنكي الجزائري من خلال الإجراءات والإصلاحات التي قامت بها السلطات المحلية من الستينات إلى غاية السنوات الراهنة، حيث أصبحت الصناعة البنكية في الجزائر تضم الأنواع الرئيسية الآتية:

أولا: البنوك التجارية

تضم مجموعة من البنوك العمومية وأخرى خاصة

1- **البنوك العمومية:** هي البنوك التي تعود ملكيتها بالكامل إلى الدولة، وتعد هذه البنوك الفاعل الرئيسي في النظام البنكي الجزائري، حيث تقوم بجمع الموارد لدى الجمهور وتوزع القروض للزبائن، كما تقوم أيضا بعمليات بنكية مختلفة.[1] وتتمثل هذه البنوك في:

- القرض الشعبي الجزائري (CPA) الذي تم اعتماده في 06 أفريل 1997؛
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) الذي تم اعتماده في 06 أفريل 1997؛
- البنك الوطني الجزائري (BNA) الذي تم اعتماده في 25 سبتمبر 1997؛
- بنك الجزائر الخارجي (BEA) الذي تم اعتماده في 17 فيفري 2002؛
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) الذي تم اعتماده في 17 فيفري 2002؛
- بنك التنمية المحلية (BDL) الذي تم اعتماده في 17 فيفري 2002؛

2- **البنوك الخاصة:**

لقد اعتمد مجلس النقد والقرض على البنوك الخاصة الآتي:[2]

- سيتي بنك (Cite Bank) بتاريخ 18 ماي 1998؛
- البنك العربي التعاوني (ABC) بتاريخ 24 سبتمبر 1998؛
- ناتكسي أمانة بنك (Natexis Amana Banque) بتاريخ 27 أكتوبر 1999؛
- الشركة العامة (Société Générale) بتاريخ 04 نوفمبر 1999؛
- البنك العربي (Arab Bank) بتاريخ 15 أكتوبر 2001؛
- البنك الوطني لباريس (BNP Paribas) بتاريخ 31 جانفي 2002؛

[1] -Rapport de la Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie , 2013, p 100.

[2] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13، الصادرة في 09 مارس2014، ص 34.

- ترست بنك – الجزائر بتاريخ 30 ديسمبر 2002،
- بنك الإسكان للتجارة والتمويل- الجزائر بتاريخ أكتوبر 2003؛
- بنك الخليج- الجزائر بتاريخ 2004؛
- فرنسا بنك- الجزائر بتاريخ 2006؛
- CA-CIB ALGERIE بتاريخ 2007؛
- H.S.B.C الجزائر بتاريخ 2008؛
- السلام بنك-الجزائر (A.S.B.A) بتاريخ 2008؛
- بنك البركة المختلط، حيث رأس ماله مشترك بين بنوك عمومية جزائرية وبنوك سعودية خاصة وذلك بنسبة 51 % للطرف الجزائري و49 % للطرف السعودي، وتم اعتماده بتاريخ 03 نوفمبر 1990.

ثانيا: المؤسسات المالية

هي تلك المؤسسات التي تمنح القروض بشكل عام ولا تقبل الوديعة، وتم اعتمادها من طرف مجلس النقد والقرض، من أهمها المؤسسات الآتية:[1]

- شركة إعادة التمويل الرهني (S.R.H)؛
- الشركة المالية للاستثمار والمساهمة والتوظيف(SOFINANCE - SPA)؛
- الشركة العربية للإيجار المالي (ALC)؛
- المغاربية للإيجار المالي- الجزائر (MLA)؛
- سيتيلام الجزائر (C.A)؛
- الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية(CNMA)؛
- الشركة الوطنية للإيجار المالي (SNL)؛
- إيجار ليزينغ الجزائر(ILA)؛
- الجزائر إيجار(EDI).

مما سبق يمكننا وضع هيكل النظام البنكي الجزائري المعتمد عليه بعد قانون النقد والقرض المعدل.

[1] -www.bank-of-algeria.dz بتاريخ : 13/01/2016.

الشكل رقم (10): هيكل النظام البنكي الجزائري

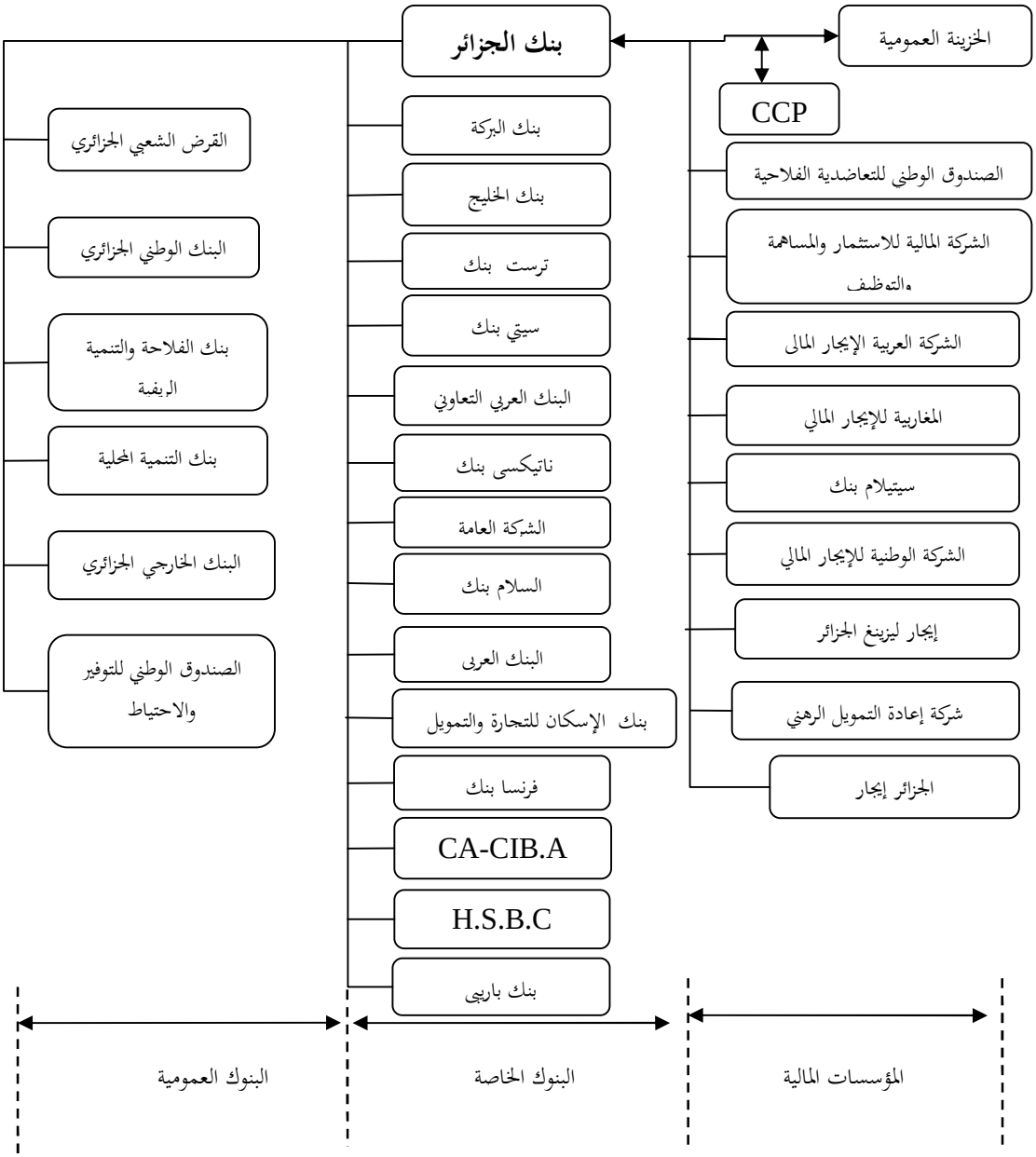

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: www.bank-of-algeria.dz ، تاريخ: 2016/01/13.

المطلب الثالث: واقع النظام البنكي الجزائري

من خلال هذا العنصر سنتناول أهم المعالم الأساسية للنظام البنكي الجزائري باعتبارها محور النشاط البنكي.

أولا: التحديات التي تواجه النظام البنكي الجزائري

ترتبط مقدرة البنوك على النمو والتطور بمقدرتها على مواكبة التحولات الجديدة وعلى المنافسة المفتوحة في مجال الخدمات والمنتجات البنكية، واستخدام التكنولوجيا الحديثة ونظم المعلومات، وكذا تأهيل الإطارات البشرية والإدارية وتطوير أساليب الرقابة، ويمكن حصر أهم التحديات التي تواجه النظام البنكي الجزائري في نوعين أساسيين هما:

1- **التحديات الداخلية:**

تتمثل هذه التحديات في الآتي:[1]

أ- **صغر حجم البنوك:** على الرغم من التطور الذي شهدته البنوك الجزائرية من حيث زيادة أصولها ورؤوس أموالها، إلا أنها لا تزال تعاني من صغر أحجامها مقارنة مع البنوك العربية والأجنبية.

ب- **تجزئة النشاط البنكي:** حيث أدت السياسة التنموية المتبعة في الجزائر والمرتكزة على تخصيص الموارد المالية بطريقة مخططة لتشمل مختلف أوجه النشاط الاقتصادي لتحقيق التنمية الشاملة إلى خلق نوع من التخصص في النشاط البنكي، وهذا بإتاحة القروض لقطاع معين بذاته، وانعكس ذلك على تجزئة النشاط البنكي وما ترتب عنه من كبت العمل بآلية أساسية تعتبر بمثابة محرك النشاط البنكي أي المنافسة وكذا تقليل الحوافز أمام تلك المؤسسات لتنويع محافظها المالية وتسيير الأخطاء المترتبة عنها.

ج- **هيكل ملكية البنوك:** يتسم هيكل النظام البنكي الجزائري بالمساهمة الكبيرة للقطاع العمومي الذي تصاحبه سيطرة كاملة لهذا القطاع على إدارة وعمليات البنوك.

د- **ضعف كفاءة أنظمة المدفوعات:** تعاني أنظمة تسوية المدفوعات من ضعف كبير للأسلوب التقليدي المعمول به في إتمام عمليات المقاصة والمعتمد على الأسلوب اليدوي غالبا في فحص ومعالجة أدوات الدين.

هـ- **مشكلة القروض المتعثرة:** حيث أدت ممارسات الإقراض السابقة في الجزائر إلى تدهور ملحوظ في نوعية محافظ قروض البنوك، وهو الأمر الذي تفاقم لاحقا بسبب الأوضاع الاقتصادية العامة غير المواتية مما أدى

[1]- مليكة زغيب، حياة نجار: النظام البنكي الجزائري تشخيص الواقع وتحديات المستقبل، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية (الواقع والتحديات)، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الشلف، الجزائر، 2004، ص ص 402-403.

إلى الحد من مقدرة البنوك على أداء مهام الوساطة من خلال تقليص السيولة المتوفرة لديها وزيادة تكلفة عملياتها.

و- **ضعف استخدام التكنولوجيا والرقابة:** يحتاج النظام البنكي الجزائري إلى زيادة مستوى الاستثمار في التكنولوجيا البنكية الحديثة لكي يكون قادرا على المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية. كما أن استخدام التكنولوجيا يزيد من سرعة التسويات وزيادة الشفافية مما يزيد من ثقة المستثمرين بالبنوك.

ز- **قيود مالية، محاسبية وتنظيمية:** التي منها عدم ملاءمة المخطط المحاسبي القطاعي الخاص بالبنوك في تغطية الحسابات وطرق معالجة العمليات البنكية، وأيضا غياب محاسبة تحليلية بنكية دقيقة مكيفة مع واقع هذه البنوك؛

ح- **قيود قانونية:** المتمثلة في مجموعة النصوص القانونية والتشريعية، والتعليمات التنظيمية التي تؤطر النشاط البنكي.

2- **التحديات الخارجية:** تتمثل هذه التحديات في التغيرات السريعة في المحيط الدولي الذي يتعامل معه والذي من شأنه أن يؤثر بصورة عميقة حاضرا ومستقبلا على البنوك الجزائرية وقدرتها على دعم التنمية في البلاد ومن أهم هذه التحديات العناصر الآتية:[1]

أ- **ظاهرة العولمة:** أي عولمة الخدمات البنكية التي ستؤثر بصورة مباشرة على أداء البنوك الجزائرية، حيث تساهم في رفع حدة المنافسة في ظل سوق بنكي مفتوح وتؤدي إلى تحسين الخدمات وتنويعها، ورفع كفاءة أداء البنوك للوصول إلى المستويات العالمية. إلا أن هذا لا يمنع من وجود سلبيات العولمة المتمثلة في المنافسة غير المتكافئة مع البنوك الأجنبية التي يمتد نشاطها للجزائر نظرا لعدم تأهيل البنوك الجزائرية لهذه المنافسة بسبب ما تعانيه من مشاكل؛

ب- **ظاهرة اندماج الأسواق الدولية:** انتشرت إثر إزالة القيود الدولية أمام توريد الخدمات البنكية والمالية بسبب تزايد التدفقات الرأسمالية التي فاق حجمها التجارة العالمية للسلع، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع عدد فروع البنوك ومن ثم ارتفاع حصة البنوك التجارية الأجنبية في الأسواق البنكية المحلية؛

ج- **ظاهرة اندماج البنوك** والتحديات الخارجية التي تواجهها البنوك التجارية الجزائرية في شكل بنوك عملاقة؛

[1]- مليكة زغيب، حياة نجار: المرجع السابق، ص ص 404-405.

د- **ظاهرة البنوك الالكترونية** التي تتميز بقدرتها الفائقة والسريعة جدا على تقديم الخدمات البنكية في أي وقت وبدون انقطاع، ومن أي مكان، وبأي وسيلة كانت. إلا أن الجزائر لم تستجب لهذه للتطورات التكنولوجية بسبب:

- غياب ثقة بنكية في مجتمع لا يتعامل بالشيك البنكي إلا قليلا؛
- ضعف الإقبال على استخدام وسائل الدفع الحديثة؛
- عدم وضوح البيئة القانونية والتشريعية بتنظيم التجارة الالكترونية؛
- ارتفاع تكلفة إنشاء وصيانة الشبكة الخاصة بعمليات البنك.

ثانيا: الاتجاهات الحديثة لتطوير النظام البنكي الجزائري

تحول النشاط البنكي من مجرد القيام بعمليات الاقتراض والإيداع في داخل حدود الدولة إلى قيام البنوك بالدخول في مجال استثماري في جميع القطاعات وتملكها الكثير من المشروعات الصناعية والخدماتية والتجارية وتتنوع مصادر تمويلها بالداخل والخارج. ولهذا فإن الاتجاهات الحديثة لتطوير النظام البنكي الجزائري تكون على كالآتي:

1- **التوجه إلى البنوك الشاملة:** هي نتيجة حتمية للعولمة المالية، فهذه البنوك تسعى إلى تنمية مواردها المالية من كافة القطاعات، الائتمان لكافة القطاعات، وتقوم فلسفة البنك الشامل على فلسفة التنويع بهدف استقرار وزيادة حركة الودائع وانخفاض المخاطر.[1]

2- **تحرير تجارة الخدمات المالية:** من بين أهم نتائج الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات تحرير الخدمات المالية (خدمات البنوك والتأمين وإعادة التأمين)، وبما أن هذا الأمر أصبح منطقي فما على البنوك التجارية إلا تحرير هذه التعاملات التي تؤدي إلى:[2]

- جعل القطاع البنكي أكثر كفاءة واستقرار؛
- اتساع السوق البنكي؛
- تخفيض تكاليف الخدمات البنكية وزيادة جودتها بسبب درجات المنافسة التي تؤدي إلى المزيد من المنافع في مجال نقل المعرفة والتكنولوجيا؛
- يسمح للزبائن باختيار التمويل المناسب وزيادة حجم التمويل؛

[1]- عبد الحميد عبد المطلب: مرجع سبق ذكره، ص 19.

[2]- طارق عبد العال حماد: التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 5.

- تمكن عمليات التحرير من تخفيض مخاطر السوق وتساعد على تطوير وتوسيع السوق المالي من خلال حجم المعاملات.

3- **الخدمات البنكية الالكترونية:** حيث أدت ثورة المعلومات إلى ظهور تغيرات جوهرية في طبيعة القطاع البنكي، ومن ثم ظهور خدمات بنكية الكترونية ومن بينها الصيرفة الالكترونية. وبالتالي فإن الخدمات البنكية الالكترونية هي عبارة عن تقديم الخدمات الخاصة بالمعاملات البنكية عن طريق قنوات التوصيل الالكترونية وتتميز بالخصائص الآتية:[1]

- خدمات تتم عن بعد وبدون اتصال مباشر بين أطراف الخدمة؛
- خدمات لا تعرف قيودا جغرافية؛
- خدمات تقوم على التعاقد بدون مستندات ورقية؛
- يتم الدفع عن طريق النقود الالكترونية.

4- **الإسراع في إنشاء نظام المقاصة الالكترونية:** علما أن هذا الأمر لا يتم إلا بعد تأهيل البنوك مادياً وبشريا، بالإضافة إلى ضرورة إضافة منظومة علمية متطورة لربط البنوك التجارية الجزائرية ببعضها البعض.

5- **تشجيع البنوك الخاصة وتوسيع نطاق نشاطها:** حيث تعتمد على المعاملات المالية الخاصة بالتجارة الخارجية على حساب المعاملات المرتبطة بالاستثمار، الادخار، الإنتاج، بالإضافة إلى الاتجاهات الآتية:

- تحسين انتقال المعلومات والعمليات البنكية وتطوير الخدمة المخصصة للزبائن بارتفاع قدرات البنوك التقنية والتسييرية، ولاسيما بتطوير نظام الدفع الإجمالي وكذا نظام الإعلام؛
- تجهيز برنامج انفتاح رأسمال البنك الواحد أو بنكين وتنفيذه، ووضع عقود تسيير بين البنوك التجارية الجزائرية والبنوك الأجنبية لتحديث الوظائف البنكية؛
- تعميق الإصلاحات داخل النظام البنكي الجزائري الذي يشمل سعر الصرف من جهة، ومن جهة أخرى معالجة مشكل عرض العملة الأجنبية التي ينبغي أن تكون متعادلة مع الطلب عليها بما يضمن استقرار الدينار الجزائري، وتوحيد سعر الصرف ولا يأتي ذلك إلا بتعميق إصلاح النظام البنكي.

[1]- عبد الغفار حنفي: إدارة المصارف، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 441.

المبحث الثاني: لمحة تاريخية عن البنوك التجارية الجزائرية

تعتبر البنوك من أهم المؤسسات المالية والنقدية التي تساهم في إنعاش الاقتصاد الجزائري، وهي على أنواع أبرزها البنك المركزي الذي يعتبر العنصر الأساسي للهيكل النقدي والمالي للدولة، ولا تقل البنوك التجارية أهمية عن البنك المركزي التي تلعب دور الوسيط بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة وبين الذين يحتاجون إليها، كما تساهم في تدعيم سيولة الاقتصاد الوطني وتمويله من خلال العمليات التي تمارسها المتمثلة في قبول الودائع وتقديم القروض.

المطلب الأول: البنك الوطني الجزائري (BNA)

يعتبر البنك الوطني الجزائري من البنوك التجارية التي نشأت بعد الاستقلال، وهو بنك عمومي يختص في القيام بمختلف العمليات التجارية سواء في الداخل أو الخارج.

أولا: نشأة البنك الوطني الجزائري

أسس بمرسوم 66-178 بتاريخ 13 جوان 1966 على شكل شركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساسي لها والتشريع التجاري والتشريع الذي يخص الشركات الخفية ما لم تتعارض مع القانون الأساسي المنشئ لها.[1]

على الرغم من أنها أسست على شركة وطنية برأس مال قدره 20 مليون دينار جزائري، إلا أن هذه الوضعية أخلت بعض الشيء بمفهوم شركة وطنية من خلال المادة السابعة بحيث سمح للجمهور بالمساهمة في رأس المال بمعدل قدره 5 % ويمكن أيضا أن يصل إلى حد مبلغ مساهمة الدولة في رأس ماله.

وتم وضع حد لهذه المساهمات الخاصة في رأس مال البنك بحلول عام 1970، وذلك بشراء جميع المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك للدولة، كما أنها استخدمت كأداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير والمساهمة مع الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة والمتوسطة الأجل. وحتى سنة 1982 قام البنك بكل الوظائف كأي بنك تجاري إلا أن له حق الامتياز في تمول القطاع الزراعي بمد الدعم المالي والقروض وهذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال. ويقدر رأس ماله بـ 14 مليار و600 مليون دينار جزائري وهو ناتج عن قرار المجلس الوطني للتخطيط، ويقع مقره بـ 8 شارع شي غيفارة بالجزائر العاصمة وحددت مدته بـ 99 سنة ابتداء من التسجيل الرسمي بالسجل التجاري.[2]

[1] – شاكر القزويني: مرجع سبق ذكره، ص 59.

[2] –www.bna.dz بتاريخ: 24/02/2016.

ثانيا: وظائف البنك الوطني الجزائري

يقوم البنك بالوظائف الآتية:[1]

- استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص، ويسمح بتسديد إما نقدا أو لأجل، كما يصدر وصولات استحقاق وسندات؛
- استقبال عمليات الدفع التي تتم نقدا أو عن طريق الشيك المتعلقة بعمليات التوطيد، التحصيل ورسالة القرض وجميع عمليات البنك؛
- يمنح قروض بجميع أشكالها سواء كانت قروض أو تسبيقات بدون ضمانات لتحقيق نشاطات معينة؛
- توزيع رؤوس الأموال للأفراد ومراقبة استعمالها؛
- يضمن جميع العمليات المتعلقة بالقروض لحساب مؤسسات مالية أو الدولة؛
- التمويل بشتى طرق عمليات التجارة الخارجية؛
- يلعب دور الوساطة في عمليات الشراء أو البيع، وكذلك الأوراق العامة كالأسهم والسندات؛
- يقوم بدور البنك المراسل مع البنوك الأخرى؛
- اكتساب أموال من العمليات التالية: البيع، الإيجار وجميع العمليات المنقولة وغير المنقولة التي تخص نشاط البنك أو المتعاملين معه.

ثالثا: أهداف البنك الوطني الجزائري

يسعى البنك لتحقيق الأهداف الآتية:[2]

- محاولة التوسع بفتح المزيد من الوكالات في كل الولايات الوطنية؛
- إدخال تقنيات ووسائل حديثة لمواكبة التقدم التكنولوجي في ظل الإصلاحات النقدية؛
- ترقية العمليات البنكية المختلفة كمنح القروض وجذب الودائع؛
- احتلال مكانة إستراتيجية ضمن الجهاز البنكي؛
- لعب دور فعال في إحداث التنمية الاقتصادية.

[1] – من وثائق البنك، بتاريخ: 2016/02/24.

[2] – من وثائق البنك، بتاريخ: 2016/02/24.

رابعا: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

تتمثل هذه الهيئات العليا والعملية طبقا للتنظيم الداخلي للبنك والموضحة في الشكل رقم (11) الآتي:

الشكل رقم (11): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

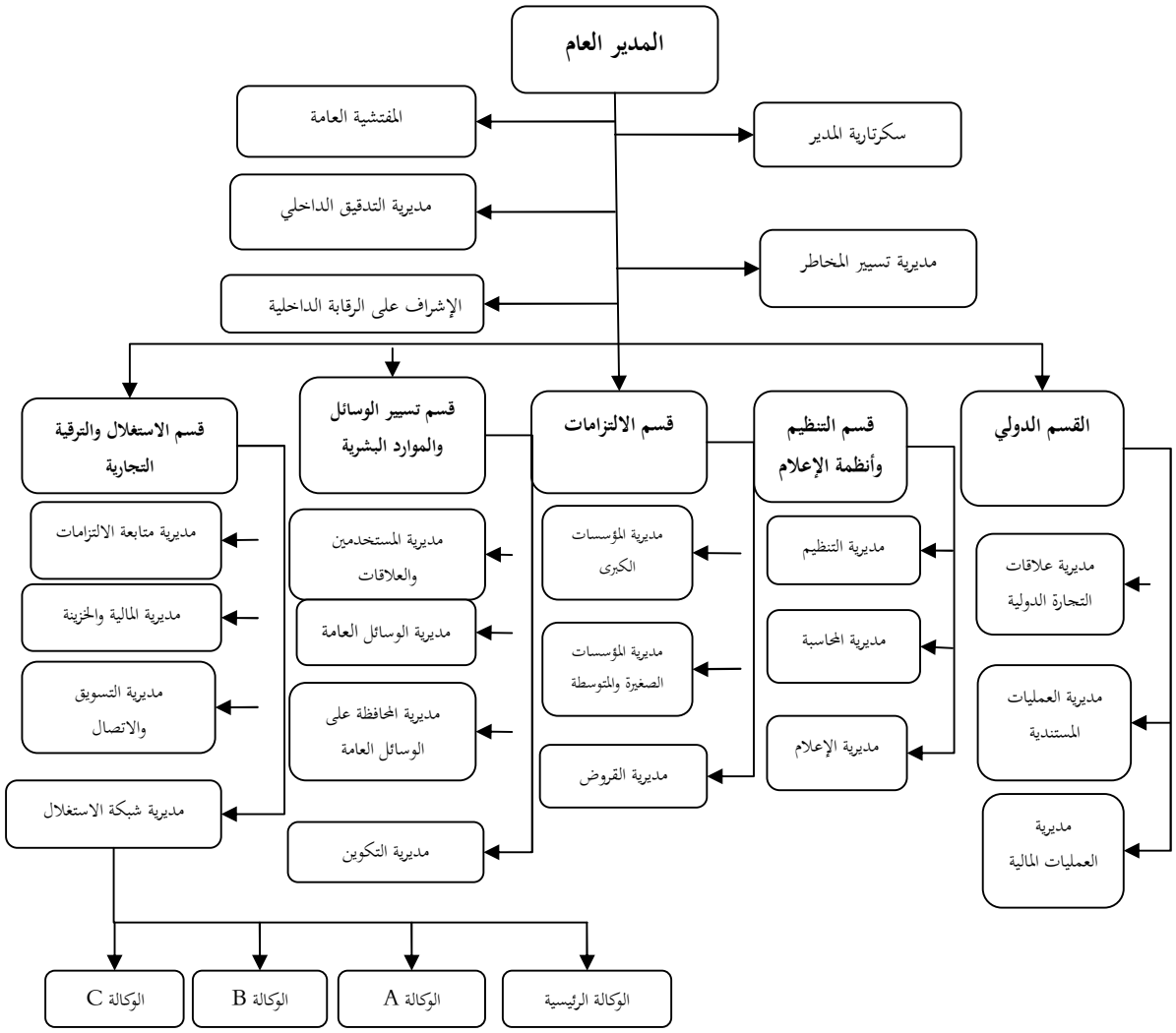

المصدر: www.bna.dz، تاريخ: 2016/02/24.

المطلب الثاني: القرض الشعبي الجزائري (CPA)

بدأت الجزائر في تأميم البنوك الأجنبية سنة 1967 التي حلت محلها بنوك تجارية تملكها الدولة، ومن بين هذه البنوك التي ظهرت بعد التأميم القرض الشعبي الجزائري.

أولا: نشأة القرض الشعبي الجزائري

تم تأسيس القرض الشعبي الجزائري بمقتضى المرسوم الصادر في 1967/05/14، وهو ثاني بنك تجاري تم تأسيسه في الجزائر بعد الاستقلال، وقد تأسس على أنقاض القرض الشعبي للجزائر، وهران، عنابة، وقسنطينة الصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي، ثم اندمجت فيه ثلاث بنوك أجنبية أخرى هي: البنك الجزائري المصري

في سنة 1968، الشركة المرسيلية للبنوك سنة 1968، الشركة الفرنسية للإقراض والبنوك سنة 1971، البنك المختلط ميسر بعد تأميمها.[1]

وبعد الإصلاحات التي مست القطاع البنكي في الجزائر تمت إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري لينبثق عنه بنك التنمية المحلية سنة 1985، وتحول إليه 40 وكالة و550 موظفا و8900 حسابا من حسابات زبائنه، كما عرف التحولات الآتية:[2]

- أصبح القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عامة اقتصادية (مؤسسة ذات أسهم) يحكمها القانون التجاري منذ 1989/02/22، حيث قدر رأسماله الاجتماعي بـ 800 مليون دينار جزائري مقسمة إلى 800 سهم بقيمة اسمية 01 مليون دينار جزائري؛
- تعود ملكية القرض الشعبي الجزائري إلى الدولة لكنها لا تقوم بتسييره وإدارته؛
- يتكون مجلس الإدارة من 10 أعضاء مفوضين من قبل المساهمين؛
- يتخذ مجلس الإدارة كل القرارات المتعلقة بالسياسة التجارية والمالية للبنك، أما الأنشطة المتعلقة بالتسيير تشرف عليها الإدارة العامة وعلى رأسها الرئيس المدير العام.

بالإضافة إلى ذلك فإن القرض الشعبي الجزائري يقع مقره الرئيسي بـ 02 نهج العقيد عميروش بالجزائر العاصمة ويضم 15 مديرية جهوية و134 وكالة موزعة على ثلاث مجموعات هي: مجموعة الوسط، مجموعة الشرق، مجموعة الغرب، وتغطي هذه الوكالات 44 ولاية من الوطن، ويحتل القرض الشعبي الجزائري المرتبة الخامسة حسب عدد الوكالات وحصيلة مواردها مع العلم أن القرض الشعبي قد بلغ رأسماله عند تأسيسه 15 مليون دينار جزائري.

ثانيا: وظائف القرض الشعبي الجزائري

أسندت للقرض الشعبي الجزائري عند تأسيسه مجموعة من الوظائف أهمها:[3]

- القيام بجميع العمليات البنكية التي تقوم بها البنوك التجارية؛
- إقراض الحرفيين والفنادق والقطاعات السياحية والصيد والتعاونيات (غير الزراعية) في ميدان الإنتاج والتوزيع والمتاجرة، وإقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك إقراض المهن الحرة وقطاع المياه والري؛
- تقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل خاصة تمويل السكن والبناء والتشييد؛
- دور الوسيط للعمليات المالية للإدارات الحكومية (السندات العامة) من حيث الإصدار والفوائد، وتقديم قروض

[1]- حياة النجار: مرجع سبق ذكره، ص 242

[2]- الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 189

[3]- شاكر القزويني: مرجع سبق ذكره، ص 60.

- لقاء سندات عامة إلى الإدارات المحلية، وأيضا تمويل مشتريات الدولة والولاية، والبلدية والشركات الوطنية؛
- تمويل القطاع السياحي والأشغال العمومية، والبناء والري والصيد البحري.

ثالثا: أهداف القرض الشعبي الجزائري

تتمثل الأهداف في الآتي:[1]

- تحسين وتطوير شبكة المعلومات وكذا الوسائل التقنية الحديثة؛
- تقوية الرقابة على مستوى مختلف مراكز المسؤولية؛
- التوسع عن طريق خلق فروع جديدة للتقرب من الزبائن؛
- التطوير التجاري من خلال إدخال تقنيات جديدة في ميدان التسيير والتسويق؛
- التسيير المحكم للموارد البشرية وتقديم الوسائل المادية والتقنية حسب الاحتياجات؛
- التسيير الديناميكي لخزينة البنك؛
- تقوية التقديرات وتقوية التسيير على مختلف المراكز؛
- التوسع في القروض وكذا التسيير المحكم للمديونية الخارجية.

رابعا: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري

يوضح الشكل رقم (12) الآتي الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري.

[1]- من وثائق البنك، بتاريخ: 2016/04/05.

الشكل رقم (12): الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري

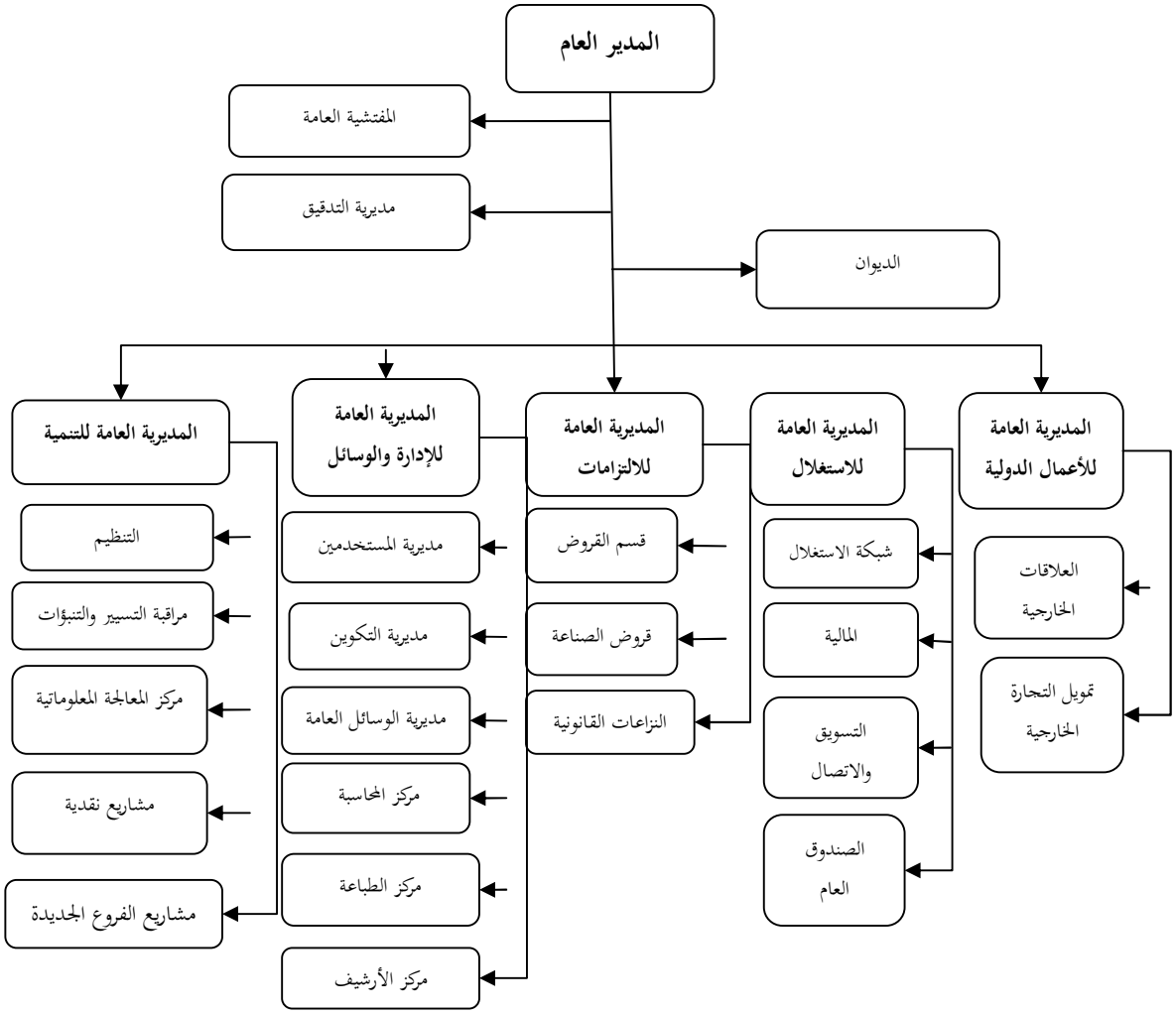

المصدر: من وثائق القرض الشعبي الجزائري، بتاريخ: 2016/04/05.

المطلب الثالث: البنك الخارجي الجزائري (BEA)

يعتبر بنك الجزائر الخارجي من البنوك الرائدة من حيث التعاملات مع الخارج خاصة في ميدان الضمانات البنكية، ولذلك أوكلت له الدولة كل الصلاحيات للقيام بمهامه على أحسن وجه، فهو يعتبر بنك من الدرجة الأولى وذو سمعة عالمية كبيرة.

أولا: نشأة بنك الخارجي الجزائر

تم إنشاء بنك الجزائر الخارجي في 01 أكتوبر 1967 طبقا للمرسوم رقم 67-204 في شكل شركة جزائرية[1] حدد رأسماله مبدئيا بـ 20 مليون دينار جزائري، ويقع مقره في الجزائر العاصمة، وبإمكانه إقامة وكالات وفروع بموافقة وزير المالية، كما يمكنه إقامة وكالات خارج الوطن، وتصنيفها لا يكون إلا بموجب نص تشريعي.

[1] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 82، الصادرة في 06 أكتوبر 1967، ص 2.

تحصل البنك على الهيكل التنظيمي في 01 جوان 1968 وتأسيسه يمثل المرحلة الأخيرة من إجراءات التأميم البنكي، حيث يسير من طرف رئيس مدير عام ومدير عام مساعد وثلاث مستشارين، وهم مكلفون بالتسيير وتطبيق السياسة الخاصة بالبنك وتمثيله اتجاه الغير، ومنذ سنة 1970 كان البنك محل ثقة لجميع العمليات البنكية للمؤسسات الصناعية الكبرى مع المؤسسات الأجنبية. وحافظ البنك على نفس الهيكل التنظيمي إلى غاية 1980، وبعدها أرسى شكل ثاني من التنظيم الهيكلي أكثر توافقا مع تقدم عمليات البنك، وتم استحداث عدة مديريات تحت سلطة مستشار مديرية البنك، يضم مديريتان عامتان مساعدتان و9 مديريات مركزية عملياتية.

في سنة 1988 تم استحداث تنظيم جديد تحت سلطة المدير الذي أعاد تنظيم وحدات الشؤون الخارجية وأصبح من بين أبرز المؤسسات البنكية الأولى المنفصلة ذاتيا وذلك بموجب القانون 61-89 الصادر في 12 جانفي 1988 وحظي برأس مال اجتماعي قدر بـ 24.5 مليون دينار جزائري.

أما في سنة 1989 تم الاعتماد على هيكل تنظيمي جديد يضم ثلاث مديريات عامة مساعدة عملياتية لكل عدد معين من الوحدات المركزية، وفي سنة 2003 تبنى البنك هيكلا تنظيميا جديدا بموجبه تم استحداث هياكل جديدة وتوسيع وتمديد مهام واختصاصات الهياكل الموجودة.[1]

ثانيا: وظائف بنك الخارجي الجزائر

تتمثل مهمته الأساسية في تسهيل التنمية في إطار التخطيط الوطني والعلاقات المالية والاقتصادية للجزائر مع بلدان أخرى، وفي هذا الإطار منح له ثقة في معظم العمليات البنكية لأكبر الشركات الصناعية مع الخارج. ويقوم

بالمهام الآتية:[2]

1- **التسهيلات البنكية:** يمنح البنك المتعاملين معه التسهيلات البنكية التي تشمل العناصر الآتية:

- القروض القصيرة الأجل للتمويل رأس المال العامل؛
- القروض متوسطة وطويلة الأجل لإحداث نشاطات جديدة أو توسيع النشاطات القائمة؛
- يمنح البنك الحسابات الجارية المدينة للمتعاملين معه لتأمين احتياجاتهم الضرورية من الأموال النقدية وضمن حدود ضيقة، ويتم العمل بها حسب التعليمات التي يصدرها مجلس الإجارة؛
- خصم السندات التجارية، وإصدار الكفالات والقبولات.

[1] -www.bea.dz بتاريخ: 10/04/2016.

[2] - حياة النجار: مرجع سبق ذكره، ص ص 244-245 [بتصرف].

2- **الخدمات البنكية:** يقدم البنك الخدمات البنكية للمتعاملين وللمراسلين كالآتي:

- قبول الودائع وفتح الحسابات الجارية الدائنة؛
- إصدار الشيكات وإجراء الحوالات، وتصديق الشيكات المسحوبة على البنك؛
- يقوم البنك بتحصيل السندات والسحوبات والشيكات المحررة بالدينار الجزائري التي تقدم إليه وفقا للشروط التي يحددها مجلس الإدارة وبعد تظهيرها لأمر البنك؛
- يقدم البنك للمتعاملين معه ولمراسليه بناء على طلبهم المشورة والمعلومات وفق التعليمات الخاصة بذلك ولا يتحمل أية مسؤولية من جراء تقديم هذه المشورات والمعلومات.

ثالثا: أهداف بنك الخارجي الجزائر

هو البنك التجاري الذي تتمثل مهمته في جمع رأس المال القصير والمتوسط وطويل الأجل، ومنح القروض وجذب عروض الزبائن وخدمة طلباتهم، كما يمكن للبنك القيام بالآتي:[1]

- تسهيل وتطوير العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والدول الأخرى؛
- تمويل جميع أشكال عمليات التجارة الخارجية؛
- المشاركة في كل نظام أو مؤسسة تأمين القروض، ويمكن لها أن تكلف بالتسيير أو المراقبة مع الخارج؛
- معالجة جميع عمليات الصرف العاجلة أو الآجلة المبرمة، رهن الحيازة، ربح فروق الأسعار بين العملات الأجنبية؛
- تنفيذ كل العمليات البنكية الداخلية و الخارجية، وذلك في إطار القوانين السارية المفعول؛
- إعادة تسيير المخازن العمومية، القيام بالشراء أو القيام بالعمليات العقارية أو غير العقارية المتصلة بنشاط الشركة، اتخاذ إجراءات اجتماعية لصالح مستفيديها؛
- يقدم الخدمات المطلوبة من طرف الزبائن.

رابعا: الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري

الشكل رقم (13) الآتي يوضح الهيكل التنظيمي للبنك.

[1] -www.bea.dz بتاريخ: 10/04/2016.

الشكل رقم (13): الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري

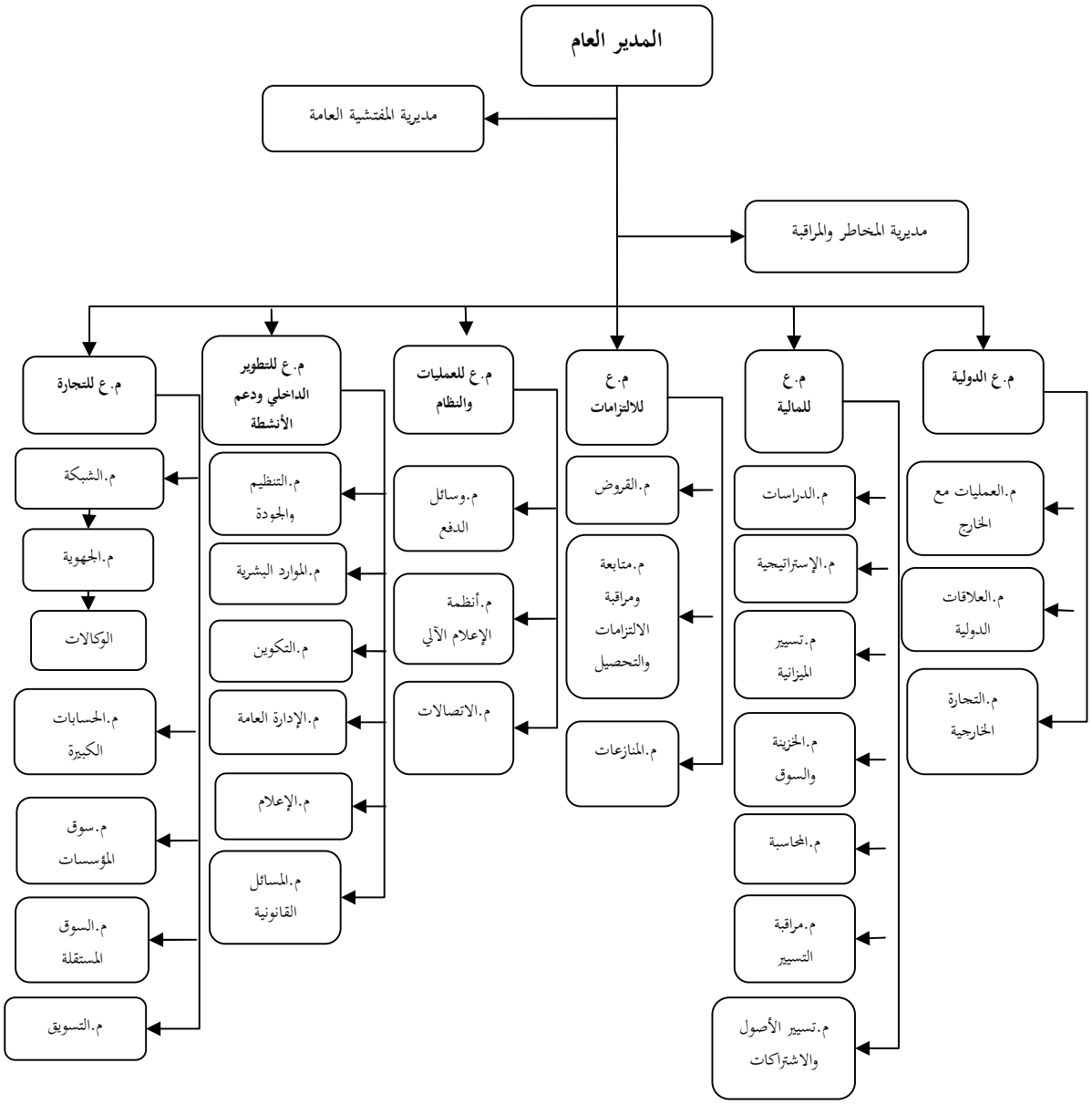

المصدر: www.bea.dz، بتاريخ: 2016/04/10.

المطلب الرابع: بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من البنوك التجارية التي تحتلا موقعا متميزا ضمن الهيكل البنكي الجزائري فهو أكبر بنك تجاري في البلد نظرا لما يشهده من تحولات هيكلية وعملية هامة منذ نشأته.

أولا: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة مالية وطنية تأسس بموجب مرسوم 28-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 برأس مال اجتماعي يقدر بـ: 3.300.000.000 دج، وقد كلف في بداية نشأته بتنمية القطاع

الفلاحي وترقية العالم الريفي، ودعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية والمحافظة على التوازن الجهوي، ومقرها الرئيسي بـ 17 شارع العقيد عميروش بالجزائر العاصمة حيث يتمتع بالاستقلال المالي ويعد تاجرا مع الغير.

في هذا الإطار قام البنك بتمويل المؤسسات الفلاحية التابعة للقطاع ومزارع الدولة والتعاونيات الفلاحية والمستفيدون من الثروة الزراعية ومزارع القطاع الخاص والتعاونيات الخدمات، وكذا الدواوين الفلاحية والمؤسسات الفلاحية الصناعية إلى جانب قطاع الصيد البحري.

وبعد صدور قانون النقد والقرض في 19 أفريل 1990 الذي منح استقلالية أكبر للمؤسسات وألغى نظام التخصص أصبح البنك كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية الأخرى المتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية وتشجيع عمليات الادخار، وكذا المساهمة في عملية التنمية، وبذلك أصبح يحتل موقعا متميزا ضمن الجهاز البنكي الجزائري وهو الأكثر انتشارا عبر التراب الوطني بما يفوق 300 وكالة مؤطرة، وبما يزيد عن 7000 موظف في مختلف الاختصاصات على المستوى الإقليمي وكذا العالمي، ويبلغ مجمعة تعاملاته الاقتصادية والبنكية 5.8 مليار دولار ويغطي 30 % من التجارة الخارجية.[1]

فقد تم تصنيف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وفقا لإحدى الدراسات الصادرة عن هيئة Bankers Almanach سنة 2001 على أنه:[2]

- أول بنك على المستوى الوطني؛
- ثاني بنك على المستوى المغاربي؛
- المرتبة الرابعة عشر عربيا من بين 225 بنكا؛
- المرتبة الثالثة عشر إفريقيا؛
- المرتبة 668 من بين 4100 بنكا مصنفا من قبل هذه الهيئة.

ثانيا: وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تتمثل مهام البنك في تلبية احتياجات الزبائن الطبيعيين والمعنويين على أكبر قدر ممكن من خلال:[3]

- فتح الحسابات بكل أنواعها للأشخاص من حسابات جارية، حسابات التوفير وحسابات الشيك؛
- منح القروض بمختلف أنواعها وتقييم الضمانات المطلوبة ومتابعة تحقيقها؛

---

[1] – www.badr-bank.dz بتاريخ: 26/04/2016.

[2] – محمد زيدان: أهمية العنصر البشري ضمن مكونات المزيج التسويقي الموسع في البنوك بالتطبيق على بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 15، جامعة بسكرة، الجزائر، 2008، ص 55.

[3] – حياة النجار: مرجع سبق ذكره، ص 245.

- تنظيم جميع العمليات البنكية في إطارها القانوني؛
- المعالجة الإدارية والمحاسبية لعمليات الزبائن بالعملة الوطنية والأجنبية؛
- العمل على استقرار وتطوير العلاقات التجارية مع الزبائن؛
- خصم وتحصيل الأوراق التجارية؛
- تمويل العمليات الخارجية؛
- السهر على رفع مردودية الخزينة.

ثالثا: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يسعى البنك كمؤسسة تجارية لتحقيق الربح انطلاقا من مجموعة من الدوافع المسطرة التي يمكن إيجازها في النقاط الآتية:[1]

- تنويع وتوسيع مجالات تدخل البنك كمؤسسة بنكية شاملة؛
- تحسين نوعية وجودة الخدمات البنكية باستخدام أحدث التقنيات في هذا المجال؛
- خلق تواصل وعلاقات قوية بين البنك والزبائن باعتبارهم مصدر أصوله وفق المفهوم الحديث للتسويق والعمل على كسب ولائهم حاضرا ومستقبلا؛
- تطوير العمل البنكي قصد جذب المزيد من الموارد والحصول على أقصى قدر من الأرباح، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يسعى البنك جاهدا لتهيئة الشروط اللازمة للانطلاق في المرحلة الجديدة التي تتميز بتحولات هامة نتيجة افتتاح السوق البنكي أما البنوك الخاصة المحلية والأجنبية. وقد قام البنك بإنشاء وكالات جديدة وبوسائل تقنية وأنظمة معلوماتية حديثة، حيث بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية وترقية الاتصال داخل البنك وخارجه مع إدخال تعديلات على التنظيم الداخلي ليتوافق مع المحيط البنكي واحتياجات السوق الخارجية؛
- استحداث مصالح خاصة للتكفل بمطالب الزبائن وانشغالاتهم، والحصول على أكبر قدر من المعلومات المتعلقة باحتياجاتهم لتحقيق الأهداف، ويطمح البنك في أن يكون رائدا في القطاع البنكي الجزائري.

رابعا: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

الشكل رقم (14) الآتي يوضح الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

[1] – من وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بتاريخ: 2016/04/28.

الشكل رقم (14): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

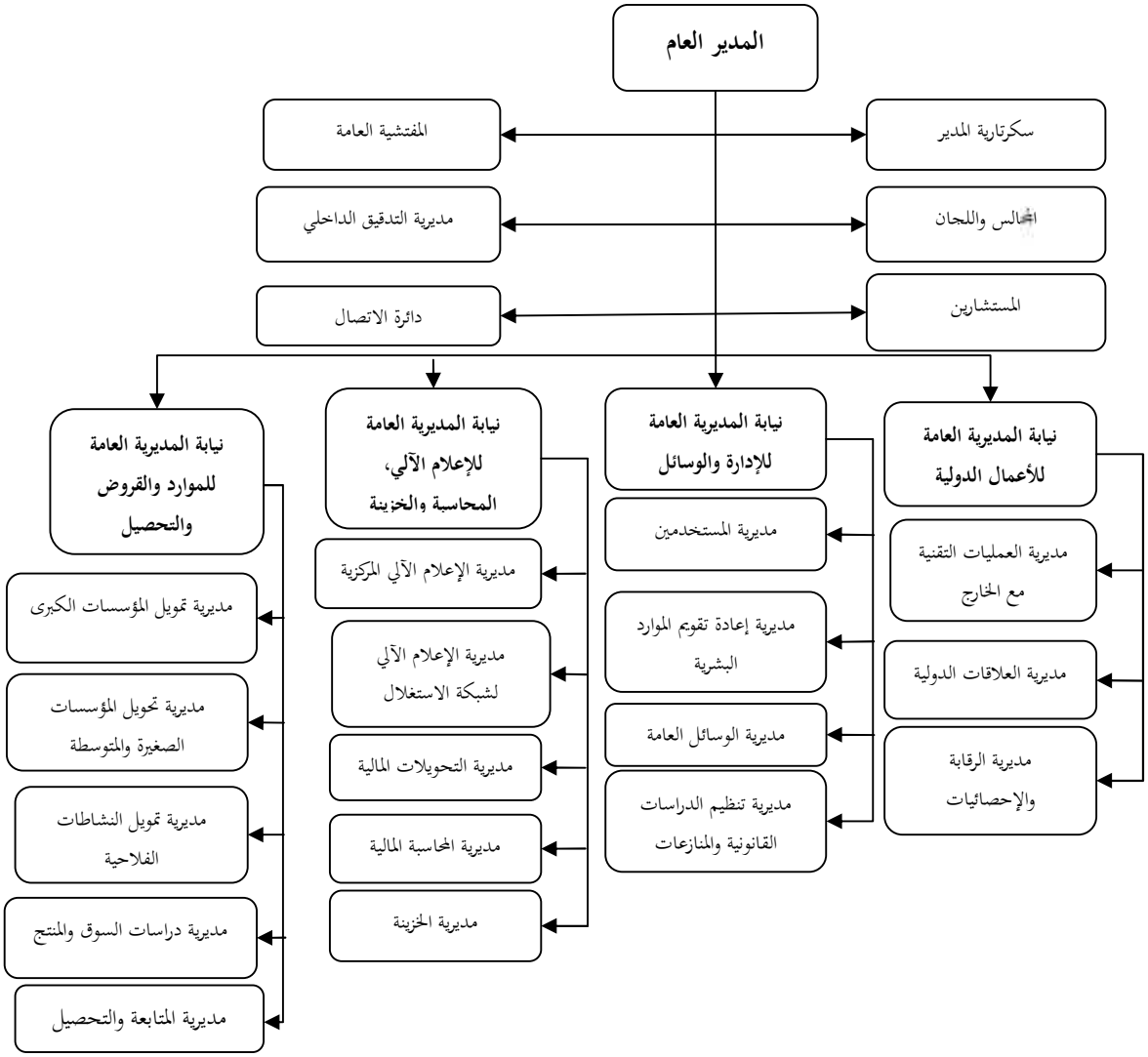

المصدر: من وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بتاريخ: 2016/04/28.

المطلب الخامس: بنك التنمية المحلية (BDL)

قامت الجزائر بتدعيم قطاعها البنكي بإنشاء بنوك جديدة مختصة، وكذا تعديل نصوص القانون المنظمة للبنوك، ونتج عن إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات العمومية سنة 1983 ظهور بنك ينشط على المستوى المحلي يسمى بنك الفلاحة والتنمية المحلية.

أولا: نشأة بنك التنمية المحلية

هو مؤسسة مالية وطنية تهدف إلى المشاركة في تنمية الاقتصاد الجزائري، وهو أحدث البنوك في الجزائر انبثق من القرض الشعبي الجزائري وتأسس بالمرسوم رقم 85-85 في 30 أفريل 1985 برأس مال قدره 15800 مليون دينار جزائري، ومقره الرئيسي خارج العاصمة في سطاوالي بولاية تيبازة، كما يعتبر بنك ذو شبكات متواجدة من خلال وكالاته المتعددة المتمثلة في 149 وكالة منتشرة على مستوى التراب الوطني، من بينها 143

وكالة مكلفة بتسيير العمليات البنكية التي وضعت تحت مسؤولياتها، و06 وكالات مختصة في منح قروض على الرهن، وهو النشاط الذي ينفرد به هذا البنك ويميزه عن باقي البنوك الأخرى.[1]

ثانيا: وظائف بنك التنمية المحلية

يقوم البنك بعدة وظائف أهمها العناصر الآتية:[2]

1- **جمع الأموال واستثمارها في أوجه الأنشطة الاقتصادية المختلفة:** يقوم البنك بجمع المدخرات وتوجيهها إلى المشروعات الصناعية والتجارية والزراعية، وبذلك يمكن اعتبارها أداة هامة تعمل على تحقيق التوازن بين موارد الادخار وأوجه الاستثمار.

2- **تسهيل أداء الديون ونقل الأموال:** بظهور البنوك أصبح من السهل أداء الديون ونقل الأموال من مكان إلى آخر باستعمال الأوراق التجارية التي يسحبها المدين بعد أن يوقع عليها من الحساب الجاري لدى البنك وذلك لتبرئة ذمته المالية مع الغير، كما يمكن أن يسحب المودع شيكات ويقوم البنك بدفعها في المكان الذي يرغبه الدائن.

3- **إصدار النقود الوطنية والنقود البنكية:** يقوم البنك بإقراض الأموال للمؤسسات الإنتاجية، ويقدم لها الخدمات التي تحتاجها والمتعلقة بالتجارة الخارجية، كما يقوم بإصدار الأوراق المالية للمؤسسات الجديدة والقديمة أيضا لزيادة رأس مالها.

4- مساعدة، إعلام وتوجيه الزبائن.

5- تمويل المؤسسات الاقتصادية.

ثالثا: أهداف بنك التنمية المحلية

قام البنك بوضع أهداف رئيسية يعمل جاهدا على تحقيقها أهمها:[3]

- تطوير وإدخال تطبيقات معلوماتية في مجال القروض بالرهن والقروض والتجارة الخارجية؛
- إعادة تنظيم عميقة لتسييره بوضع مخططات تنظيمية وإجراءات جديدة؛
- تحسين نوعية وجودة الخدمات خاصة من جانب استقبال الزبائن التي تزداد مطالبتهم بالأحسن يوما بعد يوم؛
- تكثيف الجهود قصد تحقيق نتائج قياسية معتبرة ضمن مجال تنافسي حاد؛
- المساهمة في تمويل الاستثمارات المنتجة؛

---

[1] -www.bdl.dz بتاريخ: 17/04/2016.

[2] - حياة النجار: مرجع سبق ذكره، ص 247 [بتصرف].

[3] - www.bdl.dz بتاريخ: 17/04/2016.

- السهر على تحقيق التوازن بين الموارد والاستخدامات؛
- العمل على توسيع حصة البنك في السوق.

رابعا: الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية

الشكل رقم (15) الآتي يوضح الهيكل التنظيمي للبنك:

الشكل رقم (15): الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية

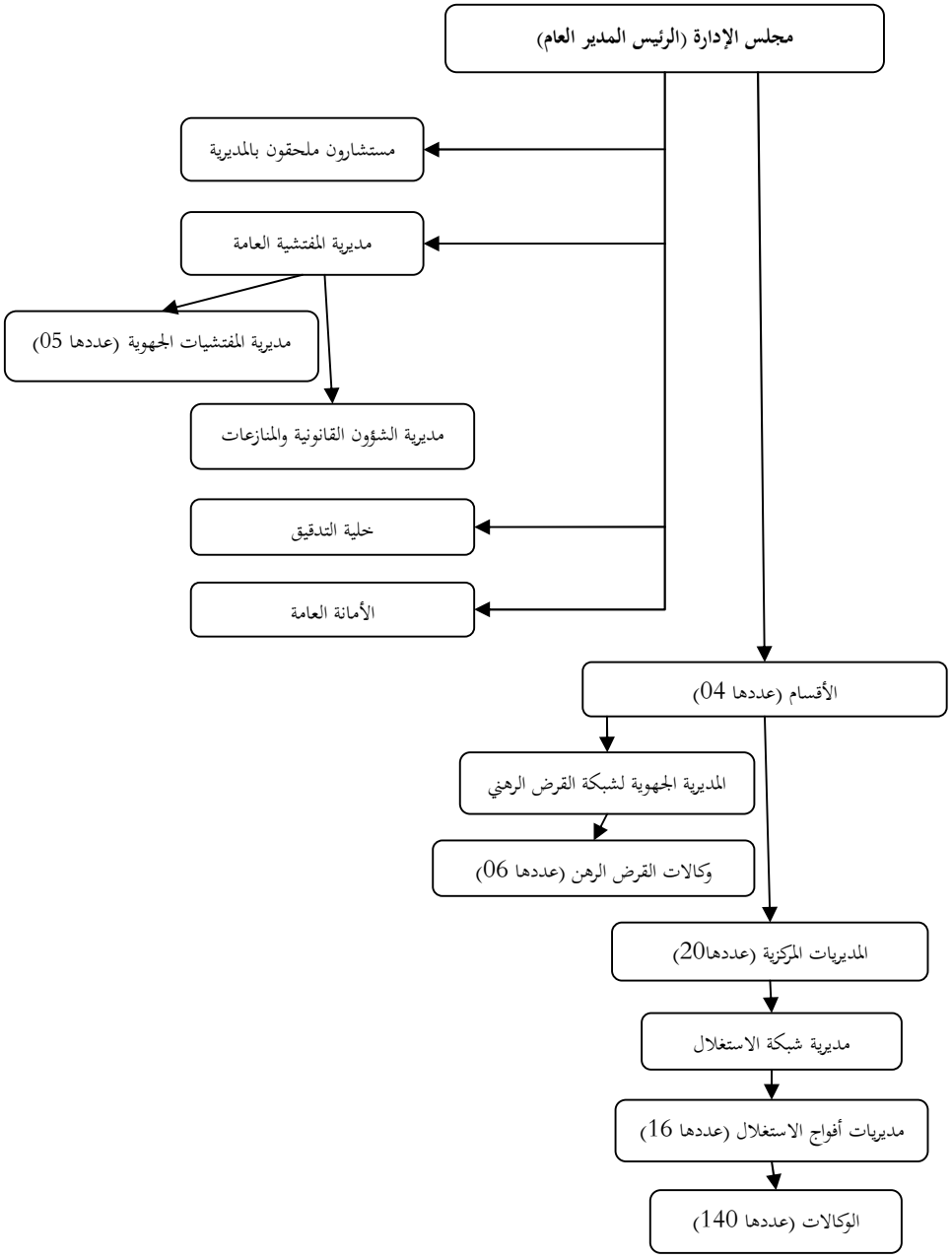

المصدر: www.bdl.dz، بتاريخ: 2016/04/17

المبحث الثالث: دراسة ملفات القروض في البنوك التجارية الجزائرية

لكي يقوم البنك بتقديم قرض أقل عرضة للمخاطر ينبغي عليه الاعتماد على عدة أساليب أو تقنيات لمنحه القرض، ومن ثم اتخاذ عدة إجراءات من أجل تحصيله

المطلب الأول: مبادئ منح القروض

لا بد لكل بنك تجاري عند تعامله مع القروض أن يحدد مبادئ الطلب على كل نوع من أنواع القروض وتقييم فاعلية وقابلية البنك في تلبية هذه الطلبات، حيث يحدد القروض على أساس العناصر الآتية:[1]

أولا: مبدأ السلامة

يتم منح القروض بالاعتماد على هذا المبدأ إلى متعاملين مؤهلين وموثوق بهم، ويكون وضعهم المالي جيد إلى درجة قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم عند حلول آجالها من جهة، ويجب توافر الضمانات الكافية واللازمة لتغطية مخاطر عدم تسديد القروض في آجالها المحددة من جهة أخرى.

ثانيا: مبدأ السيولة

من خلال هذا المبدأ فإنه يوجد إمكانية تحويل استخدامات البنك إلى سيولة مطلقة في أقل فترة زمنية ممكنة وبأقل تكلفة، لذلك يعمل البنك غالبا على تقديم القروض قصيرة الأجل ويتعامل بالقروض التي تمتاز بالسيولة العالية.

ثالثا: مبدأ الربحية

يحرص البنك من خلال تقديمه للقروض على تحقيق عائد ممثلا في سعر فائدة معقولة يغطي تكاليفه في الوقت نفسه، لهذا فهو يعمل جاهدا على توزيع أمواله على استخدامات مختلفة تجنبا لأي طارئ من شأنه أن يؤثر على الربحية الإجمالية.

[1] – عبد الحق بوعتروس: مرجع سبق ذكره، ص 60.

المطلب الثاني: الإجراءات العامة لمنح القروض

يحتوي ملف القرض على جميع المعطيات والمعلومات المرتبطة بطالب الائتمان التي من شأنها أن تساعد البنك في قبوله أو رفضه لمنح الائتمان المطلوب، ويتضمن هذا الملف العناصر الآتية:[1]

أولا: تقديم المؤسسة

يتم في هذا العنصر تحديد كل التفاصيل عن المؤسسة فيما يخص تاريخ تأسيسها، غرضها الاجتماعي رئيسها ومسيرها، الشركاء، الزبائن الرئيسيين، وكل التعديلات إن وجدت خاصة بالشركاء الجدد، وأيضا زيادة رأس المال.

ثانيا: مختلف الوثائق المتعلقة بالمؤسسة

تختلف الوثائق المرتبطة بالمؤسسة في عدة مجالات سواء كانت قانونية، إدارية، محاسبية، واقتصادية ومالية تتمثل هذه الوثائق في العناصر الآتية:[2]

- طلب قرض ممضي من طرف ممثل المؤسسة، حيث يبين فيه، المهنة، العنوان، والمبالغ المطلوبة وآجالها؛
- نسخة مصادق عليها عن السجل التجاري؛
- الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع؛
- سندات الملكية للمباني الصناعية والأراضي في طور البناء؛
- القانون الداخلي للمؤسسة؛
- الميزانيات وجداول حسابات النتيجة لثلاثة سنوات سابقة (إذا كانت المؤسسة قائمة)، والميزانيات التقديرية لمدة ثلاثة سنوات لاحقة (إذا تعلق الأمر بتمويل مشروع استثماري)؛
- فاتورة تقديرية ومخطط تمويل للأشغال والبناءات المراد إنجازها؛

ثالثا: مؤشرات الهيكل المالي

من خلال مؤشرات التوازن المالي يتم الحكم على التوازن المالي للمؤسسة وبالأخص تقدير طاقات الاستدانة والقدرة على السداد، وتقدم المؤسسة في هذا الإطار العناصر الآتية:[3]

- حسابات رأس المال العامل والحاجة من رأس المال العامل للاستغلال؛

---

[1] -Hervé Hutin : Toute la Finance d'Entreprise en Pratique, 2e édition, Editions d'Organisation, Paris, 2002, p432.

[2] – عبد الحق بوعتروس: مرجع سبق ذكره، ص 64.

[3] – مبارك لسلوس: التسيير المالي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2012، ص 31.

- مخطط التمويل إذا تعلق الأمر بقرض الاستثمار، ومخطط الخزينة إذا تعلق الأمر بقرض الاستغلال؛
- مجموعة معينة من النسب المالية، منها نسب السيولة، نسبة الدوران، نسبة المردودية.

رابعا: مبلغ القرض ومدته والغرض منه

يتم تحديده بكل دقة في طلب الائتمان.

خامسا: طرق تسديد القرض

تتوضح طرق التسديد باستخدام وثائق تقدمها المؤسسة للبنك.

سادسا: الضمانات التي يمكن تقديمها

تختلف الضمانات التي يطلبها البنك حسب نوع القرض، فمنها ضمانات شخصية وأخرى حقيقية.

المطلب الثالث: الدراسة المبدئية لملفات القروض

يقوم البنك بعملية فرز ملفات القروض الواردة إليه لتتم دراستها بعناية ودقة كافية، فمن خلال هذه القروض يتشكل لديه تصور مبدئي عن طالبي الائتمان قبل اتخاذ قرار قبول أو رفض منح القرض المطلوب. فكلما كانت نسبة توافق الملف مع أهداف البنك كبيرة كلما حظي بحظ أوفر لقبوله بشرط أن تتناسب قيمة القرض مع إمكانيات البنك، وبعد توفر كل هذه النقاط فإن البنك يمنح قرار بالقبول المبدئي ليتم بعد ذلك دراسة الملفات دراسة دقيقة ومعمقة لتشكيل القرار النهائي، حيث يختلف مخطط الدراسة باختلاف القرض المطلوب سواء كان قرض استغلال أو قرض استثمار.

أولا: بالنسبة لقروض الاستغلال

تمول قروض الاستغلال حاجيات خاصة تتميز بقصر أجلها، فهي محدودة في الزمن وتسدد بواسطة الإيرادات المحققة من طرف المؤسسة المقترضة، ولهذا يهتم البنك في هذا النوع من القروض بملاءة المؤسسة، حيث يقوم بالتقصي حول ما إذا كانت إيراداتها المستقبلية قادرة على تغطية القروض الممنوحة في تواريخ الاستحقاق المحددة، ومن ثم سيعمل على التأكد من أن دوران الأصول المتداولة للمؤسسة تضمن لها ملاءة دائمة.

ولمعرفة ملاءة المؤسسة فإنه يتم التركيز على هيكل المؤسسة ووضعيتها المالية من خلال المعلومات والوثائق المقدمة في ملف القرض مثل: الميزانية المالية وجدول حساب النتيجة، باستخدام التحليل المالي لدراسة الملف وبالتالي تقييم المؤسسة من جانبها المالي.[1]

[1] – حسين بلعجوز: مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية (دراسة مقارنة)، مرجع سبق ذكره، ص 77.

ثانيا: بالنسبة لقروض الاستثمار

يعمل البنك على التأكد من قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح فيهتم بعامل المردودية وقدرة المؤسسة على التسديد لذلك تكتسي العوامل الاقتصادية والبشرية العنصران الأساسيان في عملية التقييم، فيقوم البنك في عملية تقديره للخطر بإبراز نقاط القوة ونقاط الضعف بالنسبة للمؤسسة في فرع نشاطها معتمدا على القدرة الصناعية لها والظروف الاقتصادية العامة أو الخاصة بالقطاع المعني، وبعد ذلك فإنه يركز على العوامل البشرية المتواجدة في المؤسسة فيقيم كفاءات المسيرين ومهارات العمال حول ما إذا كانت في المستوى المطلوب لتحقيق نتائج إيجابية في المستقبل، ومن ثم تحقيق النمو والتطور للمؤسسة أو العكس.

كما يسمح التحليل المالي للوثائق التقديرية بالحكم على المردودية المستقبلية للمؤسسة وعلى قدرتها على تسديد القرض، وبذلك فإن عملية شمل كل هذه الاعتبارات المالية والاقتصادية والتقنية والبشرية تعمل على تحفيز البنك في اتخاذ قرار قبول أو رفض منح القرض.

إضافة إلى تفحص المعلومات والوثائق المالية المقدمة من طرف المؤسسة طالبة الائتمان فإنه يقوم بالاستعلام عنها بواسطة:[1]

1- **القيام بزيارات ميدانية لموقع النشاط**: ليتأكد البنك من صحة ودقة المعلومات الممنوحة من طرف المؤسسة فإنه يجب عليه أن يتفقد موقع نشاطها شخصيا، ومدى قدرتها وكفاءتها في مجال التسيير، ومدى تطابق الوثائق المالية مع الواقع، وكذا التأكد من توفر الآلات والمعدات وكل التجهيزات الموضحة في البيانات المالية (القوائم المالية)، إضافة إلى التحقق من ملكية المباني، الأراضي وغيرها.

2- **الاستعلام بمصدريه الداخلي والخارجي**: تجمع المعلومات المختلفة حول المؤسسة ليتم تحليلها والتي يمكن الحصول عليها من مصادر داخلية أو خارجية، حيث تختلف هذه المعلومات من مؤسسة إلى أخرى حسب النشاط الذي تنتمي إليه.

أ- **المصادر الداخلية**: تتمثل هذه المصادر في البيانات المالية المتمثلة في: الميزانيات وحساب النتيجة وملاحقها باعتبارها المادة الأولية المعتمدة عليها في التحليل المالي، ورغم اعتبارها المصدر الأساسي للتعرف على المؤسسة فإنها غير كافية للتمكن من اتخاذ قرار قبول أو رفض منح القرض، وعليه فإنه يكون مصدر الاستعلام الداخلي بالنسبة للبنك الاعتماد على سجلاته التي يحتفظ فيها بكل المعلومات عن الأشخاص

[1] -Hervé Hutin : op.cit, p p 435-437.

الذين يتعاملون معه وخاصة أولئك الذين أصبحوا من زبائنه من خلال تعاملهم معه فيتسنى له معرفة حركة المعاملات معهم ومدى احترامهم وانتظامهم في التسديد.

وبالتالي فإن معرفة هذه المعلومات الداخلية ضرورية جدا ليتمكن البنك من إجراء عملية التقييم شاملا بذلك الجوانب التي تعمل على توضيح خصائص المؤسسة فيما يخص: الحجم، القانون الأساسي، الموارد البشرية والتنظيم المنتج، الوسائل المالية والاقتصادية والتقنية، وكذا السياسة المتبعة والإستراتيجية المنتهجة.[1]

ب- **المصادر الخارجية:** تتوقف المصادر الخارجية للمعلومات على القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة المنافسين، الموردين، زبائنها، كما يمكن أن يتمثل مصدر الاستعلام الخارجي في البنوك الأخرى والمؤسسات المالية التي تتوفر لديها معلومات عن هذه المؤسسة المقترضة في حالة ما إذا سبق لها التعامل معها. كما يمكن أن يلجأ البنك المشرف على التقييم من أجل تفادي على الأقل أو التقليل من بعض المخاطر إلى البنك المركزي من خلال هيئته المتخصصة في هذا المجال والمتمثلة في مركزية المخاطر، فهي تعمل على تجميع أسماء المستفيدين من القروض وطبيعة وسقوف القروض المنوحة وكذا حجم الاستخدامات والضمانات المطلوبة لكل قرض وذلك من البنوك والمؤسسات المالية حيث أن هذه الأخيرة مجبرة من قبل القانون على التصريح بكل المعلومات وخاصة إجمالي القروض التي تمنحها إلى زبائنها بما فيهم المديرين والمساهمين في مؤسسات القرض هذه. إضافة إلى هيئات متخصصة حيث يلزم القانون كل البنوك والمؤسسات المالية بالتصريح لديها بكل المعلومات اللازمة والمطلوبة.[2]

المطلب الرابع: الخطوات المتبعة لتقييم ملفات القروض

ينصب تقييم المؤسسة طالبة الائتمان على تقييم ملاءتها الفورية وقدرتها على خلق الأرباح وتحقيق الأهداف التي تسعى إليها بحيث توجد مجموعة كبيرة من النسب، ولكن الجدير بالنفع في التحليل المالي ليس في الكمية ولكن في فهم التقنية وطريقة استعمالها، وكل نسبة تقاس لوحدها لا تعكس الوضعية المراد دراستها إلا إذا تمت مقارنتها مع نسب أخرى كمتابعة تطور النسب من نفس الطبيعة في زمن معين، ومقارنة أو ربط عدة نسب مختلفة ومقارنتها مع معايير موضوعة من نفس فرع النشاط الذي تعمل فيه المؤسسة طالبة الائتمان.

[1] – طارق عبد العال حماد: التقارير المالية (أسس الإعداد والعرض والتحليل وفقا لأحدث الإصدارات والتعديلات في معايير المحاسبة الدولية والأمريكية والبريطانية والعربية والمصري)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 58.

[2] -Hervé Hutin : op.cit, p 437.

وقبل كل هذا لا بد من وضع التشخيص المناسب من طرف البنك والخاص بالمؤسسة محل التقييم باعتبارها منهجية تقترح بعض المبادئ والتقنيات، إضافة إلى أنها تقدم بعض الأدوات الحديثة التي تساعد على عملية اتخاذ القرار.

أولا: التشخيص المالي

يقوم البنك بتشخيص المؤسسة بالخطوات الآتية:[1]

- تفقد الصعوبات التي تواجهها المؤسسة المتمثلة في حاجيات التمويل؛
- تحليل حاجيات التمويل؛
- في الأخير ينتج تشخيص عن هاتين الخطوتين ليصدر قراره النهائي فيما يخص قبول أو رفض منح القرض.

وبالتالي فإن البنك من خلال دراسة طلبات القروض التي تختلف باختلاف أنشطة المقترضين يصدر تشخيصا تمثل أهميته في: تحديد وتقدير الملاءة الحالية (الفورية) والمستقبلية لأصحاب هذه الطلبات، وهذا ما أدى به إلى إعداد وتطوير وسائل وطرق عديدة في مجال التحليل المالي تبين له نوع القرض اللازم لإشباع حاجة التمويل.

1- **إعداد التشخيص العام**: يسمح تحليل ميزانيات المؤسسة لثلاث سنوات الأخيرة بتقييم أولي، حيث أنه من الممكن تقدير مصدر الأموال الموضوعة تحت تصرف المؤسسة واستعمالاتها من سنة إلى أخرى، وكذا معرفة كيفية وطريقة استخدامها من طرفها. فمن خلال هذه القراءة للميزانيات المالية فإنها تسمح بوضع حكم عام حول السياسة المالية للمؤسسة.[2]

2- **إعداد تشخيص خاص بواسطة النسب المالية**: يتبع التشخيص العام بتشخيص خاص يتم وضعه بواسطة إعداد نسب مالية، غير أن النسب المالية تتطلب أن تكون أيضا على فترات مختلفة مما يسمح بالمقارنة الحقيقية لها.[3]

3- **قرار الإقراض**: بعد إعداد النسب المالية الخاصة بالمؤسسة ودراسة قدرتها التقنية والبشرية، وأيضا تحليل المعطيات الخاصة بها على المستوى الاقتصادي تسمح للبنك بتقييم خطر القرض، ومن ثم يتمكن من إصدار قرار قبول أو رفض منح القرض المطلوب.[4]

---

[1] - ناصر دادي عدون: مرجع سبق ذكره، ص 71.

[2] -Farouk Bouyakoub : L'Entreprise et le Financement Bancaire, Casbah édition, Alger, 2000, p 163.

[3] - عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي: مرجع سبق ذكره، ص 189.

[4] - حسين بلعجوز: مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية (دراسة مقارنة)، مرجع سبق ذكره، ص، 74.

وبعد إعداد التشخيص المناسب والسليم حول المؤسسة لا بد من أن يقوم التقييم الحقيقي على أسس وركائز اقتصادية تعكس مدى حاجة المؤسسة الفعلية للقرض المطلوب، إضافة إلى جدارتها الائتمانية التي تمكنها من الوفاء بالتزاماتها في تاريخ الاستحقاق المحدد.

ثانيا: الركائز التي تقوم عليها عملية التقييم البنكي

تختلف دراسة القروض من طرف البنك تبعا لنوع القرض المطلوب، حيث يعتمد في دراسة قرض الاستغلال على عناصر معينة كركيزة أساسية للحكم على ملف القرض وطالبه من خلال عملية تقييمه التي ينتج عنها قراره النهائي، ويعتمد أيضا في دراسة ملف قرض الاستثمار على عناصر خاصة.تتمثل هذه العناصر في:

1- **ملاءة المؤسسة:** هو العنصر الأساسي في دراسة قروض الاستغلال، حيث تتميز المؤسسة بملاءة عندما تكون قادرة على خلق موارد كافية لتسديد ديونها في تواريخ الاستحقاق المحددة، ويعمل التوازن المالي للمؤسسة على ضمان ملاءتها. ومن ثم فإن البنك يعمل على تقييم قوة أو ضعف هيكلها المالي.[1]

2- **التسويات المالية:** تتم عملية التسوية بمقابلة سيولة حسابات الأصول وإستحقاقية عناصر الخصوم التي يعمل البنك على استعمال العناصر التي تسمح له بتقدير الهيكل المالي، حيث ترتكز على:[2]

أ- **المقابلة الأولى:** على تخصيص الموارد التي تضعها المؤسسة لتحقيق هدفها الاجتماعي، بحيث أن الميزانية المهيكلة بطريقة جيدة يجب أن تخصص الخصوم الثابتة لتغطية الأصول الثابتة، والخصوم قصيرة الأجل لتمويل الأصول المتداولة.

ب- **المقابلة الثانية:** تسمح بالتأكد من قدرة المؤسسة على الحفاظ على ملاءتها، ومن ثم قدرتها على تسديد ديونها، ويتعلق الأمر بعناصر الأصول المتداولة التي يمكن تحويلها إلى سيولة بكل سهولة وسرعة لمواجهة الديون في تواريخ الاستحقاق، ولكن لا يمكن تحقيق هذا الأمر في كل الأحوال. وعليه فإنه يجب أن تحتفظ المؤسسة بأصول متداولة أكبر من مستوى الديون قصيرة الأجل وهذا يعني الحفاظ على رأس المال العامل في مستوى معتبر، فهو بمثابة هامش الضمان.

3- **حياة ومردودية المشروع:** يمثل العنصر (الركيزة) الأساسية لدراسة ملق قرض الاستثمار، حيث يرتبط تسديد قرض الاستثمار بمدة حياة المؤسسة، ومن ثم فإنه من الضروري أن يضمن البنك بأن المشروع المراد تحقيقه يقدم كل الضمانات اللازمة لاسترجاع الأموال. وبالتالي فإن تقييم خطر القرض في هذه الحالة يشتمل على ضمان العناصر الآتية:

[1] -Farouk Bouyakoub : op.cit, p 166.
[2] -: Ibid, p 167.

أ- **حياة المشروع**: تتضمن دراسة وتقييم المشروع المرور بعدة جوانب تتمثل في:

- **الجوانب الاقتصادية**: يتم في هذا الجانب تقييم نقاط القوة ونقاط الضعف الخاصة بالمشروع في فرع نشاطه مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية العامة أو الخاصة في القطاع المعني، ولا يمكن اعتبار المؤسسة قابلة للاستمرار إلا إذا كانت السلع والخدمات التي تعرضها في السوق تلبي الاحتياجات الدائمة، وعلى هذا الأساس يقوم البنك بدراسة معمقة للسوق وفرصة الاستثمار فيقوم بـ:[1]

✓ تقدير مستقبل فرع النشاط المعني في الاقتصاد الوطني وحتى العالمي؛

✓ التساؤل حول مكان المؤسسة في فرع النشاط والتساؤل حول حصتها السوقية ومشاكلها الإنتاجية؛

✓ التخوف من عواقب ظهور منتجات جديدة بتقنيات مختلفة، أو ظهور منتوجات قادرة على خلق خلل في السوق.

- **الجوانب التقنية**: ترتكز الدراسة التقنية على تقدير إمكانياتها الصناعية من خلال وسائل الإنتاج والأفراد التي تعمل على تشغيلها، وتتبين في النقاط الآتية:[2]

✓ **التجهيزات**: يهتم البنك بالوسائل المستعملة من طرف المؤسسة المتمثلة في المعدات والأدوات التي من خلالها يتم تحول وصنع المنتوجات أو تقديم الخدمات. ولتقييم المؤسسة وتقدير اختيارها فيما يخص المنتوج والسوق فإن تقنيات الإنتاج ونوع التجهيزات المراد اقتنائها تشكل موضوع البحث والتحليل الذي يشغل اهتمام البنك، فيقدر التطورات التقنية والتكنولوجية التي تستطيع تغيير السوق.

✓ **الوسائل البشرية**: يحتل موضوع المعرفة الجيدة للزبائن بمفهومه الواسع بالنسبة للبنك، وهو أحد العناصر الأساسية لتقييم المؤسسة، وبالتالي تقدير خطر القرض المحتمل الوقوع. ولتقييم كفاءة المؤسسة وفعاليتها يلجأ البنك إلى تقييم عمالها ومسؤوليها، حيث يمثل عاملا أساسيا ومكملا لتسهيل عملية اتخاذ القرار.

ب- **مردودية المشروع**: يهتم البنك في طلب قرض الاستثمار بمعرفة ما تحققه المؤسسة من خلال مشروعها ويمثل المحور الأساسي الذي يعتمد عليه باعتبار أن هذا النوع من التمويل يدوم لفترة أطول مقارنة بقروض الاستغلال. وعليه تضمن مردودية المؤسسة (أرباح واهتلاكات) تسديد قرض الاستثمار والفوائد الناتجة عنه.

---

[1]- شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام: دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 40.

[2]- نعيم نمر داود: مرجع سبق ذكره، ص 35.

كما تعتبر طرق التنظيم والعمل المتبعة من طرف المؤسسة مصادر هامة للمعلومات مقارنة بقدراتها على تحقيق الكفاءات المالية الجيدة، ويُسهم مستوى التسيير التقني والتجاري في تحقيق نتائج إيجابية. وعلى هذا الأساس فإن البنك في إطار دراسة ملف قرض الاستثمار يهتم بتنظيم الإنتاج بالبيع بسعر التكلفة وبنوعية المنتوجات، إضافة إلى تسيير المخزون.

ثالثا: تقييم ملف القروض باستعمال النسب المالية

يختلف تقييم ملف القرض باختلاف نوع القرض المطلوب.

1- **تقييم ملفات قروض الاستغلال باستعمال النسب المالية:** يعتمد في دراسة ملف قرض الاستغلال وتحليله تحليلاً مالياً على استعمال نسب مالية تتمثل في:[1]

- **نسب الهيكل:** تتمثل هذه النسب في رأس المال العامل، واحتياجات (الحاجة) في رأس المال العامل.
- **نسب الدوران:** تقاس هذه النسب بمهلة دوران المخزون، مهلة دوران قرض الزبائن، مهلة دوران قرض الموردين.
- **نسب التسيير المالي:** تتمثل في نسبة الملاءة، نسبة السيولة العامة، ونسبة الخزينة الحالية (السيولة الحالية).
- **نسبة المردودية:** المتمثلة في نسبة المردودية المالية.

تمثل النسب الثلاث الأولى المحدد الرئيسي للكشف عن وضعية الهيكل المالي للمؤسسة، أما النسبة الأخيرة فتقيس مردودية المؤسسة حتى وإن تعلق الأمر بهذا النوع من القروض، حيث يتم الاعتماد عليها نظراً للخطر المحتمل الوقوع. فالمؤسسة التي تحقق أرباحا معتبرة تعمل على تعزيز رأس المال العامل من سنة مالية إلى أخرى وهذا ما يشكل عامل إيجابي بالنسبة لها. أما تلك التي تتكبد خسائر فإن رأس المال العامل سينخفض تدريجيا ويؤدي ذلك إلى تدهور هيكلها المالي.

تستخرج هذه النسب من ميزانية المؤسسة، وإذا تم الاعتماد عليها لوحدها فإنها ستوفر نظرة ساكنة (ستاتيكية)، ولا يعلم البنك عن مستقبلها، ولهذا يقوم البنك بمقارنة الميزانيات وجداول حسابات النتائج الخاصة بالسنوات الثلاثة الأخيرة، وهذا للمرور من هذه الدراسة الساكنة إلى الرؤية الديناميكية لحياة المؤسسة.

فيتم كخطوة أولى تحليل الهيكل المالي للمؤسسة، تليها عملية تحليل وضعيتها المالية، وتطور النسب المحددة مسبقاً ومقارنتها مع نسب مؤسسة تنتمي إلى نفس القطاع، ثم تطور النتائج المسجلة من طرف المؤسسة التي ترغب في التمويل ومقارنتها بالنسبة لنفس السنوات المالية بالمؤسسة الشبيهة بها، ثم تحليل التوازن بين الموارد

[1] -Farouk Bouyakoub : op.cit, p 175.

والاستخدامات. فكل هذه العوامل تسمح بإعطاء رؤية واضحة ودقيقة جدا لتقدير الهيكل المالي والوضعية المالية للمؤسسة، وبالتالي ملاءتها الماضية والحاضر، والمستقبلية.

أ- **تحليل الهيكل المالي**: ترتكز دراسة الهيكل المالي للمؤسسة على مقارنة الموارد مع الاستخدامات حيث تسمح هذه المقارنة بتحديد العلاقة بين درجة إستحقاقية أموال المؤسسة ودرجة سيولة مختلف استخداماتها. فمن خلال الميزانية يقوم البنك بمقارنة عدد معين من الحسابات لإعداد النسب التي يعتمد عليها في تحليل قرض الاستغلال ويكون رأس المال العامل نقطة الانطلاق.

- **رأس المال العامل**: يمثل رأس المال العامل الجزء من الموارد الثابتة غير المستعملة والفائض من خلال استعمال المؤسسة لها لتغطية الاستخدامات الثابتة، ويشكل هامش الأمان بالنسبة للمؤسسة[1] ويحسب بطريقتين هما:[2]

✓ **من أعلى الميزانية**: هو عبارة عن فائض الأموال الدائمة على الاستثمارات الصافية (بعد الاهتلاك) حيث يسمح هذا الفائض بتمويل جزء أو كل الحاجيات المرتبطة بدورة الاستغلال.

✓ **من أسفل الميزانية**: هو عبارة عن فائض الأصول المتداولة على الديون المتداولة.

✓ **تقدير رأس المال العامل**: يعبر رأس المال العامل عن الاستقلالية المالية وملاءة المؤسسة، وهو مرتبط مباشرة بدورة الاستغلال، وللتقدير الجيد له يجب أن يقارن مع الأصول المتداولة بالعلاقة الآتية:[3]

$$\frac{\text{رأس المال العامل}}{\text{المخزون}} \quad \text{أو} \quad \frac{\text{رأس المال العامل}}{\text{المخزون} + \text{القيم المحققة} \left(\text{الجاهزة}\right)} \quad \text{.....(المعادلة رقم: 33)}$$

من هنا تكون لدينا نتيجة أولية بإتباع تطور هذه النسبة في الزمن ومقارنتها مع النسب الخاصة بالمؤسسات المتطورة في نفس قطاع النشاط.

كما تعتبر قيمة رأس المال العامل تابعة للسياسة الاستثمارية للمؤسسة، وتمويل الأصول الثابتة، وسياسة الاهتلاكات والمؤونات، وكذا خيار توازن الخزينة. وعليه يجب على البنك تحليل وتفحص الأثر المحتمل لهذه السياسات على رأس المال العامل.

➢ **سياسة الاستثمار**: تشترط هذه السياسة تطور الاستخدامات الثابتة من خلال جوانبها المتمثلة في:

- نمط تجديد الأصول الثابتة المرتبطة مباشرة بالتقادم التكنولوجي؛

[1] -Tayeb Zitoune : Analyse Financière, Berti éditions, Alger, 2003, p 57.

[2] – مبارك لسلوس: مرجع سبق ذكره، ص 33.

[3] - Patrice Vizzavona : Evaluation des Entreprise, Berti, Alger, 2004, p 280.

- سياسة النمو والتطور التي تتبعها المؤسسة؛
- أهمية الاستثمارات المحققة من طرف المؤسسة قبل تحسين كفاءة وسائل إنتاجها.

وللحكم على السياسة الاستثمارية للمؤسسة يستعمل البنك النسبتين الآتيتين:[1]

النسبة الأولى: $\frac{\text{الاهتلاك}}{\text{الأصول الثابتة الإجمالية}}$ .....(**المعادلة رقم: 34**)

تقيس هذه النسبة معدل اهتلاك الأصول الثابتة، ويعتبر كمؤشر جيد يبين درجة تقادم آلات الإنتاج. فإذا زادت هذه النسبة عن نسبة 70 % فإنها تعكس الكفاءة المستقبلية للوسائل الصناعية.

النسبة الثانية: $\frac{\text{استثمارات السنة}}{\text{رقم الأعمال}(\text{خارج الرسم})}$ .....(**المعادلة رقم: 35**)

تقيس هذه النسبة قوة استثمار المؤسسة، ولا تكون ذات معنى إلا إذا تم قياسها على عدة سنوات، وتتم مقارنتها مع مؤسسات منافسة مع نفس الحجم.

- **سياسة تمويل الاستثمارات:** لتجسيد السياسة السابقة يجب أن تضع المؤسسة سياسة تمويل الاستثمارات، وتسمح عدة نسب للبنك بتقدير هذه السياسة، تتمثل في الآتي:[2]

النسبة الأولى: $\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{ديون طويلة ومتوسطة الأجل}} > 1$ .....(**المعادلة رقم: 36**)

تحدد هذه النسبة سياسة المديونية التي تتبعها المؤسسة.

النسبة الثانية: $\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الميزانية}}$ .....(**المعادلة رقم: 37**)

تسمح بتقدير أهمية الأموال الخاصة مقارنة بمجموع الأموال في المؤسسة، والتي تم تشكيلها من طرف مختلف الشركاء الاقتصاديين.[3]

- **سياسة الاهتلاكات والمؤونات:** تتأثر هذه السياسة بالاعتبارات ذات الطابع الجبائي، ويكون لها أثر كبير على رأس المال العامل. ولتقييم هذه السياسة وقياس أثرها لا بد على البنك أن يراعي كيف تتطور الاهتلاكات بالنسبة للأصول الثابتة، وهل أن تضخم رأس المال العامل الناتج عن زيادة الاهتلاكات لا يسجل تقادم الآلات الإنتاجية.

---

1 -Farouk Bouyakoub : op.cit, p 177.

2 -Ibid, p 178.

3 – ميلود بوشنقير، مليكة زغيب: التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010، ص 42.

➢ **خيار توازن الخزينة:** يرتبط مستوى رأس المال العامل الموجه لتغطية كل أو جزء من إحتياجات رأس المال العامل بالسياسة المطبقة من طرف المؤسسة، ومن ثم فإنه يرتبط بالخيار الذي تتخذه لضمان توازن خزينتها.

لذلك فإذا كانت تغطية احتياجات رأس المال العامل لا تتم بصورة جزئية بواسطة رأس المال العامل، فإن الجزء الذي لم يتم تغطيته بعد سيتم تمويله بقروض التشغيل، ويترتب على ذلك تكاليف إضافية ومصروف متزايد اتجاه البنك.

✓ **نتيجة تحليل رأس المال العامل:** يشكل تحديد وتقدير رأس المال العامل أحد العناصر الهامة لإصدار القرار النهائي من خلال قيمته المحسوبة سابقا، ولكن لا يتم في الحقيقة تقدير قيمته الفعلية إلا تبعا لمستوى الحاجة (احتياجات) من رأس المال العامل بواسطة رأس المال العامل وبالتالي يتم الحكم ما إذا كان كافيا أو غير كافي.

- فإذا كان كافيا، فإنه يجب أن يكون معدل التغطية أقل من 100 %.
- أما إذا كان غير كافيا، فإنه يجب أن يكون معدل التغطية أكبر من 100 %.

- **احتياجات رأس المال العامل:** لا يغطي رأس المال العامل نسبة معينة من الأصول المتداولة فقط وإنما يغطي حاجة الخزينة أيضا حسب متطلباتها، حيث أن هذه الحاجة ناتجة عن دورة الاستغلال. لذلك فإن احتياجات رأس المال العامل تتحدد بالفرق بين الأصول المتداولة (خارج الخزينة) والخصوم المتداولة (خارج الخزينة).

كما أن احتياجات رأس المال العامل تتغير يوميا، وترتبط بمستوى النشاط الذي يحدد مستوى حاجيات الاستغلال، وترتبط أيضا بطبيعة النشاط الذي يحدد مدة دورة الاستغلال، ومن ثم مهلة دوران عناصر الأصول المتداولة بشروط الاستغلال، التنظيم والتسيير، وأخيرا ترتبط بتاريخ إغلاق الميزانية.[1]

- **الخزينة:** يقصد بها مجموع الأموال التي في حوزة المؤسسة لمدة دورة استغلالية، فهي تشمل ما في القيم الجاهزة أي ما يستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال الدورة. مما سبق نستنتج أنها الفرق بين الموارد المستغلة لتمويل نشاط المؤسسة والاحتياجات الناتجة عن استغلال نشاطها، وتحسب بالعلاقة الآتية:[2]

[1] – الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص ص 147-148.

[2] – ناصر دادي عدون: مرجع سبق ذكره، ص 77.

الخزينة = القيم الجاهزة – القروض البنكية.....(**المعادلة رقم: 38**)

أو بالعلاقة الآتية:[1]

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل.....(**المعادلة رقم: 39**)

ب- **نسب الدوران:** تتمثل هذه النسب في:

- **مهلة دوران المخزون:** تتم مقارنة مهلة دوران المخزون للمؤسسة من خلال عدة ميزانيات متتالية مع المؤسسات الشبيهة وتعطى بعدد الأيام، ويتم حسابها بالصيغة الآتية:[2]

✓ **النشاط التجاري:**

$$\text{مهلة دوران المخزون} = \frac{\text{متوسط المخزون للمنتوجات نصف المصنعة وتامة الصنع}}{\text{رقم الأعمال (خارج الرسم)}} \times 360 \quad \text{.....(المعادلة رقم: 40)}$$

✓ **النشاط الصناعي:**

$$\text{مهلة دوران المخزون} = \frac{\text{متوسط المخزون للمواد الأولية}}{\text{مواد ولوازم مستهلكة}} \times 360 \quad \text{.....(المعادلة رقم: 41)}$$

- **مدة قرض الزبائن:** يقصد بها الأجل الذي تتم فيه عملية التسوية بين المؤسسة وزبائنها وتحسب كالآتي:[3]

$$\text{مدة قرض الزبائن} = \frac{\text{الزبائن + أوراق القبض}}{\text{رقم الأعمال (متضمن الرسم)}} \times 360 \quad \text{.....(المعادلة رقم: 42)}$$

- **مدة قرض الموردين:** هي عبارة عن الأجل الذي تتم فيه عملية التسوية بين المؤسسة وموردیها وتعطى بالصيغة الآتية:[4]

$$\text{مدة قرض الموردين} = \frac{\text{الموردون + أوراق الدفع}}{\text{مشتريات السنة المالية}} \times 360 \quad \text{.....(المعادلة رقم: 43)}$$

تتم مقارنة هذه النسبة مع المهلات المتوسطة للمؤسسات ذات نفس الحجم في نفس قطاع النشاط حيث أن تطور هذه النسبة بزيادتها لا يعكس بالضرورة الوضعية الملائمة حول قدرة المؤسسة على التفاوض على مهلات التسوية مع موردیها، بل يمكن أن يكون العكس وتكون المؤسسة في وضعية حرجة تجد صعوبة في مواجهة التزاماتها.

[1]- خميسي شيحة: التسيير المالي للمؤسسة (دروس ومسائل محلولة)، دار هومه للطباعة والنشر، بوزريعة، الجزائر، 2010، ص 80.

[2]- الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص ص 149-150.

[3]- مبارك لسلوس: مرجع سبق ذكره، ص 50.

[4]- ميلود بوشنقير، مليكة زغيب: مرجع سبق ذكره، ص 40.

ج- **نسب التسيير**: تسمح هذه النسب بدراسة وتقييم سياسة التسيير للمكونات الأساسية، وتشمل العناصر الآتية:

- **نسبة الإستقلالية المالية**: تسمى أيضا بنسبة الاستدانة، فهي تعكس درجة ارتباط المؤسسة بدائنيها وتقاس بالعلاقة الآتية:[1] نسبة الإستقلالية المالية $= \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{إجمالي الديون}}$ .....(**المعادلة رقم: 44**)

حيث يجب أن تكون أكبر من الواحد.

- **نسب السيولة**: يهدف إلى الوقوف على مقدرة أصول المؤسسة المتداولة على مسايرة إستحقاقية الديون قصيرة الأجل، وتنقسم إلى النسب الآتية:[2]

✓ **نسبة السيولة العامة**: تقيس هذه النسبة مدى تغطية الديون قصيرة الأجل بواسطة الأصول المتداولة.

✓ **نسبة السيولة السريعة**: تقيس هذه النسبة مدى تغطية القيم المحققة والنقديات للديون قصيرة الأجل.

✓ **نسبة السيولة الحالية**: تقيس مدى تغطية النقديات للديون قصيرة الأجل.

د- **نسبة المردودية**: يهتم البنك على المدى القصير بمردودية المؤسسة، فالمؤسسة التي تحقق أرباحا وتحتفظ بها تضمن بذلك هامش ضمان كاف (رأس المال العامل)، والعكس في حالة تحملها الخسائر فهذا يخفض من رأس المال العامل ومن ثم بتدهور هيكلها المالي. وتعطى هذه النسبة بالصيغة الآتية:[3]

نسبة المردودية $= \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{الأموال الخاصة}}$ .....(**المعادلة رقم: 45**)

هـ- **تحليل الوضعية المالية**: يقصد بها مقدرة المؤسسة على الاحتفاظ بقدر كاف ومعتبر من السيولة لضمان تسوية التدفقات النقدية، ويتم تحديدها من خلال تحليل ومقارنة هيكل الأصول وهيكل الاستدانة. كما ترتبط ملاءة المؤسسة بالتسوية الدائمة للتدفقات المالية، ولتحديد هذه الوضعية المالية لا بد من:

- **مقارنة ميزانيات متتالية**: يفرض البنك على المؤسسة تقديم ثلاث ميزانيات لثلاث سنوات الأخيرة ولإتمام الدراسة بطريقة دقيقة فإن المقارنة تعتبر فعالة لما تكون بين خمس ميزانيات، فمن خلال هذه المقارنة يعمل

[1]- ناصر دادي عدون: مرجع سبق ذكره، ص 81.

[2]- مبارك لسلوس: مرجع سبق ذكره، ص ص 46-48.

[3]- ميلود بوشنقير، مليكة زغيب: مرجع سبق ذكره، ص 88.

البنك على كشف السياسة المالية للمؤسسة بالبحث عن أسباب تطور بعض الحسابات كزيادة الأموال الدائمة، اللجوء المتزايد لقرض الموردين، أسباب زيادة المخزون، وغيرها.[1]

- **مقارنة النتائج:** تتضمن عملية مقارنة النتائج معلومات إضافية ومكملة لمقارنة الميزانيات، وترتكز على معرفة تطور العناصر الرئيسية المشكلة لنشاط المؤسسة مثل: تطور رقم الأعمال، تطور النتائج قبل وبعد دفع الضريبة على الأرباح، وغيرها، حيث تسمح هذه الدراسة بتحديد ما إذا حققت المؤسسة ربحا أو تحملت خسارة. كما يسمح جدول حسابات النتائج بتحديد مستويات وتطور النشاط والمردودية.

إضافة إلى ذلك فإنه يجب تحديد القدرة على التمويل الذاتي في إطار قرض الاستغلال، وتتشكل القدرة على التمويل الذاتي الصافي من مخصصات الاهتلاكات والمؤونات ذات الطابع الاحتياطي، والربح الصافي المحاسبي. أما القدرة على التمويل الإجمالي فيتضمن زيادة على ما سبق الجزء الموزع من الربح المحقق في السنة المالية.

- **تحليل الحركات المالية والتوازن بين الموارد والاستخدامات:** تتم هذه الدراسة على مرحلتين هما:[2]
  - ✓ توزيع الأرباح المسجلة في خصوم الميزانية؛
  - ✓ تسجيل الاهتلاكات والمؤونات في عنصر الأموال الخاصة.

في حقيقة الأمر يجب فصل الحركات المالية الحقيقية عن الحركات المحاسبية التي لا يكون لها بالمقابل تدفقات نقدية فورية، كإعادة إدماج التكاليف أو تحويلات من حساب إلى آخر في الميزانية، وعلى هذا الأساس يبقى من الضروري على البنك طلب وجمع كل المعلومات التي تساعده في عملية تقييم المؤسسة.

ولهذا فإن تحليل الحركات المالية يسمح بمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة في لحظة الدراسة والتوقع من خلالها بالتطورات المستقبلية تبعا لسياسة التسيير التي تتبناها المؤسسة، كما يسمح أيضا بمراقبة تغيرات رأس المال العامل والتعرف على شروط تمويل الأصول وبالتالي الحكم على ملاءة المؤسسة.

- **فحص مخطط الخزينة:** يبرز مخطط الخزينة الأرصدة الشهرية والفصلية للخزينة بالفرق بين التنبؤ بالتكاليف والإيرادات، وتسمح هذه الوثيقة للبنك بتحديد وضعية خزينة المؤسسة، ويسمح أيضا تحليل التنبؤات بتقدير توازن الخزينة وتحديد حاجيات التمويل قصيرة الأجل.[3]

2- **تقييم ملفات قروض الاستثمار:** يختلف ملف قرض الاستثمار بغية توسيعه وملف قرض الاستثمار الذي تطلبه المؤسسة حديثة النشأة.

---

[1] - ناصر دادي عدون: مرجع سبق ذكره، ص 84.

[2] -Farouk Bouyakoub : op.cit, p 202.

[3] - خميسي شيحة: مرجع سبق ذكره، ص 132.

- ففي الحالة الأولى المؤسسة لديها وثائق محاسبية ومالية يعتمد عليها البنك لمعرفة الوضعية الماضية والحالية والمستقبلية للمؤسسة بعد تحقيق مشروع التوسيع.
- أما في الحالة الثانية فيتعلق الأمر بمشروع جديد ومن ثم تقدم المؤسسة طالبة الائتمان وثائق محاسبية ومالية تقديرية، وتكون عملية التحليل في مجملها واحدة في كلتا الحالتين، ولكن درجة الحذر تكون أكبر في الحالة الثانية.

ويقوم البنك بصفة خاصة بتقييم تطور النشاط، المردودية العامة، نسب التسيير المالي وأخيرا نسبة المردودية المالية.

أ- **تحليل النشاط**: يتم تحليل النشاط بالاعتماد على النقاط الآتية:

- **تحليل رقم الأعمال**: يتم التحليل من خلال تطوره الكمي والكيفي، فتقدير التطور الكمي له يجب أن يراعي فيه معدل التضخم في فترة التقييم، المعدل المتوسط لتطور رقم الأعمال في المؤسسات القابلة للمقارنة في نفس قطاع النشاط. أما تقدير التطور الكيفي له يجب أن يبنى على اعتبارات السوق.[1]
- **تحليل الهامش الإجمالي**: يحلل حسب نوعه كالآتي:

✓ **الهامش الإجمالي التجاري**: يمثل الفرق بين مبيعات البضائع وتكلفة شرائها، حيث يرتبط تغيير هذا الهامش بشروط التموين للمؤسسة، بسياسة الأسعار، سياسة المنتوجات،[2] ونستطيع إجراء مقارنة بين المؤسسة والمؤسسات من نفس القطاع بالصيغة الآتية:

$$\frac{\text{الهامش التجاري}}{\text{مبيعات البضائع}} \quad \text{.....(المعادلة رقم: 46)}$$

تعتبر الزيادة المعتبرة في هذا المعدل كعامل إيجابي للمؤسسة والعكس.

✓ **الهامش الإجمالي للإنتاج**: يقاس بالفرق بين مبلغ إنتاج السنة المالية وتكلفة شراء المواد التي ساهمت في هذا الإنتاج، حيث يختلف الأمر بين إنتاج السنة المالية ومبيعات المنتوجات والخدمات في نفس السنة. فالإنتاج يعطي صورة صادقة ومعبرة عن النشاط الحقيقي للمؤسسة خلال السنة أما مبيعات المنتوجات والخدمات فهي تشمل العناصر الآتية:[3]

إنتاج السنة المالية = مبيعات السنة المالية − مخزون أول المدة + مخزون نهاية المدة + الإنتاج الثابت ..(**المعادلة رقم: 47**)

[1] -Farouk Bouyakoub : op.cit, p 206.

[2] – مبارك لسلوس: مرجع سبق ذكره، ص 26.

[3] -Patrice Vizzavona: op.cit, p 34.

- **تحليل القيمة المضافة:** تعكس القيمة المضافة وتطورها على عدة سنوات مالية حقيقة نشاط المؤسسة.

✓ **مبلغ القيمة المضافة:** ترتبط بحجم المؤسسة، حيث أنها تزيد كلما زاد رقم أعمالها، كما ترتبط بقطاع النشاط وببعض العوامل الخارجية المرتبطة بسياسة المؤسسة، وتحسب بالعلاقة الآتية:[1]

$$\text{معدل القيمة المضافة} = \frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{الإنتاج}} \times 1 \quad \text{.....(المعادلة رقم: 48)}$$

يعكس هذا المعدل درجة الاندماج العمودي الذي يشمل على أن المؤسسة تصل شيئا فشيئا إلى التحكم وتدريجيا في جزء من دورة الإنتاج من أمام (من جانب الموردين) ومن الخلف (من جانب الزبائن). فالمؤسسة التي تتحمل كل مراحل التحويل ابتداء من تحويل المواد الأولية وصولا إلى المنتوجات التامة الصنع تعرف معدل قوي للقيمة المضافة عكس المؤسسة التي تكون مندمجة بصورة ضئيلة فيكون هذا المعدل ضعيف.

✓ **أسباب تغير معدل القيمة المضافة:** يكون معدل القيمة المضافة تابعا لتغير مستوى التكاليف الخارجية كثمن الإيجار، التعهد الثانوي، النقل، أقساط التأمين، الخدمات البنكية، بالإضافة إلى أنه تابع لسياسة الاندماج أو عدم الاندماج لبعض الوظائف من طرف المؤسسة وهذا ما يؤثر بدوره على مستوى التكاليف الخارجية، ومن ثم على مستوى القيمة المضافة.

ب- **تحليل المردودية:** تمثل المردودية العامة للمؤسسة النتيجة المحصل عليها بواسطة استغلال الوسائل الموضوعة من أجل تحقيقها، وتحسب بالعلاقة الآتية:[2]

$$\text{المردودية العامة} = \frac{\text{النتيجة المحققة}}{\text{وسائل العمل}} \text{.....(المعادلة رقم: 49)}$$

ج- **نسب التسيير المالي:** تتمثل هذه النسب في:

- **نسبة القدرة على التمويل الذاتي:** تحدد هذه النسبة أهمية التمويل الذاتي الناتج بواسطة نشاط المؤسسة وتقاس بالصيغة الآتية:

$$\text{نسبة القدرة على التمويل الذاتي} = \frac{\text{التمويل الذاتي}}{\text{رقم الأعمال}\left(\text{خارج الرسم}\right)} \text{.....(المعادلة رقم: 50)}$$

- **نسبة القدرة على تسديد الديون:** تسمح بتحديد عدد سنوات قدرة التمويل الذاتي المدرجة في الديون لأجل. وتحسب لما تكون هناك استدانة لأجل أو سيتوقع حدوثها، وتعطى بالصيغة الآتية:

[1] – ناصر دادي عدون: مرجع سبق ذكره، ص 86.

[2] - Farouk Bouyakoub : op.cit, p 209.

$$\frac{\text{القدرة على التمويل الذاتي}}{\text{الديون طويلة ومتوسطة الأجل}} \text{.....(المعادلة رقم: 51)}$$

من الضروري أن تكون هذه النسبة في حدود 0.3 لتكون في صالح المؤسسة.[1]

- **نسبة الاستقلالية المالية:** تمثل هذه النسبة بالنسبة للبنك أحد عناصر الأمان.

د- **نسبة المردودية المالية:** تقيس نتيجة السنة بالنسبة للأموال الخاصة، وتحسب كالآتي:[2]

$$\frac{\text{الربح الصافي}}{\text{الأموال الخاصة}} \text{.....(المعادلة رقم: 52)}$$

بالإضافة إلى ما سبق فإنه يمكن قياس العلاقة الموجودة بين النتائج التي تحققها المؤسسة ومديونيتها وتتمثل في نصيب المصاريف المالية إلى نتيجة الاستغلال الإجمالية وتكون مقبولة في حدود 0.4، وهذا ما يعكس الوضعية الجيدة للمؤسسة.

المطلب الخامس: مخاطر القروض والإجراءات المتبعة للتقليل منها

تنتج مخاطر عديدة من عملية منح القروض باعتبارها تشكل الجانب الأكبر من أصول ميزانية البنك التي تتولد عنها فوائد تشكل الجانب الأكبر من الإيرادات، ولهذا فإن البنك ليضمن زيادة إيراداته يجب عليه أن يولي اهتماما للوسائل والإجراءات التي تعمل على التقليل من المخاطر قدر الإمكان.

أولا: مخاطر منح القروض

تنطوي عملية الإقراض على مخاطر، وهذا لمصاحبة عنصر الشك وعدم التأكد من المستقبل. ولهذا يجب على البنك الوقوف على النقاط الآتية:

1- **تعريف خطر القرض:** هو عبارة عن احتمال الخسارة الذي يتعرض له البنك بسبب المؤسسة طالبة الائتمان العاجزة عن تسديد كل أو جزء الدين والفوائد المرتبطة به، وذلك إما بسبب عدم نزاهة المؤسسة في تعامله مع البنك أو لأنه فقد القدرة على الوفاء بالتزاماته عند حلول تاريخ الاستحقاق.[3]

2- **أنواع خطر القرض:** إذا كان هذا الخطر يندرج ضمن خطر التدهور التدريجي للوضعية المالية للمؤسسة طالبة القرض، فإنه يمكن تقسيمه حسب هذه الوضعية المالية (ملاءة المؤسسة) إلى النقاط الآتية:

[1] -Farouk Bouyakoub : op.cit, p 218.

[2] - خميسي شيحة: مرجع سبق ذكره، ص 98.

[3] - عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي: مرجع سبق ذكره، ص 216.

أ- **خطر عدم سيولة المؤسسة أو خطر التجميد:** ينتج هذا الخطر بسبب عجز مؤقت في خزينة المؤسسة فلا تتمكن من تسديد ديونها في الآجال المتفق عليها. وبذلك يتعرض البنك لهذا الخطر ويكون أكثر حدة لما يتعلق الأمر بقروض الاستغلال، حيث أن التأخر عن سدادها يؤثر بصفة مباشرة على سيولة البنك ذاته وتنخفض عن الحد الأدنى المطلوب. وبالتالي يجب على البنك التنبه لوضعية خزينة المؤسسة من أنها في حالة جيدة تسمح لها بتسديد القروض في آجال استحقاقها.[1]

ب- **خطر عدم التسديد أو عدم القدرة على التحصيل:** يعتبر من أهم الخطر الذي قد يواجه البنك عندما لا تسدد المؤسسة طالبة الائتمان ما عليها من ديون عند حلول آجالها، وهذا لا يتمكن البنك من استرجاع أمواله.[2]

ج- **خطر عدم ملاءة المؤسسة أو عدم جدارتها الائتمانية:** ينتج هذا الخطر عن زيادة حجم ديون المؤسسة عن قيمة أصولها مع احتمال أن تصفيتها لا تسمح بتغطية هذه الديون.

ثانيا: الإجراءات الواجب إتباعها للتقليل من مخاطر القروض

بعد التعريف بخطر القرض والتعرض لأنواعه يصل البنك إلى تحديد الأساليب والإجراءات التي من شأنها أن تقلل من هذه المخاطر، سواء كانت إجراءات قبلية (قبل منح القرض) أو إجراءات بعدية (بعد منح القرض).

1- **الإجراءات القبيلة:** يجب على البنك أن يحتاط لمثل هذه المخاطر ويتعامل معها بشكل يضمن له استرداد أمواله في آجال استحقاقها. ومن بين هذه الإجراءات والوسائل التي يتبعها العناصر الآتية:

أ- **طلب الضمانات:** يقوم البنك بطلب ضمانات كافية من المؤسسة طالبة الائتمان كتأكيد لجديتها في تسديد قيمة القرض مع الفوائد في تاريخ الاستحقاق، حيث أن الضمانات هي عبارة عن وسائل وأدوات لمواجهة مختلف المخاطر المرتبطة بالقرض. وبالتالي فإذا لم تقم المؤسسة بتسديد ما عليها من التزامات في تاريخ الاستحقاق فإن البنك يكون له كل الحق في التصرف في الضمان المقدم من طرف المؤسسة طالبة الائتمان وهذا لاسترجاع حقه.[3] تصنف الضمانات تبعا لأنواع القروض المطلوبة إلى صنفين رئيسيين هما:

- **الضمانات الشخصية:** ترتكز هذه الضمانات على التعهد الذي يلتزم به شخص معين، والذي بموجبه يحل محل المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك في تاريخ الاستحقاق وعلى هذا الأساس

[1]- سمير الخطيب: قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 211.

[2]- حسين بلعجوز: مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية (دراسة مقارنة)، مرجع سبق ذكره، ص 88.

[3]- عبد الحق بوعتروس: مرجع سبق ذكره، ص 57.

فإن الضمان الشخصي لا يمكن أن يقوم به المدين شخصيا ولكن يتطلب ذلك تدخل شخص ثالث للقيام بدور الضامن، وتتخذ هذه الضمانات شكلين قانونيين يتمثلان في:

- ✓ **الكفالة:** تعتبر الكفالة الضمان الشخصي الرئيسي الذي يلتزم بموجبها الكافل بشكل فعلي بتنفيذ التزامات المدين (المؤسسة طالبة القرض) في حالة عدم تمكنه من الوفاء بها عمد حلول آجال الاستحقاق، ومن ثم يتضح أن الكفالة هي فعل حالي هدفه الاحتياط ضد احتمالات سيئة في المستقبل. وتجسد الكفالة بعقد مكتوب يتضمن موضوع الضمان، مدة الضمان الشخص المدين، الشخص الكافل إضافة إلى حدود الالتزام المتعاقد عليه بكل دقة ووضوح حيث لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاوز هذه الحدود.[1]
- ✓ **الضمان الاحتياطي:** هو بمثابة التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منها في حالة عدم قدرة أحد الموقعين عليها على التسديد، وبذلك فإن الضمان الاحتياطي هو شكل من أشكال الكفالة، ولكن يختلف عنها في كونه يطبق فقط على الأوراق التجارية،[2] ومن ثم فإن الهدف من هذه العملية هو ضمان تحصيل الورقة في تاريخ الاستحقاق.[3]

- **الضمانات الحقيقية:** ترتكز هذه الضمانات على الأصول التي تتمثل في السلع والتجهيزات والعقارات وغيرها، والتي يضعها المدين (المؤسسة طالبة الائتمان) تحت تصرف البنك على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية، وذلك من أجل ضمان استرداد القرض، حيث يمكن للبنك أن يقوم ببيع هذه الأشياء عند التأكد من استحالة استرداد (استرجاع) القرض. ويمكن أن يشرع في عملية البيع هذه خلال خمسة عشرة يوم ابتداء من تاريخ القيام بتبليغ المدين.[4]

ويشترط في الضمان الآتي:

- ✓ يكون سهل التصريف والتصفية بسرعة وبدون خسائر ملموسة؛
- ✓ سهولة الإشراف عليه ومتابعته وتخزينه؛
- ✓ انخفاض تكلفة الاحتفاظ به.

كما تصنف هذه الضمانات إلى صنفين هما:

---

[1] -Farouk Bouyakoub : op.cit, p 225.

[2] – الأمر رقم:75–59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المتضمن القانون التجاري الجزائري، المادة: 409.

[3] – الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 167.

[4] – القانون التجاري الجزائري، المادة: 33، الفقرة الأولى.

✓ **الرهن الحيازي:** هو عبارة عن عقد يلتزم به شخص ضمانا لدين عليه أو على غيره أن يسلم إلى الدائن (البنك) أو إلى أجنبي يعينه المتعاقدان شيء يرتب عليه للدائن حقا عينيا الذي يخول له حبس الشيء إلى أن يستوفي الدين. وحسب المادة 949 من القانون المدني الجزائري فإنه: "لا يكون محلا للرهن الحيازي إلا ما يمكن بيعه استقلالا بالمزاد العلني من منقول وعقار، وهذا النوع من الضمان يسري على الأدوات والأثاث والمعدات الخاصة بالتجهيز والبضائع من جهة وعلى المحل التجاري من جهة أخرى."[1]

وقبل أن يقوم البنك بالإجراءات القانونية الضرورية عليه أن يتأكد من سلامة هذه المعدات والتجهيزات إضافة إلى أن البضاعة المرهونة غير قابلة للتلف، وغير معرضة لتقلبات الأسعار، وتتم الموافقة على الرهن الحيازي بواسطة عقد رسمي أو عرفي يسجل برسم محدد.[2]

فإذا لم يشمل عقد الرهن الحيازي المحل التجاري بشكل دقيق وصريح ملما لكل العناصر التي يتكون منها، فإنه في هذه الحالة لا يكون شاملا إلا: عنوان المحل، الاسم التجاري والحق في الإجازة والزبائن، وأيضا شهرة المحل.[3]

في حالة إذا لم يستوفي الدائن المرتهن (البنك) حقه فيجوز له أن يطلب من القاضي إما الترخيص له ببيع الشيء المرهون في المزاد العلني، أو بسعره في السوق أو تمليكه وفاءا للدين على أن يحسب عليه بقيمته حسب تقدير الخبراء.[4]

✓ **الرهن العقاري:** هو عبارة عن عقد يكتسب بموجبه الدائن المرتهن (البنك) حقا عينيا على عقار لوفاء دينه، ويمكن له بمقتضاه أن يستوفي دينه من ثمن ذلك العقار. وفي الحقيقة لا يتم الرهن إلا على العقار الذي يستوفي بعض الشروط التي تعطي للرهن مضمونه، فيجب أن يكون:[5]

- صالحاً للتعامل فيه؛
- قابلاً للبيع في المزاد العلني؛
- معيناً بدقة من حيث طبيعته وموقع، وذلك في عقد الرهن أو عقد رسمي لاحقا.

---

[1] -Hervé Hutin : op.cit, p p 492-493.

[2] – القانون التجاري الجزائري، المادة: 152.

[3] -Patrice Vizzavona : op.cit, p 15.

[4] – القانون المدني الجزائري، المادة: 973 والمادة 178 من قانون النقد والقرض المؤرخ في 14 أفريل 1990.

[5] – الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 171.

فإن لم تتوفر هذه الشروط فإن الرهن يكون باطلاً،[1] وغالبا ما يستعمل هذا الرهن لضمان قروض الاستثمار. كما يعتبر الرهن العقاري ضمانا مكلفا مقارنة بالرهن الحيازي، لذلك فهو يمثل واحدة من أفضل الصيغ التي تضمن القروض البنكية، ونظرا لما يقدمه من ضمانات فعلية وما يمثله من قيمة في ذاته.[2]

ب- **تأمين القروض:** يطلب البنك من المؤسسة طالبة الائتمان أن تؤمن لصالحه ضد خطر عدم التسديد لدى شركة التأمين، حيث أن التأمين هو عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا، أو أي تعويض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين في العقد، وذلك مقابل قسط أو أية دفعات مالية أخرى يؤديها المؤمن له (البنك) للمؤمن (المؤسسة).[3] فإذا لم تسدد المؤسسة في تاريخ الاستحقاق يحق للبنك أن يحصل على التعويض المناسب من شركة التأمين. ويأخذ تأمين القروض ثلاثة أشكال هي:[4]

- التأمين الكلاسيكي للقرض؛
- تأمين عدم الملاءة؛
- التأمين المختلط (هو الشكل الأكثر حداثة).

ج- **الأرصدة التعويضية:** هي عبارة عن أرصدة تتركها المؤسسة طالبة الائتمان لدى البنك كوديعة لحين انتهاء السداد، فهي بمثابة هامش ضمان الذي يستعمله البنك للتقليل من خطر القرض، حيث:

- يحتفظ البنك بهذه الأرصدة كجزء من الأموال المستحقة على المؤسسة في حالة عدم تسديدها في تاريخ الاستحقاق؛
- كما يمكن للبنك توظيف هذه الأرصدة كلها أو جزءا منها بغرض تحقيق أرباح؛
- إضافة إلى ما سبق، فإنه يمكن للبنك أن يلزم المؤسسة بالتقيد بشروط خاصة، كإلزامها بوجود حد أدنى لحجم ودائعها التي لا يمكن أن تقل عن هذا الحد، أو تلزمها بأن تسدد جزءا من قيمة القرض قبل تاريخ الاستحقاق لمواجهة خطر التضخم، أو أن تدفع فوائد القرض مسبقا خصما من قيمة القرض، حيث تختلف هذه الشروط باختلاف المؤسسات وقطاع النشاط الذي تنتمي إليه، ونوع القروض التي ترغب في الحصول عليها.

---

[1] – القانون المدني الجزائري، المادة: 886.

[2] -Farouk Bouyakoub : op.cit, p 227.

[3] – القانون المدني الجزائري، المادة: 619.

[4] -Hervé Hutin : op.cit, p 293.

2- **الإجراءات البعدية:** بعد إتباع الأساليب الاحتياطية التي تضمن للبنك إلى حد ما استرجاع أمواله، يقوم البنك بعملية المتابعة ليتمكن من معرفة مدى احترام المؤسسة طالبة الائتمان للشروط الموضوعة لعملية الإقراض أو التعرف على العقبات التي قد تعترضها، مما يسمح باتخاذ الإجراءات الكفيلة لحماية حقوق البنك، وتهدف المتابعة المستمرة للقرض إلى التقليل من المخاطر التي يتعرض لها البنك، فيحرص هذا الأخير على كيفية صرفه من طرف المؤسسة طالبة الائتمان في المجال المحدد والمتعاقد عليه مسبقا، ويقوم بذلك ميدانيا وبكل دقة بطريقة منظمة وبشكل جيد إلى حين حلول تاريخ الاستحقاق، فعندها إما أن تكون المؤسسة قد سددت القرض سواء على دفعة واحدة أو على عدة دفعات، أو أن يطلب تجديد القرض هذا من جهة ومن جهة أخرى سيكون البنك أمام حالة عدم إرجاع المؤسسة للأموال المقترضة، ومن ثم سيواجه خطر عدم التسديد وعندما يقوم البنك بإنذار المؤسسة، ستكون هذه الأخيرة أمام أمرين إما الاستجابة لإنذار البنك أو عدم الاستجابة، وفي هذه الحالة يوضع القرض ضمن الديون المشكوك في تحصيلها.

باعتبار أن العلاقة الناشئة بين البنك وزبونه هي علاقة بين دائن ومدين، فإن كل دين غير مسدد في تاريخ استحقاقه يشكل موضوع نزاع، فيحاول البنك تسوية هذه الوضعية بطريقة ودية مع المؤسسة طالبة الائتمان ليستوفي كامل حقوقه كأن يدفع الزبون ما عليه من ديون، أو يلجأ البنك إلى تحصيل الضمانات المطلوبة مسبقا.

وفي الحالة المعاكسة يتم تحويل الملف بأكمله إلى مصلحة المنازعات لتتم متابعته بطريقة قضائية بعد منح القرض فترة معينة من الزمن تصل إلى ثلاثة أشهر، بعد ذلك يدخل الدين في إطار الديون غير المحصلة، ولهذا يتم رفع دعوى إلى المحاكم المختصة في حل مثل هذا النوع من النزاع بهدف الحصول على قرار يخول للبنك التصرف وبكل حرية في أصول وموجودات المؤسسة طالبة الائتمان بصفة نظامية وقانونية بغية استرجاع أصل القرض وكل المصاريف المتعلقة به، وكذا المترتبة عن اتخاذ مثل هذه الإجراءات.[1]

[1]- عبد الحق بوعتروس: مرجع سبق ذكره، ص ص 79-80.

المبحث الرابع: التدقيق على عمليات منح القروض

تخضع عمليات التدقيق في عملية القرض لنفس المبادئ والطرق الخاصة بمنهجية المراجعة، وبالتالي فإن مهمة المدقق (المراجع) في العمليات الخاصة بالقروض تستند على الخطوات الآتية:

- تحديد أهم المخاطر المحيطة بالأنشطة البنكية التي لها علاقة بمنح القرض؛
- تقييم وتسيير مخاطر القرض؛
- تحديد برنامج المراجعة.

المطلب الأول: المراقبة البنكية لمخاطر القروض

على البنوك أن تعمل على إيجاد نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة، وبنفس الأهمية يكون قادراً على مراقبة التغيرات المهمة في وضع المخاطر لدى البنك،[1] حيث يخضع نظام مراقبة المخاطر لثلاث غايات (أهداف) هي:

- ضمان المتابعة الشخصية لخطر القرض الذي يتم بمقابلة الاستعمال الجاري مع المحدودية الممنوحة، وذلك بهدف جعل البنك قادرا على تقليص الخسارة في حالة عجز المدين (المؤسسة طالبة الائتمان) عن السداد؛
- معرفة مقدار الخطر المعرض له قصد تحديد مؤونة له؛
- إمكانية ربط المخاطر التي يتعرض لها البنك فيما يخص عملية السوق.

لمراقبة مخاطر القروض بصرامة وجدية تضع السلطات الوصية على البنوك أهم المعايير والشروط المتمثلة في:

أولا: سقف المخاطر

هو عبارة عن قدرة البنك على تحمل المخاطر، إذ من خلاله يتوجب على البنوك إنشاء لجنة تتشكل من أعضاء من المديرية العامة ومجلس الإدارة ليتمكن من اتخاذ قرارات مناسبة، ولكن يمكن تحقيق ذلك من خلال إتباع الخطوات الآتية:

1- **تحليل المخاطر**: تقوم لجنة المخاطر بتحليل مستوى الخطر ومن ثم ستعمد إلى تحمله استنادا على بعض العناصر المتمثلة في:[2]

أ- ماهية توجيهات وتفضيلات مسيري البنك فيما يخص الخطر ودرجة استعدادهم لحماية البنك من الخطر الذي تتعرض له؛

[1] - إبراهيم الكراسنة: أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2006، ص 43.

[2] - عاطف عبد المنعم، وآخرون: تقييم وإدارة المخاطر، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، مصر، 2008، ص 6.

ب- سهولة دخول البنك لمختلف الأسواق سواء كانت المالية أو النقدية؛

ج- حجم البنك، وذلك أن البنوك الصغيرة تكون عرضة للمخاطر أكثر من البنوك ذات الحجم الكبير.

2- **تقييم مكونات الخزينة:** يقصد بها معرفة كل من الأصول والخصوم انطلاقا من تصنيف النسب وتواريخ الاستحقاق التي تعادل تحديد هيكلة الميزانية المثلى.

ثانيا: التسيير

حتى يتمكن البنك من المراقبة الجيدة يقوم بإتباع الأساليب في تسيير المخاطر من أجل جعل هذه الأخيرة محصورة في المجال المحدد من طرف لجنة المخاطر، وتتمثل هذه الأساليب في:

1- **التسيير الهيكلي:** هو عبارة عن إحداث التوازن بين مختلف الأصول والخصوم، ويتم الاستدانة عن طريق إقراض الأطراف على مستوى السوق. فإذا تمكن البنك من المساواة بين الأصول والخصوم فإنه يحصن نفسه من التعرض للمخاطر.[1]

2- **التسيير التقني:** يستند بمفهوم تغطية المخاطر.

3- **تخصيص أموال خاصة:** إذا تعرض البنك لأي نوع من المخاطر يلزمه الحصول على أموال خاصة كافية، إلا أنه لا توجد نشاطات بنكية أكثر تعرضا للمخاطر من نشاطات أخرى، لذلك يجب على البنك أن يمنح لفروعه أموالا تتناسب وفقا لطبيعة المخاطر التي تتعرض لها.

المطلب الثاني: تقييم تسيير القروض ومخاطرها

يقوم البنك بتقييم تسيير القروض ثم تقييم مخاطرها.

أولا: تقييم تسيير القروض

يتم تقييم تسيير القرض عن طريق النقاط الآتية:

1- **ضعف التحكم في المخاطر:** من خلال:

- غياب سياسة عامة للبنك؛
- التسامح والليونة في تحديد المسؤوليات؛
- نقص تحليل ملفات القرض حسب المعايير؛
- عدم متابعة ومراقبة الالتزامات المتنازع فيها؛
- تقدير خاطئ لإمكانيات المدين (القدرة على التسديد).

[1] - Antoine Sardi : Audit et Contrôle Interne Bancaire, afges, paris, 2002, P P 30-32 .

2- **ضعف التحكم في الإدارة:**

يظهر هذا العنصر عند واحد أو أكثر من الحالات الآتية:

- سوء التنظيم الداخلي للبنوك؛
- تطبيق إجراءات غير ملائمة مع الأوضاع؛
- التهاون في المطالبة بالضمانات والتأمينات للعقود المبرمة؛
- ضعف المبررات التي تدعم اختيار القرض؛
- عجز نظام المعلوماتية في تحقيق أهداف البنك؛
- تغطية متأخرة للقروض؛
- عدم فعالية نظام المعلومات ومراقبة التسيير؛
- سوء تسيير المحفظة المالية للبنك.

ثانيا: تقييم مخاطر القروض

لتقييم مخاطر القروض من طرف البنوك يجب عليها البحث عن الأسباب التي تؤدي إلى عملية مخاطر منح القروض، وتتمثل هذه الأسباب في الآتي:[1]

- سوء تقييم لنوعية القروض الممنوحة؛
- تقدير خاطئ للمؤونات المخصصة لتغطية القرض؛
- عدم دقة وصحة المعلومات المسجلة في ملفات القرض؛
- تسجيل محاسبي خاطئ للعمليات.

المطلب الثالث: تحديد برنامج مهمة التدقيق

بناءاً على التقييم الأولي لنظام المراقبة الداخلية، يمكن للمدقق (المراجع) الكشف عن مواطن القوى والضعف التي من خلالها يتم تحديد نوعية ومدى اتساع الفحوص والمراقبات، وأيضا اختيار الوسائل المناسبة. وعلى أساس هذا التحديد يتحصل المدقق على برنامج التدقيق.

أولا: مفهوم برنامج التدقيق

هو عبارة عن خطة عمل المدقق التي يتبعا في مراجعة وتدقيق الدفاتر والسجلات وما تحويه من بيانات كما تحتوي هذه الخطة على الأهداف الواجب تحقيقها والخطوات التي تتخذ في سبيل تحقيق هذه الأهداف

[1] - Antoine Sardi : Audit et Inspection Bancaire, Afges, Tome 1, paris, 1993, p 343.

والوقت المحدد لانتهاء كل خطة والشخص المسؤول عن تنفيذها. كما أن هذا البرنامج يخدم عدة أغراض منها: أنه يعتبر ملخص لما يجب أن يقوم به المدقق من أعمال، وهو أيضا يعتبر تعليمات فنية تفصيلية يطلب المدقق تنفيذها من مساعديه. وعلى المدقق أخذ اعتبارات في الحساب عند تصميم برنامج المراجعة، حيث يجب عليه وضع النقاط التالية عند تصميمه لهذا البرنامج:[1]

- التقيد بنطاق عملية التدقيق (المراجعة) كاملة كانت أو جزئية، لأن لكل منها خطوات معينة كفيلة بتحقيقها؛
- مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية الموجودة بالبك، حيث أنه على ضوء درجة الكفاية يتحدد نطاق عملية التدقيق؛
- الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، لأن التدقيق وسيلة وليست غاية بحد ذاتها، فيجب أن يتيح البرنامج تلك الأهداف؛
- استخدام وسائل التدقيق التي تمكن المدقق من الحصول على أدلة وقرائن قوية؛
- إتباع طرق التدقيق التي تلائم ظروف كل حالة، فكل بنك له ظروف خاصة التي على ضوئها يقوم المدقق بإعداد برنامج المراجعة الملائم.

ثانيا: تنفيذ المراقبات

يتم تنفيذ المراقبات من خلال العناصر الآتية:

1- **مراقبة عملية التسيير:**

يمكن حصر مراقبات التسيير في الآتي:

أ- **المراقبات الاحتياطية:**

يتم من خلال هذه المراقبة مراقبة النقاط الآتية:

اختبار: **مراقبة:**

- المطالبة بثلاث ميزانيات الأخيرة للمؤسسة قبل منحها القرض. ⟸ - مستندات وملفات القرض.
- الحصول على هوية وعناوين كل زبائن البنك. ⟸ - بطاقات الزبائن واستجوابهم.
- الإجراءات الأمنية الخاصة بالصندوق أو الخزينة. ⟸ -زيارة فروع ووكالات البنك ومراقبة الصندوق.

[1]- خالد أمين عبد الله: التدقيق والرقابة في البنوك: مرجع سبق ذكره، ص ص 210-211.

ب- **المراقبات الوقائية:** تشمل النقاط الآتية:[1]

اختبار:	**مراقبة:**
- اتخاذ الضمانات الكافية قبل منح القروض.	-وجود المستندات الملحقة في ملفات القروض.
- ضرورة وجود عقود التأمين من كل الأخطار.	- المستندات الأصلية للضمان محفوظة في أماكن آمنة.
	- التحقق من ملاءمة التغطية للقروض الممنوحة.

ج- **المراقبات الكاشفة:** تشمل هذه المراقبة مراقبة العناصر الآتية:

اختبار:	**مراقبة:**
- الكشف اليومي لتجاوزات قروض الخزينة ومدتها.	- مراجعة الكشوف، ومدى استغلالها في اتخاذ القرارات.
- وجود آلات للتصوير والتسجيل لمراقبة الشبابيك.	- زيارات ميدانية للوكالات.
- جدول تواريخ لاستحقاق القروض، خاصة التي ميعاد استحقاقها تجاوز الثلاثة أشهر.	- فحص والتحقيق في ملفات أعمال البنك، ومتابعة القروض المشكوك فيه، والمنازعات.

2- **مراقبة الوظيفة المحاسبية:** هي وسيلة حقيقية للتسيير لذلك تحتاج إلى التنظيم والدقة في تطبيقاتها، ولا بد أن يتوفر المعلومات اللازمة لتحضير مختلف القواعد المالية والمحاسبية خلال الدورة، فالتحضير الصحيح لها يعطي تبريرا وتدعيما مستمرا للحسابات البنكية مع التأكيد على تطبيق صارم للمبادئ المحاسبية البنكية.

[1] - Séminaire de la banque de France : Audit Bancaire, coopers et lybrand, paris, 1996.

المبحث الخامس: منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية

سنتناول في هذا المبحث منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية

المطلب الأول: المنهج المستخدم في الدراسة الميدانية

نسعى من خلال هذه الدراسة الوصول إلى معرفة أثر استخدام أساليب المعاينة لتدقيق القوائم المالية في اتخاذ قرارات منح الائتمان بالتطبيق على عينة من الموظفين في المصالح المسؤولة عن عملية منح الائتمان في مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية بثلاث ولايات: المسيلة، برج بوعريريج، سطيف، لهذا اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع البحث لتفسيرها والوقوف على دلالتها والوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لها وتحقيق تصور أفضل وأدق للظاهرة موضوع الدراسة.

كما استخدمنا المنهج الاستقرائي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة ووصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً. ونظراً لما يتميز به هذا الأسلوب من القدرة على إتاحة المجال بشكل أفضل أمام الباحثة لاستعراض جوانب الموضوع ودراستها على أرض الواقع العملي، حتى نتمكن من الوصول إلى أحكام عامة عن طريق تصميم نتائج وأحكام خاصة بمجموعة من البنوك التجارية الجزائرية.

وقد اعتمدت الدراسة على مصدرين أساسيين في جمع البيانات هما:

1- **البيانات الثانوية:** لمعالجة الإطار النظري والمتمثلة أساسا في الكتب والمجلات والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، بالإضافة إلى البحث والإطلاع على مواقع مختلفة على شبكة الانترنت.

2- **البيانات الأولية:** لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة، حيث لجأنا إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبيان كأداة رئيسية للبحث، صمم خصيصاً لهذا الغرض ووزع على الموظفين في المصالح المسؤولة عن عملية منح الائتمان في مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية عينة الدراسة. وقمنا بجمع وتفريغ وتحليل الاستبيان باستخدام الحزمة الإحصائية (SPSS) الإصدار رقم 22، واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول إلى دلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية، ولصعوبة التوزيع على مختلف البنوك وفروعها في الجزائر فإننا إخترنا مجموعة من البنوك تكون محل الدراسة من خلال إنتقاء عشوائي لعدد من البنوك التجارية الموجودة في ثلاث ولايات هي: المسيلة، برج بوعريريج، سطيف، وقد تم إختيار هذه الولايات حتى

نتحصل على مجموعة من البنوك المتنوعة من حيث حجم النشاطات وعدد العمال، وحجم الميزانية التي تديرها البنوك.

من هذه المجموعة المنتقاة من البنوك التجارية تم توزيع الاستبيانات على كل الموظفين في المصالح المسؤولة عن عملية منح الائتمان، حيث بلغ عدد الاستبيانات الموزعة 150 استبيان موزع على 150 موظف، وقد تم إسترجاع 122 استبيان أي بنسبة إسترجاع 81,33 %، في حين بلغ عدد الاستبيانات غير المستردة 28 استبيان وهو ما يمثل نسبة 18,67 %. وكانت موزعة حسب ما يظهره الجدول رقم (30).

الجدول رقم (30): عينة الدراسة وعدد الاستبيانات الموزعة والمسترجعة

البنوك		الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المسترجعة	الاستبيانات غير المستردة
المسيلة	العدد	52	40	12
	النسبة	34,67	26,67	8
برج بوعريريج	العدد	49	41	8
	النسبة	32,67	27,33	5,33
سطيف	العدد	49	41	8
	النسبة	32,66	27,33	5,33
المجموع	العدد	150	122	28
	النسبة	100	81,33	18,67

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الاستبيان.

من الجدول رقم (30) نلاحظ أن البنوك المتواجدة بالولايات الثلاثة التي وزعت عليها الاستبيانات كانت متقاربة فبالنسبة لولاية المسيلة تم انتقاء 5 بنوك عامة وبنك خاص (BADR)، (CPA)، (BDL)، (BNA)، (BEA)، بنك باريبي، وزعت الاستبيانات على الموظفين في المصالح المسؤولة عن عملية منح الائتمان وعددها 52 استبيان استرجعت منها 40 وهو ما يمثل نسبة 26,67% في حين بلغ عدد الاستبيانات غير المستردة 12 استبيان وهو ما يمثل نسبة 8 %. أما البنوك في ولاية برج بوعريريج فقد تم انتقاء 5 بنوك عامة و3 بنوك خاصة (BADR)، (CPA)، (BDL)، (BNA)، (BEA)، بنك ناتيكسي، بنك باريبي، بنك سوسيتي جنرال، وبلغ عدد الاستبيانات الموزعة 49 استبيان تم استرجاع 41 استبيان أي ما نسبته 27,33% في حين بلغ عدد الاستبيانات غير المستردة 8 استبيانات وهو ما يمثل نسبة 5,33 %. في حين تم انتقاء البنوك في ولاية سطيف 5 بنوك عامة و3 بنوك خاصة (BADR)، (CPA)، (BDL)، (BNA)، (BEA)، بنك ناتيكسي، بنك باريبي، بنك سوسيتي جنرال وبلغ عدد الاستبيانات الموزعة في هذه الولاية 49 استبيان حيث تم استرجاع 41 استبيان وهو ما يمثل نسبة 27,33%، وبلغ عدد الاستبيانات غير المستردة 8 استبيانات أي ما نسبته 5,33%.

بعد فحص الاستبيانات تبين أن لا حاجة لاستبعاد أي منها وذلك لتحقق الشروط المطلوبة للإجابة على تلك الاستبيانات، وبذلك يكون عدد الاستبيانات القابلة للدراسة 122 استبيان كما هو موضح في الجدول رقم (30).

المطلب الثالث: تصميم الاستبيان والأساليب الإحصائية المستخدمة

إعتمدنا في هذه الدراسة على الاستبيان كأداة أساسية لجمع المعلومات ومن ثم إمكانية تفريغها ومعالجتها للخروج ببعض الإجابات.

أولا: تصميم الاستبيان

لتحقيق أهداف الدراسة قمنا بتطوير وإعداد استبيان الدراسة مستفيدين من الدراسات السابقة في هذا المجال والإطار النظري للدراسة، وقد تكون هذا الاستبيان من جزأين هما:

الجزء الأول: يتعلق هذا الجزء بالمعلومات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة، حيث تضمنت المعلومات الآتية: الجنس المستوى العلمي، الخبرة، التخصص، تلقي التدريب.

الجزء الثاني: يحتوي هذا الجزء على محاور الدراسة الأساسية المتعلقة بأثر استخدام أساليب المعاينة لتدقيق القوائم المالية في اتخاذ قرارات منح الائتمان، وقد تم تقسيمه إلى أربع محاور كالآتي:

1- **المحور الأول:** يتعلق هذا المحور بالإجابة على الفرضية الأولى المتمثلة في التأثير الإيجابي للقوائم المالية المدققة في صنع قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية، وبلغت فقراتها من 1 إلى 15 فقرة.

2- **المحور الثاني:** يتعلق هذا المحور بالفرضية الثانية والخاصة بالإجابة على التأثير الإيجابي عند استخدام التحليل المالي في صنع قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية، وبلغت فقراتها من 16 إلى 31 فقرة.

3- **المحور الثالث:** يتعلق بالفرضية الثالثة والخاصة بالإجابة على التأثير الإيجابي عند استخدام أسلوب التدقيق في صنع قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية، حيث بلغت فقراتها من 32 إلى 46 فقرة.

4- **المحور الرابع:** يتعلق بالإجابة على الفرضية الرابعة المتمثلة في أن تطبيق أساليب المعاينة في تدقيق القوائم المالية له أثر إيجابي في قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية، وبلغ عدد فقراتها من 47 إلى 59 فقرة.

وقد استخدم مقياس ليكرت الخماسي، لأنه يعتبر من أكثر المقاييس استخداماً لقياس الآراء والتوجهات وهذا بالنظر لسهولة فهمه وتوازن درجاته، حيث يعبر الأفراد المجيبون عن موافقتهم على كل عبارة من العبارات التي يحتويها الاستبيان وفق خمس درجات موضحة في الجدول رقم (31) الآتي.

الجدول رقم (31): درجات مقياس ليكرت الخماسي

التصنيف	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: محفوظ جودة: التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام SPSS، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 23.

لتحديد طول كل بعد من أبعاد مقياس ليكرت الخماسي المستخدم في محاور الدراسة تم حساب المدى الذي يساوي: 5-1=4

ثم تقسيمه على أبعاد المقياس الخمسة للحصول على طول البعد أي: $\frac{\text{المدى}}{\text{عدد الفئات}}$ أي $\frac{4}{5} = 0.8$

وعليه فإن فئات المقياس تكون على النحو الآتي:

- **فئة لا أوافق بشدة:** تتراوح درجتها بين [1- 1,80[وتدل على درجة ضعيف جداً.
- **فئة لا أوافق:** تتراوح درجتها بين [1,80 – 2,60[وتدل على درجة ضعيف.
- **فئة محايد:** تتراوح درجتها بين [2,60- 3,40[وتدل على درجة متوسط.
- **فئة أوافق:** تتراوح درجتها بين [3,40 – 4,20[وتدل على درجة مرتفعة.
- **فئة أوافق بشدة:** تتراوح درجتها بين [4,20 – 5,00] وتدل على درجة مرتفعة جداً.

ثانيا: الأساليب الإحصائية المستخدمة

بناءاً على طبيعة الدراسة وما تتطلبه من إختيار دقيق لأسلوب تحليل البيانات لاسيما الاستخدام الأمثل للأساليب الإحصائية التي تتناسب مع منهجية الدراسة وتحليل النتائج التي تم التوصل إليها، وبعد تفريغ وتحليل الاستبيان من خلال برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) الإصدار رقم 22، فقد تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية الوصفية للتعرف على خصائص وملامح تركيبة مجتمع الدراسة بشكل مبسط ومختصر في بعض الأحيان، وتتمثل هذه الأساليب في:

- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة مدى ثبات أداة الدراسة ومدى مصداقية أراء العينة؛
- قياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان عن طريق معامل الارتباط بيرسون؛
- اختبار كالمجروف-سمير نوف (1-sample K-S) للتعرف على نوع البيانات ما إذا كانت تتبع التوزيع الطبيعي أم لا؛
- التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة؛
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة؛

- اختبار t لمتوسط عينة واحدة (One Sample Test) لفرضيات الدراسة بالنسبة لفقرات الدراسة.

المطلب الرابع: ثبات وصدق الاستبيان

من هذا المطلب سنقوم بالتأكيد على صدق الاستبيان وصدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان وأيضا ثبات الاستبيان عبر الإختبارات الآتية:

أولا: ثبات الاستبيان

يتم تقدير ثبات الاستبيان على العينة الاختيارية باستخدام معامل ألفا كرونباخ، حيث أن هذه الطريقة تسعى إلى قياس معامل التباين الداخلي بين إجابات أفراد مجتمع الدراسة، وتعتبر القيمة مقبولة إحصائياً إذا بلغ معامل ألفا كرونباخ 65 % فأكثر، أما إذا كانت أقل من ذلك فإنها تعتبر ضعيفة. وهذا ما يعني أنه يستخدم بهدف التحقق من مقدار التجانس لأداة القياس كأحد المؤشرات على ثباتها ودرجة الاعتماد على فقراتها، وهو يعتبر من أكثر الأساليب استخداماً للتأكد من درجة التجانس والاتساق الداخلي للأداة المستخدمة في الدراسة. وقد تم التحقق من ثبات استبيان الدراسة باستخدام معامل ألفا كرونباخ، وهذا ما يظهره الجدول رقم (32) الآتي:

الجدول رقم (32): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات محاور الدراسة

المحور	العنوان	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	الثبات[1]
1	تؤثر القوائم المالية المدققة إيجابيا في صنع قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة	15	0,655	0,809
2	يؤثر استخدام التحليل المالي إيجابيا في صنع قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة	16	0,731	0,854
3	يؤثر استخدام أسلوب التدقيق إيجابيا في صنع قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة	15	0,743	0,861
4	لتطبيق أساليب المعاينة في تدقيق القوائم المالية أثر إيجابي في قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية	13	0,671	0,819
	مجموع المحاور	59	0,770	0,877

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS لإصدار رقم: 22.

وفق الجدول رقم (32) المعبر عن قياس ثبات الاستبيان بناءاً على حساب معامل ألفا كرونباخ فإنه بلغ بالنسبة لمحاور الاستبيان ككل 0,770 وهو يدل على أن قيمة الثبات جيدة، في حين بلغ معامل ألفا كرونباخ لمحاور الاستبيان ما بين 0,655، 0,743 وهي معاملات مقبولة.

أما بالنسبة لمقياس الثبات الذي يمثل الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ فقد بلغ بالنسبة لمحاور الاستبيان ككل ما نسبته 87,7 % أي أن درجة الصدق لأداة القياس عالية، في حين بلغ مقياس الصدق للمحور الأول

[1]- الثبات = الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ.

80,9 % أما المحور الثاني فقد بلغ 85,4 %، والمحور الثالث 86,1 %، أما المحور الأخير فقد بلغ 81,9 %. هذا يدل على أن الاستبيان ومحاوره صادقة لقياس ما وضعت لقياسه، مما يظهر صلاحية الاستبيان للتحليل وتفسير نتائج الدراسة وإختبار فرضياتها.

ثانيا: صدق الاستبيان

يقصد بصدق أداة الدراسة أن تقيس فقرات الاستبيان ما وضعت لقياسه، وقد قمنا بالتأكد من صدق الاستبيان من خلال الصدق الظاهري للاستبيان (صدق المحكمين)، وصدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان.

1- **الصدق الظاهري للاستبيان (صدق المحكمين)**: قمنا بعرض أسئلة الاستبيان على مجموعة من المحكمين المختصين بهدف التأكد من صدق أداة الدراسة، كما تم تعديل أسئلة الاستبيان وفق توجيهات ونصائح المحكمين كما يوضحه الملحق رقم (06)، وبذلك تم صياغة الاستبيان في صورته النهائية كما هو موضح في الملحق رقم (07).

2- **صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان:** تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة البالغ حجمها 122 مفردة وذلك بحساب معامل الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له وهذا بالنسبة للمحاور الأربعة التي يتشكل منها الاستبيان كالآتي:

أ- **الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول:** تؤثر القوائم المالية المدققة إيجابيا في صنع قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة، والذي يوضحه الجدول رقم (33) الآتي:

الجدول رقم (33): الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول

الرقم	العبارات	معامل الارتباط	Sig
01	تفرض القوانين الداخلية للبنك على استخدام القوائم المالية لصنع قرار منح الائتمان	0,202	0,026
02	لدى البنك نظام معلومات يلبي احتياجاته	0,256	0,004
03	تعطي إدارة البنك الاهتمام الأكبر لتحليل القوائم المالية	0,436	0,000
04	يستخدم البنك جدول الميزانية المالية لتحديد وضعية المؤسسة المقترضة	0,577	0,000
05	يستخدم البنك جدول حساب النتيجة لتحديد الأرباح للمؤسسة المقترضة	0,609	0,000
06	يستخدم البنك جدول التدفقات النقدية لتحديد رصيد البنك في المؤسسة المقترضة	0,320	0,000
07	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على القوائم المالية التقديرية	0,479	0,000
08	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على شفافية البيانات المالية	0,396	0,000
09	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على الضمانات العينية المقدمة	0,478	0,000
10	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على تقييم الضمانات العينية	0,461	0,000
11	يتم مراعاة الطرق المحاسبية المستخدمة عند تحليل القوائم المالية لغرض منح الائتمان	0,347	0,000

12	يقل الاعتماد على القوائم المالية عند توافر ضمانات عينية كبيرة المقدمة	0,554	0,000
13	يقل الاعتماد على القوائم المالية بزيادة ثقة البنك في المؤسسة المقترضة	0,305	0,001
14	يزداد الاعتماد على القوائم المالية بزيادة حجم الائتمان الممنوح	0,331	0,000
15	سوء استخدام القوائم المالية يؤدي إلى ارتفاع الديون المتعثرة	0,612	0,000

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS لإصدار رقم: 22.

يبين الجدول رقم (33) أن الفقرات المتعلقة بالمحور الأول والخاص بدراسة التأثير الإيجابي للقوائم المالية المدققة في صنع قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة، أنها تتمتع بمعاملات ارتباط موجبة ودالة إحصائيا، حيث أن قيمة معامل الارتباط تراوحت بين (0,202-0,612) وجميعها أكبر من قيمة معامل الارتباط الجدولية التي تساوي 0,150 مما يدل على أن المحور الأول يتمتع بمعامل صدق عال، كما أن القيمة الاحتمالية sig لكل فقرة أقل من مستوى المعنوية 0,05 وبالتالي معاملات الارتباط دالة إحصائية عند α=5%.

ب- **الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني**: يؤثر استخدام التحليل المالي إيجابيا في صنع قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة، الذي يوضحه الجدول رقم (34) الآتي:

الجدول رقم (34): الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني

الرقم	العبارات	معامل الارتباط	Sig
16	يستخدم البنك التحليل الأفقي في صنع قرار منح الائتمان	0,412	0,000
17	يستخدم البنك التحليل العمودي في صنع قرار منح الائتمان	0,425	0,000
18	يستخدم البنك النسب المالية في صنع قرار منح الائتمان	0,471	0,000
19	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على نسب السيولة	0,589	0,000
20	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على نسب النشاط	0,468	0,000
21	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على نسب الربحية	0,517	0,000
22	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على نسب المديونية	0,492	0,000
23	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على نسب المردودية	0,544	0,000
24	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على مؤشرات التوازن المالي	0,432	0,000
25	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على درجة الالتزام الجبائي في عملية التسديد	0,485	0,000
26	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على مقارنة المؤشرات المالية لنشاط المؤسسة المقترضة	0,611	0,000
27	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على توافر رأس المال الكافي لإدارة نشاط المؤسسة المقترضة	0,374	0,000
28	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على وجود توازن بين مكونات الهيكل التمويلي لنشاط المؤسسة المقترضة	0,418	0,000
29	يستخدم البنك نظام آلي للقيام بالتحليل المالي عند صنع قرار منح الائتمان	0,272	0,002
30	يتأثر استخدام النسب المالية في تحليل القوائم المالية بحجم المعلومات المتوفرة عن المؤسسة	0,477	0,000

	المقترضة		
31	يجد الموظف صعوبة في تحليل القوائم المالية للمؤسسة المقترضة	0,350	0,000

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS لإصدار رقم: 22.

يظهر الجدول رقم (34) أن الفقرات المتعلقة بالمحور الثاني والخاص بدراسة التأثير الإيجابي عند استخدام التحليل المالي في صنع قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة، أنها تتمتع بمعاملات ارتباط موجبة ودالة إحصائياً، حيث أن القيمة الاحتمالية sig لكل فقرة أقل من 0,05 أي أن معاملات الارتباط دالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05، كما أن قيمة معامل الارتباط تتراوح بين (0,272-0.611) وجميعها أكبر من قيمة معامل الارتباط الجدولية التي تساوي 0,150 وبذلك فهي تتمتع بمعامل صدق عال.

ج- **الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث:** يؤثر استخدام أسلوب التدقيق إيجابيا في صنع قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة، والذي يوضحه الجدول رقم (35) الآتي:

الجدول رقم (35): الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث

الرقم	العبارات	معامل الارتباط	Sig
32	يستخدم البنك التدقيق في صنع قرار منح الائتمان	0,500	0,000
33	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على تقارير التدقيق	0,466	0,000
34	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على توفر المعرفة المتخصصة في مجال المحاسبة والتدقيق	0,556	0,000
35	يعتبر التدقيق نوع من الإجراءات الرقابية	0,418	0,000
36	تساعد المعايير الدولية للتدقيق في تحسين أداء المدقق	0,522	0,000
37	يعتبر أسلوب التدقيق المتبع فعال لتقييم نظام الرقابة الداخلية	0,543	0,000
38	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على الإجراءات الرقابية الموثقة والمطبقة	0,455	0,000
39	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على مصداقية القوائم المالية المدققة	0,359	0,000
40	يتم تصميم برنامج التدقيق لاختيار نقاط الرقابة الموضوعة بشكل يتوافق مع عملية منح الائتمان	0,342	0,000
41	تساهم الرقابة الداخلية في التقليل من حجم المخاطر الناتجة عن عدم تسديد المؤسسة المقترضة للائتمان الممنوح له	0,407	0,000
42	يؤثر عدم تطبيق أسلوب التدقيق في اتخاذ القرار الرشيد لمنح الائتمان	0,322	0,000
43	يتم اختيار عينات التدقيق بناء على كفاءة الرقابة الداخلية في منع اكتشاف الأخطاء	0,587	0,000
44	يتم اختيار عينات التدقيق بناء على صعوبة الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة	0,427	0,000
45	يتم تحديد حجم العينة بناء على ارتفاع مستوى الأهمية النسبية للعنصر محل التدقيق	0,650	0,000
46	يتم اختيار عينات التدقيق بناء على كفاءة المدقق	0,547	0,000

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS لإصدار رقم: 22.

نلاحظ من الجدول رقم (35) أن الفقرات المتعلقة بالمحور الثالث والخاص بدراسة التأثير الإيجابي عند استخدام أسلوب التدقيق في صنع قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة، أنها دالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05، حيث أن القيمة الاحتمالية sig لكل فقرة أقل من 0,05، وقيمة معامل الارتباط تتراوح بين (0,322-0,587) وهي موجبة وجميعها أكبر من قيمة معامل الارتباط الجدولية التي تساوي 0,150 وهذا ما يدل على أن فقرات المحور الثالث تتمتع بمعامل صدق مقبولة.

د- **الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع:** لتطبيق أساليب المعاينة في تدقيق القوائم المالية أثر إيجابي في قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة الذي يوضحه الجدول رقم (36) الآتي:

الجدول رقم (36): الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع

الرقم	العبارات	معامل الارتباط	Sig
47	تخفيض المخاطر إلى أدنى حد ممكن في عملية التدقيق	0,324	0,000
48	فهم عمليات المؤسسة محل التدقيق	0,575	0,000
49	التقليل من الوقت والجهد اللازمين لعملية التدقيق	0,493	0,000
50	اختيار حجم عينة عملية التدقيق المناسبة	0,226	0,012
51	التعرف على أرصدة غير العادية	0,406	0,000
52	التنبؤ بأرصدة بعض الحسابات لمقارنتها مع الأرصدة الفعلية	0,264	0,003
53	التقليل من اختبارات التدقيق الأخرى	0,632	0,000
54	تحديد العناصر التي تتطلب المزيد من الفحص والمراقبة	0,471	0,000
55	تعزيز النتائج المتوصل إليها من إجراءات التدقيق الأخرى	0,356	0,000
56	مساعدة المدقق في الحصول على أدلة إثبات واكتشاف الأخطاء والغش	0,455	0,000
57	تحديد مدى الاختبارات للعمليات والأرصدة	0,424	0,000
58	القيام بفحص إجمالي للمعلومات المالية	0,558	0,000
59	تخفيض تكاليف أداء عملية التدقيق	0,565	0,000

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS لإصدار رقم: 22.

من الجدول رقم (36) يتضح أن الفقرات المتعلقة بالمحور الرابع والخاص بدراسة أن تطبيق أساليب المعاينة في تدقيق القوائم المالية له أثر إيجابي في قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة، أنها تتمتع بمعاملات ارتباط موجبة ودالة إحصائياً، فقد تراوحت معاملات الارتباط بين (0,226-0,632) وهي أكبر من قيمة معامل الارتباط الجدولية التي تساوي 0,150، كما أن القيمة الاحتمالية sig لكل فقرة أقل من مستوى المعنوية 0,05، هذا ما يدل على أن فقرات المحور الرابع يتمتع بصدق مقبول.

3- **صدق الاتساق البنائي لأداة الدراسة:** يقيس مدى تحقق الأهداف التي تسعى الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل محور من محاور أداة الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان، وهذا ما يظهره الجدول رقم (37) الآتي:

الجدول رقم (37): صدق الاتساق البنائي لأداة الدراسة

المحور	العنوان	معامل الارتباط	Sig
1	تؤثر القوائم المالية المدققة إيجابيا في صنع قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة	0,569	0,000
2	يؤثر استخدام التحليل المالي إيجابيا في صنع قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة	0,707	0,000
3	يؤثر استخدام أسلوب التدقيق إيجابيا في صنع قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة	0,419	0,000
4	لتطبيق أساليب المعاينة في تدقيق القوائم المالية أثر إيجابي في قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية	0,685	0,000

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS لإصدار رقم: 22.

نلاحظ من الجدول رقم (37) أن معامل الارتباط لجميع محاور أداة الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0,05، حيث أن القيمة الاحتمالية sig لكل محور أقل من 0,05 وقيمة معامل الارتباط تتراوح بين (0,419-0,707) وجميعها أكبر من قيمة معامل الارتباط الجدولية التي تساوي 0,150، ولهذا فإن جميع محاور أداة الدراسة تتمتع بمعامل صدق جيد.

ثالثا: اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كالمجروف-سمير نوف)

قمنا باختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا باستخدام اختبار كالمجروف-سمير نوف للمحاور الأربعة. وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (38) الآتي:

الجدول رقم (38): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (K-S)

المحور	العنوان	عدد العبارات	(K-S)	Sig
1	تؤثر القوائم المالية المدققة إيجابيا في صنع قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة	15	0,076	0,077
2	يؤثر استخدام التحليل المالي إيجابيا في صنع قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة	16	0,079	0,060
3	يؤثر استخدام أسلوب التدقيق إيجابيا في صنع قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة	15	0,080	0,055

4	لتطبيق أساليب المعاينة في تدقيق القوائم المالية أثر إيجابي في قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية	13	0,077	0,075

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS إصدار رقم: 22.

من نتائج الجدول رقم (38) نلاحظ أنه باستخدام اختبار كالجروف-سمير نوف تبين أن القيمة الاحتمالية sig أكبر من مستوى المعنوية 0,05 لجميع محاور الدراسة، كما أن قيمة الاختبار (K-S) أقل من الواحد الصحيح. مما يدل على أن البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي، وهذا يؤدي إلى حساب المتوسط الحسابي واختبار الفرضيات باستخدام الاختبارات المعلمية.

المطلب الخامس: تحليل خصائص أفراد عينة الدراسة

في هذا العنصر سيتم عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالمعلومات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة وفق العناصر التي وردت في الجزء الأول للاستبيان كالآتي:

1- الجنس:

الجدول رقم (39): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	ذكر	أنثى	المجموع
التكرار	75	47	122
النسبة %	61,50	38,50	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات spss لإصدار رقم: 22.

نلاحظ من الجدول رقم (39) أن عدد الذكور بلغ 75 فرد أي ما نسبته 61,50 %، في حين بلغ عدد الإناث 47 مفردة بنسبة 38,50 %، أي أن فئة الذكور هي الغالبة في المصالح المسؤولة عن عملية منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة، وهذا راجع إلى طبيعة العمل في هذه المصالح ونقص الفرص المتاحة أما الإناث لشغل مناصب في المصالح المسؤولة عن عملية منح الائتمان.

2- المستوى العلمي:

الجدول رقم (40): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى العلمي

المستوى العلمي	ثانوي	جامعي	دبلوم مهني	المجموع
التكرار	7	83	32	122
النسبة %	5,70	68,00	26,20	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات spss لإصدار رقم: 22.

من الجدول رقم (40) يتبين لنا أن الأغلبية الساحقة من أفراد عينة الدراسة هم حملة الشهادات الجامعية بنسبة 68 %، تليها الأفراد الذين يحملون دبلوم مهني بنسبة 26,20 %، في حين بلغت نسبة من هم دون المستوى الجامعي 5,70 %. هذا ما يظهر أن البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة تعتمد على الفئات ذات المستوى الجامعي ولهذا فإن الموظفين في المصالح المسؤولة عن عملية منح الائتمان لديهم مؤهلات علمية تضمن لهم سير العمل جيدا ومواكبة التطورات الحديثة والمساهمة في تحقيق التنمية الوطنية.

3- الخبرة:

الجدول رقم (41): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة

عدد السنوات	أقل من 5 سنوات	من 5-10 سنة	من 11-16 سنة	أكثر من 16 سنة	المجموع
التكرار	48	36	27	11	122
النسبة %	39,30	29,50	22,10	9,00	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات spss لإصدار رقم: 22.

وفق الجدول رقم (41) المعبر عن توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية فإن أغلبية أفراد عينة الدراسة وما نسبته 39,30 % تمركزت خبرتهم المهنية أقل من 5 سنوات، تليها نسبة 29,50 % الذين تتراوح خبرتهم من 5 إلى 10 سنوات، ثم ما نسبته 22,10 % للذين لديهم خبرة من 11 إلى 16 سنة، أما النسبة الأخيرة التي تمثل 9% فكانت للأفراد الذين تزيد خبرتهم عن 16 سنة. وهذا ما يفسر أن البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة لا تتمتع بعدد كبير من الموظفين المسؤولين عن عملية منح الائتمان بخبرة معتبرة في هذا المجال، ولكن هذا لا يمنع أن لديها عدد معتبر من الموظفين الذين يتمتعون بخبرة معتبرة في مجال عملية منح الائتمان، وفي كلتا الحالتين فإنه يوجد القابلية والقدرة على تحسين الأداء من خلال التكوين والتطوير.

4- التخصص:

الجدول رقم (42): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص

التخصص	إدارة أعمال	محاسبة	مالية	أخرى	المجموع
التكرار	12	40	33	37	122
النسبة %	9,80	32,80	27,00	30,30	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات spss لإصدار رقم: 22.

من خلال الجدول رقم (42) يتضح لنا أن تخصص المحاسبة تحتل المرتبة الأولى بنسبة 32,80 % من مجموع إجابات أفراد عينة الدراسة، ثم يليها تخصصات أخرى بنسبة 30,30 % (إقتصاد، تسويق، تجارة دولية) ويليها تخصص المالية بنسبة 27,00% وأخيرا إدارة أعمال بنسبة 9,80 %. وهو ما يوضح أن هذه المصالح تسير

من طرف موظفين في مجال الاختصاص، وهذا حتى يتم تحسين أدائه في هذا المجال ويكون بإمكانية الموظفين مواكبة التغيرات الحاصلة في بيئة القطاع البنكي.

5- التدريب:

الجدول رقم (43): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب تلقي التدريب

الإجابة	نعم	لا	المجموع
التكرار	62	60	122
النسبة %	50,80	49,20	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات spss لإصدار رقم: 22.

يظهر الجدول رقم (43) الخاص بتوزيع أفراد عينة الدراسة وفق تلقي التدريب أن هناك شبه تساوي في إجابات الأفراد عن تلقي التدريب، حيث بلغت ما نسبته 50,80 % من الأفراد الذين أجابوا بـ نعم أي أن هناك 60 فرد في البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة تلقوا تدريب، في حين بلغت نسبة الإجابة بـ لا 49,20 % أي أن هناك 60 فرد لم يتلقى تدريب. وهذا ما يبين أن هناك دورات تدريبية ولكنها غير كافية، إذ لا تمس أغلب أفراد عينة الدراسة.

المبحث السادس: تحليل نتائج واختبار فرضيات الدراسة

سنحاول في هذا المبحث التعرف على إجابات أفراد عينة الدراسة حول أسئلة المحاور المكونة للاستبيان وتحليلها وربط هذه النتائج مع تساؤلات الدراسة وأهدافها.

المطلب الأول: فرضيات الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

H_{01}: لا تؤثر القوائم المالية المدققة إيجابيا في صنع قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية.

H_{11}: تؤثر القوائم المالية المدققة إيجابيا في صنع قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية.

H_{02}: لا يؤثر استخدام التحليل المالي إيجابيا في صنع قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية.

H_{12}: يؤثر استخدام التحليل المالي إيجابيا في صنع قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية.

H_{03}: لا يؤثر استخدام أسلوب التدقيق إيجابيا في صنع قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية.

H_{13}: يؤثر استخدام أسلوب التدقيق إيجابيا في صنع قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية.

H_{04}: لتطبيق أساليب المعاينة في تدقيق القوائم المالية أثر سلبي في قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية.

H_{14}: لتطبيق أساليب المعاينة في تدقيق القوائم المالية أثر إيجابي في قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية.

المطلب الثاني: تحليل نتائج فقرات الاستبيان

سنحاول في هذا المطلب تحليل كل محور على حدا من خلال مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

أولا: تحليل نتائج فقرات المحور الأول

كانت نتائج فقرات المحور الأول والخاص بالفرضية الأولى المتمثلة في التأثير الإيجابي للقوائم المالية المدققة في صنع قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة ممثلة في الجدول رقم (44) الآتي:

الجدول رقم (44): نتائج تحليل فقرات المحور الأول

الرقم	العبارات		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار t	Sig	الدرجة	الترتيب
01	تفرض القوانين الداخلية للبنك على استخدام القوائم المالية لصنع قرار منح الائتمان	ت	24	70	22	6	0	3,918	0,756	7,56	0,000	مرتفعة	09
		%	19,7	57,4	18,0	4,9	0						
02	لدى البنك نظام معلومات يلبي احتياجاته	ت	36	67	18	1	0	4,131	0,679	11,88	0,000	مرتفعة	05
		%	29,5	54,9	14,8	0,8	0						
03	تعطي إدارة البنك الاهتمام الأكبر لتحليل القوائم المالية	ت	21	77	22	2	0	3,959	0,647	9,53	0,000	مرتفعة	07
		%	17,2	63,1	18,0	1,6	0						
04	يستخدم البنك جدول الميزانية المالية لتحديد وضعية المؤسسة المقترضة	ت	58	63	1	0	0	4,467	0,517	22,79	0,000	مرتفعة جدا	02
		%	47,5	51,6	0,8	0	0						
05	يستخدم البنك جدول حساب النتيجة لتحديد الأرباح للمؤسسة المقترضة	ت	17	81	24	0	0	3,942	0,579	10 ,34	0,000	مرتفعة	08
		%	13,9	66,4	19,7	0	0						
06	يستخدم البنك جدول التدفقات النقدية لتحديد رصيد البنك في المؤسسة المقترضة	ت	3	72	33	13	1	3,516	0,752	1,70	0,090	مرتفعة	13
		%	2,5	59,0	27,0	10,7	0,8						
07	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على القوائم المالية التقديرية	ت	15	62	30	15	0	3,631	0,854	2,98	0,003	مرتفعة	12
		%	12,3	50,8	24,6	12,3	0						
08	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على شفافية البيانات المالية	ت	42	61	17	2	0	4,172	0,723	11,78	0,000	مرتفعة	04
		%	34,4	50,0	13,9	1,6	0						
09	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على الضمانات العينية المقدمة	ت	70	48	4	0	0	4,541	0,562	22,40	0,000	مرتفعة جدا	01
		%	57,4	39,3	3,3	0	0						
10	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على تقييم الضمانات العينية	ت	17	86	16	3	0	3,959	0,608	10,14	0,000	مرتفعة	06
		%	13,9	70,5	13,1	2,5	0						
11	يتم مراعاة الطرق المحاسبية المستخدمة عند تحليل القوائم المالية لغرض منح الائتمان	ت	4	83	32	3	0	3,721	0,564	6,29	0,000	مرتفعة	11
		%	3,3	68,0	26,2	2,5	0						
12	يقل الاعتماد على القوائم المالية عند توافر ضمانات عينية كبيرة المقدمة	ت	9	26	44	40	3	2,983	0,970	-4,73	0,000	متوسطة	15
		%	7,4	21,3	36,1	32,8	2,5						

13	يقل الاعتماد على القوائم المالية بزيادة ثقة البنك في المؤسسة المقترضة	ت	1	47	41	31	2	3,114	0,854	3,68	0,000	متوسطة	14
		%	0,8	38,5	33,6	25,4	1,6						
14	يزداد الاعتماد على القوائم المالية بزيادة حجم الائتمان الممنوح	ت	11	83	24	4	0	3,827	0,625	7,55	0,000	مرتفعة	10
		%	9,0	68,0	19,7	3,3	0						
15	سوء استخدام القوائم المالية يؤدي إلى ارتفاع الديون المتعثرة	ت	38	72	10	1	1	4,188	0,684	12,72	0,000	مرتفعة	03
		%	31,1	59,0	8,2	0,8	0,8						
	مجموع المحور							3,871	0,291	17,88	0,000	مرتفعة	

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS لإصدار رقم: 22.

من نتائج الجدول رقم (44) نلاحظ بأن أغلبية إجابات أفراد عينة الدراسة تتجه نحو الموافقة على فقرات الاستبيان بالنسبة للمحور الأول والخاص بالإجابة على السؤال حول التأثير الإيجابي للقوائم المالية المدققة في صنع قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة، وقد دل على ذلك المتوسط الحسابي العام لفقرات المحور الأول الذي بلغ 3,871 وقيمة الانحراف المعياري للمحور الأول التي أقل من الواحد حيث قدر بـ 0,291. بالإضافة إلى ذلك فإن قيمة اختبار t للمحور الأول دال إحصائياً وذلك لأن القيمة الاحتمالية sig أقل من 0,05. ومنه يمكن تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة بالترتيب التنازلي حسب المتوسط الحسابي.

- **احتلت الفقرة رقم (09) المرتبة الأولى**: حيث ما نسبته 57,4 % من إجابات أفراد العينة عبروا عن الموافقة بشدة على أن صنع قرار منح الائتمان يعتمد على الضمانات العينية المقدمة، وهو ما يتجسد في النتائج المتمثلة في المتوسط الحسابي الذي بلغ 4,541 وانحراف معياري 0,562، بالإضافة إلى ذلك فإن القيمة الاحتمالية sig بلغت (0,000) التي هي أقل من 0,05. ولهذا يمكن القول أنه لاتخاذ قرار سليم حول منح الائتمان يجب على البنك أن يأخذ احتياطاته من عدم تسديد مبلغ الائتمان من خلال تقديم ضمانات عينة من طرف المؤسسة المقترضة.
- **الفقرة رقم (04)**: احتلت هذه الفقرة المرتبة الثانية، حيث ما نسبته 51,6 % من إجابات أفراد العينة عبروا عن الموافقة على أن البنك يستخدم جدول الميزانية المالية لتحديد وضعية المؤسسة المقترضة، وهو ما يتجسد في النتائج المتمثلة في المتوسط الحسابي الذي بلغ 4,467 وانحراف معياري 0,517 عند مستوى معنوية (0,000) التي هي أقل من 0,05. هذا ما يدل على أن البنك يعتمد عند الدراسة المالية لملف الائتمان على جدول الميزانية المالية لتحديد وضعية المؤسسة المقترضة حول إمكانية تسديد مبلغ الائتمان في تاريخ الاستحقاق.
- **الفقرة رقم (15)**: احتلت المرتبة الثالثة، فقد بلغت نسبة الموافقة على هذه الفقرة 59 % من أفراد العينة الذين أجابوا على أن سوء استخدام القوائم المالية يؤدي إلى ارتفاع الديون المتعثرة، وكان المتوسط الحسابي لهذه الفقرة

مرتفعة وذو دلالة على موافقة أفراد العينة، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4,188 وانحراف معياري 0,684 عند مستوى معنوية (0,000) التي هي أقل من 0,05. من هنا يمكن القول أن الاستخدام غير الجيد للقوائم المالية يؤدي إلى ارتفاع الديون المتعثرة بسبب نقص البيانات المالية عن الوضعية المالية للمؤسسة المقترضة.

- **الفقرة رقم (08)**: جاءت في المرتبة الرابعة، ووفقا لإجابات أفراد العينة فإن 50 % موافقون و34,4 % موافقون بشدة و13,9 % التزموا الحياد على أن صنع قرار منح الائتمان يعتمد على شفافية البيانات المالية لأن أي معلومة مقدمة للبنك حول المؤسسة المقترضة يجب أن تكون ذات مصداقية لمعرفة وضعية هذه المؤسسة المقترضة، وهو ما يتجسد في النتائج المتمثلة في المتوسط الحساب الذي دل على موافقة أفراد العينة حيث قدر بـ 4,172 وانحراف معياري 0,723 عند مستوى معنوية (0,000) التي هي أقل من 0,05.
- **الفقرة رقم (02)**: احتلت المرتبة الخامسة، حيث يتبين من إجابات أفراد العينة أن ما نسبته 54,9 % عبروا عن الموافقة على أن لدى البنك نظام معلومات يلبي احتياجاته، لأن تطبيق نظام المعلومات يساعد البنك في تلبية احتياجاته من أجل مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة. وتشير قيمة المتوسط الحسابي على أن أفراد العينة متفقة بدرجة مرتفعة على ذلك، حيث بلغت قيمته 4,131 وانحراف معياري 0,679 عند مستوى معنوية (0,000) التي هي أقل من 0,05.
- **الفقرة رقم (10)**: جاءت في المرتبة السادسة، كما يظهر في النتائج أن أغلبية أفراد العينة من خلال إجاباتهم التي بلغت نسبة الموافقة عليها 70,5 % أن صنع قرار منح الائتمان يعتمد على تقييم الضمانات العينية ويؤكد ذلك قيمة المتوسط الحسابي الذي قدر بـ 3,959 وهو مؤشر عال وانحراف معياري 0,608 عند مستوى معنوية (0,000) التي هي أقل من 0,05.
- **الفقرة رقم (03)**: احتلت هذه الفقرة المرتبة السابعة، حيث بلغت ما نسبته 63,1 % من إجابات أفراد العينة عبروا عن الموافقة و18 % التزموا الحياد و17,2 % وافقوا بشدة، وبمتوسط حسابي قدره 3,959 يدعم رأي الموافقون على محتوى الفقرة وبانحراف معياري 0,647 عند مستوى معنوية (0,000) التي هي أقل من 0,05 على أن إدارة البنك تعطي الاهتمام الأكبر لتحليل القوائم المالية.
- **الفقرة رقم (05)**: جاءت في المرتبة الثامنة، بمتوسط حسابي بلغ 3,942 وانحراف معياري 0,579 عند مستوى معنوية (0,000) التي هي أقل من 0,05، كما تشير نتائج إجابات أفراد العينة لهذه الفقرة بالموافقة بنسبة 66,4 % ونسبة 19,7 % التزموا الحياد و13,9 % من وافقوا بشدة على أن البنك يستخدم جدول حساب النتيجة لتحديد الأرباح للمؤسسة المقترضة. هذا ما يدل على أن البنك عند صنع قرار منح الائتمان

فإنه يعتمد على تحليل جدول حساب النتيجة للمؤسسة المقترضة من أجل معرفة المؤسسة ما إذا كانت تحقق أرباح أو خسائر.

- **الفقرة رقم (01)**: احتلت المرتبة التاسعة، حيث كانت إجابات أفراد العينة بالموافقة على هذه الفقرة بنسبة 57,4 % ونسبة من وافقوا بشدة 19,7 %، أما من التزموا الحياد بنسبة 18 % ونسبة 4,9 % من رفضوا على أن البنك له قوانين داخلية تلزمه على استخدام القوائم المالية لصنع قرار منح الائتمان، وهو ما يتجسد في النتائج المتمثلة في المتوسط الحسابي الذي دل على الموافقة العالية على ذلك، حيث بلغت قيمته 3,918 وانحراف معياري 0,756 عند مستوى معنوية (0,000) التي هي أقل من مستوى المعنوية 0,05.
- **الفقرة رقم (14)**: جاءت في المرتبة العاشرة، بمتوسط حسابي بلغ 3,827 وانحراف معياري 0,625، والقيمة الاحتمالية sig التي بلغت (0,000) وهي أقل من 0,05، كما تشير نتائج إجابات أفراد العينة بالموافقة بنسبة 68 % على أن الاعتماد على القوائم المالية يزداد بزيادة حجم الائتمان وذلك لسلامة البنك من الوقوع في الديون المتعثرة.
- **الفقرة رقم (11)**: احتلت المرتبة الحادي عشر، حيث يتبين من إجابات أفراد العينة على هذه الفقرة أن المستجوبون موافقون بنسبة 68 % ونسبة 26,2 % التزموا الحياد على أنه يتم مراعاة الطرق المحاسبية المستخدمة عند تحليل القوائم المالية لغرض منح الائتمان، بمتوسط حسابي 3,721 وهو دليل كاف على دعم رأي الأغلبية بالموافقة وبانحراف معياري قدره 0,564 عند مستوى معنوية (0,000) التي هي أقل من 0,05.
- **الفقرة رقم (07)**: جاءت في المرتبة الثاني عشر، حيث عبر أفراد العينة بالنسبة لهذه الفقرة عن موافقتهم بنسبة 50,8 % على أن صنع قرار منح الائتمان يعتمد القوائم المالية التقديرية، رغم أن ما نسبته 24,6% التزموا الحياد على ذلك، كما أن المتوسط الحسابي بلغت قيمته 3,631 وهي قيمة دالة على الموافقة على محتوى الفقرة وانحراف معياري 0,854 عند مستوى معنوية (0,003) التي هي أقل من 0,05. هذا ما يدل على البنك يعتمد على القوائم المالية التقديرية عند صنع قرار منح الائتمان للتنبؤ باحتمال وجود تعثر مالي للمؤسسة المقترضة.
- **الفقرة رقم (06)**: احتلت المرتبة الثالث عشر، بمتوسط حسابي 3,516 وانحراف معياري 0,752، كما تشير نتائج إجابات أفراد العينة عن الموافقة بنسبة 59 % على أن البنك يستخدم جدول التدفقات النقدية لتحديد رصيد البنك في المؤسسة المقترضة، رغم أن ما نسبته 27 % التزموا الحياد على ذلك.

- **الفقرة رقم (13)**: احتلت المرتبة الرابع عشر، حيث بلغت ما نسبته 38,5 % من إجابات أفراد العينة عبروا عن الموافقة على أن الاعتماد على القوائم المالية يقل بزيادة ثقة البنك في المؤسسة المقترضة، رغم أن ما نسبته 33,6 % التزموا الحياد وما نسبته 25,4 % غير موافقون على ذلك، كما تشير نتائج ذلك في المتوسط الحسابي الذي قدر بـ 3,114 وانحراف معياري 0,854 عند مستوى معنوية (0,000) التي هي أقل من 0,05.
- **الفقرة رقم (12)**: جاءت في المرتبة الخامس عشر، بمتوسط حسابي 2,983 وانحراف معياري 0,970 عند مستوى معنوية (0,000) التي هي أقل من 0,05، وهو ما يتجسد في النتائج المتمثلة في إجابات أفراد العينة لهذه الفقرة، حيث بلغت ما نسبته 36,1 % التزموا الحياد ونسبة 32,8 % غير موافقون على أن الاعتماد على القوائم المالية يقل عند توافر ضمانات عينية كبيرة المقدمة، رغم أن ما نسبته 21,3 % وافقوا على ذلك. هذا ما يدل على أن الضمانات العينة المقدمة من طرف المؤسسة المقترضة غير كافية لصنع قرار منح الائتمان.

خلاصة تحليل فقرات المحور الأول: من خلال أسئلة هذا المحور يمكن القول أن إجابات أفراد العينة تتجه نحو الإيجابية بالموافقة على التأثير الإيجابي للقوائم المالية المدققة عند صنع قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة، وذلك انطلاقا من إجاباتها على الأسئلة التي طرحت عليها في المحور الأول. وهذا بعد تحليل ومناقشة هذه الإجابات، وبالتالي يمكن تأكيد هذا الاتجاه من خلال الاستنتاجات التالية والمركزة على فقرات هذا المحور:

- تأكيد أفراد العينة بأن البنك لديه قوانين داخلية تلزمه على استخدام القوائم المالية عند صنع قرار منح الائتمان، كما أن لدى البنك نظام معلومات يلبي احتياجاته؛
- عبر أغلبية أفراد العينة عن قبولهم أن إدارة البنك تعطي الاهتمام الأكبر لتحليل القوائم المالية، حيث يستخدم جدول الميزانية المالية لتحديد وضعية المؤسسة المقترضة إذا كانت تستطيع التسديد أم لا في تاريخ الاستحقاق كما يستخدم أيضا جدول حساب النتيجة لتحديد ما إذا كانت المؤسسة المقترضة تحقق أرباح بالإضافة لهاذين الجدولين فإن البنك يستخدم جدول التدفقات النقدية لتحديد رصيد البنك في المؤسسة المقترضة. ويتم تحليل هذه القوائم المالية بمراعاة الطرق المحاسبية الضرورية؛
- وفقا لاتجاهات أراء أفراد العينة نرى أنه عند صنع قرار منح الائتمان فإن البنك يعتمد على القوائم المالية التقديرية من أجل التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة المقترضة؛
- كل هذه القوائم المالية يجب أن تكون ذات مصداقية وشفافية، وهذا ما تم الموافقة عليه أفراد العينة؛

- يتطلب من البنك عند صنع قرار منح الائتمان الاعتماد على الضمانات العينة المقدمة من طرف المؤسسة المقترضة، ويتم تقييم هذه الضمانات لكي يستطيع البنك من خلاله استرجاع مبلغ الائتمان عند عجز المؤسسة المقترضة من تسديد المبلغ في تاريخ الاستحقاق؛
- ليس من الضروري أن يقل الاعتماد على القوائم المالية عند توافر ضمانات عينية كبيرة المقدمة من طرف المؤسسة المقترضة، لأن وفرة الضمانات العينية الكبيرة غير كافية لصنع قرار منح الائتمان. كما لا يمكن دائما أن يقل الاعتماد على القوائم المالية بزيادة ثقة البنك في المؤسسة المقترضة؛
- عبر أغلبية أفراد العينة على ضرورة زيادة الاعتماد على القوائم المالية بزيادة حجم الائتمان الممنوح؛
- كان أغلبية أفراد العينة في إجاباتهم مقتنعين أن سوء استخدام القوائم المالية يؤدي إلى ارتفاع الديون المتعثرة.

ثانيا: تحليل نتائج فقرات المحور الثاني

هذه النتائج خاصة بالفرضية الثانية المتمثلة في التأثير الإيجابي عند استخدام التحليل المالي في صنع قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة، حيث كانت النتائج موضحة في الجدول رقم (45) الآتي:

الجدول رقم (45): نتائج تحليل فقرات المحور الثاني

الرقم	العبارات		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار t	Sig	الدرجة	الترتيب
16	يستخدم البنك التحليل الأفقي في صنع قرار منح الائتمان	ت	1	80	34	7	0	3,614	0,609	3,89	0,000	مرتفعة	12
		%	0,8	65,6	27,9	5,7	0						
17	يستخدم البنك التحليل العمودي في صنع قرار منح الائتمان	ت	0	43	55	24	0	3,155	0,727	-3,70	0,000	متوسطة	15
		%	0	35,2	45,1	19,7	0						
18	يستخدم البنك النسب المالية في صنع قرار منح الائتمان	ت	18	92	12	0	0	4,049	0,495	14,47	0,000	مرتفعة	05
		%	14,8	75,4	9,8	0	0						
19	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على نسب السيولة	ت	55	62	3	2	0	4,393	0,624	17,58	0,000	مرتفعة جدا	01
		%	45,1	50,8	2,5	1,6	0						
20	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على نسب النشاط	ت	14	64	33	10	1	3,655	0,820	3,44	0,001	مرتفعة	11
		%	11,5	52,5	27,0	8,0	0,8						
21	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على نسب الربحية	ت	20	90	10	2	0	4,049	0,558	12,84	0,000	مرتفعة	06
		%	16,4	73,8	8,2	1,6	0						
22	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على نسب المديونية	ت	10	95	16	1	0	3,934	0,493	11,96	0,000	مرتفعة	08
		%	8,2	77,9	13,1	0,8	0						
23	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على نسب المردودية	ت	12	99	9	2	0	3,991	0,489	13,35	0,000	مرتفعة	07
		%	9,8	81,1	7,4	1,6	0						
24	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على مؤشرات التوازن المالي	ت	50	67	5	0	0	4,368	0,563	18,99	0,000	مرتفعة جدا	02
		%	41,0	54,9	4,1	0	0						
25	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على درجة الالتزام الجبائي في عملية التسديد	ت	2	62	41	14	3	3,377	0,806	-,314	0,754	متوسطة	14
		%	1,6	50,8	33,6	11,5	2,5						

26	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على مقارنة المؤشرات المالية لنشاط المؤسسة المقترضة	ت	9	68	28	16	1	3,557	0,843	2,061	0,041	مرتفعة	13
		%	7,4	55,7	23,0	13,1	0,8						
27	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على توافر رأس المال الكافي لإدارة نشاط المؤسسة المقترضة	ت	14	63	35	10	0	3,663	0,788	3,69	0,000	مرتفعة	10
		%	11,5	51,6	28,7	8,2	0						
28	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على وجود توازن بين مكونات الهيكل التمويلي لنشاط المؤسسة المقترضة	ت	10	76	31	5	0	3,745	0,662	5,76	0,000	مرتفعة	09
		%	8,2	62,3	25,4	4,1	0						
29	يستخدم البنك نظام آلي للقيام بالتحليل المالي عند صنع قرار منح الائتمان	ت	53	56	10	3	0	4,303	0,726	13,74	0,000	مرتفعة جدا	03
		%	43,4	45,9	8,2	2,5	0						
30	يتأثر استخدام النسب المالية في تحليل القوائم المالية بحجم المعلومات المتوفرة عن المؤسسة المقترضة	ت	46	62	11	3	0	4,237	0,716	12,91	0,148	مرتفعة جدا	04
		%	37,7	50,8	9,0	2,5	0						
31	يجد الموظف صعوبة في تحليل القوائم المالية للمؤسسة المقترضة	ت	2	33	42	38	7	2,877	0,932	-6,19	0,000	متوسطة	16
		%	1,6	27,0	34,4	31,1	5,7						
	مجموع المحور							3,811	0,291	14,73	0,000	مرتفعة	

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS لإصدار رقم: 22.

من خلال الجدول رقم (45) نلاحظ بأن أغلبية إجابات أفراد العينة تتجه نحو الموافقة على فقرات هذا المحور والخاص بالإجابة على السؤال حول التأثير الإيجابي عند استخدام التحليل المالي في صنع قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة، وقد بلغ المتوسط الحسابي العام 3,811، بالإضافة إلى أن جميع القيم الخاصة بالانحراف المعياري هي أقل من الواحد، حيث قدر الانحراف المعياري العام 0,291، بالإضافة إلى ذلك فإن قيمة اختبار t للمحور الثاني دال إحصائياً، وذلك لأن القيمة الاحتمالية sig التي هي أقل من 0,05 وهو ما يدعم رأي الموافقين على فقرات الاستبيان. ويمكن تحليل إجابات الفقرات بالترتيب التنازلي حسب المتوسط الحسابي كالآتي:

- **احتلت الفقرة رقم (19)**: المرتبة الأولى، عبر أغلبية أفراد العينة على الموافقة بنسبة 50,8 % والموافقة بشدة بنسبة 45,1 % وبمتوسط حسابي 4,393 وهو ما يؤكد على أن أفراد العينة متفقة بدرجة عالية وبانحراف معياري 0,624 عند مستوى معنوية (0,000) التي هي أقل من 0,05 على أن صنع قرار منح الائتمان يعتمد على نسب السيولة من أجل قياس قدرة المؤسسة المقترضة على السداد في الأجل القصير.
- **الفقرة رقم (24)**: جاءت في المرتبة الثانية، بالنسبة للإجابات على هذه الفقرة فقد بلغت ما نسبته 54,9% بالموافقة ونسبة 41 % بالموافقة بشدة على أن صنع قرار منح الائتمان يعتمد على مؤشرات التوازن المالي لتحديد الهيكل المالي للمؤسسة المقترضة إذا كانت في وضعية مالية جيدة، وبالتالي إمكانية التسديد في تاريخ

الاستحقاق. وهو ما يتجسد في النتائج المتمثلة في المتوسط الحسابي الذي بلغ 4,368 وبانحراف معياري 0,563 عند مستوى معنوية (0,000) وهي أقل من 0,05.

- **الفقرة رقم (29)**: جاءت في المرتبة الثالثة، بمتوسط حسابي 4,303 وانحراف معياري قدره 0,726 عند مستوى معنوية (0,000) وهي أقل من 0,05، وهذا ما يؤكده إجابات أفراد العينة بالموافقة بنسبة 45,9% والموافقة بشدة بنسبة 43,4 % على أن البنك يستخدم نظام آلي للقيام بالتحليل المالي عند صنع قرار منح الائتمان، وهو ما يبرز أهمية وجود أنظمة متطورة في البنك من أجل تحليل القوائم المالية في الوقت المناسب.
- **الفقرة رقم (30)**: احتلت هذه الفقرة المرتبة الرابعة، كانت إجابات أفراد العينة على محتوى هذه الفقرة بالموافقة بنسبة 50,8 % وبالموافقة بشدة بنسبة 37,7 %، مع متوسط حسابي مرتفع حيث بلغ 4,237 وبانحراف معياري قدره 0,716 بمستوى معنوية (0,000) التي هي أقل من 0,05 على أن استخدام النسب المالية في تحليل القوائم المالية يتأثر بحجم المعلومات المتوفرة عن المؤسسة المقترضة، لأن توفير البيانات والمعلومات اللازمة عن كل عمليات وأنشطة المؤسسة المقترضة يساعد البنك في اتخاذ قرار رشيد لمنح الائتمان.
- **الفقرة رقم (18)**: احتلت المرتبة الخامسة، بلغت درجة الموافقة على هذه الفقرة ما نسبته 75,4 % وبالموافقة بشدة 14,8 %، هذا مع متوسط حسابي قدره 4,049 وهو مرتفع ويؤكد النتائج النسبية السابقة مع أيضا انحراف معياري قدره 0,495 عند مستوى معنوية (0,000) التي هي أقل من 0,05، وهو ما يوضح إجابات أفراد العينة إلى الموافقة على مضمون الفقرة والمتعلق باستخدام البنك للنسب المالية في صنع قرارا منح الائتمان وهو ما يبرز أهمية استخدام النسب المالية في صنع قرار منح الائتمان من خلال تحليل القوائم المالية وتوفير البيانات اللازمة عن كل عمليات وأنشطة المؤسسة المقترضة.
- **الفقرة رقم (21)**: جاءت في المرتبة السادسة، اتسمت هذه الفقرة بتوجه أغلبية أراء أفراد العينة حول مضمونها إلى الموافقة، إذ بلغت نسبة الموافقة 73,8 % مع متوسط حسابي 4,049 وانحراف معياري قدره 0,558 ومستوى معنوية (0,000) وهي أقل من 0,05، ومن خلال أغلبية الإجابات نلاحظ أنها توافق على أن صنع قرار منح الائتمان يعتمد على نسب الربحية لقياس قدرة المؤسسة المقترضة على تحقيق أرباح.
- **الفقرة رقم (23)**: احتلت المرتبة السابعة، عبر أغلبية أفراد العينة على الموافقة بنسبة 81,1 % على أن صنع قرار منح الائتمان يعتمد على نسب المردودية، وكان المتوسط الحسابي لهذه الفقرة مرتفعة وذو دلالة على موافقة أفراد العينة، حيث بلغت قيمته 3,991 وبانحراف معياري قدره 0,489 عند مستوى معنوية (0,000)

التي هي أقل من 0,05. هذا ما يدل على أن البنك يعتمد على نسب المردودية في صنع قرار منح الائتمان من أجل تحديد الوضعية الجيدة للمؤسسة المقترضة.

- **الفقرة رقم (22)**: جاءت في المرتبة الثامنة، بلغت درجة الموافقة على هذه الفقرة ما نسبته 77,9 % بالموافقة وبنسبة 13,1 % من التزموا الحياد على أن صنع قرار منح الائتمان يعتمد على نسب المديونية لتحديد مدى استخدام المؤسسة المقترضة للالتزامات الخارجية في تمويل استثمارات مشاريعها، كما تؤكد النتائج المتمثلة في المتوسط الحسابي على الموافقة على محتوى هذه الفقرة حيث بلغت قيمته 3,934 بانحراف معياري 0,493 وبمستوى معنوية (0,000) وهي أقل من 0,05.
- **الفقرة رقم (28)**: جاءت هذه الفقرة في المرتبة التاسعة، بالنسبة للإجابات على هذه الفقرة فقد بلغت ما نسبته 62,3 % بالموافقة وما نسبته 25,4 % من التزموا الحياد، وبمتوسط حسابي 3,745 وانحراف معياري 0,662 عند مستوى معنوية (0,000) التي هي أقل من 0,05، وهو ما يوضح اتجاه إجابات أفراد العينة إلى الموافقة على محتوى الفقرة والمتعلق بأن صنع قرار منح الائتمان يعتمد على وجود توازن بين مكونات الهيكل التمويلي لنشاط المؤسسة المقترضة.
- **الفقرة رقم (27)**: احتلت المرتبة العاشرة، حيث ما نسبته 51,6 % من إجابات أفراد العينة عبروا عن الموافقة وما نسبته 28,7 % التزموا الحياد على أن صنع قرار منح الائتمان يعتمد على توافر رأس المال الكافي لإدارة نشاط المؤسسة المقترضة، وهذا ليضمن البنك استرجاع مبلغ الائتمان عند عجز المؤسسة المقترضة عن التسديد، وهو ما يؤكده النتائج المتمثلة في المتوسط الحسابي الذي بلغ 3,663 وانحراف معياري 0,788 عند مستوى معنوية (0,000) التي هي أقل من 0,05.
- **الفقرة رقم (20)**: جاءت في المرتبة الحادي عشر، بالنسبة لهذه الفقرة بلغت درجة الموافقة نسبة 52,5% ونسبة 27 % من التزموا الحياد، وبمتوسط حسابي قدره 3,655 وانحراف معياري 0,820 بمستوى معنوية (0,001) التي هي أقل من 0,05، على أن صنع قرار منح الائتمان يعتمد على نسب النشاط لأن استخدام نسب النشاط يساعد البنك في تحديد قدرة المؤسسة المقترضة على إدارة أصولها بطريقة جيدة.
- **الفقرة رقم (16)**: احتلت المرتبة الثاني عشر، اتسمت هذه الفقرة بتوجه أغلبية أراء أفراد العينة حول محتواها إلى الموافقة، إذ بلغت نسبة الموافقة 65,6 % مع متوسط حسابي قدره 3,614 وانحراف معياري 0,609 عند مستوى معنوية (0,000) وهي أقل من 0,05، ومن خلال أغلبية الإجابات نلاحظ أنها توافق على أن البنك يستخدم التحليل الأفقي في صنع قرار منح الائتمان. ولهذا يمكن القول أن استخدام التحليل الأفقي يساعد

البنك في دراسة تغيرات القوائم المالية على مدى عدة فترات، وبالتالي تحديد تطور اتجاه عناصر القوائم المالية من عام لآخر.

- **الفقرة رقم (26)**: احتلت المرتبة الثالث عشر، بمتوسط حسابي قدره 3,557 وانحراف معياري 0,843 بمستوى معنوية (0,041) التي هي أقل من 0,05، كما تشير إجابات أفراد العينة على الموافقة بنسبة 55,7% وهناك من التزموا الحياد بنسبة 23 % ونسبة 13,1 % غير موافقون على أن صنع قرار منح الائتمان يعتمد على مقارنة المؤشرات المالية لنشاط المؤسسة المقترضة.
- **الفقرة رقم (25)**: جاءت في المرتبة الرابع عشر، بالنسبة لهذه الفقرة بلغت درجة الموافقة نسبة 50,8 % ونسبة 33,6 % من التزموا الحياد على أن صنع قرار منح الائتمان يعتمد على درجة الالتزام الجبائي في عملية التسديد، وهذا للتعرف على أن المؤسسة المقترضة تسدد جميع التزاماتها، حيث أن إجابات أفراد العينة على الموافقة تتجسد في النتائج المتمثلة في المتوسط الحسابي الذي بلغ 3,377 وانحراف معياري 0,806.
- **الفقرة رقم (17)**: جاءت في المرتبة الخامس عشر، بمتوسط حسابي 3,155 وانحراف معياري 0,727 وبمستوى معنوية (0,000) وهي أقل من 0,05، كما تشير نتائج إجابات أفراد العينة لهذه الفقرة بالتزام الحياد بنسبة 45,1 % والموافقة بنسبة 35,2 % وغير موافقون بنسبة 19,7 % على أن البنك يستخدم التحليل العمودي في صنع قرار منح الائتمان.
- **الفقرة رقم (31)**: جاءت في المرتبة السادس عشر، حيث يتبين من إجابات أفراد العينة على الالتزام بالحياد بنسبة 34,3 % وغير موافقون بنسبة 31,1 % على أن الموظف يجد صعوبة في تحليل القوائم المالية للمؤسسة المقترضة، وتشير قيمة المتوسط الحسابي على أن أفراد العينة التزموا الحياد حيث بلغت قيمته 2,877 بانحراف معياري 0,932 وبمستوى معنوية (0,000) التي هي أقل من 0,05.

خلاصة تحليل فقرات المحور الثاني: من خلال التحاليل الإحصائية لإجابات أفراد العينة بالنسبة لهذا المحور فإنه يمكننا القول من إجابات أغلبية أفراد العينة تتجه نحو الإيجابية على تأكيد أن هناك تأثير إيجابي عند استخدام التحليل المالي في صنع قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة، وانطلاقا من النتائج السابقة يمكن استخلاص العناصر التالية:

- يتوافق رأي أكثرية أفراد العينة على أن صنع قرار منح الائتمان يعتمد على استخدام النسب المالية كونها المؤشر الأساسي لتحديد قدرة المؤسسة المقترضة على تسديد ديونها في آجال قصيرة، ومن بين هذه النسب التي

يعتمد عليها في صنع قرار منح الائتمان: نسب السيولة، نسب الربحية، نسب النشاط، نسب المردودية ونسب المديونية؛

- كما اتفق أغلب أفراد العينة على ضرورة الاعتماد على مؤشرات التوازن المالي في صنع قرار منح الائتمان لتحديد الهيكل المالي للمؤسسة المقترضة؛
- من أجل اتخاذ قرار رشيد لمنح الائتمان فإنه يجب توفر البيانات والمعلومات اللازمة عن كل عمليات وأنشطة المؤسسة المقترضة، حيث أن استخدام النسب المالية في تحليل القوائم المالية يتأثر بحجم هذه المعلومات المتوفرة عن المؤسسة المقترضة؛
- يستخدم البنك نظام آلي للقيام بتحليل القوائم المالية؛
- يتطلب من البنك أن تأخذ بعين الاعتبار عند صنع قرار منح الائتمان توافر رأس المال الكافي، ووجود توازن بين مكونات الهيكل التمويلي، بالإضافة إلى مقارنة المؤشرات المالية لنشاط المؤسسة المقترضة؛
- يتطلب من البنك أن تستخدم التحليل الأفقي في صنع قرار منح الائتمان وهذا من أجل تحديد تطور اتجاه عناصر القوائم المالية من عام لآخر؛
- التزم أغلب أفراد العينة بالحياد وعدم الموافقة على وجود صعوبة في تحليل القوائم المالية للمؤسسة المقترضة وهذا راجع إلى أن أغلب أفراد العينة من حملة الشهادات الجامعية.

ثالثا: تحليل نتائج فقرات المحور الثالث

هو خاص بالفرضية الثالثة المتمثلة في التأثير الإيجابي عند استخدام أسلوب التدقيق في صنع قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة، حيث كانت نتائج تحليل فقرات هذا المحور ممثلة في الجدول رقم (46) الآتي:

الجدول رقم (46): نتائج تحليل فقرات المحور الثالث

الرقم	العبارات		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار t	Sig	الدرجة	الترتيب
32	يستخدم البنك التدقيق في صنع قرار منح الائتمان	ت	40	63	10	09	0	4,098	0,837	9,21	0,000	مرتفعة	07
		%	32,8	51,6	8,2	7,4	0						
33	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على تقارير التدقيق	ت	23	68	20	11	0	3,844	0,833	5,88	0,000	مرتفعة	13
		%	18,9	55,7	16,4	9,0	0						
34	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على توفر المعرفة المتخصصة في مجال المحاسبة والتدقيق	ت	44	67	11	0	0	4,270	0,617	15,58	0,000	مرتفعة جدا	03
		%	36,1	54,9	9,0	0	0						
35	يعتبر التدقيق نوع من الإجراءات الرقابية	ت	38	76	8	0	0	4,245	0,564	16,53	0,000	مرتفعة جدا	04
		%	31,1	62,3	6,6	0	0						

36	تساعد المعايير الدولية للتدقيق في تحسين أداء المدقق	ت	71	43	8	0	0	4,516	0,619	19,89	0,000	مرتفعة جدا	01
		%	58,2	35,2	6,6	0	0						
37	يعتبر أسلوب التدقيق المتبع فعال لتقييم نظام الرقابة الداخلية	ت	36	66	20	0	0	4,131	0,667	12,10	0,000	مرتفعة	06
		%	29,5	54,1	16,4	0	0						
38	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على الإجراءات الرقابية الموثقة والمطبقة	ت	14	94	14	0	0	4,000	0,481	13,77	0,000	مرتفعة	09
		%	11,5	77,0	11,5	0	0						
39	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على مصداقية القوائم المالية المدققة	ت	16	87	19	0	0	3,975	0,537	11,83	0,000	مرتفعة	11
		%	13,1	71,3	15,6	0	0						
40	يتم تصميم برنامج التدقيق لاختيار نقاط الرقابة الموضوعة بشكل يتوافق مع عملية منح الائتمان	ت	8	80	33	1	0	3,778	0,567	7,36	0,000	مرتفعة	14
		%	6,6	65,6	27,0	0,8	0						
41	تساهم الرقابة الداخلية في التقليل من حجم المخاطر الناتجة عن عدم تسديد المؤسسة المقترضة للائتمان الممنوح له	ت	47	65	9	1	0	4,295	0,638	15,47	0,000	مرتفعة جدا	02
		%	38,5	53,3	7,4	0,8	0						
42	يؤثر عدم تطبيق أسلوب التدقيق في اتخاذ القرار الرشيد لمنح الائتمان	ت	38	65	18	1	0	4,147	0,688	11,99	0,000	مرتفعة	05
		%	31,1	53,3	14,8	0,8	0						
43	يتم اختيار عينات التدقيق بناء على كفاءة الرقابة الداخلية في منع اكتشاف الأخطاء	ت	16	81	23	2	0	3,909	0,616	9,13	0,000	مرتفعة	12
		%	13,1	66,4	18,9	1,6	0						
44	يتم اختيار عينات التدقيق بناء على صعوبة الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة	ت	11	77	26	8	0	3,745	0,710	5,37	0,000	مرتفعة	15
		%	9,0	63,1	21,3	6,6	0						
45	يتم تحديد حجم العينة بناء على ارتفاع مستوى الأهمية النسبية للعنصر محل التدقيق	ت	19	83	20	0	0	3,991	0,567	11,51	0,000	مرتفعة	10
		%	15,6	68,0	16,4	0	0						
46	يتم اختيار عينات التدقيق بناء على كفاءة المدقق	ت	19	93	10	0	0	4,073	0,483	15,37	0,000	مرتفعة	08
		%	15,6	76,2	8,2	0	0						
	مجموع المحور							4,068	0,297	24,83	0,000	مرتفعة	

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS لإصدار رقم: 22.

يتبين لنا من الجدول رقم (46) أن أغلبية إجابات أفراد العينة حول التأثير الإيجابي عند استخدام أسلوب التدقيق في صنع قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة تتجه نحو الإيجابية في قبول تطبيق أسلوب التدقيق في صنع قرار منح الائتمان في البنوك، وهذا انطلاقا من كون أغلبية إجابات أفراد العينة بالموافقة على الفقرات والتأكيد على ذلك من خلال المتوسط العام لكل الفقرات الذي بلغ 4,068 وكل القيم المتعلقة بالانحراف المعياري أقل من الواحد، حيث قدر بـ 0,297، بالإضافة إلى ذلك فإن قيمة اختبار t للمحور الثالث

دال إحصائياً وذلك لأن القيمة الاحتمالية sig التي كلها أقل من 0,05 وهو ما يؤكد إجابات أفراد العينة بالموافقة على هذا الاستبيان. لهذا يمكننا تحليل فقرات هذا المحور بالترتيب التنازلي حسب المتوسط الحسابي كالآتي:

- **الفقرة رقم (36)**: احتلت هذه الفقرة المرتبة الأولى، تعبر إجابات أغلبية أفراد العينة المدروسة بالموافقة بشدة على محتوى هذه الفقرة بنسبة 58,2 % ونسبة 35,2 % بالموافقة، إضافة إلى متوسط حسابي يدل على ذلك حيث بلغ 4,516 وبانحراف معياري قدره 0,619 عند مستوى معنوية (0,000) التي هي أقل من 0,05 حيث تمت الموافقة بشدة على أن المعايير الدولية للتدقيق تساعد على تحسين أداء المدقق وبتطبيق هذه المعايير فإنه يؤدي إلى تحسين أداء البنوك والتقليل من المخاطر البنكية.
- **الفقرة رقم (41)**: جاءت في المرتبة الثانية، قابلت إجابات أغلبية أفراد العينة حول مضمون هذه الفقرة بالقبول من خلال الإجابة بالموافقة بنسبة 53,3% على أن الرقابة الداخلية تساهم في التقليل من حجم المخاطر الناتجة عن عدم تسديد المؤسسة المقترضة لمبلغ الائتمان الممنوح له، وهذا انطلاقا من كونها أسلوب أساسي يساعد البنوك في اكتشاف الأخطاء والغش، وأثبت ذلك المتوسط الحسابي الذي بلغ 4,295 وانحراف معياري قدره 0,638 عند مستوى معنوية (0,000) وهي أقل من 0,05.
- **الفقرة رقم (34)**: احتلت المرتبة الثالثة، وافقت أغلبية أفراد العينة على محتوى هذه الفقرة بنسبة 54,9% ووافقت بشدة بنسبة 36,1 %، وبمتوسط حسابي مرتفع جدا قدره 4,270 وانحراف معياري 0,617 عند مستوى معنوية (0,000) وهي أقل من 0,05، وهذا من أجل تأكيد موافقتهم على أن صنع قرار منح الائتمان يعتمد على توفر المعرفة المتخصصة في مجال المحاسبة والتدقيق، لأن الدراسة المالية لملف الائتمان يعتمد على التخصصين السابقين لتحليل وتدقيق القوائم المالية من أجل اتخاذ قرار رشيد لمنح الائتمان والتقليل من المخاطر التي يمكن الوقوع فيها.
- **الفقرة رقم (35)**: احتلت هذه الفقرة المرتبة الرابعة، بالنسبة لهذه الفقرة كانت إجابات أفراد العينة على محتوى هذه الفقرة بالموافقة بنسبة 62,3 % ونسبة 31,1 % بالموافقة بشدة، وبمتوسط حسابي جاء تأكيداً للإحصائيات السابقة حيث بلغت 4,245 وانحراف معياري قدره 0,564 عند مستوى معنوية (0,000) وهي أقل من 0,05، وبالتالي كانت الإجابات بالأغلبية الموافقة على أن التدقيق هو نوع من الإجراءات الرقابية، وهذا ما يدل على أن التدقيق هو جزء من الرقابة.
- **الفقرة رقم (42)**: جاءت في المرتبة الخامسة، بلغت نسبة الموافقة على هذه الفقرة 53,3 % وقد بلغ المتوسط الحسابي مستوى عال إلى حد ما حيث بلغ 4,147 بانحراف معياري قدره 0,688 عند مستوى معنوية

(0,000) وهي أقل من 0,05، ليتأكد توجه رأي أغلبية أفراد العينة نحو الموافقة على أن عدم تطبيق أسلوب التدقيق يؤثر في اتخاذ القرار الرشيد لمنح الائتمان. وهو ما يبرز أهمية تطبيق أسلوب التدقيق في صنع قرار منح الائتمان لاكتشاف الأخطاء التي يمكن الوقوع فيها.

- **الفقرة رقم (37)**: احتلت المرتبة السادسة، بمتوسط حسابي 4,131 وانحراف معياري 0,667 عند مستوى معنوية (0,000) وهي أقل من 0,05، وهذا من تأكيد موافقتهم بنسبة 54,1 % على أن أسلوب التدقيق المتبع يعتبر فعال لتقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال اكتشاف الأخطاء والانحرافات.
- **الفقرة رقم (32)**: احتلت المرتبة السابعة، اتسمت هذه الفقرة بتوجه أغلبية أراء أفراد العينة حول محتواها إلى الموافقة، إذ بلغت نسبة الموافقة 51,6 % مع متوسط حسابي قدره 4,098 وانحراف معياري 0,837 عند مستوى معنوية (0,000) التي هي أقل من 0,05، ومن خلال أغلبية الإجابات نلاحظ أنها توافق على أن البنك يستخدم التدقيق في صنع قرار منح الائتمان.
- **الفقرة رقم (46)**: جاءت هذه الفقرة المرتبة الثامنة، عبر أغلبية أفراد العينة بالموافقة بنسبة 76,2 % ونسبة 15,6 % الموافقة بشدة على أن اختيار عينات التدقيق يتم بناء على كفاءة المدقق، إضافة إلى أن المتوسط الحسابي يدل على ذلك حيث بلغ 4,037 وبانحراف معياري قدره 0,483 وبمستوى معنوية (0,000) وهي أقل من 0,05. من هنا يمكننا القول أنه يجب على المدقق أن يكون مؤهل لتأدية مهامه.
- **الفقرة رقم (38)**: احتلت هذه الفقرة المرتبة التاسعة، كانت إجابات أفراد العينة على مضمون هذه الفقرة بالموافقة بنسبة 77,0 % مع متوسط حسابي يؤكد ذلك حيث بلغ 4,000 وبانحراف معياري قدره 0,481 وبمستوى معنوية (0,000) وهي أقل من 0,05 على أن صنع قرار منح الائتمان يعتمد على الإجراءات الرقابية الموثقة والمطبقة، وهو ما يبرز أهمية وجود نظام الرقابة في البنك.
- **الفقرة رقم (45)**: جاءت في المرتبة العاشرة، فقد بلغت درجة الموافقة على هذه الفقرة ما نسبته 68,0% ونسبة 16,4 % من التزموا الحياد و 15,6 % الموافقة بشدة، هذا مع متوسط حسابي قدره 3,991 وهو ما يؤكد النتائج النسبية السابقة مع أيضا انحراف معياري قدره 0,567 عند مستوى معنوية (0,000) التي هي أقل من 0,05، وهو ما يوضح اتجاه إجابات أفراد العينة إلى الموافقة على محتوى الفقرة والخاص بأن تحديد حجم العينة يتم بناء على ارتفاع مستوى الأهمية النسبية للعنصر محل التدقيق. ومن هنا يمكن القول أن تحديد حجم العينة يتأثر بارتفاع مستوى الأهمية النسبية للعنصر محل التدقيق.

- **الفقرة رقم (39)**: احتلت المرتبة الحادي عشر، اتسمت هذه الفقرة بموافقة أغلبية أفراد العينة على محتواها حيث بلغت نسبة الموافقة 71,3 % وبمتوسط حسابي قدره 3,975 عند انحراف معياري قدره 0,537 وبمستوى معنوية (0,000) وهي أقل من 0,05، ومن خلال أغلبية الإجابات نلاحظ أنها توافق على أن صنع قرار منح الائتمان يعتمد على مصداقية القوائم المالية.
- **الفقرة رقم (43)**: جاءت هذه الفقرة في المرتبة الثاني عشر ، تشير نتائج إجابات أفراد العينة بالنسبة لهذه الفقرة بالموافقة بنسبة 66,4 % ونسبة من التزموا الحياد 18,9 % على أنه يتم اختيار عينات التدقيق بناءاً على كفاءة الرقابة الداخلية في منع اكتشاف الأخطاء، مع ما يدل على ذلك من خلال المتوسط الحسابي الذي بلغ 3,909 وانحراف معياري 0,616 عند مستوى معنوية (0,000) وهي أقل من 0,05. ونشير هنا إلى أنه يجب أن تكون الرقابة الداخلية ذات كفاءة في اكتشاف الأخطاء والانحرافات.
- **الفقرة رقم (33)**: احتلت المرتبة الثالث عشر، بالنسبة لهذه الفقرة بلغت الموافقة عليها ما نسبته 55,7% وبمتوسط حسابي على أن أفراد العينة متفقة بدرجة مرتفعة على ذلك، حيث بلغت قيمته 3,844 وبانحراف معياري قدره 0,833 عند مستوى معنوية (0,000) وهي أقل من 0,05، على أن صنع قرار منح الائتمان يعتمد على تقارير المدقق. ومن هنا يمكن القول أن مرحلة اتخاذ قرار منح الائتمان يعتمد على دراسة الملف المقدم إليه لمنح الائتمان وإضافة إلى ذلك فإنه يعتمد على تقارير المدقق على ذلك.
- **الفقرة رقم (40)**: جاءت في المرتبة الخامس عشر، حيث عبر أفراد العينة عن موافقتهم بنسبة 65,6 % ونسبة 27,0 % من التزموا الحياد على أنه يتم تصميم برنامج التدقيق لاختيار نقاط الرقابة الموضوعة بشكل يتوافق مع عملية منح الائتمان، وقدر المتوسط الحسابي لهذه الفقرة بـ 3,778 وهي قيمة دالة على الموافقة على محتوى الفقرة وبانحراف معياري قدره 0,567 عند مستوى معنوية (0,000) وهي أقل من 0,05. ومن هنا يمكن القول أنه عند القيام بعملية التدقيق فإنه يجب تصميم برنامج له ووضع خطة إستراتيجية بشكل يتوافق مع عملية منح الائتمان.
- **الفقرة رقم (44)**: جاءت في المرتبة الخامس عشر، وفقا لإجابات أفراد العينة فإن ما نسبته 63,1 % موافقون ونسبة 21,3 % من التزموا الحياد على أنه يتم اختيار عينات التدقيق بناء على صعوبة الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة، وتشير قيمة المتوسط الحسابي على أن أفراد العينة متفقة بدرجة مرتفعة على ذلك، حيث بلغت قيمته 3,745 وبانحراف معياري 0,710 عند مستوى معنوية (0,000) وهي أقل من 0,05.

خلاصة تحليل فقرات المحور الثالث: من خلال التحليل السابق لفقرات المحور الثالث ظهر أن أغلبية أراء العينة تتجه نحو قبول محتوى هذه الفقرات حول التأثير الإيجابي عند استخدام أسلوب التدقيق في صنع قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة، وبناءاً على ذلك يمكن استخلاص النتائج الآتية:

- يتطلب من البنك أن يستخدم أسلوب التدقيق في صنع قرار منح الائتمان، والاعتماد على تقاريرها في مرحلة اتخاذ القرار، ولهذا فإن القيام بهذه العملية يتطلب وضع برنامج خاص لاختيار نقاط الرقابة الموضوعة بشكل يتوافق مع عملية منح الائتمان؛
- التأكيد على ضرورة توفر المعرفة المتخصصة في مجال المحاسبة والتدقيق عند صنع قرار منح الائتمان؛
- يعتبر التدقيق نوع من الإجراءات الرقابية، وهو فعال لتقييم نظام الرقابة الداخلية؛
- تساعد معايير الدولية للتدقيق في تحسين أداء المدقق، مما يؤدي إلى التقليل من حجم المخاطر الناتجة عن عدم تسديد المؤسسة المقترضة لمبلغ الائتمان الممنوح له؛
- على أساس النتائج التي تم التوصل إليها في التحليل الإحصائي السابق لفقرات هذا المحور يمكن القول أنه يجب أن تتوفر في المدقق الكفاءة المهنية من أجل اختيار عينات التدقيق، كما أن هذه الأخيرة تتم بناء على كفاءة الرقابة الداخلية؛
- يتطلب من البنك الاعتماد على الإجراءات الرقابية الموثقة والمطبقة عند صنع قرار منح الائتمان؛
- ارتفاع مستوى الأهمية النسبية للعنصر محل التدقيق يؤدي إلى زيادة حجم العينة المدققة للوصول إلى نتيجة وتأكيد معقول حول ذلك العنصر؛
- من أجل اتخاذ قرار رشيد لمنح الائتمان فإنه يجب على البنك تطبيق أسلوب التدقيق.

رابعا: تحليل نتائج فقرات المحور الرابع

هو خاص بالفرضية الرابعة المتمثلة في أن تطبيق أساليب المعاينة في تدقيق القوائم المالية له أثر إيجابي في قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة، حيث كانت نتائج التحليل ممثلة في الجدول رقم (47) الآتي:

الجدول رقم (47): نتائج تحليل فقرات المحور الرابع

الرقم	العبارات		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار t	Sig	الدرجة	الترتيب
47	تخفيض المخاطر إلى أدنى حد ممكن في عملية التدقيق	ت	42	54	21	5	0	4,090	0,823	9,26	0,000	مرتفعة	02
		%	34,4	44,3	17,2	4,1	0						
48	فهم عمليات المؤسسة محل التدقيق	ت	13	79	26	3	1	3,819	0,680	6,81	0,000	مرتفعة	09
		%	10,7	64,8	21,3	2,5	0,8						
49	التقليل من الوقت والجهد اللازمين لعملية التدقيق	ت	1	59	35	23	4	3,245	0,884	-1,92	0,057	متوسطة	11
		%	0,8	48,4	28,7	18,9	3,3						
50	اختيار حجم عينة عملية التدقيق المناسبة	ت	9	95	16	2	0	3,909	0,514	10,94	0,000	مرتفعة	03
		%	7,4	77,9	13,1	1,6	0						
51	التعرف على أرصدة غير العادية	ت	7	92	20	3	0	3,843	0,545	8,99	0,000	مرتفعة	06
		%	5,7	75,4	16,4	2,5	0						
52	التنبؤ بأرصدة بعض الحسابات لمقارنتها مع الأرصدة الفعلية	ت	11	89	18	4	0	3,877	0,597	8,82	0,000	مرتفعة	05
		%	9,0	73,0	14,8	3,3	0						
53	التقليل من اختبارات التدقيق الأخرى	ت	2	51	41	25	3	3,196	0,868	-2,58	0,011	متوسطة	12
		%	1,6	41,8	33,6	20,5	2,5						
54	تحديد العناصر التي تتطلب المزيد من الفحص والمراقبة	ت	15	86	15	6	0	3,901	0,660	8,38	0,000	مرتفعة	04
		%	12,3	70,5	12,3	4,9	0						
55	تعزيز النتائج المتوصل إليها من إجراءات التدقيق الأخرى	ت	33	74	14	1	0	4,139	0,633	12,88	0,000	مرتفعة	01
		%	27,0	60,7	11,5	0,8	0						
56	مساعدة المدقق في الحصول على أدلة إثبات واكتشاف الأخطاء والغش	ت	18	76	17	11	0	3,827	0,789	5,98	0,000	مرتفعة	08
		%	14,8	62,3	13,9	9,0	0						
57	تحديد مدى الاختبارات للعمليات والأرصدة	ت	10	88	18	6	0	3,836	0,634	7,59	0,000	مرتفعة	07
		%	8,2	72,1	14,8	4,9	0						
58	القيام بفحص إجمالي للمعلومات المالية	ت	15	67	25	15	0	3,672	0,847	3,54	0,001	مرتفعة	10
		%	12,3	54,9	20,5	12,3	0						
59	تخفيض تكاليف أداء عملية التدقيق	ت	3	48	45	22	4	3,196	0,878	-2,55	0,012	متوسطة	13
		%	2,5	39,3	36,9	18,0	3,3						
	مجموع المحور							3,735	0,328	11,26	0,000	مرتفعة	

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS لإصدار رقم: 22

من تحليل الفقرات الخاصة بالجدول رقم (47) نجد أن أغلبية إجابات أفراد العينة المدروسة حول وجود أثر إيجابي عند تطبيق أساليب المعاينة لتدقيق القوائم المالية في صنع قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة، تتجه نحو الاتجاه الموجب والإيجابي في وجود هذه النتائج، وهذا انطلاقاً من كون أغلبية الإجابات بالموافقة على الفقرات والتأكيد على ذلك من خلال المتوسط الحسابي العام لكل الفقرات الذي بلغ 3,735 وكل قيم الانحراف المعياري أقل من الواحد حيث قدر بـ 0,328، بالإضافة إلى ذلك فإن قيمة اختبار t للمحور

الرابع دال إحصائياً وذلك لأن القيمة الاحتمالية sig هي أقل من 0,05 وهو ما يدعم رأي الموافقين على فقرات الاستبيان. ويمكن تحليل إجابات الفقرات بالترتيب التنازلي حسب المتوسط الحسابي كالآتي:

- **الفقرة رقم (55)**: احتلت هذه الفقرة المرتبة الأولى، وفقا لإجابات أفراد العينة فإن ما نسبته 60,7 % موافقون ونسبة 27 % موافقون بشدة ونسبة 11,5 % التزموا الحياد على أن توافر الكفاءة المهنية للمدقق يؤدي إلى تعزيز النتائج المتوصل إليها من إجراءات التدقيق الأخرى، وكان المتوسط الحسابي لهذه الفقرة مرتفع وذو دلالة على موافقة أفراد العينة حيث بلغت قيمته 4,139 بانحراف معياري 0,633 وبمستوى معنوية (0,000) وهي أقل من 0,05.
- **الفقرة رقم (47)**: جاءت في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة الموافقة على هذه الفقرة 44,3 % من أفراد العينة المستجوبة على أن توافر الكفاءة المهنية يؤدي إلى تخفيض المخاطر إلى أدنى حد ممكن في عملية التدقيق وهذا من خلال اكتشاف الأخطاء والانحرافات، هذا وكان المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 4,090 مع انحراف معياري 0,823 عند مستوى معنوية (0,000) وهي أقل من 0,05.
- **الفقرة رقم (50)**: احتلت المرتبة الثالثة، بالنسبة لهذه الفقرة فإن أفراد العينة أجابوا بالقبول، حيث بلغت نسبة الموافقة 77,9 % من الإجابات وما نسبته 13,1 % من التزموا الحياد، وبمتوسط حسابي 3,909 وانحراف معياري 0,514 عند مستوى معنوية (0,000) التي هي أقل من 0,05، وهو ما يوضح اتجاه إجابات أفراد العينة إلى الموافقة على محتوى الفقرة والمتعلق بأن توافر الكفاءة المهنية يؤدي إلى اختيار حجم عينة مناسبة لعملية التدقيق.
- **الفقرة رقم (54)**: جاءت في المرتبة الرابعة، كما يظهر في النتائج أن أغلبية أفراد العينة من خلال إجاباتهم التي بلغت نسبة الموافقة عليها 70,5 % أن توافر الكفاءة المهنية للمدقق عند تطبيق أساليب المعاينة يؤدي إلى تحديد العناصر التي تتطلب المزيد من الفحص والمراقبة، وهو ما يبرز أهمية توافر الكفاءة المهنية للمدقق ويتأكد ذلك من خلال قيمة المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 3,901 وهو مؤشر مرتفع وبانحراف معياري قدره 0,660 عند مستوى معنوية (0,000) التي هي أقل من 0,05.
- **الفقرة رقم (52)**: احتلت هذه الفقرة المرتبة الخامسة، تشير نتائج إجابات أفراد العينة بالنسبة لهذه الفقرة بالموافقة بنسبة 73 % ونسبة من التزموا الحياد 14,8 % على أن توافر الكفاءة المهنية والخبرة الفنية يؤدي إلى التنبؤ بأرصدة بعض الحسابات لمقارنتها مع الأرصدة الفعلية بمتوسط حسابي قدره 3,877 وهو دليل كاف

على دعم رأي الأغلبية بالموافقة وبانحراف معياري قدره 0,597 عند مستوى معنوية (0,000) وهي أقل من 0,05.

- **الفقرة رقم (51)**: جاءت في المرتبة السادسة، وفقا لإجابات أفراد العينة فإن 75,4 % موافقون و16,4% التزموا الحياد على أن توافر الكفاءة المهنية للمدقق يؤدي إلى التعرف على أرصدة غير العادية أثناء عملية تطبيق أساليب المعاينة لتدقيق القوائم المالية، وكان المتوسط الحسابي لهذه الفقرة مرتفع وذو دلالة على موافقة أفراد العينة حيث بلغت قيمته 3,843 وبانحراف معياري 0,545 وبمستوى معنوية (0,000) التي هي أقل من 0,05.
- **الفقرة رقم (57)**: احتلت المرتبة السابعة، حيث يتبين من إجابات أفراد العينة على هذه الفقرة أن المستجوبون موافقون بنسبة 72,1 % وبمتوسط 3,836 وبانحراف معياري 0,634 وبمستوى معنوية (0,000) التي هي أقل من 0,05 على ضرورة توافر الكفاءة المهنية للمدقق عند تطبيق أساليب المعاينة لتدقيق القوائم المالية لأنه يؤدي إلى تحديد مدى الاختبارات للعمليات والأرصدة.
- **الفقرة رقم (56)**: جاءت في المرتبة الثامنة، حيث ما نسبته 62,3 % من إجابات أفراد العينة عبروا عن الموافقة بأن توفر الكفاءة المهنية للمدقق تساعده في الحصول على أدلة إثبات واكتشاف الأخطاء والغش أثناء القيام بعملية التدقيق، وهو ما يتجسد في النتائج المتمثلة في المتوسط الحسابي للإجابات المقدرة بـ 3,827 وبانحراف معياري 0,789 عند مستوى معنوية (0,000) وهي أقل من 0,05.
- **الفقرة رقم (48)**: جاءت في المرتبة التاسعة، يتبين من إجابات أفراد العينة أن المستجوبون لهذه الفقرة موافقون بنسبة 64,8 % على أن توافر الكفاءة المهنية للمدقق عند تطبيق أساليب المعاينة لتدقيق القوائم المالية يؤدي إلى فهم عمليات المؤسسة محل التدقيق، ويتأكد ذلك من خلال قيمة المتوسط الحسابي الذي قدر بـ 3,819 وبانحراف معياري 0,680 عند مستوى معنوية (0,000) التي هي أقل من 0,05.
- **الفقرة رقم (58)**: احتلت المرتبة العاشرة، كما يظهر في النتائج أن أغلبية أفراد العينة من خلال إجاباتهم التي بلغت نسبة الموافقة عليها 54,9 % ونسبة 20,5 % التزموا الحياد ونسبة 12,3 % غير موافقون على أن توافر الكفاءة المهنية للمدقق يؤدي إلى القيام بفحص إجمالي للمعلومات المالية، ويتأكد ذلك من خلال قيمة المتوسط الحسابي لهذه الفقرة حيث بلغت قيمته 3,672 وهو مؤشر عال وبانحراف معياري قدره 0,847 عند مستوى معنوية (0,001) وهي أقل من 0,05.

- **الفقرة رقم (49)**: احتلت المرتبة الحادي عشر، بالنسبة لهذه الفقرة فإن أفراد العينة أجابوا بالموافقة عليها حيث بلغت نسبة الموافقة 48,4 % ونسبة 28,7 % التزموا الحياد وبلغت نسبة الرفض 18,9 % على أن توافر الكفاءة المهنية للمدقق يؤدي إلى التقليل من الوقت والجهد اللازمين لعملية التدقيق، وهو ما يؤكده المتوسط الحسابي لهذه الفقرة وقدره 3,245 بانحراف معياري قدره 0,884. ومن هنا يمكننا القول أنه من الضروري أن تتوفر الكفاءة المهنية للمدقق عند تطبيق أساليب المعاينة لتدقيق القوائم المالية في صنع قرار منح الائتمان.
- **الفقرة رقم (53)**: احتلت هذه الفقرة المرتبة الثاني عشر، حيث عبر أفراد العينة عن موافقتهم بنسبة 41,8 % ونسبة 33,6 % من التزموا الحياد و20,5 % غير موافقون على أن توافر الكفاءة المهنية للمدقق يؤدي إلى التقليل من اختبارات التدقيق الأخرى، وقد قدر المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 3,196 وبانحراف معياري قدره 0,868 عند مستوى معنوية (0,011) وهي أقل من 0,05.
- **الفقرة رقم (59)**: جاءت في المرتبة الأخيرة، أي في المرتبة الثالث عشر، عبر أفراد العينة بالنسبة لهذه الفقرة عن موافقتهم بنسبة 39,3 % ونسبة من التزموا الحياد 36,9 % و18 % غير موافقون على أن توافر الكفاءة المهنية للمدقق يؤدي إلى تخفيض تكاليف أداء عملية التدقيق، وقدر المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 3,196 وهي قيمة دالة على الموافقة على محتوى الفقرة، وبانحراف معياري 0,878 عند مستوى معنوية (0,012) وهي أقل من 0,05.

خلاصة تحليل فقرات المحور الرابع: من خلال أسئلة هذا المحور يمكن القول أن إجابات أفراد العينة تتجه نحو الإيجابية بالموافقة على أن تطبيق أساليب المعاينة في تدقيق القوائم المالية له أثر في قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية، وذلك انطلاقا من إجاباتهم على الأسئلة التي طرحت عليها في هذا المحور وهذا بعد تحليل هذه الإجابات وانطلاقا من النتائج الإحصائية السابقة يمكن استخلاص النتائج الآتية:

- يؤدي توافر الكفاءة المهنية للمدقق من اختيار حجم العينة المناسبة وتحديد العناصر التي تتطلب المزيد من الفحص والمراقبة؛
- يتطلب تدقيق القوائم المالية توافر الخبرة والكفاءة المهنية للمدقق؛
- التأكيد على أن توافر الكفاءة المهنية للمدقق يؤدي إلى تعزيز النتائج المتوصل إليها من إجراءات التدقيق الأخرى، والتقليل من اختبارات التدقيق الأخرى؛
- يتوافق رأي أكثرية أفراد العينة على أن توافر الكفاءة والخبرة المهنية للمدقق يساعده في الحصول على أدلة إثبات واكتشاف الأخطاء والغش، وكذلك التعرف على الأرصدة غير العادية؛

- يؤدي توافر الكفاءة المهنية والخبرة الفنية إلى التنبؤ بأرصدة بعض الحسابات لمقارنتها مع الأرصدة الفعلية.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

من خلال اختبار التوزيع الطبيعي (كالمحروف-سمير نوف) من الدراسة الميدانية وجدنا أن محاور الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي كون أن القيم المعنوية المحسوبة لهذه المحاور أكبر من 0,05، وهو ما يجعلنا نتجه في اختبار فرضيات الدراسة إلى الاختبارات المعلمية، ومنه فإننا اعتمدنا على اختبار t من جهة واحدة وهذا من أجل تبيان أثر استخدام أساليب المعاينة لتدقيق القوائم المالية في اتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية، وهنا تتم الإجابة على الإشكالية الرئيسية من خلال صياغة الفرضيات المذكورة سابقا في المطلب الأول.

تقوم هذه الفروض المذكورة سابقاً في الأساس على مقارنة النتائج بمتوسطها الحسابي، ونظراً لكون فقرات الدراسة قد تم قياسها على مقياس ليكرت الخماسي، فإن وقوع فئة الموافقة في الفئة الثالثة والرابعة، وبالتالي فإن الحد الأدنى لهذه الفئة هي 3,40، ولهذا فإن الإختبارات سيكون حول درجة الموافقة السابقة الذكر. وعليه يمكن صياغة الفرضية كالآتي

$$H_0 : mean < 3{,}40$$

$$H_1 : mean \geq 3{,}40$$

أولا: اختبار الفرضية الأولى: هل تؤثر القوائم المالية المدققة إيجابيا في صنع قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية؟

يحتوي هذا المحور على خمسة عشر سؤال خاص بالإجابة على السؤال الرئيسي لهذا المحور، وقد تم تقدير المعطيات واستخراج النتائج انطلاقاً من الأخذ بعين الاعتبار قيمة المتوسط الحسابي الافتراضي الذي يساوي 3,40 وقيمة t، وتم صياغة هذه الفرضية المتعلقة بالمحور الأول كالآتي:

H_0: لا تؤثر القوائم المالية المدققة إيجابياً في صنع قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية.

H_1: تؤثر القوائم المالية المدققة إيجابياً في صنع قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية.

حيث يوضح الجدول رقم (48) الآتي نتائج اختبار هذه الفرضية.

الجدول رقم (48): نتائج اختبار الفرضية المتعلقة بالمحور الأول

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t المحسوبة	t الجدولية	Sig	نتيجة اختبار الفرضية	
						H_0	H_1
نتائج المحور الأول	3,871	0,291	17,88	1,671	0,000	رفض	قبول

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss لإصدار رقم: 22.

يتضح من فحص النتائج المبينة في الجدول رقم (48) وفق اختبار t حول المتوسط الحسابي بمستوى معنوية 5%=α أن نتائج الاختبار تعطي قيمة المتوسط الحسابي المحسوب لهذا المحور أكبر من قيمة المتوسط الحسابي الافتراضي 3,40 أي (p.value≥3,40)، مما يدل على أن هنالك دلالة معنوية بين المتوسط الحسابي المحسوب والمتوسط الحسابي الافتراضي.

كما أن اختبار t لهذا المحور بلغ 17,88 وهو أكبر من t الجدولية التي تقدر بـ 1,671، وهذا ما يدل على أن المحور الأول دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0,05، كما أن القيمة الاحتمالية sig للمحور (0,000) أقل من 0,05.

من خلال النتائج السابقة فإننا عند مستوى معنوية 5%=α نرفض الفرض الصفري H_0 المتمثل في عدم وجود تأثير إيجابي للقوائم المالية المدققة في صنع قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة وبالمقابل نقبل الفرض البديل H_1 المتمثل في وجود تأثير إيجابي للقوائم المالية المدققة في صنع قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة، ومن ثم فإننا نثبت صحة الفرضية الأولى.

ثانيا: اختبار الفرضية الثانية: هل يؤثر استخدام التحليل المالي في صنع قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية؟

يحتوي هذا المحور على ستة عشر سؤال خاص بالإجابة على السؤال الرئيسي لهذا المحور، وقد تم تقدير المعطيات واستخراج النتائج وقيمة t انطلاقا من الأخذ بعين الاعتبار قيمة المتوسط الحسابي الافتراضي الذي يساوي 3,40 كما تم صياغة هذه الفرضية كالآتي:

H_0: لا يؤثر استخدام التحليل المالي إيجابيا في صنع قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية.

H_1: يؤثر استخدام التحليل المالي إيجابيا في صنع قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية.

وكانت النتائج ممثلة في الجدول رقم (49) الآتي:

الجدول رقم (49): نتائج اختبار الفرضية المتعلقة بالمحور الثاني

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t المحسوبة	t الجدولية	Sig	نتيجة اختبار الفرضية	
						H_0	H_1
نتائج المحور الثاني	3,811	0,291	14,73	1,671	0,000	رفض	قبول

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss لإصدار رقم: 22.

تظهر نتائج بيانات الجدول رقم (49) وفق اختبار t حول المتوسط الحسابي بمستوى معنوية 5 %=α أن نتائج الاختبار تعطي قيمة المتوسط الحسابي المحسوب أكبر من قيمة المتوسط الحسابي الافتراضي 3,40 أي

(p.value≥3,40)، وهذا ما يدل على أن هنالك دلالة معنوية بين المتوسط الحسابي المحسوب والمتوسط الحسابي الافتراضي.

كما أظهرت نتائج اختبار t لهذا المحور الذي قدر بـ 14,73 وهو أكبر من t الجدولية التي تقدر بـ 1,671 وهذا ما يؤكد على أن المحور الثاني دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0,05، حيث أن القيمة الاحتمالية sig للمحور (0,000) أقل من 0,05.

بناءاً على هذه النتائج فإننا عند مستوى معنوية α=5% نرفض الفرض الصفري H_0 المتمثل في عدم وجود تأثير إيجابي عند استخدام التحليل المالي في صنع قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة وبالمقابل نقبل الفرض البديل H_1 المتمثل في وجود تأثير إيجابي عند استخدام التحليل المالي في صنع قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة ، وبالتالي فإننا نثبت صحة الفرضية الثانية.

ثالثا: اختبار الفرضية الثالثة: هل يؤثر استخدام أسلوب التدقيق في صنع قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية؟

يحتوي هذا المحور على خمسة عشر سؤال خاص بالإجابة على السؤال الرئيسي لهذا المحور، وقد تم تقدير المعطيات واستخراج النتائج انطلاقا من الأخذ بعين الاعتبار قيمة المتوسط الحسابي الافتراضي الذي يساوي 3,40 وقيمة t، كما تم صياغة هذه الفرضية كالآتي:

H_0: لا يؤثر استخدام أسلوب التدقيق إيجابيا في صنع قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية.

H_1: يؤثر استخدام أسلوب التدقيق إيجابيا في صنع قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية.

وبالتالي كانت النتائج ممثلة في الجدول رقم (50) الآتي:

الجدول رقم (50): نتائج اختبار الفرضية المتعلقة بالمحور الثالث

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t المحسوبة	t الجدولية	Sig	نتيجة اختبار الفرضية	
						H_0	H_1
نتائج المحور الثالث	4,068	0,297	24,83	1,671	0,000	رفض	قبول

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss لإصدار رقم: 22.

يتضح من النتائج المبينة في الجدول رقم (50) وفق اختبار t حول المتوسط الحسابي بمستوى معنوية α=5% أن نتائج الاختبار تعطي قيمة المتوسط الحسابي المحسوب أكبر من قيمة المتوسط الحسابي الافتراضي 3,40 أي (p.value≥3,40)، مما يدل على أن هنالك دلالة معنوية بين المتوسط الحسابي المحسوب والمتوسط الحسابي الافتراضي.

كما أظهرت نتائج اختبار t لهذا المحور الذي قدر بـ 24,83 وهو أكبر من t الجدولية التي تقدر بـ 1,671 وهذا ما يدل على أن المحور الثالث دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0,05، وأن القيمة الاحتمالية sig للمحور (0,000) أقل من 0,05.

من خلال هذه النتائج فإننا عند مستوى معنوية α=5% نرفض الفرض الصفري H_0 المتمثل في عدم وجود تأثير إيجابي عند استخدام أسلوب التدقيق في صنع قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة، بالمقابل نقبل الفرض البديل H_1 المتمثل في وجود تأثير إيجابي عند استخدام أسلوب التدقيق في صنع قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة، وبالتالي فإننا نثبت صحة الفرضية الثالثة.

رابعا: اختبار الفرضية الرابعة: هل لتطبيق أساليب المعاينة في تدقيق القوائم المالية أثر في قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية؟

يحتوي هذا المحور على ثلاثة عشر سؤال خاص بالإجابة على السؤال الرئيسي لهذا المحور، وقد تم تقدير المعطيات واستخراج النتائج انطلاقاً من الأخذ بعين الاعتبار قيمة المتوسط الحسابي الافتراضي الذي يساوي 3,40 وقيمة t، كما تم صياغة هذه الفرضية كالآتي:

H_0: لتطبيق أساليب المعاينة في تدقيق القوائم المالية أثر سلبي في قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية.

H_1: لتطبيق أساليب المعاينة في تدقيق القوائم المالية أثر إيجابي في قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية.

وكانت النتائج ممثلة في الجدول رقم (51) الآتي:

الجدول رقم (51): نتائج اختبار الفرضية المتعلقة بالمحور الرابع

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t المحسوبة	t الجدولية	Sig	نتيجة اختبار الفرضية	
						H_0	H_1
نتائج المحور الرابع	3,735	0,328	11,26	1,671	0,000	رفض	قبول

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss لإصدار رقم: 22.

يتضح من فحص النتائج الموضحة في الجدول رقم (51) وفق اختبار t حول المتوسط الحسابي بمستوى معنوية α=5% أن نتائج الاختبار تعطي قيمة المتوسط الحسابي المحسوب لهذا المحور أكبر من قيمة المتوسط الحسابي الافتراضي 3,40 (p. value≥3,40)، وهذا ما يدل على أن هنالك دلالة معنوية بين المتوسط الحسابي المحسوب والمتوسط الحسابي الافتراضي.

كما أن اختبار t لهذا المحور بلغ 11,26 وهو أكبر من t الجدولية التي تقدر بـ 1,671، وهذا ما يدل على أن المحور الرابع دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0,05، وأن القيمة الاحتمالية لهذا المحور sig (0,000) أقل من 0,05.

بناءاً على النتائج السابقة فإننا عند مستوى معنوية α=5% نرفض الفرض الصفري H_0 المتمثل في أن تطبيق أساليب المعاينة في تدقيق القوائم المالية أثر سلبي في قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة، وبالمقابل نقبل الفرض البديل H_1 المتمثل في أن تطبيق أساليب المعاينة في تدقيق القوائم المالية أثر إيجابي في قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة، وبالتالي فإننا نثبت صحة الفرضية الرابعة.

المطلب الرابع: دراسة مقارنة بين البنوك

سنقوم في هذا المطلب دراسة مقارنة بين البنوك المتواجدة في الولايات الثلاث: المسيلة، برج بوعريريج سطيف حسب المتوسطات الحسابية.

أولا: مقارنة بين البنوك فيما يخص المحور الأول

يتعلق هذا المحور بالتأثير الإيجابي للقوائم المالية المدققة في صنع قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة، وهذا ما يظهره الجدول رقم (52) الآتي:

الجدول رقم (52): مقارنة بين البنوك فيما يخص المحور الأول

بنوك الولايات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t المحسوبة	t الجدولية	Sig
المسيلة	3,806	0,364	7,06	1,684	0,000
برج بوعريريج	3,963	0,238	15,17	1,683	0,000
سطيف	3,842	0,237	11,90	1,683	0,000

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss لإصدار رقم: 22.

كما يظهر الجدول رقم (53) الآتي متوسط فقرات المحور الأول للبنوك المتواجدة في الولايات الثلاث

الجدول رقم (53): يوضح حساب متوسط فقرات المحور الأول

الرقم	العبارات	بنوك ولاية المسيلة		بنوك ولاية برج بوعريريج		بنوك ولاية سطيف	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
01	تفرض القوانين الداخلية للبنك على استخدام القوائم المالية لصنع قرار منح الائتمان	3,925	0,655	3,951	0,705	3,878	0,899
02	لدى البنك نظام معلومات يلبي احتياجاته	3,875	0,686	4,414	0,590	4,097	0,663
03	تعطي إدارة البنك الاهتمام الأكبر لتحليل القوائم المالية	3,900	0,744	4,097	0,538	3,878	0,640
04	يستخدم البنك جدول الميزانية المالية لتحديد وضعية المؤسسة المقترضة	4,325	0,525	4,682	0,538	4,390	0,493

05	يستخدم البنك جدول حساب النتيجة لتحديد الأرباح للمؤسسة المقترضة	3,800	0,686	4,122	0,556	3,902	0,436
06	يستخدم البنك جدول التدفقات النقدية لتحديد رصيد البنك في المؤسسة المقترضة	3,325	0,797	3,682	0,686	3,536	0,744
07	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على القوائم المالية التقديرية	3,650	0,802	3,682	0,849	3,561	0,923
08	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على شفافية البيانات المالية	4,075	0,729	4,170	0,703	4,268	0,742
09	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على الضمانات العينية المقدمة	4,375	0,667	4,707	0,460	4,536	0,504
10	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على تقييم الضمانات العينية	3,925	0,729	3,878	0,509	4,073	0,565
11	يتم مراعاة الطرق المحاسبية المستخدمة عند تحليل القوائم المالية لغرض منح الائتمان	3,700	0,648	3,780	0,474	3,682	0,567
12	يقل الاعتماد على القوائم المالية عند توافر ضمانات عينية كبيرة المقدمة	3,250	1,006	2,975	0,851	2,731	1,000
13	يقل الاعتماد على القوائم المالية بزيادة ثقة البنك في المؤسسة المقترضة	3,250	0,839	3,024	0,907	3,073	0,818
14	يزداد الاعتماد على القوائم المالية بزيادة حجم الائتمان الممنوح	3,750	0,776	3,975	0,417	3,756	0,623
15	سوء استخدام القوائم المالية يؤدي إلى ارتفاع الديون المتعثرة	3,975	0,919	4,137	0,567	4,268	0,448

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss لإصدار رقم: 22.

من خلال الجدول رقم (52) نلاحظ بأن قيم t المحسوبة لجميع البنوك الممثلة لعينة الدراسة أكبر من قيم t الجدولية، وبالتالي فإن فقرات المحور الأول دال إحصائياً لجميع البنوك المتواجدة في ولاية: المسيلة، برج بوعريريج سطيف، حيث أن القيمة الاحتمالية sig للمحور الأول (0,000) أقل من مستوى المعنوية 0,05.

أما من حيث المتوسط الحسابي فنلاحظ أن بنوك ولاية برج بوعريريج تأتي في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 3,963 وانحراف معياري قدره 0,238، وفي المرتبة الثانية بنوك ولاية سطيف بمتوسط حسابي 3,842 وانحراف معياري 0,238، أما بنوك ولاية المسيلة فهي تأتي في المرتبة الأخيرة أي الثالثة بمتوسط حسابي 3,807 وانحراف معياري 0,364. ومن خلال هذه المتوسطات فإننا نلاحظ أن أفراد العينة يوافقون بصفة عامة على فقرات هذا المحور.

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (53) أن أعلى المتوسطات الحسابية لبنوك ولاية برج بوعريريج والمتعلقة بالمحور الأول، خاصة بالفقرة رقم:09 والفقرة رقم: 04 والفقرة رقم: 02 والفقرة رقم: 08 والفقرة رقم: 15 وبمتوسطات حسابية على الترتيب: 4,707، 4,682، 4,414، 4,170، 4,137، أي أن أفراد العينة يوافقون على أن صنع قرار منح الائتمان يعتمد على الضمانات العينة المقدمة، بالإضافة إلى ذلك فإن البنك يستخدم جدول حساب النتيجة لتحديد وضعية المؤسسة المقترضة وله نظام معلومات يلبي احتياجاته كما أن صنع قرار

منح الائتمان يعتمد على شفافية البيانات المالية، وأن سوء استخدام القوائم المالية يؤدي إلى ارتفاع الديون المتعثرة. أما الفقرة رقم: 13 والفقرة رقم: 12 فهي جاءت في مجال محايد بمتوسطات حسابية 3,024 و2,975 على الترتيب، أي أن أفراد العينة التزموا الحياد على أن اعتماد البنك على القوائم المالية يقل بزيادة ثقته في المؤسسة المقترضة، وكذلك يقل الاعتماد على القوائم المالية عند توافر ضمانات عينية كبيرة المقدمة من طرف المؤسسة المقترضة.

أما بالنسبة لأفراد عينة الدراسة لبنوك ولاية سطيف فنلاحظ أن أعلى المتوسطات الحسابية هي على الترتيب: 4,536، 4,390، 4,268، 4,092 للفقرات التالية: الفقرة رقم: 09 والفقرة رقم: 04 والفقرتين رقم: 15 و08، والفقرة رقم: 02، أي أن أفراد العينة يوافقون على أن صنع قرار منح الائتمان يعتمد على الضمانات العينية المقدمة، بالإضافة إلى أن البنك يستخدم جدول الميزانية المالية لتحديد وضعية المؤسسة المقترضة وأن سوء استخدام القوائم المالية يؤدي إلى ارتفاع الديون المتعثرة، كما أن صنع قرار منح الائتمان يعتمد على شفافية البيانات المالية وللبنك نظام معلومات يلبي احتياجاته. وجاءت الفقرة رقم: 13 والفقرة رقم: 12 في مجال محايد بمتوسطات حسابية على الترتيب: 3,073 و2,731 والخاصة بأن اعتماد البنك على القوائم المالية يقل بزيادة ثقته في المؤسسة المقترضة، كما أنه يقل الاعتماد على القوائم عند توافر ضمانات عينية كبيرة المقدمة من طرف المؤسسة المقترضة.

في حين نلاحظ أن أعلى المتوسطات الحسابية لبنوك ولاية المسيلة خاصة بالفقرة رقم: 09 والفقرة رقم: 04، الفقرة رقم: 08 والفقرة رقم: 15 بمتوسطات حسابية على الترتيب: 4,375، 4,325، 4,075 3,975 أي أن أفراد العينة يوافقون على أن صنع قرار منح الائتمان يعتمد على الضمانات العينية المقدمة، بالإضافة إلى أن البنك يستخدم جدول الميزانية المالية لتحديد وضعية المؤسسة المقترضة، وأن أيضا صنع قرار منح الائتمان يعتمد على شفافية البيانات المالية ويؤدي سوء استخدام القوائم المالية إلى ارتفاع الديون المتعثرة. وجاءت الفقرة رقم: 06 والفقرة رقم: 13 والفقرة رقم: 12 في مجال محايد بمتوسطات حسابية على الترتيب: 3,325، 3,250 3,250، والخاصة بأن البنك يستخدم جدول التدفقات النقدية لتحديد رصيد البنك في المؤسسة المقترضة بالإضافة إلى أنه يقل الاعتماد على القوائم المالية بزيادة بثقة البنك في المؤسسة المقترضة، وأيضا يقل الاعتماد على القوائم المالية عند توافر ضمانات عينية كبيرة المقدمة من طرف المؤسسة المقترضة.

ثانيا: مقارنة بين البنوك فيما يخص المحور الثاني

يتعلق هذا المحور بالتأثير الإيجابي عند استخدام التحليل المالي في صنع قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة، وهذا ما يظهره الجدول رقم (54) الآتي:

الجدول رقم (54): مقارنة بين البنوك فيما يخص المحور الثاني

بنوك الولايات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t المحسوبة	t الجدولية	Sig
المسيلة	3,770	0,370	6,32	1,684	0,000
برج بوعريريج	3,853	0,262	11,08	1,683	0,000
سطيف	3,807	0,284	9,17	1,683	0,000

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss لإصدار رقم: 22.

كما يظهر الجدول رقم (55) الآتي متوسط فقرات المحور الثاني للبنوك المتواجدة في الولايات الثلاث.

الجدول رقم (55): حساب متوسط فقرات المحور الثاني

الرقم	العبارات	بنوك ولاية المسيلة		بنوك ولاية برج بوعريريج		بنوك ولاية سطيف	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
16	يستخدم البنك التحليل الأفقي في صنع قرار منح الائتمان	3,650	0,579	3,561	0,634	3,634	0,622
17	يستخدم البنك التحليل العمودي في صنع قرار منح الائتمان	3,375	0,585	3,097	0,735	3,000	0,806
18	يستخدم البنك النسب المالية في صنع قرار منح الائتمان	3,875	0,563	4,170	0,495	4,097	0,374
19	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على نسب السيولة	4,175	0,747	4,585	0,546	4,414	0,498
20	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على نسب النشاط	3,475	0,784	3,853	0,909	3,634	0,733
21	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على نسب الربحية	3,825	0,635	4,243	0,623	4,073	0,263
22	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على نسب المديونية	3,825	0,635	4,000	0,387	3,975	0,417
23	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على نسب المردودية	3,850	0,622	4,097	0,374	4,024	0,417
24	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على مؤشرات التوازن المالي	4,200	0,607	4,585	0,498	4,317	0,521
25	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على درجة الالتزام الجبائي في عملية التسديد	3,450	0,782	3,268	0,837	3,414	0,805
26	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على مقارنة المؤشرات المالية لنشاط المؤسسة المقترضة	3,625	0,896	3,512	0,840	3,536	0,809
27	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على توافر رأس المال الكافي لإدارة نشاط المؤسسة المقترضة	3,775	0,831	3,390	0,770	3,829	0,703
28	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على وجود توازن بين مكونات الهيكل التمويلي لنشاط المؤسسة المقترضة	3,675	0,693	3,658	0,616	3,902	0,663
29	يستخدم البنك نظام آلي للقيام بالتحليل المالي عند صنع قرار منح الائتمان	4,200	0,757	4,268	0,742	4,439	0,672
30	يتأثر استخدام النسب المالية في تحليل القوائم المالية بحجم المعلومات المتوفرة عن المؤسسة المقترضة	4,250	0,707	4,439	0,549	4,024	0,821
31	يجد الموظف صعوبة في تحليل القوائم المالية للمؤسسة المقترضة	3,100	0,871	2,926	0,958	2,609	0,918

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss لإصدار رقم: 22.

يتبين من الجدول رقم (54) أن قيم t المحسوبة لجميع البنوك الممثلة لعينة الدراسة أكبر من قيم t الجدولية وبالتالي فإن فقرات المحور الثاني دال إحصائياً لجميع البنوك، حيث أن القيم الاحتمالية sig للمحور الثاني (0,000) أقل من 0,05.

أما من حيث المتوسط الحسابي فنجد أن بنوك ولاية برج بوعريريج تحتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 3,853 وانحراف معياري 0,262، ثم تأتي بنوك ولاية سطيف بمتوسط حسابي 3,807 وانحراف معياري 0,284 أما بنوك ولاية المسيلة فهي تحتل المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي 3,770 وانحراف معياري 0,370، ومن خلال هذه المتوسطات فإننا نلاحظ أن أفراد العينة يوافقون بصفة عامة على فقرات هذا المحور.

في حين نلاحظ من الجدول رقم (55) أن أعلى المتوسطات الحسابية لبنوك ولاية برج بوعريريج تتعلق بالفقرة رقم: 19 بمتوسط حسابي 4,585، والفقرة رقم: 30 بمتوسط حسابي 4,439 والفقرة رقم: 29 بمتوسط حسابي 4,268، والفقرة رقم: 21 بمتوسط حسابي 4,243، أي أن أفراد العينة يوافقون على أن صنع قرار منح الائتمان يعتمد على نسب السيولة، وأن استخدام النسب المالية في تحليل القوائم المالية يتأثر بحجم المعلومات المتوفرة عن المؤسسة المقترضة، كما أن البنك يستخدم نظام آلي للقيام بالتحليل المالي عند صنع قرار منح الائتمان، ويعتمد أيضا صنع قرار منح الائتمان على نسب الربحية. وجاءت أربع إجابات تنتمي إلى مجال محايد وتتعلق بالفقرة رقم: 27 بمتوسط حسابي 3,390 والفقرة رقم: 25 بمتوسط حسابي 3,268، والفقرة رقم: 17 بمتوسط حسابي 3,097 والفقرة رقم: 31 بمتوسط حسابي 2,926، وهي الفقرات الخاصة بأن صنع قرار منح الائتمان يعتمد على توافر رأس المال الكافي لإدارة نشاط المؤسسة المقترضة، ويعتمد أيضا على درجة الالتزام الجبائي في عملية التسديد، بالإضافة إلى أن البنك يستخدم التحليل العمودي في صنع قرار منح الائتمان وكذلك التزم أفراد العينة بالحياد على أن الموظف يجد صعوبة في تحليل القوائم المالية للمؤسسة المقترضة.

أما بالنسبة لأفراد عينة الدراسة لبنوك ولاية سطيف فإننا نلاحظ أن أكبر المتوسطات الحسابية هي للفقرة رقم: 29 بمتوسط حسابي 4,439 والفقرة رقم: 19 بمتوسط حسابي 4,414، والفقرة رقم: 24 بمتوسط حسابي 4,317 والفقرة رقم: 21 بمتوسط حسابي 4,073، أي أن أفراد العينة يوافقون على أن البنك يستخدم نظام آلي للقيام بالتحليل المالي عند صنع قرار منح الائتمان، وأنه يعتمد على نسب السيولة ومؤشرات التوازن المالي في صنع قرار منح الائتمان، ويعتمد أيضا على نسب الربحية في صنع قرار منح الائتمان. أما الفقرات التالية: الفقرة رقم: 17 بمتوسط حسابي 3,000 والفقرة رقم: 31 بمتوسط حسابي 2,609 فهي تنتمي إلى مجال محايد، أي أن أفراد العينة التزموا الحياد على أن البنك يستخدم التحليل العمودي في صنع قرار منح الائتمان، وأن الموظف يجد صعوبة في تحليل القوائم المالية للمؤسسة المقترضة.

في حين نلاحظ أن أكبر المتوسطات الحسابية لبنوك ولاية المسيلة في الفقرة رقم: 30 بمتوسط حسابي 4,250 والفقرتين رقم: 29 و24 بنفس المتوسط الحسابي الذي بلغ 4,200، والفقرة رقم: 19 بمتوسط حسابي

4,175، أي أن أفراد العينة يوافقون على أن استخدام النسب المالية في تحليل القوائم المالية يتأثر بحجم المعلومات المتوفرة عن المؤسسة المقترضة، كما أنه يستخدم نظام آلي للقيام بالتحليل المالي عند صنع قرار منح الائتمان، وأن صنع قرار منح الائتمان يعتمد على مؤشرات التوازن المالي ونسب السيولة. وجاءت الفقرة رقم: 17 بمتوسط حسابي 3,375 والفقرة رقم: 31 بمتوسط حسابي 3,100 في مجال محايد، والخاصة بأن البنك يستخدم التحليل العمودي في صنع قرار منح الائتمان، ويجد الموظف صعوبة في تحليل القوائم المالية للمؤسسة المقترضة.

ثالثا: مقارنة بين البنوك فيما يخص المحور الثالث

يتعلق هذا المحور بالتأثير الإيجابي عند استخدام أسلوب التدقيق في صنع قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة، وهذا ما يظهره الجدول رقم (56) الآتي.

الجدول رقم (56): مقارنة بين البنوك فيما يخص المحور الثالث

بنوك الولايات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t المحسوبة	t الجدولية	Sig
المسيلة	4,051	0,338	12,16	1,684	0,000
برج بوعريريج	4,092	0,296	14,97	1,683	0,000
سطيف	4,060	0,258	16,37	1,683	0,000

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss لإصدار رقم: 22.

كما يظهر الجدول رقم (57) الآتي متوسط فقرات المحور الثالث لبنوك الولايات الثلاث

الجدول رقم (57): حساب متوسط فقرات المحور الثالث

الرقم	العبارات	بنوك ولاية المسيلة		بنوك ولاية برج بوعريريج		بنوك ولاية سطيف	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
32	يستخدم البنك التدقيق في صنع قرار منح الائتمان	4,225	0,733	4,097	0,916	3,975	0,851
33	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على تقارير التدقيق	3,800	0,790	3,926	0,905	3,804	0,813
34	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على توفر المعرفة المتخصصة في مجال المحاسبة والتدقيق	4,175	0,675	4,365	0,622	4,268	0,548
35	يعتبر التدقيق نوع من الإجراءات الرقابية	4,225	0,576	4,292	0,601	4,219	0,524
36	تساعد المعايير الدولية للتدقيق في تحسين أداء المدقق	4,375	0,667	4,658	0,529	4,512	0,637
37	يعتبر أسلوب التدقيق المتبع فعال لتقييم نظام الرقابة الداخلية	4,025	0,733	4,268	0,633	4,097	0,624
38	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على الإجراءات الرقابية الموثقة والمطبقة	3,975	0,530	4,024	0,523	4,000	0,387
39	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على مصداقية القوائم المالية المدققة	3,900	0,632	4,073	0,468	3,951	0,497
40	يتم تصميم برنامج التدقيق لاختيار نقاط الرقابة الموضوعة بشكل يتوافق مع عملية منح الائتمان	3,750	0,630	3,707	0,558	3,878	0,509
41	تساهم الرقابة الداخلية في التقليل من حجم المخاطر الناتجة عن عدم تسديد المؤسسة المقترضة للائتمان الممنوح له	4,175	0,675	4,463	0,595	4,243	0,623

42	يؤثر عدم تطبيق أسلوب التدقيق في اتخاذ القرار الرشيد لمنح الائتمان	4,075	0,655	4,268	0,633	4,097	0,768
43	يتم اختيار عينات التدقيق بناء على كفاءة الرقابة الداخلية في منع اكتشاف الأخطاء	4,025	0,576	3,804	0,714	3,902	0,538
44	يتم اختيار عينات التدقيق بناء على صعوبة الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة	3,975	0,576	3,487	0,810	3,780	0,652
45	يتم تحديد حجم العينة بناء على ارتفاع مستوى الأهمية النسبية للعنصر محل التدقيق	3,950	0,638	3,951	0,545	4,073	0,519
46	يتم اختيار عينات التدقيق بناء على كفاءة المدقق	4,125	0,515	4,000	0,447	4,097	0,490

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss لإصدار رقم: 22.

يظهر الجدول رقم (56) أن قيم t المحسوبة لجميع البنوك الممثلة لعينة الدراسة أكبر من قيم t الجدولية وبالتالي فإن فقرات المحور الثالث دال إحصائياً لجميع البنوك، حيث أن القيم الاحتمالية sig للمحور الثالث (0,000) أقل من 0,05.

أما من حيث المتوسط الحسابي فنجد أن بنوك ولاية برج بوعريريج تحتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4,092 وانحراف معياري 0,296، ثم تأتي بنوك ولاية سطيف بمتوسط حسابي 4,060 وانحراف معياري 0,258 أما بنوك ولاية المسيلة فهي تحتل المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي 4,051 وانحراف معياري 0,338، ومن خلال هذه المتوسطات فإننا نلاحظ أن أفراد العينة يوافقون بصفة عامة على فقرات هذا المحور.

في حين نلاحظ من الجدول رقم (57) أن أعلى المتوسطات الحسابية لبنوك ولاية برج بوعريريج تتعلق بالفقرة رقم: 36 بمتوسط حسابي 4,731، والفقرة رقم: 41 بمتوسط حسابي 4,463، ثم يليها الفقرة رقم: 34 بمتوسط حسابي 3,365 والفقرة رقم: 35 بمتوسط حسابي قدره 4,292، والفقرتين رقم: 37 و42 بنفس المتوسط الحسابي الذي بلغ 4,268 أي أن أفراد العينة يوافقون على أن المعايير الدولية للتدقيق تساعد في تحسين أداء المدقق، وأن الرقابة الداخلية تساهم في التقليل من حجم المخاطر الناتجة عن عدم تسديد المؤسسة المقترضة للائتمان الممنوح له بالإضافة إلى أن صنع قرار منح الائتمان يعتمد على توفر المعرفة المتخصصة في مجال المحاسبة والتدقيق، وهذا الأخير يعتبر نوع من الإجراءات الرقابية، ويعتبر أسلوب التدقيق المتبع فعال لتقييم نظام الرقابة الداخلية، وعدم تطبيقه يؤثر في اتخاذ القرار الرشيد لمنح الائتمان. ويلاحظ أنه لا توجد أي فقرة ضمن مجال إجابات المحايدة.

في حين نلاحظ أن أكبر المتوسطات الحسابية لبنوك ولاية سطيف في الفقرة رقم: 36 بمتوسط حسابي 4,512 والفقرة رقم: 34 بمتوسط حسابي 4,268، والفقرة رقم: 41 بمتوسط حسابي 4,243 والفقرة رقم: 35 بمتوسط حسابي 4,219، أي أن أفراد العينة يوافقون على أن المعايير الدولية للتدقيق تساعد في تحسين أداء

المدقق، وأن صنع قرار منح الائتمان يعتمد على توفر المعرفة المتخصصة في مجال المحاسبة والتدقيق، كما أن الرقابة الداخلية تساهم في التقليل من حجم المخاطر الناتجة عن عدم تسديد المؤسسة المقترضة للائتمان الممنوح له ويعتبر التدقيق نوع من الإجراءات الرقابية. ويلاحظ أنه لا توجد أي فقرة ضمن مجال إجابات المحايدة.

أما بالنسبة لأفراد عينة الدراسة لبنوك ولاية المسيلة فإننا نلاحظ أن أكبر المتوسطات الحسابية هي للفقرة رقم: 36 بمتوسط حسابي 4,375 والفقرتين رقم: 32 و35 بنفس المتوسط الحسابي الذي بلغ 4,225، ثم يليها الفقرتين رقم: 41 و34 بنفس المتوسط الحسابي الذي يقدر بـ 4,175، أي أن أفراد العينة يوافقون على أن المعايير الدولية للتدقيق تساعد في تحسين أداء المدقق، كما أن البنك يستخدم التدقيق في صنع قرار منح الائتمان الذي يعتبر نوع من الإجراءات الرقابية، بالإضافة إلى ذلك فإن صنع قرار منح الائتمان يعتمد على توفر المعرفة المتخصصة في مجال المحاسبة والتدقيق، في حين أن الرقابة الداخلية تساهم في التقليل من حجم المخاطر الناتجة عن عدم تسديد المؤسسة المقترضة للائتمان الممنوح له. ويلاحظ أنه لا توجد أي فقرة ضمن مجال إجابات المحايدة.

رابعا: مقارنة بين البنوك فيما يخص المحور الرابع

يتعلق هذا المحور بأن تطبيق أساليب المعاينة في تدقيق القوائم المالية أثر إيجابي في قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة، وهذا ما يظهره الجدول رقم (58) الآتي.

الجدول رقم (58): مقارنة بين البنوك فيما يخص المحور الرابع

بنوك الولايات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t المحسوبة	t الجدولية	Sig
المسيلة	3,761	0,334	6,84	1,684	0,000
برج بوعريريج	3,716	0,280	7,22	1,683	0,000
سطيف	3,728	0,371	5,65	1,683	0,000

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss لإصدار رقم: 22.

كما يظهر الجدول رقم (59) الآتي متوسط فقرات المحور الرابع لبنوك الولايات الثلاث.

الجدول رقم (59): حساب متوسط فقرات المحور الرابع

الرقم	العبارات	بنوك ولاية المسيلة		بنوك ولاية برج بوعريريج		بنوك ولاية سطيف	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
47	تخفيض المخاطر إلى أدنى حد ممكن في عملية التدقيق	4,100	0,671	4,073	0,958	4,097	0,830
48	فهم عمليات المؤسسة محل التدقيق	3,800	0,464	3,853	0,691	3,804	0,843
49	التقليل من الوقت والجهد اللازمين لعملية التدقيق	3,600	0,708	3,122	0,871	3,024	0,961
50	اختيار حجم عينة عملية التدقيق المناسبة	3,975	0,619	3,853	0,527	3,902	0,374

51	التعرف على أرصدة غير العادية	3,775	0,619	3,926	0,468	3,829	0,543
52	التنبؤ بأرصدة بعض الحسابات لمقارنتها مع الأرصدة الفعلية	3,750	0,707	4,000	0,387	3,878	0,640
53	التقليل من اختبارات التدقيق الأخرى	3,450	0,782	3,097	0,860	3,048	0,920
54	تحديد العناصر التي تتطلب المزيد من الفحص والمراقبة	3,675	0,693	4,000	0,670	4,024	0,569
55	تعزيز النتائج المتوصل إليها من إجراءات التدقيق الأخرى	3,850	0,622	4,268	0,592	4,292	0,601
56	مساعدة المدقق في الحصول على أدلة إثبات واكتشاف الأخطاء والغش	3,875	0,790	3,707	0,873	3,902	0,700
57	تحديد مدى الاختبارات للعمليات والأرصدة	3,800	0,723	3,829	0,628	3,878	0,556
58	القيام بفحص إجمالي للمعلومات المالية	3,800	0,911	3,561	0,838	3,658	0,794
59	تخفيض تكاليف أداء عملية التدقيق	3,450	0,932	3,024	0,790	3,122	0,871

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss لإصدار رقم: 22.

من الجدول رقم (58) نلاحظ بأن قيم t المحسوبة لجميع البنوك الممثلة لعينة الدراسة أكبر من قيم t الجدولية وبالتالي فإن فقرات المحور الأول دال إحصائياً لجميع البنوك المتواجدة في ولاية: المسيلة، برج بوعريريج سطيف، حيث أن القيم الاحتمالية sig للمحور الأول (0,000) أقل من مستوى المعنوية 0,05.

أما من حيث المتوسط الحسابي فنلاحظ أن بنوك ولاية المسيلة تأتي في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 3,761 وانحراف معياري قدره 0,334، وفي المرتبة الثانية بنوك ولاية سطيف بمتوسط حسابي 3,728 وانحراف معياري 0,371، أما بنوك ولاية برج بوعريريج فهي تأتي في المرتبة الأخيرة أي الثالثة بمتوسط حسابي 3,716 وانحراف معياري 0,280. ومن خلال هذه المتوسطات فإننا نلاحظ أن أفراد العينة يوافقون بصفة عامة على فقرات هذا المحور.

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (59) أن أعلى المتوسطات الحسابية لبنوك ولاية المسيلة تتعلق بالفقرة رقم: 47 والفقرة رقم: 50، ثم يليها الفقرة رقم: 56، والفقرة رقم: 55، وبمتوسطات حسابية على الترتيب: 4,100، 3,975 3,875، 3,850، أي أن أفراد العينة يوافقون على أن توافر الكفاءة المهنية تؤدي إلى تخفيض المخاطر إلى أدنى حد ممكن في عملية التدقيق، وتؤدي أيضا إلى اختيار حجم عينة عملية التدقيق المناسبة ومساعدة المدقق في الحصول على أدلة إثبات واكتشاف الأخطاء والغش، وأيضا تعزيز النتائج المتوصل إليها من إجراءات التدقيق الأخرى. ويلاحظ أنه لا توجد أي فقرة ضمن مجال إجابات المحايدة .

أما بالنسبة لأفراد عينة الدراسة لبنوك ولاية سطيف فإننا نلاحظ أن أكبر المتوسطات الحسابية هي للفقرة رقم: 55، الفقرة رقم: 47 والفقرة رقم: 54 بمتوسطات حسابية على الترتيب: 4,292، 4,097، 3,024، أي أن أفراد العينة يوافقون على أن توافر الكفاءة المهنية يؤدي إلى تعزيز النتائج المتوصل إليها من إجراءات التدقيق الأخرى ويخفض المخاطر إلى أدنى حد ممكن في عملية التدقيق، بالإضافة إلى ذلك فإنه يحدد العناصر التي تتطلب

المزيد من الفحص والمراقبة. وجاءت ثلاث إجابات تنتمي إلى مجال محايد وتتعلق بالفقرة رقم: 59 بمتوسط حسابي 3,122 والفقرة رقم: 53 بمتوسط حسابي 3,048، والفقرة رقم: 49 بمتوسط حسابي 3,024، وهي الفقرات الخاصة بأن توافر الكفاءة المهنية للمدقق يؤدي إلى تخفيض تكاليف أداء عملية التدقيق، التقليل من اختبارات التدقيق الأخرى والتقليل من الوقت والجهد اللازمين لعملية التدقيق.

في حين نلاحظ أن أعلى المتوسطات الحسابية لبنوك ولاية برج بوعريريج هي على الترتيب: 4,561 4,268، 4,073، 4,000 للفقرات التالية: الفقرة رقم: 55 والفقرة رقم: 47، الفقرتين رقم: 52 و54، أي أن أفراد العينة يوافقون على أن توافر الكفاءة المهنية تؤدي إلى تعزيز النتائج المتوصل إليها من إجراءات التدقيق الأخرى وتخفيض المخاطر إلى أدنى حد ممكن في عملية التدقيق، التنبؤ بأرصدة بعض الحسابات لمقارنتها مع الأرصدة الفعلية وكذلك تحديد العناصر التي تتطلب المزيد من الفحص والمراقبة. وجاءت الفقرة رقم: 49 بمتوسط حسابي 3,122 والفقرة رقم: 53 بمتوسط حسابي 3,097، والفقرة رقم: 59 بمتوسط حسابي 3,024 في مجال محايد، أي أن أفراد العينة التزموا الحياد بخصوص أن توافر الكفاءة المهنية يؤدي إلى التقليل من الوقت والجهد اللازمين لعملية التدقيق والتقليل من اختبارات التدقيق الأخرى، وتخفيض تكاليف أداء عملية التدقيق.

الخلاصة:

تطرقنا في هذا الفصل في البداية إلى إعطاء نظرة شاملة حول النظام البنكي الجزائري من خلال التعرض لتطوره وهيكله بعد قانون النقد والقرض، ثم التعرض لأهم البنوك التجارية المتواجدة في الجزائر، وبعد ذلك تم عرض بصفة عامة دراسة ملف الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية وكيفية القيام بالتدقيق على عمليات منح الائتمان.

بعد ذلك تم القيام بالدراسة الميدانية من خلال طرح الاستبيان والإجابة عليه، حيث وزع على عينة انتقائية تتكون من مجموعة من البنوك بلغت 22 بنك منتقاة عشوائيا من ثلاث ولايات، وقد بلغ عدد الاستبيانات الموزعة على موظفي المصالح المسؤولة عن عملية منح الائتمان 150 استبيان استرجع منها 122 استبيان وهو ما تمت عليه الدراسة، حيث أنه بعد تفريغ الاستبيان تمت المعالجة الإحصائية للبيانات التي تمثل إجابات أفراد العينة، وتمت دراسة وتحليل نتائج البرامج الإحصائية المستعملة في إطار برنامج الحزمة الإحصائية SPSS إصدار رقم: 22، وتم دراسة المعطيات واستخراج النتائج عبر مراحل مرتبة، تم البدء بحساب معامل الثبات (ألفا كرونباخ)، وبعدها معامل الاتساق الداخلي من خلال حساب معامل الارتباط لبيرسون للفقرات مع محاورها وحساب الاتساق البنائي لأداة الدراسة، ثم القيام باختبار ما إذا كانت محاور الاستبيان تتبع التوزيع الطبيعي أم لا باستخدام (كالمجروف-سمير نوف) لنجدها تتبع التوزيع الطبيعي، وبعدها تم حساب التكرارات والنسب المئوية، ثم قمنا بتحليل واختبار فرضيات الدراسة من خلال الاختبارات المعلمية (اختبار t) من جهة واحدة) التي من خلالها تم التوصل إلى النتائج النهائية المتمثلة في قبول الفرضيات الأربعة. وفي الأخير قمنا بدراسة مقارنة بين بنوك الولايات من خلال أكبر المتوسطات الحسابية وأقلها لكل محور من محاور الدراسة.

الخـــاتـــمـــة

يعد النشاط البنكي بمثابة الجهاز العصبي للاقتصاد، وذلك للدور الذي يلعبه في تمويل الأنشطة الاقتصادية لإحداث التنمية وخلق الثروة، وهذا ما ينعكس إيجابا على الأفراد والاقتصاد ككل. وعلى هذا الأساس فإن البنوك التجارية تلعب دور الوسيط بين المدخرين أصحاب الفوائض المالية والمقترضين في منح هذه الفوائض في شكل قروض.

وبمنحها يتطلب الأمر حسن الاستخدام والدقة في اتخاذ القرارات الائتمانية من خلال تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية التي تعد أحد الأدوات المهمة لقياس قدرة الزبون على السداد، وهو أيضا بمثابة رقابة مسبقة تكشف عن سلامة الوضع المالي للزبون.

بالرغم من تحليل القوائم المالية للمقترضين إلا أنه لا يزال هناك مخاطر مرتبطة بمنح الائتمان من قبل البنوك كونها في معظمها أموال مملوكة للمودعين وليس ملك المساهمين في البنك، ومن أجل التقليل من هذه المخاطر يتوجب على إدارة البنوك استعمال وسائل لمراقبة عملية منح الائتمان التي من بينها التدقيق الذي أصبح يشكل ضمانا لأموال المستثمرين والمساهمين والمقترضين بفعل الثقة المطروحة في المعلومات المعلن عنها. إلا أن اهتمام البنوك التجارية الجزائرية لوظيفة التدقيق لا زال حديثا، في حين أنه من الضروري التحكم في متابعة الأنشطة البنكية بطريقة دقيقة وفعالة لمواجهة محيط مالي جد معقد بالمخاطر المهددة للأنشطة البنكية.

لأجل تحقيق الكفاءة في عملية التدقيق لجأ المدقق إلى استخدام عينات التدقيق في إجرائه لفحص القوائم المالية عند صنع قرارات منح الائتمان من خلال استخدام أساليب المعاينة، ولكن هذا لا يهمل أن الهدف الأساسي لهذه العملية هو إبداء الرأي المناسب حول مصداقية القوائم المالية عند اتخاذ قرارات منح الائتمان وبما يعزز ثقة المستخدمين فيها.

أولا: نتائج الدراسة

بناءاً على الدراسة التي قمنا بها توصلنا إلى النتائج الآتية:

1- النتائج النظرية:

من خلال الدراسة النظرية توصلنا إلى النتائج الآتية:

- تحكم عملية منح الائتمان وصناعة القرار الائتماني اعتبارات كثيرة ومتعددة منها الإجراءات والمعايير التي تهدف في المقام الأول إلى تقليل المخاطر المصاحبة لمنح الائتمان إلى أدنى حد ممكن؛
- تعتبر دراسات ملفات الائتمان خطوة أساسية ومهمة في عملية منح الائتمان بالاعتماد على الطرق الحديثة؛
- تعتبر نتائج تحليل القوائم المالية من أهم الأسس التي يستند إليها اتخاذ قرار منح الائتمان؛

- تهدف المؤشرات المستخرجة من بيانات القوائم المالية إلى توفير معلومات هامة عن السيولة والقدرة على الوفاء بالتزامات وربحية المؤسسة طالبة الائتمان؛
- يعتبر تحليل القوائم المالية الركيزة الأساسية لعملية التخطيط، إذ يساعد في الكشف عن نقاط القوة والضعف التي تعاني منها المؤسسة طالبة الائتمان، وبالتالي يمكن أخذها في الاعتبار عند وضع الخطط النهائية؛
- يعتمد التدقيق على منهجية علمية تستند على تقنيات ووسائل تسمح بجمع الأدلة والقرائن الكافية لتدعيم القرار النهائي الخاص بعملية منح الائتمان؛
- يساعد التدقيق على تدعيم وتفعيل القرارات إذا توفرت المقومات الأساسية بما يضمن فعالية وكفاءة هذه القرارات؛
- يستمد أسلوب العينة الإحصائية من نظرية الاحتمالات في الرياضيات، وبإتباع هذه الطريقة فإننا سنحصل على نتائج جيدة عن العمليات المالية الذي سحبت منها هذه العينة؛
- يتطلب استخدام العينة الإحصائية قيام المدقق بتحديد درجة أو مستوى الثقة عند فحص العينة بوصفها نسبة مئوية لنجاحها على أن يترك نسبة مئوية بوصفها حدا أعلى للوقوع في الخطأ؛
- يمكن تخفيض مخاطر العينة الإحصائية وغير الإحصائية عن طريق زيادة حجم العينة، مع العلم أن أخطاء ومخاطر العينة يمكن أن يتم قياسها فقط إذا كنا نستخدم أسلوب العينة الإحصائية. أما أخطاء العينة غير الإحصائية فإن المدقق يراقبها ويتحكم فيها عن طريق الالتزام بتطبيق معايير العمل الميداني ومعايير رقابة جودة أداء وممارسة التدقيق؛
- تمدنا العينة الإحصائية بمزايا عديدة منها أن نتيجة العينة موضوعية وحقيقية، وتمكننا من إجراء تقدير مسبق لحجم العينة على أساس موضوعي، كما تمدنا بتقدير لخطأ العينة؛
- تحدث أخطاء العينة الإحصائية عندما يسحب المدقق عينة لا تتضمن الخصائص نفسها التي تتصف بها العمليات المالية ككل، إذ سوف يصل إلى استنتاجات غير صحيحة لأن العينة لا تمثل المجتمع الذي سحبت منه أصدق تمثيل.

2- **النتائج الميدانية (العلمية)**: انطلاقاً من النتائج المتحصل عليها بعد إجراء الدراسة الميدانية والتي تمت عن طريق طرح استبيان على عينة مكونة من (122) موظف في المصالح المسؤولة عن عملية منح الائتمان موزعة على (22) بنك منتقاة بدورها عشوائياً من ثلاث ولايات هي: (المسيلة، وبرج بوعريريج، وسطيف) وبعد تفريغ

محتوى الاستبيان وإجراء الدراسة الإحصائية باستخدام برنامج الإحصائي SPSS الإصدار رقم: 22، ثم تحليل ودراسة النتائج الإحصائية واختبار الفرضيات التي طرحت، توصلنا إلى النتائج الآتية:

أ- تؤثر القوائم المالية المدققة إيجابيا في صنع قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية، وهذا التأثير يكون بناءاً على عدة عناصر أهمها:

- يفرض البنك قوانين داخلية على استخدام القوائم المالية، كما يتم الاعتماد على نظام معلومات يلبي احتياجاته فيما يخص صنع قرار منح الائتمان؛
- يقوم البنك بدراسة وتحليل القوائم المالية من أجل توفير معلومات هامة عن السيولة والقدرة على الوفاء بالالتزامات وربحية المؤسسة المقترضة، حيث يتم الاعتماد في صنع قرار منح الائتمان على القوائم المالية الآتية: جدول الميزانية المالية، جدول حساب النتيجة، جدول التدفقات النقدية؛
- يتم الأخذ بعين الاعتبار عند صنع قرار منح الائتمان على مصداقية وشفافية القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة المقترضة؛
- يركز البنك على طلب الضمانات العينية، وتقييمها، إلا أن هذه الضمانات لا تصلح أساسا كافيا لمنح الائتمان من عدمه، فالضمان يأتي بمثابة تعزيز للقرار الائتماني أو حماية من مخاطر معينة يتعرض لها البنك عند اتخاذ قرار منح الائتمان؛
- يزداد الاعتماد على تحليل القوائم المالية بزيادة حجم الائتمان الممنوح للمؤسسة المقترضة؛
- يؤدي سوء استخدام القوائم المالية إلى ارتفاع الديون المتعثرة، وازدياد المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

ب- يؤثر استخدام التحليل المالي إيجابيا في صنع قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية، وهذا التأثير يكون بناءاً على العناصر الآتية:

- يعتبر نتائج التحليل المالي من أهم الأسس التي يستند إليها في اتخاذ قرار منح الائتمان؛
- اعتماد البنك في صنع قرار منح الائتمان على استخدام النسب المالية لقياس قدرة المؤسسة المقترضة على السداد، كما يتم الاعتماد على مؤشرات التوازن لتحديد الهيكل المالي للمؤسسة المقترضة؛
- يهتم البنك بدراسة نسب السيولة والربحية أكثر من اهتمامه بباقي النسب المتمثلة في نسب النشاط نسب المردودية، نسب المديونية؛
- يتأثر استخدام النسب المالية بمدى توافر البيانات والمعلومات اللازمة عن كل عمليات وأنشطة المؤسسة المقترضة؛

- يستخدم البنك نظام آلي للقيام بالتحليل المالي؛
- اعتماد البنك في صنع قرار منح الائتمان على توافر رأس المال الكافي من أجل سداد مستحقات البنك في حالة إفلاس المؤسسة المقترضة وتعذر بيع الموجودات بقيمتها الدفترية؛
- الأخذ بعين الاعتبار عند صنع قرار منح الائتمان درجة الالتزام الجبائي للمؤسسة المقترضة في عملية التسديد؛
- يقوم البنك باستخدام التحليل الأفقي في صنع قرار منح الائتمان من أجل تحديد تطور اتجاه عناصر القوائم المالية من عام لآخر.

ج- يؤثر استخدام أسلوب التدقيق إيجابيا في صنع قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية، ويكون هذا بناءاً على العناصر الآتية:

- يقوم البنك باستخدام أسلوب التدقيق أثناء صنع قرار منح الائتمان، كما يتم الاعتماد على تقاريرها في مرحلة اتخاذ القرار؛
- يتم تطبيق أسلوب التدقيق بناءاً على وضع برنامج يتم تصميمه من قبل المدقق لاختيار نقاط الرقابة الموضوعة بشكل يتوافق مع عملية منح الائتمان؛
- يتطلب الاعتماد على أسلوب التدقيق مراعاة مجموعة من المعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية التي من الواجب توفرها من أجل استقلالية إلى العناية المهنية ونطاق العمل، وأدوات التدقيق للوصول إلى فعالية كبيرة، وكذلك إلى تحسين أداء المدقق؛
- لبناء نظام فعال للرقابة فإنه ينبغي وجود تدقيق داخلي سليم الذي يعتبر نوع من الإجراءات الرقابية وذلك لقياس فاعلية الوسائل الرقابية المطبقة والموثقة في البنوك سواء بخدماتها الوقائية أو التقييمية؛
- يتطلب تطبيق أسلوب التدقيق توافر المعرفة المتخصصة في مجال المحاسبة والتدقيق؛
- يتم اختيار عينات التدقيق بناء على صعوبة الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة، كما يتم اختيارها بناءاً على كفاءة الرقابة الداخلية؛
- يتأثر تحديد حجم العينة بمستوى الأهمية النسبية للعنصر محل التدقيق.

د- لتطبيق أساليب المعاينة في تدقيق القوائم المالية أثر إيجابي في قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية والتي من بينها العناصر الآتية:

- تخفيض المخاطر إلى أدنى حد ممكن في عملية التدقيق؛

- التقليل من الوقت والجهد اللازمين لعملية التدقيق، بالإضافة إلى أن تطبيق أساليب المعاينة يؤدي إلى تخفيض تكاليف أداء عملية التدقيق؛
- مساعدة المدقق في الحصول على أدلة إثبات واكتشاف الأخطاء والغش؛
- تعزيز النتائج المتوصل إليها من إجراءات التدقيق الأخرى؛
- التعرف على أرصدة غير العادية والتنبؤ بأرصدة بعض الحسابات لمقارنتها مع الأرصدة الفعلية؛
- تحديد العناصر التي تتطلب المزيد من الفحص والمراقبة.

هـ- من خلال دراسة المقارنة بين البنوك فإننا توصلنا إلى:

- تتفق جميع البنوك محل الدراسة على أن جميع محاور الدراسة دالة إحصائياً، أي أن أفراد العينة يوافقون عموما على ما جاء في فقرات هذه الدراسة؛
- هناك اتفاق على أن صنع قرار منح الائتمان يعتمد على الضمانات العينية المقدمة، كما تتفق البنوك على أنها تستخدم جدول الميزانية المالية في صنع قرار منح الائتمان؛
- يؤدي سوء استخدام القوائم المالية إلى ارتفاع الديون المتعثرة؛
- كما تتفق جميع البنوك محل المقارنة على أن صنع قرار منح الائتمان يعتمد على نسب السيولة، وأنها تستخدم نظام آلي للقيام بالتحليل المالي عند صنع قرار منح الائتمان؛
- يتأثر استخدام النسب المالية في تحليل القوائم المالية بحجم المعلومات المتوفرة عن المؤسسة المقترضة؛
- تتفق جميع البنوك محل المقارنة على أن المعايير الدولية للتدقيق تساعد على تحسين أداء المدقق، وهذا الأخير يعتبر نوع من الإجراءات الرقابية، حيث تساهم الرقابة الداخلية في التقليل من حجم المخاطر الناتجة عن عدم تسديد المؤسسة المقترضة للائتمان الممنوح له؛
- كما تتفق جميع البنوك محل المقارنة على أن صنع قرار منح الائتمان يعتمد على توفر المعرفة المتخصصة في مجال المحاسبة والتدقيق؛
- تتفق جميع البنوك محل المقارنة أن تطبيق أساليب المعاينة يسهل للمدقق من تدقيق القوائم المالية كما يؤدي إلى تعزيز النتائج المتوصل إليها من إجراءات التدقيق الأخرى، وتخفيض المخاطر إلى أدنى حد ممكن في عملية التدقيق.

ثانيا: المقترحات

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة الميدانية، وحتى ترتقي البنوك التجارية الجزائرية إلى مستوى أفضل يزيد من كفاءتها وفعاليتها، وهناك مجموعة التوصيات والاقتراحات نوردها في الآتي:

- ضرورة دراسة ملف الائتمان دراسة معمقة ابتداء من تاريخ وضعه إلى غاية آجال استحقاقه؛
- من أجل التقليل من مخاطر الائتمان فإنه يجب على البنوك أن تحدث تغيرا جذريا في نمط تعاملها مع الزبائن (المؤسسة المقترضة)؛
- احترام الإجراءات التي ترافق عملية منح الائتمان والحرص على الحصول على ضمانات فعالة وسليمة قبل خروج الأموال؛
- زيادة مستوى تأهيل الموظفين في المصالح المسؤولة عن عملية منح الائتمان، وتمكينهم من استخدام التقنيات الحديثة في مجال دراسة الائتمان وتقييمه ومتابعته، وذلك من خلال إلحاقهم بدورات تدريبية متخصصة وتوفير البرامج والأنظمة الآلية المتطورة في هذا المجال؛
- لتفعيل استخدام القوائم المالية في قرار منح الائتمان فإنه يجب التقليل ما أمكن من الأسباب التي تحد من استخدام هذه القوائم، وبالأخص عدم مصداقيتها وعدم تعبيرها عن الوضع المالي للزبون (المؤسسة المقترضة)؛
- احترام التوصيات التي تتضمنها تقارير التدقيق؛
- ضرورة مراعاة المدقق لنتائج العينة وطبيعة الأخطاء وأسبابها التي تم تحديدها، والأثر المباشر للأخطاء المكتشفة على القوائم والمالية، وكذلك مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية وأثرها في طريقة التدقيق عندما تكون الأخطاء الناتجة عن انتهاك الإدارة للرقابة الداخلية؛
- يجب على المدقق أن يأخذ بعين الاعتبار عند تصميم برنامج التدقيق طبيعة أدلة الإثبات المطلوبة وإمكانية حدوث الخطأ أو غيرها من الخصائص ذات العلاقة بأدلة الإثبات.

ثالثا: آفاق الدراسة

من معالجتنا لإشكالية الأطروحة ظهرت لنا بعض الإشكاليات التي تبحث عن حل ومن أهمها:

- دور تطبيق أساليب المعاينة للتدقيق في التقليل من المخاطر البنكية.
- دور التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

I- الكتب:

1- إبراهيم أحمد عقبل: مبادئ في الإحصاء، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن، 2012.

2- إبراهيم الكراسنة: أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2006.

3- أحمد حلمي جمعة: المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث (الإطار الدولي أدلة ونتائج التدقيق)، الطبعة الأولى دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

4- أحمد حلمي جمعة: التدقيق والتأكيد الحديث (المشاكل والمسؤوليات والأدوات والخدمات)، الطبعة الأولى دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

5- أحمد محمد نور: مراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.

6- أحمد محمد غنيم: إدارة البنوك، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2007.

7- أيوب نادية: نظرية القرارات الإدارية، الطبعة الخامسة، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2003.

8- ألفين أرينيز، جيمس لوبك: المراجع (مدخل متكامل)، ترجمة: محمد عبد القادر الديسطي، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2002.

9- أمين السيد أحمد لطفي: المراجعة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.

10-أمين السيد أحمد لطفي: التطورات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.

11-أمين السيد أحمد لطفي: المراجعة وخدمات التأكد بعد قانون Sarbanes-Oxely، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2008.

12-أمين السيد أحمد لطفي: إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2008.

13-أمين السيد أحمد لطفي: فلسفة المراجعة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.

14-أمين السيد أحمد لطفي: المراجعة باستخدام العينات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.

15-الإتحاد الدولي للمحاسبين: إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، ترجمة: جمعية المجتمع العربي للمحاسبين القانونيين (مجموعة طلال أبو غزالة)، الجزء الأول، عمان، الأردن، 2010.

16- الإتحاد الدولي للمحاسبين: إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، ترجمة: جمعية المجتمع العربي للمحاسبين القانونيين (مجموعة طلال أبو غزالة)، الجزء الثاني، عمان، الأردن، 2010.

17- بوشنقير ميلود ، زغيب مليكة: التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010.

18- بوعتروس عبد الحق: الوجيز في البنوك التجارية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2000.

19- بوتين محمد: المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005.

20- بلعجوز حسين: نظرية القرار (مدخل إداري وكمي)، مؤسسة الثقافية الجامعية، الإسكندرية، مصر 2008.

21- بلعجوز حسين: مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية (دراسة مقارنة) مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.

22- بلعجوز حسين: المدخل لنظرية القرار، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010.

23- بلعجوز حسين، الجودي صاطوري: تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2013.

24- بلعور سليمان: التسيير المالي (محاضرات وتطبيقات)، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، 2015.

25- بن حبيب عبد الرزاق، خالدي خديجة: أساسيات العمل المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2015.

26- جهاد فراس الطيلوني: دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2001.

27- جورج دانيال غالي: تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2001.

28- جورج دانيال غالي، علي إبراهيم طلبة: المفاهيم العلمية والأساليب الفنية الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2002.

29- جمال خريس، آخرون: النقود والبنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.

30- داود يوسف صبح: تدقيق البيانات المالية (تدقيق الحسابات من الناحية النظرية والتطبيقية)، الجزء الثاني الطبعة الأولى، مطبعة صادر للنشر، بيروت، لبنان، 2002.

31- هادي التميمي: مدخل إلى التدقيق (من الناحية النظرية والعملية)، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2006.

32- هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي يسع أرسلان: النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2009.

33- هشام جبر: إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008.

34- وجدي حامد حجازي: أصول المراجعة الداخلية (مدخل عملي تطبيقي)، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية مصر، 2010.

35- وليم توماس، أمرسون هنكي: المراجعة بين النظرية والتطبيق، ترجمة: أحمد حامد حجاج، كمال الدين سعيد دار المريخ، الرياض، 2003.

36- زاهرة توفيق سواد: مراجعة الحسابات والتدقيق، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2009.

37- زياد رمضان، محفوظ جودة: إدارة مخاطر الائتمان، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر 2008.

38- حازم هاشم الألوسي: الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق (المراجعة نظريا)، الجزء الأول، دار النهضة العربية طرابلس، ليبيا، 2003.

39- حمزة محمود الزبيدي: إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.

40- حنفي عبد الغفار: إدارة المصارف، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002.

41- حسين عبيد، شحاته السيد: المراجعة المتقدمة في بيئة الأعمال المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2007.

42- طارق عبد العال حماد: التقارير المالية (أسس الإعداد والعرض والتحليل وفقا لأحدث الإصدارات والتعديلات في معايير المحاسبة الدولية والأمريكية والبريطانية والعربية والمصري)، الدار الجامعية الإسكندرية مصر، 2000.

43-طارق عبد الحال حماد: التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر 2001.

44-طارق عبد الحال حماد: تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان (نظرة حالية ومستقبلية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

45-طواهر محمد التهامي، صديقي مسعود: المراجعة وتدقيق الحسابات (الإطار النظري والممارسة التطبيقية) الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2006.

46-يوحنا آل عبد آدم، سليمان اللوزي: دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة أداء المنظمات، الطبعة الأولى دار المسيرة، عمان، الأردن، 2000.

47-يوسف محمود جربوع: مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2000.

48-كمال الدين الدهراوي: تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية مصر، 2006.

49-كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا: دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2001.

50-لطرش الطاهر: تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005.

51-لطرش الطاهر: الإقتصاد النقدي والبنكي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر 2015.

52-لسلوس مبارك: التسيير المالي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2012.

53-مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة: تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

54-محمد داود عثمان: إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2013.

55-محمد المبروك أبو زيد: المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، الطبعة الأولى، إيزاك للنشر والتوزيع مصر، 2005.

56-محمد محمود العجلوني، سعيد سامي الحلاق: دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار اليازوري عمان، الأردن، 2010.

57-محمد كمال خليل الحمزاوي: اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر 2000.

58-محمد مطر: التحليل المالي والائتماني (الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الإسكندرية، 2000.

59-محمد مطر، موسى السويطي: التأصيل النظري للممارسات المهنية للمحاسبة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

60-محمد سيد سرايا: أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل (الإطار النظري، المعايير والقواعد، مشاكل التطبيق العملي)، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007.

61-محمد سمير الصبان، عبد الله الهلال: الأسس العلمية والعملية للمراجعة الحسابات، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2002.

62-محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي: المراجعة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.

63-محمد سمير الصبان: نظرية المراجعة وآليات التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.

64-محمد سمير الصبان، محمد مصطفى: الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية الإسكندرية مصر، 2005.

65-محمد عباس يدوي: المحاسبة وتحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008.

66-محمد الفيومي محمد، آخرون: دراسات متقدمة في المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر 2008.

67-محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام: المؤسسات المالية (البورصات والبنوك التجارية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.

68-محمد الصيرفي: إدارة المصارف، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2007.

69-محمود حميدات: مدخل للتحليل النقدي، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر 2005.

70-محفوظ جودة: التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام SPSS، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2008.

71- محفوظ لعشب: الوجيز في القانون المصرفي الجزائري، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2006.

72- مفلح محمد عقل: مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

73- منير إبراهيم هندي: إدارة المصارف التجارية (مدخل اتخاذ القرارات)، الطبعة الثالث، المكتب العربي الحديث الإسكندرية، مصر، 2002.

74- منصور أحمد البديوي، شحاته السيد شحاته: دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة (مع تطبيقات عملية على معايير المراجعة المصرية والدولية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.

75- ناصر دادي عدون: دراسة الحالات في المحاسبة ومالية المؤسسة، الطبعة الأولى، دار المحمدية الأولى الجزائر 2008.

76- ناصر دادي عدون، عبد الرحمان بابنات: التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دار المحمدي العامة، الجزائر، 2008.

77- نعيم نمر داود: دراسة الجدوى الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار البداية، عمان، الأردن، 2011.

78- سامي محمد الوقاد، لؤي محمد وديان: تدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن 2010.

79- سمير محمد عبد العزيز: الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية وقياس الربحية التجارية والقومية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2002.

80- عاطف عبد المنعم، وآخرون: تقييم وإدارة المخاطر، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، مصر، 2008.

81- عاروري فتحي: المعاينة الإحصائية (طرقها واستخداماتها)، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009.

82- عبد الوهاب نصر علي: خدمات مراقب الحسابات (المتطلبات المهنية ومشاكل الممارسة العملية في ضوء معايير المراجعة المصرية والدولية والأمريكية)، الجزء الأول، دار نشر الثقافة، الإسكندرية، مصر، 2001.

83- عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته: المراجعة المتقدمة في بيئة الأعمال الحديثة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013.

84- عبد الحميد عبد المطلب: البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.

85-عبد الحميد عبد المطلب: دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2003.

86-عبد الحميد محمد الشواربي: إدارة المخاطر الائتمانية (من وجهتي النظر المصرفية والقانونية)، منشأة المعارف الإسكندرية، مصر، 2002.

87-عبد الفتاح محمد الصحن، آخرون: الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2006.

88-عبد الرحمان توفيق: منهج المهارات المالية والمحاسبية المتقدمة (الرقابة المالية والتدقيق الداخلي)، الجزء الثاني الطبعة الرابعة، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، مصر، 2006.

89-عبد الخالق عبد الجبار النقيب: الإحصاء الحياتي، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2011.

90-عبد الغفار حنفي: إدارة المصارف، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002.

91-عدنان تايه النعيمي: إدارة الائتمان (منظور شمولي)، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2010.

92-عهود عبد الحفيظ علي الحضاونة: مبادئ الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر الجامعي الإسكندرية، مصر، 2012.

93-علي سعد محمد داود: البنوك ومحافظ الاستثمار (مدخل دعم اتخاذ القرار)، دار التعليم الجامعي الإسكندرية، مصر، 2012.

94-عليان الشريف، آخرون: الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

95-فايز سليم حداد: الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

96-فلاح حسن عداي الحسيني، مؤيد عبد الرحمان: إدارة البنوك (مدخل كمي استراتيجي معاصر)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.

97-فليح حسن خلف: النقود والبنوك، عالم الكتب الحديث، أربد، مصر، 2006.

98-فريد كامل أبو زينة، سعيد التل: الإحصاء في البحث العلمي، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان الأردن 2006.

99-فريد راغب النجار: إعادة هندسة الائتمان بالبنوك (نهاية القروض المصرفية المتعثرة)، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2001.

100- صادق راشد الشمري: إدارة المصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

101- القاضي حسين ، حمدان مأمون: المحاسبة الدولية ومعاييرها، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان، الأردن 2008.

102- القزويني شاكر: محاضرات في إقتصاد البنوك، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2011.

103- رضا صاحب أبو حامد: إدارة المصارف (مدخل تحليلي كمي)، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2002.

104- شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام: دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

105- شقيري نوري موسى، آخرون: إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2012.

106- ثناء علي القباني: المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.

107- خالد أحمد فرحان المشهداني، رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي: مبادئ الإحصاء متضمن التحليل الإحصائي SPSS، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

108- خالد أمين عبد الله: علم تدقيق الحسابات (الناحية العملية)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2004.

109- خالد أمين عبد الله: التدقيق والرقابة في البنوك، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2012.

110- خبابة عبد الله: الاقتصاد المصرفي (البنوك الالكترونية، البنوك الشاملة، السياسة النقدية)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008.

111- الخطيب سمير: قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2005.

112- خلف عبد الله الوردات: التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2006.

113- خميسي شيحة: التسيير المالي للمؤسسة (دروس ومسائل محلولة)، دار هومه للطباعة والنشر، بوزريعة الجزائر، 2010.

114- غسان فلاح المطارنة: تدقيق الحسابات المعاصر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

II- المذكرات والأطروحات:

115- بطاهر علي: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.

116- سلام عبد الرزاق: القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة وتقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012.

117- النجار حياة: إدارة المخاطر المصرفية وفق إتفاقيات بازل (دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية) أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، 2014.

118- صديقي مسعود: نحو إطار متكامل للمراجعة المالية على ضوء التجارب الدولية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

III- المجلات والملتقيات:

119- أسامة هادي حمودي، صهباء عبد القادر أحمد: تقويم نظام الرقابة الداخلية على المشتريات باستخدام معاينة الصفات (بحث تطبيقي في معهد الإدارة /الرصافة)، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 36، العدد 97 العراق، 2013.

120- إبراهيم محمد علي الجزراوي، نادية شاكر النعيمي: تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة- دراسة (نظرية وتطبيقية) في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار خلال الفترة المالية 2005-2007، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، جامعة المستنصرية، العراق، 2010.

121- بن التركي زينب: الأساليب الكمية في صناعة القرار (أسلوب شجرة القرار نموذجا)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 6، جامعة غرداية، الجزائر، 2009.

122- زياد نجم عبد السوداني: التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي (دراسة تحليلية في المصرف الصناعي العقاري)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد 9، العدد 29، جامعة المستنصرية، العراق، 2011.

123- زغيب مليكة ، النجار حياة: النظام البنكي الجزائري تشخيص الواقع وتحديات المستقبل، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية (الواقع والتحديات)، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الشلف، الجزائر، 2004.

124- حاتم محمد عبد الرؤوف الشيشيني: دور المؤشرات المالية وتقرير المراجع والسمات الشخصية للعميل ومدى استعداد متخذ القرار لتحمل الغموض في اتخاذ قرارات الإقراض في البنوك التجارية، كلية التجارة جامعة طنطا، مصر، بدون سنة.

125- حلمي عبد الفتاح البشبيشي: مشاكل تطبيق أسلوب العينات الإحصائية في المراجعة وأساليب علاجها مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، المجلد 26، العدد 24، مصر، 1986.

126- حمقاني محمد حسان، صديقي مسعود: إختبار فاعلية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة باستخدام أسلوب المعاينة الإحصائية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 5، الجزائر، 2014.

127- يوسف محمود جربوع: المشاكل الناجمة عن استخدام العينة الإحصائية في عملية المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجي في التخفيف من آثارها على القوائم المالية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 30، العدد 91 العراق، 2008.

128- محمد هادي العدناني، عبد الرحيم خلف راهي: فحص وتقويم أنظمة الرقابة الداخلية بإستخدام المعاينة الإحصائية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 19، جامعة البصرة، العراق، 2007.

129- محمد زيدان: أهمية العنصر البشري ضمن مكونات المزيج التسويقي الموسع في البنوك بالتطبيق على بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 15، جامعة بسكرة، الجزائر، 2008.

130- محمود السعيد سبع: أهمية استخدام العينات الإحصائية في المراجعة، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، المجلد 12، العدد 20، مصر، 1973.

131- منهل مجيد أحمد العلي، تغريد سالم الليلة: استخدام الأهمية النسبية في العمل التدقيقي وفقا لمعايير التدقيق الدولية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 87، العدد 29، العراق، 2007.

132- ناظم شعلان جبار: مخاطر التدقيق وأثرها على جودة الأداء ومصداقية النتائج (دراسة تطبيقية في الشركة العامة للتجهيزات الزراعية)، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 1، العدد 1، العراق، 2011.

133- ناظم شعلان جبار: مدى استخدام الإجراءات التحليلية في التدقيق ودورها في اكتشاف التضليل في القوائم المالية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 13، العدد 2، العراق، 2011.

134- سحنون محمد: إصلاح المنظومة المصرفية في الجزائر واقع وآفاق مستقبلية، فعاليات الملتقى الأول حول إصلاح المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، جامعة جيجل، الجزائر، 2005.

135- عابدي محمد السعيد: محاضرات نظرية القرار (الجانب النظري)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم: علوم التسيير، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، الجزائر، 2015.

136- عبد الستار عبد الجبار الكبيسي: تقييم فعالية الإجراءات التحليلية لتدقيق القوائم المالية للشركات المساهمة العامة (دراسة ميدانية في مكاتب وشركات التدقيق في الأردن)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 1، العدد 2، العراق، 2008.

137- عبد العزيز الدغيم، وآخرون: التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عملية الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة الدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 28 العدد 3، جامعة تشرين، سوريا، 2006.

138- عدنان هاشم السامرائي: أهمية تحليل بيانات النتائج المالية للعملاء (بحث تطبيقي عن التدقيق والمراجعة في سلطنة عمان)، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 5، العدد 10، العراق، 2010.

139- صديقي مسعود: دور المراجعة في إستراتيجية التأهيل الإداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة الباحث، العدد الأول، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2000.

140- قصي عمار، وآخرون: تقييم سياسات تكوين محافظ القروض في المصارف التجارية (دراسة مقارنة في المصارف التجارية العامة والخاصة في الساحل السوري)، مجلة البحوث والدراسات العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد 2، جامعة تشرين، سوريا، 2014.

141- رحيم حسين، سيلم حمود: استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ قرارات منح الائتمان بالبنوك التجارية فعاليات الملتقى الوطني الأول حول: الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية، جامعة سكيكدة الجزائر، 2008.

142- رفعت الفاعوري، أحمد العمري: تحليل أسباب الخطأ في اتخاذ القرارات في البنوك التجارية الأردنية (دراسة استكشافية باستخدام تحليل المسار)، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، 2002.

143- ثناء علي القباني: تحديد الأهمية النسبية لبنود القوائم المالية بالمشروعات الهادفة للربح، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، المجلد 32، العدد 44، مصر، 1992.

IV- القوانين والمراسيم:

144- القانون رقم 62-441 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962، المتعلق بإنشاء البنك المركزي الجزائري وتحديد قانونه الأساسي.

145- القانون رقم 64-227 المؤرخ في 10 أوت 1964، المتعلق بإنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

146- القانون رقم 66-36 المؤرخ في 29 ديسمبر 1966 المعدل والمتمم بالأمر رقم 67-75 المؤرخ في 11 ماي 1967، المتعلق بإنشاء القرض الشعبي الجزائري.

147- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 82، الصادرة في 06 أكتوبر 1967.

148- الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المتضمن القانون التجاري الجزائر المادة 409.

149- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المواد (11، 16، 26، 37) من القانون 86-12 المؤرخ في 1986/08/19، العدد 34، الصادرة في 20 أوت 1986.

150- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادتين (19، 26) من القانون 86-12 المؤرخ في 1986/08/19 العدد 34، الصادرة في 20 أوت 1986.

151- الأمر رقم 08-02 المؤرخ بتاريخ 24 جويلية 2008، المتعلق بقانون المالية التكميلي لعام 2008.

152- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13، الصادرة في 09 مارس 2014.

153- القانون التجاري الجزائري المادة 33، الفقرة الأولى.

154- القانون التجاري الجزائري المادة 152.

155- القانون المدني الجزائري المادة 886.

156- القانون المدني الجزائري المادة 916.

157- القانون المدني الجزائري المادة 973 والمادة 178 من قانون النقد والقرض المؤرخ في 14 أفريل 1990.

V- الملفات الالكترونية ومواقع الانترنت:

158- بوقرة رابح: منهجية صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، أنظر إلى الموقع: www.iefpedia.com بتاريخ: 2016/03/23.

159- عصام عبد الهادي أبو النصر: دراسة تحليلية لمشاكل قرارات الائتمان في البنوك التجارية من المنظور المحاسبي (دراسة مقارنة بين البنوك المصرية والأوروبية)، 2012، أنظر إلى الموقع: http://iefpedia.com، بتاريخ: 2013/11/16.

160- www.bank-of-algeria.dz، بتاريخ: 2016/01/13.

161- www.badr-bank.dz، بتاريخ: 2016/04/24.

162- www.bna.dz، بتاريخ: 2016/02/24.

163- www.bea.dz، بتاريخ: 2016/04/10.

164- www.bdl.dz، بتاريخ: 2016/04/17.

165- www.cnepbanque.dz ,، بتاريخ: 2017/01/23.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

I- الكتب:

166- Antoine Sardi : Audit et Inspection Bancaire, Afges, Tome 1, Paris 1993.

167- Antoine Sardi : Audit et Contrôle Interne Bancaire, afges, paris, 2002.

168- Arkin Herpet: Handbook of Sampling for Accounting, Volume 1, New York, 2006.

169- Bernard Germond : Audit Financier (guide pour l'audit de l'information financière des entreprises), 1ere édition, Dunod, Paris,1991.

170- Dov Ogien : Comptabilité et Audit Bancaires, 2e Edition, Dunod Paris, 2008.

171- Farouk Bouyakoub : L'Entreprise et le Financement Bancaire, Casbah édition, Alger, 2000.

172- Hervé Hutin : Toute la Finance d'Entreprise en Pratique, 2e édition Editions d'Organisation, Paris, 2002.

173- Jacques Renard : Théorie et pratique de l'audit interne, 3 ed, édition d'organisation, paris, 2000.

174- J. F. Cavanou, C. Gutmann, J. Le Vourc'h : Controlor et Auditor Dunod, Paris, 2006.

175- Josette et Max Peyrard : Dictionnaire de finance, 2 ème édition, librairie Vuibert, Paris, 2001.

176- Micheline Friédérich, L. Didier, B. René, B. Alain, B. Catherine: Comptabilité et Audit(Manuel & Applications), DSCG4, Sup' Foucher France, 2008.

177- Mohamed Hamzaoui : Audit (Gestion des Risques d'Entreprise et Contrôle Interne Normes ISA 200, 315, 300 et 500), Village Mondial Person Eduction France, 2005.

178- Mokhtar Belaiboud : Pratique de l'audit, Berti édition, Alger, 2005.

179- L. Collins et G. Valin : Audit et contrôle interne, Aspects financiers opérationnels et stratégiques, 4ème Edition, DALLOZ, Paris, 1992.
180- Pascal Barneto : Normes IFRS (Application Aux états Financiers), 2e édition, Dunod, Paris, 2006.
181- Patrice Vizzavona : Evaluation des Entreprise, Berti, Alger, 2004.
182- Pierre Schick : Memento D'Audit Interne , Dunod, Paris, 2007.
183- Robert Obert, Marie-Pierre Mairesse : Comptabilité et Audit (Manuel et Application), DSCG 4, Dunod, Paris, 2007.
184- Spencer Pickett : The Essential Handbook of Internal Auditing, John Wiley et Sons, LTD, England, 2005.
185- Tayeb Zitoune : Analyse Financière, Berti éditions, Alger, 2003

II- المجلات والدوريات:

186- Alan S.Bunker : Effective Auditing : How to Be a Good Auditor, RSO Magazine, Volume 9, N° 3, 2004.
187- Ana Maria Joldos, Ionela Cornelia Stanciu, Gabriela Grejdan: Pillars of the Audit Activity: Materiality and Audit Risk, Annals of the University of Petrosani, Economics, Vol 10, N° 2, 2010.
188- Daniela Feschijan: Analysis of The Credit Worthiness of Bank Loan Applicants, Economics and Organization , Vol 5, N° 3, 2008.
189- Gary White and Philip Herman: Statistical and Non Statistical Sampling, Principles of Auditing, 6 th Ed, New Delhi: Prentice Hall of Indio, 2001.
190- Jayalakshmy Ramachandran, Ramaiyer Subramanian, Ireneo John Kisoka : Effectiveness of Internal Audit in Tanzanian Commercial Banks, British Journal of Arts and Social Sciences, Volume 8, N° 1, 2012.
191- Y. A. Babalola, F. R. Abiola: Financial Ratio Analysis of Firms: A Tool for Decision Making, International Journal of Management Sciences, Vol 1, N° 4, 2013.
192- AICPA : Auditing Concepts Committee « Report of Committee on Basic Auditing Concepts », the Accounting Review, Vol 47, September 1972.

III- التقارير والمنشورات:

193- AICPA : Independence, Sas No 1, Au Section 220, November, 1972.
194- AICPA : Audit Procédure, Audit Sampling, New York, 1997.
195- AICPA : Generally Accepted Auditing Standards, SAS N° 1, AU Section 150, 15 December, 2001.
196- AICPA : Audit Risk and Materiality in Conducting an Audit, SAS N° 107, Au Section 312, 2006.

197- AICPA: Audit Sampling, SAS N° 122, Au Section 530, 2012.
198- Rapport de la Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, 2013.
199- Séminaire de la banque de France : Audit Bancaire, coopers et lybrand, paris, 1996.

IV- الملفات الالكترونية ومواقع الانترنت:

200- Steven Walfish: Statistically Rational Sampling Plans for Audits, December 2007 e-Edition, http://www.theauditoronline.com/e_edition/e_edition_article_1.html (1 of 4), بتاريخ: 12/9/2013.
201- https : na.theiia.org, بتاريخ:
202- www.ifrs.org, بتاريخ: 12/10/2015.
203- www.ifac.org, بتاريخ: 20/09/2015.
204- www. AICPA.org , بتاريخ: 21/09/2015.

الـــمـــلاحـــق

الملحق رقم (01): تحديد حجم العينة لمعاينة الصفات بنسبة 5 %و10 %من الخطر المقبول لتقدير خطر الرقابة

نسبة 5 % من الخطر المقبول لتقدير خطر الرقابة											
معدل الانحراف	معدل الانحراف المقبول %										
المقدر للمجتمع %	2	3	4	5	6	7	8	9	10	15	20
0,00	149	99	74	59	49	42	36	32	29	19	14
0,25	236	157	117	93	78	66	58	51	46	30	22
0,50	.	157	117	93	78	66	58	51	46	30	22
0,75	.	208	117	93	78	66	58	51	46	30	22
1,00	.	.	156	93	78	66	58	51	46	30	22
1,25	.	.	156	124	78	66	58	51	46	30	22
1,50	.	.	192	124	103	66	58	51	46	30	22
1,75	.	.	227	153	103	66	77	51	46	30	22
2,00	.	.	.	181	127	88	77	68	46	30	22
2,25	.	.	.	208	127	88	77	68	61	30	22
2,50	.	.	.	.	150	88	77	68	61	30	22
2,75	.	.	.	.	173	109	95	68	61	30	22
3,00	.	.	.	.	195	109	95	84	61	30	22
3,25	.	.	.	.	.	129	112	84	61	30	22
3,50	.	.	.	.	.	148	112	84	76	40	22
3,75	.	.	.	.	.	167	129	100	76	40	22
4,00	.	.	.	.	.	185	146	100	89	40	22
5,00	.	.	.	.	.	.	.	158	116	40	30
6,00	.	.	.	.	.	.	.	.	179	50	30
7,00	.	.	.	.	.	.	.	.	.	68	37
نسبة 10 % من الخطر المقبول لتقدير خطر الرقابة											
	2	3	4	5	6	7	8	9	10	15	20
0,00	114	76	57	45	38	32	28	25	22	15	11
0,25	194	129	96	77	64	55	48	42	38	25	18
0,50	194	129	96	77	64	55	48	42	38	25	18
0,75	265	129	96	77	64	55	48	42	38	25	18
1,00	.	176	96	77	64	55	48	42	38	25	18
1,25	.	221	132	77	64	55	48	42	38	25	18
1,50	.	.	132	105	64	55	48	42	38	25	18
1,75	.	.	166	105	88	55	48	42	38	25	18
2,00	.	.	198	132	88	75	48	42	38	25	18
2,25	.	.	.	132	88	75	65	42	38	25	18
2,50	.	.	.	158	110	75	65	58	38	25	18
2,75	.	.	.	209	132	94	65	58	52	25	18
3,00	.	.	.	.	132	94	65	58	52	25	18
3,25	.	.	.	.	153	113	82	58	52	25	18

18	25	52	73	82	113	194	.	.	.	.	3,50
18	25	52	73	98	131	.	.	.	.	.	3,75
18	25	65	73	98	149	.	.	.	.	.	4,00
18	34	65	87	130	218	.	.	.	.	.	4,50
18	34	78	115	160	.	.	.	.	.	.	5,00
18	34	103	142	.	.	.	.	.	.	.	5,50
25	45	116	182	.	.	.	.	.	.	.	6,00
25	52	199	.	.	.	.	.	.	.	.	7,00
25	52	.	.	.	.	.	.	.	.	.	7,50
25	60	.	.	.	.	.	.	.	.	.	8,00
32	68	.	.	.	.	.	.	.			8,50

(.): تعني أن حجم العينة كبير جدا وعندئذ تفوق تكلفته المنفعة المتوقعة منه

الملحق رقم (02): تقييم نتائج العينة في معاينة الصفات بنسبة 5 % و10 % من الخطر المقبول لتقدير خطر الرقابة

نسبة 5 % من الخطر المقبول لتقدير خطر الرقابة										
حجم العينة	عدد الانحرافات الفعلية بالعينة									
	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
25	11,3	17,6	.	.	.	.	.	.	.	.	.
30	9,5	14,9	19,6	.	.	.	.	.	.	.	.
35	8,3	12,9	17,0	.	.	.	.	.	.	.	.
40	7,3	11,4	15,0	18,3	.	.	.	.	.	.	.
45	6,5	10,2	13,4	16,4	19,2	.	.	.	.	.	.
50	5,9	9,2	12,1	14,8	17,4	19,9	.	.	.	.	.
55	5,4	8,4	11,1	13,5	15,9	18,2	.	.	.	.	.
60	4,9	7,7	10,2	12,5	14,7	16,8	18,8	.	.	.	.
65	4,6	7,1	9,4	11,5	13,6	15,5	17,4	19,3	.	.	.
70	4,2	6,6	8,8	10,8	12,6	14,5	16,3	18,0	19,7	.	.
75	4,00	6,2	8,2	10,1	11,8	13,6	15,2	16,9	18,5	20,0	.
80	3,7	5,8	7,7	9,5	11,1	12,7	14,3	15,9	17,4	18,9	.
90	3,3	5,2	6,9	8,4	9,9	11,4	12,8	14,2	15,5	16,8	18,2
100	3,00	4,7	6,2	7,6	9,0	10,3	11,5	12,8	14,0	15,2	16,4
125	2,4	3,8	5,00	6,1	7,2	8,3	9,3	10,3	11,3	12,3	13,2
150	2,00	3,2	4,2	5,1	6,00	6,9	7,8	8,6	9,5	10,3	11,1
200	1,5	2,4	3,2	3,9	4,6	5,2	5,9	6,5	7,2	7,8	8,4
نسبة 10 % من الخطر المقبول لتقدير خطر الرقابة										
	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
20	10,9	18,1	.	.	.	.	.	.	.	.	.
25	8,8	14,7	19,9	.	.	.	.	.	.	.	.
30	7,4	12,4	16,8	.	.	.	.	.	.	.	.
35	6,4	10,7	14,5	18,1	.	.	.	.	.	.	.
40	5,6	9,4	12,8	16,0	19,0	.	.	.	.	.	.
45	5,0	8,4	11,4	14,3	17,0	19,7	.	.	.	.	.
50	4,6	7,6	10,3	12,9	15,4	17,8	.	.	.	.	.
55	4,1	6,9	9,4	11,8	14,1	16,3	18,4	.	.	.	.
60	3,8	6,4	8,7	10,8	12,9	15,0	16,9	18,9	.	.	.
70	3,3	5,5	7,5	9,3	11,1	12,9	14,6	16,3	17,9	19,6	.
80	2,9	4,8	6,6	8,2	9,8	11,3	12,8	14,3	15,8	17,2	18,6
90	2,6	4,3	5,9	7,3	8,7	10,1	11,5	12,8	14,1	15,4	16,6
100	2,3	3,9	5,3	6,6	7,9	9,1	10,3	11,5	12,7	13,9	15,0
120	2,0	3,3	4,4	5,5	6,6	7,6	8,7	9,7	10,7	11,6	12,6
160	1,5	2,5	3,3	4,2	5,0	5,8	6,5	7,3	8,0	8,8	9,5
200	1,2	2,0	2,7	3,4	4,0	4,6	5,3	5,9	6,5	7,1	7,6

(.): تعني أكثر من 20 %

الملحق رقم (03): معايير التدقيق الدولي والمراجعة والتأكيدات والخدمات ذات العلاقة الدولية

معايير التدقيق الدولي		
الباب	**الرمز**	**الاسم**
299-200 المبادئ العامة والمسؤوليات	ISA_{200}	الأهداف والمبادئ العامة التي تحكم تدقيق القوائم المالية
	ISA_{210}	شروط التكليف بالتدقيق
	ISA_{220}	رقابة الجودة لعمليات تدقيق المعلومات المالية التاريخية
	ISA_{230}	توثيق التدقيق
	ISA_{240}	مسؤولية المدقق في اعتبار الاحتيال عند تدقيق القوائم المالية
	ISA_{250}	مراعاة القوانين والأنظمة عند تدقيق القوائم المالية
	ISA_{260}	الاتصالات بشأن أمور التدقيق مع المكلفين بالرقابة
	ISA_{265}	الإبلاغ عن نواحي القصور في الرقابة الداخلية للمكلفين بالحوكمة والإدارة
499-300 تقييم الخطر والاستجابة في تقدير الأخطاء	ISA_{300}	التخطيط لتدقيق القوائم المالية
	ISA_{315}	تحديد وتقييم مخاطر الخطأ الجوهري من خلال فهم المؤسسة وبيئتها
	ISA_{320}	الأهمية النسبية في التدقيق
	ISA_{330}	إجراءات المدقق استجابة للمخاطر المقيمة
	ISA_{402}	اعتبارات التدقيق المتعلقة بالمؤسسات التي تستعمل مؤسسات خدمية
	ISA_{450}	تقييم البيانات الخاطئة المحددة خلال عملية التدقيق
599-500 أدلة التدقيق	ISA_{500}	أدلة التدقيق
	ISA_{501}	أدلة الإثبات (اعتبارات إضافية لعناصر محددة)
	ISA_{505}	المصادقات الخارجية
	ISA_{510}	التكليف بالتدقيق لأول مرة (الأرصدة الافتتاحية)
	ISA_{520}	الإجراءات التحليلية
	ISA_{530}	عينات التدقيق
	ISA_{540}	تدقيق التقديرات المحاسبية، بما في ذلك التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والإفصاح ذات العلاقة
	ISA_{550}	الأطراف ذات العلاقة
	ISA_{560}	الأحداث اللاحقة
	ISA_{570}	استمرارية المؤسسة
	ISA_{580}	إقرارات الخطية
699-600 الاستفادة من عمل الآخرين	ISA_{600}	الاستفادة من عمل مدقق آخر
	ISA_{610}	مراعاة عمل التدقيق الداخلي
	ISA_{620}	الاستفادة من عمل الخبير
799-700 نتائج وتقارير التدقيق	ISA_{700}	تقرير المدقق المستقل حول مجموعة كاملة من القوائم المالية ذات الغرض العام
	ISA_{705}	التعديلات على الرأي الوارد في تقرير المدقق المستقل
	ISA_{706}	فقرات التأكيد والفقرات الأخرى في تقرير المدقق المستقل
	ISA_{710}	المعلومات المقارنة (الأرقام القابلة والبيانات المالية المقارنة)
	ISA_{720}	مسؤوليات المدقق حول المعلومات الأخرى في المستندات التي تحتوي على قوائم مالية مدققة
899-800 المجالات المتخصصة	ISA_{800}	تقرير المدقق المستقل عن مهمات تدقيقية لأغراض خاصة
	ISA_{805}	الاعتبارات الخاصة (عمليات تدقيق قوائم مالية مفردة ومكونات أو حسابات أو عناصر محددة في بيان مالي)
	ISA_{810}	عمليات إعداد التقارير حول القوائم المالية الملخصة

المصدر: www. AICPA.org، بتاريخ: 2015/09/21.

معايير المراجعة والتأكيدات والخدمات ذات العلاقة		
الباب	**رقم المعيار**	**الاسم**
1100-1000 بيانات ممارسة التدقيق الدولية	1000	إجراءات المصادقة المتبادلة بين البنوك
	1004	العلاقة بين مسرفي النشاط البنكي ومدققي البنك الخارجيين
	1006	تدقيق البيانات المالية للبنوك
	1010	اعتبارات الأمور البيئية عند تدقيق القوائم المالية
	1012	تدقيق الأدوات المالية المشتقة
	1013	التجارة الالكترونية (التأثير على تدقيق القوائم المالية)
2699-2000 المعايير الدولية لعمليات المراجعة	2400	عمليات مراجعة القوائم المالية (معيار التدقيق الدولي السابق 910)
	2410	مراجعة المعلومات المالية المرحلية من قبل المدقق المستقل للمؤسسة
3699-3000 عمليات التأكيد عدا عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية، تنقسم إلى: 3399-3000 تطبيق على جميع عمليات التأكيد	3000	عمليات التأكيد عدا عن عمليات التدقيق أو المراجعة للمعلومات المالية التاريخية
3699-3400 المعايير المحددة موضوع البحث	3400	فحص المعلومات المالية المستقبلية (المعيار الدولي السابق 810)
	3402	تقارير التأكيد حول أنظمة الرقابة في مؤسسات الخدمات
4966-4000 الخدمات ذات العلاقة	4400	التكليف بإنجاز إجراءات متفق عليها فيما يتعلق بالمعلومات المالية (المعيار الدولي السابق 920)
	4410	التكليف بإعداد المعلومات المالية (المعيار الدولي السابق 930

المصدر: الاتحاد الدولي للمحاسبين: إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، ترجمة: جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (مجموعة طلال أبو غزالة)، الجزء الثاني، عمان، الأردن، 2010

الملحق رقم (04):المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي

معايير الصفات	
رقم المعيار	تصنيفات المعيار
1000: الأهداف، الصلاحيات	1010: الإقرار بتعريف التدقيق الداخلي وميثاق الأخلاقيات والمعايير في ميثاق التدقيق الداخلي
1100: الاستقلالية والموضوعية	1110: الاستقلالية التنظيمية 1111: التفاعل المباشر مع المجلس 1120: الموضوعية على المستوى الفردي 1130: التأثير على الاستقلالية
1200: المهارات والعناية المهنية اللازمة	1210: المهارة 1220: العناية المهنية اللازمة 1230: التكوين المهني المستمر
1300: برنامج ضمان وتحسين الجودة	1310: متطلبات برنامج ضمان وتحسين الجودة 1311: التقييمات الداخلية 1312: التقييمات الخارجية 1320: التقارير المتعلقة ببرنامج ضمان وتحسين الجودة 1321: استعمال عبارة "مطابق للمعايير الدولية للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي" 1322: الإفصاح عن عدم التوافق
معايير الأداء	
2000: إدارة نشاط التدقيق الداخلي	2010: التخطيط 2020: التبليغ والموافقة 2030: إدارة الموارد 2040: السياسات والإجراءات 2060: رفع تقارير إلى الإدارة العليا والمجلس 2070: مزود الخدمات الخارجي ومسؤوليات المؤسسة في مجال التدقيق
2100: طبيعة العمل	2120: الحوكمة 2120: إدارة المخاطر 2130: الرقابة
2200: التخطيط للمهمة	2201: اعتبارات التخطيط 2210: أهداف المهمة 2220: نطاق المهمة 2230: تخصيص الموارد للمهمة

	2240: برنامج عمل المهمة
2300: تنفيذ المهمة	2320: التحليل والتقييم 2330: توثيق المعلومات 2340: الإشراف على المهمة
2400: تبليغ النتائج	2410: معايير التبليغ 2420: جودة التبليغ 2421: الخطأ والسهو 2430: استخدام عبارة "أنجزت المهمة وفقا للمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي" 2431: الإفصاح عن حالات عدم التوافق 2440: نشر النتائج 2450: الآراء العامة
2500: متابعة سير العمل	
2600: إبلاغ قبول المخاطر	

المصدر: http : na.theiia.org

الملحق رقم (05): معايير المحاسبة الدولية

معايير التقارير المالية الدولية		
الرمز	اسم المعيار	الهدف
$IFRS_1$	اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة	التأكد من أن البيانات المالية الأولى للمؤسسة والمؤقتة تحتوي على تقارير لجزء من تلك الفترة التي تغطيها البيانات المالية والمعلومات عالية الجودة.
$IFRS_2$	المدفوعات المستندة إلى الأسهم	توضيح المعالجة المحاسبية في حال قيام المؤسسة بإصدار أسهم أو خيارات أسهم لموظفيها من أجل مكافأتهم.
$IFRS_3$	تجميع الأعمال	تعزيز أهمية وموثوقية وقابلية المقارنة للمعلومات وأن يوفر لهيئة التقارير في بياناتها عن دمج الأعمال وآثارها.
$IFRS_4$	عقود التأمين	تحديد أساليب إعداد التقارير المالية لعقود التأمين التي يتم إصدارها من قبل أية مؤسسة تصدر مثل هذه العقود.
$IFRS_5$	الأصول غير المتداولة الموجهة للبيع والعمليات غير المستمرة	قياس الأصول المحتفظ بها للبيع والعرض، والكشف عن العمليات المتوقعة.
$IFRS_6$	استكشاف وتقييم الموارد الطبيعية	تحديد التقارير المستكشفة عن تقييم الموارد الطبيعية.
$IFRS_7$	الأدوات المالية (الإفصاح)	يهدف هذا المعيار إلى الطلب من المؤسسات توفير الإفصاح في قوائمها المالية.
$IFRS_8$	قطاعات التشغيل	حث الشركات على الإفصاح من أجل تمكين مستخدمي القوائم المالية من تقييم طبيعة فعالية المؤسسة التي تمارسها وآثارها المالية والبيئة الاقتصادية المحيطة بها.
$IFRS_9$	الأدوات المالية	/
$IFRS_{10}$	التقارير المالية الموحدة	وضع مبادئ لتقديم وإعداد القوائم المالية الموحدة عندما تسيطر مؤسسة واحدة أو أكثر من المؤسسات الأخرى.
$IFRS_{11}$	الاتفاقات المشتركة	وضع مبادئ لإعداد التقارير المالية من قبل المؤسسات التي لها مصلحة في الترتيبات التي يتم التحكم فيها بشكل مشترك.
$IFRS_{12}$	الإفصاح عن المصالح في المؤسسات الأخرى	يهدف هذا المعيار إلى الطلب من المؤسسة الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي قوائمها المالية من التقييم.
$IFRS_{13}$	قياس القيمة العادلة	تحديد القيمة العادلة وقياس قيمتها، بالإضافة إلى الإفصاح عن طرق قياسها.

تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية*	
$IFRIC_1$	التغيرات في الخصوم المتعلقة بالتفكيك والترميم والخصوم المماثلة.
$IFRIC_2$	أسهم الأعضاء في المؤسسات التعاونية والأدوات المماثلة
$IFRIC_4$	تحديد ما إذا كان الاتفاق يحوي عقد الإيجار
$IFRIC_5$	الحق في الفوائد الناتجة عن مخصصات التفكيك والترميم وإعادة تهيئة المحيط.
$IFRIC_6$	الالتزامات الناشئة من المشاركة في سوق محدد – نفايات المعدات الكهربائية والالكترونية–
$IFRIC_7$	تطبيق إعادة صياغة المنهج بموجب المعيار ISA_{29} .
$IFRIC_{10}$	التقارير المالية المرحلية وانخفاض القيمة.
$IFRIC_{12}$	ترتيبات خدمة الامتياز.
$IFRIC_{13}$	ولاء الزبائن.
$IFRIC_{14}$	الحد من منافع الأصول ومتطلبات الحد الأدنى من التمويل وتفاعلاتها.
$IFRIC_{15}$	الاتفاقات لبناء العقارات.
$IFRIC_{16}$	الاحتياطات لصافي الاستثمار في العمليات الأجنبية.
$IFRIC_{17}$	توزيع الأصول غير النقدية إلى الملاك.
$IFRIC_{18}$	عمليات نقل الأصول من الزبائن.
$IFRIC_{19}$	إطفاء الخصوم المالية مع الأموال الخاصة.

$IFRIC_{20}$	تكاليف التجريد في مرحلة الإنتاج للمنجم السطحي.
$IFRIC_{21}$	فرض الضرائب

معايير المحاسبة الدولية

الرمز	اسم المعيار	الهدف
IAS_1	عرض القوائم المالية	بيان أساس عرض القوائم المالية من أجل ضمان إمكانية المقارنة مع قوائم مماثلة لنفس المؤسسة في فترات مختلفة أو لمؤسسات أخرى، كما يحدد هذا المعيار عدة اعتبارات لعرض القوائم وإرشادات خاصة بهيكلها، والحد الأدنى لمحتوياتها بالإضافة إلى عرض نماذج عن القوائم المالية.
IAS_2	المخزون	عرض المعالجة المحاسبية للمخزون وفقا لمدخل التكلفة التاريخي، كما يعرض إرشادات العملية لتحديد التكلفة وصافي القيمة القابلة للتحقق ومعادلات التكلفة، وطرق تقويم المنصرف من المخزون والإفصاح عنه.
IAS_7	قائمة التدفقات النقدية	توفير المعلومات حول التغيرات التاريخية في النقد والنقد المعادل للمؤسسة عن طريق بيان التدفقات النقدية التي يتم تصنيفها خلال الفترة من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل.
IAS_8	التغيرات في السياسات المحاسبية والتقييم والأخطاء	عرض الربح أو الخسارة من الأنشطة العادية وغير العادية في قائمة الدخل، كما يهتم بالمحاسبة في التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء الأساسية وكذا التغيرات في السياسات المحاسبية.
IAS_{10}	الأحداث اللاحقة لما بعد الميزانية	وصف تعريفات محددة للأمر الطارئ وللأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، بالإضافة إلى أنه يعرض المعالجة المحاسبية لكل من الخسائر الطارئة والمكاسب الطارئة وكيفية قياسها، والمعالجة المحاسبية للأحداث اللاحقة ومستوى الإفصاح المطلوب.
IAS_{11}	عقود البناء	وصف المعالجة المحاسبية للإيرادات والتكاليف المرتبطة بعقود البناء، حيث يعرف عقد البناء ويفرق بين العقد ذو السعر المحدد لقياس الإيراد والاعتراف به وكذا قياس تكاليف العقد والاعتراف بالخسائر المتوقعة، والتغيرات في التقديرات.
IAS_{12}	ضرائب الدخل	وضف المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل التي تضم جميع الضرائب المحلية والأجنبية التي تقوم على الأرباح الخاضعة للضريبة، كما يحدد المعيار تعريفات الربح المحاسبي والربح الخاضع للضريبة والدخل الضريبي والضريبة الجارية.
IAS_{16}	الممتلكات والتجهيزات والمعدات	وصف المعالجة المحاسبية للممتلكات وآلات ومعدات، حيث يعرف هذا المعيار هذه الأصول واهتلاكها والقيمة القابلة للاهتلاك، والحياة الإنتاجية والقيمة المتبقية والقيمة العادلة، كما يحدد المعيار عناصر تكلفة الأصل والنفقات اللاحقة به وإعادة تقييمه واهتلاكه واستبعاده.
IAS_{17}	عقود الإيجار	يحدد تعريف واضح لعقد الإيجار ولأنواعه (التمويلي والتشغيلي وغير القابل للإلغاء)، كما يوضح شروط كل نوع وطرق التعامل معها وطرق عرضها في القوائم المالية لكل من المسأجرين والمؤجرين.
IAS_{18}	الإيرادات	يحدد تعريف الإيراد والاهتمام بقياسه من بيع البضائع وتأدية الخدمات وإيرادات أخرى، كما يحدد القياس بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو القابل للاستلام.
IAS_{19}	منافع المستخدمين	وصف بيان المحاسبة والإفصاح عن منافع المستخدمين، ويعرف المعيار عدة مصطلحات منها: منافع المستخدمين والمنافع قصيرة وطويلة الأجل، كما ينص على شروط الاعتراف والقياس والإفصاح.
IAS_{20}	المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية	يعرف المعيار المنح والمساعدات الحكومية بأشكالها المختلفة وشروط الاعتراف والإفصاح.
IAS_{21}	آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	يطبق هذا المعيار على المعاملات الأجنبية وفي ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية، حيث ينص على شروط الاعتراف الأولي وبفروقات الصرف، وكذا تصنيفات العمليات الأجنبية والتغيرات في أسعار الصرف ومعالجتها.
IAS_{23}	تكاليف القروض	عرض المعالجة المحاسبية لتكاليف القروض، حيث يعترف بها على أنها مصروف مع السماح بمعالجة بديلة وهي رسملة تكاليف القروض ضمن شروط عرضها.
IAS_{24}	الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة	التأكد من أن القوائم المالية للمؤسسة تحتوي على الإفصاح التي من الضروري الانتباه إلى إمكانية أن مركزها المالي والربح والخسارة قد يتأثر بوجود الأطراف ذات العلاقة والمعاملات والأرصدة القائمة وكذا الالتزامات مع تلك الأطراف.
IAS_{26}	المحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد	يهتم هذا المعيار ببرامج المساهمات المحددة وبرامج المنافع المحددة، ويعرض طريقة حساب القيمة الحالية الإكتوارية لمنافع التقاعد وشروط الإفصاح.

IAS_{27}	القوائم المالية الموحدة	وصف متطلبات المحاسبة والإفصاح عن الاستثمارات في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة والشركات الزميلة.
IAS_{28}	الاستثمارات في الشركات الزميلة	وصف المعالجة المحاسبية للاستثمارات في شركات زميلة وتحديد متطلبات لتطبيق طريقة حقوق الملكية عند المحاسبة عن الاستثمارات في شركات زميلة والمشاريع المشتركة.
IAS_{29}	التقرير المالي في الاقتصاديات ذات معدل التضخم المرتفع	يطالب هذا المعيار المؤسسات التي تعد قوائمها بعملة اقتصاد مرتفع التضخم أن تعدل قوائمها باستخدام وحدة قياس جارية بتاريخ القوائم، كما يحدد شروط تطبيق ذلك سواء في القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية أو على أساس التكلفة الجارية.
IAS_{32}	الأدوات المالية: الإفصاح والعرض	وضع مبادئ لتقديم الأدوات المالية والمطلوبات أو حقوق الملكية والتعويض للموجودات المالية والمطلوبات المالية، كما يعرض شروط لعرض الأدوات المالية في الميزانية ويحدد المعلومات الواجب الإفصاح عنها.
IAS_{33}	ربحية السهم	وضع المبادئ من أجل تحديد وعرض حصة السهم من الأرباح مما يؤدي إلى تحسين إمكانية المقارنة بين أداء المؤسسات أو الفترات المحاسبية.
IAS_{34}	التقارير المالية الموحدة	بيان الحد الأدنى من مضمون التقرير المالي المرحلي وبيان مبادئ الاعتراف والقياس في البيانات الكاملة أو المختصرة لفترة مرحلية.
IAS_{36}	انخفاض قيمة الأصول (الموجودات)	المعالجة المحاسبية في قيمة الأصول والإفصاح عنها ويطالب بالخسارة الناجمة عنها، حيث لا يتم تسجيل الأصول بما لا تزيد عن المبلغ القابل للاسترداد، ويعرف المعيار المبلغ القابل للاسترداد بأنه القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل، كما يعرض مصادر المعلومات عن الانخفاض في القيمة وطرق قياسها.
IAS_{37}	المخصصات (المؤونات)، الالتزامات (الخصوم) والأصول الطارئة	ضمان تطبيق مقاييس الاعتراف وأسس الاعتراف المحاسبية على المخصصات والمطلوبات والموجودات المحتملة، كما يعرف المعيار المخصص على أنه مطلوب ذو توقيت ومبلغ غير مؤكدين.
IAS_{38}	الأصول غير الملموسة	يعرض هذا المعيار المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة التي لم تتم معالجتها في معيار آخر، كما ينص على وجوب الاعتراف بالأصل إذا حقق الشروط الواردة فيه وكيفية قياس المبلغ المسجل لها والإفصاح عنها.
IAS_{39}	الأدوات المالية، الاعتراف والقياس	تحديد مبادئ الاعتراف بالمعلومات الخاصة بالأدوات المالية وقياسها والإفصاح عنها.
IAS_{40}	الممتلكات الاستثمارية	وصف المعالجة المحاسبية للممتلكات الاستثمارية وذات الصلة بمتطلبات الإفصاح.
IAS_{41}	الزراعة	وصف المعالجة المحاسبية والإفصاح المتعلقة بالنشاط الزراعي.
التفسيرات		
SIC_7		مدخل إلى الأورو.
SIC_{10}		المساعدة الحكومية التي ليس لها علاقة بنشاطات معينة.
SIC_{14}		قرض الإيجار التشغيلي (الحوافز).
SIC_{25}		الضرائب على الدخل (التغيرات في الوضع الضريبي للمؤسسة أو مساهميها).
SIC_{27}		تقييم مضمون المعاملات التي تحتوي على الشكل القانوني للتأجير.
SIC_{29}		ترتيبات امتياز الخدمة: الإفصاح.
SIC_{31}		عمليات المقايضة التي تنطوي على خدمات الإشهار.
SIC_{32}		الأصول غير الملموسة – تكاليف موقع الانترنت–.

* : هي التفسيرات الرسمية لمعايير التقارير المالية الموحدة ويتم إعدادها وفقا لعملية دقيقة وشاملة عن لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية والمعتمدة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية.

المصدر: www. IFRS.org

الملحق رقم (06): قائمة المحكمين لأسئلة الاستبيان

الرقم	اسم المحكم	الدرجة العلمية	المنصب الوظيفي	الجامعة
01	بلعجوز حسين	دكتوراه	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة
02	خرخاش سامية	دكتوراه	أستاذ محاضر (ب)	جامعة المسيلة
03	ولهي بوعلام	دكتوراه	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة
04	بوبعاية حسان	دكتوراه	أستاذ محاضر (ب)	جامعة المسيلة
05	صاطوري الجودي	دكتوراه	أستاذ محاضر (أ)	جامعة برج بوعريرج
06	بوحديدة محمد	دكتوراه	أستاذ محاضر (أ)	المدرسة العليا للتجارة

الملحق رقم (07): الاستبيان

استبيان

السيد / السيدة .....المحترم(ة)

تحية طيبة و بعد ،،،

تسعى الباحثة من هذا الاستبيان للتعرف على **"أثر استخدام أساليب المعاينة لتدقيق القوائم المالية في اتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية"**.

يمثل هذا الاستبيان مقياسا يُعتمد عليه لأغراض البحث العلمي، وأن مساهمتكم في إبداء الرأي الدقيق عن الأسئلة الموجودة في هذا الاستبيان باعتباركم من ذوي الاختصاص والخبرة في مجال الائتمان. وهذا ما سينعكس على دقة النتائج لاستخدامها في ترشيد قرارات منح الائتمان.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الطالبة : سمية أحمد ميلي **المشرف : الدكتور حسين بلعجوز**

ملاحظة: إن إجاباتكم ستحظى بالسرية التامة واستخدامها إلا للأغراض العلمية للبحث.

المعلومات الديمغرافية

رجاءاً وضع علامة (X) أمام العبارة المناسبة

1- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2- المستوى العلمي: ثانوي ☐ جامعي ☐ دبلوم مهني ☐

3- الخبرة: أقل من 5 سنوا ☐ من 5 إلى 10 سنوا ☐ من 11 إلى 16 س ☐ أكثر من 16 سنة ☐

4- التخصص: إدارة أعما ☐ محاسبة ☐ ماليـ ☐ أخر ☐

5- هل تلقيت دورات تدريبية في مجال الائتمان؟ نعم ☐ لا ☐

المحور الأول: تؤثر القوائم المالية المدققة في صنع قرار منح الائتمان **في البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة**

يرجى منكم وضع علامة (X) أمام العبارة التي تمثل وجهة نظركم :

الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
01	تفرض القوانين الداخلية للبنك على استخدام القوائم المالية لصنع قرار منح الائتمان					
02	لدى البنك نظام معلومات يلبي احتياجاته					
03	تعطي إدارة البنك الاهتمام الأكبر لتحليل القوائم المالية					
04	يستخدم البنك جدول الميزانية المالية لتحديد وضعية المؤسسة المقترضة					
05	يستخدم البنك جدول حساب النتيجة لتحديد الأرباح للمؤسسة المقترضة					
06	يستخدم البنك جدول التدفقات النقدية لتحديد رصيد البنك في المؤسسة المقترضة					
07	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على القوائم المالية التقديرية					
08	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على شفافية البيانات المالية					
09	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على الضمانات العينية المقدمة					
10	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على تقييم الضمانات العينية					
11	يتم مراعاة الطرق المحاسبية المستخدمة عند تحليل القوائم المالية لغرض منح الائتمان					
12	يقل الاعتماد على القوائم المالية عند توافر ضمانات عينية كبيرة المقدمة					
13	يقل الاعتماد على القوائم المالية بزيادة ثقة البنك في المؤسسة المقترضة					
14	يزداد الاعتماد على القوائم المالية بزيادة حجم الائتمان الممنوح					
15	سوء استخدام القوائم المالية يؤدي إلى ارتفاع الديون المتعثرة					

المحور الثاني: يؤثر استخدام التحليل المالي في صنع قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة

الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
16	يستخدم البنك التحليل الأفقي في صنع قرار منح الائتمان					
17	يستخدم البنك التحليل العمودي في صنع قرار منح الائتمان					
18	يستخدم البنك النسب المالية في صنع قرار منح الائتمان					
19	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على نسب السيولة					
20	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على نسب النشاط					
21	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على نسب الربحية					
22	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على نسب المديونية					
23	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على نسب المردودية					
24	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على مؤشرات التوازن المالي					
25	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على درجة الالتزام الجبائي في عملية التسديد					
26	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على مقارنة المؤشرات المالية لنشاط المؤسسة المقترضة					
27	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على توافر رأس المال الكافي لإدارة نشاط المؤسسة المقترضة					
28	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على وجود توازن بين مكونات الهيكل التمويلي لنشاط المؤسسة المقترضة					
29	يستخدم البنك نظام آلي للقيام بالتحليل المالي أثناء صنع قرار منح الائتمان					
30	يتأثر استخدام النسب المالية في تحليل القوائم المالية بحجم المعلومات المتوفرة عن المؤسسة المقترضة					
31	يجد الموظف صعوبة في تحليل القوائم المالية للمؤسسة المقترضة					

المحور الثالث: يؤثر استخدام أسلوب التدقيق في صنع قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة

الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
32	يستخدم البنك التدقيق في صنع قرار منح الائتمان					
33	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على تقارير التدقيق					
34	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على توفر المعرفة المتخصصة في مجال المحاسبة والتدقيق					
35	يعتبر التدقيق نوع من الإجراءات الرقابية					
36	تساعد المعايير الدولية للتدقيق في تحسين أداء المدقق					
37	يعتبر أسلوب التدقيق المتبع فعال لتقييم نظام الرقابة الداخلية					
38	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على الإجراءات الرقابية الموثقة والمطبقة					
39	يعتمد صنع قرار منح الائتمان على مصداقية القوائم المالية المدققة					
40	يتم تصميم برنامج التدقيق لاختيار نقاط الرقابة الموضوعة بشكل					

	يتوافق مع عملية منح الائتمان					
41	تساهم الرقابة الداخلية في التقليل من حجم المخاطر الناتجة عن عدم تسديد الزبون للائتمان الممنوح له					
42	يؤثر عدم تطبيق أسلوب التدقيق في اتخاذ القرار الرشيد لمنح الائتمان					
43	يتم اختيار عينات التدقيق بناء على كفاءة الرقابة الداخلية في منع اكتشاف الأخطاء					
44	يتم اختيار عينات التدقيق بناء على صعوبة الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة					
45	يتم تحديد حجم العينة بناء على ارتفاع مستوى الأهمية النسبية للعنصر محل التدقيق					
46	يتم اختيار عينات التدقيق بناء على كفاءة المدقق					

المحور الرابع: لتطبيق أساليب المعاينة في تدقيق القوائم المالية أثر في قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة

الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
47	تخفيض المخاطر إلى أدنى حد ممكن في عملية التدقيق					
48	فهم عمليات المؤسسة محل التدقيق					
49	التقليل من الوقت والجهد اللازمين لعملية التدقيق					
50	اختيار حجم عينة عملية التدقيق المناسبة					
51	التعرف على أرصدة غير العادية					
52	التنبؤ بأرصدة بعض الحسابات لمقارنتها مع الأرصدة الفعلية					
53	التقليل من اختبارات التدقيق الأخرى					
54	تحديد العناصر التي تتطلب المزيد من الفحص والمراقبة					
55	تعزيز النتائج المتوصل إليها من إجراءات التدقيق الأخرى					
56	مساعدة المدقق في الحصول على أدلة إثبات واكتشاف الأخطاء والغش					
57	تحديد مدى الاختبارات للعمليات والأرصدة					
58	القيام بفحص إجمالي للمعلومات المالية					
59	تخفيض تكاليف أداء عملية التدقيق					

شكرا على حسن تعاملكم

الباحثة

الملحق رقم (08): نتائج اختبار الثبات والارتباط

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=x1 x2 x3 x4 x5 x6 x7 x8 x9 x10 x11 x12 x13 x14 x15
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Fiabilité

Remarques

Sortie obtenue		07-FEB-2017 09:07:02
Commentaires		
Entrée	Données	E:\soso\soso1\Sans titre4.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	122
	Entrée de la matrice	E:\soso\soso1\Sans titre4.sav
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques reposent sur l'ensemble des observations dotées de données valides pour toutes les variables dans la procédure.
Syntaxe		RELIABILITY /VARIABLES=x1 x2 x3 x4 x5 x6 x7 x8 x9 x10 x11 x12 x13 x14 x15 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00.02
	Temps écoulé	00:00:00.02

Echelle : **ALL VARIABLES**

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	122	100,0
	Exclue[a]	0	,0
	Total	122	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,655	15

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=x16 x17 x18 x19 x20 x21 x22 x23 x24 x25 x26 x27 x28 x29 x30 x31
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Fiabilité

Remarques

Sortie obtenue	07-FEB-2017 09:08:10

Commentaires		
Entrée	Données	E:\soso\soso1\Sans titre4.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	122
	Entrée de la matrice	
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques reposent sur l'ensemble des observations dotées de données valides pour toutes les variables dans la procédure.
Syntaxe		RELIABILITY /VARIABLES=x16 x17 x18 x19 x20 x21 x22 x23 x24 x25 x26 x27 x28 x29 x30 x31 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00.00
	Temps écoulé	00:00:00.00

Echelle : **ALL VARIABLES**

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	122	100,0
	Exclue[a]	0	,0
	Total	122	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,731	16

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=x32 x33 x34 x35 x36 x37 x38 x39 x40 x41 x42 x43 x44 x45 x46
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Fiabilité

Remarques

Sortie obtenue		07-FEB-2017 09:09:05
Commentaires		
Entrée	Données	E:\soso\soso1\Sans titre4.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	122
	Entrée de la matrice	

Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques reposent sur l'ensemble des observations dotées de données valides pour toutes les variables dans la procédure.
Syntaxe		RELIABILITY /VARIABLES=x32 x33 x34 x35 x36 x37 x38 x39 x40 x41 x42 x43 x44 x45 x46 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00.03
	Temps écoulé	00:00:00.03

Echelle : **ALL VARIABLES**

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	122	100,0
	Exclue[a]	0	,0
	Total	122	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,743	15

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=x47 x48 x49 x50 x51 x52 x53 x54 x55 x56 x57 x58 x59
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Fiabilité

Remarques

Sortie obtenue		07-FEB-2017 09:10:32
Commentaires		
Entrée	Données	E:\soso\soso1\Sans titre4.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	122
	Entrée de la matrice	
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques reposent sur l'ensemble des observations dotées de données valides pour toutes les variables dans la procédure.

Syntaxe		RELIABILITY /VARIABLES=x47 x48 x49 x50 x51 x52 x53 x54 x55 x56 x57 x58 x59 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00.00
	Temps écoulé	00:00:00.00

Echelle : **ALL VARIABLES**

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	122	100,0
	Exclue[a]	0	,0
	Total	122	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,671	13

RELIABILITY
/VARIABLES=x1 x2 x3 x4 x5 x6 x7 x8 x9 x10 x11 x12 x13 x14 x15 x16 x17 x18 x19 x20 x21 x22 x23 x24 x25 x26 x27 x28 x29 x30 x31 x32 x33 x34 x35 x36 x37 x38 x39 x40 x41 x42 x43 x44 x45 x46 x47 x48 x49 x50 x51 x52 x53 x54 x55 x56 x57 x58 x59
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL
/MODEL=ALPHA.

Fiabilité

Remarques

Sortie obtenue		07-FEB-2017 09:24:35
Commentaires		
Entrée	Données	E:\soso\soso1\Sans titre4.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	122
	Entrée de la matrice	
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques reposent sur l'ensemble des observations dotées de données valides pour toutes les variables dans la procédure.

Syntaxe		RELIABILITY /VARIABLES=x1 x2 x3 x4 x5 x6 x7 x8 x9 x10 x11 x12 x13 x14 x15 x16 x17 x18 x19 x20 x21 x22 x23 x24 x25 x26 x27 x28 x29 x30 x31 x32 x33 x34 x35 x36 x37 x38 x39 x40 x41 x42 x43 x44 x45 x46 x47 x48 x49 x50 x51 x52 x53 x54 x55 x56 x57 x58 x59 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00.00
	Temps écoulé	00:00:00.00

Echelle : **ALL VARIABLES**

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	122	100,0
	Exclue[a]	0	,0
	Total	122	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,770	59

```
CORRELATIONS
  /VARIABLES=x1 x2 x3 x4 x5 x6 x7 x8 t1
  /PRINT=TWOTAIL NOSIG
  /MISSING=PAIRWISE.
```

Corrélations

Remarques

Sortie obtenue		07-FEB-2017 09:12:12
Commentaires		
Entrée	Données	E:\soso\soso1\Sans titre4.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	122
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques associées à chaque paire de variables sont basées sur l'ensemble des observations contenant des données valides pour cette paire.
Syntaxe		CORRELATIONS /VARIABLES=x1 x2 x3 x4 x5 x6 x7 x8 t1 /PRINT=TWOTAIL NOSIG /MISSING=PAIRWISE.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00.03

Temps écoulé	00:00:00.03

Corrélations

		x1	x2	x3	x4	x5	x6	x7	x8	t1
x1	Corrélation de Pearson	1	,118	,077	,099	,121	-,085	-,098	,328**	,202*
	Sig. (bilatérale)		,197	,397	,279	,183	,353	,281	,000	,026
	N	122	122	122	122	122	122	122	122	122
x2	Corrélation de Pearson	,118	1	-,044	,318**	,019	,157	-,172	,139	,256**
	Sig. (bilatérale)	,197		,630	,000	,833	,083	,058	,128	,004
	N	122	122	122	122	122	122	122	122	122
x3	Corrélation de Pearson	,077	-,044	1	,329**	,170	,027	,375**	,174	,436**
	Sig. (bilatérale)	,397	,630		,000	,061	,769	,000	,056	,000
	N	122	122	122	122	122	122	122	122	122
x4	Corrélation de Pearson	,099	,318**	,329**	1	,421**	,012	,169	,225*	,577**
	Sig. (bilatérale)	,279	,000	,000		,000	,896	,063	,013	,000
	N	122	122	122	122	122	122	122	122	122
x5	Corrélation de Pearson	,121	,019	,170	,421**	1	,277**	,458**	,181*	,609**
	Sig. (bilatérale)	,183	,833	,061	,000		,002	,000	,045	,000
	N	122	122	122	122	122	122	122	122	122
x6	Corrélation de Pearson	-,085	,157	,027	,012	,277**	1	,312**	-,149	,320**
	Sig. (bilatérale)	,353	,083	,769	,896	,002		,000	,100	,000
	N	122	122	122	122	122	122	122	122	122
x7	Corrélation de Pearson	-,098	-,172	,375**	,169	,458**	,312**	1	-,030	,479**
	Sig. (bilatérale)	,281	,058	,000	,063	,000	,000		,742	,000
	N	122	122	122	122	122	122	122	122	122
x8	Corrélation de Pearson	,328**	,139	,174	,225*	,181*	-,149	-,030	1	,396**
	Sig. (bilatérale)	,000	,128	,056	,013	,045	,100	,742		,000
	N	122	122	122	122	122	122	122	122	122
t1	Corrélation de Pearson	,202*	,256**	,436**	,577**	,609**	,320**	,479**	,396**	1
	Sig. (bilatérale)	,026	,004	,000	,000	,000	,000	,000	,000	
	N	122	122	122	122	122	122	122	122	122

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

```
CORRELATIONS
  /VARIABLES=x9 x10 x11 x12 x13 x14 x15 t1
  /PRINT=TWOTAIL NOSIG
  /MISSING=PAIRWISE.
```

Corrélations

Remarques

Sortie obtenue		07-FEB-2017 09:13:22
Commentaires		
Entrée	Données	E:\soso\soso1\Sans titre4.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	122

Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques associées à chaque paire de variables sont basées sur l'ensemble des observations contenant des données valides pour cette paire.
Syntaxe		CORRELATIONS /VARIABLES=x9 x10 x11 x12 x13 x14 x15 t1 /PRINT=TWOTAIL NOSIG /MISSING=PAIRWISE.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00.03
	Temps écoulé	00:00:00.03

Corrélations

		x9	x10	x11	x12	x13	x14	x15	t1
x9	Corrélation de Pearson	1	,427**	,036	,213*	-,147	,008	,184*	,478**
	Sig. (bilatérale)		,000	,692	,018	,105	,926	,043	,000
	N	122	122	122	122	122	122	122	122
x10	Corrélation de Pearson	,427**	1	,063	,293**	-,023	,046	,217*	,461**
	Sig. (bilatérale)	,000		,492	,001	,804	,612	,016	,000
	N	122	122	122	122	122	122	122	122
x11	Corrélation de Pearson	,036	,063	1	,067	-,019	,097	,180*	,347**
	Sig. (bilatérale)	,692	,492		,463	,837	,287	,047	,000
	N	122	122	122	122	122	122	122	122
x12	Corrélation de Pearson	,213*	,293**	,067	1	,461**	,104	,291**	,554**
	Sig. (bilatérale)	,018	,001	,463		,000	,253	,001	,000
	N	122	122	122	122	122	122	122	122
x13	Corrélation de Pearson	-,147	-,023	-,019	,461**	1	,346**	,203*	,305**
	Sig. (bilatérale)	,105	,804	,837	,000		,000	,025	,001
	N	122	122	122	122	122	122	122	122
x14	Corrélation de Pearson	,008	,046	,097	,104	,346**	1	,385**	,331**
	Sig. (bilatérale)	,926	,612	,287	,253	,000		,000	,000
	N	122	122	122	122	122	122	122	122
x15	Corrélation de Pearson	,184*	,217*	,180*	,291**	,203*	,385**	1	,612**
	Sig. (bilatérale)	,043	,016	,047	,001	,025	,000		,000
	N	122	122	122	122	122	122	122	122
t1	Corrélation de Pearson	,478**	,461**	,347**	,554**	,305**	,331**	,612**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,001	,000	,000	
	N	122	122	122	122	122	122	122	122

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

```
CORRELATIONS
  /VARIABLES=x16 x17 x18 x19 x20 x21 x22 x23 t2
  /PRINT=TWOTAIL NOSIG
  /MISSING=PAIRWISE.
```

Corrélations

Remarques

Sortie obtenue		07-FEB-2017 09:14:30
Commentaires		
Entrée	Données	E:\soso\soso1\Sans titre4.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	122
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques associées à chaque paire de variables sont basées sur l'ensemble des observations contenant des données valides pour cette paire.
Syntaxe		CORRELATIONS /VARIABLES=x16 x17 x18 x19 x20 x21 x22 x23 t2 /PRINT=TWOTAIL NOSIG /MISSING=PAIRWISE.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00.06
	Temps écoulé	00:00:00.06

Corrélations

		x16	x17	x18	x19	x20	x21	x22	x23	t2
x16	Corrélation de Pearson	1	,528**	,173	,119	,212*	-,041	,135	,239**	,412**
	Sig. (bilatérale)		,000	,057	,190	,019	,654	,138	,008	,000
	N	122	122	122	122	122	122	122	122	122
x17	Corrélation de Pearson	,528**	1	,208*	,010	,187*	,042	,029	,143	,425**
	Sig. (bilatérale)	,000		,022	,917	,039	,646	,754	,116	,000
	N	122	122	122	122	122	122	122	122	122
x18	Corrélation de Pearson	,173	,208*	1	,338**	,286**	,439**	,216*	,274**	,471**
	Sig. (bilatérale)	,057	,022		,000	,001	,000	,017	,002	,000
	N	122	122	122	122	122	122	122	122	122
x19	Corrélation de Pearson	,119	,010	,338**	1	,380**	,466**	,433**	,362**	,589**
	Sig. (bilatérale)	,190	,917	,000		,000	,000	,000	,000	,000
	N	122	122	122	122	122	122	122	122	122
x20	Corrélation de Pearson	,212*	,187*	,286**	,380**	1	,416**	,229*	,219*	,468**
	Sig. (bilatérale)	,019	,039	,001	,000		,000	,011	,015	,000
	N	122	122	122	122	122	122	122	122	122
x21	Corrélation de Pearson	-,041	,042	,439**	,466**	,416**	1	,432**	,395**	,517**
	Sig. (bilatérale)	,654	,646	,000	,000	,000		,000	,000	,000
	N	122	122	122	122	122	122	122	122	122
x22	Corrélation de Pearson	,135	,029	,216*	,433**	,229*	,432**	1	,682**	,492**
	Sig. (bilatérale)	,138	,754	,017	,000	,011	,000		,000	,000
	N	122	122	122	122	122	122	122	122	122
x23	Corrélation de Pearson	,239**	,143	,274**	,362**	,219*	,395**	,682**	1	,544**
	Sig. (bilatérale)	,008	,116	,002	,000	,015	,000	,000		,000
	N	122	122	122	122	122	122	122	122	122

t2	Corrélation de Pearson	,412**	,425**	,471**	,589**	,468**	,517**	,492**	,544**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	
	N	122	122	122	122	122	122	122	122	122

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

```
CORRELATIONS
  /VARIABLES=x24 x25 x26 x27 x28 x29 x30 x31 t2
  /PRINT=TWOTAIL NOSIG
  /MISSING=PAIRWISE.
```

Corrélations

Remarques

Sortie obtenue		07-FEB-2017 09:15:56
Commentaires		
Entrée	Données	E:\soso\soso1\Sans titre4.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	122
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques associées à chaque paire de variables sont basées sur l'ensemble des observations contenant des données valides pour cette paire.
Syntaxe		CORRELATIONS /VARIABLES=x24 x25 x26 x27 x28 x29 x30 x31 t2 /PRINT=TWOTAIL NOSIG /MISSING=PAIRWISE.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00.03
	Temps écoulé	00:00:00.03

Corrélations

		x24	x25	x26	x27	x28	x29	x30	x31	t2
x24	Corrélation de Pearson	1	,146	-,001	-,184*	,032	,149	,252**	,229*	,432**
	Sig. (bilatérale)		,108	,988	,043	,728	,102	,005	,011	,000
	N	122	122	122	122	122	122	122	122	122
x25	Corrélation de Pearson	,146	1	,296**	,162	,057	,043	,030	,359**	,485**
	Sig. (bilatérale)	,108		,001	,075	,532	,638	,747	,000	,000
	N	122	122	122	122	122	122	122	122	122
x26	Corrélation de Pearson	-,001	,296**	1	,570**	,433**	,140	,258**	,004	,611**
	Sig. (bilatérale)	,988	,001		,000	,000	,124	,004	,967	,000
	N	122	122	122	122	122	122	122	122	122
x27	Corrélation de Pearson	-,184*	,162	,570**	1	,405**	,208*	-,048	-,090	,374**
	Sig. (bilatérale)	,043	,075	,000		,000	,021	,603	,322	,000
	N	122	122	122	122	122	122	122	122	122
x28	Corrélation de Pearson	,032	,057	,433**	,405**	1	,076	,215*	-,091	,418**
	Sig. (bilatérale)	,728	,532	,000	,000		,408	,017	,318	,000

	N	122	122	122	122	122	122	122	122	122
x29	Corrélation de Pearson	,149	,043	,140	,208*	,076	1	,067	,190*	,272**
	Sig. (bilatérale)	,102	,638	,124	,021	,408		,465	,036	,002
	N	122	122	122	122	122	122	122	122	122
x30	Corrélation de Pearson	,252**	,030	,258**	-,048	,215*	,067	1	,205*	,477**
	Sig. (bilatérale)	,005	,747	,004	,603	,017	,465		,024	,000
	N	122	122	122	122	122	122	122	122	122
x31	Corrélation de Pearson	,229*	,359**	,004	-,090	-,091	,190*	,205*	1	,350**
	Sig. (bilatérale)	,011	,000	,967	,322	,318	,036	,024		,000
	N	122	122	122	122	122	122	122	122	122
t2	Corrélation de Pearson	,432**	,485**	,611**	,374**	,418**	,272**	,477**	,350**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	,002	,000	,000	
	N	122	122	122	122	122	122	122	122	122

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

```
CORRELATIONS
  /VARIABLES=x32 x33 x34 x35 x36 x37 x38 x39 t3
  /PRINT=TWOTAIL NOSIG
  /MISSING=PAIRWISE.
```

Corrélations

Remarques

Sortie obtenue		07-FEB-2017 09:19:14
Commentaires		
Entrée	Données	E:\soso\soso1\Sans titre4.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	122
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques associées à chaque paire de variables sont basées sur l'ensemble des observations contenant des données valides pour cette paire.
Syntaxe		CORRELATIONS /VARIABLES=x32 x33 x34 x35 x36 x37 x38 x39 t3 /PRINT=TWOTAIL NOSIG /MISSING=PAIRWISE.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00.03
	Temps écoulé	00:00:00.05

Corrélations

		x32	x33	x34	x35	x36	x37	x38	x39	t3
x32	Corrélation de Pearson	1	,662**	-,004	,176	,156	,095	-,041	-,031	,500**
	Sig. (bilatérale)		,000	,966	,053	,086	,298	,654	,732	,000
	N	122	122	122	122	122	122	122	122	122

x33	Corrélation de Pearson	,662**	1	,002	,047	-,035	-,022	-,021	-,027	,466**
	Sig. (bilatérale)	,000		,980	,608	,702	,806	,822	,767	,000
	N	122	122	122	122	122	122	122	122	122
x34	Corrélation de Pearson	-,004	,002	1	,305**	,431**	,395**	,278**	,195*	,556**
	Sig. (bilatérale)	,966	,980		,001	,000	,000	,002	,032	,000
	N	122	122	122	122	122	122	122	122	122
x35	Corrélation de Pearson	,176	,047	,305**	1	,224*	,177	,000	-,007	,418**
	Sig. (bilatérale)	,053	,608	,001		,013	,051	1,000	,938	,000
	N	122	122	122	122	122	122	122	122	122
x36	Corrélation de Pearson	,156	-,035	,431**	,224*	1	,554**	,333**	,212*	,522**
	Sig. (bilatérale)	,086	,702	,000	,013		,000	,000	,019	,000
	N	122	122	122	122	122	122	122	122	122
x37	Corrélation de Pearson	,095	-,022	,395**	,177	,554**	1	,463**	,286**	,543**
	Sig. (bilatérale)	,298	,806	,000	,051	,000		,000	,001	,000
	N	122	122	122	122	122	122	122	122	122
x38	Corrélation de Pearson	-,041	-,021	,278**	,000	,333**	,463**	1	,544**	,455**
	Sig. (bilatérale)	,654	,822	,002	1,000	,000	,000		,000	,000
	N	122	122	122	122	122	122	122	122	122
x39	Corrélation de Pearson	-,031	-,027	,195*	-,007	,212*	,286**	,544**	1	,359**
	Sig. (bilatérale)	,732	,767	,032	,938	,019	,001	,000		,000
	N	122	122	122	122	122	122	122	122	122
t3	Corrélation de Pearson	,500**	,466**	,556**	,418**	,522**	,543**	,455**	,359**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	
	N	122	122	122	122	122	122	122	122	122

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

```
CORRELATIONS
  /VARIABLES=x40 x41 x42 x43 x44 x45 x46 t3
  /PRINT=TWOTAIL NOSIG
  /MISSING=PAIRWISE.
```

Corrélations

Remarques

Sortie obtenue		07-FEB-2017 09:20:54
Commentaires		
Entrée	Données	E:\soso\soso1\Sans titre4.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	122
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques associées à chaque paire de variables sont basées sur l'ensemble des observations contenant des données valides pour cette paire.

Syntaxe		CORRELATIONS /VARIABLES=x40 x41 x42 x43 x44 x45 x46 t3 /PRINT=TWOTAIL NOSIG /MISSING=PAIRWISE.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00.02
	Temps écoulé	00:00:00.02

Corrélations

		x40	x41	x42	x43	x44	x45	x46	t3
x40	Corrélation de Pearson	1	,181*	-,085	,202*	,064	,251**	,300**	,342**
	Sig. (bilatérale)		,045	,352	,026	,482	,005	,001	,000
	N	122	122	122	122	122	122	122	122
x41	Corrélation de Pearson	,181*	1	,107	,152	-,143	,189*	,036	,407**
	Sig. (bilatérale)	,045		,241	,095	,116	,037	,694	,000
	N	122	122	122	122	122	122	122	122
x42	Corrélation de Pearson	-,085	,107	1	,109	,043	-,060	-,008	,322**
	Sig. (bilatérale)	,352	,241		,230	,634	,509	,929	,000
	N	122	122	122	122	122	122	122	122
x43	Corrélation de Pearson	,202*	,152	,109	1	,551**	,423**	,466**	,587**
	Sig. (bilatérale)	,026	,095	,230		,000	,000	,000	,000
	N	122	122	122	122	122	122	122	122
x44	Corrélation de Pearson	,064	-,143	,043	,551**	1	,282**	,391**	,427**
	Sig. (bilatérale)	,482	,116	,634	,000		,002	,000	,000
	N	122	122	122	122	122	122	122	122
x45	Corrélation de Pearson	,251**	,189*	-,060	,423**	,282**	1	,604**	,650**
	Sig. (bilatérale)	,005	,037	,509	,000	,002		,000	,000
	N	122	122	122	122	122	122	122	122
x46	Corrélation de Pearson	,300**	,036	-,008	,466**	,391**	,604**	1	,547**
	Sig. (bilatérale)	,001	,694	,929	,000	,000	,000		,000
	N	122	122	122	122	122	122	122	122
t3	Corrélation de Pearson	,342**	,407**	,322**	,587**	,427**	,650**	,547**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	
	N	122	122	122	122	122	122	122	122

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

CORRELATIONS
/VARIABLES=x47 x48 x49 x50 x51 x52 x53 x54 t4
/PRINT=TWOTAIL NOSIG
/MISSING=PAIRWISE.

Corrélations

Remarques

Sortie obtenue		07-FEB-2017 09:21:55
Commentaires		
Entrée	Données	E:\soso\soso1\Sans titre4.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>

	N de lignes dans le fichier de travail	122
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques associées à chaque paire de variables sont basées sur l'ensemble des observations contenant des données valides pour cette paire.
Syntaxe		CORRELATIONS /VARIABLES=x47 x48 x49 x50 x51 x52 x53 x54 t4 /PRINT=TWOTAIL NOSIG /MISSING=PAIRWISE.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00.05
	Temps écoulé	00:00:00.05

Corrélations

		x47	x48	x49	x50	x51	x52	x53	x54	t4
x47	Corrélation de Pearson	1	,457**	,117	,078	,252**	-,112	,033	,153	,324**
	Sig. (bilatérale)		,000	,200	,394	,005	,220	,720	,092	,000
	N	122	122	122	122	122	122	122	122	122
x48	Corrélation de Pearson	,457**	1	,363**	,024	,235**	,006	,382**	,126	,575**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,793	,009	,948	,000	,168	,000
	N	122	122	122	122	122	122	122	122	122
x49	Corrélation de Pearson	,117	,363**	1	,013	,166	,167	,345**	-,100	,493**
	Sig. (bilatérale)	,200	,000		,889	,068	,066	,000	,275	,000
	N	122	122	122	122	122	122	122	122	122
x50	Corrélation de Pearson	,078	,024	,013	1	,126	,260**	,077	,387**	,226*
	Sig. (bilatérale)	,394	,793	,889		,166	,004	,399	,000	,012
	N	122	122	122	122	122	122	122	122	122
x51	Corrélation de Pearson	,252**	,235**	,166	,126	1	,448**	,152	,232*	,406**
	Sig. (bilatérale)	,005	,009	,068	,166		,000	,094	,010	,000
	N	122	122	122	122	122	122	122	122	122
x52	Corrélation de Pearson	-,112	,006	,167	,260**	,448**	1	,047	,388**	,264**
	Sig. (bilatérale)	,220	,948	,066	,004	,000		,607	,000	,003
	N	122	122	122	122	122	122	122	122	122
x53	Corrélation de Pearson	,033	,382**	,345**	,077	,152	,047	1	,092	,632**
	Sig. (bilatérale)	,720	,000	,000	,399	,094	,607		,316	,000
	N	122	122	122	122	122	122	122	122	122
x54	Corrélation de Pearson	,153	,126	-,100	,387**	,232*	,388**	,092	1	,471**
	Sig. (bilatérale)	,092	,168	,275	,000	,010	,000	,316		,000
	N	122	122	122	122	122	122	122	122	122
t4	Corrélation de Pearson	,324**	,575**	,493**	,226*	,406**	,264**	,632**	,471**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,012	,000	,003	,000	,000	
	N	122	122	122	122	122	122	122	122	122

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

CORRELATIONS
/VARIABLES=x55 x56 x57 x58 x59 t4

/PRINT=TWOTAIL NOSIG
/MISSING=PAIRWISE.

Corrélations

Remarques

Sortie obtenue		07-FEB-2017 09:22:41
Commentaires		
Entrée	Données	E:\soso\soso1\Sans titre4.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	122
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques associées à chaque paire de variables sont basées sur l'ensemble des observations contenant des données valides pour cette paire.
Syntaxe		CORRELATIONS /VARIABLES=x55 x56 x57 x58 x59 t4 /PRINT=TWOTAIL NOSIG /MISSING=PAIRWISE.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00.03
	Temps écoulé	00:00:00.09

Corrélations

		x55	x56	x57	x58	x59	t4
x55	Corrélation de Pearson	1	,032	,181*	-,022	,025	,356**
	Sig. (bilatérale)		,728	,047	,810	,788	,000
	N	122	122	122	122	122	122
x56	Corrélation de Pearson	,032	1	,438**	,446**	,157	,455**
	Sig. (bilatérale)	,728		,000	,000	,085	,000
	N	122	122	122	122	122	122
x57	Corrélation de Pearson	,181*	,438**	1	,545**	,236**	,424**
	Sig. (bilatérale)	,047	,000		,000	,009	,000
	N	122	122	122	122	122	122
x58	Corrélation de Pearson	-,022	,446**	,545**	1	,554**	,558**
	Sig. (bilatérale)	,810	,000	,000		,000	,000
	N	122	122	122	122	122	122
x59	Corrélation de Pearson	,025	,157	,236**	,554**	1	,565**
	Sig. (bilatérale)	,788	,085	,009	,000		,000
	N	122	122	122	122	122	122
t4	Corrélation de Pearson	,356**	,455**	,424**	,558**	,565**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	
	N	122	122	122	122	122	122

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

CORRELATIONS

/VARIABLES=t1 t2 t3 t4 t5
/PRINT=TWOTAIL NOSIG
/MISSING=PAIRWISE.

Corrélations

Remarques

Sortie obtenue		07-FEB-2017 09:23:07
Commentaires		
Entrée	Données	E:\soso\soso1\Sans titre4.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	122
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques associées à chaque paire de variables sont basées sur l'ensemble des observations contenant des données valides pour cette paire.
Syntaxe		CORRELATIONS /VARIABLES=t1 t2 t3 t4 t5 /PRINT=TWOTAIL NOSIG /MISSING=PAIRWISE.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00.03
	Temps écoulé	00:00:00.03

Corrélations

		t1	t2	t3	t4	t5
t1	Corrélation de Pearson	1	,378**	-,121	,101	,569**
	Sig. (bilatérale)		,000	,186	,266	,000
	N	122	122	122	122	122
t2	Corrélation de Pearson	,378**	1	-,084	,328**	,707**
	Sig. (bilatérale)	,000		,356	,000	,000
	N	122	122	122	122	122
t3	Corrélation de Pearson	-,121	-,084	1	,233**	,419**
	Sig. (bilatérale)	,186	,356		,010	,000
	N	122	122	122	122	122
t4	Corrélation de Pearson	,101	,328**	,233**	1	,685**
	Sig. (bilatérale)	,266	,000	,010		,000
	N	122	122	122	122	122
t5	Corrélation de Pearson	,569**	,707**	,419**	,685**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	
	N	122	122	122	122	122

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الملحق رقم (09): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للمحاور

```
NPAR TESTS
  /K-S(NORMAL)=t1 t2 t3 t4
  /MISSING ANALYSIS
  /METHOD=MC CIN(95) SAMPLES(10000).
```

Tests non paramétriques

Remarques

Sortie obtenue		21-DEC-2016 16:24:19
Commentaires		
Entrée	Données	E:\soso\soso1\Sans titre4.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	122
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques pour chaque test sont basées sur toutes les observations dotées de données valides pour les variables utilisées dans le test.
Syntaxe		NPAR TESTS /K-S(NORMAL)=t1 t2 t3 t4 /MISSING ANALYSIS /METHOD=MC CIN(95) SAMPLES(10000).
Ressources	Temps de processeur	00:00:00.62
	Temps écoulé	00:00:00.62
	Nombre d'observations autorisées[a]	112347
	Heure pour Exact Statistics	0:00:00.61

a. Basée sur la disponibilité de la mémoire de l'espace de travail.

Test Kolmogorov-Smirnov pour un échantillon

			t1	t2	t3	t4
N			122	122	122	122
Paramètres normaux[a,b]	Moyenne		3,8716	3,8110	4,0683	3,7352
	Ecart type		,29118	,30813	,29721	,32860
Différences les plus extrêmes	Absolue		,076	,079	,080	,077
	Positif		,054	,078	,080	,060
	Négatif		-,076	-,079	-,079	-,077
Statistiques de test			,076	,079	,080	,077
Sig. asymptotique (bilatérale)			,077[c]	,060[c]	,055[c]	,075[c]
Sig. Monte Carlo (bilatérale)	Sig.		,453[d]	,413[d]	,399[d]	,447[d]
	Intervalle de confiance à 95 %	Borne inférieure	,443	,403	,389	,438

Borne supérieure	,463	,422	,408	,457

a. La distribution du test est Normale.

b. Calculée à partir des données.

c. Correction de signification de Lilliefors.

d. Basée sur 10000 tables échantillonnées avec valeur de départ 624387341.

الملحق رقم (10): نتائج البيانات الديمغرافية لمفردات العينة

```
FREQUENCIES VARIABLES=sexe niveau expérience spécialité formation
  /STATISTICS=STDDEV MEAN
  /ORDER=ANALYSIS.
```

Fréquences

Remarques

Sortie obtenue		14-AUG-2016 01:39:45
Commentaires		
Entrée	Données	E:\soso1\Sans titre2.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	122
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques sont basées sur toutes les observations comportant des données valides.
Syntaxe		FREQUENCIES VARIABLES=sexe niveau expérience spécialité formation /STATISTICS=STDDEV MEAN /ORDER=ANALYSIS.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,00
	Temps écoulé	00:00:00,00

Statistiques

		sexe	niveau	expérience	Spécialité	formation
N	Valide	122	122	122	122	122
	Manquant	0	0	0	0	0
Moyenne		1,3852	2,2049	2,0082	2,7787	1,4918
Ecart type		,48866	,52913	,99167	,99180	,50199

Table de fréquences

Sexe

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Malle	75	61,5	61,5	61,5
	Femelle	47	38,5	38,5	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

Niveau

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	secondaire	7	5,7	5,7	5,7
	université	83	68,0	68,0	73,8
	autre	32	26,2	26,2	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

Expérience

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	min 5 ans	48	39,3	39,3	39,3
	5-10 ans	36	29,5	29,5	68,9
	11-16 ans	27	22,1	22,1	91,0
	max 16 ans	11	9,0	9,0	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

Spécialité

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	management	12	9,8	9,8	9,8
	comptabilité	40	32,8	32,8	42,6
	finance	33	27,0	27,0	69,7
	autre	37	30,3	30,3	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

Formation

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	oui	62	50,8	50,8	50,8
	no	60	49,2	49,2	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

الملحق رقم (11): نتائج اختبار t من جهة واحدة

```
FREQUENCIES VARIABLES=x1 x2 x3 x4 x5 x6 x7 x8 x9 x10 x11 x12 x13 x14 x15
  /ORDER=ANALYSIS.
```

Fréquences

Remarques

Sortie obtenue		17-AUG-2016 15:56:49
Commentaires		
Entrée	Données	E:\soso1\Sans titre3.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	122
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques sont basées sur toutes les observations comportant des données valides.
Syntaxe		FREQUENCIES VARIABLES=x1 x2 x3 x4 x5 x6 x7 x8 x9 x10 x11 x12 x13 x14 x15 /ORDER=ANALYSIS.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,02
	Temps écoulé	00:00:00,02

Table de fréquences

x1

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	pas d'accord	6	4,9	4,9	4,9
	Neutre	22	18,0	18,0	23,0
	d'accord	70	57,4	57,4	80,3
	d'accord totalement	24	19,7	19,7	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

x2

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	pas d'accord	1	,8	,8	,8
	neutre	18	14,8	14,8	15,6
	d'accord	67	54,9	54,9	70,5
	d'accord totalement	36	29,5	29,5	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

x3

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	pas d'accord	2	1,6	1,6	1,6
	neutre	22	18,0	18,0	19,7
	d'accord	77	63,1	63,1	82,8
	d'accord totalement	21	17,2	17,2	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

x4

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	neutre	1	,8	,8	,8
	d'accord	63	51,6	51,6	52,5
	d'accord totalement	58	47,5	47,5	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

x5

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	neutre	24	19,7	19,7	19,7
	d'accord	81	66,4	66,4	86,1
	d'accord totalement	17	13,9	13,9	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

x6

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	pas d'accord totalement	1	,8	,8	,8
	pas d'accord	13	10,7	10,7	11,5
	neutre	33	27,0	27,0	38,5
	d'accord	72	59,0	59,0	97,5
	d'accord totalement	3	2,5	2,5	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

x7

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	pas d'accord	15	12,3	12,3	12,3
	neutre	30	24,6	24,6	36,9
	d'accord	62	50,8	50,8	87,7
	d'accord totalement	15	12,3	12,3	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

x8

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	pas d'accord	2	1,6	1,6	1,6
	neutre	17	13,9	13,9	15,6
	d'accord	61	50,0	50,0	65,6
	d'accord totalement	42	34,4	34,4	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

x9

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	neutre	4	3,3	3,3	3,3
	d'accord	48	39,3	39,3	42,6
	d'accord totalement	70	57,4	57,4	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

x10

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	pas d'accord	3	2,5	2,5	2,5
	neutre	16	13,1	13,1	15,6
	d'accord	86	70,5	70,5	86,1
	d'accord totalement	17	13,9	13,9	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

x11

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	pas d'accord	3	2,5	2,5	2,5
	neutre	32	26,2	26,2	28,7
	d'accord	83	68,0	68,0	96,7
	d'accord totalement	4	3,3	3,3	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

x12

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	pas d'accord totalement	3	2,5	2,5	2,5
	pas d'accord	40	32,8	32,8	35,2
	neutre	44	36,1	36,1	71,3
	d'accord	26	21,3	21,3	92,6
	d'accord totalement	9	7,4	7,4	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

x13

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	pas d'accord totalement	2	1,6	1,6	1,6
	pas d'accord	31	25,4	25,4	27,0
	neutre	41	33,6	33,6	60,7
	d'accord	47	38,5	38,5	99,2
	d'accord totalement	1	,8	,8	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

x14

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	pas d'accord	4	3,3	3,3	3,3
	neutre	24	19,7	19,7	23,0
	d'accord	83	68,0	68,0	91,0
	d'accord totalement	11	9,0	9,0	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

x15

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	pas d'accord totalement	1	,8	,8	,8

	pas d'accord	1	,8	,8	1,6
	neutre	10	8,2	8,2	9,8
	d'accord	72	59,0	59,0	68,9
	d'accord totalement	38	31,1	31,1	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

```
T-TEST
  /TESTVAL=0
  /MISSING=ANALYSIS
  /VARIABLES=x1 x2 x3 x4 x5 x6 x7 x8 x9 x10 x11 x12 x13 x14 x15
  /CRITERIA=CI(.95).
```

Test T

Remarques

Sortie obtenue		17-AUG-2016 15:57:28
Commentaires		
Entrée	Données	E:\soso1\Sans titre3.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	122
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques de chaque analyse sont basées sur les observations ne comportant aucune donnée manquante ou hors plage pour aucune variable de l'analyse.
Syntaxe		T-TEST /TESTVAL=0 /MISSING=ANALYSIS /VARIABLES=x1 x2 x3 x4 x5 x6 x7 x8 x9 x10 x11 x12 x13 x14 x15 /CRITERIA=CI(.95).
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,02
	Temps écoulé	00:00:00,02

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
x1	122	3,9180	,75613	,06846
x2	122	4,1311	,67970	,06154
x3	122	3,9590	,64792	,05866
x4	122	4,4672	,51721	,04683
x5	122	3,9426	,57924	,05244
x6	122	3,5164	,75223	,06810
x7	122	3,6311	,85475	,07739
x8	122	4,1721	,72377	,06553
x9	122	4,5410	,56257	,05093
x10	122	3,9590	,60845	,05509
x11	122	3,7213	,56426	,05109

x12	122	2,9836	,97050	,08787
x13	122	3,1148	,85471	,07738
x14	122	3,8279	,62579	,05666
x15	122	4,1885	,68432	,06196

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3.4					
					Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Inférieur	Supérieur
x1	7,567	121	,000	,51803	,3825	,6536
x2	11,881	121	,000	,73115	,6093	,8530
x3	9,530	121	,000	,55902	,4429	,6751
x4	22,791	121	,000	1,06721	,9745	1,1599
x5	10,347	121	,000	,54262	,4388	,6464
x6	1,709	121	,090	,11639	-,0184	,2512
x7	2,987	121	,003	,23115	,0779	,3844
x8	11,783	121	,000	,77213	,6424	,9019
x9	22,402	121	,000	1,14098	1,0401	1,2418
x10	10,148	121	,000	,55902	,4500	,6681
x11	6,290	121	,000	,32131	,2202	,4224
x12	-4,739	121	,000	-,41639	-,5903	-,2424
x13	-3,686	121	,000	-,28525	-,4384	-,1320
x14	7,552	121	,000	,42787	,3157	,5400
x15	12,727	121	,000	,78852	,6659	,9112
t1	17,889	121	,000	,47158	,4194	,5238

FREQUENCIES VARIABLES=x16 x17 x18 x19 x20 x21 x22 x23 x24 x25 x26 x27 x28 x29 x30 x31
/ORDER=ANALYSIS.

Fréquences

Remarques

Sortie obtenue		17-AUG-2016 15:59:42
Commentaires		
Entrée	Données	E:\soso1\Sans titre3.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	122
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques sont basées sur toutes les observations comportant des données valides.
Syntaxe		FREQUENCIES VARIABLES=x16 x17 x18 x19 x20 x21 x22 x23 x24 x25 x26 x27 x28 x29 x30 x31 /ORDER=ANALYSIS.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,02
	Temps écoulé	00:00:00,02

Table de fréquences

x16

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	pas d'accord	7	5,7	5,7	5,7
	Neutre	34	27,9	27,9	33,6
	d'accord	80	65,6	65,6	99,2
	d'accord totalement	1	,8	,8	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

x17

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	pas d'accord	24	19,7	19,7	19,7
	neutre	55	45,1	45,1	64,8
	d'accord	43	35,2	35,2	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

x18

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	neutre	12	9,8	9,8	9,8
	d'accord	92	75,4	75,4	85,2
	d'accord totalement	18	14,8	14,8	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

x19

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	pas d'accord	2	1,6	1,6	1,6
	neutre	3	2,5	2,5	4,1
	d'accord	62	50,8	50,8	54,9
	d'accord totalement	55	45,1	45,1	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

x20

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	pas d'accord totalement	1	,8	,8	,8
	pas d'accord	10	8,2	8,2	9,0
	neutre	33	27,0	27,0	36,1
	d'accord	64	52,5	52,5	88,5
	d'accord totalement	14	11,5	11,5	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

x21

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	pas d'accord	2	1,6	1,6	1,6
	neutre	10	8,2	8,2	9,8
	d'accord	90	73,8	73,8	83,6
	d'accord totalement	20	16,4	16,4	100,0

	Total	122	100,0	100,0	

x22

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	pas d'accord	1	,8	,8	,8
	neutre	16	13,1	13,1	13,9
	d'accord	95	77,9	77,9	91,8
	d'accord totalement	10	8,2	8,2	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

x23

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	pas d'accord	2	1,6	1,6	1,6
	neutre	9	7,4	7,4	9,0
	d'accord	99	81,1	81,1	90,2
	d'accord totalement	12	9,8	9,8	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

x24

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	neutre	5	4,1	4,1	4,1
	d'accord	67	54,9	54,9	59,0
	d'accord totalement	50	41,0	41,0	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

x25

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	pas d'accord totalement	3	2,5	2,5	2,5
	pas d'accord	14	11,5	11,5	13,9
	neutre	41	33,6	33,6	47,5
	d'accord	62	50,8	50,8	98,4
	d'accord totalement	2	1,6	1,6	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

x26

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	pas d'accord totalement	1	,8	,8	,8
	pas d'accord	16	13,1	13,1	13,9
	neutre	28	23,0	23,0	36,9
	d'accord	68	55,7	55,7	92,6
	d'accord totalement	9	7,4	7,4	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

x27

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	pas d'accord	10	8,2	8,2	8,2
	neutre	35	28,7	28,7	36,9

	d'accord	63	51,6	51,6	88,5
	d'accord totalement	14	11,5	11,5	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

x28

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	pas d'accord	5	4,1	4,1	4,1
	neutre	31	25,4	25,4	29,5
	d'accord	76	62,3	62,3	91,8
	d'accord totalement	10	8,2	8,2	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

x29

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	pas d'accord	3	2,5	2,5	2,5
	neutre	10	8,2	8,2	10,7
	d'accord	56	45,9	45,9	56,6
	d'accord totalement	53	43,4	43,4	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

x30

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	pas d'accord	3	2,5	2,5	2,5
	neutre	11	9,0	9,0	11,5
	d'accord	62	50,8	50,8	62,3
	d'accord totalement	46	37,7	37,7	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

x31

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	pas d'accord totalement	7	5,7	5,7	5,7
	pas d'accord	38	31,1	31,1	36,9
	neutre	42	34,4	34,4	71,3
	d'accord	33	27,0	27,0	98,4
	d'accord totalement	2	1,6	1,6	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

```
T-TEST
  /TESTVAL=0
  /MISSING=ANALYSIS
  /VARIABLES=x16 x17 x18 x19 x20 x21 x22 x23 x24 x25 x26 x27 x28 x29 x30 x31
  /CRITERIA=CI(.95).
```

Test T

Remarques

Sortie obtenue		17-AUG-2016 16:00:21
Commentaires		
Entrée	Données	E:\soso1\Sans titre3.sav

	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	122
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques de chaque analyse sont basées sur les observations ne comportant aucune donnée manquante ou hors plage pour aucune variable de l'analyse.
Syntaxe		T-TEST /TESTVAL=0 /MISSING=ANALYSIS /VARIABLES=x16 x17 x18 x19 x20 x21 x22 x23 x24 x25 x26 x27 x28 x29 x30 x31 /CRITERIA=CI(.95).
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,00
	Temps écoulé	00:00:00,00

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
x16	122	3,6148	,60911	,05515
x17	122	3,1557	,72751	,06587
x18	122	4,0492	,49547	,04486
x19	122	4,3934	,62400	,05649
x20	122	3,6557	,82091	,07432
x21	122	4,0492	,55822	,05054
x22	122	3,9344	,49356	,04468
x23	122	3,9918	,48949	,04432
x24	122	4,3689	,56336	,05100
x25	122	3,3770	,80626	,07299
x26	122	3,5574	,84354	,07637
x27	122	3,6639	,78846	,07138
x28	122	3,7459	,66260	,05999
x29	122	4,3033	,72601	,06573
x30	122	4,2377	,71643	,06486
x31	122	2,8770	,93223	,08440

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3.4					
					Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Inférieur	Supérieur
x16	3,894	121	,000	,21475	,1056	,3239
x17	-3,709	121	,000	-,24426	-,3747	-,1139
x18	14,472	121	,000	,64918	,5604	,7380
x19	17,585	121	,000	,99344	,8816	1,1053
x20	3,441	121	,001	,25574	,1086	,4029
x21	12,845	121	,000	,64918	,5491	,7492
x22	11,960	121	,000	,53443	,4460	,6229

x23	13,354	121	,000	,59180	,5041	,6795
x24	18,996	121	,000	,96885	,8679	1,0698
x25	-,314	121	,754	-,02295	-,1675	,1216
x26	2,061	121	,041	,15738	,0062	,3086
x27	3,697	121	,000	,26393	,1226	,4053
x28	5,766	121	,000	,34590	,2271	,4647
x29	13,742	121	,000	,90328	,7731	1,0334
x30	12,915	121	,000	,83770	,7093	,9661
x31	-6,196	121	,000	-,52295	-,6900	-,3559
t2	14,732	121	,000	,41096	,3557	,4662

FREQUENCIES VARIABLES=x32 x33 x34 x35 x36 x37 x38 x39 x40 x41 x42 x43 x44 x45 x46
/STATISTICS=STDDEV MEAN
/ORDER=ANALYSIS.

Fréquences

Remarques

Sortie obtenue		21-DEC-2016 16:24:29
Commentaires		
Entrée	Données	E:\soso\soso1\Sans titre4.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	122
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques sont basées sur toutes les observations comportant des données valides.
Syntaxe		FREQUENCIES VARIABLES=x32 x33 x34 x35 x36 x37 x38 x39 x40 x41 x42 x43 x44 x45 x46 /STATISTICS=STDDEV MEAN /ORDER=ANALYSIS.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00.02
	Temps écoulé	00:00:00.01

Table de fréquence

x32

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	pas d'accord	9	7,4	7,4	7,4
	neutre	10	8,2	8,2	15,6
	d'accord	63	51,6	51,6	67,2
	d'accord totalement	40	32,8	32,8	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

x33

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	pas d'accord	11	9,0	9,0	9,0

	neutre	20	16,4	16,4	25,4
	d'accord	68	55,7	55,7	81,1
	d'accord totalement	23	18,9	18,9	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

x34

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	neutre	11	9,0	9,0	9,0
	d'accord	67	54,9	54,9	63,9
	d'accord totalement	44	36,1	36,1	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

x35

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	neutre	8	6,6	6,6	6,6
	d'accord	76	62,3	62,3	68,9
	d'accord totalement	38	31,1	31,1	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

x36

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	neutre	8	6,6	6,6	6,6
	d'accord	43	35,2	35,2	41,8
	d'accord totalement	71	58,2	58,2	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

x37

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	neutre	20	16,4	16,4	16,4
	d'accord	66	54,1	54,1	70,5
	d'accord totalement	36	29,5	29,5	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

x38

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	neutre	14	11,5	11,5	11,5
	d'accord	94	77,0	77,0	88,5
	d'accord totalement	14	11,5	11,5	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

x39

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	neutre	19	15,6	15,6	15,6
	d'accord	87	71,3	71,3	86,9
	d'accord totalement	16	13,1	13,1	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

x40

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	pas d'accord	1	,8	,8	,8
	neutre	33	27,0	27,0	27,9
	d'accord	80	65,6	65,6	93,4
	d'accord totalement	8	6,6	6,6	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

x41

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	pas d'accord	1	,8	,8	,8
	neutre	9	7,4	7,4	8,2
	d'accord	65	53,3	53,3	61,5
	d'accord totalement	47	38,5	38,5	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

x42

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	pas d'accord	1	,8	,8	,8
	neutre	18	14,8	14,8	15,6
	d'accord	65	53,3	53,3	68,9
	d'accord totalement	38	31,1	31,1	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

x43

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	pas d'accord	2	1,6	1,6	1,6
	neutre	23	18,9	18,9	20,5
	d'accord	81	66,4	66,4	86,9
	d'accord totalement	16	13,1	13,1	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

x44

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	pas d'accord	8	6,6	6,6	6,6
	neutre	26	21,3	21,3	27,9
	d'accord	77	63,1	63,1	91,0
	d'accord totalement	11	9,0	9,0	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

x45

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé

Valide	neutre	20	16,4	16,4	16,4
	d'accord	83	68,0	68,0	84,4
	d'accord totalement	19	15,6	15,6	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

x46

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	neutre	10	8,2	8,2	8,2
	d'accord	93	76,2	76,2	84,4
	d'accord totalement	19	15,6	15,6	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

```
T-TEST
/TESTVAL=0
/MISSING=ANALYSIS
/VARIABLES=x32 x33 x34 x35 x36 x37 x38 x39 x40 x41 x42 x43 x44 x45 x46
/CRITERIA=CI(.95).
```

Test T

Remarques

Sortie obtenue		21-DEC-2016 16:25:20
Commentaires		
Entrée	Données	E:\soso\soso1\Sans titre4.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	122
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques de chaque analyse sont basées sur les observations ne comportant aucune donnée manquante ou hors plage pour aucune variable de l'analyse.
Syntaxe		T-TEST /TESTVAL=0 /MISSING=ANALYSIS /VARIABLES=x32 x33 x34 x35 x36 x37 x38 x39 x40 x41 x42 x43 x44 x45 x46 /CRITERIA=CI(.95).
Ressources	Temps de processeur	00:00:00.00
	Temps écoulé	00:00:00.03

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
x32	122	4,0984	,83725	,07580
x33	122	3,8443	,83340	,07545
x34	122	4,2705	,61707	,05587
x35	122	4,2459	,56498	,05115
x36	122	4,5164	,61970	,05610
x37	122	4,1311	,66743	,06043
x38	122	4,0000	,48105	,04355

x39	122	3,9754	,53726	,04864
x40	122	3,7787	,56791	,05142
x41	122	4,2951	,63881	,05783
x42	122	4,1475	,68842	,06233
x43	122	3,9098	,61663	,05583
x44	122	3,7459	,71074	,06435
x45	122	3,9918	,56767	,05139
x46	122	4,0738	,48392	,04381

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3.4					
					Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Inférieur	Supérieur
x32	9,213	121	,000	,69836	,5483	,8484
x33	5,888	121	,000	,44426	,2949	,5936
x34	15,582	121	,000	,87049	,7599	,9811
x35	16,537	121	,000	,84590	,7446	,9472
x36	19,898	121	,000	1,11639	1,0053	1,2275
x37	12,100	121	,000	,73115	,6115	,8508
x38	13,777	121	,000	,60000	,5138	,6862
x39	11,830	121	,000	,57541	,4791	,6717
x40	7,365	121	,000	,37869	,2769	,4805
x41	15,477	121	,000	,89508	,7806	1,0096
x42	11,994	121	,000	,74754	,6241	,8709
x43	9,132	121	,000	,50984	,3993	,6204
x44	5,376	121	,000	,34590	,2185	,4733
x45	11,515	121	,000	,59180	,4901	,6936
x46	15,379	121	,000	,67377	,5870	,7605
t3	24,836	121	,000	,66831	,6150	,7216

```
FREQUENCIES VARIABLES=x47 x48 x49 x50 x51 x52 x53 x54 x55 x56 x57 x58 x59
  /STATISTICS=STDDEV MEAN
  /ORDER=ANALYSIS.
```

Fréquences

Remarques

Sortie obtenue		21-DEC-2016 16:26:08
Commentaires		
Entrée	Données	E:\soso\soso1\Sans titre4.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	122
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques sont basées sur toutes les observations comportant des données valides.

Syntaxe		FREQUENCIES VARIABLES=x47 x48 x49 x50 x51 x52 x53 x54 x55 x56 x57 x58 x59 /STATISTICS=STDDEV MEAN /ORDER=ANALYSIS.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00.02
	Temps écoulé	00:00:00.02

Table de fréquences

x47

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	pas d'accord	5	4,1	4,1	4,1
	neutre	21	17,2	17,2	21,3
	d'accord	54	44,3	44,3	65,6
	d'accord totalement	42	34,4	34,4	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

x48

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	pas d'accord totalement	1	,8	,8	,8
	pas d'accord	3	2,5	2,5	3,3
	neutre	26	21,3	21,3	24,6
	d'accord	79	64,8	64,8	89,3
	d'accord totalement	13	10,7	10,7	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

x49

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	pas d'accord totalement	4	3,3	3,3	3,3
	pas d'accord	23	18,9	18,9	22,1
	neutre	35	28,7	28,7	50,8
	d'accord	59	48,4	48,4	99,2
	d'accord totalement	1	,8	,8	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

x50

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	pas d'accord	2	1,6	1,6	1,6
	neutre	16	13,1	13,1	14,8
	d'accord	95	77,9	77,9	92,6
	d'accord totalement	9	7,4	7,4	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

x51

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	pas d'accord	3	2,5	2,5	2,5

	neutre	20	16,4	16,4	18,9
	d'accord	92	75,4	75,4	94,3
	d'accord totalement	7	5,7	5,7	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

x52

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	pas d'accord	4	3,3	3,3	3,3
	neutre	18	14,8	14,8	18,0
	d'accord	89	73,0	73,0	91,0
	d'accord totalement	11	9,0	9,0	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

x53

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	pas d'accord totalement	3	2,5	2,5	2,5
	pas d'accord	25	20,5	20,5	23,0
	neutre	41	33,6	33,6	56,6
	d'accord	51	41,8	41,8	98,4
	d'accord totalement	2	1,6	1,6	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

x54

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	pas d'accord	6	4,9	4,9	4,9
	neutre	15	12,3	12,3	17,2
	d'accord	86	70,5	70,5	87,7
	d'accord totalement	15	12,3	12,3	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

x55

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	pas d'accord	1	,8	,8	,8
	neutre	14	11,5	11,5	12,3
	d'accord	74	60,7	60,7	73,0
	d'accord totalement	33	27,0	27,0	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

x56

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	pas d'accord	11	9,0	9,0	9,0
	neutre	17	13,9	13,9	23,0

	d'accord	76	62,3	62,3	85,2
	d'accord totalement	18	14,8	14,8	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

x57

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	pas d'accord	6	4,9	4,9	4,9
	neutre	18	14,8	14,8	19,7
	d'accord	88	72,1	72,1	91,8
	d'accord totalement	10	8,2	8,2	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

x58

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	pas d'accord	15	12,3	12,3	12,3
	neutre	25	20,5	20,5	32,8
	d'accord	67	54,9	54,9	87,7
	d'accord totalement	15	12,3	12,3	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

x59

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	pas d'accord totalement	4	3,3	3,3	3,3
	pas d'accord	22	18,0	18,0	21,3
	neutre	45	36,9	36,9	58,2
	d'accord	48	39,3	39,3	97,5
	d'accord totalement	3	2,5	2,5	100,0
	Total	122	100,0	100,0	

T-TEST
/TESTVAL=0
/MISSING=ANALYSIS
/VARIABLES=x47 x48 x49 x50 x51 x52 x53 x54 x55 x56 x57 x58 x59
/CRITERIA=CI(.95).

Test T

Remarques

Sortie obtenue		21-DEC-2016 16:26:54
Commentaires		
Entrée	Données	E:\soso\soso1\Sans titre4.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	122
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.

	Observations utilisées	Les statistiques de chaque analyse sont basées sur les observations ne comportant aucune donnée manquante ou hors plage pour aucune variable de l'analyse.
Syntaxe		T-TEST /TESTVAL=0 /MISSING=ANALYSIS /VARIABLES=x47 x48 x49 x50 x51 x52 x53 x54 x55 x56 x57 x58 x59 /CRITERIA=CI(.95).
Ressources	Temps de processeur	00:00:00.02
	Temps écoulé	00:00:00.01

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
x47	122	4,0902	,82326	,07453
x48	122	3,8197	,68050	,06161
x49	122	3,2459	,88431	,08006
x50	122	3,9098	,51433	,04656
x51	122	3,8443	,54576	,04941
x52	122	3,8770	,59721	,05407
x53	122	3,1967	,86854	,07863
x54	122	3,9016	,66070	,05982
x55	122	4,1393	,63396	,05740
x56	122	3,8279	,78932	,07146
x57	122	3,8361	,63455	,05745
x58	122	3,6721	,84738	,07672
x59	122	3,1967	,87801	,07949

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3.4					
					Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Inférieur	Supérieur
x47	9,260	121	,000	,69016	,5426	,8377
x48	6,812	121	,000	,41967	,2977	,5416
x49	-1,925	121	,057	-,15410	-,3126	,0044
x50	10,949	121	,000	,50984	,4176	,6020
x51	8,991	121	,000	,44426	,3464	,5421
x52	8,823	121	,000	,47705	,3700	,5841
x53	-2,585	121	,011	-,20328	-,3590	-,0476
x54	8,386	121	,000	,50164	,3832	,6201
x55	12,881	121	,000	,73934	,6257	,8530
x56	5,987	121	,000	,42787	,2864	,5693
x57	7,590	121	,000	,43607	,3223	,5498
x58	3,547	121	,001	,27213	,1202	,4240
x59	-2,557	121	,012	-,20328	-,3607	-,0459
t4	11,266	121	,000	,33518	,2763	,3941

Test T

Remarques

Sortie obtenue		07-FEB-2017 09:46:27
Commentaires		
Entrée	Données	E:\soso\soso1\Sans titre4.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	122
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques de chaque analyse sont basées sur les observations ne comportant aucune donnée manquante ou hors plage pour aucune variable de l'analyse.
Syntaxe		T-TEST /TESTVAL=3.4 /MISSING=ANALYSIS /VARIABLES=t1 t2 t3 t4 /CRITERIA=CI(.95).
Ressources	Temps de processeur	00:00:00.02
	Temps écoulé	00:00:00.02

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
t1	122	3,8716	,29118	,02636
t2	122	3,8110	,30813	,02790
t3	122	4,0683	,29721	,02691
t4	122	3,7352	,32860	,02975

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3.4					
					Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Inférieur	Supérieur
t1	17,889	121	,000	,47158	,4194	,5238
t2	14,732	121	,000	,41096	,3557	,4662
t3	24,836	121	,000	,66831	,6150	,7216
t4	11,266	121	,000	,33518	,2763	,3941

تـــم بحـــمـــد اللّٰه

الملخص:

يعد النشاط البنكي بمثابة الجهاز العصبي للاقتصاد، وذلك للدور الذي يلعبه في تمويل الأنشطة الاقتصادية لإحداث التنمية وخلق الثروة، وهذا ما ينعكس إيجابا على الأفراد والاقتصاد ككل. وعلى هذا الأساس فإن البنوك التجارية تلعب دور الوسيط بين المدخرين أصحاب الفوائض المالية والمقترضين لمنح هذه الفوائض في شكل قروض وبمنحها يتطلب الأمر مراعاة مدى مقدرة المقترضين على سداد هذه القروض وإحدى الأدوات التي يستخدمها في المحافظة على أموال الغير هي التدقيق، وذلك لاكتشاف أي إنحرافات في تنفيذ العمليات والالتزام بالإجراءات المقررة.

في هذا السياق تندرج إشكالية هذه الأطروحة في معرفة أثر إستخدام أساليب المعاينة لتدقيق القوائم المالية في صنع قرارات منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية، لأجل تحقيق ذلك تم تصميم استبيان وتوزيعه على 22 بنك بالولايات التالية: المسيلة، برج بوعريريج، سطيف، حيث شملت البيانات المطلوبة لأجل تحليل البيانات موضوع الاستبيان، باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS لإصدار رقم: 22. وفي الأخير توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها:

– تؤثر القوائم المالية المدققة إيجابيا في صنع قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى معنوية α=5%؛

– يؤثر استخدام التحليل المالي إيجابيا في صنع قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائري عند مستوى معنوية α=5%؛

– يؤثر استخدام أسلوب التدقيق إيجابيا في صنع قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى معنوية α=5%؛

– لتطبيق أساليب المعاينة في تدقيق القوائم المالية أثر إيجابي في قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية عند مستوى معنوية α=5%.

الكلمات المفتاحية: الائتمان، القوائم المالية، التدقيق، البنوك التجارية، أساليب المعاينة، اتخاذ القرار.

Résumé :

L'activité bancaire est considérée en tant que le système nerveux de l'économie nationale, et ce tenant compte du rôle qu'elle joue dans le financement des activités économiques. De ce fait, ces activités économiques assurent le développement de l'économie nationale, la création de richesse et de la valeur ajoutée. Cela se reflète positivement sur les individus et sur l'économie dans son ensemble.

Sur cette base, les banques commerciales jouent le rôle de médiateur entre les épargnants, les excédents financiers et les emprunteurs. Dans cette activité, les banques accordent ces excédents financiers sous forme de prêts. L'octroi de ces prêts prend en compte la capacité des emprunteurs à rembourser ces prêts. Alors, l'un des outils utilisés dans l'octroi de ces fonds aux tiers est la vérification financière ou l'audit. Cette dernière permet à détecter tout écart dans la mise en œuvre des opérations et le respect des procédures établies.

Dans ce contexte relève la problématique de cette thèse qui consiste de connaître l'effet de l'utilisation des techniques de vérification des états financiers ou d'auditeur la prise de décisions d'octroi de crédit par les banques commerciales algériennes. Pour vérifier cette hypothèse, nous avons conçu un questionnaire quantitatif et nous l'avons distribué sur 22 banques dans quelques Willayas algériennes, à savoir : M'Sila, Bordj Bou Arreridj et Sétif. L'analyse des données a été faite par le Logiciel statistique SPSS version: 22. Les résultats de la recherche ont été concluants, nous citons, entre autre :

- Les états financiers vérifiés affectent positivement la décision d'accorder un crédit dans les banques commerciales algériennes à un seuil de signification de α = 5% ;
- Affecte l'utilisation de l'analyse financière pour prendre une décision positive à accorder des crédits dans les banques commerciales algériennes au niveau moral de α = 5%;
- L'utilisation de la méthode de vérification affecte positivement la décision d'accorder un crédit dans les banques commerciales algériennes à un seuil de signification de α = 5% ;
- L'application des techniques d'échantillonnage dans la vérification des états financiers ont un impact positif sur la décision d'accorder crédit dans les banques commerciales algériennes à un seuil de signification de α = 5%.

Mots-clés: crédit, états financiers, audit, les méthodes d'échantillonnage, banques commerciales, la prise de décision.

Abstract:

Banking is considered as the nervous system of the national economy, taking into account the role which it plays in the financing of economic activities. As a result, these economic activities ensure the development of the national economy, the creation of wealth and the added value. This is reflected positively on individuals and on the economy as a whole.

On this basis, commercial banks act as mediators between savers, financial surpluses and borrowers. In this activity, the banks grant these financial surpluses in the form of loans. The granting of these loans takes into account the ability of borrowers to repay these loans. So one of the tools used in granting these funds to third parties is financial auditing. The latter allows to detect any discrepancy in the implementation of operations and compliance with established procedures.

In this context, the problem of this thesis is to discover the effect of the use of techniques of verification of the financial statements or audit on the decision making of credit by the commercial banks of Algeria. To verify this hypothesis, we designed a quantitative questionnaire and distributed it to 22 banks in a few Algerian Willayas, namely: M'Sila, Bordj Bou Arreridj and Sétif. The analysis of the data was carried out by the SPSS statistical software version: 22. The results of the research were conclusive, we quote among others:

- The audited financial statements positively affect the decision to grant credit in the Algerian commercial banks to a significance level of $\alpha = 5\%$;
- Affects the use of financial analysis in making a positive decision to grant credit in the Algerian commercial banks at the moral level of $\alpha = 5\%$;
- The use of the verification method positively affects the decision to grant credit in the Algerian commercial banks at a significance level of $\alpha = 5\%$;
- The application of sampling techniques in the audit of financial statements has a positive impact on the decision to grant credit in Algerian commercial banks at a significance level of $\alpha = 5\%$.

Keywords: credit, financial statements, audit, sampling methods of commercial banks, decision-making.